T.C.
BİNGÖL ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI

MUHAMMED ZEYTÛNE EL-MUNASTIRÎ'NİN EBÜSSUÛD TEFSİRİ ÜZERİNE YAZDIĞI "METÂLIÜ'S-SUÛD VE FETHÜ'L-VEDÛD" ADLI HÂŞİYESİNİN TAHKİKİ (BAKARA SÛRESİ'NİN 6-12. ÂYETLERİ)

Abdelghani BEKKOUCHE

DOKTORA TEZİ

Danışman
Prof. Dr. Emrullah ÜLGEN

Bingöl-2026

T.C.
BİNGÖL ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ ANABİLİM DALI
TEFSİR BİLİM DALI

MUHAMMED ZEYTÛNE EL-MUNASTIRÎ'NİN EBÜSSUÛD TEFSİRİ ÜZERİNE YAZDIĞI "METÂLIÜ'S-SUÛD VE FETHÜ'L-VEDÛD" ADLI HÂŞİYESİNİN TAHKİKİ (BAKARA SÛRESİ'NİN 6-12. ÂYETLERİ)

Abdelghani BEKKOUCHE

DOKTORA TEZİ

Danışman
Prof. Dr. Emrullah ÜLGEN

Bingöl-2026

الجمهورية التركية

جامعة بينغول

معهد العلوم الاجتماعية

قسم العلوم الإسلامية

تحقيق حاشية مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود لمحمد زيتونة المنستيري (سورة البقرة: من الآية: 6 إلى الآية: 12).

عبد الغني بكوش

رسالة دكتوراه

المشرف

أ.د. أمر الله أولكن

بينغول – 2026

İÇİNDEKİLER

I ..... BİLİMSEL ETİK BİLDİRİMİ

II..... TEZ KABUL VE ONAY

III ..... المقدمة

V ..... ÖNSÖZ

VII..... PREFACE

IX ..... ÖZET

X..... ABSTRACT

XI ..... ملخص البحث

XII..... الاختصارات

XIII ..... قائمة الأشكال

1..... المدخل

أهمية البحث.....1

أسباب اختيار الموضوع 1

أهداف الموضوع 2

إشكاليّة البحث 2

الدّراسات السابقة.....2

صعوبات البحث.....3

منهج البحث.....4

عملي في البحث.....4

خطة البحث 5

7..... الفصل الأول

1. ترجمة الشيخ أبي السعود ومصادره وأصوله في تفسيره.....7

1.1. المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، وشيوخه وتلاميذه، ومكانته العلميّة ومؤلفاته.....7

1.1.1. المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته 7

1.1.2. المطلب الثاني: نشأته العلميّة وشيوخه وتلاميذه 8

شيوخه وتلاميذه 9

1.1.3. المطلب الثالث: المكانة العلمية والمؤلفات التي ألفها 12

المؤلفات التي ألفها 13

1.2. المبحث الثاني: مصادره وأصوله في التفسير 14

1.2.1. المطلب الأول: مصادر ومراجعه في تفسيره 14

أولًا: كتب التفسير 14

ثانيًا: كتب اللغة العربية، وأصولها 15

ثالثًا: كتب الفقه 16

1.2.2. المطلب الثاني: الأصول التي اعتمد عليها المؤلف في تفسيره 16

الأوّل: القرآن الكريم 16

الثاني: السنّة النّبويّة 17

الثالث: أقوال الصحابة والتابعين 17

الرابع: اللغة العربية بجميع فنونها: 18

1.3. المبحث الثالث: عناية العلماء بتفسيره وأهمّ الكتب التي اعتنت به 18

1.3.1. المطلب الأول: عناية العلماء بتفسير أبي السعود 18

1.3.2. المطلب الثاني: أهم الكتب التي اعتنت بتفسير أبي السعود 20

الفصل الثاني 21

2. ترجمة الشيخ محمد زيتونة صاحب الحاشية ومنهجه فيها 21

2.1. المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، وشيوخه، وتلاميذه، ومكانته العلمية، ومؤلفاته 22

2.1.1. المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته 22

2.1.2. المطلب الثاني: نشأته العلمية وشيوخه وتلاميذه 22

شيوخه وتلاميذه 24

2.1.3. المطلب الثالث: مكانته العلمية ومؤلفاته 26

مؤلفاته 27

2.2. المبحث الثاني: الأحوال السياسيّة والاقتصادية والعلمية في عهد محمد زيتونة 28

2.2.1. المطلب الأول: الأحوال السياسيّة في عهد محمد زيتونة 28

2.2.2. المطلب الثاني: الأحوال الاقتصاديّة في عهد محمد زيتونة 31

2.2.3. المطلب الثالث: الأحوال العلميّة في عهد محمد زيتونة 32

2.3. المبحث الثالث: مصادره، وأصوله، ومنهجه في حاشيته 33

2.3.1. المطلب الأول: مصادره ومراجعه في حاشيته على تفسير أبي السعود 33

2.3.2. المطلب الثاني: الأصول التي اعتمد عليها في الحاشيّة 34

القرآن الكريم 34

السنة النبويّة: 34

علوم اللغة العربية بجميع فنونها: 34

2.3.3. المطلب الثالث: منهج محمد زيتونة في حاشيته 35

منهجه بصفة عامة 35

منهجه على التّفصيل: 35

2.4. المبحث الرابع: أهمية الحاشية ووصف نسخها المتوفرة 36

2.4.1. المطلب الأول: إثبات نسبة الحاشية إلى مؤلفها 36

2.4.2. المطلب الثاني: أهميّة الحاشية من الناحية العلميّة 37

2.4.3. المطلب الثالث: وصف النسخ المتوفرة للحاشية 38

صور المخطوطات 40

قسم تحقيق المخطوطة 53

تفسير قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُون} [البقرة: 6]. 53

[هل الآية معطوفة على ما قبلها؟] 57
[تعريف الاستطراد وبيان أنواعه] 61
[أوجه مشابهة "إنّ" للفعل، وبيان الخلاف في عملها في الخبر] 74
[معاني "إنّ" من الناحية البلاغيّة] 79
[نوع "ال" في قوله تعالى: {إنّ الذين كفروا}] 84
[الفرق بين العام والخاص، والمطلق والمقيد] 91
[تعريف الكفر وبيان أنواعه] 93
[الرد على مذهب المعتزلة لاستدلالهم على حدوث القرآن بما جاء فيه بلفظ الماضي] 107
[بيان معاني "سواء" وذكر الخلاف في إعرابها في الآية] 112
[بيان أنّ اجتماع همزة التسوية وحرف "أم" يفيد التسوية ولا يفيد الاستفهام] 116
[ذكر الأقوال في إعراب "سواء" في الآية] 126
[مناقشة مسألة امتناع الإخبار عن الفعل] 127
[ذكر ما ورد من القراءات في كلمة "أأنذرتهم"] 147
[الرد على من حكم باللحن على قراءة قلب الهمزة الثّانية ألفًا] 150
[ذكر الأوجه الإعرابية في قوله تعالى: {لَا يُؤْمِنُونَ}] 153
[بيان الخلاف في مسألة جواز التّكليف بما لا يطاق] 158
[ذكر مراتب التكليف بما لا يطاق] 159
[فائدة الإنذار بعد العلم] 176

تفسير قوله تعالى: {خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [البقرة: 7]. 177

[محل جملة: {خَتَمَ الله على قُلُوبِهِمْ} من الإعراب] 178
[ذكر تعريفات العلماء للقلب وسبب تسميته بذلك] 179
[معنى الختم والمراد بالختم على القلب في الآية] 181
[تعريف الاستعارة وبيان أقسامها ونوع الاستعارة في الآية] 188
[ذكر الخلاف في جعل التمثيل قسما من الاستعارة أو قسما مستقلا] 202
[مذهب أهل السنة في إثبات خلق الله لأفعال العباد والرد على ما ورد في الكشاف] 204
[مذهب المعتزلة في نفي خلق الله لأفعال العباد والردّ على شبهاتهم] 210

[أقسام التمثيل البلاغي] 217
[محل قوله تعالى: (وعلى سمعهم) من الإعراب] 234
[مناسبة تقديم القلوب على السمع ومرجحات عطفه عليه] 235
[تعريف السمع والمراد به في الآية] 241
[مناسبة تقديم السمع على الأبصار وسبب تفضيله عليها] 243
[تفسير قوله تعالى: {وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ}] 252
[سبب تنكير كلمة "غشاوة" ومحلها من الإعراب] 256

تفسير قول الله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ} [البقرة: 8] 279

تفسير قوله تعالى: {يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ} [البقرة: 9] 331

تفسير قوله تعالى: {فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ} [البقرة: 10] 367

تفسير قول الله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ} [البقرة: 11] 413

تفسير قول الله تعالى: {أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ} [البقرة: 12] 438

الخاتمة 450

فهرس المراجع 452

KAYNAKÇA 464

ÖZGEÇMİŞ 476

BİLİMSEL ETİK BİLDİRİMİ

Doktora tezi olarak hazırladığım *Muhammed Zeytûne El-Munastırî'nin Ebüssuûd Tefsiri Üzerine Yazdığı "Metâliü's-Suûd ve Fethü'l-Vedûd" Adlı Hâşiyesinin Tahkiki (Bakara Sûresi'nin 6-12. Âyetleri)* adlı çalışmanın öneri aşamasından sonuçlanmasına kadar geçen süreçte bilimsel etiğe ve akademik kurallara uyduğumu, tez içindeki bilgileri bilimsel ahlak çerçevesine elde ettiğimi; Tez yazım kurallarına uygun olarak hazırladığım bu çalışmamda doğrudan veya dolaylı olarak yaptığım her alıntıya kaynak gösterdiğimi ve yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu beyan ederim.

10/08/ 2026

İmza

Abdelghani BEKKOUCHE

TEZ KABUL VE ONAY

BİNGÖL ÜNİVERSİTESİ

SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ MÜDÜRLÜĞÜNE

Abdelghani BEKKOUCHE tarafından hazırlana *Muhammed Zeytûne el-Munastırî'nin Ebüssuûd Tefsiri Üzerine Yazdığı "Metâliü's-Suûd ve Fethü'l-vedûd" Adlı Hâşiyesinin Tahkiki (Bakara Sûresi'nin 6-12. Âyetleri)* başlıklı bu çalışma 10/08/2026 Tarihinde yapılan tez savunma sınavı sonucunda oybirliğiyle başarılı bulanarak jürimiz tarafından Temel İslam Bilimleri Anabilim Dalı'nda Doktora tezi olarak kabul edilmiştir.

TEZ JÜRİSİ ÜYELERİ (Unvsnı, Adı ve Soyadı)

Başkan: Prof. Dr. Naim DÖNER **İmza……...**

Danışman: Prof. Dr. Emrullah ÜLGEN **İmza……...**

Üye: Doç. Dr. Salih DERŞEVİ **İmza……..**

Üye: Dr. Öğr. Üyesi Cengiz MÜRSEL **İmza……...**

Üye: Dr. Öğr. Üyesi Ahmed Najmaldin Fathullah ALJABBARİ **İmza……**

ONAY

Bu tez, Bingöl Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yönetim Kurulunun …../…/20 Tarih ve ……. Sayılı oturumunda belirlenen jüri tarafından kabul edilmiştir.

Doç. Dr. Emrah AKYÜZ

Enstitü Müdürü

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

إنّ من أجلّ النّعم على أمّة محمد عليه الصلاة والسلام، نعمة إنزال القرآن، وجعل أحكامه صالحةً لكلّ زمانٍ ومكانٍ؛ لذلك فقد سخر الله علماء فضلاء لتفسير كلامه وتوضيح معانيه، والكشف عن أسراره وبدائعه، وبيان محكمه ومتشابهه، وأودعوا ذلك في مؤلفات جليلة بقيت للأمة مرجعًا، تحفظ فيها أقوال السّابقين، وفهوم الأولين في تفسير الكتاب المبين، ومن أنفس الكتب التي أُلفت في بيان وتفسير آيات القرآن الكريم، كتاب: (إرشاد العقل السليم) للشيخ أبي السعود، وهو من أجود التّفاسير وأنفعها، فقد جمع فيه مؤلفه أفضل الفوائد التي وردت في تفسير البيضاوي وتفسير الكشاف، وزاد عليهما ما وقف عليه من الفوائد التي وردت في التّفاسير الأخرى التي اطلع عليها، وزيّن ذلك كلّه بالفوائد التي فتح الله بها عليه بعد التّأمل والتّدبر لآيات القرآن الكريم.

إنّ ما في عبارات الشيخ أبي السعود من الدّقة والعمق يبدوان في نظر القارئ لونًا من ألوان التّعقيد والغموض والإغراب؛ لذلك كان من الضّروريّ أن يتصدّى من جاء بعده لبيان ذلك الغموض والإغراب، وتبسيط ذلك التّعقيد، ومن هنا تبرز أهميّة حاشية (مطالع السعود)، فقد انبرى الشيخ محمد زيتونة التونسي لهذه المهمة وقام بها أحسن قيام، فأزال الغموض، وبين الغريب، وبسط ما فيه من التّعقيد، وزاد عليه من الفوائد الكثيرة، والفرائد العجيبة؛ ما جعل هذه الحاشية من أجود ما كُتب من الحواشي على تفسير أبي السعود، ومن أحقها بالتّحقيق والدّراسة والاهتمام.

وفي هذا السياق جاءت هذه الدّراسة لتحقيق جزء من هذا المخطوط تحقيقًا علميًّا، وإخراجه خاليًا من الأخطاء، مع إبراز منهج المؤلف وآرائه في التفسير، والتّوجه بالنّقد البنّاء لآرائه وترجيحاته في حاشيته؛ ليكون إسهاما مني في إثراء مكتبة التفسير بصفة عامة، وخدمة لتراث المغرب العربي بصفة خاصة.

وختاما أتوجه بالشكر الجزيل إلى مشرفي فضيلة الدكتور: أمر الله، الذي تفضل علي بالإشراف على رسالتي، وأحاطني بتوجيهاته وملاحظاته، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى إدارة جامعة بينغول وعلى رأسهم مدير الجامعة وعميد معهد العلوم الاجتماعية وجميع الطاقم الإداري، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى طاقم التدريس بقسم التفسير وعلوم القرآن وعلى رأسهم الدكتور أمر الله والدكتور نعيم والدكتور أمان الله، فقد استفدنا منهم غاية الاستفادة، وانتفعنا منهم غاية الانتفاع، ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر والدعاء لوالديّ الكريمين اللذين سهرا على تعليمي وبذلا النفس والنفيس لأجل إكمالي لمسيرتي

التعليمية، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الزوجة الكريمة التي وقفت معي وساندتني في كل مراحل إنجاز هذا البحث، والشكر موصول لكل من أعانني وساندني من مشايخي وزملائي، فجزى الله الجميع عني خير ما يجزي به عباده الصالحين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

عبد الغني محمد بكوش

10/ 8/ 2026 م

ÖNSÖZ

Âlemlerin Rabbi olan Allah'a hamdolsun. Peygamberlerin en şereflisine, onun âline ve bütün ashabına salât ve selâm olsun. Bundan sonra:

Muhammed ümmetine bahşedilen en büyük nimetlerden biri, Kur'an-ı Kerim'in indirilmesi ve hükümlerinin her zaman ve mekânda geçerli olmasıdır. Bu sebeple Allah, kelâmını tefsir etmek, anlamlarını açıklamak, sırlarını ve inceliklerini ortaya koymak, muhkem ve müteşabih ayetleri açıklamak üzere faziletli âlimleri muvaffak kılmıştır. Âlimler, Kur'an-ı Kerim'in tefsiri konusunda kendilerinden önceki âlimlerin görüşlerini ve ilk nesillerin müktesebatını muhafaza ederek bunları ümmet için başvuru kaynağı niteliğinde günümüze kadar ulaşan önemli eserlere aktarmışlardır. Kur'an-ı Kerim ayetlerinin açıklanması ve tefsiri alanında kaleme alınmış en kıymetli eserlerden biri de Şeyh Ebüssuûd Efendi'nin *İrşâdü'l-Aklı's-Selîm* adlı tefsiridir. Bu eser, alanında en nitelikli ve en faydalı olanlarından biridir. Müellif, bu eserinde Beyzâvî ve Keşşâf tefsirlerinde yer alan bilgileri bir araya getirmiş, incelediği diğer tefsirlerde karşılaştığı faydalı bilgileri bunlara ilave etmiş ve bütün bunları Kur'an-ı Kerim ayetleri üzerinde yaptığı tefekkür ve tedebbür neticesinde Allah'ın kendisine lütfettiği ilhamlarla zenginleştirmiştir.

Ebüssuûd'un ifadelerindeki isabet ve derinlik, okuyucu açısından zaman zaman kapalılık ve anlaşılması güç bir üsluba dönüşebilmektedir. Bu nedenle, kendisinden sonra gelen âlimlerin bu kapalılığı gidermek ve anlaşılması güç ifadeleri açıklamak için çaba göstermeleri gereklilik arz etmiştir. İşte bu noktada *Metâliu's-Suûd* adlı hâşiyenin önemi ortaya çıkmaktadır. Şeyh Muhammed Zeytûne et-Tûnisî bu görevi üstlenmiş ve hakkıyla yerine getirmiştir. Metindeki kapalılıkları gidermiş, anlaşılması güç kelimeleri açıklamış, karmaşık ifadeleri sadeleştirmiş ve bunlara birçok faydalı bilgi ile özgün incelikler eklemiştir. Bu durum, söz konusu eseri Ebüssuûd tefsiri üzerine yazılmış en nitelikli hâşiyelerden biri hâline getirmiş ve onu tahkik edilmeyi, incelenmeyi ve üzerinde çalışılmayı en çok hak eden eserlerden biri konumuna getirmiştir.

Bu bağlamda hazırlanan bu çalışma, söz konusu yazma eserin bir bölümünü ilmî usullere uygun olarak tahkik etmek ve eseri hatalardan arındırılmış bir şekilde ortaya koymak amacıyla hazırlanmıştır. Bunun yanı sıra müellifin tefsir anlayışını ve

görüşlerini ortaya koymak, hâşiyesinde yer alan görüş ve tercihlerine yönelik değerlendirmelerde bulunmak hedeflenmiştir. Böylece genel olarak tefsir literatürünün, özel olarak ise Mağrip ilim ve kültür mirasının zenginleşmesine katkı sağlanması amaçlanmıştır.

Son olarak, tezime danışmanlık yapma lütfunda bulunan, yönlendirmeleri ve değerlendirmeleriyle bana destek olan kıymetli danışmanım Prof. Dr. Emrullah ÜLGEN'e teşekkürü borç bilirim. Ayrıca Prof. Dr. Emannulah POLAT'a, Prof. Dr. Naim DÖNER'e teşekkür ederim. Eğitim hayatımı tamamlayabilmem için maddi ve manevi her türlü fedakârlığı gösteren kıymetli anne ve babama teşekkür etmeyi ve onlar için dua etmeyi bir borç bilirim. Bu araştırmanın her aşamasında yanımda olan ve bana destek veren kıymetli eşime bilhassa teşekkür ederim. Ayrıca bana yardımcı olan ve desteklerini esirgemeyen hocalarıma ve arkadaşlarıma da teşekkür ederim.

Abdelghani BEKKOUCHE

10.08.2026

PREFACE

Praise be to Allah, the Lord of the worlds. May blessings and peace be upon the noblest of the prophets, his family, and all his Companions. To proceed:

One of the greatest blessings bestowed upon the Ummah of Muhammad is the revelation of the Holy Qur'an and the validity of its rulings for all times and places. For this reason, Allah enabled distinguished scholars to interpret His Word, explain its meanings, uncover its secrets and subtleties, and clarify the verses that are clear and those that are allegorical. These scholars preserved the views of earlier scholars and the understanding of the early generations concerning the interpretation of the Holy Qur'an and recorded them in important works that have survived to the present day and served as sources of reference for the Muslim community. One of the most valuable works written in the field of explaining and interpreting the verses of the Holy Qur'an is Shaykh Abu al-Su'ud Efendi's Irshād al-'Aql al-Salīm. This work is regarded as one of the most valuable and beneficial books of Qur'anic exegesis. In this work, the author brought together the most valuable information found in al-Baydāwī's and al-Kashshāf's commentaries, added useful information found in other tafsīr works he examined, and enriched all of this with the insights granted to him by Allah as a result of his reflection and contemplation upon the verses of the Holy Qur'an.

The precision and depth of Shaykh Abu al-Su'ud's expressions may at times appear to the reader as obscurity and difficulty of comprehension. Therefore, it became necessary for later scholars to make efforts to eliminate such obscurity and explain expressions that were difficult to understand. It is in this context that the importance of the Metāli' al-Su'ūdcommentary becomes evident. Shaykh Muhammad Zaytūna al-Tūnisī undertook this task and fulfilled it successfully. He clarified obscure passages in the text, explained difficult terms, simplified complicated expressions, and supplemented them with numerous useful pieces of information and original insights. This made the work one of the most valuable commentaries written on Abu al-Su'ud's tafsīr and placed it among the works most deserving of critical edition, study, and scholarly attention.

In this context, the present study has been prepared with the aim of critically editing a section of this manuscript in accordance with scholarly standards and

presenting the work in a form free from textual errors. In addition, the study seeks to reveal the author's approach to tafsīr and his views, as well as to offer constructive evaluations of the views and preferences expressed in his commentary. In this way, I aimed to contribute to the enrichment of tafsīr literature in general and, more specifically, to the scholarly and cultural heritage of the Maghreb.

Finally, I would like to express my deepest gratitude to my esteemed supervisor, Prof. Dr. Emrullah, who graciously supervised my thesis and supported me through his guidance and valuable observations. I am likewise grateful to the faculty members of the Department of Tafsīr and Qur'anic Sciences, especially Prof. Dr. Emannulah POLAT, Prof. Dr. Naim DÖNER, from whom I have benefited greatly. On this occasion, I consider it my duty to express my gratitude and offer my prayers for my dear parents, who devoted themselves wholeheartedly to my education and made every material and moral sacrifice to enable me to complete my studies. I also extend my deepest gratitude to my beloved wife, who stood by me and supported me at every stage of this research. I would also like to thank my professors and friends who assisted and supported me. May Allah reward them all in the best manner, just as He rewards His righteous servants. May blessings and peace be upon the noblest of the prophets. Praise be to Allah, the Lord of the worlds.

Abdelghani BEKKOUCHE

10.08.2026

ÖZET

Tezin Başlığı: Muhammed Zeytûne El-Munastırî'nin Ebüssuûd Tefsiri Üzerine Yazdığı "Metâliü's-Suûd ve Fethü'l-Vedûd" Adlı Hâşiyesinin Tahkiki (Bakara Sûresi'nin 6-12. Âyetleri)

Tezin Yazarı: Abdelghani BEKKOUCHE

Danışman: Prof. Dr. Emrullah ÜLGEN

Anabilim Dalı: Temel İslam Bilimleri

Bilim Dalı: Tefsir

Kabul Tarihi: 10. 08. 2026

Sayfa Sayısı: XIII (ön kısım) + 441 (tez)

Tunuslu büyük âlim Şeyh Muhammed Zeytûne el-Münestîrî'ye ait "Metâliʿu's-Suûd" adlı eser, önemli yazma eserlerin başında gelmektedir. Hicrî on ikinci yüzyılda yaşayan müellif, başta Zeytûne Üniversitesi olmak üzere Tunus'un ilim geleneğine önemli katkılar sunan seçkin âlimlerdendir. Müellifin ilmî şahsiyeti ve eserin tefsir disiplinindeki konumu sebebiyle, söz konusu yazmanın bir bölümünün araştırma kapsamında tahkik edilmesi önem arzetmektedir. Mezkûr hâşiyeyi değerli kılan iki temel unsur bulunmaktadır. Birincisi; üzerine yazıldığı eser olan Ebüssuûd'un Tefsiri'nin ilgili literatürünün en kıymetli, en nitelikli ve en yaygın eserlerinden biri olmasıdır. İkincisi ise müellifinin Tunus'un önde gelen âlimlerinden olup kaleme aldığı söz konusu hâşiyenin, Ebüssuûd Tefsiri üzerine yazılmış en kıymetli çalışmalardan biri kabul edilmesidir. Eserde, Ebüssuûd'un kapalı veya özlü ifadeleri detaylıca açılanmış; müfessirlerin görüşleri eleştirel bir bakışla tahlil edilerek tercih edilen görüşler ortaya konmuş; ayrıca müellifin tefsire dair özgün değerlendirmelerine ve önemli ilmî katkılarına yer verilmiştir. Bu çalışmanın gayesi, mevcut yazma nüshalar arasında mukayeseler yapılarak mümkün derecede ana metni hatalardan arındırılmış şekilde ortaya koymaktır. Bunun yanısıra eserin İslam tefsir geleneğinin gelişim sürecine yaptığı metodolojik katkıları ortaya koymaktır. Çalışmada ayrıca müellifin tefsir yöntemi incelenmiş, dayandığı temel ilkeler tespit edilmiş, görüş ve yorumları bilimsel bir bakış açısıyla değerlendirilmiştir. Betimleyici-analitik yöntem ile tarihî ve tümevarımsal yöntemler araştırmanın yöntemsel boyutlarını oluşturmaktadır. Sonuç kısmında, söz konusu yazmanın Kur'ân tefsiri literatürüne önemli ve özgün bir katkı sunduğu, bu nedenle tahkik edilmeyi, incelenmeyi ve ilim dünyasına kazandırılmayı hak eden değerli bir eser olduğu ortaya konulmuştur.

Anahtar Kelimler: Ebüssuûd, Muhammed Zeytûne el-Münestîrî, Metâliʿu's-Suûd, Tahkîk, Haşiye.

ABSTRACT

Title of the Thesis: A Critical Edition of the Annotation of Maṭāliʿ al-Suʿūd wa Fatḥ al-Wadūd ʿalā Tafsīr Abī al-Saʿūd, by Muḥammad Zaytūna al-Manastīrī (Sūrah al-Baqarah, Verses 6–12)
Author: Abdelghani BEKKOUCHE
Supervisor: Prof. Dr. Emrullah ÜLGEN
Department: Basic Islamic Sciences
Sub-field: Tafseer
Date: 10. 8. 2026
Page Count: XIII (preliminary pages) + 441 (thesis)
One of the most significant manuscripts I have examined is *Matali' al-Su'ud 'ala Tafsir Abi al-Su'ud* by Sheikh Muhammad Zaytuna al-Munastiri. He was one of Tunisia's prominent 12th-century AH scholars whose contributions profoundly enriched the scholarly landscape, particularly at Zeytouna University and across Tunisia in general. Consequently, I had the honor of working on the critical edition (Tahqiq) of a section of this manuscript for my doctoral dissertation, specifically covering verses 6 to 12 of Surat al-Baqarah. This gloss (*Hashiyah*) derives its significance from two dimensions. First, its foundational text is *Tafsir Abi al-Su'ud*, which stands as one of the most precious, finest, and most celebrated commentaries of the Qur'an. Second, the author himself is a leading Tunisian scholar, and his gloss is one of the most valuable, completed commentaries written on *Tafsir Abi al-Su'ud*. It masterfully combines the clarification and elaboration of Abu al-Su'ud's complex and concise expressions with a critical evaluation and weighing (*Tarjih*) of previous commentators' views, alongside the inclusion of his own valuable insights and unique exegetical perspectives. This study aims to produce a textual edition of the manuscript free of errors by collating it with available handwritten copies, thereby demonstrating that it introduced a major methodological advancement in the evolution of Qur'anic exegesis (*Tafsir*) throughout Islamic history. Furthermore, it examines the Sheikh's methodology in his gloss, elucidates the principles upon which he founded his book, offers constructive criticism of his views and deductions, and contextualizes his work. This research employs the descriptive-analytical approach as well as the historical-inductive method. The study concludes that this manuscript adds a vital and unique link to the chain of Qur'anic exegesis, rendering it highly worthy of critical edition, scholarly study, and academic attention.

Keywords: Abū Al-Suʿūd, Muḥammad Zaytūna Al-Munastīrī, Maṭāliʿ Al-Suʿūd, Taḥqīq, Ḥāshiya.

ملخص البحث

عنوان الرسالة: تحقيق حاشية مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود لمحمد زيتونة المنستيري (سورة البقرة: من الآية: 6 إلى الآية: 12).
مؤلف الرسالة: عبد الغني بكوش
إشراف: الأستاذ الدكتور أمر الله ألكن
قسم: قسم العلوم الإسلامية
العلم: التفسير
تاريخ القبول: 10/ 8/ 2026
عدد الصفحات: XIII (الصفحات التمهيدية) + 441 (الرسالة)
من أهم المخطوطات التي وقفت عليها، مخطوط (مطالع السعود على تفسير أبي السعود) للشيخ محمد زيتونة المنستيري، وهو من كبار علماء تونس في القرن الثاني عشر الهجري الذين أثروا الحياة العلمية في جامعة الزيتونة خاصة وفي تونس عامة؛ لذلك كان لي الشرف في العمل على تحقيق جزء من هذا المخطوط في أطروحة الدكتوراه، من الآية السادسة إلى الآية الثانية عشرة من سورة البقرة. وقد اكتسبت هذه الحاشية أهميتها من جهتين: الأولى: من جهة أصلها وهو تفسير أبي السعود وهو من أنفس التفاسير وأجودها وأشهرها، والثانية: من جهة المؤلف فهو من كبار علماء تونس، وحاشيته من أنفس الحواشي المكتملة التي كتبت على تفسير أبي السعود، فقد جمعت بين البيان والتفصيل لما صعب وأجمل من عبارات أبي السعود، وبين النقد لآراء المفسرين والترجيح بينها، وذكر الفوائد القيمة والآراء الخاصة به في التفسير. وتهدف هذه الدراسة إلى إخراج المخطوط خاليا من الأخطاء وذلك بمقابلته بالنسخ الخطية المتوفرة للمخطوط، وإثبات أنه أضاف خطوة منهجية هامة في بناء منهجية التفسير عبر العصور الإسلامية، مع دراسة منهج الشيخ في حاشيته وبيان الأصول التي اعتمدها وبنى عليها كتابه، وتوجيه النقد البناء لآراء الشيخ واستنباطاته، وقد اعتمدت في بحثي هذا على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي الاستقرائي، وخلصت الدراسة إلى أنّ المخطوط أضاف حلقة هامة وفريدة إلى حلقات التفسير للقرآن الكريم؛ لذلك فهو جدير بالتحقيق والدراسة والاهتمام.
الكلمات المفتاحية: أبي السعود، محمد زيتونة المنستيري، مطالع السعود، مخطوط، حاشية.

الاختصارات

الأصل: متن تفسير أبي السعود

الحاشية: حاشية مطالع السعود

د. ت: دون تاريخ النشر

د. ط: دون ذكر للطبعة

د. ن: دون دار النشر

م: الميلادي

هـ: الهجري

قائمة الأشكال

رقم الشكل **الصفحة**

2.1. الورقة الأولى من النسخة (ك) 40

2.2. الورقة الثانية من النسخة (ك) 42

2.3. الورقة قبل الأخيرة من النسخة (ك) 43

2.4. الورقة الأخيرة من النسخة (ك) 44

2.5. الورقة الأولى من النسخة (س) 46

2.6. الورقة الثانية من النسخة (س) 48

2.7. الورقة قبل الأخيرة من النسخة (س) 50

2.8. الورقة الأخيرة من النسخة (س) 52

المدخل

أهمية البحث

إن التراث الإسلامي الزاخر بالمخطوطات التي ألفها علماء الإسلام، من أعظم ما يثري المكتبة الإسلامية المعاصرة، ويفتح أبواب البحث والدراسة أمام الباحثين للاستفادة منها والبناء عليها؛ لذلك كان تحقيق هذه المخطوطات تحقيقا أكاديميا، وطباعتها، وإتاحتها للباحثين ليستفيدوا منها؛ من أهم مجالات البحث في الرسائل الجامعية.

ومن أهم المخطوطات التي وقفت عليها، مخطوط (مطالع السعود) للشيخ محمد زيتونة المنستيري، وهو من كبار علماء تونس في القرن الثاني عشر الهجري الذين أثروا الحياة العلمية في جامعة الزيتونة خاصة وفي تونس عامة؛ لذلك كان لي الشرف في العمل على تحقيق جزء من هذا المخطوط في أطروحة الدكتوراه؛ وذلك لمكانة المؤلف العلمية، ولأهميّة محتوى الكتاب في باب التفسير، فقد اكتسبت هذه الدراسة أهميتها من جهتين: الأولى: من جهة أصلها وهو تفسير أبي السعود وهو من أنفس التفاسير وأجودها وأشهرها، والثانية: من جهة المؤلف فهو من كبار علماء تونس، وحاشيته من أنفس الحواشي التي كتبت على تفسير أبي السعود، فقد جمعت بين البيان والتفصيل لما صعب وأجمل من عبارات أبي السعود، وبين النقد لآراء المفسرين والترجيح بينها، وذكر الفوائد القيمة والآراء الخاصة به في التفسير.

أسباب اختيار الموضوع

هناك عدّة أسباب دفعتني لاختيار هذه الدّراسة، وأهمها ما يلي:

1- الرغبة في نيل شرف خدمة القرآن الكريم، والدخول في زمرة من أكرمهم الله بخدمة كتابه المبين.

2- اهتمامي الشّديد ورغبتي الكبيرة في خدمة وإخراج تراث علماء المغرب العربيّ؛ قصد التّعريف بهم وإبراز جهودهم في خدمة العلوم الشرعيّة.

3- أهمية حاشية مطالع السعود، التي تمثل كنزًا ثمينًا لمدرسة التّفسير عند المغاربة، وإضافةً علميّةً متميزةً للحواشي التي اهتمت بتفسير أبي السعود.

4- المساهمة في إخراج مخطوطات التّراث الإسلامي من ظلمة الرفوف والإهمال إلى نور الدّراسة والنّشر والاهتمام؛ لإثراء المكتبة الإسلاميّة، والتيسير على الباحثين للاستفادة منها.

5- تلعق هذه الحاشية بالتراث الثقافي التركي والعربي، فقد زاوجت بين جهد عالم تركي وعالم عربي؛ فأثمرت شجرة مباركة من التفسير أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل من قرأها وتدبرها.

أهداف الموضوع

هناك أهدافٌ عديدةٌ لهذه الدّراسة، أهمها ما يلي:

1- العمل على إخراج هذا المخطوط صحيحًا خاليًا من الأخطاء، محققًا تحقيقًا علميًّا على عدّة نسخ خطيّة.

2- المساهمة في تحقيق تراث المغرب العربيّ، والرّغبة في إثراء المكتبة الإسلاميّة بهذا المخطوط الثّمين الذي جمع بين جهد عالمٍ عربيٍّ وعالمٍ تركيٍّ؛ ليستفيد منه الباحثون في بحوثهم وتدريسهم، وليكون مرجعًا من مراجع التّفسير.

3- السعي لطباعة الكتاب كاملًا بالاشتراك مع بعض الزملاء في تحقيقه، وتحت إشراف الدّكاترة الفضلاء من كليّة الإلهيات بجامعة بنكول، وجامعة الزيتونة بتونس.

4- الاستفادة من محتوى المخطوط، فقد احتوى على مادةٍ علميّةٍ غزيرةٍ أغلبها مقتبسٌ من مراجع مخطوطة في التّفسير، وكذا الاستفادة من استنباطات الشيخ واستدراكاته على من سبقه.

إشكاليّة البحث

يمكنني تلخيص إشكاليّة البحث في الإجابة عن ثلاثة أسئلة:

إلى أي مدى شكلت حاشية (مطالع السعود) إضافةً علميّةً في مجال التّفسير؟

وإلى أي حدٍّ استطاع الشيخ محمد زيتونة إثراء مباحث التّفسير وعلومه؟

وبماذا تميزت هذه الحاشية على غيرها من حواشي تفسير أبي السعود؟

الدّراسات السابقة

لقد سبقني لتحقيق جزء من هذه الحاشية طالبان مجدان من جامعة الزيتونة، وهما:

1- الباحث: أيمن عبدالي، وقد قام الباحث بتحقيق جزءٍ من مقدمة الحاشيّة مكونٍ من 26 صفحة من المجلد الأوّل من المخطوط، وهو بحثٌ مقدّمٌ لنيل شهادة الماجستير في علوم القرآن بجامعة الزيتونة بتونس، تحت إشراف الدكتورة: منجية السوايحي، وقد نُوقشت الرسالة بتاريخ:

2017/12/13م، وحصل الباحث على ملاحظة: حسن جدًا مع التّوصية بالطبع. وقد بذل الباحث جهدًا كبيرًا في تحقيقه يستحق عليه كلّ الشّكر والتّقدير، فهو أول من تصدّى لإخراج هذا الكنز الثّمين، والتعريف به، وتحمل مشقة البحث عن نسخه، والاجتهاد في تحقيق نصوصه، ألّا أنّه لم يقدم دراسةً وافيةً عن تفسير أبي السعود الذي هو أصل الحاشية، وفي المقابل أدرج في تحقيقه تقريظ الشيخ محمد الخضراوي على الحاشية الذي استغرق عشر صفحات، وهو ليس منها، مع الإطالة في بعض الاقتباسات، وعدم تصويب بعض الكلمات الخاطئة في المخطوط، كما أنّه لم يتطرق في الهامش لتحليل المسائل التي بحثها المحشي في المقدمة، وقد تميز بحثي هذا عنه بإيراد دراسةٍ وافيةٍ لترجمة أبي السعود وتفسيره، ودراسةٍ واسعةٍ لترجمة صاحب الحاشية والتعريف بحاشيته وبمكانتها العلميّة، مع التّعليق على المسائل التي بحثها الشيخ محمد زيتونة في حاشيته في الجزء الذي قمت بتحقيقه.

2- الباحث: وليد الهمامي، وقد قام الباحث بإعادة تحقيق المقدمة كاملة، وهو بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في علوم القرآن والتفسير بجامعة الزيتونة، تحت إشراف الدكتورة: منجية السوايحي، وقد نوقشت الرسالة بتاريخ: 7/ 6/ 2022م، وحصل الباحث على ملاحظة: مشرف جدًا، وهذا البحث وإن كان مشابهًا للأول في العنوان، إلّا أنّ بينهما فروقًا في مستوى المضمون وعمق الدّراسة، فقد بذل الباحث فيه جهدًا يستحق عليه كلّ الشّكر والتّقدير، من حيث جمع المصادر والمراجع المتعلقة بترجمة الشيخ محمد زيتونة، والتّنقيب فيها، والمقارنة بينها؛ لإثراء ترجمة الشيخ، وإكمال الجوانب التي أهملت كتب التّراجم الحديث عنها، وحرصه على إظهار جهود المحشي في علوم القرآن وأصول التّفسير، وإبراز آرائه وترجيحاته في بعض المسائل المختلف فيها، وممّا تميزت به هذه الدّراسة أيضًا وضع الباحث عناوين لمباحث علوم القرآن وأصول التفسير الواردة في الحاشية؛ وهذا يسهل على الباحثين سرعة الوصول إليها. وممّا يلاحظ على هذا البحث إطالته في مبحث الحياة السياسيّة على حساب المباحث الأخرى، كإيجازه في الكلام على ترجمة أبي السعود وتفسيره الذي هو أصل الحاشية، مع وجود بعض الأخطاء في التواريخ، وإهماله لتخريج بعض الأحاديث الواردة في البحث، وهذا لا يقلل من أهميّة هذا البحث ومن الجهد الكبير الذي بذله الباحث في دراسته، وإنّما تميز بحثي هذا عنه بإعطاء ترجمة أبي السعود وتفسيره حقه من الدّراسة، مع ذكر المصادر والمراجع التي اعتمد عليها محمد زيتونة في حاشيته، وتقديم دراسةٍ عن منهجه في حاشيته من خلال الجزء الذي قمت بتحقيقه.

صعوبات البحث

إنّ من يقتحم ميدان البحث والتحقيق فلا ريب أنّه سيواجه في طريقه عقباتٍ وصعوباتٍ تحول بينه وبين القيام بعمله على الوجه المطلوب، ومن بين هذه الصعوبات ما يلي:

1- صعوبة الحصول على نسخ المخطوط؛ لأنّها غير موجودة في مكانٍ واحدٍ، فبعض النّسخ موجود في تونس، ونسخة موجودة في الجزائر، وأخرى في تركيا، ممّا اضطرني لبذل الوقت والجهد؛ لأجل تصويرها والحصول عليها.

2- صعوبة قراءة الخط في بعض النّسخ وفي بعض المواضع، وهذا يقتضي إعادة النّظر والتدقيق حتى يخرج النص صحيحًا خاليًا من الأخطاء.

3- غزارة علم الشيخ، وكثرة الاستطرادات والنّقولات والشّواهد، ممّا يضطرني لتوثيق النّقولات، وعزو الشواهد والأدلة إلى مصادرها الأصليّة، وخاصّة أنّ بعضها مازال مخطوطًا ممّا يجعل الأمر أكثر صعوبةً.

4- كثرة الأعلام الذين ورد ذكرهم في الحاشية، مع شحّ المصادر التي ترجمت لها؛ ممّا تطلب منّي جهدًا كبيرًا في التّرجمة لها وعزو التّرجمة إلى مصادرها.

منهج البحث

طبيعة هذا البحث تطلبت مني الاعتماد على عدة مناهج في دراستي، فاتبعت المنهج التّاريخيّ التّوثيقيّ في التّرجمة لصاحب التّفسير وصاحب الحاشية. مع استخدام المنهج الوصفيّ التحليليّ في دراسة منهج الشيخين في التفسير، في حين اقتضى قسم التحقيق إلى الجمع بين المنهجين، فاعتمدت المنهج التّاريخيّ المقارن في اختيار النّسخة الأم ومقارنتها بغيرها وفقًا للضوابط العلميّة المعمول بها في تحقيق المخطوطات، واعتمدت المنهج الوصفيّ التّحليليّ في دراسة المسائل والمباحث التي تعرض لها صاحب الحاشية.

عملي في البحث

فيمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1- قابلت الكتاب على نسخ خطية، لإخراجه بالمظهر اللائق، وهو أهم عمل حرصت عليه.

2- ذكرت الفروق بين النسخ الخطية المتوفرة لديّ.

3- أثبت ما ذكره النساخ من فوائد وتعليقات في الهامش، دون التعليق عليها إلّا ما رأيت الحاجة إلى توثيقه فأنسبه لمصدره كالغريب.

4- كَتبت الآيات بالرسم العثماني، ثم عزوت الآيات المستشهد بها إلى مواضعها من القرآن الكريم عقب ذكرها مباشرة، تخفيفًا من كثرة الحواشي.

5- وَثَّقت الأحاديث التي أوردها المؤلف من مصادرها، وأكملت تخريجها من الكتب الستة وغيرها، فأما ما كان منها في صحيح البخاري ومسلم أو واحد منهما فإنني أعزو إليهما وأكتفي بذلك من غير أن أحكم عليه، وإذا كان في غيرهما ذكرت حكم أحد المحدثين عليه من المتقدمين أو المتأخرين، وإن لم أجد من أخرج الأثر مسندًا عزوته إلى من ذكره من المفسرين وغيرهم.

6- خرجت آثار الصحابة والتابعين من مظانها، مع الحكم عليها إذا وجدت من تكلم عنها.

7- وثقت الأقوال التي نقلها المؤلف من مصادرها، وما كان مصدره مخطوطًا، فإنّي أشير إليه في أول موطن.

8- أثبت الصلاة والسلام على نبينا الكريم في كلّ موطنٍ ذكر فيه اسمه الشريف لما لمست من ترك المؤلف أو النّساخ له في مواطن كثيرة.

9- عزوت الأبيات الشعرية لمظانها، وضبطها بالتّشكيل، مع بيان نوع البحر ومحلّ الشاهد فيها.

10- شرحت الألفاظ الغريبة بالمعنى المناسب لسياق كلام المصنف، وضبطت منها ما يحتاج إلى ضبط.

11- عرّفت بالأعلام الوارد ذكرهم في أول موطنٍ يذكر فيه العَلم، ولا أشير إلى أنه سبقت ترجمته عند تكرره بعدًا عن الإطالة إلّا عند الحاجة كتعدد لقب أو ذكره بكنيته فإني أشير لذلك.

12. ميزت بالأقواس والنقط ما يلي:

- { } للآيات القرآنية.
- ( ) للأحاديث النبوية.
- " " للآثار وأقوال العلماء والباحثين.
- [ ] لبيان مواطن السقط أو الإضافات التي أضفتها؛ ليستقيم المعنى، وينضبط السياق.

13- جعلت المعول عليه في معرفة اسم كلّ مصدرٍ أو مرجعٍ وطبعته وبياناته الأخرى الفهرس الخاص بذلك آخر الرسالة، لصعوبة ذكر اسم المصدر كاملاً وطبعته في كل موطن يذكر فيه لذا فإني أكتفي في الحاشية بتسميته بما هو معروف ومشهور به اختصاراً مثل تفسير الكشاف وابن كثير وغيرهما.

خطة البحث

تشتمل هذه الأطروحة على قسمين اثنين: قسم دراسيّ، وتحقيقيّ، أما القسم الدّراسي فقد جعلته في مقدمة وفصلين، وذلك على التفصيل التّالي:

_ المقدمة

ـ **المدخل**: ذكرت فيه أهمية البحث، وأسباب اختيارها، وأهداف الموضوع وإشكاليته، مع ذكر الدّراسات السّابقة وصعوبات البحث ومنهج البحث، وختمتها بذكر خطة البحث.

ـ **الفصل الأول**: خصصته للكلام عن ترجمة الشيخ أبي السعود ومصادره وأصوله في تفسيره في ثلاثة مباحث.

ـ **المبحث الأول**: اسمه، ونسبه، ومولده، وشيوخه وتلاميذه، ومكانته العلميّة، ومؤلفاته.

ـ **المبحث الثاني**: مصادره وأصوله في تفسيره.

ـ **المبحث الثالث**: عناية العلماء بتفسيره وأهمّ الكتب التي اعتنت به.

ـ **الفصل الثاني**: خصصته للكلام عن ترجمة الشيخ محمد زيتونة صاحب الحاشية ومنهجه فيها في أربعة مباحث.

ـ **المبحث الأول**: اسمه، ونسبه، ومولده، وشيوخه وتلاميذه، ومكانته العلميّة، ومؤلفاته.

ـ **المبحث الثاني**: الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والعلميّة في عصر المؤلف.

ـ **المبحث الثالث**: مصادره وأصوله ومنهجه في حاشيته.

ـ **المبحث الرابع**: دراسة نسخ الحاشية المتوفرة ووصفها.

ـ **قسم التحقيق**: خصصته لخدمة النص وإخراجه إخراجًا محقّقًا تحقيقًا علميًّا التزمتُ فيه قواعد نشر النّصوص المخطوطة.

ـ **الخاتمة**: خصصتها لذكر النتائج والتّوصيات التي توصلت إليها.

الفصل الأول

1. ترجمة الشيخ أبي السعود ومصادره وأصوله في تفسيره

سأتكلم في هذا الفصل عن ترجمة موجزة للشيخ أبي السعود مع بيان مصادره وأصوله التي اعتمد عليها في تفسيره في ثلاثة مباحث على النحو التالي:

1.1. المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، وشيوخه وتلاميذه، ومكانته العلميّة ومؤلفاته

سأستعرض في هذا المبحث نبذة عن حياة الشيخ أبي السعود مع بيان مكانته العلمية ومؤلفاته التي أثرى بها المكتبة الإسلامية.

1.1.1. المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته

هو الشيخ: محمد بن محمد أبو السعود الإسكليبي العمادي، وقد اشتهر بلقب (أبو السعود أفندي)[1].

كانت ولادة أبو السعود رحمه الله في قرية اسمها: (إسكليب)[2] من القرى القريبة من القسطنطينية[3] في عام (898هـ)، وقيل في عام (893هـ)، وقيل في سنة (896هـ)، وقال آخرون في عام (900هـ)، والأول أصح أي: (898هـ)؛ لأنّه التاريخ الذي ذكره من ترجم له من معاصريه، ولأنّه التاريخ الذي

---

1 انظر ترجمته في: طاش كبري زاده، *الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية وبذيله العقد المنظوم* (بيروت: 1395هـ/ 1975م)، ص 440؛ وعبد القادر بن شيخ بن عبد الله محي الدين العَيْدَرُوس، *النور السافر عن أخبار القرن العاشر* (بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ)، 215؛ وعبد الحي بن أحمد بن محمد أبو الفلاح ابن العماد الحنبلي، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، تحقيق: محمود الأرناؤوط (دمشق: وبيروت، دار ابن كثير، 1406هـ 1986م)، 584/10؛ ونجم الدين محمد بن محمد الغزي، *الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة*، تحقيق: خليل المنصور (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418 هـ 1997 م)، 31/3؛ ومحمد بن علي الشوكاني اليمني، *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع* (بيروت: دار المعرفة، د. ت)، 261/1؛ وخير الدين بن محمود الزركلي، *الأعلام* (دمشق: دار العلم للملايين، الطبعة 15، 2002 م)، 59/7.

2 إسكليب: مدينة في تركيا الأسيوية (الأناضول)، في ولاية سيواس، لواء أماسية، تقع على أحد روافد نهر قيزيل إرماق. انظر: موستراس، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة: عصام الشحادات (بيروت: دار ابن حزم، 1423 هـ – 2002 م)، 66.

3 القسطنطنيَّة: ويقال قسطنطينة، بإسقاط ياء النسبة، نسبة إلى قسطنطين الأكبر، وهو أحد ملوك الروم، انتقل إلى بزنطية وبنى عليها سوراً وسماها قسطنطينية، واسمها اليوم إسطنبول. انظر: ياقوت الحموي، *معجم البلدان*، ط. 2 (بيروت: دار صادر، 1995)، 347/4.

يتناسب مع تاريخ وفاته على اعتبار أنّه عمّر 84 سنة ميلاديّة، وتوفي أبو السعود بالقسطنطينية عام (982هـ)، وكانت جنازته كبيرة وصلى عليه جمعٌ كثيرٌ من المصلين[4].

1.1.2. المطلب الثاني: نشأته العلميّة وشيوخه وتلاميذه

العلّامة أبو السعود من أسرةٍ مشهورةٍ بالعلم والأدب، فوالدته كانت امرأةً تقيّةً صالحةً، أبوه من العلماء المشهورين بالعلم والعمل والتّصنيف والتّدريس؛ لذلك فقد كان لوالده دورٌ كبيرٌ في نشأته العلميّة؛ فقد حفّظه ودرّسه كتبًا كثيرةً، منها: (المفتاح)[5] ليوسف السكاكي[6]، و(الحاشية على التّجريد)[7]، و(المصباح شرح المفتاح)[8]، و(شرح مواقف الإيجي)[9] للسيد الجرجاني[10]، كما أنّ مكتبة والده الغنية بأمهات المراجع في شتّى فنون المعرفة؛ كانت عونًا له على كثرة القراءة والحفظ والتّأليف، بالإضافة إلى تلقيه على علماء عصره الذين كان لهم دورٌ كبيرٌ في نبوغه وتفوقه على أقرانه.

وبعد ظهور قدراته العلميّة، وبلوغه مرتبةً عاليةً في جميع العلوم والمعارف؛ صار مؤهلًا للتدريس وهو في مرحلة الشباب، فبدأ التدريس سنة (922هـ)، وبقي في التّدريس سبع عشرة سنة امتدت إلى سنة

---

4 علي لالي بالي، *العقد المنظوم في ذكر علماء الروم بذيل الشقائق النعمانية* (بيروت: د. ن، 1395هـ 1975م)، 440.

5 هذا الكتاب اسمه: مفتاح العلوم، ليوسف بن أبي بكر سراج الدين السكاكي، وهو من أفضل ما ألف في بابه، جعله صاحبه في ثلاثة أقسام: (الصرف، والنحو، وعلم المعاني والبيان)، وقد قام بشرحه وتلخيصه كثير من العلماء، منهم السيد الجرجاني شرحه في كتاب سماه: (المصباح شرح المفتاح)، ومنهم القزويني لخص قسم المعاني منه في كتاب سماه: (تلخيص المفتاح)، وقد اشتهر هذا الأخير أكثر من أصله. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، تحقيق محمد شرف الدين يالتقايا (إسطنبول: وكالة المعارف، 1941/1360)، 639/6.

6 هو يوسف بن أبي بكر بن محمد سراج الدين السكاكي الخوارزمي، من أشهر علماء اللغة العربية والأدب، ولد وتوفي بخوارزم، ولد عام: (555 هـ)، وتوفي عام: (626 هـ)، من أشهر كتبه: (مفتاح العلوم). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 222/8.

7 حاشية التجريد، هي حاشية للسيد الجرجاني شرح فيها كتاب تجريد العقائد للطوسي، وهي من أعظم الحواشي التي كتبت عليه، وقد اشتهرت بين علماء الدولة العثمانية فاعتنوا بها شرحا وتدريسا، وهي مطبوعة في مجلدين مع تسديد القواعد شرح تجريد العقائد لمحمود الأصفهاني، تحقيق: أشرف آلطاش وآخرون. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 361/2.

8 كتاب شرح المفتاح، هو من كتب السيد الجرجاني شرح فيه مفتاح العلوم للسكاكي، وسماه: (المصباح شرح المفتاح)، وهو من أفضل شروحه، والكتاب مطبوع في مجلد بتحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. انظر: المصدر نفسه، 6/ 642.

9 كتاب شرح المواقف، هو كتب السيد الجرجاني شرح في كتاب المواقف للإيجي في علم الكلام، وهو من أفضل شروحه، وقد طبع في أربع مجلدات بتحقيق: محمود عمر الدمياطي. انظر: المصدر نفسه،

10 هو علي بن محمد، المشهور بالسيد الجرجاني: من كبار علماء اللغة العربية وعلم الكلام، ولد عام: (740 هـ)، وتوفي عام: (816 هـ)، له نحو خمسين مصنفًا، من أهمها: (التعريفات)، و(شرح المواقف للإيجي)، و(حاشية على تفسير الكشاف)، و(شرح تجريد العقائد)، و(شرح مفتاح العلوم). انظر: خير الدين الزركلي، *الأعلام*، 7/5.

(939هـ)، ثم نُقل بعدها إلى وظيفة القضاء في مدينة بورصة، ثمّ مدينة القسطنطينيّة، ثمّ قاضيًا للعسكر في مدينة (روم إيلي)[11]، وبقي في القضاء ثماني سنين، وقام بأدائها خير قيام، ثمّ عين مفتيا للدّولة سنة (952هـ)، بعدما توفي المفتي سعد الله بن عيسى بن أمير خان[12]، فقام بها أحسن قيام، من حيث الورع، والدّقة في الفتوى، وحسن استنباط الأحكام، وبقيّ الشيخ أبو السعود في الإفتاء ثلاثين سنة؛ أي: إلى يوم وفاته رحمه الله[13].

شيوخه وتلاميذه[14]

لمعرفة قدر هذا العالم الجليل؛ يجب علينا أن نتعرف على أساتذته وشيوخه، الذين كانوا سببا في تعليمه ونبوغه وتمكنه من جميع العلوم، وفيما يلي عرض لأبرز شيوخه:

1 -والده: محمد بن مصطفى العمادي[15].

2 -عبد الرحمن بن علي الشهير بمؤيد زاده[16].

---

[11] روم إيلي: تعني ''أرض الرومان''، وهي اسم منطقة تاريخيّة في جنوب شرق أوروبا كانت تدار من قبل الإمبراطوريّة العثمانيّة، والتي تُعرف بمناطق البلقان، في معناها الأوسع، تمّ استخدامها للإشارة إلى جميع الممتلكات والتوابع العثمانيّة التي سيتم تصنيفها لاحقًا جيو سياسيًا على أنّها ''البلقان''. انظر: أحمد الشرقاوي، *جغرافية الممالك العثمانية*، دار البشير للثقافة والعلوم، 2018/1439)، 83.

[12] هو عيسى بن أمير خان سعد الدّين، المشهور بسعدي جلبي، الشيخ العلّامة، أحد كبار العلماء المشهورين بالعلم والورع، اشتغل مدرّسًا بالقسطنطينية، ثمّ بورصة، ثمّ عين في وظيفة القضاء بالقسطنطينيّة، ثمّ عين مفتيًا حتى يوم وفاته الله سنة (945 ه). انظر: ابن عماد الحنبلي، *شذرات الذهب*، 10/ 373.

13 انظر: عبد القادر بن شيخ العيدروس، *النور السافر عن أخبار القرن العاشر*، 215.

[14] انظر: لالي بالي، *العقد المنظوم في ذكر علماء الروم بذيل الشقائق النعمانية*، 440؛ والغزي، *الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة*، 31/3.

[15] هو العالم العارف بالله محي الدين محمد الإسكليبي، جمع بين رئاستيّ العلم والعمل، وعاش في عهد السلطان العثماني بايزيد خان، وقد رأى له رؤيا بأنّه سيتولّى السلطنة عند رجوعه من الحجّ؛ فلمّا تحقّقت الرؤيا وتولّى السلطنة أحبه وأكرمه ورفع من شأنه، توفي رحمه الله سنة: (920هـ). انظر: طاش كبري زاده، *الشقائق النعمانية*، 206.

[16] هو عبد الرحمن بن علي، الشهير بمؤيد زاده الأماسي الرّومي، من كبار العلماء العثمانيين. كانت ولادته عام ستين وثمانمائة بمدينة أماسية، طلب العلم بأماسية، ولما بلغ سنّ الشباب اختاره السلطان بايزيد خان لصحبته حين كان أميرًا بأماسيّة، بلغ مرتبة عالية في العلوم العقليّة والعربيّة، وكان ماهرًا في علم التفسير، وله مؤلفاتٌ بقي أكثرها في المسوّدات، توفيّ رحمه الله سنة (922 ه). انظر: المصدر نفسه، 176؛ ابن العماد الحنبلي، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، 154/10.

3 – شمس الدين أحمد بن سليمان الشهير بـ: (ابن كمال باشا)[17].

4 – سعد الدين بن عيسى الشهير بـ: (سعدي جلبي)[18].

5 –عبد القادر الشهير بـ: (قادري جلبي)[19].

وأما تلاميذه فهم كثر، ومن أبرزهم:

1 –محمد بن عبد الوهاب بن عبد الكريم الحنفي، المعروف بـ: (عبد الكريم زاده)[20].

2 –عبد الرحمن جمال الدين الحنفي، المعروف بـ: (الشيخ زاده)[21].

3 –حسن بن سنان[22].

---

[17] هو أحمد بن سليمان شمس الدّين، المعروف بابن كمال باشا، من كبار العلماء العثمانيين، ألّف رسائل كثيرةً في علوم شتى، بلغ عددها قريبًا من مائة رسالة، وله تفسيرٌ للقرآن الكريم مات قبل إكماله، وله تعليقات على تفسير الكشّاف، توفيّ رحمه الله سنة: (940 هـ). انظر: طاش كبري، *الشقائق النعمانية*، 226؛ وابن عماد، *شذرات الذهب*، 335/10.

[18] هو عيسى بن أمير خان سعد الدّين، الشهير بسعدي جلبي، من كبار علماء الدولة العثمانية، تفوق على زملائه في التدريس وفي القضاء، له رسائل وتعليقاتٌ على بعض الكتب، وله حاشية على تفسير البيضاوي، وله شرح لكتاب الهداية في الفقه، توفيّ رحمه الله سنة (945 هـ). انظر: طاش كبري زاده، *الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية*، 265؛ ابن العماد الحنبلي، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، 373/10.

[19] على يد العماد بن أبي شريف، وأبي العون، توفيّ رحمه الله سنة (955 هـ). انظر: نجم الدين الغزي، *الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة*، 174/2.

[20] هو محمد بن عبد الوهاب، الشهير بعبد الكريم زاده: من العلماء الأفاضل، تتلمذ على يد أبي السعود وجوى زاده وابن كمال وغيرهم. وكان ينظم الشعر بعدة لغاتٍ. له مؤلفات منها: (مقامات) على منوال مقامات الحريري، و(حاشية على تفسير البيضاوي) وصل فيها إلى سورة طه، توفيّ رحمه الله عام (955 هـ). انظر: ابن العماد الحنبلي، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، 379/8؛ خير الدين الزركلي، *الأعلام*، 256/6.

[21] هو عبد الرحمن بن جمال الدّين، المعروف بشيخ زاده، ن كبار العلماء العثمانيين، برع في علوم اللغة العربيّة والأدبيّة، وتميّز في علم التفسير والحديث، وكان واعظا، توفيّ رحمه الله سنة: (971 هـ). انظر: لالي بالي، *العقد المنظوم*، 362؛ وابن عماد، *شذرات الذهب*، 10/ 527.

[22] هو السَّيِّد حسن بن سِنَان من الْعلمَاء الأعيان، درس على الشيخ أبي السعود ثَمَان سِنِين فنال بِهِ أعلى الْمَرَاتِب وَوصل الى أشرف المآرب، كان مشاركًا فِي كثيرٍ من الْعُلُوم، يستوعب أكثر أوقاته في مطالعة الْكتب النافعة والاجتهاد في عباداته، توفيّ رحمه الله سنة: (975 هـ). انظر: لالي بالي، *العقد المنظوم*، 390.

4 -محي الدين المعروف بـ: (نكساري زاده)[23].

5 -محمد بن أحمد، المعروف بـ: (ابن بزن)[24].

6 -حسن بن يوسف الصمداني[25].

7 -محمد بن حسن الجنابي[26].

8 -مصطفى بن حسن الجنابي[27].

9 -محمد النقيب بن محمد بن عبد القادر[28].

10 -عبد القادر بن حاجي المؤيدي[29].

---

[23] هو محيي الدّين المشتهر بنكساري زَاده، كان من الذين برزوا في ميدان الْفضل وَالْبَيَان وأحرزوا التَّحْصِيل عِنْد سَابق الفرسان، تضلّع من الْعلم وَبلغ الى نصابه، توفيّ رحمه الله سنة: (981 هـ). انظر: لالي بالي، *العقد المنظوم*، 437.

[24] هو مُحَمَّد بن أَحْمَد، المعروف بِابْن بزن، ولد بمدينة إسكليب، وَتربى على طلب الْعلم، واشتغل على كثيرٍ من الأجلّة الأفاضل، وَدَار على عُلَمَاء عصره واستفاد منهم حَتَّى صَار ملازمًا لشيخه أبي السُّعُود، كان كثير الِاطِّلَاع على الدقائق الْعَرَبيَّة طَوِيل الباع فِي الْعُلُوم الأدبيّة، توفيّ رحمه الله سنة: (983 هـ). لالي بالي، *العقد المنظوم*، 481.

[25] هو حسن بن يوسف الصمدانيّ، المولى الزاهد، أحد موالي الرّوم، اشتغل بالعلم، وتتلمذ على يد المفتي أبي السعود، ومات في أدرنه رحمه الله سنة: (975 هـ). انظر: الغزي، *الكواكب السائرة*، 3/ 127.

[26] هو محمد بن حسن السيد الشريف، المولى العلامة قاضي قضاة حلب، المعروف بالجنابي. كان حسن السيرة في قضائه، تتلمذ هو وأخوه على يد المفتي أبي السعود، توفيّ رحمه الله سنة: (990 هـ). انظر: الغزي، *الكواكب السائرة*، 3/ 50.

[27] هو محمد بن حسن السيد الشريف، العالم المحقق، والفاضل المدقق، أحد الموالي الروميّة والأئمة الحنفيّة، المعروف بالسعودي أخو المتقدم ذكره، تتلمذ على المفتي أبي السعود حتى صار من أنجب تلامذته، وكان يدرس تفسير أبي السعود ويجيز به تلامذته ومنهم صاحب الكواكب، توفيّ رحمه الله سنة: (999 هـ). انظر: الغزي، *الكواكب السائرة*، 3/ 50.

[28] هو محمد بن محمد بن عبد القادر والد السيد محمد جلبي، النقيب في الممالك العثمانية، خَتَنُ المفتي أبي السعود العمادي كان عالماً نظراً فارساً في البحث، توفيّ رحمه الله سنة: (963 هـ). انظر: محمد عبد الحي اللكنوي، *الفوائد البهية في تراجم الحنفية*، تحقيق: محمد النعساني (مصر: مطبعة السعادة، 1324 هـ)، 178.

[29] هو عبد الْقَادِر بن حاجي المؤيدي مفتي الرّوم وَصدر الدولة الْمَعْرُوف بشيخي وَهُوَ ابْن أخي الْمولى عبد الرَّحْمَن المؤيدي كَبِير الْعلمَاء بالروم فِي عهد السُّلْطَان بايزيد، جدّ واجتهد حتى وصل إِلَى مجْلِس شيخ الْإِسْلَام أبي السُّعُود الْعِمَادِيّ فَقَرَأَ عَلَيْهِ ولازمه، وَتَوَلَّى التدريس إِلَى أَن وصل إِلَى الْمدرسَة السليمانية فولي مِنْهَا قَضَاء الشَّام، وبقي يتدرج فِي المناصب حتى صار مفتيًا، توفيّ رحمه الله سنة: (1002هـ). انظر: محمد أمين الحموي، *خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر* (بيروت: دار صادر، د ط، د ت)، 2/ 438.

1.1.3. المطلب الثالث: المكانة العلمية والمؤلفات التي ألفها

كان العلامة أبو السعود يتميّز بسَعة الأفق، وغزارة العلم في شتّى العلوم، والدّقة العلميّة، والبراعة في الأحكام، وباطلاعه على اللغات الثلاث (العربيّة، والتركيّة، والفارسيّة)، حتى أنّه كان يكتب جواب السؤال على منوال ما يكتبه السائل، فإن ورد السؤال نثرًا مسجعًا، أجابه بمثله، وإن ورد السؤال شعرًا، كان جوابه شعرًا، وإن ورد السؤال بالعربية، كان الجواب بالعربية، وإن ورد بالتّركية، كان الجواب بالتركية، وكان من أهل الاجتهاد والهمة العالية، ذهنه حاضر، وبديهته سريعة، تحدث عن نفسه فقال: "جلست يومًا بعد صلاة الفجر أجيب على الأسئلة المجتمعة فأجبت إلى صلاة العصر على ألف وأربعمائة واثني عشرة فتيا"[30].

وممّا يبرز مكانته العلمية كثرة ثناء العلماء عليه:

فقال عنه الشيخ علي بن لالي بالي[31] رحمه الله: "كان من الَّذين قعدوا من الْفَضَائِل والمعارف على سنامها وغاربها، وَضربت لَهُ نوبَة الامتياز فِي مَشَارِق الأرض وَمَغَارِبهَا"[32].

وقال عنه الشيخ العيدروس[33] رحمه الله: "امتاز فِي صغره بفصاحة الْعَرَب العرباء، واشتغل بفنون الآداب...وانتهت إِلَيْهِ رئاسة الْفتيا والتّدريس"[34].

---

[30] انظر: العَيْدَرُوس، *النور السافر عن أخبار القرن العاشر*، 320.

[31] علي بن لالي بالي، واشتهر بمنق: مؤرخٌ، من كبار علماء الدولة العثمانية. مدفونٌ بمرعش. من مؤلفاته " العقد المنظوم" طبع بذيل كتاب الشقائق النعمانية، ولد عام (934هـ)، وتوفيّ عام (992 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 4/ 321.

[32] علي بن لالي، *العقد المنظوم في ذكر علماء الروم بذيل الشقائق النعمانية*، 440.

[33] عبد القادر بن شيخ العيدروس: مؤرخ من أهل اليمن، كان مسكنه بمدينة حضرموت وسافر إلى مدينة أحمد أباد (بالهند) وأقام فيها إلى حين وفاته. من أهم كتبه: "النور السافر عن أخبار القرن العاشر"، ولد عام: (978هـ)، وتوفيّ عام: (1038 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 39/4.

[34] العيدروس، *النور السافر عن أخبار القرن العاشر*، 215.

وقال عنه الشيخ نجم الدين الغزي[35] رحمه الله: "لم يكن له نظيرٌ في زمانه في العلم والرئاسة والديانة"[36].

وقال عنه الإمام الشوكاني رحمه الله: "أَبُو السُّعُود أفندي الإِمَام الْكَبِير عَالم الرّوم، برع في جَمِيع الْفُنُون وفَاق الأقران"[37].

المؤلفات التي ألفها[38]

مع كثرة مشاغل أبي السعود فقد اقتنص أوقات الفراغ من مشاغل الوظيفة للتّأليف والتّصنيف والتّعليق، ومن ثمرات جهده هذه المؤلفات القيمة، التي نستعرضها فيما يلي:

1- تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وهو مطبوع عدة طبعات في تسع مجلدات، (وهو موضوع هذه الدّراسة).
2- بضاعة القاضي في الصّكوك، وهو مخطوط.
3- تحافت الأمجاد شرح كتاب الجهاد، من كتاب الهداية للمرغيناني، وهو مخطوط.
4- كتاب في فن المناظرة سماه: تحفة الطلاب، وهو مخطوط.
5- ثواقب الأنظار، (في علم أصول الفقه)، وهو مخطوط.
6- حاشية على كتاب العناية في الفقه، وهو مخطوط.
7- رسالة في المسح على الخفين، وهو مخطوط.
8- رسالة في تسجيل الأوقاف، وهي مخطوطة.
9- القصيدة الميمية في الشعر، وهي مخطوطة
10- غلطات العوام، وهو مخطوط.
11- كتاب غمرات المليح يتناول فيه مباحث قصد العام من (كتاب التلويح)، وهو مخطوط.

---

[35] شيخ الإسلام نجم الدين محمد بن محمد بن محمد الغزّي العامريّ، ولد في دمشق، وتعلم على يد شيوخها. حتى برع في العلوم، وتصدّر للإفادة والتّحديث في المسجد الأموي، فقيهٌ شافعيٌّ، عالمٌ بالأصول والتّفسير والحديث، وله مؤلفاتٌ في الأدب والشعر أيضًا، ولد سنة (977هـ)، وتوفّي سنة (1061هـ). انظر: مصطفى بن فتح الله الحموي، *فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر*، تحقيق: عبد الله محمد الكندري، (دمشق، دار نوادر، د ت)، 1/ 148-151.

[36] الغزي، *الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة*، 31/3.

[37] علي الشوكاني، *البدر الطالع*، 261/1.

[38] انظر: الزركلي، *الأعلام*، 59/7؛ وإِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد أَمِين الباباني الْبَغْدَادِيّ، *هَدِيَّة العارفين: أَسمَاء المؤلفين وآثار المصنفين* (إسطنبول: طبع وَكَالَة المعارف الجليلة، 1951م)، 253/2.

12- الفتاوى، وقد رتبها على أبواب الفقه، وهي مخطوطة.
13- قانون المعاملات، وهو مخطوط.
14- قصة هاروت وماروت، وهي مخطوطة.
15- حاشية على تفسير الكشاف، تناولت الجزاء الأخيرة بدءا من سورة الفتح، وهي مخطوطة.
16- رسالة يحقق فيها جواز وقف النقود، سماها: موقف العقول في وقف المنقول، وهي مخطوطة.
17- رسالة في مسائل الوقوف (فقه حنفي)، وهي مخطوطة.

هذه المؤلفات وتعدد علومها دليلٌ على سعة علم الشيخ أبي السعود وتبحره في جميع علوم الشّريعة واللغة العربيّة.

1.2. المبحث الثاني: مصادره وأصوله في التفسير

سأستعرض في هذا المبحث أهم المصادر والأصول التي اعتمد عليها المؤلف في مطلبين:

1.2.1. المطلب الأول: مصادر ومراجعه في تفسيره

للشيخ أبي السعود مصادر كثيرة اعتمد عليها واستفاد منها في تفسيره، وقد ساعده على ذلك مكتبة أبيه التي كان ينهل منها، وكذلك سعة علمه واطلاعه على ما كتب في كثير من علوم الشريعة، وفيما يلي عرض لأهم هذه المصادر مرتبةً بحسب العلوم التي تضمنتها:

أولًا: كتب التفسير

من أكثر الكتب التي اعتمد عليهما أبو السعود في تفسيره: تفسيرَا (الكشّاف)[39]، و(أنوار التّنزيل)[40]، وقد ذكر ذلك في مقدمة تفسيره وقال عنهما: "ولقد كان في سوابق الأيام وسوالف الدّهور والأعوام أوان اشتغالي بمطالعتهما وممارستهما، وزمان انتصابي لمفاوضتهما ومدارستهما، يدور في خلدي

[39] هذا الكتاب اسمه: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله (ت 538هـ). وهو كتاب في التفسير اهتم بالجوانب الإعرابية والبلاغيّة في القرآن، وقد انتصر فيه لمذهب المعتزلة الذي دان به ودافع عنه، وقد تتبع اعتزالاته الشيخ أحمد بن المنير ورد عليها في كتاب سماه الانتصاف، وعلى الكشاف حواش كثيرة، وقد طبع الكتاب طبعات كثيرة في أربع مجلدات. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 2/ 1475.

[40] هذا الكتاب اسمه: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لعبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت 685هـ). وهو كتاب في التفسير لخص فيه من كتاب الكشاف ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان، ومن كتاب التفسير الكبير ما يتعلق بالحكمة والكلام، ومن تفسير الراغب ما يتعلق بالاشتقاق وغوامض الحقائق ولطائف الإشارات، وضم إليه ما فتح الله به عليه من التعليقات. انظر: المصدر نفسه، 1/ 186.

على استمرار آناء الليل وأطراف النّهار؛ أن أنظم درر فوائدهما في سمطٍ دقيقٍ، وأرتب غرر فرائدهما على ترتيبٍ أنيقٍ، وأضيف إليها ما ألفيته في تضاعيف الكتب الفاخرة"[41].

وقوله: "وأضيف إليها ما ألفيته في تضاعيف الكتب الفاخرة" يدلّ على اعتماده على كتب التّفسير الأخرى، ومن ذلك ما ذكره صاحب الكواكب السائرة حيث قال: "جمع فيه ما في تفسير البيضاوي، وزاد زياداتٍ حسنةٍ من تفسير القرطبي، والثّعلبي[42]، والواحدي[43]، والبغوي[44]، وغيرها"[45].

ومن الكتب التي استفاد منها أيضًا؛ تفسير: (مفاتيح الغيب)[46]، و(جامع البيان)[47]، و(زاد المسير)[48]، وأغلب الكتب التي أُلِّفت قبله في التفسير، ولكن بدون توسعٍ.

ثانيًا: كتب اللغة العربية، وأصولها

لقد استفاد الشيخ أبو السعود من كثيرٍ من مؤلفات المتقدمين في اللغة وأصولها، وقد ساعده على ذلك سعة اطلاعه على كتب اللغة، وكذا مكتبة أبيه الثريّة التي كان ينهل منها فترة طلبه للعلم، وأهم

---

[41] أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 4/1.

[42] هو الإمام أحمد بن محمد أبو إسحاق الثعلبي، ويقال :الثعالبي، المفسّر، الأديب، له كتابٌ في التفسير سماه: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، توفيّ عام: (427 ه). انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 5/ 127.

[43] هو العلامة علي بن أحمد الواحدي، من علماء التفسير، له ثلاثة كتب في التفسير وهي: البسيط، والوسيط، والوجيز، توفيّ رحمه الله عام (487ه). انظر: الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ١٨/ ٣٣٩.

[44] هو العلامة الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ البغوي، من كبار العلماء، كان مهتما بالتفسير بالمأثور، له كتاب فيه سماه: معالم التنزيل في تفسير القرآن، ولد سنة (436ه)، وتوفي سنة (516ه). انظر: ابن عماد، *شذرات الذهب*، 6/79-80.

[45] الغزي، *الكواكب السائرة*، 35/3.

[46] *مفاتيح الغيب*، ويسمى أيضا: التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت 606ه). وهو يعد من التفاسير بالرأي، وتَمتازُ بِذِكْرِ المناسبات بَيْنَ الآياتِ بَعْضِها مَعَ بَعْضٍ، وبين السور بعضها مع بعض، مع ذكر العلوم الأخرى كالفقه والعقيدة، وهو مطبوع في ثماني مجلدات. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، 627/6.

[47] *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310ه). يُعِدُّ البعض هذا التفسير المرجعَ الأول للتفسير بالمأثور؛ حيث يذكر الآية من القرآن، ثم يسرد الأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين في تفسيرها بأسانيدها، ويهتم بالقراءات المختلفة في كل آية ويرجح بينها، وقد طبع في أربعة وعشرين جزءا بتحقيق أحمد شاكر. انظر: عمر رضا كحالة، *معجم المؤلفين*، 147/9.

[48] *زاد المسير في علم التفسير*، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597ه)، ويعدّ هذا الكتاب كتاباً متوسطاً في التفسير بالمأثور، يجمع فيه المؤلف أقوال المفسرين من المتقدمين وغيرهم، مع ذكر القراءات، وبيان ما في الآية من الأحكام الفقهية واللغويّة. وهو مطبوع في أربعة أجزاء. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، 284/4.

المصادر التي كان يكثر من الإحالة إليها في المسائل اللغوية، الكتاب[49]، والدّر المصون[50]، والبحر المحيط[51]، والإنصاف في مسائل الخلاف[52]، وغيرها من كتب اللغة والتّفسير، ممّا يدلّ على تبحره في علوم اللغة وسعة اطلاعه على مصادرها.

ثالثًا: كتب الفقه

تقدم أنّ ممّا تميّز به تفسير العلّامة أبي السعود قلّة المسائل والخلافات الفقهيّة، وأنّه حنفيّ المذهب؛ ولذا ليس من الغريب أن يندر ذكره للمصادر الفقهيّة التي اعتمد عليها، فلم يرد فيه ذكرٌ إلّا لبعض أئمة الحنفيّة والمالكيّة والشافعيّة، مع ذكره للأئمة الأربعة ونسبة الأقوال إليهم، ممّا يدلّ على أنّ العلّامة أبا السعود لم يكن مهتمًا بسرد خلافات الفقهاء في المسائل الفقهيّة.

1.2.2. المطلب الثاني: الأصول التي اعتمد عليها المؤلف في تفسيره

لقد اعتمد الشيخ أبو السعود في تفسيره على أربعة أصول:

الأوّل: القرآن الكريم

لقد حرص الشيخ أبو السعود على تفسير بعض الآيات بما ورد في القرآن ممّا يبين معناها ويجليه، فالله عزّ وجلّ أعلم بمراده من كلامه؛ لذلك فلا يُقدَم شيءٌ على القرآن في بيان معانيه إن وجد فيه ما

---

[49] *الكتاب*، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي أبو بشر، الملقب بسيبويه (ت 180هـ)، وهو من أعظم ما ألف في النحو والصرف، ويعتبر أول كتاب منهجي ينسق قواعد اللغة العربية ويدونها، وقد اهتم به العلماء تدريسا وشرحا، وقد طبع في أربعة أجزاء بتحقيق عبد السلام هارون. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، 1428/2.

[50] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، (ت 756هـ)، يعد هذا التفسير موسوعة قرآنية ضخمة في جمع ما ورد في إعراب الآية من أقوال وآراء، وفي القراءات وتوجيهها، وتفسيرها لغويّا وبلاغيّا، وقد طبع في أحد عشر جزءا. انظر: المصدر نفسه، 122/1.

[51] *البحر المحيط في التفسير*، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، ويعد هذا التفسير من التفاسير المدرجة ضمن التفسير بالرأي، اهتم فيه مصنفه أبو حيان بذكر وجوه الإعراب لألفاظ القرآن ودقائق مسائله النحوية، كما اهتم بالجوانب التفسيرية الأخرى، كمعاني الآيات، وأسباب النزول، وتوجيه القراءات القرآنية، والأحكام الفقيهة المتعلقة بآيات الأحكام، وهو مطبوع في أحد عشر جزءا. انظر: المصدر نفسه، 122/1.

[52] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، وهو كتاب يعرض المسائل الخلافية بين علماء النحو من البصريين والكوفيين، فيعرض خلاصة ما يذهب إليه كل من الفريقين في المسألة، ثم يفصل آراء كل منهما مع الرد على آراء المدرسة التي لا يتبنى رأيها، وهو مطبوع في جزئين بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. انظر: المصدر نفسه، 1/ 182.

يفسرها، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره المؤلف عند قوله تعالى:{صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ} [الفاتحة: 7]، قال في تفسيرها: "ولعل الأظهرَ أنّهم المذكورون في قوله عزّ وجلّ:{فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ} [النساء: 69]، بشهادة ما قبله من قوله تعالى:{وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِراطاً مُّسْتَقِيماً} [النساء: 68]"[53].

الثاني: السنّة النّبويّة

فالأحاديث النّبويّة من المصادر التي اعتمد عليها الشيخ أبو السعود في تفسير بعض الآيات وبيان معانيها، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره المؤلف عند قوله تعالى:{يَا أَيُّهَا الذينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَّن ضَلَّ إِذَا اهتديتم} [المائدة: 105]، فقد ردّ الفهم المتبادر إلى الذّهن عند سماع هذه الآية من الاهتمام بالنّفس وترك الآخرين وشأنهم فقال: "ولا يُتوهَّمَنَّ أنّ فيه رخصةً في ترك الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر مع استطاعتهما، كيف لا ومن جملة الاهتداء أن يُنكَر على المنكَر حسْبما تفي به الطاقة، قال صلى الله عليه وسلم: (من رأى منكم منكراً فاستطاع أن يغيره فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطِعْ فبقلبه)"[54][55].

الثالث: أقوال الصحابة والتابعين

اهتم الشيخ أبو السعود بأقوال الصحابة والتابعين في تفسير بعض آيات القرآن الكريم؛ لعلمه أنّهم أعلم النّاس بكلام الله وبمعاني كلام العرب، ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكره الشيخ أبو السعود عند قول الله تعالى:{والمحصَناتُ مّنَ النّسَاءِ}[النساء: 24]، فقد أورد أثرًا عن أحد الصحابة لتفسير هذه الآية فقال: "وقد روي عن أبي سعيد رضيَ الله عنه[56] أنَّه قال: إنّها نزلت في نساءٍ كنّ يهاجِرْن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهنّ أزواجٌ فيتزوجُهنّ بعضُ المسلمين ثمّ يقدَمُ أزواجُهنّ مهاجرين فنهى عن نكاحهنّ؛

---

[53] انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 18/1.

[54] رواه مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1374 هـ 1955 م)، كتاب: الإيمان، باب: بيان كون النَّهي عن المنكر من الإيمان، (رقم 49).

[55] أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 88/3.

[56] هو الصحابي الجليل سعد بْن مالك بْن شيبان، وقيل: ابن سنان أَبُو سَعِيد الخدري الأنصاري، من مشهوري الصحابة وفضلائهم، وَكَانَ من الحفاظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المكثرين، ومن العلماء الفضلاء العقلاء، توفي رضي الله عنه سنة أربع وسبعين يوم الجمعة، ودفن بالبقيع. انظر: ابن الأثير الجزري، *أسد الغابة في معرفة الصحابة*، تحقيق علي معوض وعادل أحمد (بيروت: دار الكتب العلمية، 1994/1415)، 452/2.

فالمحصناتُ حينئذ عبارةٌ عن مهاجرات يَتَحقق أو يُتوقع من أزواجهنّ الإسلامُ والمهاجَرَة؛ ولذلك لم يَزُلْ عنهنّ اسمُ الإحصان"[57].

الرابع: اللغة العربية بجميع فنونها:

أمّا اعتماد الشيخ أبو السعود على فنون اللغة العربية فإليه المنتهى في ذلك، ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكره عند قوله تعالى: {ذَٰلِكَ الْكِتَابُ} [البقرة: 2]، قال: " إمّا خبرٌ له أو صفةٌ، أمّا إذا كان خبراً له، فالجملةُ على الوجه الأولِ مستأنفةٌ مؤكِّدةٌ لما أفادته الجملةُ الأولى من نباهةِ شأنِ المسمَّى لا محلَّ لها من الإعراب، وعلى الوجه الثَّاني في محلِّ الرَّفعِ على أنها خبرٌ للمبتدأ الأول، واسمُ الإشارة مغنٍ عن الضمير الرابطِ، والكتابُ إمّا مصدرٌ سُمِّي به المفعولُ مبالغةً كالخَلْق والتّصوير للمخلوق والمصوّر، وإمّا فِعَالٌ بني للمفعول كاللِّباس من الكَتْبِ الذي هو ضمُّ الحروف بعضِها إلى بعضٍ، وأصله الجمعُ والضمُّ في الأمور البادية للحسِّ البصَريّ"[58]. ثمّ يتابع قائلًا: "وعلى تقدير كون المسمَّى كلَّ القرآن فالمرادُ بالكتاب الجنسُ واللامُ الحقيقة، والمعنى: أنّ ذلك هو الكتابُ الكاملُ الحقيقُ بأن يُخصَّ به اسم الكتاب لغاية تفوُّقه على بقية الأفراد في حيازة كمالاتِ الجنس كأنّ ما عداه من الكُتُب السماويّة خارجٌ منه بالنسبة إليه"[59].

1.3. المبحث الثالث: عناية العلماء بتفسيره وأهمّ الكتب التي اعتنت به

سأتحدث في هذا المبحث عن العناية الفائقة التي أولاها العلماء لتفسير أبي السعود مع ذكر الكتب التي ألفت لأجله في مطلبين:

1.3.1. المطلب الأول: عناية العلماء بتفسير أبي السعود

لقد اعتنى العلماء بتفسير أبي السعود منذ أن بدأ المؤلف في تبييض النّسخة الأولى منه، ونال تفسيرُه شهرةً واسعةً بين كتب التّفسير، وبين طلّاب العلم والعلماء، وقد بدى ذلك جليًا في ثنائهم عليه وكثرة ما كتب عليه من تعليقاتٍ وحواشٍ، وعنايتهم بدراسته وتدريسه، وفيما يلي ذكرٌ لبعض من أثنى على تفسير أبي السعود من العلماء:

---

[57] أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره، 8/ 164.

[58] انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 23/1.

[59] أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*،23/1-24.

يقول طاش كبري زاده[60] رحمه الله: "وقد أتى أبو السعود في تفسيره بما لم تسمح به الأذهان، ولم تقرع به الآذان، فصدق المثل السائر، كم ترك الأول للآخر"[61].

وقال الشيخ اللكنوي[62] رحمه الله: "وقد طالعت تفسير أبي السعود، وانتفعت به، وهو تفسيرٌ حسنٌ، ليس بالطويل المملّ، ولا بالقصير المخلّ، متضمنٌ لطائفَ ونكاتٍ، ومشتملٌ على فوائدَ وإشاراتٍ"[63].

وقال حاجي خليفة[64] رحمه الله: "وقد انتشرت نسخه في الأقطار، ووقع له التلقي بالقبول من الفحول والكبار؛ لحسن سبكه، ولطف تعبيره، فصار يقال له: (خطيب المفسرين)، ومعلومٌ أنّ تفسير أحدٍ سواه بعد الكشّاف والقاضي لم يبلغ إلى ما بلغ من رتبة الاعتبار والاشتهار، والحقّ أنّه حقيقٌ به"[65].

وبين الشيخ محمد طاهر بن عاشور مكانة تفسير أبي السعود وعناية العلماء به فقال رحمه الله: "ولقد تلقفه النّاس منذ بروزه بالاعتناء، ونظروا إليه بالإعجاب، فشاعت نسخه الخطيّة شرقًا وغربًا، ولم يكد يستهلّ القرن الحادي عشر حتى كانت خزائن الكتب عامرةً بنسخ هذا التفسير، ومجالس الدروس به حافلةً، وكان العلماء من العرب والعجم قد اعتنوا بتدريسه والتّعليق عليه"[66].

---

[60] هو أحمد بن مصطفى بن خليل أبو الخير عصام الدين طاش كبري زاده: مؤرخ. تركي الأصل، مستعرب. ولد في بروصة سنة (901 هـ)، ونشأ في أنقرة، وتأدب وتفقه، وتنقل في البلاد التركية مدرّسا للفقه والحديث وعلوم العربية، وولي القضاء بالقسطنطينية، من أهم مؤلفاته المطبوعة: (الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية) في التراجم، و(مفتاح السعادة ومصباح السيادة) في أسماء المؤلفين ومؤلفاتهم بحسب موضوعات العلوم، توفي رحمه سنة (968 هـ). انظر: خير الدين الزركلي، *الأعلام*، 257/1.

[61] طاش كبري، *الشقائق النعمانية*، 28/2.

[62] هو محمد عَبْد الحَيّ بن محمد عبد الحليم أبو الحسنات الأنصاري اللكنوي الهندي، ولد بالهند سنة: (1264 هـ)، وهو عالم بالحديث والتراجم، من فقهاء الحنفية، من أهم مؤلفاته المطبوعة: (الفوائد البهية في تراجم الحنفية) في تراجم الحنفية، و(الرفع والتكميل في الجرح والتعديل) في الحديث، توفي رحمه سنة: (1304 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 6/ 187.

[63] محمد عبد الحي أبو الحسنات اللكنوي، *الفوائد البهية في تراجم الحنفية*، تحقيق: محمد النعساني (مصر: مطبعة السعادة، 1324 هـ)، 28.

[64] هو مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، المعروف بالحاج خليفة: مؤرخ بحاثة. تركي الأصل، مستعرب. مولده بالقسطنطينية عام: (1017 هـ)، من أبرز عُلماء الدولة العثمانية في القرن الحادي عشر الهجري، عارف بالكتب ومؤلفيها، مشارك في بعض العلوم، من أشهر مؤلفاته: (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) في ذكر أسماء الكتب ومؤلفيها. انظر: الزركلي، *الأعلام*، 7/ 236.

[65] حاجي خليفة، كشف الظنون، 67/1.

[66] محمد الفاضل بن عاشور، *التفسير ورجاله* (تونس: مجمع البحوث الإسلامية سلسلة البحوث الإسلامية، 1417 هـ)، 113.

وقال عنه الدكتور حسين الذهبي: "والحقّ أنّ هذا التفسير غايةٌ في بابه، ونهايةٌ في حسن الصوغ وجمال التعبير، كشف فيه صاحبه عن أسرار البلاغة القرآنيّة، وشهد له كثيرٌ من العلماء بأنّه خير ما كتب في التّفسير"[67].

1.3.2. المطلب الثاني: أهم الكتب التي اعتنت بتفسير أبي السعود

لقد اعتنى كثيرٌ من العلماء بتفسير أبي السعود تعليقًا وشرحًا وتحشيةً، ومن الكتب التي اعتنت به ما يلي[68]:

- تعليقات الشيخ أحمد الرومي[69]، المتوفى سنة (1041هـ)، وهي من سورة الرّوم إلى سورة الدّخان. وهي لا تزال مخطوطة.

- تعليقات الشيخ رضي الدين بن يوسف المقدسي[70]، وهي تعليقات عظيمةٌ علّقها إلى قريبِ النّصف من الكتاب، وكان ينقل كلام الزمخشري والبيضاوي وأبي السعود، ثمّ يحاكم فيما بينهم. وهي لا تزال مخطوطة.

- شرح ديباجة تفسير أبي السعود، لمحمد بن محمد الحسيني المدعو بزيرك زاده[71]، المتوفى سنة (1003هـ). ولا يزال هذا الشرح مخطوطا.

---

[67] حسين الذهبي، التفسير والمفسرون. 347/1.

[68] انظر هذه الكتب في: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1/ 67.

[69] هو أحمد بن محمد الآقحصاري الرومي الحنفي، يعرف بأحمد الرومي، أو أحمد أفندي، القبرصي الأصل، الآقحصاري الدار، كان عالماً تقيًّا، قرأ على علماء عصره بدمشق والقسطنطينية، وسكن بلدة آق حصار التي تقع قرب مدينة الأناضول، من أشهر مؤلفاته: (حاشية على تفسير أبي السعود)، و(مجالس الأبرار ومسالك الأخبار) في شرح مائة حديث من المصابيح، توفي رحمه الله سنة: (1041هـ). انظر: إسماعيل باشا، *هدية العارفين*، 1/ 157؛ والزركلي، *الأعلام*، 1/ 153.

[70] هو مُحَمَّد بن يُوسُف بن أَبي اللطف الملقب رضى الدّين المقدسي الحنفي، من أهل بيت المقدس، كان فَاضلا أديبا بارعا، صَحب الْحسن البوريني وَأخذ عَنهُ، من أهم كتبه: (حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي)، و(شرح جواهر الذخائر في الكبائر والصغائر لبدر الدين الغزي)، وكلاهما مخطوط، توفي رحمه الله سنة (1028 هـ). انظر: إسماعيل باشا البابانى، *هدية العارفين*، 271/2؛ خير الدين الزركلي، *الأعلام*، 155/7.

[71] هو محمد بن محمد الحسيني المدعو بزيرك زاده، الْعَالم الْعَامِل، والفاضل الْكَامِل، أخذ العلم على علماء عصره، حتى صَار مدرسا بمدرسة السُّلْطَان مراد خان بِمَدِينَة بورصة، غالب مؤلفاته تعليقات على حواشي الشروح، توفي رحمه الله سنة: (1003 هـ). انظر: طاش كبري، *الشقائق النعمانية*، 74.

- حاشية السقا على تفسير أبي السعود، لإبراهيم السقا[72]، المتوفي سنة (1298هـ)، وهي من أول التفسير إلى الآية (51) من سورة الأنبياء، وتقع هذه الحاشية في ست مجلدات ضخام، توجد منها نسخة بمكتبة الأزهر الشريف، وقد حقق جزء منها كرسائل جامعية في الأزهر.

- حاشية (مطالع السعود وفتح الودود على إرشاد أبي السعود)، للقاضي أبي عبد الله محمد زيتونة التونسي، المتوفي سنة (1138هـ)، وهي موضوع هذه الدراسة.

- حاشية (مراقي الصعود، على تفسير أبي السعود)، لأبي الفيض حمدون بن عبد الرحمن ابن حمدون، الشهير بابن الحاج السلمي المرادسي[73]، المتوفي سنة (1175هـ). وهي لا تزال مخطوطة.

- حاشية (الطالع المسعود على تفسير أبي السعود)، للعلامة جمال الدين القاسمي[74]، المتوفي سنة (1332هـ).

الفصل الثاني

2. ترجمة الشيخ محمد زيتونة صاحب الحاشية ومنهجه فيها

سأتحدث في هذا الفصل عن ترجمة موجزة للشيخ محمد زيتونة، مع بيان مصادره وأصوله ومنهجه الذي اعتمد عليه في حاشيته في أربعة مباحث على النحو التالي:

---

[72] هو إبراهيم بن علي بن حسن السقا، خطيب، من فقهاء مصر، مولده في القاهرة سنة: (1212 هـ)، تولى الخطابة في الأزهر نيفا وعشرين عاما، من أهم مؤلفاته: (غاية الأمنية في الخطب المنبرية) وهو مطبوع، و(حاشية على تفسير أبي السعود) لم يتمها وهي مخطوطة، توفي رحمه الله سنة: (1298 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 1/ 54.

[73] هو حمدون بن عبد الرحمن بن حمدون السلمي المرداسي أبو الفيض، المعروف بابن الحاج: أديب فقيه مالكي، ولد بفاس سنة: (1174 هـ)، صاحب التآليف الحسنة والخطب النافعة، من أهم كتبه: (حاشية على تفسير أبي السعود)، و(منظومة في السيرة) على نهج البردة، في أربعة آلاف بيت، وكلاهما مخطوط، توفي رحمه الله سنة: (1232 هـ). انظر: رضا كحالة، *معجم المؤلفين*، 4/ 76؛ والزركلي، *الأعلام*، 2/ 275.

[74] هو جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق، من سلالة الحسين السبط: إمام الشام في عصره، علما بالدين، وتضلعا من فنون الأدب، ولد بدمشق سنة: (1866 م)، له مؤلفات عديدة أهمها: (قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث)، و(محاسن التأويل) في تفسير القرآن الكريم، توفي رحمه الله سنة: (1914 م). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 2/ 135؛ وأسامة السيد الأزهري، *أسانيد المصريين* (دار الفقيه، 1432 هـ 2011 م)، 213 – 214، وقال فيه: "ووقع في ترجمة جمال الدين القاسمي أن له تأليفا اسمه: (الطالع السعود على تفسير أبي السعود)، ولا أعلم عنه شيئًا". وغالب من ترجم له كالزركلي وغيره لم يذكر في مؤلفاته أنّ له حاشية على تفسير أبي السعود.

2.1. المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، وشيوخه، وتلاميذه، ومكانته العلمية، ومؤلفاته

سأستعرض في هذا المبحث نبذة عن حياة الشيخ محمد زيتونة مع بيان مكانته العلمية ومؤلفاته التي أثرى بها المكتبة الإسلامية.

2.1.1. المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله زيتونة الشريف المَنَسْتِيرِي، المفسر، الفقيه، ولد بمدينة المَنَسْتِير[75] الساحليّة سنة (1081هـ – 1670م)، أصيب بالعمى وهو صغير؛ بسبب أنّه لما خرج هاربًا من تونس، ركب مركبًا مشحونًا بالملح في شدّة الشتاء، فأثر ذلك في عينيه فكفّ بصره[76].

توفي رحمه الله صبيحة الخميس في 5 شوال 1138هـ الموافق لـ: 7 جوان 1726م، وكانت جنازة حافلةً؛ حتى اضطرّ المشيعون بسبب كثرتهم للخروج من أبواب الحاضرة؛ للالتحاق بالمقبرة التي دفن فيها[77].

2.1.2. المطلب الثاني: نشأته العلمية وشيوخه وتلاميذه

حفظ الشيخ محمد القرآن الكريم وهو صغيرٌ بالمَنَسْتِير، ثمّ حفظ المتون والمبادئ الأولى للعلوم، وبعدها رحل إلى مدينة القيروان[78]، ومكث بها ثلاث سنوات، قرأ فيها على مشايخ القيروان وتتلمذ على

---

[75] مُنَسْتِيرُ: وهو موضع بين المهدية وسوسة، وإحدى المدن الساحلية المشهورة في تونس، تبعد عن العاصمة تونس 162 كلم. انظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، *معجم البلدان* (بيروت: دار صادر، الطبعة 2، 1995 م)، 5/ 209. (بتصرف).

[76] انظر ترجمته في: الزركلي، *الأعلام*، 132/6؛ ورضا كحالة، *معجم المؤلفين*، 215/10؛ ومخلوف (محمد)، *شجرة النور الزكية في طبقات المالكية*، تحقيق عبد المجيد خيالي (بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م)، 468/1؛ وعبد الوهاب (حسن حسني)، *كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين*، تحقيق: محمد العروسي المطوي وبشير البكوش (بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1990م)، 185/1؛ ومحفوظ (محمد)، *تراجم المؤلفين التونسيين*، 43/2.

[77] انظر: محفوظ، *تراجم المؤلفين التونسيين*، 43/2.

[78] القَيْرَوَان: مدينة كبيرة بإفريقية، أسسها عقبة بن نافع رضي الله عنه بعد الفتح الإسلامي لتلك الأراضي، وهي إحدى المدن المشهورة في تونس، تبعد عن العاصمة 160 كلم. انظر: الحموي، *معجم البلدان*، 4/ 420. (بتصرف).

أيديهم، ثمّ رحل إلى تونس، فأخذ العقائد وعلم الكلام والفقه والتّفسير وعلم الحديث على يد الشيخ محمد الحجيج الأندلسي[79]، وأخذ النّحو عن الشيخ محمد الغماد[80]، ولازمه بالمدرسة المراديّة.

رغم أنّه فقد بصره وهو صغيرٌ، إلّا أنّ ذلك لم يحل بينه وبين التميّز والتّفوق على أقرانه، فقد بدأ التّدريس بجامع الزّيتونة في سنٍ مبكرة، وكان له درسٌ عند الفجر، وبعد صلاة الظهر، حسبةً لله من غير أجر، وله درسٌ آخر في مسجد الشيخ أبي جبرة، الذي كانت به مكتبةٌ نادرةُ الكتب، نقلت بعد ذلك إلى المكتبة العبدليّة الصّادقيّة.

وفي سنة (1114هـ) توجه إلى مكة لأداء فريضة الحج، وقد مرّ في طريقه على مصر فالتقى بعلمائها، وفي مقدمتهم الشيخ محمد الزرقاني[81]، فاستفاد من علمهم، وألقى بمساجدها دروسًا فأعجبوا به وبغزارة علمه رحمه الله.

وبعدما حج رجع إلى تونس، ووليّ المشيخة في المدرسة المراديّة سنة (1115هـ) على إثر وفاة الشيخ محمد الغماد أول مدرسٍ بها، وبعد المناظرة مع العلماء المعاصرين له، فقد شرط محبسها ألّا يتولى مشيختها إلّا أعلم أهل عصره، فعُقِد له مع أقرانه مجلسٌ علميٌّ حضره كبار علماء جامع الزيتونة، فكان الشيخ محمد زيتونة هو الفائز في المناظرة بجدارة.

---

[79] هو أبو عبد الله محمّد الحجيج الأندلسي الأصل التونسي المولد، أخذ عن علماء عصره، كما أخذ عن علماء الأزهر أثناء رحلته للحج، تولى التدريس والخطبة بجامع الزيتونة، توفي رحمه سنة (1108 هـ- 1696 م). انظر: عبد الوهاب الحسني، *العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين*، 4/ 787- 789.

[80] هو أبو عبد الله محمّد الغمّاد، المالكيّ المذهب، برع في مختلف العلوم وشتّى الفنون، المعقول منها والمنقول، تولّى مشيخة المدرسة المراديّة وهو أوّل مدرّس بها، توفي سنة (1116 هـ 1704 م). انظر: خوجة (حسين بن علي بن سليمان)، *بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان "الذّيل"* ، تحقيق: محمد أسامة زيد (القاهرة: دار ابن رجب ودار الفوائد، 2014م)، 3/ 110- 114.

[81] هو أبو عبد الله محمّد ابن الشّيخ عبد الباقي الزرقاني الأزهري المصري، وُلد بالقاهرة سنة (1055 هـ 1645 م)، خاتمة المحدثين بالديار المصرية. ونسبته إلى زرقان (من قرى منوف بمصر)، له شرح مشهور على موطأ الإمام مالك، توفي رحمه الله سنة (1122 هـ 1710 م). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 6/ 184.

وفي عام (1124هـ) حجّ حجته الثّانية، ولقيّ بمكة المحدث عبد الله بن سالم البصري الشافعي[82]، ولقي بالمدينة الشيخ عمر الزلفي[83]، كما لقي غير هؤلاء، وفي هذه الحجة جاور بالمدينة المنورة، وأقرأ التّفسير، وعكف على تكميل حاشيته مطالع السعود على تفسير أبي السعود.

وبعدما رجوع الى تونس صار ملازمًا للتّدريس والمراجعة والتّدوين ليلًا ونهارًا، لا ينام من الليل إلّا قليلًا، ووليّ الخطابة بجامع باب البحر، وأحدث فيه كرسيًّا للوعظ، وأتى في وعظه بكلّ ما يهز النفوس، وهرع إليه النّاس من كلّ فجٍ عميقٍ[84].

شيوخه وتلاميذه[85]

لقد تتلمذ الشيخ محمد زيتونة على كوكبةٍ من العلماء الأجلاء، سواءٌ في تونس، أو في مصر، أو في مكة والمدينة في رحلة حجه الأولى والثّانية، ومن أبرز شيوخه:

- محمد بن إبراهيم فتاتة التونسي[86].
- سعيد بن إبراهيم المحجوز[87].
- عبد القادر الجبالي[88].

---

[82] عبد الله بن سالم بن محمد بن سالم بن عيسى البصري منشأ المكيّ مولدا: فقيه شافعيّ، من العلماء بالحديث، مولده ووفاته بمكة، ومنشأه بالبصرة، ولد سنة (1048 هـ 1638 م)، وتوفي سنة (1134 هـ 1722 م). انظر: المصدر نفسه، 4/ 88.

[83] لم أقف على ترجمته في المراجع التي بين يدي.

[84] انظر: خوجة، *بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان "الذّيل"* ، 136/3؛ والنيفر (محمد)، *عنوان الأريب عمن نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب، تذييل:* علي النيفر (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996م)، 485/1.

[85] انظر: خوجة، *بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان "الذّيل"* ، 140/3؛ ومحفوظ، *تراجم المؤلفين التونسيين*، 2/ 440.

[86] هو أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم فتاتة، وُلد بمدينة تونس وبها حفظ القرآن. تقلد منصب الإفتاء لمدة إحدى وثلاثين سنة، وتخرج على يديه جمع من العلماء، توفي رحمه الله سنة: (1115 هـ 1703 م). انظر: خوجة، *بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان "الذّيل"*، 109/3؛ ومحفوظ، *تراجم المؤلفين التونسيين*، 4/ 15.

[87] هو سعيد بن إبراهيم المحجوز، قرأ على علماء عصره بمدينة تونس وحصّل عليهم وأجازوه في كثير من العلوم، وله سند عال في الكتب الستّة في الحديث، له عدّة مؤلفات منها: (الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض)، (شرح على موطأ الإمام مالك لكنه لم يكمله)، توفي رحمه الله سنة: (1119 هـ 1707 م). انظر: خوجة، *بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان "الذّيل"* ، 122/3؛ ومحفوظ، *تراجم المؤلفين التونسيين*، 4/ 252.

[88] هو عبد القادر بن زيد بن خالد العيسي الجبالي، وُلد ببني عيسى من جبال مطماطة بالجنوب التونسي، رحل إلى تونس وبها حفظ القرآن وحصل العلوم النقلية والعقلية على علمائها، تولى التدريس في أماكن عديدة منها جامع الزيتونة، له مؤلفات عديدة منها: (تحفة

- محمد بن عبد الباقي الزرقاني[89].
- محمد بن الخطيب الغماري[90].
- محمد الغماد.
- سعيد الشريف الطرابلسي[91].

ومن أبرز من تتلمذ على يد الشيخ واستفاد من علمه، ما يلي:

- حمودة الريكلي[92].
- محمد بن علي الغرياني[93].
- قاسم المحجوب[94].
- حسين خوجة[95].

الحبيب على شواهد المغني اللبيب)، (شرح شواهد مقدمة ابن هشام)، توفي رحمه الله سنة: (1122 هـ 1711 م). انظر: خوجة، *بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان "الذّيل"* ، 3/117؛ ومحفوظ، *تراجم المؤلفين التونسيين*، 2/ 12.

[89] تقدمت ترجمته (ص: 34).

[90] هو محمّد بن أبي القاسم الغماري، وُلد بمدينة تونس وبها نشأ وقرأ، وأخذ عن أعيان علمائها، له مشاركة في كثير من العلوم وتخصص في علوم العربية، من أهم مؤلفاته: (شرح المقدمة الأجرومية)، و(متن موجز في النحو)، توفي رحمه الله سنة: (1119 هـ 1707 م). انظر: خوجة، *بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان "الذّيل"* ، 3/ 119.

[91] هو محمد بن أحمد أبو عبد الله الشريف، نشأ منذ صغره في طلب العلم، فأخذ عن أعلام مدينة تونس، وفي مقدمتهم والده أحمد الشريف، بعد وفاة والده قام مقامه وتولّى إمامة مسجد دار الباشا وتصدّر للتدريس، فأجاد وأفاد وتخرّج على يديه جماعة من العلماء. انظر: خوجة، *بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان "الذّيل"* ، 3/ 97.

[92] هو أبو محمّد حمّودة الرّيكلي الأندلسي، وُلد بمدينة تونس وبها حفظ القرآن العظيم، أخذ العلم عن علمائها، ثمّ اختصّ بالشّيخ محمّد زيتونة ولازمه، وحصّل عنه معقول العلوم ومنقولها، حتّى صار من كبار العلماء. تولى مشيخة المدرسة المرادية بعد وفاة الشّيخ محمّد زيتونة، توفي رحمه الله سنة: (1161هـ 1738م). انظر: المصدر نفسه، 3/ 175.

[93] هو محمّد بن علي بن خليفة أبو عبد الله الغرياني، اللّيبي الأصل ثمّ التّونسي، قرأ أوّلاً بجربة على الشّيخ إبراهيم الجمني، ثم قدم تونس وأخذ عن علمائها، تولى التدريس بالمدرسة السليمانية وهو أول مدرس بها، من أهم مؤلفاته: (حاشية على مقدمات السنوسي)، (حاشية على الخبيصي على متن التهذيب في المنطق)، توفي رحمه الله سنة: (1194هـ 1780م). انظر: محفوظ، *تراجم المؤلفين التونسيين*، 3/ 459.

[94] هو أبو العبّاس قاسم المحجوب الشّريف المساكني، وُلد ببلدة مساكن وقدم تونس طالبًا العلم، فنزل بالمدرسة المنتصريّة وقرأ على أعلام عصره وجهابذة مصره، تقلد الكثير من المناصب من تدريس وخطابة وفتيا حتى صار كبير أهل الشورى المالكية، توفي رحمه الله سنة: (1190هـ 1774م). انظر: محمد مخلوف، *شجرة النور الزكية*، 1/ 501.

[95] هو حسين خوجة بن علي بن سليمان الحنفي، وُلد حوالي سنة 1077 هـ/ 1666 م ونشأ في طلب العلم، وأخذ العلم عن كبار علماء عصره، كان عارفًا باللّغة التّركيّة والفارسيّة واللاّتينيّة، وتولّى رئاسة ديوان الإنشاء والتّرجمة على عهد حسين باي الأوّل، من أهم

2.1.3. المطلب الثالث: مكانته العلمية ومؤلفاته

ممّا يبرز مكانة الشيخ محمد زيتونة العلميّة، وتمكنه من علوم الشّريعة؛ تصدّ ره للتّدريس في وقتٍ مبكرٍ من عمره، فقد كان له درسٌ بعد الفجر بالجامع الأعظم جامع الزيتونة المعمور، ودرسٌ آخر بعد الظهر، وله درسٌ آخر في مسجد الشيخ أبي جبرة، كل ذلك يفعله حسبةً لله من غير أجرٍ، وهذا يدلّ على حرص الشيخ على تعليم النّاس وبثّ علمه بينهم حتّى قبل أن يوظف في مجال التّدريس رسميًّا.

وقد ظهرت مكانة الشيخ العلميّة كذلك في رحلته الأولى للحجّ، حينما مرّ في طريقه على مصر، والتقى بعلمائها، وألقى بمساجدها دروسًا في التّفسير بحضورهم؛ فأعجبوا بفصاحته وغزارة علمه وتمكنه في جميع الفنون؛ لذلك لما رجع من رحلة حجه إلى تونس قلّدوه مشيخة المدرسة المرادية بجدارة؛ بعد أن نافسه عليها بعض أقرانه من علماء تونس، فتغلب عليهم جميعًا وظهرت أحقيّته بتصدر مشيخة المدرسة المراديّة.

وبذلك احتلّ الشيخ محمّد زيتونة مكانةً علميّةً مرموقةً وعاليةً بين العلماء وطلاّب العلم وجميع النّاس، فصار محلّ تقديرٍ وتبجيلٍ واحترامٍ وتوقيرٍ، وأصبح علامةً مميزةً دالّةً على ازدهار سوق العلم أيّام الدّولة الحسينيّة، وعنوان تطوير العلوم الشرعيّة بجامع الزيتونة المعمور، فانتفع به جمعٌ من أعيان العلماء، وتخرّج على يديه كثيرٌ من طلبة العلم، وكان له عند حاكم الدّولة في عصره الباي حسين بن علي[96] محبةٌ ومودةٌ، وإذا ألمّ به أمرٌ يبعث إليه ويستشيره فيه، وكان إذا جاءه يخرج لاستقباله خارج البيت، ويأخذ بيده، يقوده ويجلسه حذوه؛ وما ذلك إلّا لمكانته عنده وتقديره لعلمه[97].

مؤلفاته: (بشائر أهل الإيمان)، (الذيل على بشائر أهل الإيمان)، توفي رحمه الله سنة: (1145 هـ 1732 م). انظر: محفوظ، *تراجم المؤلفين التونسيين*، 2/ 250.

[96] هو حسين بن علي أو حسين بن علي التركي أو حسين باي الأول، ولد سنة: (1086 هـ- 1675م). وهو أول البايات الحسينيين، ومؤسس الدولة الحسينية بتونس، وأول من تلقب بلقب باي تونس. وهو من أصل يوناني، وقد استمر حكمه لتونس من 12 جويلية 1705 م إلى 8 سبتمبر 1735 م، وكان محبا للعلماء مقربا لهم في مجالسه، وقد قتل على يد علي باشا سنة: (1740 م). انظر: خوجة، *بشائر أهل الإيمان*، 3/ 20؛ ومخلوف، *شجرة النور الزكيّة*، 2/ 184.

[97] انظر: خوجة، *بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان "الذّيل"* ، 136/3؛ والنيفر، *عنوان الأريب عما نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب*، 485/1.

قال عنه معاصره الشيخ محمد الخضراوي[98]: "أخينا في الله ورفيقنا في طلب العلم، الشيخ الفاضل الإمام، العالم العلاّمة الهمام، مرجع الخاص والعام، علم الأعلام، مفيد الأنام، بركة الإسلام، إمام القطر الإفريقي ومقدمه وعلامته... محيي البلاد التونسية بعلومه الفاخرة، ومنوّر أرجائها بشموس فضله الزاهرة... الشيخ أبي عبد الله سيدي محمد الشهير بزيتونة"[99].

وقال عنه تلميذه حسين خوجة[100]: "هو العلامة الحبر النّحرير صاحب البيان في التقرير والتحرير، ذو الرياسة الشامخة في العلوم المنطوق منها والمفهوم، ... معتكفٌ على طيّ العلم ونشره، وبثه وزبرِه، إن كتب أجاد، وإن قرّر أفاد"[101].

وقال عنه الزركلي في ترجمته له: "محمد زيتونة المنستيري، أبو عبد الله: عالم تونس ومفتيها في عصره"[102].

مؤلفاته[103]

ترك الشيخ محمد زيتونة مؤلفاتٍ قيمةٍ، تناولت شتّى العلوم والفنون؛ ممّا يدل على مكانته العلميّة وتبحره في شتّى العلوم النّقليّة منها والعقليّة، وللأسف أنّها مازلت مخطوطة، وفيما يلي عرضٌ لهذه المؤلفات:

---

[98] هو محمّد بن محمّد أبو عبد الله الخضراوي، وُلد سنة: (1087 هـ 1676 م)، حفظ القرآن في صغره على والده، وقرأ على أعلام جامع الزّيتونة، منهم: الشّيخ إبراهيم الجمل، والشّيخ سعيد الشّريف، والشّيخ محمّد الغماد، والشّيخ محمّد قويسم وغيرهم. برع في مختلف العلوم منقولها ومعقولها، وُلي مدرسة النّخلة، وله شرح نفيس على التسهيل لابن مالك، توفي رحمه الله سنة: (1144 هـ 1731 م). انظر: مخلوف، *شجرة النور الزكية*، 1/ 470.

[99] انظر: محمد زيتونة المنستيري، *حاشية مطالع السعود وفتح الودود على تفسيره أبي السعود* (تونس: المكتبة الوطنية التونسية، رقم 18017)، 2/ أ.

[100] هو حسين بن علي بن سليمان الحنفي، المعروف بالشيخ حسين خوجه، فاضل، من أهل تونس، كان رئيس ديوان الإنشاء فيها وترجمانا للدولة الحسينية، اشتهر بكتابه: (الذيل لكتاب بشائر أهل الإيمان) في التراجم، توفي رحمه الله سنة (1169 هـ). انظر: خير الدين الزركلي، *الأعلام*، 248/2.

[101] انظر: خوجة، *بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان "الذّيل"*، 3/ 136.

[102] خوجة، *بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان "الذّيل"*، 6/ 132.

[103] انظر هذه المؤلفات في: خوجة، *بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان "الذّيل"*، 140/3؛ ومحفوظ، *تراجم المؤلفين التونسيين*، 2/ 440؛ ومخلوف، *شجرة النور الزكية في طبقات المالكية*، 469/1.

1. حاشية: "مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود". وهي موضوع هذه الرسالة. وقد حُققت حاشيته على الديباجة في جامعة الزيتونة.

2. حاشية على العقيدة الوسطى للسنوسي.

3. شرح على خطبة المختصر لسعد الدين التفتازاني.

4. شرح على السّلم المنورق في علم المنطق.

5. شرح على خطبة المطوّل.

6. شرح منظومة البيقوني في مصطلح الحديث.

7. كتابات على أبواب متفرقة من صحيحي البخاري ومسلم.

8. شرح على ألفية ابن مالك، لم يكمله.

9. لمعان السراج في إبداء بعض لطائف المعراج.

2.2. المبحث الثاني: الأحوال السياسيّة والاقتصادية والعلمية في عهد محمد زيتونة

سأتكلم في هذا المبحث عن العصر الذي عاش فيه الشيخ محمد زيتونة من الناحية السياسية والاقتصادية والعلمية ومدى تأثير ذلك على شخصيته في ثلاث مطالب:

2.2.1. المطلب الأول: الأحوال السياسيّة في عهد محمد زيتونة

لقد عاصر الشيخ محمّد زيتونة وعايش أواخر الدّولة المراديّة[104] وبداية تشكّل الدّولة الحسينيّة[105] في ظل مؤسسها الأوّل حسين بن علي، حيث ساد الدّولة المراديّة في آخر أيّامها جوٌ من الاضطراب؛

[104] الدولة المراديّة: تنسب إلى مؤسسها مراد باي، الذي أصبح حاكماً لتونس، وقد شهدت الدولة أوجها في عهد ابنه محمد الأول (حمودة باشا)، وتميزت باستقلال ذاتي عن العثمانيين قبل أن تنتهي باغتيال مراد الثالث في 1702، وامتد حكمهم ما بين سنة: (1631 و1702 م). انظر: حسن حسيني عبد الوهاب، *خلاصة تاريخ تونس* (تونس: دار الكتب العربية الشرقية، الطبعة 3، 1373 هـ)، 139؛ ومخلوف، *شجرة النور الزكية*، 2/ 177.

[105] الدولة الحسينية: تنسب إلى مؤسسها حسين بن علي تركي الحسيني المؤسس الفعلي للأسرة الحسينية التي توارثت حكم تونس من سنة: (1705 م إلى 1957 م)، وتعاقب على الحكم من أفرادها في هذه المدة تسعة عشر (بايا) تصرفوا فيها تصرف الولاة المستقلين في ظل

نتيجة تقاتل أمرائها على الحكم؛ وانجرّ عن ذلك فوضى في البلاد التونسيّة، فبعد وفاة مراد باي الثاني[106] سنة (1086هـ - 1675م) تمّت مبايعة ابنه الأكبر محمد باي[107]. وما لبث أن تدخل عمّه محمّد الحفصي، فأغرى شقيق محمد – واسمه علي[108]- بأن يطالب أخاه بالمشاركة في الحكم. وحفاظًا على الأمن والاستقرار تمّ خلع محمد باي وتقديم عمه محمد الحفصي[109]، لكن سرعان ما تراجع هذا الأخير عن أمره وخلع نفسه واستقدم ابن أخيه محمداً لاستلام زمام الحكم، ثمّ سرعان ما دبّ الخلاف بينه وبين أخيه علي على الحكم إلى أن قتل أحد الجنود عليّا؛ فصفى الجو لمحمد، وفي آخر عهده ثار عليه خليفته وصهره محمد بن شكر[110] وذلك سنة (1105هـ -1693م)، ولكن محمدًا استطاع أن يهزمه ويخمد ثورته عليه، وبعد وفاته سنة (1108هـ - 1696م)؛ خلفه أخوه رمضان باي[111] الذي فوّض تدبير شؤون البلاد إلى أحد المغنيين من مواليه، فسار فيها بالحيف والظلم. وبعد عامين من انتصابه ثار عليه

الحاكمية العثمانية لتونس من دون أن يعلنوا انفصالهم عن الدولة العثمانية. انظر: حسن حسيني، *خلاصة تاريخ تونس*، 149؛ ومخلوف، *شجرة النور الزكية*، 2/ 184.

[106] هو الباي مراد الثاني بن حمودة باي بن مراد باي الأول، وهو الابن الأكبر لمؤسس الدولة المراديّة، تولى السلطة سنة: (1068 هـ) بعد أن تنازل له أبوه عن الحكم، وكان شجاعًا منصفًا، عمل على توطيد أركان الدولة المرادية، من مآثره المدرسة المرادية التي كان أول مدرس بها الشيخ محمد الغماد شيخ الشيخ محمد زيتونة، توفي هذا الباي سنة: (1086 هـ). انظر: حسن حسيني، *خلاصة تاريخ تونس*، 140؛ ومخلوف، *شجرة النور الزكية*، 2/ 179.

[107] هو الباي محمد بن مراد الثاني بن حمودة باي، وهو الابن الرابع لمراد الثاني، تولى السلطة بعد وفاة أبيه باتفاق من أهل الحل والعقد على توليته، امتدت ولايته من سنة: (1086 هـ) إلى يوم وفاته سنة: (1108 هـ). انظر: حسن حسيني، *خلاصة تاريخ تونس*، 141 144؛ ومخلوف، *شجرة النور الزكية*، 2/ 179.

[108] هو الباي علي بن مراد الثاني بن حمودة باي، وهو من أبناء مراد الثاني، كان طامعا في السلطة وتنازع مع أخيه عليها حتى قتل على يد أحد الجنود سنة: (1096 هـ). انظر: حسن حسيني، *خلاصة تاريخ تونس*، 142 144؛ ومخلوف، *شجرة النور الزكية*، 2/ 179 180.

[109] هو محمد الحفصي أخو مراد باي ثاني، سعى في عزل محمد باي بن مراد الثاني، وقد تم له ذلك سنة (1086 هـ)، وتولى الحكم لفترة قصيرة ثم خلع نفسه وأعاد الحكم لابن أخيه محمد باي، فنفي إلى الآستانة وقلد هناك منصب الباشا، توفي سنة (1096 هـ). انظر: حسن حسني عبد الوهاب، *خلاصة تاريخ تونس*، 141-143؛ محمد مخلوف، *شجرة النور الزكية في طبقات المالكية*، 2/179-180.

[110] هو محمد بن شكر، كان خليفة وصهرا لمحمد باي بن مراد الثاني، وقد ثار عليه سنة (1105 هـ) واستعان بجيش من الجزائر، ولكنه لم ينجح في مسعاه، فنفي إلى قابس ومات بها. انظر: حسن حسيني عبد الوهاب، *خلاصة تاريخ تونس*، 144؛ محمد مخلوف، *شجرة النور الزكية في طبقات المالكية*، 181/2.

[111] هو رمضان باي بن مراد باي الثاني، تمت له البيعة سنة (1108 هـ)، وكان عاكفا على الملاهي إلى درجة أنّه أوكل شؤون تدبير البلاد لأحد المغنين، ولم يطل الأمر حتى ثار عليه ابن أخيه مراد بن علي وقتله سنة (1110 هـ). انظر: حسن حسيني عبد الوهاب، *خلاصة تاريخ تونس*، 144؛ محمد مخلوف، *شجرة النور الزكية في طبقات المالكية*، 181/2.

ابن أخيه مراد بن علي[112] وقتله سنة (1110هـ – 1698م)، وتولّى الحكم مكانه، وقد اشتهر هذا الحاكم المرادي بالاستبداد، فسفك دماء الأبرياء لمجرد الظنّ أو التهمة، واستباح المحرمات، وكان له سيف يسمّى "البالة" لا يكاد يتركه يومًا دون إراقة الدّماء؛ ولذلك عُرف في التاريخ باسم "مراد بوبالة"، ولبث هذا الباي يعيث في الأرض فسادًا؛ حتى قتله إبراهيم الشريف[113] فتولى الحكم من بعده، وكان ذلك سنة (1114هـ – 1702م)، وبوفاته انقرضت الدّولة المراديّة.

وإبراهيم الشريف هذا أصله من جند الأتراك بالجزائر، قدم إلى تونس وانخرط في خدمة محمد باي؛ حتى ترقّى إلى رتبة آغا[114]، وبعد انتصابه بتونس عيّن حسين بن علي تركي خليفةً له، واستكفى به في حروبه وسياسة أموره.

لم يلبث إبراهيم الشريف أن نهض في رجاله لمحاربة الجزائريين؛ فانهزم وأُسر مع أخيه محمد سنة (1117هـ – 1705م)؛ فاجتمع كبراء الجند والعلماء والأعيان واتفقوا على تقديم "الكاهية"[115] حسين بن علي وتمت له المبايعة، ومن ذلك الحين انتقلت الولاية إلى البيت الحسيني، وبدأت مرحلة الدولة الحسينيّة.

---

[112] هو مراد باي الثالث بن علي باي بن مراد باي الثاني، اشتهر بلقب: (مراد بو بالة)، تولى الحكم سنة: (1110 هـ) بعد أن قتل عمه رمضان باي، وقد كان سيء السيرة سفّاكًا للدماء، قتل على يد إبراهيم الشريف سنة: (1114 هـ)، وهو آخر حكام الدولة المراديّة، وبموته انقرضت دولة بني مراد. انظر: حسن حسيني، *خلاصة تاريخ تونس*، 144 146؛ ومخلوف، *شجرة النور الزكية*، 2/ 181.

[113] هو الباي إبراهيم الشريف، من جنود الدولة العثمانية بالجزائر، قدم تونس مع الثائر محمد بن شكر، ثم انخرط في خدمة محمد باي، وترقى إلى أن بلغ رتبة آغا، تولى الحكم بعد أن قتل مراد بو بالة سنة: (1114 هـ)، ولم تطل مدة حكمه حتى أسر في حربه على جيش الجزائر سنة: (1117 هـ)، وبأسره انتقل الحكم إلى حسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية. انظر: حسن حسيني، *خلاصة تاريخ تونس*، 146؛ ومخلوف، *شجرة النور الزكية*، 2/ 181.

[114] آغا: كلمة تركية معناها: الرئيس أو السيد، وهي رتبة عسكرية كانت تمنح في البداية للضباط العظام، ثم أصبحت لقبًا يطلق على صغار الضباط إلى رتبة نقيب. انظر: مجموعة من الباحثين، موجز دائرة المعارف الإسلامية، تحقيق: حسن حبشي وآخرون (الشارقة: مركز الشارقة للإبداع الفكري، 1318 هـ – 1998 م)، 3/ 876 – 878.

[115] الكاهية: هو نائب الباي أو الباشا حاكم البلاد، وظيفته الاحتفاظ بمفتاح الخزينة. انظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تحقيق: محمد العربي الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 200 م)، 89.

وقد ساد البلاد جوٌ من السِّلم النّسبيّ داخل البلاد وخارجها في أيام حكم حسين بن علي حتّى سنة (1140هـ -1728م)، أي إلى ما بعد وفاة الشيخ محمد زيتونة بسنتين. وبعد ذلك تكدّر صفو هذا الجو السلميّ بحروبٍ قاسيةٍ كان سببها التّطاحن على الحكم[116].

من خلال هذا العرض السّريع للحياة السياسيّة التي عاش في خضمها الشّيخ محمد زيتونة؛ يتبين لنا أنّه طلب العلم في جوٍ من الاضطرابات السياسيّة، التي أثرت على جميع نواحي الحياة، ولكنّ هذه المعوقات لم تثن من عزيمة الشّيخ في تحصيل العلم وأخذه من علماء عصره، بل والرحلة في طلبه في داخل البلاد، برحلته إلى عاصمة الدّولة تونس، أو خارج البلاد برحلته الأولى والثّانية إلى الحجّ، حيث التقى بعلماء مصر وعلماء الحجاز وأخذ عنهم واستفاد من علمهم.

وأمّا مرحلة العطاء، والتي كانت بدايتها رسميًا بتوليه لمشيخة المدرسة المراديّة والتّدريس فيها سنة (1115هـ - 1704م)، فقد تميزت بنوعٍ من السّلم والاستقرار في ظل حكم الباي حسين بن علي الذي تولى الحكم سنة (1117هـ - 1705م)، وكان يُقرّب الشيخ، ويكنّ له كلّ التّقدير والاحترام.

2.2.2. المطلب الثاني: الأحوال الاقتصاديّة في عهد محمد زيتونة

تميزت الأحوال الاقتصاديّة في أواخر الدّولة المراديّة بفسادٍ إداريٍّ، وفوضى على جميع الأصعدة، وظلمٍ شاملٍ عمَّ الجميع؛ ونتيجةً لذلك تعطلت التّجارة بسبب ركود الأسواق في الخارج، وتعطّلت المساحات المغروسة، وتضررت الزّراعة؛ بسبب المحاصيل الزّراعيّة الرّديئة وظهور القحط في سنة (1702م) والذي استمر إلى سنة (1704م)، الى جانب تقلص النّشاط الحرفيّ، وكساد التّجارة بسبب نقص العملة، وممّا زاد من تفاقم الأزمة الاقتصاديّة؛ ظهور الوباء في جنوب البلاد وفي الحاضرة بداية من سنة (1705م)، لينتشر في كامل البلاد. وهذا كلّه مهّد لانهيار الدّولة المراديّة؛ لتفسح المجال للدّولة الحسينيّة.

بعد أن تولّى الحكم - أول حكام الدّولة الحسينيّة - الباي حسين بن علي سنة (1705م)، ساد الدّولة نوعٌ من الهدوء والاستقرار، وكان له إنجازاتٌ كبيرةٌ، من أهمّها ما يلي:

- من النّاحية الأمنيّة عمل على ضرب العناصر المشاغبة والمعارضة وتوفير أمن الطّرق؛ وذلك لحماية القوافل التّجاريّة؛ وهذا شجع على ازدهار التّجارة في عهده.

---

[116] أحمد بن أبي الضياف، *إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان*، تحقيق: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية التونسية (تونس: الدار العربية للكتاب، الطبعة 2، 2004م)، 106/2.

– قام بتحصين المواقع الدفاعيّة لحماية البلاد من الهجمات الخارجيّة، وبالذّات انصرافه الى ترميم أسوار مدينة تونس؛ وهذا التحصين ساهم في إشعار التجار وأصحاب الأموال بالأمن على أموالهم ومشاريعهم.

– قام بتشجيع الزّراعة، وذلك بتخفيف الضّرائب على المزارعين، وتشجيع الفلاحين على زراعة أراضيهم واستصلاحها؛ وبذلك ازدهرت الزّراعة في عهده.

– قام بتشجيع الصّناعة وإعادة مجدها القديم، وخاصةً الصناعة العسكريّة.

بسبب هذه الإجراءات التي قام بها الباي حسين؛ ازدهرت الحياة الاقتصاديّة في عهده، وعاش النّاس في عهده – ومن بينهم الشيخ محمد زيتونة – حياةً هادئةً ومستقرةً ومزدهرةً في شتّى مجالات الحياة، وهذه الأحوال ساعدت الشيخ محمد على نشر علمه وممارسة التّدريس في أماكنة متعددة.

2.2.3. المطلب الثالث: الأحوال العلميّة في عهد محمد زيتونة

قام الباي محمد بن مراد في أواخر حكم الدولة المرادية، بتشييد قصر باردو، وجامعه المرتفع السمت الذي ضاهى به بعض جوامع القسطنطينية والمعروف باسمه، وترتيبه به دروسًا للحديث النبويّ وغيره من العلوم، وقيامه ببناء مدرسةٍ للعلم ومسجدًا بالكاف، ومدرسةً وجامعًا للحنفيّة بباجة، ومدرسةً ومسجدًا بقفصة، ومدرسةً بتوزر، وأخرى بقابس. إلاّ أن الجو أنذاك شاع فيه القتل وإراقة الدماء والظلم للعلماء وغيرهم. حيث قُتل في هذا العهد بعضٌ من العلماء، واضطهد آخرون، وبقي الوضع على حاله إلى أن جاء عهد الباي حسين بن علي فكانت سياسته مغايرة لمن سبقه من الحكام، واتصفت بالاستقرار والازدهار في جميع نواحي الحياة، فقد كان هذا الحاكم عالمًا بتنزيل السياسة في منازلها، مهتمًا بالعلم ونشره، معظمًا للعلماء والصالحين؛ ولذلك كانت أيامه كالخصب بعد الجدب، حيث أحيا رسوم العلم في سائر جهات المملكة، وبنى المدارس بالقيروان وصفاقس والجريد وجربة، وأقام بها العلماء والمؤدبين للتعاليم الدينيّة، زيادةً على إحيائه للمساجد ودورها في نشر العلم وتعليم الناس وإرشادهم، وبنى بقصر باردو – محل سكناه – جامعًا لصلاة الجمعة ومدرسةً وحمّامًا وأقام به قاضيًا مالكيًّا ومدرّسًا بالمدرسة، وكانت الكتب الدينيّة تُقرأ في قصره وفي جامعه، كما قام ببناء مدرسة ساباط عجم المعروفة بالحسينيّة الصغرى، وكذا المدرسة الغربيّة من جامع الزيتونة، وتعرف هذه المدرسة بالحسينيّة الكبرى، إلاّ أن عنايته الكبرى قد انصرفت إلى الجامع الأعظم (جامع الزيتونة)، حيث رتّب عددًا من المشايخ المدرسين وأجرى عليهم الرواتب المنتظمة، ورفع عددهم من ثمانيةٍ إلى ثلاثين مدرسًا، وأوقف على خزانة جامع الزيتونة نسخًا متعددةً من كتب الحديث والفقه، كما جمع مكتبةً خاصةً به بقصر باردو، وأحيا حسين بن علي

سنةً قديمةً، وهي اجتماعه في سمره بالعلماء الذين كانوا يقرؤون الكتب الدينيّة، ويبحثون بحضرته المسائل الفقهية[117]، كلّ هذه الإنجازات تدل على اهتمام هذا الحاكم بالعلم والعلماء؛ مما أتاح للشيخ محمد زيتونة وزملائه من أهل العلم، وهيأ لهم الأجواء للتّدريس ونشر العلم بكلّ أريحيّة وطمأنينة.

2.3. المبحث الثالث: مصادره، وأصوله، ومنهجه في حاشيته

سأتحدث في هذا المبحث عن مصادر محمد زيتونة وعن منهجه في حاشيته، من خلال الجزء الذي قمت بتحقيقه في ثلاثة مطالب:

2.3.1. المطلب الأول: مصادره ومراجعه في حاشيته على تفسير أبي السعود

اعتمد الشيخ محمد زيتونة على مصادر ومراجع كثيرة، إمّا برجوعه إليها وذكره لها استقلالًا، وإمّا تبعًا لصاحب الأصل الشيخ أبي السعود، فيُعرّف بما ذكره من المصادر في تفسيره، إما بذكر اسمه كاملا، أو بذكر مؤلفه، وفيما يلي استعراضٌ لأهمّ مصادره التي ورد ذكرها في الجزء الذي أقوم بتحقيقه، وقد قسمتها بحسب تعدد فنونها على النّحو التّالي:

- **كتب التفسير**: أكثر كتاب اعتمد عليه الشيخ محمد زيتونة في حاشيته، هو حاشية الخفاجي على تفسير الإمام البيضاوي المسماة: (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، فأكثرُ نقولاته منها، وجلّ اعتماده عليها، إما بالإحالة إليها بقوله: قال صاحب الكفاية، وإما من غير إحالة، ومن مصادره أيضًا حاشية الجرجاني على الكشاف، وكذلك تفسير الكشاف وتفسير البيضاوي.
- **كتب اللغة**: من أكثر المعاجم التي اعتمد عليها الشيخ محمد زيتونة في ذكر معاني الكلمات واشتقاقاتها، الصحاح للجوهري، والمصباح المنير للفيومي، وكذا معجم مقاييس اللغة لابن فارس، وتهذيب اللغة للأزهري، ويرجع أحيانًا إلى كتاب غريب القرآن للراغب الأصفهاني.
- **كتب النحو**: من كتب النحو التي اعتمد عليها الشيخ في حاشيته، مغني اللبيب لابن هشام، وشرح التسهيل لابن مالك، وشرح المفصل لابن يعيش، والاقتراح في أصول النحو للسيوطي.
- **كتب البلاغة**: من أكثر الكتب التي اعتمد عليها في البلاغة، مفتاح العلوم للسكاكي وشروحه، وتلخيص المفتاح للقزويني، ودلائل الإعجاز للجرجاني، وفي علم الوضع اعتمد على الرسالة العضديّة للإيجي، وشرحها للسمرقندي.

---

[117] انظر: حسين بن علي خوجة، *بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان "الذيل"*، 24/3؛ أحمد بن أبي الضياف، *إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان*، 87/2، 95، 99.

2.3.2. المطلب الثاني: الأصول التي اعتمد عليها في الحاشيّة

لقد اعتمد الشيخ محمد زيتونة على ثلاثة أصول في حاشيته، وهي:

القرآن الكريم

فهو يستشهد بالآيات القرآنية؛ ليعزز بها ما ذهب إليه أبو السعود في تفسيره للآية، أو ليستدلّ بها على يذكره من معاني المفردات وأنواع علم البيان والبديع الواردة في تفسير أبي السعود، ومن أمثلته: قوله في الحاشية: "(والليل) المظلم كما في الصحيح (كافرٌ) لأنّه يستر ما فيه بظلمته، فهو له كاللباس، واستشهد له بقوله تعالى: {وَجَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ لِبَاسٗا} [النبأ: 10]"[118]. ومن أمثلته: استدلاله بالآية على الاستطراد الذي هو من أنواع البيان بقوله: "ومنه: {أَلَا بُعۡدٗا لِّمَدۡيَنَ كَمَا بَعِدَتۡ ثَمُودُ} [هود: 95]، فَذَكَرَ ثمودَ استطرادًا"[119].

السنة النبويّة:

فالشيخ محمد زيتونة يستدل بالأحاديث النبوية على ما يذكره من معاني المفردات وأنواع علم البيان والبديع الواردة في تفسير أبي السعود، ولكنّه لا يذكر المصدر في الغالب ولا درجة الحديث، ومن أمثلته: ما ذكره في معنى الحرف بقوله: "(**من الحروف**) جمع حرف، آثره عن أحرف، لشهرته في جمعه بمعنى كلمة أو جزئها، وشهرة أحرف في معناه لغة، كخبر: (نزل القرآن على سبعة أحرف)"[120].

علوم اللغة العربية بجميع فنونها:

لقد تبع الشيخ محمد زيتونة الشيخ أبي السعود في اهتمامه بعلوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة، فكان يقف مع كلّ كلمة غريبة ويذكر مشتقاتها ومعناها اللغويّ وكذا الاصطلاحيّ والشّرعيّ إذا تطلّب الأمر ذلك، ثمّ يذكر ما فيها من أنواع البيان والبديع، ويستفيد من ذلك كله في توضيح كلام صاحب التفسير.

---

[118] انظر: عبد الغني بكوش، *تحقيق حاشية مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود* (تركيا: جامعة بينغول، معهد العلوم الاجتماعية، قسم التفسير وعلوم القرآن، أطروحة دكتوراه، 2026 م)، 91.

[119] انظر: بكوش، *تحقيق حاشية مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود*، 62.

[120] انظر: بكوش، *تحقيق حاشية مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود*، 73.

2.3.3. المطلب الثالث: منهج محمد زيتونة في حاشيته

منهجه بصفة عامة

لقد بين الشيخ محمد زيتونة منهجه بنفسه في شرحه لديباجة تفسير أبي السعود؛ فقال بعد ما أثنى على التفسير وصاحبه: "غير أنّه – رحمه الله– سلك فيه الرّمز إلى العلوم ودقائقها، وبالغ في اختصاره حتّى أعجز الأذهان عن فهم عباراته والوقوف على حقائقها، فاستخرت الله سبحانه في وضع تأليف يحاذيه، ويُوضِّح ما صعُب من معانيه، أجعله ذخرًا لنفسي وعمدةً لمن هو مبتدئٌ مثلي من أبناء جنسي، فتتكمّل به فوائده، وتتقيّد شوارده، وتقتنص أوابده، وتظهر بين التّفاسير مرتبته العليا ويشرف على منصّة الظّهور بالتّنبيه على ما انطوى عليه من الإشارات الرّائقة والأسرار الفائقة"[121].

من خلال هذا الكلام يتبين أنّ منهج الشيخ محمد زيتونة كغيره من أصحاب الحواشي، هو شرح كلام صاحب الأصل، وتوضيح عباراته ومقاصده، وبيان رموزه وإشاراته؛ حتى يسهل على القارئ فهم مراد صاحب التّفسير، والاستفادة من استنباطاته وآرائه في التّفسير.

منهجه على التّفصيل:

في الحقيقة أنّ الكلام على منهج الشيخ محمد زيتونة بالتفصيل لا يتأتّى إلّا بعد الانتهاء من تحقيق المخطوط كاملًا، ولكنّي سأتكلم عن بعض معالم منهجه التي تبينت لي من خلال الجزء الذي حققته، ويمكن أن ألخص ذلك في النّقاط التّالية:

- رتب الشيخ محمد حاشيته على نفس ترتيب أصله في ذكره للآيات مرتبة حسب ترتيب المصحف.
- ينسب القراءات إلى أصحابها؛ لأنّ الشيخ أبا السعود يذكرها من غير نسبة، ويستعين بذكر القراءات على تجلية معنى الآية، أو ترجيح أحد الأقوال التي وردت في تفسيرها، وأما القراءات الشاذة فهو يوردها من غير نسبة في الغالب.
- يقف عند كلّ كلمة من كلام المصنف، فإن كانت غامضة أو محتملة ذكر عقبها ما يجلّي معناها في سياق الكلام، وإن كانت الكلمة غريبة، فيبدأ بذكر جدر الكلمة واشتقاقاتها، ثمّ يذكر معناها كما ورد في معاجم اللغة، وأكثر اعتماده في ذلك على صحاح الجوهري أو مصباح الفيومي، فإذا كانت

---

[121] انظر: وليد بن عاشور الهمامي، *دراسة وتحقيق مقدمة حاشية محمد زيتونة على تفسير أبي السعود (سورة البقرة: من الآية: 6 إلى الآية: 12)* (تونس: جامعة الزيتونة، المعهد العالي للحضارة الإسلامية، قسم التفسير وعلوم القرآن، أطروحة دكتوراه، 2022 م)، 100.

الكلمة مصطلحًا ذكر معناها الاصطلاحي، وإن كان لها علاقة بالشّرع ذكر معناها الشّرعيّ، مع ذكر أقوال العلماء واختلافهم في معناها الشرعيّ.

- يستدلّ على المعاني التي يذكرها للكلمة – سواءٌ اللغويّة أو الاصطلاحيّة – بالآيات القرآنيّة والأحاديث النّبويّة.
- يستشهد بالأبيات الشّعريّة على معاني الكلمة اللغوية التي يوردها، وينسب البيت إلى قائله أحيانًا، وغالبًا ما يذكر البيت أو شطره من غير نسبة إلى قائله ولا بيانٍ لمحل الشاهد منه.
- يذكر ما في الكلمة من أنواع البيان والبديع، ويعرّف بكلّ نوعٍ منها، مع ذكر بعض الأمثلة عليه من القرآن الكريم أو السنّة النّبويّة أو الأبيات الشعريّة.
- يهتم بذكر الأوجه الأعرابيّة للكلمة مع إيراد كلام النّحاة واختلافاتهم في إعرابها، ثمّ يرجح ما يراه مناسبًا لسياق الكلام من أوجه الإعراب.

2.4. المبحث الرابع: أهمية الحاشية ووصف نسخها المتوفرة

حاشية (مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود) لمحمد زيتونة المنستيري تعتبر من موسوعات التّفسير، فقد استغرق المؤلف في تأليفها سبعة عشر عامًا، ابتدأها سنة (1110 هـ)، وأتمها سنة (1127 هـ)، وقد جاءت في عشرين جزءًا من الحجم الكبير، واشتملت هذه الحاشية على قسمين:

الأول: حاشية على ديباجة تفسير أبي السّعود: وردت في جزء ضخم وهو بمثابة الجزء الأوّل من الحاشية.

والثاني: حاشية على التّفسير: وهي بقية الأجزاء، ابتدأها بالتّعليق على تفسير سورة الفاتحة والخمس آيات الأولى من سورة البقرة وهو بمثابة الجزء الثاني، واختُتِمت بالتّعليق على تفسير سورة الأعلى إلى سورة النّاس وهو بمثابة الجزء العشرين[122].

وفي هذا المبحث سأتناول الأدلة التي تثبت نسبة الحاشية لصاحبها، مع بيان أهميتها ووصف نسخها المتوفرة لديّ في ثلاثة مطالب على النّحو التّالي:

2.4.1. المطلب الأول: إثبات نسبة الحاشية إلى مؤلفها

لقد ثبتت نسبة حاشية (مطالع السعود) إلى الشيخ محمد زيتونة بعدّة أدلّة بما لا يدع مجالًا للشكّ في نسبتها إليه، ومن أدلة ذلك ما يلي:

---

[122] انظر: وليد عاشور، *دراسة وتحقيق الجزء الأول من مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود*، 104 – 105.

- تصريح الشيخ محمّد زيتونة نفسه بتأليفه لهذه الحاشية في مقدّمتها بقوله:" فاستخرت الله سبحانه في وضع تأليفٍ يحاذيه –أي تفسير أبي السّعو د– ويوضّح ما صعُب من معانيه... وسميّته: (مطالع السّعود وفتح الودود على تفسير أبي السّعود)"[123].

- شهادة تلميذه الّذي لازمه وترجم له المؤرخ حسين خوجة، الّذي قال عنه في معر ض كلامه حول مؤلّفاته وآثاره: "وحاشية على تفسير أبي السّعود جاوز نصفه في ستة عشر جزءًا[124] في القالب الكبير، وتكمل إن شاء الله تعالى"[125].

- إجازة رفيقه في طلب العلم الشيخ محمّد الخضراوي والّتي كتبها تنويهًا بقيمة الحاشية علميًّا وإشادةً بصاحبها، وهذه الإجازة مكتوبة في مقدمة إحدى مخطوطات الحاشية، وممّا ورد فيها قوله: "تصنيف أخينا في الله ورفيقنا في طلب العلم الشيخ الفاضل... سيدي محمّد الشهير بزيتونة... المعلّقة على تفسير...مولانا أبي السّعود"[126].

- إجماع كتب التّرا جم على ذكر حاشية مطالع السّعود وفتح الودود منسوبة إلى الشيخ محمّد زيتونة، كإسماعيل باشا في هدية العارفين، ومحمد النيفر في عنوان الأريب، ومحمد محفوظ في تراجم المؤلفين التونسيين، ومحمد الفاضل بن عاشور في التفسير ورجاله.

- نسبة هذه الحاشية إلى الشيخ محمّد زيتونة في المخطوطات وفهارسها الموجودة بدار الكتب الوطنيّة التونسيّة[127]، وكذا "الفهرس الشّامل للتّراث العربي الإسلامي المخطوط[128].

2.4.2. المطلب الثاني: أهميّة الحاشية من الناحية العلميّة

يمكن أن نلخص أهمية هذه الحاشية في النّقاط التّالية:

- اكتسبت هذه الحاشية أهميتها من جهة التفسير الذي ألفت لأجله، وهو تفسير أبي السعود، فشهرة هذا التّفسير تضفي الأهميّة على كلّ ما يُؤلف لأجله من حواشٍ وتعليقاتٍ وغيرها.

---

[123] عاشور، *دراسة وتحقيق الجزء الأول من مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود*، 220.

[124] قوله: "في ستة عشر جزءًا"، لا يتعارض مع ما ذكر من أنها في عشرين جزءًا؛ لأن قوله هذا كان قبل اكتمال الحاشية، ويؤيد هذا قوله في الأخير: "وتكمل إن شاء الله تعالى".

[125] خوجة، *ذيل بشائر الإيمان في فتوحات آل عثمان*، 3/ 140.

[126] محمد زيتونة المنستيري، *حاشية مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السّعود* (تونس: مخطوط بدار الكتب الوطنية التونسية، أوقاف المشير أحمد باشا باي، Mss-A-10162)، 2.

[127] الفهرس العام للمخطوطات: ج 9، القسم الأوّل، 2.

[128] الفهرس الشّامل للتّراث العربي الإسلامي المخطوط: ج 10/ 2680.

- قرب عصر صاحب الحاشية من عصر أبي السعود نسبيًا، فصاحب التّفسير توفي في أواخر القرن العاشر الهجري سنة: (982 هـ)، وصاحب الحاشية كانت وفاته في أوائل القرن الثاني عشر الهجري سنة: (1138 هـ)، فبينهما 156 سنة.

- أغلب ما أُلف قبل هذه الحاشية، إما تعليقاتٍ غير مكتملةٍ، أو حواشٍ غير مكتملةٍ أو مفقودةٍ، فهذه الحاشية تعتبر الحاشية الوحيدة المكتملة والموجودة في مكتبات المخطوطات، وهي الأقرب من عصر المؤلف.

- مكانة صاحب الحاشية العلميّة، فهو من كبار علماء تونس، وممّن داع صيتهم في زمانه، واشتهر وتميّز بين أقرانه.

- اعتماد صاحب الحاشية في إحالاته على كتب كثيرة لها قيمة علميّة عند الباحثين، بعضها مخطوط، وبعضها مفقود، وهذا يكسبها قيمة علمية كبيرة لدى الباحثين في النقل منها والإحالة إليها، وخاصة في المفقود من الكتب.

- اعتماد محمد زيتونة على عدة نسخ من تفسير أبي السعود، وقد صرح بذلك في عدة مواضع من الحاشية، مثل قوله: "وأثره، وفي نسخة: وآثارها، بالجمع"[129].

2.4.3. المطلب الثالث: وصف النسخ المتوفرة للحاشية

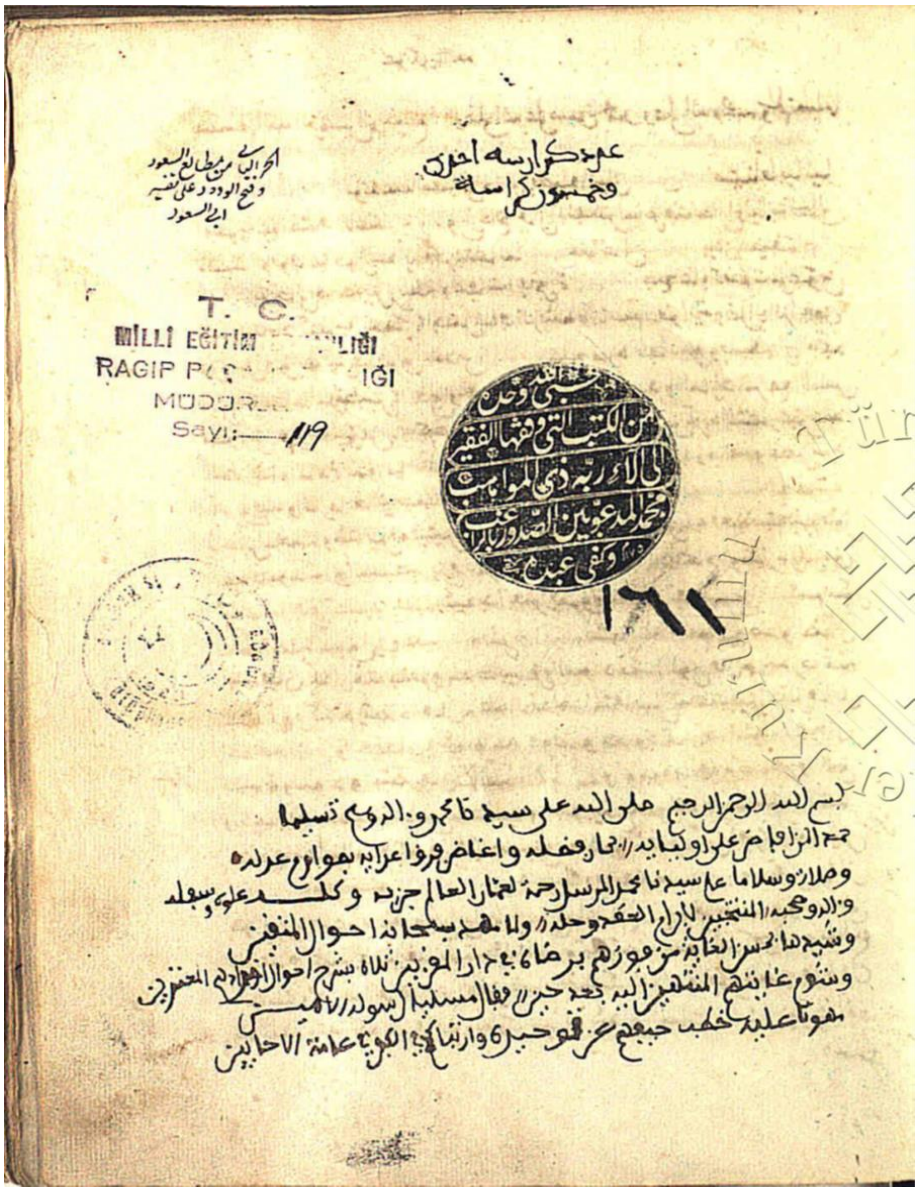
هذه الحاشية لا توجد مكتملةً إلّا في المكتبة الوطنية التونسية، ووجدت خلال بحثي عن نسخ المخطوطة أنّ نسخةً مكتملةً أخرى توجد في مكتبة الشيخ محمد النيفر، ولكن لا سبيل إليها حاليًا بسبب غلقها بقرار من المحكمة لخلاف الورثة عليها، وتوجد نسخة أخرى في الجزائر ولكن لا يوجد منها إلا الجزء الأخير، وذكر بعض المترجمين أنّ نسخة أخرى موجودة في المغرب ولكن لا توجد معلومات تفصيلية عنها ولم يتيسر لي السفر إلى هناك؛ لذلك فلم أجد للجزء الذي حققته إلّا نسختين، وهما:

– النّسخة الأولى: مخطوطة في المكتبة السليمانية بتركيا، وقد جعلتها هي الأصل ورمزت لها بحرف: (ك)، ورقمها (119)، وهي من أوقاف الباشا محمد الراغب في المكتبة السليمانية، وعدد أوراقها (512 ورقة)، في كل ورقة صفحتان، فيكون عدد الصفحات (1024 صفحة)، وعدد الأسطر في كل صفحة (27 سطر)، كتبت بخط مغربي صعب القراءة، وقد كتب متن تفسير أبي السعود باللون الأحمر، وكتبت الحاشية باللون الأسود، وتمّ نسخها في 12 ربيع الأول سنة: (1129هـ)، أي قبل وفاة المؤلف بتسع سنوات، وعليها تصحيحاتٍ وتعليقاتٍ في الهامش؛ ممّا يدلّ على أنّها نسخةٌ مقابلةٌ ومصححةٌ، وهذا

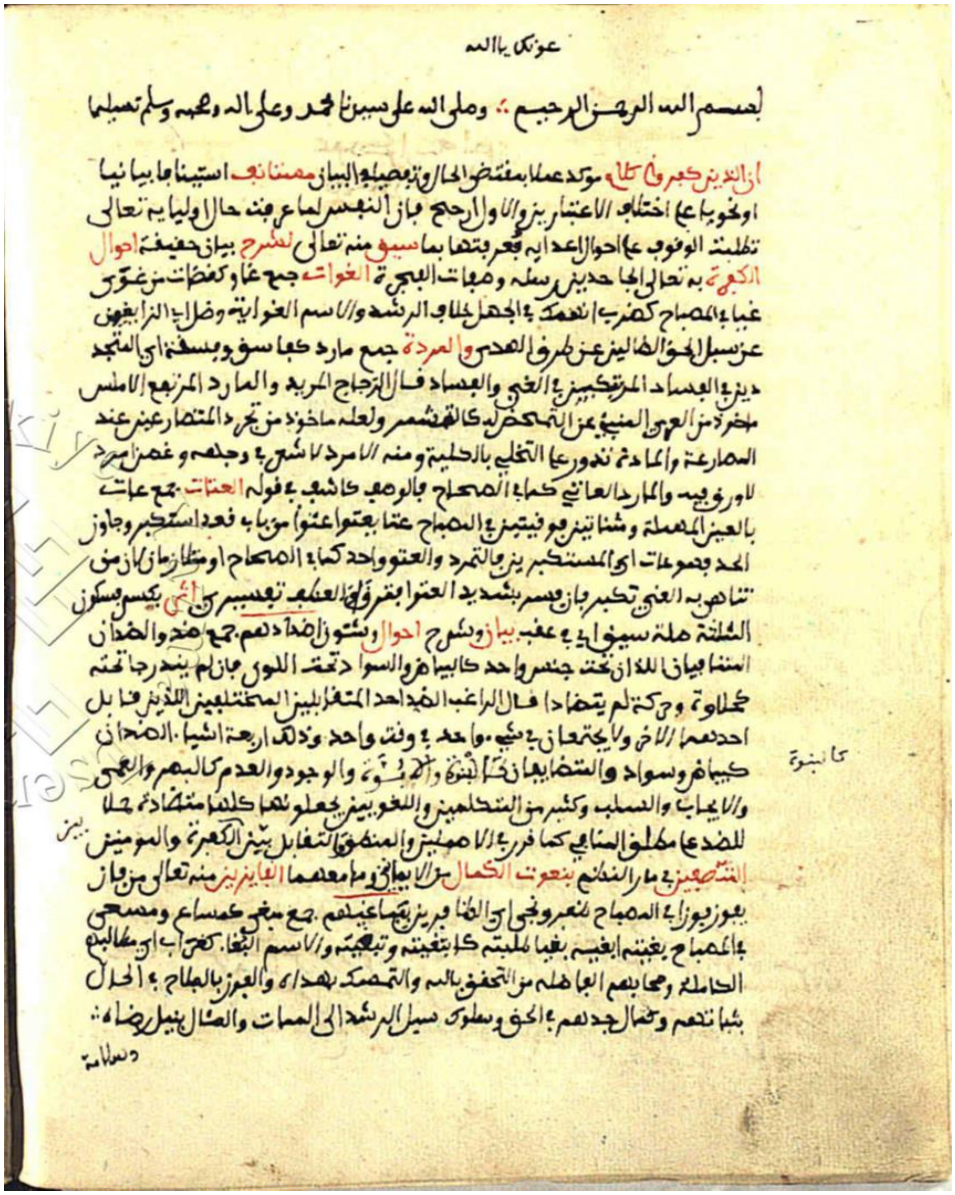
[129] انظر: عبد الغني بكوش، *تحقيق حاشية مطالع السعود وفتح الودود على تفسير أبي السعود*، 77.

الأمر يكسب هذه النّسخة قيمةً علميّةً كبيرةً على اعتبار أنّها نُسخت وصُحّحت في حياة المؤلف؛ وكلّ هذه الميزات دفعتني لجعلها النّسخة الأصل في التّحقيق، وهي تبدأ من الآية (6) إلى الآية (33) من سورة البقرة.

– النّسخة الثّانية: مخطوطة في المكتبة الوطنية بتونس، وقد رمزت لها بحرف: (س)، ورقمها (Mss-A-10162)، وهي من أوقاف المشير أحمد باشا باي على مكتبة الجامع الأعظم بتونس أوقفها سنة (1256هـ)، وعدد أوراقها (397 ورقة) أي (801 صفحة)، مقاس (25.5×18)، وعدد الأسطر في الورقة (27 سطر)، كتبت بخط مغربي واضح القراءة، وقد كتب متن تفسير أبي السعود باللون الأحمر، وكتبت الحاشية باللون الأسود، وتمّ نسخها في أوائل محرم سنة (1133هـ) أي قبل وفاة المؤلف بخمس سنين، وهذا الأمر يكسبها قيمةً علميّةً كبيرةً باعتبار أنّها نُسخت في حياة المؤلف، وهي تبدأ من الآية (6) إلى الآية (25) من سورة البقرة.



2.1. الورقة الأولى من النسخة (ك)



عونك يا الله

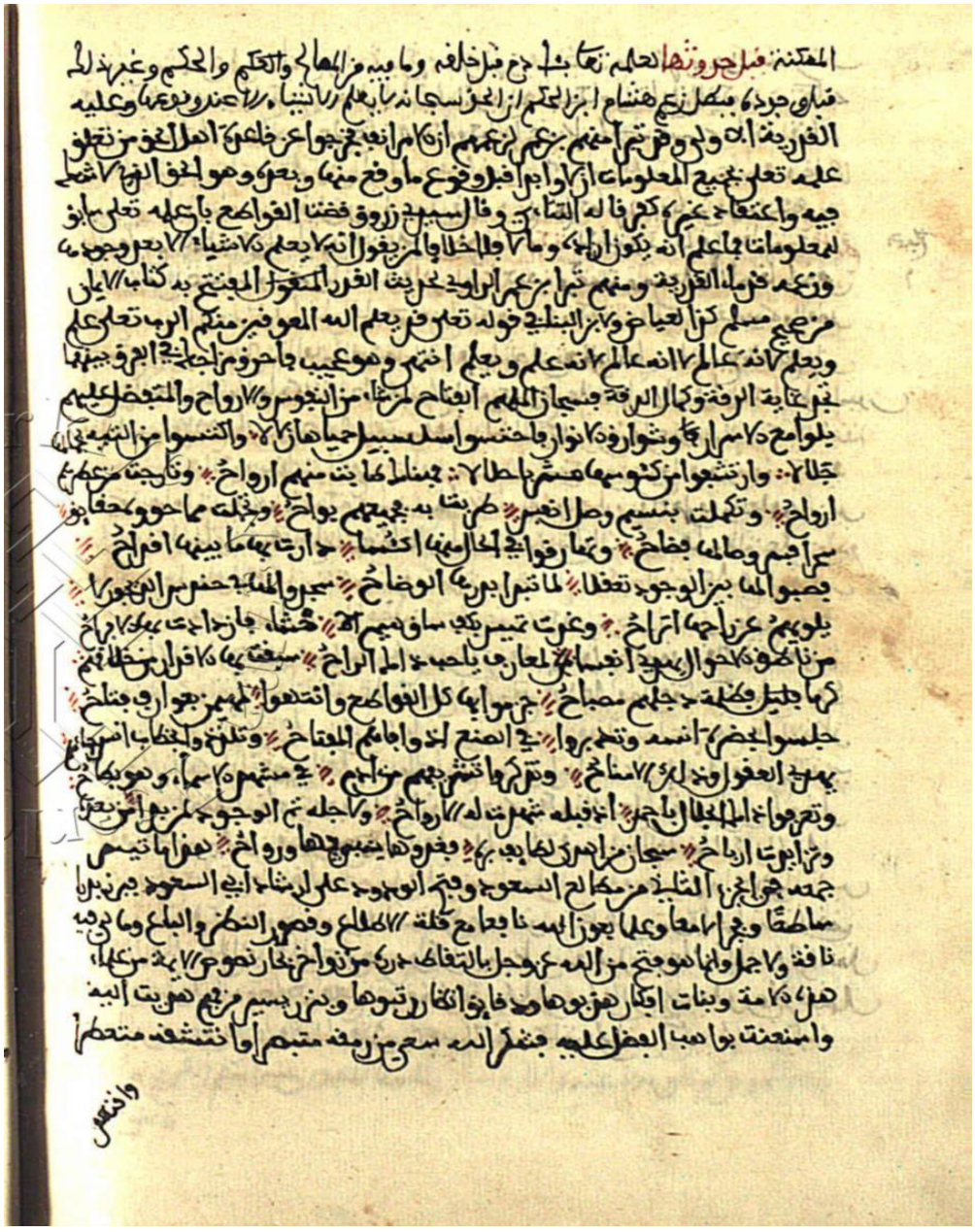
بسم الله الرحمن الرحيم ∴ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما

ان الدين كغيره في كثير موقد عملنا بمقتضى الحال وتحصيل البيان ممتنا جب استينا جا بيانيا او نحويا على اختلاف الاعتبارين والا ارجح فان النفس لما عرفت حال اوليائه تعالى تطلبت الوقوف على احوال اعدائه فعرفتها بما سيق منه تعالى لشرح بيان حقيقة احوال الكفرة به تعالى الجاحدين رسله وصفات البحيرة الغواة جمع غاو كقضاة من غوى غيا من باب المصباح كضرب انهمك في الجهل خلاف الرشد والاسم الغواية وضل اي الزايغين عن سبيل الحق الضالين عن طريق الهدى والمردة جمع مارد كقاض وبسقف اي المتجردين في الفساد المتمكنين في الغي والفساد قال الزجاج المريد والمارد المرتفع الاملس ماخوذ من العين المنيع من التمكن كانه تمرد ولعله ماخوذ من تجرد المتصارعين عند المصارعة والمادة تدور على التخلي بالخلية ومنه الامرد لا شعر في وجهه وغصن امرد لا ورق فيه والمارد العاتي كما في الصحاح بالوصف كاشب في قوله العتات جمع عات بالعين المهملة وثنائيين فوقيتين في المصباح عتا يعتو اعتوا من باب فعد استكبر وجاوز الحد فجموعات اي المستكبرين في التمرد والعتو واحد كما في الصحاح او مطارزان ان من تناهى به الغي تكبر وان قصر بشديد العتو بقرينة العطف تفسيرا اي بكسر فسكون الثلثة هلة سيق اليه عقب بيان وشئون احوال وشئون اضدادهم جمع شان والضدان المتنافيان اللذان تحت جنس واحد كالبياض والسواد تحت اللون فان لم يندرجا تحته كحلاوة وحركة لم يتضادا قال الراغب الضد احد المتقابلين المختلفين اللذين قابل احدهما الاخر ولا يجتمعان في شيء واحد في وقت واحد وذلك اربعة اشياء الضدان كبياض وسواد والمتضايفان كالبنوة والاخوة والوجود والعدم كالبصر والعمى والايجاب والسلب وكثير من المتكلمين واللغويين يجعلون لها كلها متضادة حملا للضد على مطلق المباين كما قرب في الاصليين والمنظور في التقابل بين الكفرة والمومنين بين المتصفين بمادة الذنائم بنعوت الكمال من الايمان وما معهما الغايرين منه تعالى من قبل يجوز في المصباح تغير وتجي من الثلاثي ايضا فيرين بهما غيهم جمع مبغ كمساع ومسعى في المصباح يغينهم ابغيه بغيا طلبته كابتغيته وتبغيته والاسم البغاء كغراب اي يطالبهم الحاملة ومحاربهم الجاهلة من التحفي بالسر والتمسك بهداه والعز بالطاح في الحال بثباتهم وتمال جدهم في الحق وسلوك سبيل الرشد الى الممات والمال ينيل رضاه ∴

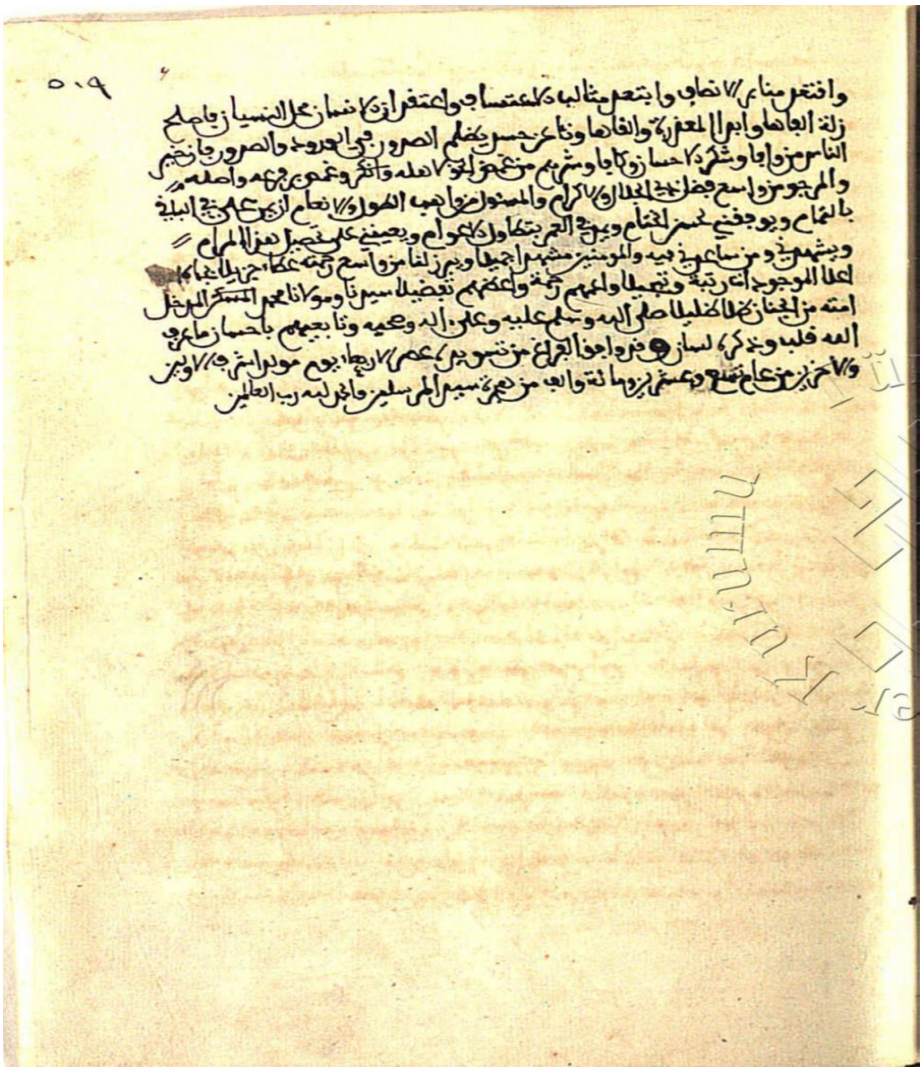
وسلام

كالبنوة

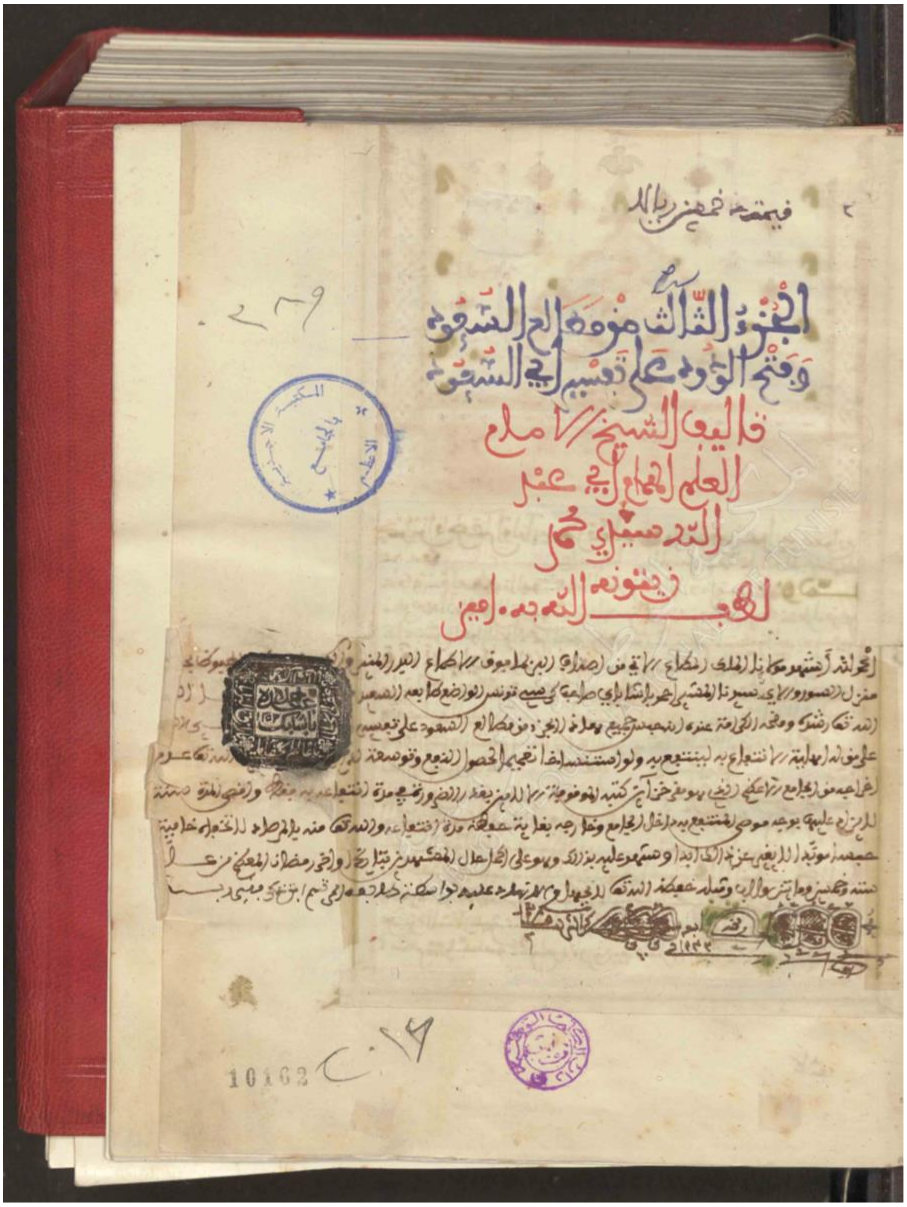
2.2. الورقة الثانية من النسخة (ك)



2.3. الورقة قبل الأخيرة من النسخة (ك)



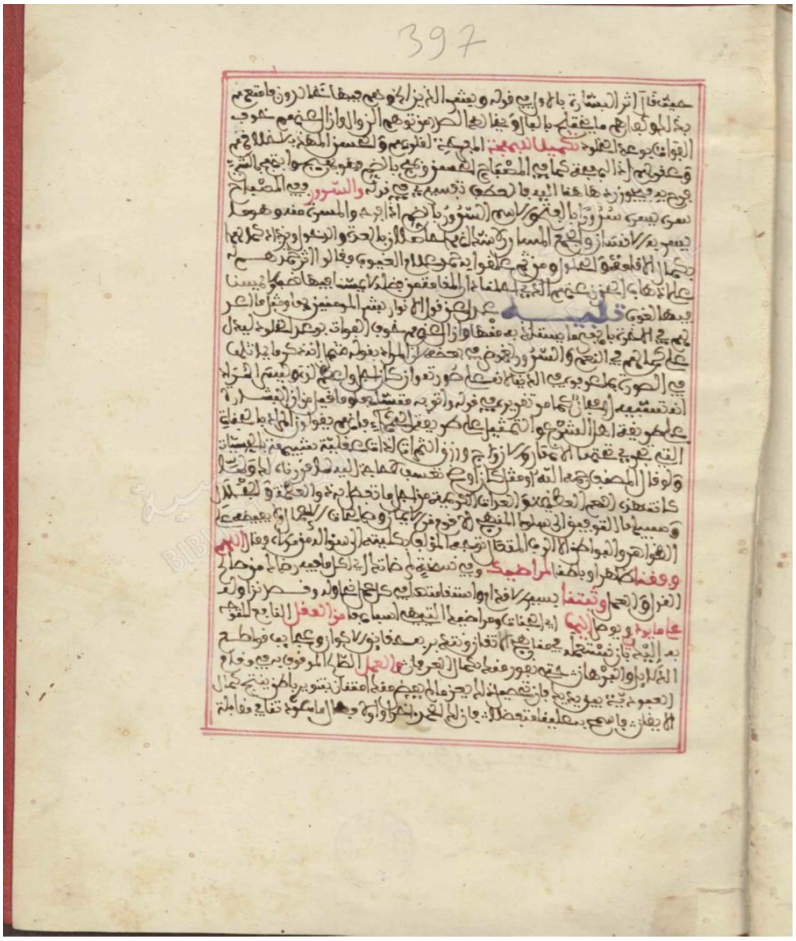
2.4. الورقة الأخيرة من النسخة (ك)



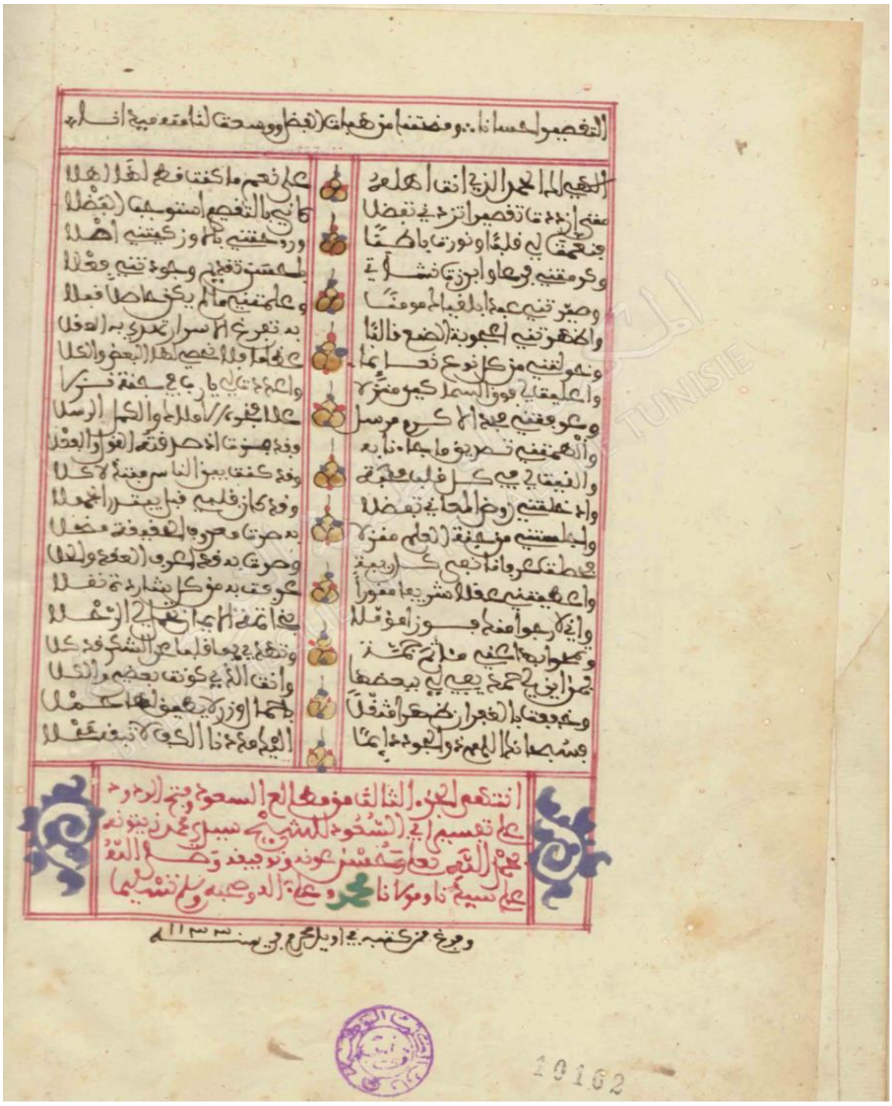
2.5. الورقة الأولى من النسخة (س)



2.6. الورقة الثانية من النسخة (س)



2.7. الورقة قبل الأخيرة من النسخة (س)



2.8. الورقة الأخيرة من النسخة (س)

قسم تحقيق المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُون} [البقرة: 6].

{إِنَّ الذين كَفَرُواْ} كلامٌ مستأنف سيق لشرح أحوالِ الكَفَرة الغواة....

[1/ب] حمدًا لمن أفاض على أوليائه بحار فضله، وأغاض فرق أعدائه بصوارم عدله، وصلاةً وسلامًا على سيدنا محمد المرسل رحمةً لعمّار العالم جزئه وكلّه، علوّه وسفله، وآله وصحبه المنتخبين لإبرام العقد وحلّه.

ولما مهد سبحانه أحوال المتقين، وشيّدها بحسن الغاية من فوزهم برضاه في دار المقربين، تلاه بشرح أحوال أضدادهم المعتدين، وشؤم غايتهم المنتهين إليه بعد حين، فقال مسليًا لرسوله الأمين [صلى الله عليه وسلم][130]، مهونًا عليه خطب حيفهم عن توحيده، وارتباكهم في الكفر في عامّة الأحايين:

[2/أ] ({**إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ**}) [البقرة: 6]. (**كلامٌ**)[131] مُؤَكّدٌ عملًا بمقتضى الحال، وتفصيًّا في البيان، (**مستأنفٌ**) استئنافًا بيانيًّا ونحويًّا على اختلاف الاعتبارين[132]، والأوّل أرجح؛ فإنّ النّفس لما عرفت

---

[130] إضافة من الباحث ليست في النسختين، وسيتكرر هذا عدة مرات؛ لذلك فلن يتم الإشارة إليه في الحاشية مرة أخرى تقليلا للحواشي.

[131] (كلام)، ساقطة من (س).

[132] الاستئناف في اللغة العربية نوعان: استئنافٌ بيانيٌّ، واستئنافٌ نحويٌّ. فالاستئناف البياني: ما كان جوابًا لسؤال مقدر، كما في قول الله تعالى: {وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ} [الحجر: 51-52] فجملة (قال وما بعدها) جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم؟ ويلزم في الاستئناف البيانيّ أمران: الأول: أن يكون هناك سؤال مقدر. والثاني: عدم تعلق الجملة بما قبلها نحويًا.

والاستئناف النّحويّ: هو المقتطع عمّا قبله سواءٌ كان جوابًا عن سؤال أم لا، وقيل: هو الذي يترتب عليه تغيرٌ في الحركة الإعرابيّة، كما في قوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ} [البقرة: 282]. برفع يعلمكم على الاستئناف، حيث لو شارك ما قبله لانتصب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعيّة. انظر: محي الدين بن أحمد مصطفى الدرويش، *إعراب القرآن وبيانه* (دمشق –بيروت: دار ابن كثير، الطبعة 4، 1415 هـ)، 8/ 251.

حال أوليائه تعالى، تطلبت الوقوف على أحوال أعدائه، فعرفتها بما (**سيق**[133]) منه تعالى (**لشرح**) بيان حقيقة (**أحوال الكفرة**) به تعالى، الجاحدين رسله، وصفات الفجرة (**الغواة**) جمع غاوٍ كقضاة، من غوى غيًّا؛ في المصباح[134]: كضَرَبَ، انهمك في الجهل، خلاف الرّشد، والاسم الغواية، وضَلَّ[135]، أي الزائغين عن سبيل الحق، الضالين عن طرق الهدى.

المَرَدة...

(**المردة**) جمع مارِدٍ، كفاسقٍ وفسقة، أي المتجدّدين[136] في الفساد، المرتبكين في الغيّ والفساد. قال الزّجاج[137]: "المرِيدُ والمارِدُ: المرتفع الأملس"[138]، مأخوذ من العري[139] المنبئ عن التّمحض له[140]

---

[133] في (س): (سبق)، والصحيح ما ورد في (ك)؛ لأنّه الموافق لما ورد في المطبوع من تفسير أبي السعود، انظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، (35/1).

[134] هذا الكتاب اسمه: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، وهو معجمٌ لغويٌ ذكر فيه المؤلف ما ورد من الألفاظ الغريبة والعبارات المشكلة التي وقعت في كتاب الإمام الرافعي فتح العزيز شرح الوجيز للإمام الغزالي، وأضاف إليه زياداتٍ من لغة غيره ومن الألفاظ المشتبهات، وقسّم كل حرفٍ منه باعتبار اللفظ إلى مكسور الأول ومضمومه ومفتوحه وإلى أفعال بحسب أوزانها. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 2/ 1710.

[135]. يبدو أنّ في النّقل من المصباح سقطًا وتمام كلام الفيومي: "وَغَوَى أَيْضًا خَابَ وَضَلَّ وَهُوَ غَاوٍ وَالْجَمْعُ غُوَاةٌ مِثْلُ قَاضٍ وَقُضَاةٍ". أحمد بن محمد بن علي الحموي أبو العباس الفيومي، *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*، (بيروت: المكتبة العلمية، د. ط، د. ت)، مادة: "غَوَى"، 457/2.

[136] في (س): (المتجدين)، ولعلها: (المتجدرين)؛ حتى يستقيم المعنى.

[137] هو إبراهيم بن السري الزّجاج: عالم بعلوم العربية، ولد عام: (241 هـ)، كان يعمل في خرط الزجاج؛ ولذلك لقب بالزّجاج، لزم المبرد وتعلم على يديه، له مؤلفات قيمة منها: (معاني القرآن)، و(إعراب القرآن)، توفي رحمه الله سنة (311هـ). انظر: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (لبنان– صيد، المكتبة العصرية، د. ت)، 1/ 411؛ والزركلي، *الأعلام*، 1/ 40.

[138] أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الدين التيمي الرازي، *مفاتيح الغيب*، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة 3، 1420 هـ). (202/23).

[139] في (س): (المرد). والصحيح ما ورد في (ك)؛ لأنّ الشيخ أبا السعود ذكر هذا النص في تفسيره موافقًا لما في (ك)، انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، (6/ 92).

[140] (له)، ساقطة في (س).

كالتّشمر، ولعله مأخوذ من تجرد المتصارعين عند المصارعة، والمادة تدور على التّخلي بالكليّة، ومنه الأمرد: "لا شعر في وجهه، وغصن أمرد: لا ورق فيه"[141].

العُتاة إثرَ بيانِ أحوالِ أضدادِهم...

والمارد: العاتي، كما في [الصحاح[142]][143]، فالوصف كاشفٌ، كما[144] في قوله: (**العتاة**)، جمع عَاتٍ، بالعين المهملة ومثناتين فوقيتين، في المصباح: "عَتَا يَعتُو عُتُوًا، من باب قَعَدَ[145]: استكبر وجاوز الحدّ، فهو عاتٍ"[146]، أي المستكبرين، فالتّمرد والعتو واحدٌ؛ كما في الصحاح[147]، أو متلازمان؛ لأنّ من تناهى به الغيّ تكبّر، فإن فُسِّر بتشديد العتوّ افترقا، والعطف تفسير.

في (**إِثْرَ**) بكسر فسكون المثلثة، صلة سيق، أي عقب (**بيان**) وشرح (**أحوال**) وشؤون (**أضدادهم**)، جمع ضد، والضّدّان: المتنافيان اللذان تحت جنسٍ واحدٍ؛ كالبياض والسواد تحت اللون، فإن لم يندرجا تحته؛ كحلاوةٍ وحركةٍ لم يتضادّا.

---

[141] انظر: محمد بن مكرم بن على أبو الفضل ابن منظور، *لسان العرب*، (بيروت: دار صادر، 1314 هـ)، مادة: "مَرَدَ"، 3/ 401.

[142] هذا الكتاب هو: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، جمع فيه ما صح عنده من مفردات اللغة، وهو من أهم قواميس اللغة وأشهرها. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 2/ 1071.

[143] أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي الجوهري، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة 4، 1407 هـ 1987 م)، مادة: "مَرَدَ"، 2/ 538.

[144] (كما)، ساقطة من (ك).

[145] في (س): (فعل)، والصحيح ما أثبتناه، كما ورد في *المصباح*، انظر: الفيومي، الصباح المنير، 2/ 392.

[146] المصدر نفسه، مادة: "عَتَا"، 2/ 392.

[147] الجوهري، الصحاح، 2/ 538.

قال الراغب[148]: "الضدّ أحد المتقابلين المختلفين اللذين قابل أحدهما الآخر، ولا يجتمعان في شيءٍ واحدٍ في وقتٍ واحدٍ، وذلك أربعة أشياء: الضّدّان؛ كبياضٍ وسوادٍ، والمتضايفان؛ كالبنوّة والأبوّة، والوجود والعدم؛ كالبصر والعمى، والإيجاب والسّلب. وكثيرٌ من المتكلمين واللغويين يجعلونها كلها متضادّة؛ حملًا للضّدّ على مطلق المنافي، كما قُرّر في الأصلين[149] والمنطق"[150].

المتصفين بنعوت الكمال الفائزين بمباغيهم في الحال والمآل، وإنّما تُرك العاطفُ بينهما

والتقابل بَيّنٌ بين الكفرة والمؤمنين (**المتّصفين**) في مارِّ النّظم (**بنعوت الكمال**) من الإيمانين وما معهما، (**الفائزين**) منه تعالى؛ من فَازَ يَفُوزُ، في المصباح: "ظَفِرَ ونَجَا"[151]، أي الظّافرين (**بمباغيهم**)، جمع مَبْغَى، كمَسَاعٍ ومَسْعَى، في المصباح: "بَغَيْتُهُ أَبْغِيه بَغْيًا: طَلَبْتُهُ، وَابْتَغَيْتُهُ وَتَبَغَّيْتُهُ: مِثْلُهُ، وَالِاسْمُ الْبُغَاءُ، كَغُرَابٍ"[152]، أي مطالبهم الكاملة، ومحابهم الفاضلة، من التّحقق بالله والتّمسك بهداه، والفوز بالفلاح (**في الحال**)، بثباتهم وكمال جِدّهم في الحقِّ، وسلوك سبل الرشد إلى الممات، (**والمآل**) بنيل رضاه، [2/ب]

---

[148] هو الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم الأصفهاني (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب: أديب، من الحكماء العلماء، من أهل (أصبهان)، توفي سنة (502 هـ)، من كتبه: (محاضرات الأدباء)، و(الذريعة إلى مكارم الشريعة)، و(المفردات في غريب القرآن). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 2/ 255.

[149] المقصود بالأصلين: هما: أصول الدين، وأصول الفقه. انظر: محمد عبد القادر العروسي، *المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين*، (مكتبة الرشد، د. ط، د.ت)، 7.

[150] أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق: صفوان عدنان الداودي (دمشق: الدار الشامية، 1412 هـ)، 503. بتصرف.

[151] الفيومي، *المصباح المنير*، مادة: "فَازَ"، 2/ 483.

[152] المصدر نفسه، مادة: "بَغَى"، 1/ 57.

وسلامة العقبى[153] ومجاورته في حضرة التّقريب، على بساط الأنس والتأدب، وشهود الذات بالعيان، بعد الكشف والبرهان، فهناك يَحْمَدُ القومُ السُّرَى[154]، ويتخلف العدو إلى وراء.

وفيه من تناسب المقامين بتباين الفريقين، لإيمان الأولين بالآيات، وكونهم على الهدى في جميع الحالات، وعكس حال ضدّهم، بكفرهم بها في كلّ الأوقات، وارتباط النّظم، وأخذ بعضه بحجز بعضٍ.

ومجيء الثاني على عقب الأوّل دون فاصلٍ، إيذانًا بأنّه لا بدّ منه، وإن خلا عن عطفِ ما لا يخفى، فتدبر.

[هل الآية معطوفة على ما قبلها؟]

ولما سأل الفكر عن سرّ ترك العاطف بين الجملتين، وهلّا[155] تعاطفتا لوجود الجامع في الظاهر بينهما؛ فيقتضي العطف؟ أجابه بقوله: **(وإنّما تُرك)** في هذه الآية الحرف الواوي **(العاطفُ)** فلم يُوّسط **(بينهما)**[156]

ولم يُسلك به مسلكُ قولِه تعالَى: {إِنَّ الأبرار لَفِى نَعِيمٍ وَإِنَّ الفجار لَفِي جَحِيمٍ} [الانفطار: 13]؛

أي الجملتين المذكورتين، فتعطف إحداهما على الأخرى، بأن يقال: {وإنّ[157] الذين كفروا) إلخ، كما في نظائرها.

---

[153] في (س): (المعنى).

[154] السُّرى: السير بالليل، ومعناه: إذا سار القوم بالليل قطعوا أرضًا كثيرةً فإذا أصبحوا حمدوا سيرهم، وَهُوَ مثلٌ يُضْرب لما يُنَال بالمشقة ويُوصَل إِلَيْهِ بالتعب. انظر: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، *جمهرة الأمثال* (بيروت: دار الفكر، د. ط، د. ت)، 2/ 42.

[155] في (ك): (هل لا)، والصحيح ما أُثبت.

[156] كلمة: (بينهما)، تكررت في (س).

[157] الواو ساقطة في (س).

(**ولم يُسلك**)، عطف على ترك، (**به**) أي: بالنّظم الكريم في الجملتين (**مسلكُ**) أي: طريق عطف إحدى القضيتين على الأخرى[158]. (**قوله تعالى**) في سورة الانفطار[159]، مبينًا لحال البررة والفجار: ({**إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ**}) باستقامتهم في السير إليه تعالى، وثبات إيمانهم وتصديقهم ({**لَفِي نَعِيمٍ**}) [الانفطار: 13]، يتنعمون به في دار الثّواب بما هُيّئ لهم من أصنافه العليّة، القاضية بكمال التّنعم والفوز برضا الله.

({**وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ**}) المنكرين للصانع والنّبوّة، وغيرهم من الكفرة بأيّ فنٍ من فنون الكفر، ({**لَفِي جَحِيمٍ**}) [الانفطار: 14]، يُجازَون به تأبيدًا، ويعذبون تخليدًا، {لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ} [الزخرف: 75]، فالجملتان متناسبتان بتقابلهما[160]؛ [فتعاطفتا][161] باتحاد الأسلوب فيهما ظاهر.

لِمَا بينهما من التنافي في الأسلوب والتبائُن في الغرض...

وأما الجامع فلأنّهما سيقت فيهما الجملة الأولى لبيان ثواب الأخيار، والثانية لذكر جزاء الأشرار، مع ما فيهما من التّرصيع[162] والتّقابل؛ لتضادّ كلٍّ من طرفيّ الجملتين. وقد عدّ أهل المعاني التّضادّ[163]

---

[158] في (س) زيادة: (بأن يقال: (وإنّ الذين كفروا) إلخ، كما في نظائرها).

[159] في (س): (المطففين).

[160] التّقابل لغة: من المقابلة: وهي المواجهة. انظر: الجوهري، *الصحاح*، مادة: "قَبِلَ"، 5/ 1797، والتقابل اصطلاحا: "هو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو معانٍ متوافقة، ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب، كقوله تعالى: {فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى، وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى} [الليل: 5-10]". انظر: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، *جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع*، تدقيق: يوسف الصميلي، (بيروت: المكتبة العصرية، د. ط، د. ت)، 304.

[161] (فتعاطفتا)، هكذا وردت في النّسختين: ولعل الصحيح: (فتعاطفهما)، حتى يستقيم المعنى.

[162] التَّرْصِيعُ لغة: التركيبُ. يقال: تاجٌ مرصَّعٌ بالجواهر، وسيفٌ مرصَّعٌ، أي محلًّى بالرَصائِع، وهي حِلَقٌ يُحَلَّى بها، والواحدة: رَصيعَةٌ. انظر: الجوهري، *الصحاح*، مادة: "رَصَعَ"، 3/ 1219، والترصيع اصطلاحا: "هو توازن الألفاظ، مع توافق الأعجاز، أو تقاربها، وهو نوع من أنواع السجع. ومثال التوافق: قوله تعالى: {إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ}، ومثال التقارب: قوله تعالى: {وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} [الصافات: 117- 118]." انظر: الهاشمي، *جواهر البلاغة*، 332.

[163] التضادّ لغة: مأخوذ من الضدّ، تقول: ضَادَّهُ مُضَادَّةً: إِذَا بَايَنَهُ مُخَالَفَةً، وَالْمُتَضَادَّانِ اللَّذَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ كَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ. انظر: الفيومي، *المصباح المنير*، مادة: "ضَدَدَ" 2/ 359، والتضاد اصطلاحا: "هو الجمع بين الشيء وضده، مثل الجمع بين البياض والسواد، والليل والنهار"، وهو نوعٌ من أنواع الطباق، وجامع من الجوامع البلاغية الوهمية بين الجملتين. انظر: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، *الصناعتين*، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: المكتبة العصرية، 1419 هـ)، 307.

وشِبْهَهُ جامعًا يقتضي العطف؛ لأنّ الوهم يُنزل المتضادين منزلة المتضايفين[164]، فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن، حتى قالوا إنّ الضدّ أقرب حُضورًا[165] بالبال مع الضدّ [من][166] الأمثال.

(**لِمَا**) علّة ترك تحقق (**بينهما**) أي الجملتين الكريمتين (**من التّنافي**) الحقيقيّ، والتّقابل الخلافيّ (**في الأُسلوب**)، بضم الهمزة وإهمال السين: الطريق الممتد، تقول: "فَرَسٌ سَلِبٌ، وسَلْهَبٌ: أي طويل"[167]، وأساليب الكلام فنونه، استعيرت منه

(**والتباين**) أي تخالفهما (**في الغَرَضِ**)[168] المسوقتين له بالضدّية؛ أما تباينهما أسلوبًا؛ فلأنّ طريق الأولى الحكم على الكتاب بأنّه هدًى، مع حذفه في اللفظ، فهو جملةٌ محذوفةُ المبتدأ، موصولٌ بخبرها ذكرُ المتقين

فإنّ الأولى مَسوقةٌ لبيان رفعةِ شأنِ الكتاب ...

وأحوال المؤمنين، وطريق الثانية الحكم على الكفار قصدًا، مع ذكرهم لفظًا بالإصرار الذي لا يُتصوّر معه الإقلاع أصلًا.

وصُدّرت أيضًا بكلمة التوكيد التي يتلقّى بها الطالب أو المنكر، عَرِيةً عن الفنون البيانيّة والصنعة البديعيّة، إيذانًا [3/أ] بالانقطاع، والشروع في نوعٍ آخر من الكلام.

---

[164] المتضايفان: من التّضايف: وهي في اللغة بمعنى الإضافة. واصطلاحا: نِسْبَةٌ بَين شَيْئَيْنِ يَقْتَضِي وجود أَحدهمَا وجود الآخر كالأبوة والبنوة، وهو جامع من الجوامع البلاغية العقليّة بين الجملتين. انظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، *المعجم الوسيط* (القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1392 هـ 1972 م)، 1/ 547، وأحمد بن مصطفى المراغي، *علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»* (د. ط، د. ت)، 165.

[165] في (ك): (حضورًا).

[166] في النّسختين: (مع)، والتصحيح من حاشية الخفاجي على البيضاوي. انظر: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، *عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي* (بيروت: دار الكتب العلمية، 1417 هـ 1997 م)، 1/ 403.

[167] انظر: محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري، *لسان العرب* (بيروت: دار صادر، 1314 هـ)، مادة: "سَلَبَ"، 1/ 473- 474.

[168] في (س): (أي العرض). والصحيح ما في (ك)؛ لموافقته للمطبوع من تفسير أبي السعود، انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 35.

وذكر السّكاكيّ[169] محصل المقامين في الفصل والوصل فيما ترك عطفه للانقطاع، وإن كان بينهما جامعٌ غير ملتفتٍ إليه، لبعد المقام عنه، فقال: "من هذا القبيل قطع {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ} [البقرة: 6]. عمّا قبله، ليكون ما قبله حديثًا عن القرآن، وأنّ من شأنه كيت وكيت، وهذا حديث عن الكفار، وتصميمهم في كفرهم، والفصل لازم للانقطاع، فالعطف في مثله في معرض التوخي كالجمع بين الضَبِّ والنّونِ[170]"[171].

وأما تباينها غرضًا (**فإنّ**) الجملة (**الأولى**) من الجملتين المارّتين، وهي المصدّرة بكمال أوليائه وهداهم في قوله: {هُدى لِّلۡمُتَّقِينَ} [البقرة: 2] إلخ. (**مسوقةٌ**) منه تعالى (**لبيان رفعة شأن الكتاب**)[172]، وجلالة مقداره؛ بكونه هاديًا متصفًا بغاية الكمال[173] في الهداية، والتّعظيم في الإرشاد، كما يفيده تنكير "هدًى"،

في باب الهداية والإرشاد، وأمّا التّعرضُ لأحوال المهتدين به فإنّما هو بطريق الاستطراد، ...

لبلوغه الغاية في إيصال المهتدين على مباغيهم، كما قضى به لفظ الفلاح من الظفر بالبغية، تقريرًا لكونه يقينًا لا مجال للشكّ فيه، كما أفصح به {لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ} [البقرة: 2]، ولإيضاح كماله وسموه (**في**

---

[169] هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين: عالم بالعربية والأدب، ولد سنة: (555 هـ)، وتوفي سنة (626 هـ)، من كتبه: مفتاح العلوم، ورسالة في علم المناظرة. انظر: خير الدين الزركلي، *الأعلام*، 222/8.

[170] (كالجمع بين الضَبِّ والنّونِ)، الضَبّ: حَيَوَانٌ من جنس الزواحف يعيش في الصحراء، والنّون: الحوت، وهو مثلٌ يُضرب للشيئين اللذين لا يجتمعان، ولا يمكن الجمع بينهما في مكان واحد، فالضبّ حيوان بري ملازم للصحراء، والحوت حيوان بحري ملازم للماء؛ فلا يمكن أن يجتمعا. انظر: الحسن بن مسعود بن محمد أبو علي نور الدين اليوسي، *زهر الأكم في الأمثال والحكم*، تحقيق: د محمد حجي، ود محمد الأخضر (الدار البيضاء: الشركة الجديدة دار الثقافة، 1401 هـ 1981 م)، 2/ 50.

[171] يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، *مفتاح العلوم*، تحقيق: نعيم زرزور (بيروت: دار الكتب العلمية، 1407 هـ 1987م)، 271.

[172] (مسوقة لبيان رفعة شأن الكتاب)، مكتوبة في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 35.

[173] في (س): (بصفات الكمال).

باب الهداية)، ووجهها فيه من الدلائل المودعة في تراكيبه المتعلقة بمصالح المعاد والمعاش[174]، **(والإرشاد)** إلى ما فيه

النجاة، والتكمّل بلطائف العوارف، وجلائل المعارف، فكان هو الكتاب الكامل في جنسه – كما تعطيه لام الكمال – المتحدَى[175] بإعجازه.

ولما اقترن به بيان أحوال المهتدين؛ فيفيد قصدها بالذات، فيستدعي ذلك في أضدادهم، فلا يتباين الغرض لتحقق التناسب، فيَسُوغُ العطف؛ بَيّن وجهه بقوله: **(وأمّا التّعرض)** منه تعالى إثر بيان حال الكتاب، وذكره **(لأحوال المهتدين به)** وأوصافهم الكاملة وغاياتهم الفاضلة المترتبة عليها من الإيمانين وما معهما، وفوزهم عاجلًا وآجلًا.

(فإنّما هو)، أي ذلك التّعرض مذكورٌ **(بطريق)** أي على وجه **(الاستطراد)** والاستتباع – لا المقصديّة، فإنّها لبيان أحوال الكتاب خاصّة، إيضاحًا للتّحدي، وإقامةً للحجة به على الخصم –

فذكروا معه في[176] تلك الجملة تبعًا، ومن ثمّ صُدّرت السورة ببيان أحواله وشؤونه على أكمل وجه، ثمّ تدرّج المساق لشرح أحوالهم، فهم مقصودون ثانيًا وبالعرض، وهو أولًا[177] وبالذات.

[تعريف الاستطراد وبيان أنواعه]

والاستطراد لغةً: "مصدر اسْتَطرَدَ الفَارِسُ لقِرنِهِ في الحَربِ، بأن يفرّ بين يديه موهمًا الانهزام، ثمّ يَعْطِفُ عليه على غِرَّةٍ منه، وهو ضَرْبٌ من المكيدة"[178].

---

[174] في (س): (المعاش والمعاد).

[175] في (س): (المتحدي).

[176] (في)، ساقطة من (س).

[177] في (س): (أولى).

[178] لسان العرب، مادة: "طَرَدَ"، (3/ 268).

وعُرفًا: "أن تكون في فنٍ مدحًا أو غيره، فيُتَوهم استمرارك فيه فتخرج منه إلى غيره؛ لتناسبٍ بينهما، مصرحًا باسم المستَطرَدِ به، ثمّ ترجع إلى الأوّل وتقطع الكلام، [فلا][179] يكون المستَطرَدُ به آخر كلامك"[180].

ولا ريب في صدق النّظم الكريم به من حيث بَيَّنَ أولًا أحوالَ الكتاب وغايةَ كماله ونهايةَ [3/ب] جلاله، ثمّ انجرّ إلى شرح أحوال المهتدين بهديه، المنتفعين بدلائله، وما رتب لهم على ذلك[181] من شرف الغاية، وكمال الفوز عاجلًا وآجلًا.

وهو أنواع:

ما لا يقصد ولا تقوية فيه لما قبله، وهو كثير.

[ما لا يقصد] وفيه تقوية له.

وما قصد، وهو قليل، ويليق به أن يسمى إيهام الاستطراد بقصده.

وشاهد الأوّل قول البديعية[182]:

قَدْ أَفْصَحَ الضَّبُّ تَصْدِيقًا لِبِعْثَتِهِ إفْصَاحَ[183]قُسٍّ وَسَمْعُ القَوْمِ لَمْ يَهِمِ[184].

---

[179] في النّسختين: (فيكون)، والصحيح ما أُثبت في النص: (فلا يكون)؛ حتى يستقيم المعنى، ولأنّه الموافق للتعريف المذكور في كتب البلاغة. انظر: تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي، *خزانة الأدب وغاية الأرب*، تحقيق: عصام شقيق (بيروت: دار البحار، 2004 م)، 1/ 102، والدكتور بدوي طبانة، *معجم البلاغة العربية* (دار المنارة للنشر والتوزيع، 1408 هـ 1988 م)، 372.

[180] انظر: المصدر نفسه، 1/ 102؛ وطبانة، *معجم البلاغة العربية*، 371 – 372.

[181] في (س): (ذلك على).

[182] البديعيّة: قصيدة نظمها محمّد بن أحمد بن عليّ المعروف بـ «ابن جابر الأندلسيّ الأعمى»، وقد عارض فيها بردة البوصيري، وجمع في أبياتها بين مدح النبي صلى الله عليه وسلم ونظم أنواع البديع مع التمثيل لكل نوعٍ، في مائة وسبعةٍ وسبعين بيتًا، وسُمّيت بديعيّة نسبةً إلى أنواع البديع المذكورة فيها. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1/ 234.

[183] في (س): (فصاح).

[184] هذا البيت من بديعية ابن جابر، وهو من البحر البسيط، على رويّ الميم المكسورة. انظر: محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي، *الحُلَّة السّيرا في مَدحِ خيرَ الوَرَى*، تحقيق: علي أبو زيد (بيروت: عالم الكتب، 1405 هـ 1985 م)، 97.

فإنّه كان في مدح المصطفى صلى الله عليه وسلم، ولا خطور لقُسّ[185] بباله، فعرض له عند ذكر فصاحة الضَّبِّ تمكينًا له وتحقيقًا.

ومنه: {أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ} [هود: 95]، فَذَكَرَ ثمودَ استطرادًا.

ومنه: {يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا} [الأعراف: 26] إلخ، حيث ذكر كشف السوآت[186] وخصف الورق عليهما، القاضي بافتقارهما وشدة حاجتهما للتّستر، فناسب استطراد ذكر ما منَّ الله به عليهم من اللباس المواري لسوآتهم.

والثاني في قوله:

الهَاشِمُ الأُسْدَ هَشْمَ الزَّادِ تَبْذُلُهُ[187] بَنَانُ[188] هَاشِمٍ الوَهَّابِ لِلطُّعْمِ[189]

فإنّه استطرد في خِلال كمال شجاعته وجوده ببنان[190] هاشمٍ، قوى به سابقه، فإنّ هاشمًا[191] جدّه صلى الله عليه وسلم تناهى كرمه فوق الحدّ، ومن ثمّ وصفه بالوهَّاب.

والثالث قوله:

---

[185] هو قُسّ بن ساعدة بن عمرو بن عدي بن مالك، من بني إياد: أحد حكماء العرب، ومن كبار خطبائهم، وقد عرف عند العرب بفصاحته وبراعة خطبه، طالت حياته وأدرك النبي صلى الله عليه وسلم قبل النّبوّة، توفي سنة (23 قبل الهجرة). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 5/ 196؛ وأبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، *البداية والنهاية*، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي (دار هجر، 1418 هـ 1997 م)، 3/ 299.

[186] في (س): (السماوات).

[187] في النّسختين: (يبدله)، والصحيح ما أثبت في النص كما هو وارد في كتب صاحب القصيدة وغيرها، انظر: ابن جابر، *الحُلَّة السّيرا في مَدحِ خيرَ الوَرَى*، 98.

[188] في النّسختين: (بنات)، والصحيح ما أثبت في النص كما هو وارد في كتب صاحب القصيدة وغيرها، انظر: المصدر نفسه، 98.

[189] هذا البيت من بديعية ابن جابر، وهو من البحر البسيط، على رويّ الميم المكسورة. انظر: المصدر نفسه، 98.

[190] في النّسختين: (بنات)، والصحيح ما أُثبت؛ لموافقته لما ورد في بيت القصيدة.

[191] هو هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة، من قريش: جد النبي صلى الله عليه وسلم، وأحد من انتهت إليهم السيادة في الجاهلية، وكان أحد الأجواد الذين ضرب بهم المثل في الكرم، وفد على الشام في تجارة له، فمرض في طريقه إليها، فتحول إلى غزة (في فلسطين) فمات فيها سنة (102 قبل الهجرة)؛ وأصبحت تسمى غزة هاشم. انظر: الزركلي، *الأعلام*، 8/ 66.

كَأَنَّمَا الشَّمْسُ تَحَتَ الغَيْـــمِ غُرَّتُهُ فِي النَّقْعِ حَيْثُ[192] وُجُوهُ الأُسْدِ كَالحُمَمِ[193]

فاستطرد وصف غُرَّتِه صلى الله عليه وسلم إذا كانت تحت النقع عن قصد منه، ومن ثمّ ذكر الشمس والغيم توصلًا بهما لقصده، ولا يخفى ما فيه من لطف التشبيه وبراعته[194]، وبسطه في البديع، وبما نقشناه

سواءٌ جُعل الموصولُ موصولاً بما قبله، أو مفصولاً عنه؛ فإنّ الاستئنافَ مبنيٌّ على سؤالٍ نشأ من الكلام المتقدم، فهو من مستتبِعاته لا محالة، ...

على صفيحة خاطرك؛ صَفَا لك مشرب النّظم بكونه من الثاني، لما أعطاه شرح أحوال المهتدين بالكتاب من فضل كمالٍ له ومزيد قوةٍ، حيث جمع له بين كماله في نفسه وتكميل غيره، فتدبر.

(**سواءٌ**) يأتي ما فيه في شرح الآية.

(**جُعل الموصول**) الأوّل المقرون بالإيمان الغيبيّ (**موصولًا**) نعتًا أو مدحًا (**بما قبله**) من لفظ "المتقين" وجاريًا عليه وإن حكمًا، ولا يخفى لطف التّعيين وتجنسيه التام[195].

(**أو**) جعل الموصول (**مفصولًا عنه**) أي ما قبله بقطعه عنه استئنافًا، مُخبِرًا عنه باسم الإشارة.

---

[192] في النّسختين: (حين)، والصحيح ما أُثبت في النص؛ كما هو وارد في كتب صاحب القصيدة وغيرها، انظر: ابن جابر، *الحُلَّة السّيرا في مَدحِ خيرَ الوَرَى*، 98.

[193] هذا البيت من بديعية ابن جابر، وهو من البحر البسيط، على رويّ الميم المكسورة. انظر: ابن جابر، *الحُلَّة السّيرا في مَدحِ خيرَ الوَرَى*، 98.

[194] في (س): (بداعته).

[195] الجناس التام: فهو ما تماثل ركناه واتفقا لفظًا واختلفا معنى، من غير تفاوتٍ في تصحيح تركيبهما، واختلاف حركتهما، فإن كانا من اسمين، أو من فعلين، سُميّ متماثلًا، ومثاله: ما ورد في كلام أبي السعود: "جعل الموصولَ موصولًا"، وإن كان من اسم وفعل، سُميّ مُستوفًا، ومثاله: قولهم: "سميته يَحيَ ليحيَ". انظر: ابن الحموي، *خزانة الأدب*، 1/ 74.

ولما لم يحتج الوصل في تحقق الاستطراد وتلاقي المعنيين لتوجيهٍ، واحتاج له الفصل؛ لوجود القطع في الجملة؛ بَيَّنهُ تعليلًا بالفاء، بقوله: (**فإنّ الاستئناف**) المتحقق للموصول وخبره، بقطعه عن سابقه، راجعٌ له في المعنى غيرُ خارجٍ عنه بالمرّة، فكأنّه جارٍ عليه؛ لأنّه (**مَبنِيٌّ**) في الكلام، وخارجٌ في ذلك المقام، (**على سؤالٍ**) مُقدّرٍ (**نشأ**) وتفرّع (**من الكلام المتقدم**) في بيان كمال الكتاب وهدايته، وجلالة مقداره.

وإذا ابتنى على السؤال الناشئ منه (**فهو**) أي ذلك الاستئناف (**من مستتبعاته**) الجارية عليه معنًى، اللاحقة له تعلقًا وتقديرًا (**لا مَحالة**)، بفتح الميم، في ذلك، ولا ريب، لقطع العقل به، واستلزام المقام له؛ فإنّ الموصول وإن [4/أ] كان في صورة كلامٍ مستقلٍ مقطوعٍ عمّا قبله، حيث جُعلَ مبتدأٌ لفظًا، وأُخبِرَ عنه بـ "أولئك"، فهو مرتبطٌ بسابقه معنًى، صار به متصلًا به اتصال التابع بمتبوعه؛ فيكون في حكم المتقين، فلا يبقى فرقٌ بين فصله ووصله، صفةً ومدحًا، فكما لا مجال للعاطف بتقدير الوصل؛ لا سبيل له مع الفصل، فإذا لم يصلح العطف على {هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ}، لم يصلح على ما هو من توابعه، وإن حكمًا، قاله السيد[196]، ومنه[197] لخصه المصنف.

وأما الثانيةُ فمسوقةٌ لبيان أحوالِ الكفرة أصالةً تمادي أمرِهم في الغَواية والضّلالِ إلى حيث لا يُجديهم الإنذار والتّبشير ولا يؤثّر فيهم العِظةُ والتذكير فهم ناكبون في تِيهِ الغيّ ...

(**وأمّا**) عطفٌ على أخرى مقدرةٌ، من تمام التوجيه التعليليّ، أي: أمّا الجملة الأولى إلخ، وأمّا الجملة (**الثانية**) منهما؛ وهي {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ} إلخ (**فمسوقةٌ**)؛ أي: فهي واردةٌ منه تعالى في هذا المقام (**لبيان**

---

[196] هو علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني واشتهر بلقب السيد الشريف: فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو (قرب استراباد) سنة (740 هـ)، ودرس في شيراز، وله تآليف جليلة من أشهرها: (التعريفات)، (وحاشية على الكشاف)، توفي سنة (816 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 5/ 7.

[197] انظر: علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني، *حاشية السيد الجرجاني على الكشاف للزمخشري* (دار الفكر، 1397 هـ 1978 م)، 150.

أحوال الكفرة)، وما هم عليه من خبيث العَقْدِ[198] وسوء المِحْتِدِ[199]، (**أصالةً**) وقصدًا بالذات، لا استطرادًا كسابقتها، فاستُؤنفت دون عطفٍ.

(**وتمادي**[200]) عطفٌ على "أحوال" أي شرح استمرار انهماكهم، وتوالي (**أمرهم في الغواية**) المظلمة بها قلوبهم، (**والضلال**) الزائغين به عن الحقّ. مستمرين عليه (**إلى**) غايةٍ هي (**حيث لا يجديهم**) ولا ينفعهم (**الإنذار**)، المخوف لهم بقوارع الوعيد، لينكَفُّوا عن كفرهم، (**والتّبشير**) لهم بمرغبات الوعد ليُقبِلوا على الإيمان.

(**ولا يؤثر فيهم**) ظاهرًا وباطنًا، فلا يعمل في نفوسهم الأبيّة، وعقولهم الغبيّة، (**العظة**[201]) الواردة لهم على جهة النّصح (**والتّذكيرُ**) بالعواقب والسوابق؛ تفسيرين[202] لما جُبلوا عليه من الإصرار على كفرهم وجورهم عن القصد، وتعاميهم عن الآيات المودعة في الأنفس والآفاق، فنكبوا عن وجوه الانتفاع، وأقلعوا عن الحقّ أَيَّ إقلاعٍ.

وإذا وصل بهم الحال إلى ما ترى (**فهم**) بذلك الشّقاق (**ناكبون**)، في المصباح: "نَكَبَ عَن الطَّرِيقِ نُكُوبًا، كَقَعَدَ، ونَكْبًا: عَدَلَ وَمَالَ"[203]، أي مائلون وعادلون جورًا منهم.

(**في تِيهِ الغِيّ**) بالكسر كما في المصباح: "المَفَازَةُ، كالتَّيهَاءِ كحَمرَاء، التي لا عَلامَةَ فيها يُهتَدَى بِهَا، وتَاهَ في المَفَازَةِ تِيهًا ضَلَّ عن الطَّرِيقِ، وَيَتُوهُ لغةٌ فيه، وقَدْ تَيَّهتُهُ وتَوَهْتُهُ، ومِنهُ يُستَعَارُ لِمَنْ رَامَ أَمْرًا فَلَمْ يُصَادِفْ

---

[198] خبيث العَقْدِ: أي خبيث المعتقد: وهو ما عقد عليه قلبه. انظر: *المعجم الوسيط*، 2/ 614.

[199] سوء المِحْتِدِ: أي سوء الأصل والطبع. انظر: المصدر نفسه، 1/ 154.

[200] في النّسختين: (تمادي)، وفي النسخة المطبوعة من تفسير أبي السعود: (ترامي)، فلعلها نسخة أخرى عند المصنف.

[201] في النّسختين: (الموعظة)، والذي في المطبوع من تفسير أبي السعود: (العظة)، انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 35.

[202] في (س): (تفسيري).

[203] الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 624.

الصَّوَابَ، فَيُقَالُ: تَائِهٌ"[204]، والاستعارة تصريحيَّة[205]، أو تشبيهٌ[206] كَلُجَينِ الماءِ[207]، أي غبي كالتيه، لفقد الهدى منه، أو الإضافة بمعنى[208] في، أو بيانيّة.

(**والفساد**) تفسيريٌّ؛ إذ لا فساد أعظم من الغيّ (**عن**) صلة ناكبون، (**منهاج العقول**)، وطريقها المفضية بدلائلها إلى الإيمان بالصّانع، ومعرفته، وبما كُلِّفَ به، فإنّها قائمةٌ عليه، مُؤَيَّدةٌ بالنّقل، فكلّ عقلٍ إذا خلى ونفسه عرف ربه، وقبِل ما كُلِّف به؛ لموافقته لقضاياه، ولا كذلك الكفر؛ فإنّ العقول السليمة تأباه، لفقد دليله، وخروجه عن الحقّ بالمرّة.

(**وراكبون**) تجنيسٌ لاحقٌ[209] مع "ناكبون"، (**في مسلك المكابدة**)، في المصباح: "وَالْكَبَدُ بِفَتْحَتَيْنِ الْمَشَقَّةُ مِنْ الْمُكَابَدَةِ لِلشَّيْءِ"[210]، وهي تحمل المشاق فيما استغرقوا فيه من الجحد، (**والعناد**) [4/ب] لما قضى به العقل والنّقل على وجه البغي والإلحاد.

---

[204] الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 79.

[205] الاستعارة: هي استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة بين المعنى المنقول عنه والمعنى المستعمل فيه، مع قرينةٍ صارفةٍ عن إرادة المعنى الأصلي، فإذا ذكر المشبه به فقط سميت: استعارة تصريحيّة، وإذا ذكر المشبه وأشير إلى المشبه به بشيءٍ من لوازمه سميت: استعارة مكنيّة. انظر: ابن الحموي، *خزانة الأدب*، 260.

[206] التشبيه: عقد مماثلة بين أمرين، أو أكثر، قصد اشتراكهما في صفة أو أكثر، بأداة تربط بين المشبه والمشبه به. انظر: ابن الحموي، *خزانة الأدب*، 219.

[207] كلُجَين الماء: أي: كالفضة في الصفاء والبياض، وهو تشبيه مؤكد أضيف فيه المشبه به للمشبه. انظر: عبد العزيز عتيق، *علم البيان* (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1405 هـ 1982 م)، 1/ 81.

[208] (بمعنى)، ساقطة من (س).

[209] الجناس اللاحق: ما أبدل من أحد ركنيه حرفٌ متغيرٌ مخرجه، كقوله تعالى: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ} [الضحى: 9-10]. فبين (تقهر) و(تنهر) جناسٌ لاحقٌ لاستبدال حرف القاف بالنون. انظر: ابن الحموي، *خزانة الأدب*، 72.

[210] الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 523.

متنَ كلِّ صعبٍ وذلولٍ، وإنّما أُوثِرَتْ هذه الطريقةُ ولم يُؤسَّس الكلامُ؛ على بيان أنّ الكتابَ هادٍ للأولين، ...

(**متنَ**) بالنّصب؛ مفعول راكبون، أي ظَهْرَ (**كلِّ صَعبٍ[211] وذَلولٍ**)، فيه الطباق[212]، أي ضعيف الشبه وغيره، تَصلُّبًا منهم في كفرهم، أو قويّ المشاقّ وهينها، تماديًا في ضلالهم، فالمقام استعارةٌ مكنيّةٌ، قُرِنَت بمخيلتها، فإنَ الذَّلول: السّهل من الحيوان كالصّعب لَمَّا يأبى الانقياد، أو تصريحيّة.

وفي المصباح: "مَتُنَ الشَّيْءُ بِالضَّمِّ مَتَانَةً: اشْتَدَّ وَقَوِيَ فَهُوَ مَتِينٌ، وَالْمَتْنُ مِنْ الْأَرْضِ: مَا صَلُبَ وَارْتَفَعَ، وَالْجَمْعُ مِتَانٌ، مِثْلُ: سَهْمٍ وَسِهَامٍ، والظَّهْرُ"[213].

قال ابن فارس[214]: "الْمَتْنَانِ مُكْتَنَفَا الصُّلْبِ مِنْ الْعَصَبِ وَاللَّحْمِ"[215]، زاد الجوهري[216]: "عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ، يُذَكَرْ وَيُؤَنَثْ"[217].

---

[211] كتبت في النّسختين: (ضعف)، والصحيح ما أثبت؛ لأنّه الموافق لما في المطبوع من تفسير أبي السعود، انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 35.

[212] الطباق: الجمع بين الضدين، سواءٌ كان من اسمين، أو من فعلين، أو غير ذلك. وقيل: إنّه اشتراك المعنيين في لفظٍ واحدٍ. والأكثر على التعريف الأول، ومنه قول أبي السعود: (كل صعبٍ وذلولٍ) فالصعب ضد الذلول. انظر: ابن الحموي، *خزانة الأدب*، 157.

[213] الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 562.

[214] هو أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازيّ، أبو الحسين: من أئمة اللغة والأدب. قرأ عليه البديع الهمذاني والصاحب ابن عباد وغيرهما من أعيان البيان. أصله من قزوين، ولد سنة (329 هـ)، وتوفي سنة (395 هـ) بالري، من أهم كتبه: (مقاييس اللغة)، (المجمل). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 1/ 193.

[215] أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (دار الفكر، 1979م)، 5/ 295.

[216] إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر: أول من حاول (الطيران) ومات في سبيله، لغويّ، من الأئمة، وخطه يذكر مع خط ابن مقلة. اشتهر بكتابه (الصحاح)، توفي سنة (393 هـ 1003 م). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 1/ 313.

[217] ابن فارس، *الصحاح*، 6/ 2200.

ولما التفتت النّفس إلى بيان سرّ العدول عن تأسيس النّظم على كون الكتاب هاديًا للأولين، قاطعًا للآخرين، بَيّنهُ فقال: **(وإنّما أُوثِرَتْ)** واخْتِيرَتْ في هذا المقام **(هذه الطريقة)** من بيان كمال الكتاب، واستتباع تكميل المنتفعين بهدايته، واستئناف غيرهم مجردًا عن العطف، **(ولم يُؤَسِّسِ الكلامَ)** فيه ويُبنى **(على بيان أنّ الكتاب)** الكريم **(هادٍ للأولين)** المعَنونِ عنهم بالتّقوى، الموصوفين[218] بنعوت الكمال.

وغيرُ مجدٍ للآخِرين ومثمرٍ لهم؛ لأنّ العنوانَ الأخيرَ ليس ممّا يُورثُه كمالاً حتى يُتعرَّضَ له في أثناء تَعدادِ كمالاته...

وفي المصباح: "أُسُّ الْحَائِطِ[219] أَصْلُهُ، وَجَمْعُهُ آسَاسٌ مِثْلُ: قُفْلٍ وَأَقْفَالٍ، وَرُبَّمَا قِيلَ: إسَاسٌ مِثْلُ: عُسٍّ وَعِسَاسٍ، وَالْأَسَاسُ مِثْلُهُ وَجَمْعُهُ أُسُسٌ مِثْلُ: عَنَاقٍ وَعُنُقٍ، وَأَسَّسْته تَأْسِيسًا جَعَلْت لَهُ أَسَاسًا"[220]. فالمادة تدور على البقاء والتأصيل.

(وغيرُ) بالرّفع، عطفٌ على هادٍ، **(مجدٍ)** أي نافعٍ بحالٍ **(للآخِرين)** بكسر الراء[221] من الكفرة، **(ومثمرٍ لهم)** ما ينفعهم في الدّارين، لخروجهم عن مهيع[222] رشد، فلم يكن لهم به انتفاع.

وفي المصباح: "وَجَدَا[223] فُلَانٌ عَلَيْنَا جَدْوًا وَجَدًا وِزَانُ عَصًا إذَا أَفْضَلَ وَالِاسْمُ الْجَدْوَى، وَمَا أَجْدَى فِعْلُهُ شَيْئًا، أي مَا أَغْنَى"[224].

(لأنّ العنوانَ) علّةٌ أُوثِرَت، أي الكلام المترجم به عن أحوال الكفرة **(الأخيرَ)** الشارح لعتوّهم وشقاقهم، المؤيس من إيمانهم، **(ليس ممّا)** أي: من الوصف الجليل الذي **(يُورِثُه)** أي الكتاب الكريم، ويزيده **(كمالًا)**، لا في ذاته، ولا بغيره، **(حتى)** غايةٌ أو تعليلٌ **(يُتعَرَّضَ له)** ويُذكر بطريق العطف من

---

[218] في (س): (الموصوفون)، وما في (ك) هو الصّحيح من جهة النحو، فهي صفة للأولين.

[219] في (س): (الكلام)، والموجود في المصباح (الحائط).

[220] الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 14.

[221] (بكسر الراء)، هكذا وردت في النّسختين، ولعل المقصود: الخاء، لأنّ الراء مكسورة على كل حال.

[222] (المهْيَعُ) من الطّرق: الْبَيّن (ج) مَهَايِعُ، ولعل المراد به في النص: طريق الرشد البين. انظر: *المعجم الوسيط*، 2/ 1003.

[223] في (س): (وَجَدَ).

[224] الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 93.

جملة ما مرّ، **(في أثناء)** أي خلال **(تَعْدَادِ)** بالفتح، مصدر كالتَّكرار، أي سَرْدِ، **(كمالاته)**، اللائقة به على العدِّ والذِّكر لها، فترك إدراجه فيها لأنّه ناءَ عن التَّكميل ذاتًا وغيرًا، إذ لم يتعلّق بالمؤمنين المنتفعين به، بل بالحائدين عنه الزّائغين المعرضين عمّا فيه، فَقُطِعُوا عمّا قصد بالتَّعرض[225] لهم لذلك.

وجماع القول في المقام ما نقله في الكفاية[226] عن الشريف، بما له وعليه، "من أن تباينهما في الغرض أنّ المقصود من الجملة الأولى بيان اتصاف الكتاب بغاية الكمال في الهداية، تقريرًا لكونه يقينًا لا مجال للشكّ فيه، وتحقيقًا لكماله في جنس المتحدي بإعجاز، ومن أنّ الجملة الثانية بيان اتصاف الكفار بالإصرار على الكفر [5/أ] والضلال، بحيث لا يجدي فيهم الإنذار، وفي الأسلوب: وهو الفنّ والطريق؛ لأنّ طريق الأداء في الأوّل الحكم على الكتاب مع حذفه لفظًا، بما جعل المتقين قيدًا له، وفي الثانية أن يحكم على الكفار قصدًا مع ذكرهم لفظًا بالإصرار الذي هم لا انخلاع معه أصلًا، مُصدِرًا بإنّ المؤذنة بالانقطاع والشروع في نوع آخر من الكلام.

لا يقال: هما مسوقتان لبيان حال الكتاب، وأنّه هدًى لطائفةٍ وليس هدًى لغيرهم، فيَحسُن العطف، لأنّا نقول: إنّ الثانية سِيقت لبيان إصرار الكفار، وأنّ وجود الإنذار وعدمه سواءٌ عليهم، وأما كون الكتاب لا يفيدهم هدًى، فمفهوم تبعًا، ولو كان مقصودًا أيضًا لم يَحسُن العطف؛ لأنّ الانتفاع به صفة كمالٍ له، يؤيد ما سبق من تفخيم شأنه وإعلاء مكانه، بخلاف عدم الانتفاع.

وعلى الاستئناف، وأنّ القطع عنه ظاهرٌ، فهو مرتبطٌ به ارتباطًا معنويًّا، صار به متصلًا بما قبله اتصالَ التابع بمتبوعه؛ لعدم استقلاله؛ لأنّه مبنيٌّ على سؤالٍ مبنيٍّ على ما نشأ عنه، فهو من مستتبعاته، فإذا لم يصلح المنشأ، وهو {هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ} لِأنْ يُعطف عليه {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ}، لم يصلح لذلك ما هو من توابعه.

وأمّا على الوجه الأخير، وهو جعلُ {وَالذِينَ يُؤْمِنُونَ[227]} مبتدأً، خبرُه {أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى}، فهو وإن كان جملةً مستقلةً معطوفةً على ما قبلها، فلا مانع من أن يُعطَفَ عليها جملةُ وصفٍ للكفار،

---

[225] في (س): (بالتعريض).

[226] هو كتاب: عناية القاضي وكفاية الراضي، المشهور بحاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، وهو من أفضل الحواشي التي كتبت على تفسير البيضاوي، ومن أغزرها علما، وهو مطبوع في ثمانية أجزاء. انظر: إسماعيل باشا البابانى، *هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين* (إسطنبول: وكالة المعارف، 1955)، 1/160-161.

[227] كلمة: (يؤمنون) ساقطة من التونسية.

كما في الآيات اللاحقة، لكنّه وجهٌ مرجوحٌ، لم يُلتفت إليه، ويُبنى الكلام على ما ارتضاه، وربما يُستدل بهذا على ضعفه.

وأيضًا قد عرفت أنّ هذه الجملة محمولةٌ على التعريض، ومعناها يناسب وصف الكتاب بالكمال، ولذا جاز عطفها على سابقتها، ومن الظاهر أنّ جملة {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ} لا مدخل لها في ذلك.

ومنهم من زعم أنّ خلاصة جواب هذا الكتاب: {الذين يؤمنون بالغيب} إلخ استئنافُ جوابِ سؤالٍ، وأنّ قوله: {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ} لا يصلح للجواب، فلذا[228] امتنع العطف، ورُدَّ بأنّه مضافٌ لكلام المصنف، وغيرُ مستقيمٍ، فإنّه إذا قيل: ما بال المتقين مخصوصين بكون الكتاب هدًى لهم، حَسُن أن يُقال إنّ الموصوفين بتلك الصفات أحقاءُ بذلك، والكفار المصِرُّون لا ينتفعون[229] به، بل يستوي عليهم وجوده وعدمه، فيكون هذا المعطوف مؤكدًا لاختصاصهم بالنّفي عن غيرهم.

وتَوهَّم جماعةٌ أنّ ترك العاطف في الآية لأنّه استئنافٌ آخر؛ كأنّه قيل ثانيًا: ما بال غيرهم لم يهتدوا به؟ فأجيب بأنّهم لإعراضهم وزوال استعدادهم لم ينجع فيهم دعوة الكتاب إلى الإيمان، وليس بشيءٍ؛ لأنّه بعد ما تقرّر أنّ تلك الأوصاف المختصة هي المقتضية، لم يبق لهذا السؤال وجهٌ.

وتَخيَّل آخرون أنّ تركه لغاية الاتصال والاتحاد، وهو فاسدٌ جدًا؛ لأنّ شرح تمرد الكفار لا يؤكد كون[230] الكتاب [5/ب] كاملًا في الهداية، هذا زبدة ما في الشروح وكتب المعاني".

فأقول [القائل هو الخفاجي][231]: ما ذكره قدَّسَ الله سرَّه[232] من أنّه على الوجه الثالث يصح العطف لا وجه له، ولا معنى للتردّد فيما نحن فيه من كمال الانقطاع، لأنّه لا بدَّ فيه من قصد التعريض كما مرَّ، وكفى به مانعًا، فاستدلاله به على ضعفه صُلحٌ لم يرضه الخصمان.

---

[228] في (س): (فإذا)، والصحيح ما أثبت.

[229] في (س): (لا ينتقمون)، ولعله خطأ من الناسخ.

[230] في (س): (ون)، ويبدو أنه سهو من الناسخ؛ لعدم كتابته لحرف الكاف في أول الكلمة.

[231] القائل هو شهاب الدين الخفاجي يعلق على كلام الشريف الجرجاني الذي وصفه بقوله: (قدس الله سره)، وليس القائل صاحب الحاشية الشيخ محمد زيتونة، وهذا من المواضع التي تم فيها النقل من غير إحالة، مما يوقع الباحث في الالتباس والحيرة. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 401.

[232] قدس الله سره: دعاء للميت بأن يطهر الله روحه ويبارك فيها. انظر: *المعجم الوسيط*، 2/ 719.

على أنّه لو لم يقصد التعريض لم يصح أيضًا؛ لأنّ قوله: {هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ} مُبينٌ لما اتصف به الكتاب، ومُقررٌ لعلوِّ شأنه، وهذه الجملة إمّا معطوفةٌ عليها، أو قيدٌ لها وحالٌ منها، فكيف يُعطف عليها ما يباينها أتم مباينة.

وقد جزم به في شرحه للمفتاح[233]، فقال: فإن قلت: كيف يصح هذا العطف مع أنّ الجملة الأولى بيانُ حال الكتاب، والثانية ليست كذلك؟ قلت: من حيث إنّ المراد بالثانية التعريض المذكور، فكأنه قيل: هو هدًى للمتقين، وليس هدًى لليهود، فالثانية في حكم صفة الكتاب، وقيل الواو للحال، وليس بظاهر.

وإذا جعلت هذه الجملة من مستتبعات وصف الكتاب امتنع عطف {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ} على ما قبله في هذا الوجه أيضًا، كما في الوجهين السابقين، لا يقال: إن كان تعريضًا لكفار أهل الكتاب يكون التشنيع على الكفار مناسبٌ، لأنّا نقول: المقصود حينئذٍ التعريض بأنّهم لما لم يؤمنوا بما أنزل عليه، لم يصح إيمانهم، وهذا غير مناسبٍ لما بعده.

وأما قوله تعالى: {وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا} [الإسراء: 82]، فشيءٌ آخر، وهو تصريحٌ، لا تعريضٌ، فتدبر.

ثمّ إنّه بقي هاهنا أمرٌ لا بدَّ من التَّعرض له، وهو أنّ المباينة في أسلوب الأداء وطريق التعريض يقرره[234] التعبير السابق تقديره؛ جعله الزمخشري[235] مقتضيًا لترك العطف[236]، ولم ينوره أحدٌ منهم، ووجهه أنّ قوله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ} إلخ لم يتضمن عدم انتفاع هؤلاء الكفار بالآيات والنّذر، وهو في قوة أن يقال: إنّهم لم يهتدوا بهدي هذا الكتاب.

---

[233] لعله: شرح مفتاح العلوم، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، وقد بحثت عن كلامه في هذا الكتاب فلم أقف عليه.

[234] (التعريض يقرره)، ساقطة من (س).

[235] هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العربية والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) سنة (467هـ)، وسافر إلى مكة فجاور بها زمنًا؛ فلقب بجار الله، من أشهر كتبه: (الكشاف)، (أساس البلاغة)، توفي سنة (538هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 178/7.

[236] محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* (بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة 3، 1407 هـ 1987 م)، (1/ 46).

وهذه جهة جامعةٌ لو[237] لُوحظت جاز العطف، كما يقول: إنّ المتقين اهتدوا بنور الكتاب، وإنّ الكافرين هاموا في مَهامِهِ[238] العقاب، إلّا أنّه لم يَلتفِت لهذا، وإنّما قَصدَ أن ينفي حالهم، ويُشنّع عليهم، فنزّه قدر التنزيل عن النّظر إلى تعاينهم[239] عنه، فإنّه ذنبٌ عقابه[240] فيهم.

وقد جعل العَلامةَ مباينةً للأسلوب، كنايةٌ عن عدم الالتفات لهذه الجهة الجامعة، وإليه أشار السكاكيّ بقوله: "وإن كان بينهما جامعٌ غير ملتفتٍ إليه لبعد المقام عنه"[241]، فلله دره، ما أبعد مرماه، وأحسن مغزاه، فمباينة الأسلوب متممةٌ لمباينة الغرض، ولذا أدرجها المصنف فيه، ولو صرح بها لكان أحسن.

فما قيل من أنّه لم يذكر التباين في الغرض[242]، [6/أ] كما في الكشاف[243]؛ لأنّ التباين في الغرض[244] هو الأصل في الفصل[245]، والتباين في الأسلوب من توابعه ولوازمه، كما لا يخفى على المتأمل، ولذا فَرّعَ صاحب الكشاف التباين في الغرض[246] والأسلوب معًا، على ما يوجب التباين في الغرض[247] فقط، وهذا ممّا لم يَتعرَضْ له مع لزومه ليس ممّا يَشفي الغليل، وإنّما سكت عن تغاير الأسلوب لظهوره.

---

[237] (لو)، ساقطة من (س).

[238] مَهَامِه: جمع مَهْمَهَ: وهي الْمَفَازَة الْبَعِيدَة والبلد المقفر. انظر: ابن منظور، *لسان العرب*، 13/ 542.

[239] في (س): (تعانيهم)، وكلاهما غير واضحة المعنى.

[240] في (س): (عقابهم).

[241] يوسف بن أبي بكر السكاكي، *مفتاح العلوم*، تحقيق نعيم زرزور، ط. 2 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1987/1407)، 270.

[242] في (س): (الفرض فالأسلوب)، وكلمة (فالأسلوب) مشطوب عليها في (ك). ويبدو أنّ الناسخ أبدل الغين بالفاء في كلمة (الغرض) وقد تكرر هذا عدّة مرات كما سيأتي.

[243] هذا كتاب في التفسير بالرأي اسمه: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، وقد اعتنى ببيان أوجه الإعجاز البياني في القرآن؛ حتى صار عمدةً لمن جاء بعده، غير أنه خلطه بآراء المعتزلة والانتصار لها والاستشهاد لها، وقد انبرى ابن المنير فكشف عن اعتزلاته الظاهرة والخفية في كتابٍ سماه: (الانتصاف من الكشاف). انظر: محمد السيد حسين الذهبي، *التفسير والمفسرون*، (القاهرة: مكتبة وهبة)، 1/ 312. وانظر كلام الزمخشري في الكشاف، 1/ 46.

[244] في (س): (الفرض).

[245] في (س): (المفصل).

[246] في (س): (الفرض).

[247] في (س): (الفرض).

وقيل إنّما لم يتعرض له المصنف؛ لأنّه نظر إلى أنّ العُمدة في وصل الجملتين بالواو، وهو وجود الجامع المعنوي، وتناسب الجملتين في الغرض جامعٌ معنويٌ معتدٌ به، يحسن به عطف الثانية على

الأولى، بخلاف الأسلوب، فإنّه أمرٌ لفظيٌّ، وكثيرًا ما يُغيرون[248] أسلوب المعطوف على سنن المعطوف عليه، لنكتةٍ داعيةٍ إليه[249].

ولما كان التباين في الأسلوب غير ضارٍّ في العطف، إذا كان بينهما جامعٌ مصححٌ للعطف، لم يُجعل من أسباب القطع، وهذا كلُّه غفلةٌ عمّا حققنا، فاشدد يدك عليه، ولا تنظر لما بين يديه"[250].

و"إنَّ" من الحروف التي تشابه الفعلَ في عدد الحروف والبناءِ على الفتح ...

[أوجه مشابهة "إنّ" للفعل، وبيان الخلاف في عملها في الخبر]

ولما بَيّنَ ما يتعلق بجملة التركيب فَصَّلَ أجزاءَه شرحًا لمعانيها[251]، فقال: (**و"إنّ"**) المكسورة الهمزة، المشدّدة النون، معدودةٌ (**من الحروف**) جمع حرف، آثره عن أحرف، لشهرته في جمعه بمعنى كلمة أو جزئها، وشهرة أحرف في معناه لغة، كخبر: "نزل القرآن على سبعة أحرف"[252]، والكثرة وإن كانت ستة لبطلانها بأل، فاستعملت فيما قلّ وكثر.

---

[248] في (س): (يعبرون).

[249] في (س): (عليه).

[250] الخفاجي، حاشية الشهاب الخفاجي، 1/ 401.

تعقيب: قد أطال الشيخ محمد زيتونة الكلام على مسألة العطف إثباتًا ونفيًا، ومناقشةً وترجيحًا، بما يثبت تضلعه في علوم العربية عامةً وفي علوم البلاغة خاصةً، ولكن يظهر أنّ المسألة لا تستحق كل هذه الإطالة؛ لأنّ ما يترتب عليها ليس له كبير فائدة في هذا المقام، إضافةً إلى ترجيح الشيخ للقول بعدم إمكانية العطف؛ لذلك لم يتعرض لهذه المسألة من سبق الزمخشري من المفسرين الذين اهتموا ببيان بلاغة القرآن، كابن عطية، والرازي، والخازن، وأبو حيان، في تفسيرهم لهذه الآية.

[251] في (س): (لمعانيه).

[252] هذا جزء من حديث قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم: (إنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ على سَبْعَةِ أحْرُفٍ، فاقْرَؤُوا منه ما تَيَسَّرَ)، وليس المراد بالسبعة أحرف: القراءات السبع، وإنّما المراد: سبعة أوجه من لهجات القبائل العربية بما فيها قبيلة قريش. والحديث أخرجه البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي، *صحيح البخاري*، تحقيق: جماعة من العلماء (بيروت: صورت من الطبعة السلطانية،

النواسخ[253] لحكم المبتدأ والخبر وإعرابهما، (**التي تشابه**) وتماثل مادةً وهيئةً[254] ومدخولًا (**الفعل**) الثلاثي الماضي مطلقا، الذي هو الأصل[255] في العمل، في أوجهٍ بينها بقوله: (**في عدد الحروف**) إذ هي ثلاثة في كلٍّ؛ أقلُّ ما يُبنى عليه الفعل (**والبناء**) له (**على الفتح**) تخفيفًا للضمِّ والكسر، لثقل النّقل لهما من غيرهما، وقد سكن آخره في قوله:

إِنَّمَا شِـــعْرِي شَهْدٌ قَدْ خُلِطْ بِالجُلْجُلَانِ[256]

ولزومِ الأسماءِ ودخولِ نون الوقاية عليها، كإنّني، ولعلنّي، ونظائرهما، وإعطاء معانيه، والمتعدي خاصةً في الدخول على اسمين؛ ولذلك عملت عملَه الفرْعيَّ، وهو نصبُ الأول ورفعُ الثاني؛...

فبنيت على الفتح، تشبيهًا به.

(**ولزوم**) تلك الأحرف لباب (**الأسماء**) المعمولة لها كهو، ولا تدخل على فعلٍ عاملةٍ، (**ودخول نون الوقاية**) للفعل من الكسر (**عليها**) أي على التي منها إنّ، (**كإنّني**)، في: {إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ} [طه: 14]، (**ولعلّني**)، وإن لم يرد في القرآن، قال:

دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422 هـ)، (كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى فاقرءوا ما تيسر من القرآن)، 9/ 159 (رقم 7550)، ومسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، *صحيح مسلم*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي(بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1374 هـ 1955 م)، (كتاب: صلاة المسافرين، باب: بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه)، 560/1 (رقم 818).

[253] لم تلون في (س)، لكنها في (ك) عليها خط يدل على أنّها من النص، وبالرجوع إلى المطبوع من تفسير أبي السعود يتبين أنّ هذه الكلمة ليست من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 35.

[254] في (س): (نضة).

[255] في (س): (في الأصل).

[256] البيت من قصيدة لوضاح اليمن، وهي من مجزوء بحر الرمَل، يُشبِّهُ فيه حسن شعره بشهد العسل المخلوط بالجلجلان وهو حب السمسم، والشاهد فيه: قوله: (خُلِطْ)، حيث بنى الفعل الماضي على السكون تخفيفًا. انظر: شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي، *شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب (بيروت: دار الكتب العلمية، 1439 هـ 2018 م)، 1/ 73. ومحمد خير البقاعي، *ديوان وضاح اليمني* (بيروت: دار صادر، 1996 م)، 89.

أَرِينِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لَعلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَو بَخِيْلًا مُخَلَّدًا[257]

(**ونظائرهما**) من باقي الحروف، كليتني ولكنّني، وكأنّني، كما دخلت على الماضي {وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ} [آل عمران: 40]، {مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ} [الأنبياء: 83].

(**وإعطاء معانيه**) أي الماضي، أي[258] شُبهت الحروف بالفعل في حوزها معانيه، كالتأكيد والاستدراك والترجي والتشبيه والتمني كما فُصِّل في محله، فشابهت بهذا الفعل مطلقًا.

(**والمتعدّي**) بالنَّصب، عطفًا على [6/ب] الفعل، أي وشابهت الفعل المتعدِّي، حال كونه (**خاصةً**) أي وحده، بقطع النَّظر عن القاصر (**في الدخول**) منها (**على اسمين**) فاعلًا ومفعولًا فيه، واسمًا وخبرًا فيها، فأشبهته في التعدِّي لهما.

(**ولذلك**) المذكور من المشابهة له (**عملت**) تلك الأحرف (**عمَلَه**) أي عملًا كعمل الفعل فيهما (**الفرعيّ**) بتفرعها عنه، ومن ثَمَّ لم توافقه من كلِّ وجهٍ فيه[259]، فجاءت على عكسه (**وهو نصبُ**) الاسم (**الأوّل**) منهما الوالي لها غالبًا اسمًا لها (**ورفعُ**) الاسم (**الثاني**) منهما خبرًا له، فقُدِّمَ المرفوعُ فيه لأنَّه عمدةٌ، وأُخِّرَ المنصوبُ لأنَّه فُضلَةٌ، على مقتضى الأصل، وعُكِسَ فيها تنبيهًا على فرعيتها، وحطًّا لرتبتها.

إيذاناً بكونه فرعاً في العمل دخيلاً فيه، وعند الكوفيين لا عملَ لها في الخبر، بل هو باقٍ على حاله؛

---

[257] هذا البيت من قصيدة لحاتم الطائي، وهي من بحر الطويل، يطلب فيه من عاذلته أن تريه رجلًا كريمًا مات من الضعف والهزال بسبب ضيق ذات يده من الكرم، أو بخيلًا خلَّده ماله الذي يبخل به عن الإنفاق، لعله يرى ما تراه من الإمساك والتقتير، وعدم البذل والجود، والشاهد فيه: مجيء "لعل" متصلة بـ "ياء المتكلم" مع اقترانها بنون الوقاية وهو قليل في الاستعمال، والأكثر استعمالها مجردةً من نون الوقاية. انظر: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق: بركات يوسف (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت)، 1/ 122. ويحي بن مدرك الطائي، *شرح ديوان حاتم الطائي* (بيروت: دار الكتاب العربي، 1415 هـ 1994 م)، 78.

[258] كلمة: (أي) ساقطة في (س).

[259] كلمة: (فيه) ساقطة في (س).

(إيذانًا) علة عمل بقيده، أي إعلامًا **(بكونه)** أي إنّ أو الحرف أخذًا من حروف **(فرعًا في العمل)** المذكور، حيث قُدِّمَ المنصوبُ، وأُخِّرَ المرفوعُ، لا متأصلًا، وإلَّا لاتحد الأسلوب، **(دَخِيلًا فيه)**، بإهمال الدّال، وإعجام الخاء، ليس بأصيلٍ في العمل؛ لحصوله بالشبه[260] المذكور فيه، من قولهم: هو دخيلٌ في بني فلان، إذا انتسب إليهم ولم يكن منهم.

ونصبها الاسم باتفاق أهل البلدين، واختلفوا في رفعها الخبر، فهو بها عند البصريين، لتغير الحال وعزل المبتدأ[261] عن حكمه، كما سيأتي، **(وعند الكوفيين)** أي أكثرهم **(لا)** يكون مرفوعًا بها، فلا **(عمل لها)** أي الأحرف **(في الخبر)** حقيقةً و[262]لا حكمًا، **(بل هو)** أي الخبر، والإضراب انتقالي[263]، **(باقٍ)** بعد دخولها عليه **(على حاله؛)** قبلها من الرفع بالابتداء أو المبتدأ.

قال ابن يعيش[264] في شرح المفصل[265]: "ذهب الكوفيون إلى أنّ هذه الحروف لم تعمل[266] في الخبر رفعًا، وإنّما تنصب الاسم، والخبر مرفوعٌ كما كان على حاله مع المبتدأ"[267].

لقضيَّة الاستصحاب، وأجيب بأنَّ ارتفاعَ الخبر مشروطٌ بالتَّجريد عن العوامل، ...

---

[260] في (س): (في الشبه).

[261] في (س): (لحكم المبتدأ).

[262] (الواو)، ساقط من (س).

[263] الاضراب الانتقاليّ: هو الذي يقتضي الانتقال من غرض قبل الحرف: "بلْ" إلى غرض جديد بعده، مع إبقاء الحكم السابق على حاله، وعدم إلغاء ما يقتضيه. مثل قولهم: "ليس من المروءة أن يتخلى الشريف عن أصدقائه ساعة الشدّة: بل يقيهم بماله، ويدفع عنهم بنفسه". انظر: عباس حسن، *النحو الوافي* (دار المعارف، الطبعة 15، د . ت)، 3/ 623.

[264] هو يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع: من كبار العلماء بالعربية. موصلي الأصل. ولد سنة (553 هـ)، وتوفي سنة (643 هـ)، من أهم مؤلفاته: شرح المفصل، وشرح التصريف الملوكي. انظر: خير الدين الزركلي، *الأعلام*، 206/8.

[265] شرح المفصل: هو كتاب في النحو من تأليف ابن يعيش، يشرح فيه كتاب المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، والكتاب يُعد موسوعة في علم النحو لا يستغني عنها باحث، وقد حاول ابن يعيش أن يكشف ما غمض من العبارة، وأن يبسط القول فيما أوجز المؤلف، وأن يضيف كثيراً من الشواهد التي لم ترد في الأصل. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 2/ 1775.

[266] في (س): (يعمل).

[267] يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، *شرح المفصل للزمخشري*، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422 هـ 2001 م)، 1/ 255.

وإنّما بقي كذلك (**لقضية**) أي للعمل بحكم (**الاستصحاب**) الاستمرار، أي النّافي لتغيير الحكم، فيبقى كما كان استصحابًا له، لأنّ أصل ما اتَصَفَ بشيءٍ أن تبقى صفته، ويُعمل بمقتضاها، حتى يبقى ضده.

والاستصحاب[268] دليلٌ عند بعضهم كالشافعية، وأدلة الأحكام الفقهية تجري في العربية، حتى إنّ السيوطي[269] دوَّن للنحو أصولًا كأصول الفقه[270]، وهو تقريرٌ لدليل[271] الكوفيين، والقضية من القضاء لمعنى الحكم.

(**وأجيب**) من قبل ابن يعيش وغيره التابع له المؤلف (**بأنّ ارتفاع الحكم**) بما كان قبل دخولها استصحابًا [لما][272] بعده فاسدٌ، لأنّه (**مشروطٌ**) في فنهم (**بالتّجريد**) للمبتدأ العامل فيه، أو الابتداء (**عن العوامل**) اللفظية، والخلو عنها، وقد زال الابتداء، [وبه][273] أو بالمبتدأ كان رفع الخبر، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولًا فيه.

ومع ذلك فقد وجدنا كلَّ ما عمل في المبتدأ عمل في خبره، ككان وأخواتها، وظننت وأخواتها، فإنّها عملت في المبتدأ، فعملت في الخبر.

---

[268] الاستصحاب عند الأصوليين: هو الحكم على الشيء بالحال التي كان عليها من قبل، حتى يقوم دليل على تغير تلك الحال، وبه قال المالكية والحنابلة وأكثر الشافعية، ومثاله: الحكم بإباحة أكل حيوان لم يرد النّص على تحريمه في الكتاب ولا في السنة؛ استصحابًا للإباحة الأصلية، وهو أنّ الأصل في الأشياء الإباحة. انظر: عبد الوهاب خلاف، *علم أصول الفقه* (مكتبة الدعوة شباب الأزهر عن الطبعة الثامنة لدار القلم)، 91.

[269] هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب، ولد سنة: (٨٤٩ هـ)، وتوفي سنة: (٩١١ هـ)، له ما يقرب من 600 مصنف في مختلف العلوم، من أشهرها: (الإتقان في علوم القرآن)، و(الأشباه والنظائر في العربية)، و(الدر المنثور في التفسير بالمأثور)، و(تفسير الجلالين). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 3/ 301.

[270] لعله يريد بذلك كتاب: (الاقتراح في أصول النحو وجدله) للسيوطي؛ لأنّه يقول في مقدمته: "ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم، كما ستراه واضحًا بينًا، إن شاء الله تعالى". انظر: جلال الدين السيوطي، *الاقتراح في أصول النحو وجدله*، حققه وشرحه: محمود فجال (دمشق: دار القلم، 1409 هـ 1989 م)، 16.

[271] في (س): (لدليل تقرير).

[272] إضافة من الباحث ليستقيم المعنى.

[273] بياض في (س)، ومقابله كلمة غير مقروءة.

وإلّا لما انتصب خبرُ كان وقد زال بدخولها؛ فتعيَّن إعمالُ الحرف وأثرُها تأكيدُ النسبة وتحقيقُها؛

...

(**وإلّا**) يكن بشرط التَّجرد (**لما انتصب**) [7/أ] بعد دخول النَّواسخ (**خبر كان**) وأخواتها بها لبقاء الاستصحاب، واللازم باطلٌ، فالملزوم مثله، فتعين رفعها للخبر، (**وقد زال**) ذلك التَّجرد القاضي بالاستصحاب (**بدخولها**) أي الأحرف النَّاسخة، فذهب الاستصحاب، وسقط عمل المبتدأ أو الابتداء.

(**فتعيَّن إعمال الحرف**) في الخبر رفعًا، كما نصب الاسم، لفقد فارقٍ بينهما، ولا تسوية فيه بين الأصل وفرعه، لحصول المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع، وأيًا ما كان، فلو كان رفع[274] الخبر بلا شرطِ شيءٍ، دام بدوام الخبريَّة مطلقًا، وحيث تخلّف في بابٍ كان مثلًا؛ عُلِمَ شرطُ تجرده من لفظيّ العوامل، فتدبر[275].

[معاني "إنّ" من الناحية البلاغيّة]

ولما قرَّر ما لها من الصناعة النَّحويَّة، بَيَّنَ ما تفيده في اصطلاح أهل المعاني، فقال: (**وأثرُها**) الذي تعطيه في الجملة الخبريَّةِ، بالإفراد، وفي نسخة: وآثارها، بالجمع[276]، مبتدأ ولم يقل معناها؛ لأنَّه ليس كغيره

---

[274] في (س): (روح).

[275] الذي يظهر من استقراء أدلة الفريقين؛ أنّ الراجح أنّها تعمل في الخبر كما عملت في المبتدأ، وكما عمل غيرها من الحروف المشابهة لها ككان وأخواتها؛ لذلك قال الأنباري في الإنصاف: " وقولهم: إنّ الخبر يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها فاسدٌ؛ وذلك لأنّ الخبر على قولهم مرفوعٌ بالمبتدأ، كما أنّ المبتدأ مرفوعٌ به؛ فهما يترافعان، ولا خلاف أنّ الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه؛ فلو قلنا: إنّه مرفوعٌ بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله؛ لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عاملٍ، وذلك محالٌ". ثم يقول: " والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنّه ليس في كلام العرب عاملٌ يعمل في الأسماء النّصب إلّا ويعمل الرفع؛ فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدةٍ، وذلك لا يجوز، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النّصب على ما بيَّنَّا". انظر: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية، 1424 هـ 2003 م)، 1/ 146 – 150.

[276] هذه العبارة من الشيخ محمد زيتونة رحمه الله؛ تدلّ على توفر عدة نسخ خطية من تفسير أبي السعود لديه؛ وهذا يزيد من القيمة العلمية لهذه الحاشية، ويزيد من قدر المؤلف ومدى الجهد الذي بذله في حاشيته، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير ما يجزي به عباده الصالحين.

من المعاني الوضعيَّة، المعبر عنها، ولذا توهم بعضهم زيادتها في كلام العرب، والخبر **(تأكيدُ)** بالهمز، كالتوكيد: تقوية **(النِّسبة)** الحكميَّة في الأخبار المشتملة عليها.

ولما دار فلكه هنا على المعنويّ الراجع إلى التقوية، لا الاصطلاحيّ المقسم للفظيّ بعينٍ أو[277] مرادفٍ، ومعنويّ بألفاظٍ معلومةٍ، فسره بقوله: **(وتحقيقها)**، لأنّه من حَقَقْتُ الأَمْرَ أَحُقُّهُ إِذَا تَيَقَّنْتُهُ، أَوْ جَعَلْتُهُ ثَابِتًا

ولذلك يُتلقَى بها القسم، ويُصدَّرُ بها الأجوبة ...

لَازِمًا، وَفِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ أَحْقَقْتُهُ بِالْأَلِفِ وَحَقَّقْتُهُ بِالتَّشْدِيدِ مُبَالَغَةٌ[278]، وجعلها مؤكدةً للنّسبة الحكميَّة دون أحد الطرفين، لتأثيرها فيهما.

واستدل عليه بوقوعها في جواب القسم، فقال: **(ولذلك)** المذكور من توكيدها النِّسبة، والظرفُ علةٌ **(يُتلقَى)** مبنيًا للنائب، أي من قبل المتكلم[279] **(بها القسم)** من غيره، فتقع في جوابه، كما في كثيرٍ من الآي، لأنّ القَسمَ، كما قال النُّحاة، جملةٌ إنشائيّةٌ يُؤَكَدُ بها جملةٌ أخرى[280]، وإذا كان الجوابُ جملةً اسميَّةً تَصَدَّرَ في الإثبات إذا كان القَسمُ غيرَ طلبيٍّ، بلامٍ مفتوحةٍ وإنّ مثقلةٍ أو مخففةٍ، ولا يُستغنَى عنها دون استطالةٍ إلَّا شذوذًا، وهذا مرادُ المصنف، ولا يرد عليه شيءٌ، لأنّه لم يَدعِ الكليَّة، لإهمال القضية.

---

[277] في (س): (أي).

[278] انظر: الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 143.

[279] في (س): ((بها) أي من قبل المتكلم).

[280] انظر: عباس حسن، *النحو الوافي*، 4/ 482.

(**ويُصدَّرُ**) من قبل المجيب للسائل (**بها**) في الكلام (**الأجوبةُ**) لأنّ السائل متردد، فَحَسُنَ[281] توكيدُ جوابه، كما تقرر في علم المعاني، في أحوال الإسناد الخبري[282]، جمع جوابٍ، وهو معروفٌ، وفي

ويُؤتى بها في مواقع الشكِ والإنكارِ ...

غلط العوام[283] لابن الجوزي[284] – نقلا عن العسكري[285] – غلط العوام فيه وتخطئتهم، كجوابات؛ لأنّه كإهاب، فلا يجمع كما قال سيبويه[286]، فهو مولد، وإن كثر[287].

(**ويُؤتَى بها**) أي بإنّ المؤكدة (**للنّسبةِ**) أي يأتي بها المتكلم إن فَهِمَ من مخاطبه شكًا (**في مواقع الشكّ**) منه ومواضعه دفعًا له، استحسانًا (**والإنكارِ**) أي الأماكن، [7/ب] التي يقع فيها الإنكارُ، فيُؤَكَدُ له الحكم وجوبًا بها، أو غيرها من مؤكداته، ويزيد التوكيد بحسب قوة الإنكار.

---

[281] في (س): (فيحسن)، وكلاهما صحيح.

[282] الإسناد الخبري: هو ضم كلمة أو ما يجرى مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه. انظر: محمد بن عرفة الدسوقي، *حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي (بيروت: المكتبة العصرية، د. ت)، 1/ 345.

[283] (غلط العوام)، كتاب جمع فيه ابن الجوزي الأخطاء التي يلحن فيها العامة وغيرهم بأسلوب ميسر ومختصر، حيث يذكر الخطأ وتصويبه، وقد قسمه على حروف الهجاء ليسهل البحث فيه، وقد طبع بعنوان: تقويم اللسان. انظر: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، *تقويم اللسان*، تحقيق: عبد العزيز مطر (دار المعارف، 1966 م)، 112.

[284] هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج: علّامة عصره في التاريخ والحديث، كثير التصانيف. مولده ووفاته ببغداد، ولد سنة: (508 هـ)، وتوفي سنة: (597 هـ)، بلغت تصانيفه نحو ثلاثمائة مصنف، من أشهرها: (صيد الخاطر)، و(تلبيس إبليس)، و(زاد المسير في التفسير)، و(تقويم اللسان). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 3/ 316.

[285] هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد ابن يحيى بن مهران العَسْكَري، أبو هلال: عالم بالأدب، له شعر. نسبته الى (عسكر مُكرَم) من كور الأهواز، توفي بعد سنة: (316 هـ)، له تصانيف عديدة، من أشهرها: (كتاب الصناعتين: النظم والنثر)، و(جمهرة الأمثال). انظر: المصدر نفسه، 2/ 196.

[286] هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد الفراهيدي واستفاد من علمه، ولد سنة: (148 هـ)، وتوفي سنة: (180 هـ)، أهم كتبه: (كتاب سيبويه). انظر: المصدر نفسه، 5/ 81.

[287] انظر: ابن الجوزي، *تقويم اللسان*، 112. الوارد في نص الكتاب: (لأنّه كذهاب) وليس (لأنّه كإهاب).

والحاصل أنّ[288] المخاطب إن كان مترددًا في الحكم طالبًا له، بأن حصل في ذهنه طرفَا الحكم، وتحيّر في أنّ الحكم بينهما وقوعُ النّسبةِ أو لا وقوعُها، حَسُنَ تقويته بمُؤَكِد، ليزيل ذلك المؤَكِد تردّدَهُ، ويتمكن الحكم، لكن المذكور في دلائل الإعجاز[289]: "أنّه إنّما يَحسُن التأكيد إذا كان للمخاطب ظنٌّ في خلاف حكمك"[290]، وإن كان المخاطب منكرًا للحكم وجب تأكيده بحسب الإنكار وقدره، قوةً وضعفًا.

لدفعه وردِّه، قال المُبرِّد: قولُك: (عبدُ اللَّه قائمٌ) إخبارٌ عن قيامه، و(إنّ عبدَ اللَّه قائمٌ) جوابُ سائلٍ عن قيامه شاكٍّ فيه، ...

فتجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الإنكار (**لدفعه**) أي الشكّ (**وردّه**) أي الإنكار لتوكيد الحكم فيهما، رفعًا لهما، وتحقيقًا للنّسبةِ، فيتمكن الحكم في الذهن.

(**قال**) استدلالًا على ما أَصَّلَ من المقامين الماضيين في تأكيد النّسبة أبو العباس (**المُبَرِّد**)[291] بفتح الراء مشدّدة، كما هو الرواية، وإن قال: برد الله من بردني، النَّحويّ الإمام العلامة، جوابًا لأبي إسحاق

---

[288] في (س): (إن كان) والصحيح ما أثبت؛ لأنّ السياق يكون فيه تكرار لا داعي له.

[289] كتاب: دلائل الإعجاز، لعبد القادر الجرجاني، وهو كتاب خصصه المؤلف للحديث عن الإعجاز البلاغي في القرآن، ويعتبر كتابه هذا من الكتب التي أسست لهذا العلم، انظر: *كشف الظنون*، 1/ 759.

[290] أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، *دلائل الإعجاز في علم المعاني*، تحقيق: محمود محمد شاكر (مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة 3، 1413 هـ 1992 م)، 1/ 325.

[291] هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرِّد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، ولد سنة: (210 هـ) بالبصرة، وتوفي سنة: (286 هـ) ببغداد، من أهم مصنفاته: (الكامل في اللغة والأدب)، و(المقتضب: وهو في النحو وأسرار العربية)، و(شرح لامية العرب). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 7/ 144.

المتفلسف الكندي[292]، لما قال له: إنّي أجد في كلام العرب، كما فُصِّلَ في المفتاح[293]وشروحه[294]، (**قولك:**) أيها المخاطب: (**عبدُ اللهِ قائمٌ**)، دون تأكيد زائدٍ على اسمي الجملة، فإنّه لا يراه بها، (**إخبارٌ**) منك لمخاطبك الخالي ذهنُهُ عن الحكم والتردد فيه (**عن قيامه**) بدون توكيدٍ للخلو المذكور.

(**وإنّ عبدَ اللهِ قائمٌ**) مؤكدًا بإنّ، واللام (**جواب**) سؤال (**سائلٍ**) سألك (**عن قيامه**) غير خالٍ ذهنه منه، (**شاكٍّ**) ومترددٍ (**فيه**) أي في قيامه هل وقع أم لا؟ فأجبته بوقوعه مؤكدًا بإنّ، لتصدير الأجوبة بها[295]، {وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِي ٱلْقَرْنَيْنِۖ قُلْ سَأَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِي ٱلْأَرْضِ} [الكهف: 83 و84] إذ لا مانع من شكهم حال السؤال، فاكتفى بمُؤكِدٍ واحدٍ.

و(إنّ عبدَ اللَّه لقائمٌ) جوابُ منكرٍ لقيامه، وتعريف الموصولُ إما للعهد ...

(**وإنّ عبدَ اللهِ لقائمٌ**) مؤكدًا بإنّ واللام، (**جوابُ**) شخصٍ (**منكرٍ**) على وجه الجحود (**لقيامه**)، فأُكِدَ بهما مبالغةً في رفعه.

---

[292] هو يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي، فيلسوف العرب والإسلام في عصره، وأحد أبناء الملوك من كندة، نشأ في البصرة، وانتقل إلى بغداد، فتعلم واشتهر بالطب والفلسفة والموسيقى والهندسة والفلك، توفي سنة: (260 هـ)، من أشهر مصنفاته: (الأدوية المركبة)، و(رسائل الكندي). انظر: المصدر نفسه، 8/ 195.

[293] هو كتاب: مفتاح العلوم، ليوسف بن أبي بكر السكاكي، تناول فيه الصرف والنحو وفنون البلاغة والعروض والقافية والمنطق إلخ. ولا شك أنّ كتابه هذا اشتهر بسبب آرائه البيانية التي ضمّنها فيه؛ حتى نسبت إليه مدرسة خاصة في البلاغة بسببها، وممن لخّص الجزء البلاغي من كتابه: الخطيب القزويني وسمّاه "تلخيص المفتاح"، ثم أتبعه بشرح سمّاه "الإيضاح في علوم البلاغة"، فـ"التلخيص" أشهر من "الإيضاح"، وعليه شروح عديدة بين مختصر ومطوَّل، وممن عُني بشرح التلخيص سعد الدين التفتازاني فقد ألف شرحاً مطوّلا، وشرحًا مختصراً سماه "مختصر المعاني" (وعليه حاشية الدسوقي). انظر: السكاكي، *مفتاح العلوم*، 6.

[294] أهم الشروح عليه: المصباح شرح مفتاح العلوم، للسيد الشريف الجرجاني، وهو مطبوع في مجلد بتحقيق: محمد عبد السلام هارون. والكتاب الثاني هو: شرح مفتاح العلوم، لسعد الدين التفتازاني، وهو مطبوع في ثلاث مجلدات بتحقيق: عجاج برغش. انظر: كشف *الظنون*، 2/ 1762.

[295] انظر: السكاكي، *مفتاح العلوم*، 171.

فتضمن كلامه أَضرُبًا ثلاثةً: يُسمَّى الأوّل ابتدائيًّا، لكونه ابتدأ به دون طلب، أو لأنّه أولَ ما ينتقش في ذهن المخاطب، والثاني طلبيًّا، لسبقه به، أو لطلب المخاطب له، والثالث إنكاريًّا لسبقه به، أو لإنكار المخاطب له، فالتسمية بالنّظر لحاله، أو حال المخاطب.

تنبيه: مُؤكدات الحكم: إنّ، ونون التوكيد، واللام، واسميّة الجملة، وتكررها ولو حكمًا، والقَسَم، وأمّا الشرطيّة، وحروف التنبيه، والزيادة[296]، وضمير الفصل، وتقديم الفاعل المعنوي لتقوية الحكم، والسين إن دخلت على فعلٍ مستقبلٍ محبوبٍ أو مكروهٍ وعدًا أو وعيدًا، وقد التحقيقية، وكأنّ، ولكنّ، وإنّما، وليت، ولعلّ، وتكرير النّفي، والباء في خبر ليس.

لا أنّ المفتوحة، لأنّ ما بعدها مفرد[297]، وإن عدّها ابن هشامٍ[298] وغيره من مؤكدات النّسبة[299]، كما فُصِّلَ في المعاني، والله أعلم.

[نوع "ال" في قوله تعالى: {إنّ الذين كفروا}]

ولما اختلفوا في تعريف الموصول بعهدٍ أو جنسٍ حسب اختلافهم في المراد منه في الآية، من معهودٍ أو غيره، حكاه فقال: (**وتعريف**) [8/أ] الاسم (**الموصول**) الموضوع بصورة الجمع، وهو "الذين" محتملٌ لوجهين، لأنّه (**إمّا**) أن يكون (**للعهد**) الخارجيّ الحاصل بالصِّلة، كما عليه المحققون، لا بأل؛ لضعفه جدًا، فيجري في كل الموصولات[300]، وإن لم تصحب أل، ك "من"، لتحققها بصلاتها، ومن ثم آثر عنوان الموصول عن الذي، تلميحًا بالتّعميم، وإن كان الكلام في فرض منه، فلا إيهام، خلافًا لتعبير الكشاف بالذي.

---

[296] في (س): (الزايدة).

[297] في (س): (في مفرد).

[298] هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام: من أئمة العربية. مولده ووفاته بمصر، ولد سنة: (708 هـ)، وتوفي سنة: (761 هـ)، من أهم تصانيفه: (مغني اللبيب)، و(قطر الندى)، و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 4/ 147.

[299] عبد الله بن يوسف بن أحمد أبو محمد جمال الدين ابن هشام، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله (دمشق: دار الفكر، الطبعة 6، 1985 م)، 59.

[300] في (س): (المطولات).

والمرادُ به ناسٌ بأعيانهم كأبي لهبٍ وأبي جهلٍ ...

(والمراد) بالذين كفروا في الآية حينئذٍ **(ناسٌ)** مخصوصون بأعيانهم – أخذًا من المقام والسبب، لا مطلق من كفر – وهم الذين حتمٌ عليهم الشقاء بالنّص، وعلمهم المصطفى [صلى الله عليه وسلم] من طوائف[301] الشرك وأهل الكتاب، **(كأبي لهبٍ)**[302] بن عبد المطلب، كني به تلميحًا لعاقبته من الخلود في النّار، فإنّه في الأصل ملازمها، واسمه عبد العزى، واشتهر بها دونه، ولم يصرح به استهجانًا، وهربًا من إضافة العبودية لغيره تعالى.

(وأبي جهل)[303] عمرو بن هشام القرشي، عدو رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفرعون هذه الأمّة، المقتول بسيف ابن مسعود[304] كافرًا ببدرٍ، كان مبتلًى بداء الأُبنة[305].

والوليدِ بن المُغيرة وأضرابِهم وأحبارِ اليهود...

---

[301] في (س): (طريق).

[302] هو عَبْدُ العُزَّى بْنُ عَبْدِ المطَّلِبِ بْنُ هَاشِمٍ القُرَشِيُّ المعروف بأبي لهب، وهو أحد أعمام النبي صلى الله عليه وسلم، وكنيته أبو عتبة مات سنة 624م. وهو الأخ غير الشقيق لعبد الله بن عبد المطلب والد النبي صلى الله عليه وسلم. عرف عبد العزى بكنية أبو عتبة نسبة لابنه الأكبر عتبة بن عبد العزى بن عبد المطلب، ولكن الاسم المشهور له هو أبو لهب، لقبه إياه أبوه عبد المطلب، وكان معاديا للنبي صلى الله عليه وسلم، حتى مات على الكفر. انظر: ابن كثير، *البداية والنهاية*، 3/ 41؛ وأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري، *أنساب الأشراف* (بيروت: دار الفكر، 1417 هـ 1996 م)، 1/ 147.

[303] هو أبو جهل عمرو بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عُمَر المخزومي القرشي (68 ق هـ 2 هـ / 555م 624 م). كان سيدًا من سادات قريش، وهو من قبيلة كنانة، كان من أشد المعادين للنبي صلى الله عليه وسلم، وكنيته أبو الحكم، ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم كنّاه بأبي جهل بعد أن كان يُكنى بأبي الحكم. انظر: البلاذري، *أنساب الأشراف*، 1/ 141.

[304] هو الصحابي الجليل عَبْد اللَّه بْن مَسْعُود بْن غافل بْن حبيب بْن شمخ بْن فار بْن مخزوم، واشتهر بابن أم عبد، كان من السابقين إلى الإسلام، وأول من جهر بمكة بالقرآن، خدم النبي صلى الله عليه وسلم ولازمه وأخذ عنه القرآن والسنة، توفي رضي الله عنه سنة (32 هـ). انظر: عز الدين ابن الأثير الجزري، *أسد الغابة في معرفة الصحابة*، تحقيق: علي محمد معوض عادل أحمد عبد الموجود (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415 هـ1994م)، 3/ 381.

[305] داء الأُبْنَةِ: بضم الهمزة وسكون الباء، هُوَ دَاءٌ فِي الدُّبُرِ يجعل صاحبه يشتهي أن يؤتى في دبره والعياذ بالله. انظر: محمد أمين، الشهير بابن عابدين، *حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار* (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة 2، 1386 هـ 1966 م)، 5/ 11.

(**والوليد بن المغيرة**)[306] المخزومي، عدو رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضًا، المنزل فيه: {ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا}، إلى {سَأُصْلِيهِ سَقَرَ} [المدثر: 11- 26]، وقد شرح الله حاله في سورة المدثر والقلم، بما يشفي[307] ويكفي، كما فصل في السير.

(**وأضرابهم**) المماثلين لهم في الكفر والشقاق، والتجاهر بالعداوة، من رؤساء الشرك، كأمية بن خلف[308] وغيره، (**وأحبار اليهود**) المعادين له صلى الله عليه وسلم بإصرارهم على الكفر وفرط العداوة، ككعب بن الأشرف[309]، وعبد الله[310] بن صوريا[311]، وأضرابهم[312].

---

[306] هو الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن مرة المخزومي القرشي، كان سيداً من سادات قريش ومن قضاة العرب في الجاهلية، وهو والد الصحابي الجليل خالد بن الوليد رضي الله عنه، أدرك الوليد الإسلام وهو شيخ هرم، فعاداه وقاوم دعوته. توفي بعد الهجرة بثلاثة أشهر. انظر: البلاذري، *أنساب الأشراف*، 1/ 150.

[307] في (س): (يتقي).

[308] هو أمية بن خلف بن وهب بن حذافة بن جمح بن عمرو بن هصيص بن كعب القرشي، أحد سادات وكبراء قريش، حارب دعوة النبي صلى الله عليه وسلم، وصد عنها ووقف في وجه كل من يتبعها، ومنهم مملوكه بلال بن رباح رضي الله عنه، وقد قتل يوم بدر على يده. انظر: المصدر نفسه، 1/ 155.

[309] هو كعب بن الأشرف الطائي، من بني نبهان، حليف بني النضير، كان أبوه من طيء وأمه من يهود بني النضير، كان يسب النبي صلى الله عليه وسلم ويهجوه بشعره ويجيش قريشا ضده؛ فأمر صلى الله عليه وسلم بقتله، فاجتمع على قتله محمد بن مسلمة وسلكان بن سلام. انظر: المصدر نفسه، 1/ 337.

[310] هو عبد الله بن صوريا الفطيوني من بني ثعلبة، أحد علماء وأحبار اليهود المعاصرين للنبي صلى الله عليه وسلم، كان أعلم أهل الحجاز بالتوراة، يقال أنّه أسلم ثم ارتد. انظر: ابن كثير، *البداية والنهاية*، 3/ 236.

[311] في (س): (سوريا).

[312] في (ك): مشطوب عليها ومكتوب في الهامش (وأشباههم)، وكلاهما صحيح من جهة اللغة.

وقدم عهديّ التّعريف لأنّه الأصح روايةً ودرايةً، وما قيل: – من أنّ المأثور ما رواه ابن جرير[313] بسنده متصلًا[314] إلى ابن عباس[315] رضي الله عنهما أنّ المراد بهذا[316] كفار اليهود خاصّة[317] وهو الظاهر؛ لأنّ السورة مدنية، وما قبلها في أهل الكتاب، فالمراد اليهود، وقد ورد مثله في سورة يس في كفار قريشٍ – عجيب[318] منه، فإنّه ذكر[319] عقبه أنّ أبا نعيم[320] قال في دلائل النبوة[321]: "إنّها في كفار قريشٍ"[322]، رواه ابن عباس أيضًا، فإنّ الروايتين تؤيد ما ذكره المصنف، وإلّا كان بينهما تنافٍ، فوجه العهد أنّ المراد بالموصول هنا من شابههم بالإنذار في عهده [صلى الله عليه وسلم]، وهو مصرٌ على كفره، وهذا أوجه ممّا مرّ.

أو للجنس...

---

[313] هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري الإمام أبو جعفر، رأس المفسرين على الإطلاق، أحد الائمة، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، ولد سنة (224 هـ)، وتوفي سنة (310 هـ)، من أهم كتبه: (تفسير القرآن)، و(تهذيب الآثار)، و(تاريخ الأمم). انظر: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، *طبقات المفسرين العشرين*، تحقيق: علي محمد عمر (القاهرة: مكتبة وهبة، 1396 هـ)، 95؛ والزركلي، *الأعلام*، 6/ 69.

[314] في (س): (متصل)، وهو على خلاف الجادة؛ لأنّ هذا التركيب لا يستقيم من جهة النحو.

[315] هو عَبْد اللَّه بْن عَبَّاس بْن عَبْد المطلب بْن هاشم بْن عَبْد مناف، أَبُو الْعَبَّاس الْقُرَشِيّ الهاشمي ابْنُ عم رَسُول اللَّه صلى الله عليه وسلم، كان يسمى البحر، لسعة علمه، ويسمى حبر الأمة، ولد والنبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته بالشعب من مكَّة، وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين، وتوفي سنة (68 هـ). انظر: ابن الأثير، *أسد الغابة*، 3/ 291.

[316] في (س): (به هذا).

[317] رواه الطبري في تفسيره، انظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي (القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1422 هـ 2001 م)، 1/ 258.

[318] (عجيب)، هكذا وردت في النّسختين ولعله: (قريب) بدل (عجيب)؛ حتى يستقيم المعنى.

[319] في (س): (صرح).

[320] هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، أبو نعيم: حافظ، مؤرخ، من الثقات في الحفظ والرواية، ولد بأصبهان سنة (336 هـ)، وتوفي سنة (430 هـ)، من أشهر كتبه: (حلية الأولياء)، و(دلائل النبوة)، و(معرفة الصحابة). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 1/ 157.

[321] هذا الكتاب من أهم الكتب المسندة التي تكلمت عن خصائص النبي صلى الله عليه وسلم والدلائل على نبوته وصدقه، وهو مطبوع في مجلد واحد بتحقيق: الدكتور محمد رواس قلعه جي، وعبد البر عباس. انظر: *كشف الظنون*، (1/ 760).

[322] أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، *دلائل النبوة*، تحقيق: محمد رواس قلعه جي وعبد البر عباس (بيروت: دار النفائس، الطبعة 2، 1406 هـ 1986 م)، 199.

(**أو**) تعريف الموصول ليس للعهد المستفاد من العلة، بل هو (**للجنس**) الشامل للمصرين على الكفر وغيرهم، بناءً على ما قرره شراح المفتاح من أنّ تعريف الموصول [بالألف واللام][323] يكون تارةً للعهد، وأخرى للجنس وللاستغرق، وصرَّح به بعض النّحْويّة، كابن مالكٍ[324]، قال في شرح التسهيل[325]: "تقييد جملة الصلة بكونها معهودة ليس بلازم، إذ قد يراد بالموصول معهود، فتكون صلته معهودة، أو الجنس فتوافقه صلته، كقوله تعالى: {كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ} [البقرة: 171]، [8/ب] وقوله:

وَأَسْعَى إِذَا يَبْنِي لِهَدْمِ[326] مَصَالِحِي وَلَيْسَ الّذِي يَبْنِي كَمَنْ شَأْنُهُ الهَدْمُ[327]

وقد يقصد تعظيمه فتبهم صلته، كقوله:

فَإِنْ أَسْتَطِعْ أَغْلِبْ وَإِنْ يَغْلِبْ الهَوَى فَمِثْلُ الّذِي لَاقَيْتُ يَغْلِبُ صَاحِبَهُ[328]

---

[323] في النّسختين: (كالألف واللام)، ولا يكون المعنى مستقيمًا إلّا بإضافة الباء بدل الكاف كما أثبتناه في النص.

[324] هو مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مَالك الْعَلامَة جمال الدّين أَبُو عبد الله الطَّائِي الجياني الشَّافِعِي النَّحْوِيّ، كَانَ إِمَامًا فِي الْقرَاءَات وعللها. وَأما اللُّغَة فَكَانَ إِلَيْهِ الْمُنْتَهى فِي الْإِكْثَار من نقل غريبها، وَأما النَّحْو والتصريف فَكَانَ فيهمَا بحراً لَا يجارى، وحبراً لَا يُبَارى، ولد سنة (600 هـ)، وتوفي سنة (672 هـ)، من أشهر مؤلفاته: (الألفية)، و(لامية الأفعال)، (وتسهيل الفوائد في النحو)، (وشرح التسهيل). انظر: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (لبنان: المكتبة العصرية، 1/ 130)؛ والزركلي، *الأعلام*، 6/ 233.

[325] هذا الكتاب اسمه: (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، لابن مالك النحوي، لخَّصَهُ من مجموعته المسماة بـ "الفوائد". وهو كتاب جامع لمسائل النحو، وقد شرحه مؤلفه نفسه في كتاب سماه: (شرح التسهيل). انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 2/ 482.

[326] في (س): (لعدم).

[327] هذا البيت من قصيدة لمعن بن أوس المزني رضي الله عنه، وهي من بحر الطويل، وقد ورد الشطر الأول منه بهذه الصيغة في أغلب المصادر (ويسعى إذا أبني لهدم مصالحي)، والشاهد فيه قوله: (الذي يبني) فإنّ اسم الموصول هنا أريد به الجنس. انظر: أبو علي القالي، *الأمالي*، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي (دار الكتب المصرية، الطبعة 2، 1344 هـ 1926 م)، 2/ 102.

[328] البيت من قصيدة لابن ميادة الرماح بن أبرد، وهي من بحر الطويل، والشاهد فيه قوله: (الذي لاقيت)، فقد جاء اسم الموصول هنا لبيان الجنس، وأبهمت الصلة لتعظيم الموصول. انظر: القالي، *الأمالي*، 1/ 165؛ ومحمد بن محمد حسن شُرَّاب، *شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية* (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1327 هـ 2007 م)، 1/ 185.

انتهى"[329].

وهو مخالفٌ لما في الرسالة الوضعيَّة[330] ممّا اتفق عليه شراحها، من أنّ الموصولَ موضوعٌ بوضعٍ عامٍ لمعنى شخصٍ معينٍ، بنسبة جملةٍ خبريّةٍ إليه، وأنّه لا بد من كون انتسابها معهودًا بين المخاطب والمتكلم، فإنْ أُريد به معنًى كليٍّ، فإنّما هو لتنزيله منزلتَهُ، كما في اسم الإشارة[331]، وعلى هذا فهذا معنًى مجازيٌّ، وهو ظاهرُ كلامِ أهل المعاني، وهو الموافق لما اشتهر عند النّحاة، كما قاله ابن مالكٍ، وظاهر كلام ابن مالكٍ والزمخشريّ أنّه ليس بمجازٍ، فلا خلاف في استعماله، وإنّما الخلاف في تعيين الحقيقة، وهذا أمرٌ سهلٌ.

وقد قيل إنّه ليس المراد بالعهد في كلام النّحاة معناه المشهور، بل مطلق الحضور الذهنيّ بأي وجهٍ كان، وهو جارٍ في جميع المعارف، ولذا حصر بعضُ النّحاة معنى "أل" في العهد والجنس، وهذا منشأ الخلاف بينهم، وقول أهل الأصول: الموصول من صيغ العموم[332]؛ مؤيد للثاني.

ولما اختلف كلامهم على هذا الوجه في عمومه المخصَّص وإطلاقه المقيَد؛ اختار الأول وفاقًا للأنوار[333]، خلافًا للكشاف[334]، فجعله عامًّا مخصوصًا، فقال:

---

[329] محمد بن عبد الله بن مالك، *شرح تسهيل الفوائد*، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد د. محمد بدوي المختون (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1410/1990)، 187/1.

[330] هذا الكتاب لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، ومن أسمائه: الرسالة العضدية، وهو كتاب في علم الوضع، وله شروح كثيرة من أهمها: شرح أبي القاسم الليثي، وشرح السمرقندي وعليه حاشية للدسوقي مطبوعة. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1/ 398.

[331] انظر: أبو الليث السمرقندي، *شرح السمرقندي على الرسالة العضدية في علم الوضع* (مصر: المطبعة الجمالية، 1329 هـ)، 70 – 71.

[332] انظر: عبد الوهاب خلاف، *علم أصول الفقه*، 182.

[333] المراد بالأنوار: كتاب أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي، وهو من كتب التفسير التي اعتمد عليها أبو السعود في تفسيره. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1/ 186.

[334] المراد بالكشاف: كتاب الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، وهو كذلك من الكتب التي اعتمد عليها أبو السعود في تفسيره. انظر: المصدر نفسه، 1/ 1475.

(**وقد**) أي والحال أنّه (**خُصَّ**) وأخرج (**منه**) أي من الموصول (**غيرُ المصرّين**) على الكفر المعلوم إيمانهم بعد عنده تعالى، فلم يتناولهم، بل قصر على المصممين عليه، حتى أفضى بهم إلى سجن سجين، بموتهم عليه، فيكون عامًّا مخصوصًا، فَضَمَّن "خصَّ" معنى "أخرج" أو تجوز به عنه، وإلّا لقال: خُصَّ المصرون، والأول أولى لتعديته بالباء في قوله: (**بما**) أي بالخبر[335] الذي (**أسند**) ونسب (**إليه**) أي الموصول، أو الذين

من قوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ) الخ.

وأفرد رعيا للفظ، وإلّا لقال: إليهم، (**من**) بيان ما (**قوله تعالى:**) بعده: (**{سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ} إلخ**)، أي من الخبر ومبتدئه أو فاعله، فهو المخصِّص له لدلالته على المصممين على الكفر، فيقصره عليهم لحملهم عليه، فينتفي العموم.

واسْتُشكِل بأنّ الخبر كيف يكون مُخصِّصًا، إذا سلم فيه العموم والخصوص، وقد قسم الأصوليون المخصِّصَ إلى مستقلٍ وغيره، وحصروا غير المستقل في استثناءٍ وصفةٍ وغايةٍ وبدلٍ وشرطٍ[336]، وليس الخبر أحدها.

وقد أُورِدَ عليه أنّ تعيين المخبَرِ عنه بمفهوم الخبر ينافي ما تقرَّر من أنّ المخبَر عنه يجب أن يكون متعينًا عند المخاطب، إذا حُكِمَ عليه، ليفيد الكلام، فإثباته مفهوم الخبر له متوقفٌ على تعيين المخبر عنه عند المخاطب قبل ورود الخبر، فلو توقف تعيين المخبَر عنه عنده على الخبر دار[337]، حتى قيل إنّه من إسناد ما للبعض إلى الكل، على حد: بنو فلان قتلوا قتيلًا، والقاتل واحد منهم.

وأُجِيبَ [9/أ] بأنّ المخصِّص العقل، والإخبار بما ذُكر قرينةٌ عليه، والمخصِّص عود ضميرٍ خاصٍّ عليه من الخبر لا الخبر نفسه، فإنّ أهل الأصول ذكروا في عود ضمير خاصٍّ عليه ثلاثة أقوال: "تخصيصه

---

[335] في (س): (بالخير).

[336] انظر: عبد الوهاب خلاف، *علم أصول الفقه*، 187.

[337] في (س): (لدار).

وعدمه والوقف، ومثلوه بقوله تعالى: {وَبُعُولَتُهُنَّ}، إثر {وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ} [البقرة: 228]، فإنّه للرجعيات"[338].

تنبيه: قضى التعبير بـ (خُصَّ) بأنّه عامٌ مخصوصٌ، لا مطلقٌ مقيدٌ، وإلّا لقال: وقُيِّد بغير المصرّين، ومحصله أنّ حمله على الجنس عمَّ الكفار، لكن الإخبار عنهم بما يدل على الإسرار[339]؛ قضى بقصد المصرِّين فقط، فيكون عامًّا مقصورًا على بعض أفراده.

[الفرق بين العام والخاص، والمطلق والمقيد]

ويتمهد المقام بالفرق بين التعميم والتخصيص، والإطلاق والتقييد:

فالعام: لفظٌ يستغرق الصالح له من غير حصرٍ، فيشمل ما ندر ولم يقصد[340].

[338] انظر: ابن أمير الحاج، *التقرير والتحبير شرح التحرير* (مصر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، 1316هـ)، 1/ 286.

[339] (الإسرار)، هكذا وردت في النسختين، ولعلها: (الإصرار)، لتتناسب مع السياق.

[340] انظر: محمد مصطفى الزحيلي، *الوجيز في أصول الفقه الإسلامي* (دمشق: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 2، 1427 هـ 2006 هـ)، 2/ 49.

والمطلق[341]: الدّال على الماهية بلا قيدٍ، وقيل على الوحدة الشائعة[342]، وتوهمه الآمدي[343] وابن الحاجب[344] مرادفًا للنكرة[345]، وهو خطأٌ وتساهلٌ، اعتمادًا على ظهور المراد[346] .

والتخصيص: قصر العام على بعض أفراده[347].

والتقييد: يقرب[348] منه[349].

---

[341] ذهب الأصوليون في تعريفهم للمطلق مذهبين: المذهب الأول: نظروا إلى حقيقة المطلق من حيث وجودها في الذهن فقط، وعليه جعلوا مدلول المطلق الماهية من حيث هي والتي تعد من المفهومات العقلية، وإلى هذا ذهب الرازي والبيضاوي والقرافي وابن السبكي. والمذهب الثاني: نظروا إلى حقيقة المطلق من حيث وجودها الخارجي، وعليه جعلوا مدلول المطلق هو الأفراد الموجودة في الخارج مرادفًا للنكرة، وإلى هذا ذهب الآمدي وابن الحاجب. انظر: محمد جماعة القويضي، *"المطلق والمقيد"* ، مجلة الدراسات الإسلامية والأبحاث الأكاديمية، عدد 63 (نوفمبر 2015 م)، 251 – 312.

[342] الزحيلي، *الوجيز في أصول الفقه*، (2/ 38).

[343] هو عليّ بن أبي عَليّ بن مُحَمَّد بن سَالم الثَّعْلَبِيّ الإِمَام أَبُو الْحسن سيف الدّين الْآمِدِيّ، الأصولي الْمُتَكَلّم أحد أذكياء الْعَالم، بدأ الدراسة حنبليًّا ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، ولد سنة: (551 هـ)، وتوفي سنة: (631 هـ)، من أشهر كتبه: (الإحكام في أصول الأحكام)، و(منتهى السول وهو مختصر لكتاب الإحكام). انظر: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو (هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 2، 1431 هـ)، 8/ 306؛ والزركلي، *الأعلام*، 4/ 332.

[344] هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر يونس: المعروف بابن الحاجب المصري، الفقيه الأصولي، إمام التحقيق وفارس الإتقان والتدقيق، من أئمة المالكية، ولد سنة: (570 هـ)، وتوفي سنة: (646 هـ)، من أهم كتبه: (جامع الأمهات وهو مختصر في الفقه المالكي)، و(منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل)، و(مختصر منتهى السول والأمل، وهو المشهور بمختصر ابن الحاجب في الأصول). انظر: محمد بن محمد بن عمر بن سالم مخلوف، *شجرة النور الزكية في طبقات المالكية*، تحقيق: عبد المجيد خيالي (لبنان: دار الكتب العلمية، 1424 هـ 2003 هـ)، 1/ 241؛ والزركلي، *الأعلام*، 4/ 211.

[345] انظر كلام الآمدي وابن الحاجب في: سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد الآمدي، *الإحكام في أصول الأحكام*، تحقيق: عبد الله بن غديان وعلي الحمد الصالحي (الرياض: مؤسسة النور، 1387 هـ)، 3/ 3؛ وأبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن الحاجب، *مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل*، تحقيق: نذير حمادو (بيروت: دار ابن حزم، 1427 هـ 2006 م)، 859.

[346] في (س): المقام.

[347] انظر: الزحيلي، *الوجيز في أصول الفقه*، 2/ 59.

[348] غير واضحة في (س) (كأنها: بعض).

[349] المقيد: هو اللفظ الخاص الذي تناول فردًا معينًا بالوضع أو بقيد خارجي يخرجه عن الشيوع. انظر: المصدر نفسه، 2/ 40.

والكُفْرُ في اللغة: سترُ النّعمة، وأصلُه الكَفْرُ بالفتح أي السَتْرُ...

وللعموم ألفاظ فُصِّلت في الأصول، وقُسِّمت لمتفقٍ عليه ومختلفٍ فيه، كجمعٍ حُلِّيَّ بأل، فالجمهور يعم، وأنكره أبو هاشم[350] مطلقًا، فهو مطلق عنده[351]، ويحصل العموم بوضعٍ لغويّ أو عرفيّ أو عقليّ، والموصول مفردًا أو جمعًا يعم، قال القرافي[352]: "إجماعًا"[353]، ولم يجعله من قبيل المحلى باللام، فإنّ لامه كبعض حروف الكلمة، وتعريفه ليس بها على الأصح، فترجح عامًّا مَخصُوصًا، لا مطلقًا مُقيدًا، فتدبر.

[تعريف الكفر وبيان أنواعه]

ثمّ شرع في بيان معنى الكفر لغةً وشرعًا، مُقدِّمًا الأوَّل لتفرع الشرعي عنه، فقال: (**والكُفْرُ**) بالضمّ، اسم مصدر كَفَرَ كَقَتَلَ لا ضَرَبَ، كما وهم الجوهري[354] (**في**) أصل (**اللغة**) العربية (**سَترُ**) بفتح السين المهملة، وسكون المثناة فوقية (**النِّعْمَة**) بكسرٍ فسكونٍ: المنعم به، وبفتحٍ: الإنعام، أي تغطيتها وجحودها كما في الصحاح[355]، ضد الشكر، والمصدر كفران.

---

[350] هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبّائي المعتزلي، اشتهر بكنيته: (أبو هاشم)، عالم بالكلام، من كبار المعتزلة، ولد سنة: (247 هـ)، وتوفي سنة: (321 هـ)، من مؤلفاته: (الشامل في الفقه)، و(العدة في أصول الفقه). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 4/ 7.

[351] انظر: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، *شرح تنقيح الفصول*، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد (شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1393 هـ 1973 م)، 193.

[352] هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي المصري: الإمام العلامة الحافظ الفهامة وحيد دهره وفريد عصره المؤلف المتفنن شيخ الشيوخ وعمدة أهل التحقيق والرسوخ، توفي سنة: (648 هـ)، من أشهر مؤلفاته: (التنقيح في أصول الفقه)، و(الذخيرة في الفقه المالكي)، و(الفروق). انظر: مخلوف، *شجرة النور الزكية*، 1/ 270؛ والزركلي، *الأعلام*، 1/ 94.

[353] القرافي، *شرح تنقيح الفصول*، 179.

[354] هو إِسْمَاعِيل بن حَمَّاد الْجَوْهَرِي صَاحب الصِّحَاح الإِمَام أَبُو نصر الفارابي، كَانَ من أَعَاجِيب الزَّمَان، ذكاء وفطنة وعلمًا. وَأَصله من فاراب من بِلَاد التّرْك، وَكَانَ إِمَامًا فِي اللُّغَة وَالْأَدب، توفي سنة: (393 هـ)، من أشهر كتبه: (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية). انظر: السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، 1/ 446؛ والزركلي، *الأعلام*، 1/ 313.

[355] الجوهري، *الصحاح*، مادة "كَفَرَ"، 2/ 808.

(**وأصله**) أي المضموم كما في الصحاح: "(**الكَفْرُ**) كالضَرْبِ (**بالفتح**) للكاف، (**أي السَتْرُ**) بالفتح والتّغطية في كل شيءٍ، وكفرت الشيء أكفره بالكسر كفرًا: سترته، ورمادٌ مكفورٌ سفت الريح التراب عليه حتى غطته"[356]، قال:

ومنه قيل للزَّرّاعِ كافرٌ...

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ بِأَعْلَى ذِي القُّورِ قَدْ دَرَسَتْ غَيرَ رَمَادٍ مَكْفُورِ[357]

(**ومنه**) سُميت القرية كَفْرًا لسترها أهلها، كخبر: (تخرجكم الروم كَفْرًا كَفْرًا)[358]، أي من قرى الشام قريةً قريةً، وقول معاوية[359]: "أَهلُ الكُفُورِ هُمْ أَهلُ القُّبُورِ"[360]، أي كالموتى، لا يشاهدون الجمعة

---

[356] انظر الجوهري، *الصحاح* 2/ 807.

[357] هذا البيت من قصيدة لمنظور بن مرثد الأسدي، وهو من بحر الرجز، والشاهد فيه قوله: (رماد مكفور): إذا سفت عليه الريح التراب حتى غطته، فوردت هنا مكفور بمعنى مستور. انظر: ابن منظور، *لسان العرب*، 12/ 217.

[358] هذا الأثر أخرجه نعيم بن حماد في كتاب الفتن عن بَقِيَّةُ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ حَاتِمِ بْنِ حريث، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: (لَتُخْرِجَنَّكُمُ الرُّومُ كَفْرًا كَفْرًا، حَتَّى يُورِدُوكُمْ جُشَمَ وَجُذَامًا، حَتَّى يَجْعَلُوكُمْ فِي ظُنْبُوبٍ مِنَ الْأَرْضِ)، أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي، كتاب الفتن، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، الطبعة الأولى، (1412 هـ)، (2/ 468). قال الشيخ الألباني: " ورجاله ثقات؛ غير أحمد بن عبود، فلم أعرفه". وقوله: "لم أعرفه" جهالة عين، وهي علة تقدح في صحة الإسناد، يضاف إليها علة أخرى وهي عنعنة بقية بن مخلد وهو مشهور بالتدليس، وقد ذكر الألباني له شاهدًا من حديث أبي هريرة وأبي الدرداء، وكلها موقوفة ولم يثبت رفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: محمد ناصر الدين الألباني، *سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة* (الرياض: مكتبة المعارف، 1992 م)، 13/ 402 – 403.

[359] هو معاوية بْن صخر بْن حرب بْن أمية بْن عبد شمس بْن عبد مناف القرشي الأموي، واشتهر بمعاوية بْن أَبِي سفيان، وأمه هند بنت عتبة بْن ربيعة بْن عبد شمس يجتمع أبوه وأمه فِي عبد شمس، وكنيته أَبُو عبد الرحمن، أسلم هُوَ وأبوه وأخوه يزيد وأمه هند فِي الفتح، ولاه عمر على الشام، ثم تولى الخلافة بعد تنازل الحسن رضي الله عنه، وبقي خليفة للمسلمين عشرين سنة أبلى فيها بلاءً حسنًا، توفي رضي الله عنه سنة ستين للهجرة. انظر: ابن الأثير، *أسد الغابة*، 5/ 202.

[360] أورده ابن الأثير في النهاية وقال في شرحه: " أي: هم بمنزلة الموتى لا يشاهدون الأمصار والجمع والجماعات. انظر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الجزري، المشهور بابن الأثير، *النهاية في غريب الحديث والأثر*، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي (بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٧٩م)، 4/ 186.

والأمصار، وهو في اللغة شائعٌ بالكثرة في السَتْرِ، ومن ثمَّ **(قيل للزَّارِعِ)** ملقي البذر في الأرض **(كافرٌ)** أي ساترٌ، لأنّه يستره بترابها ويغطيه، فلا يظهر منه شيءٌ.

والليلِ كافرٌ ...

(والليل) المظلم كما في الصحيح **(كافرٌ)** لأنّه يستر ما فيه بظلمته، فهو له كاللباس، {وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا} [النبأ: 10]، قال في الصحاح: [9/ب] "والكفر أيضا ظلمة الليل وسواده، وقد تُكْسَر"[361]، قال حميد[362]:

فَوَرِدْتُ قَبْلَ انْبِلَاج الفَجْرِ وَابْنُ ذُكَاءٍ كَامِنٌ فِي كُفْرِ[363]

أي فيما يواريه من سواد الليل، والكافر الليل المظلم لأنّه يستر بظلمته كلّ شيءٍ، وتلطف فيه العارف فقال:

يَا لَيلُ طُلْ أَو لَا تَطُلْ إِنِّي عَلَى الحَالَينِ صَابِرُ
لِي فِيكَ أَجرٌ مُجَاهِدٍ إِنْ صَحَّ أَنَّ اللَيلَ كَافِرُ[364]

---

[361] الجوهري، *الصحاح*، 2/ 808.

[362] هو الصحابي الجليل حميد بْن ثور بْن حزن بْن عمرو ابن عامر بْن أَبِي ربيعة الهلالي، شهد حنينًا مع الكفار ثم قدم عَلَى النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم فأسلم، روى عنه يعلى بْن الأشدق، وقد ذُكر حميد بْن ثور فيمن روى عن النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم من الشعراء. انظر: ابن الأثير، *أسد الغابة*، 2/ 76.

[363] البيت من قصيدة للصحابي الجليل حميد بن ثور الهلالي، وهي من بحر الرجز، والشاهد فيه قوله: " وابن ذكاء كامن في كفر": فابن ذكاء: المراد به الصبح، أي أنّ الصبح كامن في ظلمة الليل، فسمى الليل كفرًا؛ لأنّه يستر كل شيء. انظر: ابن منظور، *لسان العرب*، 13/ 85.

[364] البيتين من قصيدة لبهاء الدين زهير بن محمد المهلبي، وهي من بحر الكامل المجزوء، والشاهد فيهما قوله: (إن صح أنّ الليل كافر)، فسمى الليل بالكافر لأنّه يستر بظلمته كل شيء. انظر: محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، *تاج العروس من جواهر القاموس*، (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، 1422 هـ 2001 م)، 7/ 452.

وكلُّ شيءٍ غطَّى شيئًا فقد كَفَرَهُ، ومنه الكافر بالله؛ لأنّه يستر نعمه عليه.

وشاهد الأول: قال تعالى في سورة الحديد في ضرب مثل الدنيا: {كَمَثَلِ غَيۡثٍ} أي مطر {أَعۡجَبَ ٱلۡكُفَّارَ} الزُّرَاعَ {نَبَاتُهُۥ} [الحديد: 20] البارز على وجه الأرض، [لنظارة حسنه][365].

وعليه قول لبيد: في ليلةٍ كَفَرَ النّجومَ غمامُها، ومنه المتكفِّرُ بسلاحه، وهو الشّاكي الذي غطّى السّلاحُ بدنه ...

(**وعليه**) أي الكفر بمعنى الستر ورد (**قول لبيد**[366]) الشاعر، المقول فيه من قبله صلى الله عليه وسلم: (أصدق كلمة قالها لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل[367])[368]: (**في ليلةٍ كَفَرَ**) ستر (**النُّجُومَ**) الزواهر المتكاثرة (**غَمَامُها**)[369] المشتد وسحابها المظلم، غطاها بظلمته فلم تظهر، ففي الصحاح: "الغمام السحاب، والواحدة غمامة"[370]، والقصيدة طويلة، منها:

---

[365] في (ك): (لنظراته وحسنه)، والنظارة في النّسختين بالظاء، والصحيح أن تكون بالضاد من النضارة وهي الحسن والرونق. انظر: ابن منظور، *لسان العرب*، 5/ 212.

[366] هو الصحابي الجليل لبيد بْن رَبِيعة بْن عَامِر بْن مَالِك بْن جَعْفَر العامري، كَانَ شاعرًا من فحول الشعراء، وهو أحد أصحاب المعلقات السبع، وفد عَلَى رَسُول اللَّه صلى الله عليه وسلم سنة وفد قومه بنو جَعْفَر، فأسلم وحسن إسلامه، ولما أسلم ترك قول الشعر وانشغل بالقرآن حتى توفاه الله في زمن معاوية رضي الله عنه سنة إحدى وأربعين هجرية. انظر: ابن الأثير، *أسد الغابة*، 4/ 482.

[367] صدر البيت من قصيدة له من بحر الطويل، وشطره الثاني: وكل نعيم لا محالة زائل، وقد قال لبيد هذه القصيدة عند سماعِه بوفاة ملك الحيرة النعمان بن المنذر، فكانت صادقة المشاعر مليئة بالجواهر. انظر: لبيد، *ديوان لبيد بن ربيعة*، جمعه: حمدو طمّاس (دار المعرفة، 1425 هـ 2004 م)، 85.

[368] رواه البخاري، كتاب: مناقب الأنصار، باب: أيّام الجاهلية، (رقم 3841)؛ ومسلم، كتاب: الشعر، (رقم 2256).

[369] عجُز البيت من معلقة لبيد، وهي من بحر الكامل، وشطره الأول: يَعْلُو طريقةَ مَتْنِهَا مُتَوَاتِرٌ، والشاهد فيه قوله: (كَفَرَ النّجومَ) أي: ستر الغمام النّجوم، فوردت هنا كَفَرَ بمعنى ستر. انظر: *ديوان لبيد بن ربيعة*، 111.

[370] الجوهري، *الصحاح*، 5/ 1998.

حَتَّى إِذَا أَلْقَتْ يَدًا فِي كَـــافِرٍ وَأَجَنَّ عَوْرَاتِ الثُّغُورِ ظَلَامُها[371]

(ومنه) أي ورود الكفر بمعنى الستر والتغطية، كما في الصحاح[372]، **(المُتَكَفِّرُ)** بشد الفاء، أي المتستر **(بسلاحه)**، وآلاته المعدودة للحرب، بدخوله فيها، حتى سترته، فلم تظهر منه شيئًا، كما قال: **(وهو)** أي المتكفّر بها **(الشّاكي)** بالشين المعجمة أي الداخل فيها، **(الذي غطّى)** وستر **(السلاحُ بدنَه)** باشتمالها عليه لابسًا لها فصارت له كاللباس، يتمدح به في الحرب، لأنّه لا تفعله إلّا الكماة، فيدل على كمال الشجاعة وتمام القوة

وفي عرف الشرع: ...

وفي الصحاح: "والشِكَّةُ، بالكسر: السلاحُ، ويقال رجلٌ شاكُّ السلاحِ، وشاكٌّ في السِلاح. والشاكُّ في السِلاح هو اللابس للسِلاح التامّ. وقومٌ شُكَّاكٌ في الحديد"[373]، فالمادة تدور على الستر واللزوم، فتدبر.

تنبيه: قال أبو العباس المقري[374]: "ورد لفظ الكفر بمعنى ستر التوحيد وتغطيته كما هنا"[375]، وبمعنى الجحود: {فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ} [البقرة: 89] أي جحدوه، وكفر النعمة: {فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا} [الإسراء: 99]، {لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ} [إبراهيم: 7] أي النعمة،

---

[371] هذا البيت كذلك من معلقة لبيد، والشاهد فيه قوله: (ألقت يدًا في كافر) أي: بدأت الشمس في المغيب في ظلام الليل، فسمى الليل بالكافر؛ لأنّه يستر بظلامه كلّ شيء يأتي عليه. انظر: *ديوان لبيد بن ربيعة*، 114.

[372] الجوهري، *الصحاح*، 2/ 808.

[373] الجوهري، *الصحاح*، مادة "شَكَكَ"، 4/ 1594.

[374] هو أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى، أبو العباس المقّرِي التلمساني، المؤرخ الأديب الحافظ، له مؤلفات عديدة منها: (نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب)، و(أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض)، توفي رحمه الله سنة: (1041 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 1/ 237.

[375] بحثت عن قوله في كتاب نفح الطيب فلم أقف عليه.

{وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ} [البقرة: 152] أي نعمتي، والبراءة: {كَفَرۡنَا بِكُمۡ} [الممتحنة: 4] أي تبرأنا منكم، {يَكۡفُرُ بَعۡضُكُم بِبَعۡضٖ} [العنكبوت: 25]، أي يتبرأ منه[376].

وأخذ في بيان معناه شرعًا، فقال: (**وفي عُرف**) عطفٌ على سابقه، أي متعارفُ (**الشَّرع**) وأهله، الجَحْدُ، وهو أنواع:

كفر عنادٍ: بأن يعرف الله بقلبه، ويعترف بلسانه، ولا يدين به؛ ككفر أبي طالب[377]، حيث يقول:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأنّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا
لَوْلَا الملَامَةُ أَوْ حِذَارُ مَسَـــبَّةٍ [378] لَوَجَدتَنِيْ سَمْـــحًا بِذَاكَ مُبِينَـــا[379]

وكفر نفاقٍ: بأن يُقرّ لسانًا وينكر قلبًا.

إنكارُ ما عُلم بالضّرورة لمجيء الرسول صلى الله عليه وسلم به...

وكفر إنكارٍ: بأن لا يعرف اللهَ أصلًا، ولا يُقرُّ به.

---

[376] في (س): (منكم)، وهي لا تتناسب مع السياق.

[377] هو أَبُو طَالِبِ بْنِ عَبْدِ المطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافِ بْنِ قُصَيّ، واسمه: عبد مناف، عم الرسول صلى الله عليه وسلم وكافله وناصره وحاميه، لم يزل يذب عنه وينصره ويناوئ قريشًا إلى أن مات في السنة العاشرة من البعثة. انظر: البلادري، *الأنساب*، 2/ 288.

[378] في (س): (احتذاري سبة).

[379] البيتان من قصيدة لأبي طالب، وهي من بحر الكامل، والشاهد فيه: أنّ أبا طالب يعرف الله بقلبه ويعترف بلسانه بأن دين الإسلام هو الدين الحق، ولكنه لا يدين به، وهذا من كفر العناد. انظر: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، *الإصابة في تمييز الصحابة*، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415 هـ)، 7/ 198.

و[كفر] جحودٍ: بأن يعرفه قلبًا وينكره[380] لسانًا، ككفر إبليسَ، وجميعها قاضٍ بخلود من لقي اللهَ بواحدٍ منها في النّار أبدًا[381].

ومدارها على أنّه (**إنكارُ**) ولو فعلًا، [10/أ] أي جَحَدَ (**ما عُلم**) وعُرف عند العقل (**بالضّرورة**) البينة لكلّ أحدٍ، بأن اشتهر حتى عرفه الخواصّ والعوام؛ كالصّلاة وشرب الخمر، لا ما خفيّ أو عرفه الخواصّ فقط؛ كاستحقاق بنت الابن السدس، (**لمجيء[382] الرسول [صلى الله عليه وسلم] به**) عن الله من المأمورات والمنهيات.

وتبع في هذا التعريف الأنوار[383]، الجاري فيه على أصول أهل مذهبه من الشافعية كالمالكية، قال اللقّاني[384]:

وَمَنْ لِمَعلُومٍ ضَرُورَةً جَحَدْ مِنْ دِينِنَا يُقْتَلُ كُفْرًا لَيسَ حَدْ
وَمِثْلُ هَـذا مَـنْ نَفَى لِمُجَمَـعِ أَوْ اسْتَـبَاحَ كَالـزِّنَى فَلْتَسْمَـعِ[385]

وقال النووي[386] في الروضة[387]: "لا يُكفَّرُ جَاحدُ مُجمعٍ عليه بإطلاقه، بل مِنْ جَحدِهِ منصوصًا عليه وظهر للكلّ من خاصٍّ وعامٍّ مشتركين في علمه، كوجوب صلاةٍ وتحريم خمرٍ؛ فكافرٌ، فإن جَحَدَهُ مُستأثِرًا به الخواصّ كسدسٍ لبنت ابن مع بنت صلبٍ فلا كفر، فإن ظهر غير منصوصٍ وجحده ففي

---

[380] في (س): (ينكر).

[381] (أبدا)، ساقطة من (س).

[382] في (ك): (مجيء)، بدون اللام.

[383] المقصود بالأنوار، صاحب أنوار التنزيل الإمام البيضاوي، انظر: البيضاوي، *أنوار التنزيل*، 1/ 41.

[384] هو إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي الشهير محمد بن هارون اللقّاني المالكي، المصري. لقبه: برهان الدين، وكنيته: أبو الأمداد، لهو مؤلفات عديدة منها: (شرح مختصر خليل)، و(جوهرة التوحيد)، توفي رحمه الله سنة: (1041 ه). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 1/ 28.

[385] البيتان من منظومة لإبراهيم اللقاني سماها جوهرة التوحيد، وهي من بحر الرجز، والشاهد فيها قوله: ومن لمعلوم ضرورة جحد، فعرف الكفر بذلك تبعا للبيضاوي وأبي السعود. انظر: إبراهيم بن إبراهيم اللقاني، *متن جوهرة التوحيد*، تحقيق: رامي بن محمد (القاهرة: دار السلام، 1434 ه 2013 م)، 26.

[386] هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعيّ، أبو زكريا، محيي الدين: علامة بالفقه والحديث. مولده سنة: (631 ه) في قرية نوا (من قرى حوران، بسورية) واليها نسبته، له مؤلفات جليلة منها: (المجموع شرح المهذب)، و(رياض الصالحين)، و(روضة الطالبين)، توفي رحمه الله سنة: (676 ه). انظر: السبكي، *طبقات الشافعية*، 8/ 395، الزركلي، *الأعلام*، 8/ 149.

[387] المقصود بالروضة كتابه: (روضة الطالبين)، وهو مختصر من شرح الوجيز للرافعي، ومن أهم المراجع في الفقه الشافعي. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1/ 929.

تكفيره قولان"[388]، ولم تشترط الحنفية في الإكفار سوى القطع بثبوت ذلك الأمر المتعلق به الإنكار، لا بلوغ العلم به حد الضَّرورة.

ويجب حمله على علم المنكر ثبوته قطعًا، لأنّ مناط التكفير التكذيب أو الاستخفاف، فلو جرى عليه المؤلف لقال: إنكار ما قطع بمجيء الرسول [صلى الله عليه وسلم] به، لكن جرى على الأغلب المشتهر.

تنبيهات:

الأوّل: اسْتُشكِل التعريف بأنّ الخالي عن تصديقٍ وتكذيبٍ كافرٌ كالشاكّ[389]، ولا إنكار في كفر كلٍّ فيخرج فينتقض عكسًا.

وأجاب الإمام[390]: "بأنّ من جملة ما جاء به المصطفى صلى الله عليه وسلم؛ وجوب تصديقه في كلّ ما جاء به عن ربه، فمن لم يصدقه فيه كذبه"[391]، ورد بظهور منعه.

فالصواب أن يقال: الكفر عدم الإيمان عمّا هو شأنه، فشمل التكذيب وترك التصديق بعد وجوبه عليه.

وتفسير الإنكار هنا بالجهل، من قولهم: أنكر الشيء جهله، لا الجحود، حتى تلزم المنزلة بين المنزلتين[392]؛ لأنّ من تشكّك أو لم يخطر النبي صلى الله عليه وسلم بباله ليس بمُقِرٍ مصدقٍ ولا منكرٍ جاحدٍ، باطلٌ عند أهل السنّة، يأباه ما بعده من قوله: يدل على التّكذيب؛ لصراحتهِ في أنّ الإنكار هنا

---

[388] أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، *روضة الطالبين وعمدة المفتين*، تحقيق: لجنة بإشراف زهير الشاويش (بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة 3، 1412 هـ 1991 م)، 2/ 146.

[389] في (ك): (والشاكِّ)، والسياق لا يحتملها، فلعله سهو من الناسخ.

[390] لقب الإمام من المصطلحات التي يستخدمها الخفاجي في حاشيته، ويقصد بها في الغالب الإمام الرازي. والشيخ محمد زيتونة نقل عنه هذا القول من غير إحالة. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 409.

[391] الرازي، *مفاتيح الغيب*، 2/ 282.

[392] في (ك): (منزلتين)، بدون اللام.

الجحد والتكذيب، وفي المواقف[393]: "الكفر عدم تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض ما عُلِمَ مجيئه به ضرورةً، فخرج ما عُلِمَ استدلالًا، وخبر الواحد"[394].

الثّاني: النّهي يعتمد المفاسد كما أنّ الأمر يعتمد المصالح، فأعلى رتبة المفاسد الكفر وأدناها الصغائر، والكبائر متوسطة بين الرتبتين، وأكثر التباس الكفر إنّما هو بالكبائر، فأعلى رتب الكبائر يليها أدنى رتب الكفر، وأدنى رتب الكفر يليها أعلى رتب الكبائر، وأعلى رتب الصغائر يليها أدنى رتب الكبائر، وأدنى رتب الكبائر يليها أعلى رتب الصغائر.

وأصل الكفر إنّما هو انتهاكٌ خاصٌ لحرمة الربوبيّة، إمّا بالقول كما يأتي، وإمّا بالاعتقاد كاعتقاد قدم العالم، وإمّا بالجهل بوجود الله عزّ وجلّ أو صفاته العلا، وإمّا بفعلٍ: كرمي المصحف [10/ب] في القاذورات، أو السجود للصنم، أو [التّردد][395] للكنائس في أعيادهم بِزيّ النّصارى ومباشرة أحوالهم، وجحد ما علم من الدين بالضرورة.

فقولنا: (انتهاكٌ خاصٌ) احترازٌ من الكبائر والصغائر؛ فإنّها انتهاك وليست كفرًا، وألحق الأشعريّ بالكفر إرادته الكفر؛ كبناء الكنائس ليكفر فيها، أو قتل نبي مع صحة اعتقاد صحة رسالته[396] ليميت[397] شريعته، ومنه تأخير إسلام من أتى ليسلم على يديك، فتشير عليه بتأخير الإسلام لأنّه إرادةٌ للبقاء على الكفر.

وممّا يُشكِل على هذا الأصل، كما قال بعض العلماء، الفرق بين السجود للشجرة والسجود للوالد؛ حيث جعلوا الأوّلَ كفرًا دون الثاني، وإن كان الساجد في الحالين يعتقد ما يجب لله عزّ وجلّ وما يستحيل وما يجوز في حقه، وإنّما زاد التشريك في السجود، وهو يعتقد بذلك التقرب لله عز وجل، كما يعتقده الساجد للوالد، وقد قالت عبدة الأوثان: {مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ} [الزمر: 3]، مع أنّ

---

[393] المواقف: هو كتاب في علم الكلام للعلامة عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي القاضي المتوفى سنة: (756 هـ)، وهو كتاب جليل القدر رفيع الشأن اعتنى به الفضلاء، فشرحه السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني وغيره. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 2/ 1891.

[394] عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، *المواقف في علم الكلام*، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة (بيروت: دار الجيل، 1997 م)، 3/ 787.

[395] في النّسختين: (للتردد)، ولعله سهو من الناسخ، والصحيح ما أثبته ليناسب سياق الجملة.

[396] في (ك) زيادة: (صلى الله عليه وسلم).

[397] في (س): (ليبين).

القاعدة: أنّ الفرق بين الكفر والكبيرة إنّما هو بِعِظَمِ المفسدة وصِغَرِهَا، لاشتراك الجميع في المفسدة والنّهي والتّحريم، وما بين هاتين الصورتين اللتين نعلمهما ما يقتضي الكفر في إحداهما دون الأخرى.

وقد أمر الله عزّ وجلّ الملائكة بالسجود لآدم، فسجدوا له ولم يكن قبلةً على أحد القولين، بل هو المقصود بالتّعظيم بذلك السجود على الصّحيح، ولم يقل أحدٌ: إنّ الله عزّ وجلّ أمر هنالك بما نهى عنه من الكفر، ولا أنّه[398] أباح الكفر لأجل آدم عليه السلام، ولا أنّ في السجود لآدم عليه السلام مفسدةٌ[399] تقتضي كفرًا، ولا فِعْلَ شيءٍ من غير ما أُمِرَ به.

ولا يمكن أن يقال إنّ النّهي والأمر عنهما تنشأ المفاسد والمصالح، فإن نهى عن السجود كان مفسدةً، وإن أمر به كان مصلحةً، لأنّ هذا يلزم منه الدور؛ لأنّ المفسدة تكون حينئذٍ تابعةٌ للنّهي، مع أنّ النّهي يتبع المفسدة، فيكون كلّ واحدٍ منهما تابعًا لصاحبه يلزم الدور، بل الحقّ أنّ المفسدة يتبعها النّهي، وما لا مفسدة فيه لا يكون منهيًا عنه.

واستقراء الشرائع يدل على ذلك؛ فإنّ السرقة لما كان فيها ضياع المال نُهيَ عنها، ولما كان في القتل فوات الحياة نُهيَ عنه، ولما كان في الزنى مفسدةٌ واختلاطُ الأنساب نُهيَ عنه، ولما كان في الخمر ذهاب العقول نُهيَ عنها، حتى إذا صارت الخمر خلًا ذهب النّهي، كما أنّها لما[400] كانت عصيرًا لا تفسد العقل لم تكن منهيًا عنها.

فالاستقراء دلّ على أنّ المفاسد والمصالح سابقةٌ على الأوامر والنّواهي، والثّواب والعقاب تابعٌ للأوامر والنّواهي؛ فما فيه مفسدةٌ نُهيّ عنه، فإذا فعل حصل العقاب، وما فيه مصلحةٌ أُمِرَ به، فإذا فعل حصل الثّواب، فالثّواب والعقاب [11/أ] في الرتبة الثالثة، والنّهي والأمر في الرتبة الثانية، والمفسدة والمصلحة في الرتبة الأولى، فلو عُلّلَ الأمر والنّهي بالثواب والعقاب لزم تقدم الشيء على نفسه برتبتين، وكذلك يقول الأغبياء من الطلبة: مصلحة هذا الأمر ما يثاب عليه، فيعللون بالثواب والعقاب، وهو غلطٌ.

قلت: ويمكن الجواب بأنّ الشجرة لما كانت من نوع ما عُبد دون الله تعالى، حُمِل السجود لها على قصد ذلك، إذ ليس فيها جهة تعظيمٍ إلّا ذلك، بخلاف الوالد إذ فيه جهاتٌ شتّى تقتضي تعظيمه، ليس

---

[398] في (س) زيادة: (مباح)، ولا معنى لها هنا يناسب السياق.

[399] في (س) زيادة: (وإن أمر به كان مصلحة)، وهي جملة مكررة ذكرت في غير مكانها الصّحيح، ولعله سبق نظر من الناسخ.

[400] في (س): (لو)، وكلاهما صحيح من جهة اللغة.

شيءٌ منها يقتضي كونه مستحقًّا للعبادة، وسجود الملائكة لآدم كان إجلالًا له وتعظيمًا، مع اعتقاد أنّه لا يستحق العبادة، وإنّما عُظِّمَ بصورة السجود امتثالًا للأمر، واتباعًا للامتحان الذي أسفر عن كِبْرِ المتكبرين [وامتثال المطيعين، ولا يخفى عليك أنّ الجرأة على الله تعالى مجال صعب التحرير][401].

وإنّما عُدَّ لبسُ الغِيَارِ ....

قال الشهاب القرافي: "وذلك أنّ الصغائر والكبائر وجميع المعاصي كلها جرأةٌ على الله عزّ وجلّ؛ لأنّ مخالفةَ أمر الملك العظيم جرأةٌ عليه كيف كانت، فتميز ما هو كفرٌ منها مبيحٌ للذمّ[402] موجبٌ للخلود في النّار، هذا هو المكان الحرج في التّحرير والفتوى والتّعرض إلى الحدِّ الذي يمتاز به أعلى رتب الكبائر عن أدنى رتب الكفر عسرٌ جدًا، بل طريق[403] المحصل في ذلك أن يكثر من حفظه فتاوى المقتدى به من العلماء في ذلك، وينظر ما يقع هل هو من جنس ما أفتوا فيه[404] بالكفر، أو من جنس ما أفتوا فيه بعدم الكفر، فيلحقه بعد إمعان النّظر وجودة الفكر[405] بما هو من جنسه، فإن أشكل عليه الأمر أو وقعت المشابهة بين أصلين مختلفين، ولم يكن له أهلية النّظر في ذلك لقصوره؛ وجب عليه التوقف، ولا يفتي بشيءٍ، فهذا هو الضابط لهذا الباب، أمّا عبارةٌ جامعةٌ مانعةٌ لهذا المعنى فهو من التّعذرات[406] عند من عرف صعوبة هذه المباحث" [407]، انتهى.

الثالث: لا شكّ أنّ الأحكام الشرعيّة كلَّها نظريّةٌ بحسب الأصل لتوقف ثبوتها على ثبوت الرسالة الموقوف على العلم بالمعجزة، وهو نظريّ، فلا يستقل العقل بدركها دون دليلٍ سمعيٍّ، فلم يرد بالضرورة

---

[401] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[402] (للذمّ) بالدال المعجمة كذا في النّسختين، والصحيح: (للدّم)، كما هو النص في الكتاب المطبوع من الفروق. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 4/ 132.

[403] (طريق) كذا في النّسختين، والصحيح أن تكون بالألف واللام: (الطريق) حتى توافق الصفة.

[404] في (س): (به)، ويبدو أنه خطأ من الناسخ بدليل أنّه كتبها بعدها مباشرة موافقة للنسخة الأخرى، (ما أفتوا فيه).

[405] في (س): (الكفر).

[406] (التعذرات) كذا في النّسختين، أما الوارد في الأصل فهو: (المتعذرات). انظر: المصدر نفسه، 4/ 133.

[407] القرافي، *الفروق*، 4/ 132، مع اختلاف يسير.

ضرورة العقول المنتهية إليها دلائلها، بل الظهور؛ حتى يشترك في ذلك المعلوم الخواصّ والعوام، ويخلو عن قبول التشكيك، فلُقّبَ بها وفاءً بحق المشابهة، ولالتحاقه بالضروريات، فلا إشكال، والله أعلم.

ولما رجع الكفر إلى الباطن[408] كالإيمان وتُميّزه علاماتُه، ولا يلزم منها المطابقة، سألت النّفس عن سرّ[409] كونها كفرًا مع حدّه بالإنكار، فأجابها بقوله: **(وإنما عُدَّ)** من قِبَل الشّرع، وجُعل في حكم أهله **(لُبْسُ)** بالضم مصدر لَبَسَ **(الغِيَارِ)** بكسر الغين، وخفة المثناة التحتية [11/ب] وإهمال الراء، من شعار أهل

وشَدَّ الزُنّار – بغير اضطرار ونظائرُهما –كفرًا؛ لدلالته على التّكذيب ،فإن مَنْ صدق النبيّ صلَّى الله عليهِ وسلم لا يكاد يجترئ ...

الذمّة، وهو أن يخيطوا على ثيابهم الظاهرة لونها، وتكون الخياطة على خراج الكتف دون الذيل، والأشبه أنّه لا يختص بالكتف، وسُميّ غِيَارًا لمغايرة لونه للون ما خيط عليه، أو[410] لأنّه يتغاير به أهل الذمّة، ومن قال الغيار: قُلنسوةٌ طويلةٌ كانت تُلبس قبل الإسلام، وهي من شِعَار الكفرة، لم يدر حقيقته في تعبيره باللبس.

(وشَدُّ الزُنَّار) بضم الزاي كرُمَّانٍ، خيطٌ غليظٌ يُشدّ على أوساطهم خارج الثياب يتميزون به [عن غيرهم ويظهر به حالهم] [411] ما يشير إلى تغايرهما، وكان حزامًا مخصوصًا بالنّصارى والمجوس، حال كون الفعلين حاصلين من فاعلهما **(– بغير اضطرارٍ)** منه لهما، ولا إكراه عليهما، بل مختارًا فيهما.

(ونظائرُهما –) بالرفع أي وعُدَّ المذكوران ومشابهما من كلّ ما هو زيٌّ للكفر، كسبتٍ وذهابٍ لكنسيةٍ بِعيدٍ وشَدِّ صليبٍ وغيرها، **(كفرًا)** من صاحبها، محكومًا به عليه، وردةً عن دين الحقّ، فيترتب حكمها عليه من استتابةٍ وقتلٍ. **(لدلالته)** أي ما ذكر، علّة عُدَّ، **(على)** صدور **(التّكذيب)** منه لما جاء

---

[408] في (ك): (الباطل)، والصحيح ما في (س)؛ لتوافق المعنى مع السياق.

[409] كلمة: (سر)، ساقطة من: (س).

[410] في (س): (أي).

[411] في (س) بياض.

به الرسول[412] صلى الله عليه وسلم من دينه الحقّ، فتم لأهل الشّرع حكمهم عليها بالكفر لكونها دالةٌ عليه، فأقيم الدالُّ مقامَ مدلولِه، حمايةً لحريم الدّين وذبًّا عن حماه، حتى لا يحوم حوله أحدٌ، أو يجترئ[413] عليه.

ومن ثمّ برهن عليه بالفاء التّعليلية، فقال: **(فإنّ مَن صدّقَ النّبي صلى الله عليه وسلم)** في كلّ ما جاء به عن الله، وعلمه من دينه، يَستملكُ الإيمانُ قلبَه ويمتزج به، فتُحقق كلّ دقيقةٍ منه بتعظيمه وتوقيره، ويستغرقه شهودُ جلاله ومحبةُ جماله[414]، فيبذل في مرضاته نفسَه ومالَه، فيأتمر بأوامره وينتهي بنواهيه، مقتديًا به قولًا وفعلًا.

فإذا تَحقّق بذلك وملك التصديقُ قلبَه **(لا يكاد يجترئ)** مُسهّلًا مِنَ الجُرْأَةِ بالهمز كالجُرْعَةِ، في الصّحاح: "الجُرْأةُ وقد يسهل فيقال[415]: جُرَةٌ ككُرَةٍ، كقولهم للمرأة مَرَةٌ، والجَرِيءُ المِقدَامُ، ومنه جَرُؤَ الرّجلُ جُرْاءَةً بالمدِّ، وَهُوَ جَرِيءُ المِقْدَمِ، أَيْ جَرِيءٌ عِندَ الإِقْدَامِ، وَجَرَّأْتُكَ عَلَى فُلانٍ حتَّى اجْتَرَأْتَ عَلَيهِ" [416].

على أمثال ذلك، إذ لا داعيَ إليه كالزنى وشربِ الخمر ...

والمادة تدور على التَّجَاسُرِ على الفعل والقُدومِ عليه بشدَّةٍ، وعَبَّرَ بنفي المقاربة لاستلزامها نفيَ الفعل، أي: لا يقرب مُصدّقُ النّبيّ صلى الله عليه وسلم من التَّجاسر **(على أمثال ذلك)** المذكور من العظائم المناقضة لما اطمأن إليه قلبُه من الإيمان فضلًا عن صدورها بالفعل منه، وإنّما يُعدّ صدورها منه

---

[412] (الرسول)، ساقطة من: (س).

[413] في (س): (يشتري).

[414] في (س): (شهودا لجلاله ومحبة لجماله).

[415] (فيقال)، ساقطة من (س).

[416] الجوهري، *الصحاح*، مادة: "جرأ"، 1/ 40. ويبدو أنّ في النقل سقط وتمامه: " الجرأة مثال الجرعة: الشجاعة".

(**إذ**) أي لأنّه (**لا داعيّ**) يبعث القلب فيها (**إليه**) أي المذكور منها، ويحمله على فعله، لعدم تعلّق شهوةٍ بها كما تعلّقت بغيرها من المحرمات؛ فينبعث داعي القلب إليها (**كالزنى**) فهو تمثيلٌ للمنفيّ لكونه ممّا فيه الدّاعية لقضاء لذةٍ به وحمل شهوةٍ عليه، (**وشرب [12/أ] الخمر**) المزيل للعقل المحصّلِ للنّشوة والطّرب، ففيه الدّاعية أيضًا، فلا يدل ارتكابها على الكفر لمباينتها لسابقتها.

فليس بعض المنهيات التي تقتضيها الشّهوةُ النّفسانيّة دليل الكفر، لعدم صراحتها فيه وتمحضها للشّهوة الغالبة على صاحبها، ففيها صارفٌ عنه لا ينافي الإيمان كغيرها، ولذا ورد في الحديث: (وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ)[417]، فلا يعترض ما ذكر بأنّ ارتكاب المنهيّ إذا دلّ على التكذيب بطل طرده بفسقٍ ليس كفرًا، ولا يحتاج إلى الجواب عنه بجواز جعل الشّارع بعض المنهيّات عَلَمَ التكذيب، فيُحكمُ بكفر مرتكبه، فتدبر.

وقد اعتبروا في الإيمان لوازمَ تَرتَّبَ ضِدُهُ على عَدَمِها، كتعظيم الله تعالى وأنبيائه عليهم الصلاة والسلام وكتبه المقدسة، ولاعتبار[418] التعظيم المنافي للاستخفاف كفروا بكثيرٍ ألفاظٍ وأفعالٍ.

وأما لباس شعار الكفر سخريةً بهم وهزلًا ففي بعض الحواشي أنّه ليس بكفرٍ، ولا يبعد إن قامت قرينةٌ على المراد، ولكن يُوجَعُ فاعلُه أدبًا وتسقط شهادته، لأنّه تَشبَّهَ بهم في الجملة.

وأما لُبس زيّ القضاة والمفتين وأعلام الشّرع استهزاءً بهم وبمنصبهم الشّريف فردةٌ عند المحققين، فإن قصدوا انتهاك حرمة الشّرع والاستخفاف به مجردًا فردةٌ جزمًا، كما فُصِّل في الكلام.

تنبيه: لا يلزم ممّا مرّ تكفير أهل البدع من الفرق الإسلاميّة بما اعتقدوه من الباطل مخالفين لما ثبت بالدليل وعُرف أنّه من دين محمد [صلى الله عليه وسلم]، مثل كونه عالمًا بالعلم أو بذاته، وأنّه مرئي أو

---

[417] هذا جزء من حديث لأبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال فيه: (أَتَيْتُ النبيَّ صلى الله عليه وسام وعليه ثَوْبٌ أبْيَضُ، وهو نائِمٌ، ثُمَّ أتَيْتُهُ وقَدِ اسْتَيْقَظَ، فَقالَ: ما مِن عَبْدٍ قالَ: لا إلَهَ إلّا اللَّهُ، ثُمَّ ماتَ على ذلكَ إلّا دَخَلَ الجَنَّةَ قُلتُ: وإنْ زَنى وإنْ سَرَقَ؟ قالَ: وإنْ زَنى وإنْ سَرَقَ قُلتُ: وإنْ زَنى وإنْ سَرَقَ؟ قالَ: وإنْ زَنى وإنْ سَرَقَ قُلتُ: وإنْ زَنى وإنْ سَرَقَ؟ قالَ: وإنْ زَنى وإنْ سَرَقَ على رَغْمِ أنْفِ أبِي ذَرٍّ. وكانَ أبو ذَرٍّ إذا حَدَّثَ بهذا قالَ: وإنْ رَغِمَ أنْفُ أبِي ذَرٍّ). رواه البخاري في كتاب: اللباس، باب: الثياب البيض، (رقم 5827)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنّة، (رقم 154).

[418] في (س): (الاعتبار)، ولا يستقيم المعنى بذلك.

غير مرئي[419]؟، وأنّه خالقُ أعمال العباد أم لا؟، فلم ينقل بالتواتر القاطع للعذر، فلا جرم لم يكن إنكاره والإقرار به داخلًا في ماهية الإيمان، ولا موجبًا للكفر.

والدليل عليه أنّه لو كان ذلك جزءًا من ماهية الإيمان لَكَانَ يجب على الرسول[صلى الله عليه وسلم] ألّا يحكم بإيمان أحدٍ إلّا بعد أن يُعرفَ أنّه عَرَفَ الحقَّ في تلك المسألة بين جميع الأمّة، ولنُقِلَ ذلك على سبيل التواتر، فلما لم ينقل أنّه عليه السلام ما وقف الإيمان عليها، ولما لم يكن كذلك وجب ألّا يكون معرفتها من الإيمان ولا إنكارها موجبًا للكفر، ولأجل هذه القاعدة لا يُكَفِّرُ أحدٌ من الأمّة من أرباب التأويل، وأمّا الذي لا سبيل إليه إلّا برواية الآحاد فظاهرٌ أنّه لا يمكن توقف الإيمان والكفر عليه. والله أعلم[420].

[الرد على مذهب المعتزلة لاستدلالهم على حدوث القرآن بما جاء فيه بلفظ الماضي]

ولما تشبث المعتزلة[421] في حدوث القرآن بهذه الآية وأمثالها من حيث المعنى القاضي بالانقطاع، بيّنه والجوابَ عنه، فقال: (**واحتجت المعتزلة**) في بدعتهم الذاهلين بها إلى إنكار الكلام النّفسيّ القديم، وحصره في الحرف والصوت المقتضيين للحدوث؛ لتجدّدهما بما فيهما من التّرتب والتّغير والسّبق واللحوق؛ القاضي بعدم السابق عند وجود اللاحق.

---

[419] كتبت في (ك): (مرأي)، وفي (س): (مرائي)، في الموضعين، والصحيح ما أثبت.

[420] (والله أعلم)، ساقطة من: (س).

[421] المعتزلة: طائفة من الطوائف التي ظهرت في الأمة الإسلامية، وهي تنسب إلى واصل بن عطاء الغزال المتوفى سنة (131 هـ)، وهو من تلامذة الحسن البصري رضي الله عنه، وقد اختلف معه في بعض المسائل العقدية واعتزل حلقته لأجل ذلك، فسموا بالمعتزلة هو من تبعه، ومن أهم عقائدهم، نفي الصفات عن الله تعالى، ونفي رؤيته سبحانه في الآخرة، والقول بخلق القرآن، وخلق العبد لأفعاله، وخلود مرتكب الكبيرة في النار إذا مات ولم يتب منها. انظر: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، *الملل والنحل* (مؤسسة الحلبي، د. ط، د. ت)، 1/ 34.

(**على حدوث القرآن** [422]) [12/ب] وتجدّده[423]، وعدم قدم كلامه تعالى؛ سواءٌ كان هذه الحروف والأصوات أو شيئًا آخر، (**بما جاء**) صلة احتج (**فيه**) وورد منه (**بلفظ الماضي**) المنقطع واقعًا (**على وجه الإخبار**) منه تعالى لنا.

لأنّه يستدعي مسابقةَ المُخبَرِ عنه، وأُجيب بأنّه من مقتضيات المتّعلقِ، وحدوثِه لا يستدعي حدوثَ الكلام، كما أنّ حدوثَ تعلّقِ العلم بالمعلوم لا يستدعي حدوثَ العلم ...

وطريقه كهذه الآية، وقوله[424]: {إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ} [النساء: 163]، {إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ} [يوسف: 2]، {إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ} [الحجر: 9]، {إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا} [نوح: 1]؛ (**لأنّه**) قاضٍ بالانقطاع والتّرتب، فيكون حادثًا، لأنّه (**يستدعي**) من حيث مضيه الوارد به إخبارًا عن شيءٍ، ويقتضي (**مسابقةً**) [أي تقدم ذلك الخبر (**للمخبر عنه**)] [425] [بذلك اللفظ الماضويّ القرآنيّ الخبريّ] [426] فيكون الخبر متأخرًا عن المخبر عنه، فيترتب، فيحدث.

ومحصله أنّ المخبر به على هذا الوجه لا يكون صدقًا إلّا إذا كان مسبوقًا بالمخبر عنه، والقديم يستحيل أن يكون مسبوقًا بالغير، فهذا الخبر يستحيل أن يكون قديمًا، فيجب أن يكون مُحدَثًا، وأوضحه في الكفاية: "بأنّ ما عبر عنه بالماضي إما أن يَحدث بعد مضيه أو لا، وعلى الثاني يلزم الكذب لأنّه أخبر أزلًا عمّا لم يمض بأنّه مضى، وهو محالٌ، فلزم حدوثه، والحادث لا يقوم به، فالمراد بتكلمه خلقه له، والمراد بالمخبر عنه النّسبة التي يصدق بها لا المحكوم عليه.

(**وأجيب**) عمّا أورده من الحدوث (**بأنّه**) أي المضي ونحوه (**من مُقتضَيات**) بفتح الضّاد، أي الأحكام والأحوال الراجعة إلى اعتبارات في (**المُتعلِّق،**) بالكسر، وتعلقاته التنجيزيّة، فهو بالنّسبة إلى بعض

---

[422] في (س): (كقرآن).

[423] في (س): (وتجرده)، والصحيح ما في: (ك)؛ لموافقة المعنى للسياق.

[424] في (س): (قولنا).

[425] من (ك)، وهو ملحق في الهامش.

[426] في (س): (لذلك اللفظ الماضي لقران الخبر).

التّعلقات مع بعضٍ آخر، ومعنى {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ} مثلًا: بعد أن بيّنا لك: من أصرّ على الكفر كذا، والمعنى بالنّسبة إلى الإرسال ونحوه.

(**وحدوثه**)[427] أي التّعلق، وتجدّده (**لا يستدعي**) عقلًا (**حدوث الكلام**[428]) المتعلِّق بالكسر، ولا يقتضي تغيره جزمًا، ونظره بمسألة العلم وتعلّقه، فقال: (**كما إنَّ**) بكسر الهمزة (**حدوث تعلّق العلم**) الأزليّ (**بالمعلوم**) وتجدّده فيما لا يزال (**لا يستدعي**) ولا يستلزم عقلًا (**حدوث العلم**) في نفسه، لخروج التعلّق عنه بكونه ليس من حقيقته، وبناءً على أنّ للعلم تعلّقًا تنجيزيًّا حادثًا، زائدًا على تنجيزيّة القديم المنكشف به، المعلوم أزلًا، يعتبره العقل فيما لا يزال بحسب حدوث الموجودات ونحوه، من غير تبدّلٍ في العلم، ولا تجدّدٍ[429] له، ولا زيادةٍ في الكشف، ولا سبقِ جهلٍ، وهو مَدرَكٌ صعبٌ ستسمع ما فيه قريبًا إن يسر الله.

ويؤيد الجواب قول الأصوليين: المضيّ وغيره بالنّسبة إلى زمان الحكم، لا زمان التّكلم، كذا ينبغي أن يفهم كلام المصنف.

فإن قلت: ليس هذا أوّل ماضٍ وقع في التنزيل، وقد سبق: {أَنْعَمْتَ} [الفاتحة: 7]، و {رَزَقْنَٰهُمْ} [البقرة: 3]، فلم ذكره هنا؟ قلت: قد أشرنا إلى أنّه بالنّسبة إلى زمان الحكم، لا [إلى زمان][430] التّكلم، و{أَنْعَمْتَ} ماضٍ بالنّسبة للهداية، وكذا {رَزَقْنَٰهُمْ} بالنّسبة للإنفاق، وكذا {أُنزِلَ} [البقرة: 4] بالنّسبة إلى الإيمان، فلا يتأتى الاحتجاج به، بخلاف ما هنا، فإنّه كلامٌ مبتدأٌ، وزمان الحكم والتّكلم فيه واحدٌ.

[13/أ] **تنبيه**: اتفق المِلِّيُونَ[431] على أنّ الله تعالى واحدٌ[432] متكلمٌ، ثم اختلفوا في المراد بالكلام وقدمه وحدوثه، لما رأوا قياسين متعارضين إنتاجًا، وهما: كلام الله صفةٌ له، وكلّ ما هو صفةٌ له قديمٌ، فكلام الله قديمٌ، وكلام الله أي القرآن مؤلفٌ من حروفٍ مرتبةٍ[433] متعاقبةٍ، وكلّ ما هو كذلك حادثٌ

---

[427] في (س): (حروفه).

[428] في (س): (العالم)، وما في (ك) هو الصّحيح؛ لأن المصنف هنا يتحدث عن حدوث الكلام.

[429] في (س): (تجرد).

[430] ليس في (ك).

[431] كذا في النّسختين، ولعلها نسبة إلى مِلّة التوحيد، قال الفيومي: وَالْمِلَّةُ بِالْكَسْرِ الدِّينُ وَالْجَمْعُ مِلَلٌ. انظر: *المصباح المنير*، 580/2.

[432] ليس في (ك)، وعليها في (س) خط فوقها.

[433] في (س): (مرتبة).

ضرورةً، فكلامه حادثٌ، فاضطروا إلى القدح في أحدهما، لامتناع حقيقة النقيضين، فمنعت كلّ طائفةٍ مقدمةً:

فالحنابلة ذهبوا إلى أنّه حروفٌ وأصواتٌ قديمةٌ، فمنعوا اقتضاء التّعاقب للحدوث، حتى لزمهم قِدَم الورق والجلد، بل الكاتب والمجلد ونحوه ممّا هو بَيّنُ البطلان، فقيل مرادهم التّأدب للاحتراز عن سريانه للنّفسيّ، كما صرح بعض [434] الأشاعرة بمنع أن يقال: القرآن مخلوقٌ.

والمعتزلة ذهبوا لحدوثه لتركبه من الحروف والأصوات، فقالوا: "هو قائمٌ بغيره، ومعنى كونه متكلمًا أنّه مُوجِدٌ للكلام في [435] جسم؛ كاللوح أو جبريل أو النّبيّ عليه الصّلاة والسّلام، أو غيره كشجرة موسى عليه الصلاة والسلام، ومنعوا اتصاف الله به رأسًا"[436].

والكرّاميّة[437] لما رأوا الحنابلة خالفوا الضرورة وهو مكابرة، والمعتزلة خالفوا العرف واللغة في جعل المتكلم مُوجِدَ الكلام؛ قالوا: "هو حادث، ويجوز قيامه بذاته"[438]. والأشاعرة[439] قالوا: "كلامه قديمٌ نفسيٌّ [440] قائمٌ بذاته، لا أصواتٌ وحروفٌ"[441]، ولا نزاع بينهم وبين المعتزلة في حدوث الكلام اللفظيّ، إنّما النّزاع في إثبات النّفسيّ.

---

[434] (بعض)، ساقطة من: (س).

[435] في (س): (عن).

[436] انظر: الشهرستاني، *الملل والنحل*، 1/ 54.

[437] الكرامية: هي طائفة من الطوائف التي ابتليت بها الأمة الإسلامية، وهم أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني، المتوفى سنة (255 هـ)، ومن أهم عقائدهم أنهم يقولون بوحدة الوجود، وأنّ لله جسم يسمونه الجوهر، كما يعتقدون أنّ الإيمان قول باللسان فقط، وأنه شيء واحد لا يزيد ولا ينقص. انظر: الشهرستاني، *الملل والنحل*، 1/ 108.

[438] انظر: المصدر نفسه، 1/ 109.

[439] الأشاعرة: وهي طائفة من طوائف المسلمين، ينسبون إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المتوفى سنة (٣٢٤ هـ)، وهم من أكثر من تصدى للرد على المعتزلة والجهمية والكرامية وغيرهم؛ لدحض معتقداتهم الباطلة، وبيان أوجه الفساد فيها. انظر: المصدر نفسه، 1/ 94.

[440] في (س): (تفسير).

[441] انظر: المصدر نفسه، 1/ 96.

وذهب العضد[442] تبعًا للشهرستاني[443] إلى أنّ مذهب الشيخ أنّه ألفاظٌ قديمةٌ، وأفرد لتحقيقه مقالةً ذكر فيها: "أنَ المعنى يطلق تارةً على مدلول اللفظ، وعلى القائم بالغير، والشيخ لما قال: الكلام هو المعنى النّفسيّ فهموا منه أنّ مراده مدلولَ اللفظ، وأنّه القديم عنده"[444].

والعبارات إنّما تُسمّى كلامًا مجازًا لدلالتها على الكلام الحقيقيّ، حتى صرحوا بأنّ الألفاظ حادثةٌ عنده، ولكنّها ليست بكلام حقيقيٍّ.

وقد قيل عليه: إنّ له لوازمَ كثيرةَ الفساد، كعدم تكفير من أنكر كلاميّة ما بين الدّفتين لله، مع أنّه معلومٌ من الدّين بالضّرورة، وكوقوع التّحدّي بغير كلام الله تعالى حقيقةً، وعدم كون المقروء والمحفوظ كلام الله تعالى حقيقةً، وغير ذلك.

وأوجب حمل كلامه على إرادة المعنى الثاني، فيكون الكلام النّفسيّ عنده شاملًا للّفظ والمعنى معًا، قائمًا بذاته تعالى، والتّرتيب والتّعاقب إنّما هو في اللفظ لعدم مساعدة الآلات، ونظيره وقوع الحرف دفعةً في الختم، وأدلة الحدوث يجب حملها على الصّفات المتعلقة بالكلام دونه، جمعًا بين الأدلة.

{سَوَآءٌ}، هو اسمٌ...

---

[442] هو عضد الدين عبد الرَّحْمَن بن أَحْمد بن عبد الْغفار بن أَحْمد الإيجي، قَاضِي الْقُضَاة عضد الدّين الشِّيرَازِيّ، كَانَ إِمَامًا فِي المعقولات عَارِفًا بالأصلين والمعاني وَالْبَيَان والنحو مشاركا فِي الْفِقْه، له مؤلفات عديدة منها: (المواقف في علم الكلام)، و(شرح مُخْتَصر ابْن الْحَاجِب في أصول الفقه)، ولد سنة: (680 هـ)، وتوفي رحمه الله سنة: (756 هـ). انظر: طبقات الشافعية، *للسبكي*، 10/ 46.

[443]– هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشهرستاني، من فلاسفة الإسلام. كان إماما في علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة. يلقب بالأفضل. ولد في شهرستان (بين نيسابور وخوارزم)، من أشهر كتبه: (الملل والنحل)، ولد سنة: (479 هـ)، وتوفي رحمه الله سنة (548 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 6/ 215.

[444] انظر: جلال الدّين محمد بن أسعد الدّوّاني، *شرح العقائد العضديّة* (د. ط، د. ت)، 76.

وقال الدَّوَّانِي[445]: "مبدأ الكلام النّفسيّ فينا صفة نتمكن بها من نظم الحروف وترتيبها على ما ينطبق على المقصود، وهي صفةٌ ضد الخرس، [وهي][446] مبدأ للكلام النّفسيّ، وهي غير العلم، وقد تتخلف[447] عنه، [13/ب] فإنّه في النّاس من قد يعلم الكلام، ولا يقال إنّه كلامه، بل من كلامه رتبه في نفسه، فكلامه تعالى كلامٌ مرتبٌ بالعلم[448] الأزليّ الذي هو مبدأٌ للنّظم وتأليفه، وهو صفةٌ قائمةٌ، كذا الكلمات، بحسب وجودها العلميّ، وليس كلامًا له إلّا ما أوجده مرتبًا بغير واسطة ولا تعاقب قبل الوجود الخارجيّ، وهذا ممّا لا محذور فيه"[449]، ومن هنا عُلم أنّ المعتزلة أنكروا الكلام وقدم الألفاظ، وقالوا: معنى تَكلَّمَ الله: خلقه الكلام وبسطه في الكلام.

[بيان معاني "سواء" وذكر الخلاف في إعرابها في الآية]

(**سواءٌ**) وردت هذه المادة بمعنى الاستواء كما هنا، وسيبينها المؤلف، والعدل: {فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ} [البقرة: 108] أي عدله، والوسط: {إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ} [الدخان: 47]، أي وسطه، والبيان: {فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ} [الأنفال: 58]، أي بيان، والقصد: {عَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يَهْدِيَنِي سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ} [القصص: 22][450] ، أي قصده.

و(**هو**) هنا (**اسمٌ**) مصدريٌّ، وهو ما دلّ على معنًى ولم يجر على وفق أبنية المصادر، كالكلام، واختلف النّحويّون[451] في إعماله عمل مصدره، والأصح الجواز تمسّكًا بقوله:

---

[445] هو جلال الدّين محمد بن أسعد الدّوّاني، قاض، وباحث، يُعد من الفلاسفة. ولد في دوان (من بلاد كازرون) سنة: (830 هـ)، وسكن شيراز، وولي قضاء فارس، له مؤلفات عديدة من أشهرها: (شرح العقائد العضدية)، و(حاشية على شرح القوشجي لتجريد الكلام)، توفي رحمه الله بفارس سنة: (918 هـ). انظر: ابن عماد، *شذرات الذهب*، 10/ 221؛ والزركلي، *الأعلام*، 6/ 32.

[446] هذه الزيادة من النص الأصلي للكتاب المطبوع. انظر: الدواني، *شرح العقائد العضدية*، 79.

[447] في (س): (يتخلف).

[448] في (س): (في علم)، ولا يستقيم هذا التركيب إلا أن يكون هكذا: (في علمه).

[449] *شرح العقائد العضدية*، 79. ويشار هنا إلى وجود بعض الاختلاف في العبارات بين الموجود هنا والمطبوع.

[450] وقع خطأ في كتابة هذه الآية في النّسختين، فجاءت في (س): (عسى أن يهديني ربي سواء السبيل)، وفي التركية: (عسى أن يهديني ربي إلى سواء السبيل)، والصحيح ما أثبت كما ورد في المصحف.

[451] في (ك): (النحويه).

بمعنى الاستواء نُعت به كما يُنعت بالمصادر مبالغةً، قال تعالى: {تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ}...

قَالُوا كَلامُكَ هندًا وهي مُصغِيّةٌ يَشفِيكَ قُلتُ صَحيحٌ ذَاكَ لَو كَانَا[452]

لا مصدر محذوف الزوائد (**بمعنى الاستواء**) إضافة بيانية (**نُعت به**) أي بسواءٍ ووصف، من النعت وهو والوصف بمعنى، وقد فرق بينهما بعضهم فقال: النعت لا يقال إلا في غير الله، كنعت الثوب والفرس والرجل، ولا يقال نعت[453] الله، بخلاف الوصف والصفة.

ويكونان بمعنى التّابع النّحويّ، وبمعنى إثبات صفةٍ لشيءٍ مطلقًا تابعًا أو لا، وهو المراد هنا، لأنّ ما نحن فيه كذلك، فإنّ إرادة الأوّل لقوله: (**كما يُنعت**) أي نعتًا كالنّعت (**بالمصادر**) القياسيّة، وإلّا فهو مصدرٌ بحسب الأصل، كما قاله الراغب، فلا ينافي كونه اسم مصدر في هذه الحالة (**مبالغة**) أي لأجل المبالغة كالعدل، ولا يضر تفسيره بمستو لأنّه بيان لحاصل المعنى المراد.

(**قال تعالى:**) في سورة آل عمران شاهدًا للنّعت به: {قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ (**تَعَالَوْاْ**)}، متوجهين قلبًا وقالبًا ({**إِلَىٰ كَلِمَةٍ**}) بصفة دائرة على تمحض العبادة لله وتصديق الرسل والكتب، وهي لا إله إلا الله ولوزمها، كما بينت بعد بقوله: {أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ}.

{(**سَوَآءٍ**)} بالجر نعت كلمة، أي عدل مستوية ({**بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ**}) [آل عمران: 64]، لا يختلف فيها الرسل والكتب[454]، وهو نعتٌ نحويٌ، ويعلم حكم غيره بالقياس عليه، [وهو][455] تكلفٌ من غير داعٍ إليه[456].

---

[452] هذا البيت قائله مجهول، وهو من بحر البسيط، والشاهد فيه قوله: "كلامك هندًا" فإن "كلام"، هنا، اسم مصدر عمل عمل المصدر. انظر: علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأُشْمُونِي، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ 1998 م)، 2/ 206.

[453] في (س): (نعوت).

[454] في (س): (الكتب والرسل).

[455] (وهو)، ساقطة من (س)، وفي (ك) مكتوبة في الهامش، كأنها من التصحيحات.

[456] إضافة من الهامش ضمن التصحيحات على نسخة (ك).

والحاصل أنّ القصد كونه وصفًا معنويًا؛ إمّا نعتًا نحويًا كهذه، أو غيره كآيتنا، فإنّ سواء فيهما بمعنى مستوٍ، خبرًا عمّا قبله، أو مسندًا لما بعده كالفعل لفاعله، كما سيأتي، فيجب توحيده، أو خبرًا عمّا بعده، ولم يُثنّ لجهة المصدريّة.

وقوله تعالى: {عَلَيهِمْ} متعلق به، معناه: عندهم، ...

والمقصود من الوصف بالمصادر[457] المبالغة في شأن مَحالِّها، حتى كأنّها عين ما قام بها، فزيد عدل كأنّه تجسم منه، فإن أولت باسم فاعلٍ، أو بحذف مضافٍ [14/أ] فات المقصود.

(**وقوله تعالى: {عَلَيهِمْ}**) ظرف[458] (**متعلقٌ به**) لطلبه له معمولًا له؛ كان مصدرًا أو اسمًا له، لتحقق عملهما وإن قل في الثاني:

....ولاسْمٍ مَصدَرٍ عَمِل [459]

فهو منصوبٌ محلًا على المفعوليّة.

و(**معناه**) أي عليهم: (**عندهم**) لأنّ (على) تأتي بمعنى عند، فهي للظرفيّة، كما في المغني[460]، وضعفه في الكفاية، واستظهر أنّها بحسب أصل معناه لتعديها بها، كاستوى على العرش، ودعوى أنّها للمضرّة كدعا عليه، ليس بشيءٍ لاستعمال السّواء مع على مطلقًا، كمودتي دائمةٌ سواءٌ زرتني أم لم تزر.

---

[457] (بالمصادر)، ساقطة من (س).

[458] (ظرف)، ساقطة من (ك)، ومضافة في الهامش ضمن التصحيحات.

[459]– هذا جزء من عجز بيت من ألفية ابن مالك، وهي من بحر الرجز، والبيت فيه بيان شروط عمل اسم المصدر عمل الفعل. انظر: الأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، 2/ 198.

[460] هو كتاب: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام، وهو كتاب مختص بعلم الإعراب، وقد سلك فيه نهجا مميزا حيث جمع الأدوات والحروف ومعانيها مصنفة على حروف المعجم وجمع شاردها وفصل فيه قواعد الإعراب، وقد اهتم به العلماء اهتماما كبيرا؛ حتى كثرت عليه الشروح والحواشي والتعليقات. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 2/ 1751؛ وعبد الله بن يوسف بن هشام، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: د. مازن المبارك محمد علي حمد الله (دمشق: دار الفكر، الطبعة 6، 1985 م)، 191.

والمؤلف تبع اللباب[461] لتفسيرها بمستو عندهم[462]، فعدل بها عن أصل المعنى تقريبًا للفهم، أي استوى عندهم الإنذار وعدمه.

وارتفاعُه على أنّه خبر لإنّ، وقوله تعالى: {ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ} مرتفعٌ به على الفاعليةِ؛ لأنّ الهمزةَ وأَمْ مجردتان عن معنى الاستفهام ...

(وارتفاعه) أي سواءٌ لفظًا مبني، **(على أنّه خبر لإنّ[463])** والموصول اسمها، فيجري على الوجهين الآتيين، فإن كان مبتدأً وخبرًا فظاهرٌ، كما إذا كان ما بعده فاعلًا، لكن جرى الإعراب على خبريّة الأوّل كما في إنّ زيدًا قائمٌ أبوه، لصلاحيته له، بخلاف زيدٌ يقوم أو قام، فإنّ الخبر الجملة، لا الفعل وحده، وهو أحد الوجوه في مثل هذا التّركيب، وقدمه لرجحانه.

ونُوقش بوقوع الجملة فيه فاعلًا، والجمهور على تقييده بالمفرد، ويأتي ما يدفعه قريبًا، وهمزه منقلبٌ عن ياء، بدليل التّسوية، وقالوا في التثنية سيان، تثنية سي، استغناءً به عن تثنيته.

---

[461] هو كتاب: اللباب في علوم الكتاب، لعمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، وهو من كتب التفسير التي ركزت على معاني المفردات والأمور النحوية ووجوه الإعراب والشواهد الشعرية، كما يورد أوجه القراءات وأقوال المفسرين في تفسير الآيات. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 2/ 1543.

[462] عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، *اللباب في علوم الكتاب*، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ 1998 م)، 1/ 308.

[463] في (س): (إنّ).

[بيان أنّ اجتماع همزة التسوية وحرف "أم" يفيد التسوية ولا يفيد الاستفهام]

ثمّ فصل ما بعده فقال: (**وقوله تعالى**) -على كون سواءٌ تفسير خبر إنّ-: (**{ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ}**) [البقرة: 6] من التركيبين الكريمين مرتفعٌ محلًا به، أي سواءٌ مصدرًا أو اسمَه، بمعنى مستوٍ، أو أبقي على حاله مبالغةً.

(**على الفاعليّة**) له، وإليه ذهب كثيرٌ، وضُعّف بأنّ سواءٌ ليس صفةً في أصل وضعه، وإجراؤه على باب الاسميّة أولى من إجرائه على باب الوصفيّة، ولو كان صفةً للأصل كان تقديره هنا فاعلًا أحسن منه[464]، فقولك: مررت برجلٍ سواءٌ هو وأبوه، برفع سواءٍ خبرًا قُدّم، أحسن من جرّه صفةً وفاعليّةً تاليةً، فكذا هنا، فتدبر، فما بعدها في قوة المفرد.

ولا يضر وجود الهمزة وأم الاستفهاميتين حتى يمتنع العمل فيما بعدها (**لأنّ الهمزة**) من قوله: {ءَأَنذَرْتَهُمْ} (**وأم**) في قوله: {أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ}، (**مجردتان**) في هذا المقام (**عن**) إفادة (**معنى**) **الاستفهام**) وحقيقته، فخرجت عنه لمجرد الإخبار، ومن ثَمّ سُمّيت همزة التّسوية، وإن لم يكن معها لفظة سواءٌ.

وهو أحد معانيها الثمانية الخارجة بها عن إفادة الاستفهام من إنكار إبطاليّ، فلا يقع ما بعدها، فمدعيه كاذبٌ، نحو قوله جلّ وعلا: {أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ} [الإسراء: 40]، وتوبيخي فيقع ما بعدها ويلام فاعله، نحو: {أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ} [الصافات: 95]، وتعزيزٌ بحمل المخاطب على الإقرار والإنكار[465] والاعتراف بأمر [14/ب] قد استقر عنده ثبوته أو نفيه.

لتحقّق الاستواء ...

ويليها المقر به خبرًا، أو مبتدأً، أو فاعلًا، أو مفعولًا، وتهكمٌ، نحو: {أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ} [هود: 87]، وأمرٌ نحو: {ءَأَسْلَمْتُمْ} [آل عمران: 20]، أي أسلموا، وتعجيبٌ، نحو: {أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ

---

[464] (منه)، ساقطة من (س).

[465] (الإنكار)، وردت في (س) فقط، لكن يبدو أنّ الناسخ شطب عليها؛ لأنها ليست في الأصل فالسياق لا يحتملها.

مَدَّ ٱلظِّلَّ} [الفرقان: 45]، واستبطاءٌ نحو: {أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ} [الحديد: 16]، وهل هي فيها حقيقةٌ أو مجازٌ، فُصّل في المغني وشروحه[466].

والقصد بهذا التوجيه جوابُ اعتراضٍ بأنّ ما ذُكر يُبطل تَصدّرَ الاستفهام بتقديم ما هو في معنى الفعل عليه، لكونه أُعرب فاعلًا، كما يلزم تقدم الخبر[467] عليه في إعرابه الآتي مبتدأً ووضعهما[468] لأحد أمرين نحو أزيدٌ قائمٌ أم عمرو، وما يسند له سواءٌ يجب تعدده، فأجاب بتجردهما عنه، فلا يطلبان تصديرًا ولا إفهامًا فيتحقق التّعدد.

قال في الكفاية، وهو منتخبٌ ممّا نقله الزمخشري عن سيبويه، {وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ} [النور: 54]، قال سيبويه في باب ما جرى على حرف النّداء وصفًا له وليس منادى، يعني الاختصاص:

"أجري هذا على حرف النّداء كما أنّ التّسوية [أجريت في][469] ما ليس باستخبارٍ ولا استفهامٍ على حرف الاستفهام، لأنّك تُسوي فيه كما تُسوي في الاستفهام، كقولك: ما أدري أفعل أم لم يفعل، فجرى هذا كقولك: أزيدٌ عندك أم عمرو، إذا استفهمت؛ لأنّ علمَك قد استوى فيهما كما استوى عليك الأمران في الأوّل"[470]، انتهى، فجُعل حرف الاستفهام لما ليس باستفهامٍ، لَمّا اشتركتا[471] في التّسوية، فصارتا مجردتين عن إفادته هنا، مفيدتين (**لتحقق الاستواء**) المأخوذ من سواءٍ مثلًا بين مدخوليهما من الإنذار وعدمه، الحاصل معهما كفرهم بكل اعتبارٍ.

واعلم أنّ في هذا المقام اعتركت الأفكار فاستدعى مزيد بسط ليتضح الحال، وينجلي الغبار، فإنّ بتحقق هذا المطلب تتحقق مطالب كثيرةٌ، ولم تزل همم الكُمّل قديمًا وحديثًا متوجهةً عليه خصوصًا صاحب

---

[466] انظر: ابن هشام، *المغني*، 24.

[467] في (س): (الجر).

[468] في (ك): (وبوضعهما).

[469] في (س): (أجرت).

[470] عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقب بسيبويه، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة 3، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م)، 2/ 232.

[471] في (س): (اشتركا).

كفاية الرّاضي[472]؛ فإنّه تنفس فيه حتى كأنّه أبو عذرته، متعقبًا فيه بعض شروح الكشاف، فسقته برمته، ملتزمًا عدم التّغيير لنفاسته، وجلالة مطالبه المهتزة لديها كُمّل[473] العقول، وجهابذة الفحول.

قال: "وزبدة ما مخضته الأفهام أنّ أم المعادلة للهمزة حقيقتها هنا الاستفهام عند أحد أمرين؛ فمعنى كان كذا أم[474] كذا: أي الأمرين كان، ولا يستفهم عنهما إلّا من حيث[475] تصورهما، فقد استويا في علمه واستوت أقدامهما على سطح وهمه، من غير تقديم رجلٍ على أخرى، وهذا ممّا يلزم الاستفهام لزومًا بينًا، فلمّا لم يرد بهمزة التّسوية ومعادلها حقيقتها من الاستفهام تجوز بهما عن معنى الواو العاطفة، الدّالة على اجتماع متعاطفيها في نسبةٍ ما من غير دلالةٍ على تقدمٍ أو تأخرٍ، هذا مراد سيبويه بالمعادلة والتساوي[476]، كما أشار إليه السيرافي[477] في شرحه[478]. ومثل [15/أ] هذا المعنى وإن كان مرادًا ولازمًا، إلّا أنّه لا يُلاحظ في عنوان الموضوع بعد السّبك، كما لا يُلاحظ معنى العاطف، فلا يقال في التّرجمة: الإنذار وعدمه سواءٌ، من غير نظرٍ إلى التّساوي، حتى يُقال إنّه إذا كان تقدير المبتدأ: المتساويان، يلغو حمل سوى عليه، كإلغاء سيد الجارية مالكها[479]، فيدفع بأن التساوي فيه تساوٍ في علم المستفهم، وتساوي المحكوم به في عدم الفائدة في الخارج، كما قالوا، ولو كان ما ذُكر لهذا لم يصح ذكره، نحو ما في أدري، وما أبالي أقمت أم قعدت، ولا حمل فيه لسوى"[480].

---

[472] المراد به: القاضي شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، له حاشية على تفسير البيضاوي سماها: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، وجلّ اعتماده عليها، وأكثر نقولاته منها، وسأحيل عليها في الصفحات التالية باسم الشهرة: حاشية الشهاب الخفاجي.

[473] (كمّل)، ساقطة من (ك)، ومضافة في الهامش.

[474] في (س): (أو).

[475] (حيث)، ساقطة من (ك).

[476] في (س): (بالتساوي والمعادلة).

[477] هو الْحسن بن عبد الله بن الْمَرْزُبَان القَاضِي أَبُو سعيد السيرافي النَّحْوِيّ، إِمَام الْأَئِمَّة، معرفَة بالنحو وَالْفِقْه واللغة وَالشعر وَالْعُرُوض والقوافي وَالْقُرْآن والفرائض والْحَدِيث، له تصانيف عديدة من أهمها: (شرح كتاب سيبويه)، و(الإقناع في النحو)، توفي رحمه الله سنة: (386 هـ). انظر: السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، 1/ 507.

[478] هذا الكتاب هو شرح لكتاب سيبويه، حيث شرح فيه غريبه وشواهده، وعلق على مسائله النحوية، فكان من أهم الشروح التي خدمت كتاب سيبويه. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 2/ 1427. وانظر الكلام عن (سواء) في: الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي (بيروت: دار الكتب العلمية، 2008 م)، 3/ 412.

[479] (مالكها)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

[480] الخفاجي، *عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي*، 1/ 418 – 419.

وقد حام حول الحمى المولى [الفناري[481]][482] فيما قاله: "من أنّ التّجريد لمعنى الاستواء لحديث اللغويّة على ما يُفهم من ظاهر قول المصنف إنّه مقررٌ ومُؤكِدٌ، وفيه أنّه لا يحصل المقصود بدون الحكم به، فإنّ قوله: {ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ} بدون سواءٍ، لا يفهم منه حقيقته"[483]، وما فهمه الشّراح من الكشّاف أنّ الاستواء الذي تضمنه الهمزة وأم استواءٌ في علم المستفهم، وما بعده في نفس الأمر، فالمعنى الإنذار وعدمه المستويان في علم المستفهم مستويان في نفس الأمر، كما ذكره [الرّازي[484]][485]، وقال التفتازاني[486]: "أي معناه المستويان في علم المستفهم مستويان في عدم الفائدة"[487].

وقال [الجَمَالُ الأفسرائي[488]][489]: "[هذا كله تكلفٌ، لا يلائمه المقام؛ إذ لا وجه للتّعرض لعلم المستفهم فضلًا عن][490] التّعرض لاستواء الأمرين فيه، وإنّما الكلام في أنّ الهمزة وأم[491] لما انسلخا عن معنى الاستفهام عن أحد الأمرين، وكانا مستويين في علم المستفهم، جُعلا مستويين في تعلق الحكم

---

[481] في (س): (الفنري).

[482] هو شمس الدّين مُحَمَّد بن حَمْزَة بن مُحَمَّد الفناري، من أشهر علماء الدولة العثمانية، كان عَارِفًا بالعلوم الْعَرَبيَّة وَعلمِي الْمعَانِي وَالْبَيَان وَعلم القراءات كثير الْمُشَارَكَة فِي فنون الشريعة، ولد سنة: (751 هـ)، وله مؤلفات عديدة من أهمها: (فصول البدائع في أصول الشرائع)، و(تفسير سورة الفاتحة)، توفي رحمه الله سنة: (834 هـ). انظر: طاش كبري، *الشقائق النعمانية*، 17؛ والزركلي، *الأعلام*، 6/ 110.

[483] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 419.

[484] هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي أبو عبد الله فخر الدين الرازي القرشي البكري، من ذرية أبي بكر الصديق رضي الله عنه، الإمام المفسر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، ولد سنة: (544 هـ)، له مصنفات عديدة من أهمها: (التفسير الكبير مفاتيح الغيب)، و(المحصول في أصول الفقه)، و(شرح المفصل للزمخشري في النحو)، توفيّ رحمه الله سنة: (606 هـ). انظر: السيوطي، *طبقات المفسرين*، 115؛ والزركلي، *الأعلام*، 6/ 313.

[485] *مفاتيح الغيب*، 2/ 284.

[486] هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) سنة: (712 هـ)، من أشهر مؤلفاته: (شرح تلخيص المفتاح مطول ومختصر)، و(التَّلْوِيح على التَّنْقِيح فِي أصُول الْفِقْه)، و(شرح العقائد النسفية)، توفيّ رحمه الله سنة: (791 هـ). انظر: السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، 2/ 285؛ والزركلي، *الأعلام*، 7/ 219.

[487] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 419.

[488] (الأفسرائي)، هكذا ورد في النّسختين، وهو غير واضح. والصحيح: (الأقسرائي)؛ فقد بحثت في كتب التراجم فلم أجد أحدا ترجم له باسم الأفسرائي.

[489] هو جمال الدّين مُحَمَّد بن مُحَمَّد الأقسرائي نسبة إلى (آق سراي) من بلاد الروم، وهو حفيد الإمام فخر الدين الرازيّ، كَانَ عَالما فَاضلا كَامِلا تقيا نقيا عَارِفًا بالعلوم الْعَرَبيَّة والشرعية والعقلية، من أهم مؤلفاته: (حواش على الكشاف) في التفسير، و (إيضاح الإيضاح) في المعاني والبيان، توفي رحمه الله سنة: (776 هـ). انظر: طاش كبري، *الشقائق النعمانية*، 15؛ والزركلي، *الأعلام*، 7/ 40.

[490] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك)، ومكتوب في الهامش.

[491] في (س): (أن).

بكليهما، فانتقل قوله: {ءَأَنذَرْتَهُمْ} عن أن يكون المقصود أحدهما إلى أن يكون المراد بكليهما، وهذا معنى الاستواء الموجود فيه الحكم[492]، فالحكم بالاستواء في عدم النّفع لم يحصل إلّا من قوله: {سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ}، وظفرت بمثله عن أبي علي الفارسي[493]"[494]، انتهى.

وقال قُدّس سرُه[495]: "إنّ صاحب الكشّاف أراد أنّ هذا معناهما في أصلهما ليظهر تضمنهما الاستواء فيصح الحكم بتجردهما، لا أنّ الاستواء في علم المستفهم مقصودٌ هنا، كيف وهما بعد التّجريد لم يقعا في كلام المستفهم. وقيل: أراد به أنّ الاستواء الذي جُردتا له استواؤهما في علم المستفهم عند استعماله في الاستفهام، وهنا قد ذهب وبقي الاستواء في العلم، وهذا أقرب إلى الحقيقة، وأليق بقولهم[496]: جُردتا لمعنى الاستواء منسلخًا عنهما الاستفهام، لاقتضائه أنّ المراد بالاستواء هو الذي كان، وإلّا لم يكن تجريدًا، والمستفاد من سواءٍ الاستواء فيما سيق[497] الكلام له، كأنّه قيل: المستويان في علمك مستويان في عدم الجدوى"[498].

وهذا معنى ما نُقل عن المصنف، ومحصوله من أنّ هنا سؤالًا مقدّرًا وقع عقبه، فأشير إلى الاستواء في علم ذلك المستفهم كأنّه [15/ب] سأل ربه: أأنذرتهم أم لا[499]؟

---

[492] (الحكم)، ساقطة من (ك).

[493] هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية، ولد في فسا من مدن فارس سنة: (288 هـ)، من أهم مؤلفاته: (التذكرة) في علوم العربية، و(جواهر النحو)، توفيّ رحمه الله سنة: (377 هـ). انظر: السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، 1/ 496؛ والزركلي، *الأعلام*، 2/ 179.

[494] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 420- 421.

[495] هذه العبارة يكثر الإمام الخفاجي من ذكرها في حاشيته التي نقل منها الشيخ محمد زيتونة هذا القول، وقد بحثت عن مراده بذلك فوجدت بحثا مقدما لنيل الماجستير في الجامعة الأردنية عن منهج الخفاجي في تفسيره، وقد توصل الباحث إلى أن المراد بقوله: (قدس سره) هو الإمام الشريف الجرجاني وله حاشية على تفسير البيضاوي، وهي من المصادر التي اعتمد عليها الخفاجي في حاشيته. انظر: زهير هاشم ريالات، *الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير*، إشراف الدكتور: مصطفى المشني (عمان: الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، 19/ 5/ 2004 م)، 77.

[496] في (س): (لهم).

[497] في (س): (سبق).

[498] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 419.

[499] (أم لا)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

وعن أبي علي: "أنّ الفعلين مع الحرفين في تأويل اسمين معطوفين بالواو، وهما الواقعان موقع الفاعل أو[500] المبتدأ، ثمّ اختار أنّ سواءً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أنّ الأمران سواءٌ عليّ، ثمّ بينهما بقوله: أقمت أم قعدت، والفعلان في معنى الشرط، والاسميّة قبله دالةٌ على جوابه، أي إن قمت أو قعدت فالأمران سواءٌ. ولذا[501] كان الماضي في معنى المستقبل؛ لتضمن معنى الشرط"[502].

واستهجن الأخفش[503] كما في الحجة[504] أن يقع بعدها جملةٌ ابتدائيّةٌ، ولولا تقدم الفعليّة في قوله تعالى: {سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ} [الأعراف: 193]، لم يجز، واستقبح المضارع بعدهما أيضًا، ويؤيده أنّه في التنزيل ماضٍ، وإنّما أفادت الهمزة الشرط، لأنّ "إنْ" في المفروض في الأغلب، والاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن، فقامت مقامها، وكذا جُعلت بمعنى "أو"؛ لأنّها مثلها في إفادة أحد الشيئين.

وممّا يرشد إلى أنّ "سواءٌ" في مقام جواب الشرط لا خبر، أنّ معنى سواءٌ أقمت أم قعدت، ولا أبالي، معنًى واحدٌ، وليس خبرًا فيه، بل بمعنى إن قمت أو قعدت لا أبالي بهما.

وكذا قوله:

سِيّانِ عِندِي إِنْ بَرُّوا وَإِنْ فَجَرُوا فَلَيسَ يَجْرِي عَلَى أَمْثَالِهِمْ قَلَمُ[505]

---

[500] في (س): (و).

[501] في (س): (إذا)، ولا يستقيم المعنى بها.

[502] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 419.

[503] هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي، عالم باللغة والأدب، أخذ العربية عن سيبويه، وصنف كتبا، منها (تفسير معاني القرآن)، و(الاشتقاق)، توفي رحمه الله سنة: (215 هـ). انظر: السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، 1/ 590؛ والزركلي، *الأعلام*، 3/ 101.

[504] مراده بالحجة كتاب: الحجة للقراء السبعة، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي (دمشق /بيروت: دار المأمون للتراث، الطبعة 2، 1413 هـ 1993 م)، 1/ 273.

[505] هذا البيت من قصيدة لحسين بن عبد الله بن سينا، وهي من بحر البسيط، والشاهد فيه: مجيء (سواء) جوابًا للشرط لا خبرًا. انظر: *ديوان ابن سيناء*، تحقيق: حسين علي محفوظ (طهران: مطبعة الحيدري، د ط، 1377 هـ 1957 م)، 15؛ وابن الأنباري، *خزانة الأدب*، 11/ 169.

وإنّما اختصت الهمزة وأم في التّسوية بما بعد سواء وما أبالي، وما يجري مجراهما، لأنّ المراد التّسوية في الشرط بين أمرين، فاشترط فيما يقع خبرًا أن يشتمل على معنى الاستواء، قضاءً لحقّ المناسبة، ولذا وجب تكرير الشرط، وعلى هذه الجملة الشرطيّة خبر إنّ، انتهى.

قال في الكفاية: "قد عرفت المراد بالتسوية هنا على وجه يزيل هذه التّكلفات، وأنّ قولهم التجريد يوهم أنّه مجازٌ مرسلٌ استعمل فيه الكلّ في جزئيه، وهو إمّا استعارةٌ أو مستعملٌ في لازم معناه بلا مرية، وما ذُكر من السؤال لا وجه له، خصوصًا والسورة مدنية، وهو صلى الله عليه وسلم قد أُمر بالتّبليغ قبل الهجرة، فكيف يتأتّى السؤال.

وما نقل عن أبي علي صرّح في القصريات[506] بخلافه، وقال إنّه لا يجوز العطف بأو بعدها، حتى قال في المغني: "إنّه من لحن الفقهاء"[507].

وقال السيرافي في شرح الكتاب: "سواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم، كقولك: سواءٌ أقمت أم قعدت، فإذا عطف بعدها أحد اسمين على الآخر عطف بالواو لا غير، نحو سواءٌ عندي زيدٌ وعمرو[508]، فإن كان بعدها فعلان بغير استفهامٍ عُطف أحدهما على الآخر بأو، كقولك: سواء علي قمت أو قعدت، فإن كان بعدها مصدران نحو: سواءٌ عليّ قيامك وقعودك، فلك العطف بالواو وبأو. وإنّما دخلت في الفعلين بغير استفهامٍ لما فيهما من معنى المجازات، فإن قلت: سواءٌ عليّ قمت[509] أم قعدت، فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما عليّ [16/أ] السواء"[510]. انتهى.

"وهذا مخالفٌ لما نُقل عن أبي علي، وقوله: واستهجن الأخفش إلخ يعارض قول السيرافي أيضًا: البدء بالفعل ها هنا أحسن.

---

[506] هذا الكتاب لأبي علي الفارسي واسمه: (مسائل القصريات)، وهي مسائل في النحو أملاها على تلميذه، أبي الطيب محمد بن طوس القصري. فنسبت إليه. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 2/ 1670.

[507] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 420.

[508] في (س): (عمر).

[509] في (س): (أقمت)، وهو خطأ؛ لأنّ الكلام هنا عن دخول سواء على الفعلين بغير استفهام.

[510] أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي (بيروت: دار الكتب العلمية، 2008 م)، 3/ 435.

وقد يعادل بالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر لاستواء المعنى في ذلك؛ كقوله تعالى: {سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ} [الأعراف: 193]، فإن شئت قلت: سواءٌ عليكم أنتم داعون لهم أم صامتون عنهم، وسواءٌ عليكم أهم مدعون لكم أم أنتم متركون"[511]، انتهى.

وما ذكره من العطف بأو لا يأباه تصريحهم بخلافه، وأنّ معنى الشرط إنّما يُلاحظ إذا لم يكن استفهامٌ.

وما ذكره من البيت لا حجة فيه، كما شرح[512] به في أواخر الكافية لابن سينا[513]، وكلام مثله لا يستأنس به، فضلًا عن أن يحتج به، وهو في الحقيقية من قصيدة أولها:

كما جُرِّد الأمر والنّهي لذلك عن معنييهما في قوله تعالى: {استغفر لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ}، وحرفُ النّداء ...

يَا رَبعُ نَكَّرَكَ الأَحْدَاقُ[514] وَالقِدَمُ فَصَارَ عَينُكَ كَالآثَارِ تُتَّهَمُ[515]

ثمّ نظر خروجها عن الاستفهام إلى تحقق التّساوي بين مدخوليها، بورود ذلك[516] التّجرد عن المعنى الأصليّ، والخروج إلى غيره عن العرب في ثلاثة أبواب: الأمر والنّهي والنّداء، بقوله: (**كما**) أي:

---

[511] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*،1/ 420.

[512] في النّسختين: (شرح به)، ولعل الصواب أن يقال: (صرح به).

[513] هو الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، الملقب بالرئيس، الفيلسوف، صاحب التصانيف في الطب والمنطق والطبيعيات والإلهيات. أصله من بلخ، ومولده سنة: (370 هـ) في إحدى قرى بخارى، من أهم مؤلفاته: (القانون في الطب)، و(الإشارات في الفلسفة)، توفيّ سنة: (428 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 2/ 241.

[514] (الأحداق)، كذا في النّسختين، والوارد في ديوان ابن سينا، (الأحداث). انظر: ديوان ابن سينا، 15.

[515] هذا البيت مطلع قصيدة لابن سينا، وهي من بحر البسيط. انظر: المصدر نفسه، 15.

[516] (ذلك)، مكررة مرتين في: (س).

تجرد مثل ما[517] (**جُرّدَ**) وأخرج (**الأمر والنّهي**) الحقيقيان الطالبان فعلًا أو كفًّا (**لذلك**) المذكور من تحقق التّساوي بين مدلوليها.

فنُقلا مصروفين (**عن معنييهما**) الأصليين من اقتضاء الفعل والكفّ (**في**) صلة جرّد (**قوله عزّ وجلّ**) في سورة التوبة: ({**ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ**}) أي المنافقين ({**أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ**}) [التوبة: 80]، فلفظهما أمرٌ ونهيٌ، وقد خرجا عن معناهما إلى استواء الاستغفار ونفيه في عدم نفعهم، فهو إخبارٌ باستواء الأمرين من الاستغفار وتركه في استحالة المغفرة، وصدر بذلك مبالغةٌ في بيان استوائهما؛ كأنّه صلى الله عليه وسلم أُمِر بامتحان الحال بأن يستغفر تارةً ويتركه أخرى، ليظهر له جلية الأمر، ويقف على حقيقته، فعدل بهما عن أصلهما لذلك، فلم يبقيا طلبيين.

(**وحرف**) عطف على أمر، وأفرد تحقيقًا للمقام (**النّداء**) أي كلمته المناداة، لا الحرف حقيقة، كما سيأتي، وقضت الإضافة بأن لا يُستعمل إلّا فيه، فالحرف بمعنى الكلمة، وجمعه في الأنوار فقال: "حروف النّداء"[518] تبركًا، لأنّها عبارة سيبويه[519] والمتقدمين، فَرُوعيّ فيه اعتبار الإفراد، فلا خلل فيه، فسقط ما قيل: إنّه لم يطابق نفس الأمر؛ لوحدته وعدم طرده في باب الاختصاص، ولعله سر إفراد المؤلف تبعًا للكشّاف.

في قولك: اللهم اغفرْ لنا أيتها العِصابة، عن معنى الطلب لمجرد التخصيص،...

(**في قولك**) أيّها الشخص المخصِّص، صلة جرّد المقدر بالعطف والمذكور، فتكون عطفت شيئين على شيئين: (**اللهم اغفر لنا**) دعاءٌ بالمغفرة واردٌ على نهج الاختصاص.

(**أيّتُها**) بضم التاء، مؤنث أي الجائز تأنيثهما إن وصفت بمؤنث، [16/ب] نحو {يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ} [الفجر: 27]، وقد كان منادى مبنيًا، و "ها" حرف تنبيهٍ.

---

[517] (أي تجرد مثل ما)، ساقطة من (س)، ومكتوبة في الهامش.

[518] البيضاوي، *أنوار التنزيل*، 1/ 41.

[519] في (س)، الإشارة إلى اسم سيبويه بحرف: (س)، وفوقه علامة المد.

ولزم وصفه بموصولٍ أو اسم إشارةٍ، أو مُعرَّفٍ بأل نحو: (**العصابةُ**)، بالرفع له كغيره من سائر صفاته، كما في النّداء، ومحلّ مجموعهما نُصِبَ لوقوعه موقع الحال، أي مختصين من بين أغيارنا من العصائب، فهي الطائفة من النّاس من العشرة إلى الأربعين، أو مطلقًا، كالعُصبة، تختص بالرجال، والجمع عُصَبٌ، كغرفة وغرف.

والأصل النّداء، فنُقلت عن معنى الطلب الإقباليّ، فهو طلبُ إقبالِ المنادى، لأنّ النّداء إنشاءٌ، إذ ليس المراد إخبار المتكلم أنّه ينادي.

(**لمجرد**) صلة جرّد، أي لمحض (**التّخصيص**)، وخالص الاختصاص، فإنّهما لغةً بمعنًى، وهو الانفراد والإفراد، وعُرْفًا نَحويًا: "قصد المتكلم بعد ضمير ونحوه إلى ذكر اسم ليخصه بحكم ينسبه إليه، ويأتي به على صورة المنادى جاريا على أحكامه، إلا ذكر حرفه لتناسبهما، فإن المنادى اختص بالخطاب من بين أمثاله، فنقل من الاختصاص بالخطاب إلى الاختصاص بالحكم، فلا نداء في الحقيقة، وإن تشابها[520] صورة، فالمراد بالتخصيص اختصاص في الإثبات والذكر، وهو أعم من الحصر، فما مر من استعمال النداء في الاختصاص محل خفاء بناء على فهم الحصر منه، ليس بشيء"[521].

تنبيه: علم بما مرّ من تفسير الحرف النّدائيّ بالكلمة المختصة باستعمالها منادى؛ سقوط الاعتراض بأنّ باب الاختصاص لم يجرّد فيه حرف النّداء عن معناه إليه، بل لا وجود لحرف النّداء فيه أصلًا، لا لفظًا ولا تقديرًا، كما اتفق عليه النّحاة، فإنّ العبارة مؤولةٌ بأنّ المراد بالحرف الكلمة الجارية في الاختصاص، من كلّ اسمٍ على صورة المنادى، لا حقيقة الحرف كيَا.

وكأنَّه قيلَ: إنَّ الذين كفروا مستوٍ عليهم الإنذارُ وعدمُه، كقولك: إنّ زيداً مختصمٌ أخوه وابنُ عمه، أو مبتدأٌ وسواءٌ عَلَيْهِمْ خبره قُدّم عليه؛ اعتناءً بشأنه ...

---

[520] في (س): (تشابه).

[521] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 421.

وعبارة الكشّاف في غاية الحسن؛ إذ قال نقلا عن سيبويه[522]: "جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النّداء قولك: اللهم إلخ، أي جرى هذا على صورة الاستفهام ولا استفهام[523]، كما جرى ذلك على صورة النّداء، ولا نداء"[524]، انتهى.

والمؤلف تبع الأنوار فصعب فهم المراد واحتاج للتأويل بما مرّ، فتدبر.

[ذكر الأقوال في إعراب "سواء" في الآية]

(**كأنّه**) شروعٌ في بيان معنى الخبريّة باسم المصدر، وتأويله باسم الفاعل، وردِّ التّركيب بعده لمصدرٍ يتبين به معنى فاعليته له؛ أي الأمر والشأن، (**قيل:**) من قبله تعالى: (**{إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ}**) (**مستوٍ**) اسم فاعلٍ من استوى (**عليهم**) أي عندهم (**الإنذارُ**) المأخوذ من {أَأَنذَرْتَهُمْ}، (**وعدمُه**) من تاليه، في كونهم لا يتأثرون بالمواعد، ولا يهتدون إلى الحقّ، ولم يحتج لسابك لسماعه في هذا الموضع ومثله.

(**كقولك**) في إفادة الخبريّة عن إنّ باسم الفاعل، ورفع ما بعده [17/أ] فاعلًا له، لا مبتدأً: (**إنّ زيدًا مختصمٌ**) خبر إنّ (**أخوه**) فاعله (**وابنُ عمه**)، أي: زيدٍ[525] وأخيه، عطف عليه، وفيهما الشاهد، لوفاقهما الآية في رفع خبر إنّ لما بعده فاعلًا، وإن كان صريحًا فيهما في المقيس عليه، وتأويلًا في المقيس، فالمقام إيضاحٌ.

(**أو**) أنذرتهم إلخ مرتفع المحل (**مبتدأٌ**) مؤخرٌ، (**وسواءٌ**) من قوله تعالى: {سواءٌ (**عليهم}**) مرفوعٌ لأنّه (**خبره**) مقدمًا، (**قُدّم**) ذلك الخبر (**عليه**)، أي على المبتدأ، وهو أأنذرتهم إلخ، (**اعتناء**) أي لأجل الاعتناء منه تعالى (**بشأنه**)، أي بشأن الخبر المفيد للتسوية، وفاءً بحقّ التّسلية لمن تصدّى لإنذارهم، صلى الله عليه وسلم.

والجملة خبر إنّ، والفعل إنّما يمتنعُ الإخبار عنه ...

---

[522] في (س)، الإشارة إلى اسم سيبويه بحرف: (س)، وفوقه علامة المد.

[523] كتبت في (س): (والاستفهام) مكررة، وجاءت في (ك) مكررة أيضا لكن شطب عليها.

[524] الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 47.

[525] في (ك): (زيدًا).

ولم يبين حكم التقديم، وأوجبه في المفصل[526] حيث قال: "وتقديمه على سبيل الوجوب"[527].

وفي إيضاح ابن الحاجب[528]: "الظاهر أنّه ممّا التُزِمَ فيه التقديم لأنّه لم يُسمع خلافُه مع كثرته، وسره ما فهم من المبالغة في معنى الاستواء، حتى فعلوا ما ذكرنا من باب التّعبير، فناسب تقديمه تنبيهًا على المبالغة، وقول أبي علي: سواءٌ مبتدأٌ لأنّ الجملة لا تكون مبتدأً، مردودٌ بأنّ المعنى: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه، وبأنّه كان يلزم عود ضمير إليه، ولا ضمير يعود في هذا الباب كله"[529]، انتهى.

فالتركيب جملةٌ، (**والجملة**) الإسميّة المنتظمة منهما موضعها رفع (**خبر إنّ**)، والرابط محقق، وما قيل: إنّه لا يحتاج إلى رابط؛ لأنّ الجملة عين المبتدأ، قيل: إنّه لا وجه له، لأنّه مخصوصٌ بضمير الشأن، كما في كتب العربيّة، وليس كذلك، فإنّهم صرّحوا بسماعه في غيره، كقوله تعالى: {وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ} [يس: 37]، وسيأتي فيه كلام في سورة يس إن شاء الله تعالى.

[مناقشة مسألة امتناع الإخبار عن الفعل]

ولما لزم من هذا الإعراب الإخبار عن الفعل، والفعل يخبر به لا عنه، قال: (**والفعل**) كأنذرتهم هنا لا يمنع الإخبار عنه مطلقًا (**إنّما يمتنع**) في الصّناعتين النّحويّة والبيانيّة، (**الإخبار عنه**) بخبرٍ، وكذا الإسناد إليه كالوجه السابق، ولو عبر لانطبق على الوجهين، وتم جواب السؤال: كيف يسند للفعل بجعله فاعلًا أو

---

[526] المفصل: كتاب في النّحو لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، سماه: المفصل في صنعة الإعراب، وجعله على أربعة أقسام: الأول: في الأسماء، والثاني: في الأفعال، والثالث: في الحروف، والرابع: في المشترك من أحوالها، ثم اختصره وسماه الأنموذج، وقد اعتنى بشرحه كثير من العلماء، كابن الحاجب، والعكبري، وابن يعيش، وغيرهم. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 2/ 1774.

[527] عبارة المفصل تشير إلى جواز التقديم وليس الوجوب، قال الزمخشري: "ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ...كقوله تعالى: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم)، المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه". انظر: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، *المفصل في صنعة الإعراب*، تحقيق: علي بو ملحم (بيروت: مكتبة الهلال، 1993 م)، 44.

[528] إيضاح ابن الحاجب: هو كتاب لابن الحاجب شرح فيه كتاب المفصل للزمخشري، وسماه: الإيضاح شرح المفصل، وهو من أهم شروح المفصل، وعليه حاشية لفخر الدين الجاربردي. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 2/ 1774.

[529] أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، *الإيضاح شرح المفصل*، تحقيق: موسى نباي العليلي (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، د. ط، د. ت)، 1/ 191.

عند بقائه على حقيقته، أما لو أريد به اللفظُ أو مطلقُ الحدث – المدلولِ عليه ضمنًا ...

مبتدأً، والفعل يسند ولا يسند إليه؟، وجوابه: أنّ امتناع ذلك فيه (**عند**) أي مقيدٌ بحال (**بقائه**) ودوامه جاريًا (**على حقيقتة**[530]) الموضوع لإفادتها مطابقة من الحدث والزمان، واستعماله فيها.

واستُشكل التّعبير بالفعل بأنّ المخبر عنه الجملة لا هو وحده.

وأجيب: بأنّه تُسمّح في جعل الفعل وفاعله المضمر فعلًا؛ لشدّة امتزاجهما، فكأنهما[531] شيءٌ واحدٌ، وأنت خبيرٌ بأنّه لا حاجة إليه، لأنّ الإخبار في الحقيقة عن الفعل المقيد بالفاعل، فهو قيد للمسند إليه لا جزءٌ منه.

فإن قلت على تقدير كون سواءٌ خبرًا، كيف يصحّ[532] تقديمه مع التباس المبتدأ بالفاعل؟، أُجِيب بأنّ النّحاة [17/ب] خصّصوه بالخبر الفعليّ؛ كزيدٍ قام، دون الصّفة، فإذا جاز في صريحها فجوازه هنا أولى.

(**أما لو أريد به**) أي بالفعل (**اللفظ**) وخصوص البنية دون الحقيقة، كضَرَبَ ثلاثي، صحّ الإسناد إليه، (**أو**)[533] أُرِيد بالفعل (**مطلق الحدث**) المجرد عن الزمان، لا حدثٌ لم ينسب إلى فاعلٍ، فلا يرد عليه النّقض بـ "تسمع"[534] إلخ، {هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ} [المائدة: 119] إلخ، فإنّ المراد منهما حدثٌ مخصوصٌ، أي سماعُك ونفعُ الصدق، لأنّه ناشئٌ عن تَوهّم قصد الثّاني، والأمر بخلافه.

(**– المدلول عليه**) أي على ذلك الحدث بالفعل (**ضمنًا**) أي بدلالة التّضمن، لأنّ له معنيين: حدثٌ وزمانٌ يدل عليهما مطابقةً، وعلى أحدهما تضمنًا، فهو تمام معناه. وحيث لم يرد؛ فإمّا أن يُراد

---

[530] في (س): (حقيقة)، والصحيح ما في (ك) لموافقته للمطبوع من تفسير أبي السعود. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 36.

[531] في (س): (كأنه).

[532] في (س): (صحّ).

[533] (أو)، كتبت في (س) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 36.

[534] يريد بقوله: (تسمع) المثل المشهور: (تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه)، وسيأتي الكلام عنه لاحقًا. انظر: العسكري، *جمهرة الأمثال*، 1/ 266.

جزؤه الحدثيّ لا الزمانيّ، أو معنًى آخر لم يوضع له كلفظه، سواءٌ جُرّد عن المعنى كـ "زعموا مطيّةُ الكذبِ"[535]، أو لا[536] كـ

على طريقة الاتساع – فهو كالاسم في الإضافة والإسناد إليهِ، كما في قولِه تعالى: {هذا يَوْمُ يَنفَعُ الصادقين صِدْقُهُمْ}، ...

{قُولُوٓاْ ءَامَنَّا} [البقرة: 136]، فإنّ المراد من هذا اللفظ معناه، وكون اللفظ لم يوضع لنفسه، أو وضع له بوضعٍ غير قصديٍّ مشهورٍ، ومن ثمّ جعله المؤلف أحد الوجهين وصدّر به في الجواب، وحيث أطلق الوضع فالمراد القصديّ، فتدبر.

وقد جرى بذلك[537] (**على طريقة الاتساع**) وهو[538] كالتّوسع، أريد به التّجوز، وهو أعمّ منه، لأنّه قد يُتوسَع في بعض الألفاظ بنحو تقديمٍ وتأخيرٍ دون تجوزٍ. (**فهو**) جوابٌ، أي[539]: وإذا تَمحَض الفعل للحدث دون الزمان، أي أُريدَ به لفظُه، فإنّه (**كالاسم**) الصّريح الحقيقيّ، جامدًا أو مصدرًا أو وصفًا[540]، أي يتنزل منزلته، ويُعطى حكمه، (**في**)[541] ما يصلح له، ويصحّ عليه من خواصه ولوازمه.

نحو (**الإضافة**) له، أي إضافة غيره إليه كالظّروف، (**والإسناد**) أي: إسنادُ شيءٍ (**إليه**) أي: إلى الفعل والتّحديث به عنه.

---

[535] (زعموا مطيّةُ الكذبِ)، هذا مثلٌ يقال لكل حديث لا سند له ولا ثبت فيه، وإنّما يجري على الألسن، وأكثر ما يكون ذلك كذب، والشاهد فيه: مجيء الفعل مسندًا إليه؛ لأنّه أريد به لفظه وليس معناه، وتقديره: هذا اللفظ (زعموا) مطيّةُ الكذب. انظر: اليوسي، *زهر الأكم في الأمثال والحكم*، 3/ 139؛ والأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، 1/ 35.

[536] في (ك): (أولى).

[537] في (س): (وقد جروا في ذلك).

[538] الواو ساقطة من (ك).

[539] حرف (أي) ساقط من (س).

[540] في (س): (أي وصفا).

[541] في (س): (فيما)، كتبت على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 36.

يعني أنّ الفعل إذا انسلخ عن الزمان وقُصِدَ به نفسُ الحدث، تَنزل منزلة الأسماء في جواز الإضافة إليه والتحديث عنه بمسندٍ، فصلح مبتدأً وفاعلًا، لأنّه رُوعي فيه ما يكون به مصدرًا، فصار في الحقيقة اسمًا يَعرض له ما يعرض للاسم، فيضاف ويسند إليه فاعلًا أو مبتدأ، فيقع الجواب بهذه العبارة عن الوجهين، بخلاف الأولى كما مرّ.

وكذا إذا أُريدَ به لفظُه، وقد تنازع الظّرفَ سابقاه من الإضافة والإسناد، فالإضافة إليه (**كما في قوله تعالى:**) في سورة المائدة: ({**هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ**}) [المائدة: 119].

فالظّرف الزّمانيّ مضافٌ لينفع مرادًا به النّفع دون زمانه، أي: هذا يومُ نفعِ الصّادقين.

وقوله تعالى: {وإذا قيل لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ}، ...

وكون الفعل في الإضافة بمعنى المصدر صرّح به النّحاة، قال ابنُ السَّرَّاج[542] في كتاب الأصول[543]: "القياس ألّا[544] يضاف اسم إلى فعل، ولكن العرب اتسعت في بعض المواضع، فخصت أسماء الزّمان بالإضافة إلى [18/أ] الأفعال[545]؛ لأنّ الزّمان مضارع للفعل؛ لأنّ الفعل[546] بُنِيَّ له، فصارت إضافة الزّمان له كإضافته إلى مصدره"[547]، ويدلّ عليه ما قرّره ابن جني[548] في قول طرفة:

[منْ سديفٍ حيَن هاجَ الصِّنَّبِرْ][549]

[542] هو حَمَّد بن السّري الْبَغْدَادِيّ النَّحْوِيّ أَبُو بكر، المشهور بابن السَّرَّاج، أحد أئمة الأدب والعربية، من أهل بغداد، ومن أحدث تلامذة المبرد سنًّا، أَخذ عَنهُ أَبُو الْقَاسِم الزجاجي والسيرافي وأبوعلي الفارسي، من أشهر كتبه: (الأصول في النحو)، و(شرح كتاب سيبويه)، توفيّ شابًا سنة: (316 هـ). انظر: السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، 1/ 109؛ والزركلي، *الأعلام*، 6/ 136.

[543] كتاب: (الأصول)، ويطلق عليه أصول ابن السّرّاج، من أفضل ما ألف في النحو بعد كتاب سيبويه، والمرجع إليه عند اضطراب النقل واختلاف الأقوال، وقد شرحه جملة من العلماء منهم: أبو الحسن الرماني، وعيسى الجزولي. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1/ 111.

[544] في (ك): (أن لا).

[545] في (س): (الأقوال).

[546] في (س): (القول).

[547] أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف ابن السّرّاج، *الأصول في النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (بيروت: مؤسسة الرسالة، د. ت)، 2/ 11.

[548] هو عُثْمَان بن جنِّيّ أَبُو الْفَتْح النَّحْوِيّ، من أحذق أهل الْأَدَب وأعلمهم بالنحو والتصريف، لزم أبا علي الفارسي وأخذ علمه، وَلما مَاتَ أَبُو عَليّ تصدر ابْن جني مَكَانَهُ بِبَغْدَاد، من أهم مصنفاته المطبوعة: (الخصائص) في النحو، و(شرح ديوان المتنبي)، توفي سنة: (٣٩٢ هـ). انظر: السيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، 2/ 132؛ والزركلي، *الأعلام*، 4/ 204.

[549] في (س): (من سديفي يوم هاج الصبيير)، وفي (ك): (قد من سديفي يوم هاج الصبيير)، والتصحيح من ديوان طرفة، وهو شطر بيت من بحر الرمل لطرفة بن العبد، أوله: (بِجِفانٍ تَعْتَرِي ناديَنا)، والجفان: مفردها الجفنة وهي وعاء الطعام الكبير الواسع. وتعتري: تصيب. والسديف: لحم السنام. والصّنّبر: البرد الشديد، والشاهد فيه قوله: (حين هاج)، حيث أضاف الظرف إلى الفعل. انظر: طرفة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري، *ديوان طرفة*، تحقيق: مهدي محمد (دار الكتب العلمية، الطبعة 3، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م)، 43؛ وأبو الفتح عثمان بن جني، *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة 4، د. ت)، 1/ 282.

(**وقوله تعالى**:) تمثيلٌ لكون الفعل مرادًا به اللفظ، فصحّ إسناد ما قبله إليه: (**{وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ}**) [البقرة: 11]، فهو قائمٌ مقام نائب فاعل قيل، على إرادة لفظه، والنّشر مشوشٌ، فهو المقول في المعنى، واختاره الزّمخشري، أي: وإذا قيل لهم هذا اللفظ، فهو من باب الإسناد اللفظيّ، فمحله رفع.

و"تسمع بالمُعَيدِي خيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ".

(**و**) مَثّل للإسناد إلى الفعل معنًى بما شاع عن العرب في قولهم: (**تسمع**) بالرّفع، وفيها الشّاهد، إذ هو المحدَّث عنه بما بعده، منظورٌ[550] فيه لمطلق الحدث دون حقيقته منه والزّمان.

ورُويَ بالنّصب على حذف "أن" مقدّرةٌ فيه، أي أن تسمع، فيُتأول بالمصدر، ولا شاهد فيه لأنّه اسمٌ.

(**بالمعيديّ**)، قال الكسائي[551]: "تصغير معدي، منسوب إلى معدٍّ بالتّشديد، وكان يُروى المعيديّ مشدّدا، ولم يُسمع من غيره"[552]، قال سيبويه: "خُفّف لكثرة دوره، ولو حُقّر معدّي[553] في غير المثل شُذَد"[554]. وهو رجلٌ من بني فهدٍ، وقيل[555] من كنانة، واختلف في اسمه، فقيل: سُعقب بن عمرو، أو شِقّة بن ضَمْرَة، أو ضَمْرةُ التّميمي، وكان صغيرَ الجُثّة عظيمَ الهيئة[556].

---

[550] في (ك): (منظورًا).

[551] هو القارئ علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي أبو الحسن الكسائي الكوفي، ولد في إحدى قرى الكوفة، وتعلم بها، وقرأ النحو بعد الكبر، وتنقل في البادية؛ حتى صار إمامًا في اللغة والنحو والقراءة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات، وقد أخذ القراءة عنه وعن أبي بكر بن عياش وغيرهما، وأشهر الرواة عنه: حفص بن عمر أبو عمر الدوري، وأبو الحارث الليث بن خالد البغدادي، توفي رحمه الله سنة: (189هـ). انظر: ابن الجزري، *غاية النهاية في طبقات القراء*، 1/ 535؛ والزركلي، *الأعلام*، 4/ 283.

[552] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 416.

[553] في (س): (معدّ).

[554] انظر: المصدر نفسه، 1/ 416.

[555] (وقيل)، ساقطة من: (س).

[556] (المعيدي)، هو ضَمْرَةُ بن ضمرة بن جابر النهشلي، من بني دارم: شاعر جاهلي. من الشجعان الرؤساء. يقال: كان اسمه (شِقَّةَ بن ضمرة) فسماه النعمان بن المنذر (ضمرة) على اسم أبيه؛ لما أعجب بقوله ورجاحة عقله. انظر: الزركلي، *الأعلام*، 3/ 216.

وعُديّ بالباء لتضمنه[557] معنى تحدّث، وظاهر كلامهم تعديته بها حقيقةً. فالفعل مبتدأٌ، والخبر **(خيرٌ من أن تراه)**، أي سماعك به أحسن من رؤيته، مخبره أفضل من خبره، وروي "لا أن تراه"، بدل خير إلخ، فلا شاهد فيه.

وقال الأستاذ[558]: "ليس فيه إسنادٌ إلى الفعل كما ظنه بعضهم، مستدلًا به وبآية: {وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ} [الروم: 24]، لأنّ الفعل وضع لأن يُخبَرَ به لا عنه"[559].

وتسمع بالمعيدي لا أن تراه لغة بني أسد، وهي العليا، وقيس تقول: لأن تسمع إلخ، وقد عرفت جوابه.

وهو مثلٌ يضرب لمن تراه حقيرًا وقدره خطيرٌ، وخبره أجلّ من خبره[560]، وأول من قاله النّعمان بن المنذر[561]، وقيل المنذر بن ماء السماء[562]، ولما قال له ذلك، قال: "أبيت اللعن إنّ الرّجال ليسوا بِجُزُرٍ، يراد بها الأجسام، وإنّما المرء بأصغريه قلبه ولسانه"[563].

تنبيهان: الأول: قال قدس الله سره في بعض كتبه: "الفعل كضَرَبَ يشتمل على حدثٍ ونسبةٍ مخصوصةٍ بينه وبين فاعله، وتلك النّسبة ملحوظةٌ بينهما، على أنّها دالةٌ لملاحظتهما على قياس معنى الحرف، فلا يصحّ أن يُحكَم[564] عليه بشيءٍ، ولا أن يُحكَم به، لكنّ جزؤه وهو الحدث مأخوذٌ من مفهوم

---

[557] في (س): (لتضمينه).

[558] لقب (الأستاذ): من الألقاب التي يستعملها الإمام الخفاجي في حاشيته على البيضاوي، ويقصد به نفسه، ويذكره في الغالب إذا أراد أن يعقب على قول أو ينتقده. انظر الكلام عن مصطلحاته: زهير ريالات، *الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير*، 76.

[559] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 416.

[560] (من خبره)، هكذا وردت في النسختين، ولعل الصحيح أن تكون: (من مخبره).

[561] هو النُعْمَان بْنُ المنْذِر بْنِ المنْذِر بْنِ اِمرِئ القَيسِ اللَخْمِي، الملقب بأَبِي قَابُوس، ولد في الحيرة في العراق، كان نصرانيا، تسلم مقاليد الحكم بعد أبيه، وهو من أشهر ملوك المناذرة قبل الإسلام، كان داهية مقداما، وهو باني مدينة النعمانية على ضفة دجلة. انظر: الزركلي، *الأعلام*، 8/ 43.

[562] هو المنذر بن امرئ القيس بن النعمان (الملقب بابن ماء السماء) أحد ملوك الحيرة، بالعراق، حكم في الفترتين الأولى (514-524) والثانية (528-554)، أمه هي ماوية بنت جشم وقد سميت بماء السماء لجمالها وحسنها، حكم المنذر مملكة واسعة اشتملت بالإضافة لقاعدة ملكه في العراق على البحرين وعمان. انظر: المصدر نفسه، 7/ 292.

[563] انظر: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، *مجمع الأمثال*، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (بيروت: دار المعرفة، د. ت)، 1/ 129.

[564] (أن يحكم)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

الفعل على أنّه مسندٌ إلى شيءٍ آخر، فصار الفعل باعتبار جزئيه محكومًا به، وأما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكومًا عليه ولا به أصلًا"[565]، انتهى، فتأمله مع ما مرّ لهم من التّفصيل.

ولا ينافي قول العلاّمة[566]: "الفعل أبدًا خبر"[567]؛ لأنّه بالنّظر إلى حقيقته لا جزء معناه الحدثيّ. [18/ب].

الثّاني: علّل[568] المصنف[569] كما قال[570] في الكفاية بهذا التّوجيه المصحح لجعل الفعل مسندًا إليه فاعلًا أو مبتدأً وقابلًا لإضافة غيره إليه، كما في الكشّاف من تصحيح الإسناد إلى الفعل، بقوله: "ومن جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلا بينا، من ذلك قولهم: لا تأكل السّمك وتشرب اللبن، معناه لا يكن أكل السّمك وشرب اللبن[571]، وإن كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح[572] من عطف الاسم على الفعل"[573]، انتهى.

وما في الكشّاف هو المطابق للمنقول، والحقّ الحقيق بالقبول.

وما ذكره المصنف لا وجه له؛ لأنّه ادّعى أنّه استعمل فيه اللفظ في وجود معناه وهو الحدث تجوّزًا، قلنا: "صحّ الإخبار عنه كما يجوز الإخبار عمّا يراد به مجرد لفظه، نحو: "ضَرَبَ" ماضٍ مفتوح الباء، وهو ممّا صرحوا به، لكنّ قوله: – إنّ نحو: {قُولُوٓاْ ءَامَنَّا} [البقرة: 136] يقتضي أنّ كلّ مقولٍ للقول ممّا قصد به مجرد لفظه، وليس بصحيح، [فإنه] [574] أريد به معناه الموضوع له، ولفظه إنما يدل على إرادته

---

[565] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 417.

[566] لقب (العلامة): من الألقاب التي يستعملها الإمام الخفاجي في حاشيته على البيضاوي، ويقصد به الإمام الجرجاني أو الزمخشري، وذكره بعد قول الإمام الجرجاني يرجح أنه يقصد به الزمخشري. انظر: زهير ريالات، *الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير*، 76.

[567] انظر: الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 47.

[568] في (ك): (عدل)، والصحيح ما في (س)؛ لأنّ كلمة (عدل) لا تتناسب مع السياق.

[569] في (س): (المص)، وهو اختصار لكلمة (المصنف)، والمراد به الإمام البيضاوي صاحب التفسير.

[570] (قال)، ساقطة من (ك)، وقد كتب في الهامش.

[571] (معناه لا يكن أكل السمك وشرب اللبن)، هكذا وردت الجملة في النّسختين، ولكنها ناقصة ومفتقرة إلى الخبر، ولعل الصّحيح أن يقال: (معناه لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن معًا في وقت واحد)، باعتبار أنّ الواو للمعية، وهو أحد الأوجه الإعرابية في الجملة.

[572] في (ك): (يصلح).

[573] انظر: الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 47.

[574] (فإن)، هكذا وردت في النسختين، والتصحيح من حاشية الشهاب الخفاجي، انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 414.

القول، لا نفسه كما في المثال السابق[575]، ألا ترى قوله تعالى: {قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ} [المنافقون: 1]، فلو لم يرد معناه الخبري لم يكذبوا"[576].

وما قيل: "إنّ قوله على الاتساع متعلقٌ بإرادة مطلق الحدث؛ – فإنّها هي[577] المبنية على التّوسع والتّجوّز، لا إرادة اللفظ، فإنّها لا تجوز فيها عند التّفتازاني –، لا يُسمن ولا يغني من جوعٍ، لمن له أدنى تدبر"[578].

وكذا قوله: "إنّ الفعل[579] المضاف إليه في قوله: {يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْۚ} [المائدة: 119]، جُرّد للحدث اتساعًا، فإنّ "ينفع" أريد به نفعٌ فيما يستقبل[580] من يوم القيامة، فكيف لا يدل على الزّمان، وادعاء ميله مكابرةٌ؛ ألا[581] ترى قوله: {وَالسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ[582] وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا} [مريم: 33]، وقوله: {يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ[583] وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ} [القارعة: 4، 5]، فإنّها ناطقةٌ بإرادة الزّمان.

والذي ذكر القوم أنّه نظر فيه إلى المصدر ولوحظ، لا أنّه خُصّ به، ولا يلزم من التأويل خروجه عن الحقيقة، كما سيأتي.

وهذا هو الميل مع المعنى، ففي كلام المصنف خللٌ ظاهرٌ، يُصَدِّق قولهم: كم ترك الأول للآخر.

---

[575] في (س): (السائر).

[576] انظر: المصدر نفسه، 1/ 414 415.

[577] في (ك): (في).

[578] انظر: المصدر نفسه، 1/ 414.

[579] في (ك): (الفعل) ساقطة، وهي مكتوبة على الهامش.

[580] في (ك): (يستقل).

[581] في (س): (إلى).

[582] في (س): (ويوم أموت) ساقطة من الآية.

[583] (يوم يكون الناس كالفراش المبثوث)، ساقطة من (س)، ومكتوبة على الهامش في (ك).

والعجب أنّه[584] لم ينتبه له شرّاح هذا الكتاب"[585]، وقد قال قدس الله سرّه: "الفعل إذا نظر إلى لفظه واعتبر معناه على ما يقتضيه ظاهره امتنع الإخبار عنه، لكن هجر هاهنا مقتضى لفظه، وأُوّل بمعنى مصدرٍ مضافٍ إلى فاعله، فصحّ الإخبار عنه.

ولو أُجريّ لا تأكل السّمك إلخ على ظاهره[586]؛ لزم عطف الاسم وهو تشرب المنصوب على الفعل، بل المفرد على جملةٍ لا محلّ لها، فهو من قبيل ما هجر فيه جانب [19/أ] لفظه إلى جانب[587] معناه؛ من حيث إنّه أُوّل لا تأكل السّمك بما فيه اسم يصلح أن يعطف عليه أن تشرب، أي لا يكون منك أكل السّمك وشرب اللبن، لا من حيث إنّه جعل في تأويل مصدر، على حدّ: {أَأَنْذَرْتَهُمْ} إلخ، فإنّ الفرق بَيِّنٌ"[588].

فإن قيل: "هذه الواو بمعنى مع، إذ المنهيّ هو الجمع، فلو جَعل ما بعدها مفعولًا معه، كما في صنعت وإيّاك، استَغنى عن التّأويل، قلت[589]: بل يحتاج إليه؛ لأن ما بعد الواو لا يصلح لمصاحبته معمول لا تأكل، بل لمصاحبة معمول فعلٍ يمال إليه، أي لا يكن منك أكل السّمك مع شرب اللبن.

يعني أنّه[590] نظر إلى المصدر في الآية وفي لا تأكل إلخ، وإن كان بينهما بونٌ، فإنّ ما نحن فيه تُركت فيه الحقيقة من كلّ وجهٍ، وفي ذلك الجملة باقيةٌ على حالها، مستعملةٌ في معناها، لكن هجر الأصليّ نظرًا إلى العطف إلى[591] نفسها، كما في الكشف[592]، وهذا ممّا اتفق عليه الشّراح"[593].

---

[584] (أنّه) ساقطة من (س).

[585] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 415.

[586] في (س) بعد (ظاهر) كلمتان غير واضحتين.

[587] (جانب) ليست في (ك).

[588] انظر: الشريف الجرجاني، *الحاشية على الكشاف* (مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي وأولاده، 1385 هـ 1966 م)، 294.

[589] في (س): (قلنا).

[590] في (س): (إذا).

[591] في (ك): (لا إلى).

[592] هذا الكتاب اسمه: (الكَشْفُ والبيان في تفسير القُرآن)، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي المتوفى سنة: (٤٢٧ هـ)، وهو كتاب جمع فيه مؤلفه بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، فيورد ما نقل عن السلف في تفسير الآية، ثم يذكر ما فيها من المسائل النحوية واللغوية والفقهية، وقد طبع في عشرة أجزاء بتحقيق أبي محمد بن عاشور. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 6/ 96.

[593] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 415.

وما ذكره من السؤال وجوابه ممّا سبقه إليه الفاضل المحقّق، وهو مخالفٌ لما حقّق الرضيّ[594] في بحث الحروف حيث قال، تبعًا لما في ضوء المصباح[595]: "لما قصدوا معنى الجمعيّة[596] فيما بعد واو الصّرف نصبوا المضارع بعدها، ليكون الصّرف على[597] سنن الكلام المتقدم، مرشدًا من أول الأمر إلى أنّها ليست للعطف، فهي إذًا إمّا واو الحال، وأكثر دخولها على الاسميّة، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر، وإمّا بمعنى مع[598] وهي لا تدخل إلّا على الاسم، فقصدوا هاهنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها، ولو جعلنا الواو عاطفةً لمصدرٍ على مصدرٍ مُتصيَّدٍ من الفعل قبله، كما قاله النّحاة، لم يكن فيه[599] نصوصيّة على معنى الجمع.

وكون واو العطف للجمعيّة قليل، نحو كلّ رجلٍ وضيعته، والأولى في قصد النّصوصيّة على[600] شيءٍ على معنى أل، تجعل على وجهٍ يكون ظاهرًا فيما قصد النّصوصيّة عليه"[601]، انتهى.

---

[594] هو محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان)، ولمكانته في علوم العربية لقب: بنجم الأئمة، اشتهر بكتابيه: (الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب) في النحو، و(شرح مقدمة ابن الحاجب الشافية) في علم الصرف، وكلاهما مطبوع، توفي سنة: (٦٨٦ هـ). انظر: السيوطي، *بغية الوعاة*، 1/ 567؛ والزركلي، *الأعلام*، 6/ 86.

[595] كتاب ضوء المصباح، لمحَمَّد بن يَعْقُوب بن إِلْيَاس الدِّمَشْقِي الْمَعْرُوف بِابْن النحوية، شرح فيه كتاب المصباح لبدر الدين بن مالك، الذي اختصر فيه قسم البلاغة من مفتاح العلوم للسكاكي. انظر: السيوطي، *بغية الوعاة*، 1/ 272.

[596] في (س): (الجمعة).

[597] في (ك): (عن).

[598] في (س): (ما).

[599] (فيه) ساقطة من (ك).

[600] في (ك): (في).

[601] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 415.

والثّقة [602] بالفاضلين[603] تأبى[604] غفلتهما عمّا قاله نجم الأئمة[605] نور الله مثواه، فكأنّهما لم يرتضياه، لأنّ ما قرّره النّحاة في باب المفعول معه ينافيه[606] بحسب الظّاهر، وليس هذا محلّ[607] تفصيله.

ثمّ إنّ ما ذكره المصنف[608] أيضًا يرد عليه أنّ ما ذكره من التّجوز في الفعل بإرادة جزء معناه وهو الحدث، لا يتأتّى فيما إذا كان المعادلان بعد همزة التسوية أوأحدهما جملةً اسميّةً كما في قوله تعالى: {سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ} [الأعراف: 193]، لكنّه يدخل في الميل مع المعنى.

وقد نقل ابن جني في إعراب الحماسة عن أبي علي رحمه الله أنّه قال: "الجملة المركبة من المبتدأ والخبر تقع موقع الفعل المنصوب بأنْ إذا انتصب وانصرف القول به و[609]الرأي فيه إلى مذهب المصدر، كقوله تعالى: {هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ فَأَنتُمۡ فِيهِ سَوَآءٌ} [الروم: 28].

ووجدت أنا في التنزيل موضعا لم يذكره، وهو قوله [19/ب] تعالى: {أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ} [النجم: 35]، أي فيرى، إنّ الفاء جواب الاستفهام، وهي تصرف الفعل بعدها إلى الانتصاب بأن مضمرة وأن والفعل المنصوب مصدر لا محالة، حتى كأنه قال: أعنده علم الغيب فرؤيته، كما أن قوله تعالى: {فَأَنتُمۡ فِيهِ سَوَآءٌ} [الروم: 28]، في معنى هل بينكم شركة فاستوى، هذا وجه السماع"[610]، انتهى، وهذا من مقيس القواعد.

كأنّه قيل: إنذارُك وعدمه سيّان عليهم، والعدول إلى الفعل؛ لما فيهِ من إيهامِ التجدُّد،...

---

[602] في (س): (وانشقت)، وهو خطأ من الناسخ.

[603] هذا النص من كلام الإمام الخفاجي في حاشيته، ومقصوده بالفاضلين، إما الزمخشري والبيضاوي، أو التفتازاني والجرجاني، والسياق يرجح الثاني؛ لتعلق المسألة بالنحو والله أعلم. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 415.

[604] في (س): (تأتي.

[605] (نجم الأئمة)، لقب أطلق على محمد بن الحسن الرضي لتفوقه على أقرانه في علوم العربية. انظر: السيوطي، *بغية الوعاة*، 1/ 567.

[606] في (س): (ينافي).

[607] (محل)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

[608] في (س): (المص) اختصار لكلمة المصنف.

[609] في (س): (إلى).

[610] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 416.

(**كأنّه**) بيانٌ لحاصل المعنى بجعل التّركيب خبرًا قُدّم ومبتدأ أُخر، (**قيل:**) في حاصل التّركيب منه تعالى، والسرّ[611] للتأدب (**إنذارك**) أيها الرّسول المبلغ لهم أحكام الله عذابَه، (**وعدمه**) في عدم إيمانهم ونفعهم وهو المبتدأ والخبر (**سِيّان**) بالكسر والتثقيل، تثنية سِي.

رُمز به إلى أنّ حقّ هذا الخبر التثنية ليطابق المخبر عنه، فإنّه متعددٌ، لكن تركت لأنه في الأصل لا يثنى ولا يجمع، لذا قالوا لم تثنه العرب استغناء بتثنية سي عنه إلا شذوذا[612]، كقولهم: سواءان[613].

ويشهد للأول:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشّرُّ بِالشّرِّ عِندَ اللهِ سِيَّانِ[614]

أي مثلان، أي سواء[615] (**عليهم**) أي عندهم، فلا ينتجعون بشيء لما سبق لهم من سوء العاقبة.

ولما قضى المقام بمُقدّر سؤالٍ هو: إذا صحّ الإسناد إلى الفعل لتجرده لمعنى الحدث، وكونه بمعنى المصدر، فَلِمَ[616] لم يؤت بالمصدر أصلًا وحقيقةً؟ أجاب[617]: بأنّه فعل ذلك لنكتةٍ ومعنًى، فقال: (**والعدول**) مبتدأٌ عن المصدر[618] الحقيقيّ، والتّوجه (**إلى الفعل**) الماضي كأنذر[619] بالإتيان به في الآية

---

[611] في (ك): (الطي).

[612] في (س): الكلمة غير واضحة.

[613] إشارة لقول الشاعر: فيا رب إذ لم تجعل الحب بيننا سواءين فاجعلني على حبها جلدا.

[614] هذا البيت لكعب بن مالك الأنصاري، وهو من بحر البسيط، والشاهد فيه قوله: (سيّان)، فقد استغنى بها عن التثنية بـ سواءان، وفيه شاهد آخر وهو قوله: (الله يشكرها)، حيث وقع جواب الشرط جملة اسمية، ولم يقترن بالفاء ضرورة. والأصل: فالله يشكرها. انظر: ابن جني، *الخصائص*، 2/ 281.

[615] (أي سواء)، ساقطة من (ك).

[616] في (س): (فلو).

[617] في (س): (لجاز)، وهي المناسبة للسياق في (س).

[618] في (س): (بالمصدر).

[619] في (س): (إلى أنذر).

الكريمة، والخبر (**لما**) أي فعل ذلك لأجل ما حصل (**فيه**) أي الفعل المعدول إليه (**من**) بيان ما (**إيهام**) أي أن يقع في الوهم معنى (**التجدّد**) الحاصل من الفعل لتلك الحالة.

وللتّجدد معنيان: مطلق الحدوث، وقد وجد في كلّ فعلٍ ماضيًا أو غيره، لأنّه المفيد له مقارنة الزّمان والحدوث [في المستقبل مطلقًا، وهو الاستمرار التّجددي، ويختص بالمضارع، والأوّل محقّقٌ][620] ، ولا وجود للثّاني رأسًا، والمراد الأوّل.

والفعل إنّما يدلّ عليه إذا بقي على أصل معناه، فإن جُرّد عن الزّمان للحدث[621] كما هنا لم يتحقّق فيه ذلك، وإنّما يتوهم نظرًا لظاهر الصيغة من كونه ماضيًا، ولذا عبر بالإيهام دون التّحقّق، إيذانًا بأنّ التّجرد موهومٌ لا محقّقٌ، أو الثّاني لأنّ الماضي بمعنى المضارع، بقرينة {لَا يُؤْمِنُونَ} [البقرة: 6].

لكنّه نظرًا إلى ظاهر الصّيغة من كونها ماضيًا، فذكر الإيهام، وإلّا فالأنسب التّحقّق، فالأوّل أوفق بالمقام وكلام المصنف، والثاني مناسبٌ للاقتداء بالإمام[622]، وأنّ هذا مأخوذٌ منه حيث قال مبديًا لهذه النكتة: "وجواب السؤال معناه: سواءٌ عليك إنذارك لهم، لأنّ القوم كانوا بالغوا في الإصرار واللجاج والاعتراض عن الآيات والدّلائل، على حالةٍ ما بقيّ فيهم البتّة رجاء القبول[623] بوجهٍ، ولم يكونوا قبل ذلك عليها.

ولو قال: إنذارك وعدمه لما أفاده، لأنّ هذا المعنى إنّما حصل في هذا الوقت دون ما قبله، ولما قال: {أَأَنذَرْتَهُمْ} إلخ أفاد أنّ حصولها فيه بعيد حصول [20/أ] اليأس وقطع الرجاء منهم، والمقصود منها ذلك"[624]، انتهى.

---

[620] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك)، وقد وضعت إشارة إلى الهامش لكنها لم تصحح.

[621] (للحدث)، ساقطة من (ك)، وقد كتب في الهامش.

[622] مراده بالإمام: الإمام الرازي، وهو من مصطلحات الخفاجي في حاشيته، وقد تقدم الإشارة إلى هذا.

[623] في (ك): (لقبول).

[624] الرازي، *مفاتيح الغيب*، 2/ 285.

فقضى بأنّ التّجدديّ[625] حقيقيٌّ لا موهمٌ، ووجه إيهام التّجدّد[626] هنا على الأوّل الدّلالة على أنّه أحدث ذلك وأوجده، فأدّى الأمانة وبلغ الرّسالة، ولم يؤمنوا[627] لسبق القضاء ودرك الشّقاء، لا التقصير منه صلى الله عليه وسلم، فهو وإن أفاد اليأس[628] [فيه تسلية] [629] للنّبي صلى الله عليه وسلم، فتأمل، فإنّه نفيس.

والتوصّلُ إلى إدخال الهمزة ومُعادلِها عليه؛ لإفادة تقرير معنى الاستواء وتأكيده، وقيل: سواء مبتدأ وما بعده خبرٌ وليس بذاك؛ لأنّ مقتضى المقام ...

ولما كان للعدول نكتتان معنويّة ومضت، ولفظيّة؛ بينها عاطفًا على ما، فقال: **(والتوصل)** أي وعدل عن الفعل إلى المصدر لأجل أن يتوصل به **(إلى إدخال الهمزة)** المفيدة للتّسويّة **(ومعادلِها)** المقابل لها في الكلام وهو أم، سميت بذلك لأنّها عديلتها في التّركيب [وبمجموعها يتحقّق المقام.

(عليه)، أي الفعل الماضي لفظًا أو معنًى بالهمزة، أو معنًى فقط][630] مع أم **(لإفادة)** علّة إدخال، أي: وإنّما أَدخل الهمزة ومعادلَها لإفهام **(تقرير)** أي: تثبيت **(معنى الاستواء)** وتحقيقه، فيقرب من قوله: **(وتأكيده)**، فهو كالتفسير له، ولم يقل تقرير الاستواء الأخصر الأظهر، لأنّه أراد به مجرد مفهومه

بقطع النّظريّ عن الذّهنيّ والخارج، لتبادره من المعنى، إذ هو مطلق المفهوم، فيوافق قوله أولًا: اسم بمعنى الاستواء، فأعاد المعرفة برمتها ليفيد أنّها عينها، ولا يصحّ أن يريد به مدلولها هنا لتغايرهما.

---

[625] في (س): (التجردي).

[626] في (س): (التجرد).

[627] (يؤمنوا)، مطموسة بالحبر في (ك).

[628] (اليأس)، مطموسة بالحبر في (ك).

[629] ما بين المعكوفتين بياض في (س)، ومقابله كلمة مطموسة في (ك)، وبالرجوع إلى حاشية الخفاجي على البيضاوي وجدت العبارة نفسها ذكرها المصنف؛ فتبين أنّ البياض الموجود في (س) والمطموس في (ك) هو: (فيه تسلية)؛ فأثبته في النص حفاظا على مراد المصنف. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 418/1.

[630] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك)، ومكتوب في الهامش.

ومقتضى التّغاير التّأسيس، فتأكيده لما في ضمنها من المطلق.

وفي الآية أعاريب أخر أشار لبعضها بقوله: (**وقيل: سواءٌ**) خبر مبتدأ محذوفٍ يبينه ما بعده، والجملة خبر إنّ، أي: الأمران سواءٌ، وضَعْفُهُ بَيّنٌ، وقيل: سواءٌ (**مبتدأٌ**) وسوغ الابتداء بالنّكرة الظّرف بعده، (**وما بعده**) من قوله تعالى: {ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ} (**خبرٌ**)، أي: سواءٌ عليهم الإنذار وعدمه.

ولما كان فيه تعكيس المعنى القاضي عليه بالضّعف، صرّح به دفعًا لتوهم الحكاية بقيل للتّضعيف، فقال: (**وليس**) هذا الإعراب (**بذلك**) المرتضى عندهم، لتناهيه في الضّعف، فآثر البعيد رمزًا لبعد منزلته فيه وسقوطه عن درجة الاعتبار؛ [لمخالفته لمقتضى الحال ومناسب الاعتبار][631].

(**لأنّ مقتضى المقام**) الدّاعي إلى اعتبار الخصوصيّات في الكلام، فيتحد مع الحال ذاتًا، فإنّهما عبارةٌ عن الأمر الدّاعي إلى إيراد الكلام على وجهٍ مخصوصٍ، ويختلفان اعتبارًا، كما فُصّل في البلاغة.

والمقام: محلّ القيام، وقيام السّوق نفاقها ورواجها، وكان من عادة العرب أنّهم يقومون عند تناشد الأشعار وعرض الخطب والرسائل، فناسب أن يُسمّى الأمر الدّاعي لهم على اعتبار الخصوصيّة في الكلام مقامًا، لأنّهم يلاحظونه ويلتفتون إليه في محلّ قيامهم، وفي الأطول[632]: "سُميّ مقامًا لأنّه كما أنّ مراتب الرّجال تتبين

بيانُ كونِ الإنذار وعدمِه سواءً، لا بيان كون المستوي الإنذارَ وعدمَه، ...

بالمقامات، كذلك تتفاوت مراتب الكلام بالأحوال، وسُميّ حالًا لأنّه ممّا يتغيّر ويتبدّل كالحال الذي عليه الإنسان"[633]، انتهى.

---

[631] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[632] كتاب الأطول، لإبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الأسفراييني، شرح فيه تلخيص مفتاح العلوم للقزويني، وهو من أنفس الشروح، وهو مطبوع في جزئين بتحقيق: عبد الحميد هنداوي. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1/ 477.

[633] إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الأسفراييني، *الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت)، 1/ 185.

[20/ب] فجعل المقام بمعنى الرّتبة، لا من أسماء المكان والحال بمعنى ما عليه الإنسان، لا الحال الذي[634] هو أحد الأزمنة، وقد مرّت الإشارة إليه في الفاتحة، أي ما يقتضيه من المعنى ويستدعيه من الحكم الجمليّ المناسب لحال المخاطب ومقام الأخبار.

(بيان كون الإنذار وعدمه) أي الحكم عليه في هذه القضيّة بأنّهما **(سواءٌ)** في عدم إيمانهم، فالمحكوم به الاستواء، والمحكوم عليه الإنذار وعدمه، وهو الذي يستدعيه حال الطالب وتفيده السّوابق واللواحق في هذه المراتب.

وإنّما يتمشّى على الوجهين المارّين من ابتدائيّة الإنذار أو فاعليته وخبريّة سواءٍ مقدّمًا، أو لأنّ لا على هذا لاقتضائه أن المحكوم عليه الاستواء، وبه الإنذار، وهو تعكيس للمعنى، وفيه تعريض بالمفسرين كابن عادل، حيث صدّر به.

وذكر البغوي[635] احتمالًا فقال: "ويجوز أن يكون سواءٌ خبرًا مقدّمًا، وأنذرتهم بالتأويل المذكور مبتدأً مؤخّرًا"[636]، وإنّما كان ذلك هو البيان لأنّه الذي يترقبه البيان المخاطب، ويتطلبه ليعلمه ويقف على حقيقته.

(لا بيان كون المستوي) عليهم المأخوذ من لفظ سواءٍ **(الإنذار وعدمه)** المترّتب على ابتدائيّة سواءٍ وخبريّة تاليه، فإنّ حال المخاطب لا تعلّق له به، فلا يتمّ الجري عليه.

والإنذار: إعلام المَخُوفِ للاحتراز عنه، إفعالٌ: من نذر بالشيء إذا أعلمه فحذِره، والمراد ههنا التّخويف من عذاب الله وعقابه على المعاصي، ...

---

[634] في (س): (الذي عليه).

[635] هو أَبُو مُحَمَّدٍ الحُسَيْنُ بْنُ مَسعُودٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الفَرَّاءُ البَغَوِيّ، إمام حافظ وفقيه ومجتهد، يُلقَّب أيضًا بمُحيي السنة. أحد العلماء الذين خدموا القرآن والسنة النبوية، من أهم تصانيفه المطبوعة: (لباب التأويل في معالم التنزيل) في التفسير، و(مصابيح السنة) في الحديث، توفي سنة: (16ه هـ). انظر: محمد بن علي بن أحمد شمس الدين الداوودي، *طبقات المفسرين* (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت)، 1/ 161؛ والزركلي، *الأعلام*، 2/ 259.

[636] بحثت عن قول البغوي في تفسيره فلم يذكر هذا الكلام في تفسير الآية، ثم تصفحت بعض التفاسير للبحث عن هذا القول فوفقني الله لإيجاده في الدر المصون للسمين الحلبي. انظر: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط (دمشق: دار القلم، د. ت)، 1/ 105.

وهذا مدركُ سليمِ الذّوق؛ لأنّ قوة الكلام تعطيه، كيف لا وهو المتبادر للذّهن من أوّل سماع القصّة[637]، والمناسب لكمال التّسجيل على تلك الطائفة الآبية، إذ به يتمّ التّحرير وتقع التّسلية موقعها، والتّأييس من رجاء إيمانهم بالمرّة.

ولما بَيَّنَ ما يتعلق بحال التّركيب إعرابًا ومعنًى بعض أجزائه، تمّم باقيها بقوله: **(والإنذار)** مصدر أنذر المتعدّي لاثنين: {إِنَّآ أَنذَرۡنَٰكُمۡ عَذَابًا قَرِيبًا} [النبأ: 40]، و{فَقُلۡ أَنذَرۡتُكُمۡ صَٰعِقَةً} [فصلت: 13]، فيكون الثّاني في هذه الآية محذوفًا؛ أي أنذرتهم العذاب.

والأحسن ألّا[638] يُقدّر له مفعولٌ هنا، فيكون التّوجه إلى نفس الحقيقة، وهمزه للتّعديّة في الأصل، ومعناه لغة: **(إعلام)** المخبر مخاطبه نفس الشّيء **(المَخُوفِ)** منه من كلّ أمرٍ هائلٍ، كعدوٍ ونحوه، فعمّ الدنيويّ والأخرويّ.

وإنّما أعلم به **(للاحتراز عنه)**[639] والتّحفظ منه، فيكون قبل وقوع المنذر به لا بعده، لعدم إمكان الاحتراز منه، فمرجعه إلى الإبلاغ والتّخويف، واشتهر بالثّاني لغةً.

قال في المصباح: "أَنْذَرْتُهُ إِنْذَارًا: أَبْلغتُهُ، وأكثر ما يستعمل في التّخويف"[640].

وهو **(إفعالٌ)** من الرّباعيّ، مفيدٌ للحدث كإعلال، زيدت فيه الهمزة للتّعدية والنّقل **(من نذر بالشّيء)** غيرَه **(إذا أعلمه)** على[641] حقيقته وتبين حاله **(فحذره)** [642] غيره وخوفا منه بعد علمه به لتجنبه والتّحفظ منه.

---

[637] في (س): (القضية).

[638] في (ك): (أن لا).

[639] (للاحتراز عنه)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 36.

[640] الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 599.

[641] في (س): (علم).

[642] في (س): (بحذره).

ولما كان الغالب في استعمال الشّرع تقييد المطلقات اللغويّة وتخصيص موضوعاتها لبعض الحقائق، [21/أ] قال: (**والمراد**) بالإنذار (**هاهنا**) أي في الآية الكريمة تحذيرٌ من مخصوصٍ، وهو

(**التّخويف من عذاب الله تعالى**) للمكلّفين (**وعقابه**) لهم (**على المعاصي**) غير الكفر إن لم يعف، وعليه جزمًا لعدم غفرانه شرعًا.

والاقتصارُ عليه لما أنّهم ليسوا بأهل للبشارة أصلاً، ولأنّ الإنذار أفهم في القلوب وأشدُّ تأثيراً في النّفوس، فإنّ دفع المضارِّ أهم من جلب المنافع، ...

فهو إمّا يجعل حقيقةً عرفيّةً منقولةً من العذاب، أو بطريق النّقل والتّخصيص في عرف الشّرع، أو لأنّه في تأويل مصدرٍ مُعرّفٍ بتعريفٍ عهديٍّ، وقيل إنّه من استعمال المطلق في بعض أفراده مجازًا، ولا[643] يكاد يكون إلّا في زمان يسع الاحتراز، فإن لم يسعه فإشعارٌ لا إنذارٌ.

ولما دار فلك الشّرع غالبًا في تبليغ الأحكام على تقارن البشارة والنّذارة، وأفردت هنا، بين سرّه مجيبًا لمقدّر سؤالٍ، فقال: (**والاقتصار**) في الآية (**عليه**) أي الإنذار فلم تُذكر معه البشارة، أو وحدها، (**لما إنّهم**) بكسر الهمزة، أي الكفار (**ليسوا بأهلٍ للبشارة**) بجنّةٍ، ولا صالحين لها، والحال ما بين، (**أصلًا**) أي بكلّ اعتبارٍ، لليأس من إيمانهم، وتحتم شقائهم المستوجب لعذابهم، فالإنذار أحقّ بهم ليتبينوا به عاقبتهم السّيئة قبل حلولها، دون التّبشير لبعدهم من ثمرته وعدم ترتب فائدته.

(**ولأنّ**) عطف على العلّة السّابقة، بيانٌ لنكتةٍ أخرى للاقتصار على[644] (**الإنذار**) المخوّفِ من شديد العذاب، وأشدّه (**أفهم**) وأمكن (**في القلوب**) وأعمل فيها، وأبلغ في تأثرها[645] بما اشتمل عليه من الوعيد، (**وأشدّ تأثيرًا**) [646] بما فيه من القوارع والزّواجر (**في النّفوس**) العاقلة، والأفئدة القابلة، فإنّها تتأثر

---

[643] في (س): (أو لا).

[644] (على)، ساقطة من (ك)، وكتبت في الهامش.

[645] في (س): (تأثيرها).

[646] (وأشدّ تأثيرًا)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 36.

عند تحقّق المخافة والعلم بها لا مطلقًا، {وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ} [يونس: 101]، والبشارة جالبةٌ، والإنذار دافعٌ للمضرّة، واعتناء الشّارع بالثّاني أكثر، فَخُصّ الإنذار رعيًا له.

(**فإنّ دفع المضارّ**) دينًا ودنيا وصرفها، (**أهمّ**) في نظر الشّارع (**من جلب المنافع**) فيهما، ومن ثمّ إذا دار الأمر بين دفع ما يضرّ وجلب ما ينفع قُدّم الأوّل[647]؛ فيترك المندوب خوف الوقوع في المكروه، وهذا الباب من القواعد المهتم بها شرعًا، وعليه أطبق الأصوليون.

فحيث لم يتأثروا به فلأن لا يرفعوا للبشارة رأسًا.

وقرئ بتوسيط ألفٍ بين الهمزتين مع تحقيقهما، ...

(**بحيث لم يتأثروا به**) أي بالإنذار نفوسًا، ولم يتعظوا به قلوبًا، ويشتدوا في دفع الضّرّ[648] عن أنفسهم، لتجنيبها من العذاب المخلّد، (**فلأن لا يرفعوا**[649]) في تأويل مبتدأ خبره أولى. والجملة جواب حيث، لتضمنها معنى الشّرط، أي بعدم رفعهم (**للبشارة**)[650] لو أُلقيت إليهم (**رأسًا**) [651]، لتوجههم إلى قبولها، فهو كنايةٌ عن تلقيها بالقبول، لأنّ من اعتنى بشيءٍ يرفع إليه رأسه مستشرفًا له، حرصًا على تحصيله.

يعني أنّهم إذا لم يعمل فيهم الإنذار لعتوهم وشقائهم، فلأن لا يعمل فيهم البشارة (**أولى**)، فإن لم يجهد نفسه في دفع الضرّ عنها لا يجهدها في النّفع[652] لها، فإنّ العادة قاضيةٌ بالحرص على توقّي المضارّ

---

[647] هذه من القواعد الفقهية المتفق عليها، ونصها: (دَرْء الْمَفَاسِد أولى من جلب الْمصَالح). انظر: أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، *شرح القواعد الفقهية*، تحقيق: مصطفى أحمد الزرقا (دمشق: دار القلم، الطبعة 2، 1409 هـ 1989 م)، 205.

[648] في (س): (المضار).

[649] في النسختين وردت: (يرفع)، وفي الأصل وردت: (يرفعوا). انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 36.

[650] (للبشارة)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 36.

[651] (رأسًا)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 36.

[652] في (س): (بالنفع).

قبل تحصيل المسارّ، وهؤلاء لم تنجع[653] فيهم النُّذر، فلم يبق لذكر البشارة [21/ب] موضعٌ، فمن ثمّ طويت هنا.

[ذكر ما ورد من القراءات في كلمة "أأنذرتهم"]

ولما كان ها هنا قراءةٌ شاذةٌ ومتواترةٌ تعرض لاجتماع الهمزتين بتوسط ألف ودونها بَيّنها فقال:

(**وقُرئ**) شاذًا أأنذرتهم (**بتوسيط[654] ألفٍ**) ذات مدٍّ (**بين الهمزتين**) التي للتّسوية والمزيدة في الفعل، (**مع**) أي مصحوبًا بنفس (**تحقيقهما**) حال النّطق بهما، دون تسهيل الثانية وتخفيفها[655].

وبتوسيطها والثانية بَيْنَ بين، وبتخفيف الثانية بين بين بلا توسطٍ، ...

---

[653] في (س): (ينجع).

[654] في (س): (بتوسط).

[655] في (س): (ويحقيقها).

(وبتوسيطها) أي وقرأ أبو عمرو[656] وابن عامر[657] في رواية [هشام[658]] [659] ونافع[660] في رواية قالون[661] بتوسط الألف بين الهمزتين، **(والثّانية)** منهما غير محققةٍ، بل **(بَيْنَ بَيْنَ)** ظرف مكان مبهم، وهما

اسمان تركبا، وبنيا على الفتح كخمسة عشر، وجعلا اسما واحدا، بتقدير بين التحقيق والإبدال، أو بين الهمزة والهاء.

---

[656] هو القارئ أبو عمرو بن العلاء المازني المقرئ النحوي البصري الإمام، مقرئ أهل البصرة، ولد بمكة سنة: (68 هـ)، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة، وإليه انتهت الإمامة في القراءة بالبصرة، أخذ القراءة على مجاهد وسعيد بن جبير، وعطاء وعكرمة بن خالد، وابن كثير، وهو أحد القراء السبعة، وأشهر الرواة عنه: حفص بن عمر الدوري وصالح بن زياد السوسي، وقراءته برواية الدوري منتشرة في السودان، والصومال، وتشاد، ونيجيريا، وأواسط إفريقية، توفي رحمه الله سنة: (154 هـ). انظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، *معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار* (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ ١٩٩٧م)، 58.

[657] هو القارئ عبد الله بن عامر اليحصبي إمام أهل الشام في القراءة، ولد سنة: (21 هـ) في بلدة رحاب بالأردن، قرأ على أبي الدرداء ومعاوية وعلى واثلة بن الأسقع وفضالة بن عبيد، وهو أحد القراء السبعة، وأشهر الرواة عنه: هشام بن عمار الدمشقي، وعبد الله بن أحمد بن ذكوان، توفي رحمه الله سنة: (118 هـ). انظر: المصدر نفسه، 46.

[658] هو القارئ هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة أبو الوليد السلمي الدمشقي، شيخ أهل دمشق ومفتيهم، وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم، ولد سنة: (153 هـ)، أخذ قراءة ابن عامر عن عراك بن خالد وأيوب بن تميم عن يحي الذماري تلميذ ابن عامر، توفي رحمه الله سنة: (245هـ). انظر: المصدر نفسه، 115.

[659] في النّسختين ورد: (ابن هشام)، وهو خطأ واضح، فأشهر الرواة عن ابن عامر: هشام وابن ذكوان. انظر: عبد الفتاح القاضي، *البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، من طريقَي الشاطبية والدُّرة* (بيروت: دار الكتاب العربي، 1401 هـ 1981 م)، 1/ 9.

[660] هو القارئ نافع بن عبد الرحمن ابن أبي نعيم الليثي، المقرئ المدني، إمام الناس في القراءة بالمدينة المنورة، فقد أمّ الناس في المسجد النبوي ستين سنة، ولد في حدود (70 هـ) وأصله من أصفهان، أخذ القراءة على أبي جعفر يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج صاحب أبي هريرة، وقرأ عليه الإمام مالك واقرأه الموطأ، وهو أحد القراء السبعة، وأشهر الرواة عنه: عيسى بن مينا الملقب بقالون، وعثمان بن سعيد الملقب بورش، وقراءته برواية ورش منتشرة في المغرب العربي وغرب إفريقيا، وبرواية قالون منتشرة في تونس وليبيا، توفي رحمه الله بالمدينة سنة: (169 هـ). انظر: الذهبي، *معرفة القراء الكبار*، 64.

[661] هو القارئ قالون عيسى بن مينا بن وردان أبو موسى الزرقي، قارئ أهل المدينة في زمانه، ولد سنة: (120 هـ)، وهو ربيب الإمام نافع وعنه أخذ القراءة، كان شديد الصمم، فإذا قرئ عليه القرآن سمعه، وكان يقرئ القراء، ويفهم خطأهم ولحنهم بالشفة ويردهم إلى الصواب، توفي رحمه الله سنة: (220 هـ). انظر: المصدر نفسه، 93.

(**وبتخفيف**) أي قرأ ابن كثير[662] بتسهيل الهمزة (**الثّانية**) منهما حال كونها (**بَيْنَ بَيْنَ**) أي بين الهمزة والهاء، حال كونه (**بلا توسطٍ**) لألف بينهما، وبه امتازت عن سابقتها، وهي أفصح من تحقيقها دون

وبحذف حرف الاستفهام، وبحذفه وإلقاء حركته على السّاكن قبله، كما قُرئ قد أفلح، ...

ألفٍ، لأنّ الجمع بين الهمزتين مستثقلٌ؛ لأنّ الهمزة نبرةٌ[663] تخرج من الصدر بكلفةٍ، فالنّطق بها يشبه التّهوع، فإذا اجتمع همزتان كان أثقل على المتكلم، فمن هنا لا يحققها أكثر العرب.

(**وبحذف**) أي وقرئ شاذًا بحذف (**حرف الاستفهام**) الصوريّ هكذا: سواءٌ عليهمْ أنذرتهم، بإسكان ميم عليهم، وهمزةٍ مفتوحةٍ على لفظ الخبر، فهي مرادة وحذفت تخفيفًا، ودلّ عليها بأم لمعادلتها لها، وخُصّت بالحذف دون همز الفعل لكثرته فيها، كما في بيت الكتاب[664]:

لَعَمْرِي مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبعٍ رَمِينَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[665]

أي: أبسبع، ويبعد كونها همزة الماضي.

(**وبحذفه**) أي حرف الاستفهام كسابقه، لكن يفارقه لما نبّه عليه بقوله: (**وإلقاء**) أي جعل (**حركته**) أي حرف الاستفهام وهي الفتحة (**على**) الحرف (**السّاكن قبله**) أي حرف الاستفهام، وهي ميم عليهم،

---

[662] هو القارئ عبد الله بن كثير بن المطلب أبو معبد المكي، إمام المكيين في القراءة، ولد سنة: (45 هـ) بمكة ونشأ فيها، وأصله فارسي، وأخذ القراءة على عبد الله بن السائب المخزومي، وعلى مجاهد ودرباس مولى ابن عباس، كان قاضيَ الجماعة في مكة، واعظاً ورعاً، كبير الشأن، وهو أحد القراء السبعة، وأشهر الرواة عنه: أحمد بن محمد البزي، ومحمد بن عبد الرحمن الملقب بقنبل، توفي رحمه الله سنة: (120 هـ). انظر: الذهبي، *معرفة القراء الكبار*، 49.

[663] (نبرة)، ساقطة من (س).

[664] مراده بالكتاب: كتاب سيبويه في النحو.

[665] هذا البيت لعمر ابن أبي ربيعة، وهو من بحر الطويل، وأغلب المصادر التي ذكرته أوردته بلفظ: (لعمرك)، والشاهد فيه قوله: (بسبع رمين)، حيث حذفت منه همزة الاستفهام. وأصل الكلام «أبسبع رمين» وإنما حذفها اعتمادا على انسياق المعنى، وعدم خفائه. انظر: سيبويه، *الكتاب*، 3/ 175؛ وشراب، *شرح الشواهد الشعرية*، 3/ 234.

فتكون مفتوحةً بعدها همزةٌ مفتوحةٌ، هكذا: سواءٌ عليهمَ أَنذرتهم، بفتح الميم والهمزة، ولم ترو عن أحدٍ ولا اقتضاها قياسٌ، مع قضائها بالنّقل.

ومن ثمّ ذهب شُرّاح الكشّاف إلى رجوع ضمير حركته للحرف الأخير، وهو الهمزة الثّانية، فتكون القراءة: عليهمَ نْذرتهم، بفتح الميم وسكون النّون، بلا همزٍ أصلًا، ويشهد له قول المصنف: (**كما قُرئ**) من قبل ورشٍ: (**{قَدْ أَفْلَحَ}**) [المؤمنون: 1]، بنقل حركة الهمزة للدّال، لأنّ قراءة آيتنا لم توجد.

وقُرئ بقلب الثّانية ألفًا وقد نُسب ذلك إلى اللحن

(**وقُرئ**) من قبل نافعٍ في رواية[666] ورشٍ[667] (**بقلب**) الهمزة (**الثّانية**) منهما وهي همزة الفعل وإبدالها (**ألفًا**)، فيلتقي السّاكنان.

[الرد على من حكم باللحن على قراءة قلب الهمزة الثّانية ألفًا]

(**وقد نُسِب**) من قِبَل الكشّاف (**ذلك**) القلب للثّانية ألفًا (**إلى اللحن**) والخروج عن كلام العرب، بجمع السّاكنين على غير حدّه، وأخطأ طريق التّحقيق من التّسهيل بين بين، قاله الزمخشري، وهو طعنٌ [22/أ] في سبعيّة القراءات الثّابتة بالتواتر، وإن كان من قبيل الأداء المنفيّ عنه التّواتر عند بعضٍ، لشهرة مثل هذا.

وقد حَصّل في الكفاية حال القراءة المذكورة فقال: قالوا: "تحقيق الهمزتين لغة تميم، فلا عبرة بمن أنكرها، وتخفيف الثّانية بين بين لغة الحجاز، وكذا إدخال الألف بين الهمزتين تخفيفًا وتسهيلًا، كقوله:

---

[666] في (س): (قراءة)، والمثبت من (ك)، وهو أولى.

[667] هو القارئ عثمان بن سعيد أبو سعيد المصري الملقب بورش، إمام قراءة القرآن بالديار المصرية، ولد سنة (110 هـ) في بلدة قفط في صعيد مصر، رحل إلى المدينة وأخذ القراءة عن الإمام نافع وختم عليه القرآن عدة ختمات، وانتهت إليه رئاسة الإقراء في البلاد المصرية، توفي رحمه الله سنة: (197 هـ). انظر: الذهبي، *معرفة القراء الكبار*، 91.

[أَيا ظَبيَةَ الوَعساءِ بَينَ جُلاجِلٍ][668] وَبَينَ النَقا آأَنتِ أَم أُمُّ سالِمِ[669]

ورويّ عن ورشٍ إبدال الثّانية ألفًا محضةً"[670]، قال الزمخشري وتبعه المصنف: "إنّها لحنٌ، لأنّ الهمزة المتحركة لا تُبدل ألفًا، ولأنّه يؤدّي إلى جمع السّاكنين على غير حدّه"[671]، وهو خطأٌ، لثبوتها تواترًا في القراءات السبعة كما ذكرناه.

وما طعنوا به ليس بشيءٍ، لأنّه ورد عن فصحاء العرب إبدال الهمزة المتحركة، وإن كان أقلّ من إبدال السّاكنة، كما في قوله:

.... لَا هَناكِ المرْتَعُ[672]

وقوله:

سالَت هُذَيلٌ رَسولَ اللهِ فاحِشَةً[673]

---

[668] ورد في النسختين هكذا: (فيا ظبية الوعساء بين حلاحل)، والتصحيح من ديوان ذي الرمة. انظر: أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، شرح ديوان ذي الرُّمَّةَ، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح (جدة: مؤسسة الإيمان، 1402 هـ 1982 م)، 2/ 767.

[669] البيت من قصيدة لذي الرُّمَّةِ غيلان بن عقبة التميمي، وهو من البحر الطويل، والوعساء: رابية من الرمل، وجلاجل: موضع، وهو هنا ينادي الظبية ويقول: أأنت أحسن أم أم سالم التي يتحدث عنها، والشاهد فيه قوله: (آأنت)، حيث أدخل الألف بين الهمزتين المحققتين تخفيفًا وتسهيلًا. انظر: الباهلي، *شرح ديوان ذي الرُّمَّةَ*، 2/ 768.

[670] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 422.

[671] الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 48.

[672] هذا جزء من عَجُز بيت من بحر الكامل للفرزدق قال فيه: (راحَتْ بمَسْلَمَةَ البِغالُ عَشِيَّةً ... فارْعيْ فَزارَةُ لا هَناكِ المرْتَعُ)، وهو يصف فيه المشهد حين عزل يزيد بن عبد الملك مسلمة وكان واليا على العراق واستعمل بدله عمر بن هبيرة الفزاري، والشاهد فيه قوله: (لا هناك المرتع)، حيث أبدلت الهمزة ألفا، وأصلها: "هنأك". انظر: همام بن غالب التميمي الفرزدق، *ديوان الفرزدق*، تحقيق: علي فاعور (بيروت: دار الكتب العلمية، 1407 هـ 1987 م)، 353؛ وسيبويه، *الكتاب*، 3/ 554.

[673] هذا صدر بيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه يهجو فيه قبيلة هذيل حين سألت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أن يحلّ لها الزنا، وتمام البيت: (ضَلَّت هُذَيلٌ بِما سالَت وَلَم تُصِبِ)، وهو من بحر البسيط، والشاهد فيه قوله: (سالت هذيل)، حيث أبدلت الهمزة ألفا، وأصلها: (سألت). انظر: سيبويه، *الكتاب*، 3/ 554.

وقال أبو حيان[674]: "القراءة المتواترة لا تدفع ببعض المذاهب، وكون حدّ السّاكنين كما مرّ مذهب البصريين، ولا يجب اتباعه مع أنّه في المطرد المقيس، وكلام الله ممّا يقاس عليه، لا ممّا يقاس على غيره[675]، (فإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل) [676]، على أنّه عارضٌ والأصل أنّه لا يعتدّ به"[677].

{لَا يُؤْمِنُونَ}، جملةٌ مستقلةٌ مؤكدةٌ لما قبلها مبينةٌ لما فيه من إجمالٍ ...

تنبيه: قيل إنّ أبا شامة[678] نقل عن [ابن مهران[679]][680]: "أنّ للقراء في الهمزة بعد ميم الجمع ثلاثة مذاهب: الأول: نقل حركتها للميم مطلقًا، فتحةً كانت أو ضمةً أو كسرةً، والثاني: ضمها مطلقًا

---

[674] هو مُحَمَّد بن يُوسُف بن عَليّ بن يُوسُف بن حَيَّان الإِمَام أثير الدّين أَبُو حَيَّان الأندلسي الغرناطي، من كبار العلماء بالعربية، والتفسير، والحديث، والتراجم، واللغات. ولد في غرناطة سنة: (654 هـ)، له مؤلفات كثيرة أهمها: (البحر المحيط) في تفسير القرآن، و(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) في النحو وهو مخطوط، توفي رحمه الله سنة: (745 هـ). انظر: السيوطي، *بغية الوعاة*، 1/ 280؛ والزركلي، *الأعلام*، 7/ 152.

[675] في (س): (مما يقاس عليه).

[676] هذا مثل يضرب لتحقير شيء إذا جاء شيء أعظم منه. ومرادهم بنهر الله: البحر، أو الأمطار والسيول، أو نهر دجلة، ونهر معقل: هو النهر الذي حفره الصحابي الجليل معقل بن يسار بالبصرة ليغدي بعض القرى النائية، ومراد المصنف هنا: أنه إذا جاء كلام الله، بطلت فصاحة العرب. انظر: الميداني، *مجمع الأمثال*، 1/ 87.

[677] محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي، *البحر المحيط*، تحقيق: صدقي العطار وآخرون (بيروت: دار الفكر، 1420 هـ 2000 م)، 1/ 48.

[678] هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي شهاب الدين أبو شامة، مؤرخ، محدث، باحث، أصله من القدس، ومولده في دمشق سنة: (599 هـ)، من أهم مؤلفاته المطبوعة: (إبراز المعاني) في شرح الشاطبية، و (الباعث على إنكار البدع والحوادث)، توفي رحمه الله سنة: (665 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 3/ 299.

[679] هو أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوريّ، إمام عصره في القراءات. أصله من أصبهان وسكن نيسابور، ولد سنة: (295 هـ)، مؤلفاته كلها مخطوطة أهمها: (وقوف القرآن) في علوم القرآن، و(الشامل) في القراءات، توفي رحمه الله سنة: (381 هـ). انظر: المصدر نفسه، 1/ 115.

[680] في (س): (ابن برهان)، والصحيح ما أثبت كما في حاشية الخفاجي التي نقل منها صاحب الحاشية. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 423.

لأنّه حركتها الأصلية، والغالب نقل الضمة والكسرة دون الفتحة، فقولهم المار: غير مرويةٍ عن أحدٍ مندفعٌ"[681].

وفي شرح الشّاطبيّة[682] أنّ لحمزة[683] في الهمزة بعد ميم الجمع وجوهًا منها النّقل، وقد قرئ أأنذرتهم ونحوه بنقل الأولى وتسهيل الثانية، فلك أن تحمل هذه العبارة على ظاهرها، من غير ارتكاب تعسفٍ أو شذوذٍ، غايته أنّهم تركوا التّصريح بالتّسهيل، وهو سهلٌ، فتدبر.

[ذكر الأوجه الإعرابية في قوله تعالى: {لَا يُؤْمِنُونَ}]

{(لَا يُؤْمِنُونَ)} محتملةٌ لخمسة أوجهٍ إعرابيّة، بحسب ما يقتضيه المقام من تقدير وصلها بما قبلها، وجريها عليه حالًا أو خبرًا أو بدلًا، وقطعها عنه تفسيرًا أو توكيدًا؛ لأنّها إمّا **(جملةٌ)** مركبةٌ من فاعلٍ ومفعولٍ، **(مستقلةٌ)** بنفسها، لا يطلبها ما قبلها، معمولةٌ له، **(مُؤَكِدةٌ)** في المعنى **(لما قبلها)** المفيد لعدم إيمانهم واليأس منه مع الإنذار وعدمه، وهو: {إِنَّ الَّذِينَ} إلخ. **(مبينةٌ)** على وجه

التفسير **(لما)** حصل **(فيه)** أي فيما قبلها **(من إجمالٍ)**، وهو لغةً: الإتيان بجملة الشّيء من غير تفصيلٍ، ويكون بمعنى فعل الجميل، كما في قول المتنبي[684]:

فلا محلَّ لها من الإعرابِ، أو حالٌ مؤكدةٌ له ...

---

[681] انظر: المصدر نفسه، 1/ 423.

[682] بحثت في بعض شروح الشاطبية عن هذا النقل فلم أقف عليه، كشرح أبي شامة المقدسي: (إبراز المعاني)، وشرح أبي إسحاق الجعبري: (كنز المعاني).

[683] هو القارئ حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أبو عمارة الزيات الكوفي، الإمام أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين، قرأ القرآن عرضا على الأعمش؛ وحمران بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وغيرهم، وأشهر الرواة عنه: خلف بن هشام البغدادي، وخلاد بن خالد الأحول، توفي رحمه الله سنة: (156هـ). انظر: الذهبي، *كبار القراء*، 66.

[684] هو أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي الكوفي الكندي، أَبُو الطَّيِّب المُتَنَبِّي: الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربيّ. له الأمثال السائرة والحكم البالغة والمعاني المبتكرة، ولد بالكوفة سنة: (303 هـ)، وأشهر ما ترك ديوانه الذي اعتنى بشرحه كثير والعلماء كابن جنّي، والعكبري، توفي سنة: (٣٥٤ هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 1/ 115.

[مِنْ أَكثَرِ النَّاسِ إحسانٌ وإجمالُ[685]][686]

أي: موضحةٌ له ومزيلةٌ لخفائه، وإذا استقلت وفسرته **(فلا محلَّ لها من الإعرابِ)**؛ رفعًا ولا غيره، [22/ب] لفقد طالبه، فإنّ الجملة المفسرة اصطلاحًا: جملةٌ مبينةٌ لجملةٍ سابقةٍ، أو لبعض مفرداتها، ولا محل لها من الإعراب على القول المشهور بين النّحاة.

قيل: هذا بالنّظر إلى مفهوم اللفظ مع قطع[687] النّظر عن أنّه إخبارٌ عن الكفار المصرّين، فإنّه حينئذٍ لا يبقى إجمالٌ، والعجب من بعض شراح الكشّاف إذ ذهب إلى أنّ لها محلًا من الإعراب، وليس بشيءٍ، لأنّ كفرهم وعدم نفع الإنذار في الماضي بحسب الظّاهر مسكوتٌ فيه عن الاستمرار والدّوام، وقوله: {لَا يُؤْمِنُونَ} دالٌّ عليه ومبينٌ له.

وأمّا كون الجملة المفسرة لها محلٌ من الإعراب الذي عدّه من العجب، فهو من العجب؛ لأنّه مذهب الشّلوبين[688] كما في المغني[689]، لأنّها عنده عطف بيانٍ، ولذا قال قُدّس سرُّه: "لها محل من الإعراب إذ جُعلت بيانًا للجملة، وأُجريت مجرى التّوابع؛ والمعنى: أنّ استواء الإنذار وعدمه في عدم النّفع؛ أنّهم لا يُتصوّر منهم إيمانٌ أبدًا، والمراد بالمحل أنّه لو حلّ محلَّها اسمٌ مفردٌ أُعرب بذلك الإعراب".

(أو) منصوبةٌ محلًا على أنّها **(حالٌ)** نحويّة **(مؤكدةٌ له)** أي لما قبلها، على وجه التّقوية والتّقرير، والحال المؤكدة عندهم إذا أطلقت فالمرد بها نحو: زيدٌ أبوك عطوفًا، وقد اشترط النّحاة فيها الوقوع بعد جملةٍ اسميّةٍ طرفاها معرّفتان جامدان، وعاملها محذوفٌ أبدًا، وقد يراد بها ما يؤكد شيئًا ما قبله، وهو المراد،

---

[685] في (س): (إجلالا).

[686] هذا عجز بيت من قصيدة للمتنبي، وقد ورد في ديوانه هكذا: (إنَّا لَفِي زَمنٍ تَركُ القَبيحِ بِهِ * مِنْ أَكثَرِ النَّاسِ إحسانٌ وإجمالُ)، وهو من بحر البسيط، والشاهد فيه قوله: (وإجمال)، حيث استعمل إجمال بمعنى جميل. انظر: أبو الطيب المتنبي، *ديوان المتنبي*، تحقيق: درويش الجويدي (بيروت: المكتبة العصرية، 1435 هـ 214 م)، 2/ 22.

[687] في (س): (قطر).

[688] هو عمر بن مُحَمَّد بن عمر بن عبد الله أَبُو عَليّ الإشبيلي الْأَزْدِيّ الْمَعْرُوف بالشَّلَوْبِين، كَانَ إِمَام عصره فِي الْعَرَبيَّة بِلَا مدافع، ولد بإشبيليّة سنة: (562 هـ)، وأخذ العلم على كبار علماء الأندلس، حتى صار رأسا في علوم اللغة ورائدا من روادها، من أهم كتبه: (القوانين ومختصره التوطئة) في علوم العربية، و(شرح المقدمة الجزولية) في النحو، وكلاهما مخطوط، توفي رحمه الله سنة: (645 هـ)، انظر: السيوطي، *بغية الوعاة*، 2/ 224؛ والزركلي، *الأعلام*، 5/ 62.

[689] ابن هشام، *المغني*، 526.

ومن توهم أنّ المراد الأولى فقد خبط خبط عشواء، أو صاحب الحال الضمير في عليهم أو أنذرتهم، أو رفعت محلًا

وبدلٌ منه، أو خبرٌ لأنّ، وما بينهما قبلها اعتراضٌ بما هو علّة للحكم ...

على أنّها (**وبدلٌ**) اشتماليٌّ (**منه**) أي ممّا قبلها، لاشتمال عدم نفع[690] ما مرّ على عدم الإيمان، أو كلٌ من كلٍ؛ لأنّها عينه مآلًا.

واستبعد الأثير[691] الحاليّة والتّفسير لضعفها، ورجّح كونها خبر إنّ، أو مبتدأٌ حُذف، أي: هم لا يؤمنون.

وذكر المؤلف الأوّل مُؤخرًا له، فقال: (**أو**) رُفعت محلًا على أنّها (**خبرٌ لأنّ**) المؤكدة المثقّلة وحدها.

ولما سأل الفكر[692] عمّا[693] توسطهما قال مجيبًا له: (**وما**)[694] مبتدأ، توسط (**بينهما**) ما وقع (**قبلها**) أي: لا يؤمنون، وهو سواء عليهم أأنذرتهم، من المبتدأ وخبره، والخبر (**اعتراضٌ**) واقعٌ بين الجزأين المتلازمين بجملةٍ، مُبَيِّنٌ (**بما هو عِلّةٌ للحكم**[695]) عليهم بعدم الإيمان من عدم تأثرهم بالإنذار، وتساويه فيهم وجودًا وعدمًا، فهو بيانٌ لفائدة الاعتراض.

يعني أنّ فائدة الاعتراض به بينهما قصد بيان تعليل الحكم عليهم بنفي إيمانهم بذاته، أي وإنّما انتفى منهم؛ لاستواء الحالتين فيهم، فيدلّ على قسوة قلوبهم وعدم تأثرهم بالإنذار، فيقتضي عدم الإيمان،

---

[690] في (س): (نفع عدم).

[691] هو أبو حيان صاحب البحر المحيط وكان يلقب بـ: أثير الدين. انظر: أبو حيان، *البحر المحيط*، 1/ 77.

[692] (فكر)، ساقطة من (س)، ومكتوبة في الهامش.

[693] في (ك): (عن ما)، والوجهان جائزان؛ لأنّ (ما) هنا موصولة فيجوز الوصل والقطع.

[694] في (س): (أو)، والصحيح ما في (ك)، كما هو موجود في الأصل.

[695] (علة للحكم)، مكتوبة في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 36.

فيكون علته، وقد دلّ الموضوع على عدم إيمانهم ماضيًا، والمحمول على استمراره مستقبلًا، فتمت فائدة الإخبار، وسقط القول بنفيها.

قال في الكفاية: "وفي الكشف كونه جملةً مؤكدةً أولى من [المقابل][696]، سواءٌ جَعَل لا يؤمنون تأكيدًا كما ذكره، أو بيانًا، لعدم الإجزاء المقصود من الكلام، لأنّ جعل سواءٍ الجملة اعتراضًا، وإن حسن، فيه أنّ من حقّ الاعتراض أن يساق مساق التّوكيد، [23/أ] لما عسى يختلج في وهم، وأن يتم المقصود دونه لفظًا ومعنًى، ولا كذلك ما نحن فيه؛ لأنّه أقوى في الإبانة عمّا سيق له الكلام، من قوله: {لَا يُؤْمِنُونَ}، على ما لا يخفى.

وأمّا جعل {لَا يُؤْمِنُونَ} خبرًا بعد خبر، أو حالًا مُؤكدة، فلا يخفى ما فيه من قوة[697] فخامة المعنى، وتبعه قدس الله سره هنا، وارتضى ما ارتضاه.

يعني أنّ جملة التّسوية أدلّ على ما قصد من النّظم في السّباق[698] بالموحدة، وهو أنّ المؤمنين بما جاء به وبما أنزل به وأنزل من قبله هم المهديون الفائزون بخير الدّارين، وحقّ هؤلاء أن يقابلوا بكفارٍ مصرين، إنذار الرسل والكتب سواءٌ لديهم والعدم، وكذا سياق ما بعده من ختم المشاعر وتغطية البصائر إنّما يؤخذ بحجزه عدم الانتفاع بالآيات والنّذر، عمّا[699] لا يخفى.

وأمّا ما قيل: من أنّه أراد بما سيق له الكلام وصف الكتاب بما هو شأنه، فكما أنّ في الحكم بالاستواء إدماجًا لوصف الكتاب، فكذا هو في قوله: {لَا يُؤْمِنُونَ}، فهما متساويان، والثّانية أبين دلالةً على المراد، فهو أظهر وأقوى، وجعله ركنًا من الكلام أوجه وأولى، وإن أراد به عدم نفع الدّعوة[700]، كقوله: {سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ} [الأعراف: 193] فنفي الإيمان أيضًا أدلّ عليه، خصوصًا وما قبله مُعلّلٌ ومُؤكِدٌ له، فسواء والعدم على من دقّق النّظر وأحسن الورد والصدر.

---

[696] في النّسختين وردت: (القائل)، والمعنى غير واضح من السياق، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 425.

[697] في النّسختين: (قوة)، وفي حاشية الخفاجي: (فوت)، وهو المناسب للسياق. انظر: المصدر نفسه، 1/ 425.

[698] في (س): (السياق)، والصحيح ما في (ك)؛ بدليل قوله بعدها: (بالموحدة)، أي: بالباء الموحدة.

[699] في النّسختين: (عمّا)، وفي حاشية الخفاجي: (على ما)، وهو المتسق مع السياق. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 425.

[700] في (س): (الدعوى).

وقيل: الاعتراض: أن يُؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنًى، بجملة لا محلّ لها من الإعراب، لنكتةٍ سوى دفع الإيهام، وجوز بعضهم كونه لدفع الإيهام، وكونه في آخر الكلام.

وأما اشتراط كونه للتّأكيد فممّا لم نسمعه، وهذا إن كان ما قبله جملةً، فإن كان اسمَ فاعلٍ وفاعلًا تعيّن أن يكون: {لَا يُؤْمِنُونَ} بيانًا وتقريرًا له؛ لأنّ الاعتراض لا يكون إلّا جملةً، وهو يرد على عامّة الشّراح.

وقد اغترّ به المولى ابن كمال[701]، والحقّ معهم درايةً، فإنّه لو لم يُؤَكِّد كان ترقيعًا[702] للديباج بالخيش، وروايةً، لأنّ من حقّ الاعتراض كما في الكشّاف أن يُؤَكِّد ما اعترض بينهما، ومن ثمّ حكم له ابن مالك في التّسهيل بإفادة التّقوية[703]، فتدبر"[704].

أو خبرٌ ثانٍ على رَأْي مَن يجوّزه عند كونه جملةً.

والآية الكريمة ممّا استُدِلّ به على جواز التّكليف بما لا يطاق...

(أو) {لَا يُؤْمِنُونَ} **(خبرٌ ثانٍ)** لأنّ بعد الإخبار عنها بجملة سواءٍ إلخ، أو بمفردٍ بتقدير فاعلية[705] تاليه، بناءً **(على رَأْي مَن يجوّزه)** أي الإخبار ثانيًا من النّحويين **(عند كونه)** أي الخبر الثاني **(جملةً)**، سواءٌ كان الخبر الأول مفردًا أو جملةً.

---

[701] هو شمس الدّين أحْمَد بن سُلَيْمَان بن كَمَال باشا، من كبار علماء الدولة العثمانية، ولد بأدرنة ونشأ بها، أخذ العلم على نخبة من علماء عصره؛ حتى صار مدرسًا، ثم قاضيًا، ثم مفتيا، واشتغل كذلك بالتأليف، فقلما يوجد فن من الفنون إلا وله فيه مصنف، وأهمها: (تفسير القرآن وصل فيه إلى سورة الصافات)، وقد حقق جزء منه كرسائل جامعية، و(تغيير التنقيح) في الأصول، وقد حققه الباحث: طالب رشيد في كلية الشريعة ببغداد سنة: (2007 م)، توفي رحمه الله سنة: (940 هـ)، انظر: طاش كبري، *الشقائق النعمانية*؛ والزركلي، *الأعلام*، 1/ 133.

[702] في (س): (تأكيدًا).

[703] ابن مالك، *شرح التسهيل*، 2/ 375.

[704] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 425.

[705] في (س): (فاعليته).

يعني أنّ جملة[706] {لَا يُؤْمِنُونَ} يجوز كونها خبرًا ثانيًا لإنّ، عملًا بقول من يُجوّز الإخبار بجملةٍ عن مبتدأ أصلًا أو حالًا، وإن أُخبر عنه قبل ذلك بمفردٍ أو جملةٍ، فيجوز عنده: زيدٌ قام قعد، وقائمٌ قعد، وهكذا، كما فصله في شرح التّوضيح[707]، معللًا له بأنّ الخبر كالنّعت، فيتعدّد كتعدّده، فيُخبر عن مبتدأ واحدٍ بخبرين فأكثر، سواءٌ اتفقا إفرادًا أو جملةً أو اختلفا، كزيدٌ شاعرٌ كاتبٌ، أو ضحك قعد، أو ضاحكٌ قعد، أو عكسه[708].

والآية من تعدده جملةً أو مفردًا وجملةً، وها هو[709] حكمٌ عليهم بنفيه، أو دعاءٌ وضعفٌ، أو إخبارٌ عنهم، أو ذمٌ لهم، أقوال حكاها ابن الأثير.

[بيان الخلاف في مسألة جواز التّكليف بما لا يطاق]

ولما جرى خلاف بين الإسلاميين [23/ب] في جواز التّكليف بما لا يطاق ومنعه، وتمسك المجيز بهذه الآية، قال: (**والآية**) مبتدأٌ (**الكريمة**) وهي قوله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ} إلخ، والخبر: (**ممّا**) أي من الدليل السمعيّ الذي (**استُدِلّ به**) من قبل المجوزين، وأقاموه (**على جواز التّكليف**) الشامل للوجوب وغيره، وإمكانه (**بما لا يطاق**) ولا يَقدِر المكلَّف[710] على تحصيله.

---

[706] (أنّ جملة)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

[707] هذا الكتاب اسمه: (التصريح بمضمون التوضيح)، لخالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة: (٩٠٥هـ)، وهو شرح لكتاب: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، لابن هشام، والذي اشتهر عند النحاة باسم (التوضيح)، وقد طبع في جزئين. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1/ 589 – 590.

[708] انظر: خالد بن عبد الله الأزهري، *التصريح بمضمون التوضيح* (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421 هـ 2000 م)، 1/ 231.

[709] (ها هو)، في النّسختين، ولعل المناسب للسياق أن تكون، (ها هنا).

[710] (مكلف)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

وهذا ممّا زاده المصنف على ما في الكشّاف، قال في الكفاية: "وهو من أمهات المسائل الأصوليّة، ولها أدلّة منها ما ذكر، كما يشير إليه قوله: (ممّا)، وإطلاقه التّكليف يتناول الوجوب وغيره، وتقريرهم ظاهرٌ في أنّ الخلاف في الوجوب، وفي الآيات البينات[711]: "لا مانع من إجرائه في غيره"[712].

وفي تحرير ابن الهمام[713]: "القدرة شرط التّكليف بالفعل عند الحنفيّة والمعتزلة [لقبيح][714] التّكليف بما لا يُطاق، واستحالة نسبة القبيح إليه تعالى، وبالشّرع عند الأشاعرة في الممكن لذاته، كحمل جبل، واختُلِف في المحال لذاته؛ فقيل: عدم جوازه شرعيٌّ، لأنّه تعالى قال[715]: {لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ} [البقرة: 286]، فلو كُلّف الجمع بين النّقيضين جاز عقلًا، وهذا منسوبٌ للأشعريّ، وقيل: عقليٌّ"[716].

[ذكر مراتب التكليف بما لا يطاق]

وتحرير محل النّزاع أنّ مراتب ما لا يطاق ثلاث:

"أدناها: ما يمتنع لعلم الله تعالى بعدم وقوعه ولإرادته ذلك، ولإخباره به، ولا نزاع في وقوع التّكليف به فضلًا عن الجواز، فإنّ من مات على كفره ممّن أخبر الله تعالى بعدم إيمانه يُعدّ عاصيًا إجماعًا، يعني

---

[711] هذا الكتاب: (الآيات البينات)، لأحمد بن قاسم العبادي، وهو عبارة عن تعليقات ردّ فيها على الاعتراضات الواردة على كتاب: (جمع الجوامع في أصول الفقه، لتاج الدين السبكي)، و(شرح جمع الجوامع، لجلال الدين المحلي)، وهو مطبوع في أربعة أجزاء بتحقيق: زكريا عميرات. انظر: إسماعيل باشا، *هداية العارفين*، 1/ 149؛ والزركلي، *الأعلام*، 1/ 198.

[712] أحمد بن قاسم العبّادي، *الآيات البينات*، تحقيق: زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة 2، 1433 هـ 2012 م)، 1/ 358.

[713] هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود الإسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام: إمام من علماء الحنفية، ولد بالأسكندرية سنة: (790 هـ)، كان عارفا بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والمنطق، أهم مؤلفاته المطبوعة: (فتح القدير في شرح الهداية)، في الفقه الحنفي، و (التحرير) في أصول الفقه، توفي رحمه الله سنة: (861 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 6/ 255.

[714] (قبيح)، كذا في النّسختين، والصحيح ما أثبت ليستقيم المعنى، ولموافقته لما في حاشية الخفاجي، انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 426.

[715] في (س): (لأنّه قال تعالى).

[716] انظر: المصدر نفسه، 1/ 426.

بإجماع أهل الإسلام وفرقه، فإنّ الآمديّ نقل عن بعض [الثّنوية[717]][718] أنّه منع جوازه، كما في شرح منهاج[719] المصنف رحمه الله[720].

وأقصاها: ما يمتنع لذاته كجمع الضّدين، وفي جواز التّكليف به تردّدٌ؛ بناءً على أنّه يستدعي تصور المكلف به واقعًا، وتصور الممتنع واقعًا فيه تردّدٌ، وليس هذا محلّ تفصيله، والحقّ جوزاه لا وقوعه، وإن قيل به أيضًا.

والمرتبة الوسطى: ما أمكن في نفسه لكنّه لم يتعلق بوقوعه قدرة العبد، أصلًا كخلق الجسم، أو عادةً كصعود السماء، وهذا هو الواقع فيه الخلاف على المشهور عند المحققين، والمراد بالتّكليف هنا طلب تحقيق الفعل والإتيان به، واستحقاق العقاب على تركه، لا مطلق الطلب، ولا الطلب قصدًا للتّعجيز وإظهارَ عدم الاقتدار على الفعل، كما في طلب معارضة القرآن للتّحدي"[721].

ثمّ إنّ النّزاع في هذا إنّما هو في الجواز، وأما الوقوع فممتنعٌ[722] بحكم الاستقراء، الشاهد عليه النّصوص، كقوله تعالى: {لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ} [البقرة: 286] الآية.

---

[717] في (س): (التنوية).

[718] الثَّنَويَّة: فرقة من المجوس، يقولون: إن العالم صادر عن أصلين، هما: النور والظلمة، وأنهما أزليان قديمان، وهما مختلفان في النفس والصورة، متضادان في الفعل والتدبير، وأن النور عندهم هو إله الخير المحمود، والظلمة هي إله الشر المذموم. انظر: الشهرستاني، *الملل والنحل*، 2/ 49.

[719] المراد بالمنهاج كتاب: (مِنْهاجُ الوصول إلى علم الأصول)، للإمام ناصر الدين عبد الله بن عُمرَ البيضاوي، المتوفى سنة: (٥٩٨ هـ)، وهو من الكتب المختصرة في أصول الفقه، اختصره البيضاوي من كتاب "الحاصل من المحصول" للأُرْموي، و "الحاصل" اختصار لكتاب "المحصول" للرازي، و"المحصول" استمداده من كتابين لا يكاد يخرجُ عنهما غالبًا، أحدهما: "المستصفى" للغزالي و "المعتمد" لأبي الحَسَن البَصْرِي، وقد قام بشرح المنهاج كثير من العلماء، منهم: الإمام التبريزي في (السراج الوهاج)، والإمام الإسْنَوِيُّ في (نهايةَ السُّول في شَرْح مِنهاج الأصول). انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 7/ 261.

[720] قوله: (كما في شرح منهاج المصنف)، هذه العبارة من كلام الخفاجي في حاشيته التي تم النقل منها، ومراده بالمصنف: الإمام البيضاوي، ومراده بشرح المنهاج: شرح الإمام الإسنوي للمنهاج. انظر: جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، *نهايةَ السُّول في شَرْح مِنهاج الأصول*، تحقيق: عبد القادر محمد علي بيروت: دار الكتب العلمية، 1420 هـ 1999 م)، 71.

[721] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 426.

[722] في (س): (فيمتنع)، ولعلها نسخة أخرى عند المؤلف؛ لصحة العبارتين.

وبهذا ظهر أنّ كثيرًا من تمسكات الفريقين لم ترد على المتنازع فيه، هذا محصل ما في شرح المقاصد[723]، وكلّه ممّا [فيه][724] طبق المفصل، إلّا قوله أخيرًا إنّ النّزاع إنّما هو في الجواز، فإنّه صُرّح في كثيرٍ من كتب الأصول بخلافه، إلّا أن يقول إنّه لم يعتدّ بالخلاف في الوقوع.

فإنّه تعالى قد أخبر عنهم بأنّهم لا يؤمنون فظهر استحالةُ إيمانهم لاستلزامه المستحيلَ الذي هو عدمُ مطابقةِ إخباره تعالى للواقع ...

ثمّ إنّ بعض أهل الأصول فرق بين التّكليف بالمحال، بالباء الموحدة، وتكليف [24/أ] المحال بدونها، وقال: الكلام هنا في الأول، وفي الثاني أيضًا خلاف الأشعريّ، على ما في شرح منهاج المصنف[725].

(**فإنّه**) بيانٌ لوجه الاحتجاج وتقريرٌ له على وجه التّعليل، فإنّ الباري (**تعالى قد أخبر**) رسوله صلى الله عليه وسلم في هذه[726] الآية (**عنهم**)؛ أي عن الكفار المعهودين وجنسهم في الجملة، (**بأنّهم لا يؤمنون**) بالمصطفى صلى الله عليه وسلم، ولا يصدّقون بما[727] جاء به وفق ما سبق به أزليّ العلم، فيكون إيمانهم وقد كُلّفُوا به ممّا لا يُطاق، ولا يقع منهم لسبق العلم بعدم وقوعه، كما دلّ عليه خبره الموافق له.

(**فظهر**) من تعلّق علمه تعالى بأنّه لا يقع وخبره الدالّ عليه (**استحالةُ**) وقوع (**إيمانهم**) به عليه السلام وما جاء به، وصدوره منهم[728] لما عرض له من خلاف ما سبق به العلم، وإنّما ظهرت استحالته

---

[723] هذا الكتاب اسمه: (مَقاصِدُ الطالبين في علم أصول الدين)، لسعد الدين مسعود بن عُمَر التَّفتازاني، ثم شرحه في كتاب سماه: (شرح مقاصد علم الكلام وعقائد الإسلام)، وهو من أجمع الكتب في علم الكلام وعليه حواشٍ كثيرة. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 7/ 32.

[724] ما بين المعكوفتين ليس موجودًا في النّسختين، وإنما هو إضافة من حاشية الخفاجي حتى يستقيم المعنى، انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 426.

[725] الإسنوي، *نهايَةَ السُّول في شَرْح مِنهاج الأصول*، 71 – 72.

[726] في (س): (رسول هذه).

[727] في (س): (فيما).

[728] في (س): (وصدورهم منه).

(**لاستلزامه**)؛ أي إيمانهم لو وقع منهم (**المستحيلَ**) العقليّ، فيؤدي إلى الممتنع عقلًا (**الذي هو**) أي ذلك المستحيل المؤدي إليه إيمانهم، لو وقع[729] (**عدمُ مطابقةِ**) أي موافقة (**إخباره تعالى**) فيها عنهم بأنّهم لا يؤمنون (**للواقع**) ونفس الأمر؛ فيكون[730] كذبًا يتعالى عنه الحقّ، فينقلب العلم جهلًا.

فاندفع ما يَرِدُ عليه من أن ما نحن فيه ليس محالًا لذاته، ولا عادةً، بل عقلًا فقط، وهو واقع بالاتفاق كما مرّ، فقرره على وجه يبينه ويدفع ما يَرِدُ عليه، من أن ما نحن فيه ليس محالًا لذاته، وإن جاز ووقع، وهو مستلزمٌ لاجتماع الضدّين، لزم منه وقوع المحال لذاته، وما يستلزم المحال لذاته محالٌ لذاته.

فالمستحيل لذاته قد وقع بأنّ أبا لهب مثلًا قد أُمر بالإيمان بكلّ ما أنزله تعالى، وبالتّصديق به، ومنه أنّه لا يؤمن، فصار مكلفًا بأنّه يؤمن بأنّه لا يؤمن، أو بأنّه يؤمن وبأنّه لا يؤمن، وهو جمع بين النّقيضين.

وحاصله: أنّ التّكليف بالشّيء تكليفٌ بلوازمه، وردٌ بالمنع، لا سيما اللوازم العدميّة، وهذا يحتمل أن يكون دليلًا للقائلين بالوقوع، فيدلّ على الجواز الذي ذكره المصنف بالطريق الأولى، ويحتمل أن يكون نقضًا لاستدلالهم بالاستقراء المقرر في كلام القوم.

وقوله: فلو آمنوا إلخ، لما صوره بالإخبار المناسب للمقام قرّره بانقلاب خبره كذبًا، ومن المتكلمين من قرّره بلزوم انقلاب علمه جهلًا، وهو قريبٌ منه.

وفي شرح المقاصد: "لا يقال لا نسلم أنّه لو آمن لزم انقلاب العلم جهلًا، بل يلزم أن يكون العلم المتعلق به أزلًا أنّه لا يموت مؤمنًا، فإنّ العلم تابعٌ للمعلوم، فيكون هذا تقدير علمٍ مكان علمٍ لا تغير علمٍ إلى جهلٍ، كما إذا قرّر من يأتي بالقبيح آتيًا بالحسن، فإنّه يكون من أوّل الأمر مستحقًّا للمدح، لا منقلبًا من استحقاق الذمّ لاستحقاق المدح، لأنّا نقول[731]: الكلام فيما تحقق العلم بأنّه يموت كافرًا، فعلى تقدير الإيمان يكون الانقلاب ضروريًا، وكذا من أخبر تعالى بأنّه لا يؤمن كأبي جهل، [24/ب] وقد

---

[729] جاءت هذه الفقرة كلها مكررة في (س)، وقد أدخل عليها في المرة الأولى جزءًا من الفقرة السابقة لها، ويبدو أنّه سهو وسبق نظر من الناسخ.

[730] في (س) كلمة غير واضحة بعد كلمة: (فيكون).

[731] في (س): (لأنّا نقول) مكتوبة باللون الأحمر على أنّها من الأصل وهي من الحاشية.

عرف بأنّه ليس محلّ النّزاع، فليس الدليل في محلّه، وعلى تقدير[732] أكثر المحققين هو يدلّ على وقوع التّكليف بالمحال بذاته، لجمع النقيضين"[733] .

وفي إرشاد[734] إمام الحرمين[735] رحمه الله: "فإن قيل ما جوزتموه عقلًا من تكليف المحال هل اتفق وقوعه شرعًا؟ قلنا: قال شيخنا[736]: ذلك واقعٌ شرعًا، فإنّه تعالى أمر أبا لهب بأن يُصدّق ويؤمن في جميع ما أخبر عنه، ومنه أنّه لا يؤمن، قصد أمره أن يصدقه بأنّه لا يصدقه، وذلك جمع بين النّقيضين"[737]، وكذا في المطالب العالية[738] للرازي[739].

مع كونهم مأمورين بالإيمان باقين على التّكليف، ....

---

[732] (تقدير) كذا في النّسختين، وفي حاشية الخفاجي: (تقرير)، وهي الأقرب لمناسبة السياق. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 427.

[733] مسعود بن عمر التفتازاني، *شرح المقاصد*، تحقيق: عبد الرحمن عميرة (بيروت: عالم الكتب، 1419 هـ 1998 م)، 3/ 300.

[734] هذا الكتاب اسمه: (الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد)، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني، وهو كتاب في علم التوحيد أورد فيه الأدلة العقلية والنقلية لأصول الاعتقاد الصحيح، ورد فيه على كثير من أهل الأهواء والبدع والفرق الإسلامية والملاحدة، وقد طبع في مجلد واحد بتحقيق: محمد يوسف، وعلي عبد المنعم. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1/ 360.

[735] هو الإمام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجُوَيْني أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين، ولد في جوين (من نواحي نيسابور) سنة: (419 هـ)، الإمام الكبير، شيخ الشافعية، جاور بمكة والمدينة ودرس فيهما وأمّ بالحرم المكي؛ ولذلك لقب بإمام الحرمين، له مؤلفات قيمة أهمها: (نهاية المطلب في دراية المذهب) في فقه الشافعية، و(الورقات) في أصول الفقه، توفي رحمه الله سنة: (478 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 4/ 160.

[736] مراد الجويني بقوله شيخنا: هو أبو الحسن إسماعيل بن علي الأشعري، الذي ينسب إليه مذهب الأشاعرة.

[737] عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجُوَيْني، *الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد*، تحقيق: محمد يوسف – وعلي عبد المنعم، (مصر: مكتبة الخانجي، 1369 هـ 1950 م)، 227 – 228.

[738] هذا الكتاب اسمه: (المطالب العالية من العلم الإلهي)، للإمام الفخر الرازي، وهو كتاب في علم الكلام والتوحيد والعقائد، تكلم فيه عن الدلائل الدالة على إثبات الإله لهذا العالم وعلى توحيد وتنزيه الله تعالى عن الند والضد، وقد طبع في تسعة أجزاء بتحقيق: أحمد حجازي السقا. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 6/ 530.

[739] محمد بن عمر فخر الدين الرازي، *المطالب العالية من العلم الإلهي*، تحقيق: أحمد حجازي السقا (بيروت: دار الكتاب العربي، 1407 هـ 1987 م)، 3/ 305- 306.

وقال أيضًا: "إنّ الأمر بتحصيل الإيمان مع حصول العلم بعدمه أمر بجمع الوجود والعدم، لأنّ وجود الإيمان مستحيلٌ أن يحصل مع العلم بعدمه أمرٌ بجمع الوجود والعدم؛ لأنّ وجود الإيمان مستحيلٌ أن يحصل مع العلم بعدمه بمقتضى المطابقة، وهي بحصول عدم الإيمان"[740].

وقيل: "ما ذُكر لا يدلّ على أنّ المكلف به هو الجمع، بل تحصيل الإيمان، وهو ممكن في نفسه مقدورٌ [للعبد][741] بحسب أصله، وإن امتنع لسابق علم أو إخبار من الرسول صلى الله عليه وسلم بأنّه لا يؤمن، فيكون ممّا هو جائزٌ، بل واقعٌ، وفيه أنّ الكلام فيمن وصل إليه هذا الخبر وطلب التصديق به على التعيين"[742].

وقيل: "المطلوب من مثل أبي لهب التصديق بما عدا هذه الأخبار، وهو في غاية السقوط"[743]، انتهى.

وقال شيخنا رحمه الله تعالى في الآيات البينات: "إنّ الاستحالة باعتبار الانقلاب في العلم القديم، وخبر الصادق عقليّ، لا دخل للعادة فيه، والجواز العاديّ باعتبار كون الشيء ممّا يقع نوعه متكررًا، كإيمان الكافر، فلا مخالفة في كونه ممكنًا عقلًا ومحالًا عقلًا لذاته أو لغيره، فإنّه بخصوصه بعد قيام الدليل ممتنعٌ عقلًا وعادةً.

فإن نظر إلى كون الدليل غير لازمٍ لزومًا بينًا، فهو ممتنعٌ لغيره، وإن قطع النّظر عن الدليل كان ممكنًا عقلًا[744] وعادةً، نظرا لنوعه، وهو نظر دقيق، إن ساعده التوفيق"[745].

(مع) صلة أخبر **(كونهم)** أي الكفار المعهودين أو مطلقًا **(مأمورين)** من قبله تعالى على لسان رسوله في أي ما آيةٍ وخبرٍ[746] نبويّ **(بالإيمان)** به تعالى ورسوله وما جاء به عنه، من غير فرق بين ما

---

[740] مراده بقال أيضًا: فخر الدين الرازي. انظر: الرازي، *المطالب العالية*، 3/ 306.

[741] في النّسختين: (فبعيد)، وهو لا يتناسب مع السياق، وما أثبت هو المناسب للسياق كما ورد في حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 427.

[742] انظر: المصدر نفسه، 1/ 427.

[743] المصدر نفسه، 1/ 427.

[744] في (س): (وعقلًا).

[745] العبادي، الآيات البينات، 1/ 358.

[746] في (س): (خبري).

سبق العلم بعدم[747] إيمانه منهم وغيره، فالكلّ مكلفٌ به، وهو من تمام الدّليل على جواز التّكليف بما لا يُطاق، بل قاضٍ بوقوعه. (**باقين**) بعد الأمر به (**على التّكليف**)[748] بالتّصديق بكلّ اعتبارٍ بناءً مستمرًا غير مرتفعٍ عنهم، بلا فرقٍ بين مصرٍ وغيره.

ولأنّ من جملة ما كُلفوه الإيمان بعدم إيمانهم المستمر، والحقّ أنّ التّكليف بالممتنع لذاته وإن جاز عقلاً ...

وحاصل ما أشار إليه في الدليل أنّه تعالى أخبر عن معينين بأنّهم لا يؤمنون أصلًا، فلو صدر منهم إيمانٌ انقلب خبرُ الله الصدق كذبًا، والكذب عند الخصم قبيحٌ، وفعل القبيح يستلزم إمّا الجهل أو الحاجة، وهما مُحَالان على الله تعالى، وما أدّى إلى محالٍ محالٌ، فصدور الإيمان منهم محالٌ، فالتّكليف به تكليفٌ بالمحال، فكان تكليفًا بما لا يطاق لأمرهم به، ولا يصدر منهم لسبق العلم بعدمه[749].[25/أ] (**ولأنّ**) عطفٌ على فإنّ، تقريرًا لدليل الجواز على وجهٍ آخر، في جزئيّةٍ مخصوصةٍ (**من جملة**) أي بعض (**ما كُلفوه**)[750] وألزموه من التّكاليف الشّرعيّة (**الإيمان**) أي التّصديق (**[بعدم إيمانهم]**[751] **المستمر**) المأخوذ من هذه الآية، المعبر فيها بمفيد الدّوام والاستمرار، فقد كَلّف تعالى هؤلاء الذين أخبر عنهم بأنّهم لا يؤمنون البتة، ويعتبر في الإيمان تصديق الله تعالى في كلّ ما أَخبر عنه، وممّا أخبر عنه أنّهم لا يؤمنون أبدًا، فصاروا مكلفين أن يؤمنوا بأنّهم لا يؤمنون أصلًا، وهذا تكليفٌ بالمحال، لما فيه من الجمع بين النّفي والإثبات.

---

[747] في (س): (بغير).

[748] في (س): (بغير).

[749] (على التكليف)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 36.

[750] (ما كلفوه)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 36.

[751] (بعدم إيمانهم)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 36.

والحاصل أنّ تصديقهم في ألّا[752] يصدقونه محالٌ ممتنعٌ لذاته؛ لأنّ فرض وقوعه مستلزمٌ لعدم وقوعه، وكلّ ما يلزم من فرض وقوعه لا وقوعُه فهو ممتنعٌ بالذّات، فيكون ممتنعًا عادةً بالطريق الأولى، وبه استدل بعضهم على وقوع التّكليف بالممتنع لذاته، فإذا وقع التّكليف بهذا التّصديق وقع التّكليف بالمحال.

(والحقّ) عند أهل السنّة، من أقوال **(أنّ التّكليف)** الشّرعيّ منه تعالى **(بالممتنع)** لغيره واقعٌ؛ لأنّه تعالى كلّف الثّقلين بالإيمان، وقال: {وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ} [يوسف: 103]، فامتنع إيمان أكثرهم، لعلمه تعالى بعدم وقوعه، وذلك من الممتنع لغيره.

وأمّا التّكليف بالممتنع **(لذاته)** كمؤدٍّ لرفع نقيضين أو جمعهما، فإنّه **(وإن جاز عقلاً)** أي من جهته لكونه لا يحيله إذا خليّ ونفسه، – والقصد من مساق هذا الإشارة إلى أنّ القائل بعدم التّكليف به من المعتزلة مأخذه عدم الفائدة في طلب المحال –، فلا يجوز التّكليف به عقلًا، وإلّا كان عبثًا وسفهًا؛ فإنّ الآمر يريد وقوع المأمور به، والجمع بين علمه بعدم وقوعه وإرادة وقوعه كالتّناقض، وبنوه[753] على أنّ الأمر عين[754] الإرادة، وعلى تعليل أفعاله تعالى بالأغراض، وردّه المصنف تبعًا للأنوار بأنّ العقل يُجوّزه ولا يُحيله.

من حيث إنّ الأحكامَ لا تستدعي أغراضًا لاَ سِيَّمَا ...

(من حيث) فهي حيثيّة تعليلٍ أو تقييدٍ **(أنّ الأحكامَ)** الشرعيّة والتّكاليف الإلهيّة، وكذا سائر أفعاله تعالى **(لا تستدعي)** عند أهل السنّة ولا تقتضي **(أغراضًا)** تدعوه تعالى إليها، ولا بواعث تحمله عليها، يعني أنّ أحكامه تعالى متعالية عن العلل والأغراض، فلا يبعثه شيءٌ على شيءٍ، وإلّا احتاج لما يحصل غرضه، وهو الغني بإطلاق، فلا يستحيل الأمر بما عجز عنه المكلف، إلّا إذا كان غرض الآمر حصول المأمور به، وحكمه تعالى لا يكون لغرضٍ، وإن ترتب عليه فوائد ومصالح، كلها نافعة، راعاها تفضلًا، لأنّه الحكيم المتعال.

---

[752] في (ك): (أن لا)، والوجهان جائزان، وما أثبت هو الراجح.

[753] في (س): (ونحوه).

[754] (عين)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

وقال إمام الحرمين: "الأمر بهذا ليس للطلب، بل إن كان ممتنعًا لذاته فالأمر به للإعلام بأنّه معاقبٌ لا محالة، لأنّه تعالى له أن يعذب من يشاء، وإن امتنع لغيره فالأمر به لفائدة أخذه في المقدمات، كما قرّره الأصوليون، والمعتزلة [25/ب] يمنعون هذه القاعدة، فلا يتوجه عليهم"[755]، وجزم في شرح المقاصد: "بأنّ الطلب التكليفيّ للإتيان بالفعل، واستحقاق[756] تاركه العذاب كما مرّ، واندفاعه ظاهرٌ، فتأمل"[757].

(لاَ سِيَّمَا) بشدّ المثناة التحتيّة وخفتها، مع ذكر لا وحذفها، قاله الرضي[758]؛ أداة تنبيهٍ على أحرويّة ما بعده بالحكم ممّا قبلها، وليست استثناء، وإن ذكروها في بابه، خلافًا لبعض النّحاة، ووجه أنّه كالمخرج ممّا قبله من حيث أولويته بالحكم منه، والأصل جرّه، ويجوز رفعه لا نصبه إلّا الظروف فبالثلاث، وروي بها:

وَلَا سِيَّمَا يَومًا[759] بِدَارَةِ جُلْجُلِ[760]

الامتثالُ لكنه غيرُ واقعٍ للاستقراء ....

---

[755] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 428.

[756] في (س): (لاستحقاق).

[757] انظر: المصدر نفسه، 1/ 428.

[758] رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، *شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب*، تحقيق: يوسف حسن عمر (ليبيا: جامعة قار يونس، 1395 هـ 1975 م)، 2/ 136.

[759] في (س): (يوم).

[760] هذا عجز بيت من معلقة أمرئ القيس، وصدر البيت: (ألا رُبّ يَومٍ لكَ مِنْهُنّ صَالِحٍ)، وهو من بحر الطويل، وقوله: (بِدَارَةِ جُلْجُلِ): اسم المكان الذي التقى فيه بعنيزة ابنة عمه التي كان يتغزل بها؛ فكان ذلك اليوم من أحسن أيامه، والشاهد فيه قوله: (لا سيما يومًا)، حيث جاء الظرف بعد سيما منصوبًا. انظر: امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، *ديوان امرؤ القيس*، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي (بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م)، 26.

قال في الكافية الشافية[761]:

وما يلي لا سيما فاجرر ولو رفعت لم تمنع وعن نصب نهو
في غير ظرف ورووا لا سيما وما بالأحوال الثلاث فاعلما[762]

فإن جُرّ فسي كمثل، مضافًا[763] ليوم، وما مزيدةٌ، أو رُفِع فما موصولةٌ، ويوم خبر مبتدأ حُذف، أي لا مثل الذي هو يوم، أو نكرةٌ موصوفةٌ، وإن نُصِب فموصولةٌ؛ والصّلة: بدارة جلجل. ويومًا ظرفٌ عامله ما عمل

في الصّلة، كاستقرّ، وفتحة "سي" في الثلاث فتحة إعراب، لتعريفه بجعل ما موصولة، وقد أضيف لها، وإلّا فمضاف لما بعدها إن زيدت[764]، أو لها إن نُكّرَت، واسم لا مبنيًا لا يُعرّف ولا يضاف، وجُوّز نصب تاليها، ومنعه الأكثر، ووصلها بفعل أو ظرف بموصوليّة ما، كأعجبني كلامك لا سيما تعظ[765] به، وتلاوتك القرآن لا سيما عندَ السّحر.

---

[761] هذه أرجوزة اسمها: (الكافية الشافية)، لجمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، وهي نظم يحتوي على سبعة وخمسين، وسبعمائة وألفين من الأبيات، احتوت على جميع أبواب النحو والصرف، وقد شرحها في كتاب سماه: (الوافية)، ثم اختصرها في نظم (الخلاصة)، المشهور باسم ألفية ابن مالك. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 5/ 452.

[762] هذان البيتان من أرجوزة الكافية الشافية، لابن مالك، ومعناهما: أن الذي بعد (لا سيّما) منبه على أولويته بما نسب إلى ما قبلها كقولك "أحب العلماء لا سيما العاملين" بالجر، بإضافة "سي" وهو بمعنى "مثل" و"ما" حينئذ زائدة. ويجوز رفع ما بعدها فتقول: "لا سيّما العاملون"، فتكون "ما" موصولة، والتقدير: ولا مثل الذين هم العاملون، فإذا وقع ما بعدها ظرفا جاز فيه الرفع والنصب والجر، وإن وقع بعد "لا سيما" غير الظرف امتنع نصبه إلا أن يكون نكرة فيجوز نصبه على التمييز. انظر: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، *شرح الكافية الشافية*، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي (مكة: جامعة أم القرى، 1402 هـ 1982 م)، 2/ 723 – 724.

[763] في (س): (مضاف).

[764] في (س): (وإن زيدت).

[765] في (ك): (تعض).

وعلى الثلاثة وإن ضعف النّصب يتخرج: (**الامتثالُ**)، فيقرأ بها، وهو الإتيان بالمأمور به على الوجه المطلوب شرعًا، فالامتثال أحقّ شيءٍ بعدم الاستدعاء إلى أن يكون غرضًا[766] للأمر، ولذا جاز النّسخ قبل الفعل، ولو قصد الامتثال لم يجز لفقده.

(**لكنّه**) أي التّكليف بالممتنع لذاته (**غيرُ واقعٍ**) منه تعالى، فلم يُكلِّف به أحدًا، [لا][767] لامتناعه عقلًا، لجوازه، بل إنّما لم يقع فضلًا منه، واستظهر له بقوله: (**للاستقراء**) والتّتبع لوقائع التّكليف، فوُجدت كلها

والإخبارُ بوقوعِ الشّيء أو بعدمه لا ينفي القُدرة عليه، ...

غير ممتنعةٍ لذاتها، وهو السّبر والتّقسيم لقصد الاستدلال بثبوت الحكم في الجزئيّات على ثبوته للكليّ الشامل لها؛ من قرأت بمعنى جمعت، وسينه للطلب، لأنّ المستقرئ يطلب الأفراد التي يجمعها لينظر اتفاقها، يعني أنّ أئمة الحقّ تتبعوا التّكاليف الشرعيّة كلّها، فلم يجدوا فيها محالًا لذاته قد وقع التّكليف به.

تنبيه: هذا ما ذكره القوم في استدلالهم على عدم وقوع التّكليف بالمحال لذاته، وترك الاستدلال بنص: {لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ} [البقرة: 286]، لأنّه غير صريحٍ فيه، كما سيُبيَّن إن شاء الله.

ولما احتج مخالف مذهب الحقّ بأنّه تعالى أخبر بعدم إيمانهم، وأمرهم بالإيمان، فلو آمنوا انقلب خبره [26/أ] كذبًا، وبلزوم اجتماع النّقيضين، لأنّ تصديقه للرسول صلى الله عليه وسلم في أن لا يصدقه تصديقه في نحو: {سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ} إلخ، فلو صدقوه في هذا الخبر علم وقوع فردٍ من أفراد[768] تصديقه له صلى الله عليه وسلم، وهو خلاف مضمون الخبر الذي صدقه فيه، وهو أنّه لا يصدقه في شيءٍ أصلًا.

---

[766] في (س): (عرضًا).

[767] الظاهر أنه لا بد من وضع كلمة "لا" هنا حتى يستقيم السياق، وليست في النّسختين.

[768] (من أفراد)، مكررة في (ك).

والعلم بوقوع ما يناقض مضمون الخبر مستلزمٌ لتكذيب المخبِر به، فإنّ العلم بوقوع الخسوف ساعة كذا، في سنة كذا، يستلزم عادةً تكذيب من قال لا خسوف في تلك السّنة أصلًا، فيكون تصديقه له صلى الله عليه وسلم في ألّا[769] يصدقه، مستلزمًا لتصديقه في ألّا يصدقه أصلًا، وتكذيبه فيه لامتناع اجتماع التّصديق

والتّكذيب في شيءٍ واحدٍ؛ فيستلزم عين كلّ منهما نقيض الآخر، فتصديقه[770] في ألّا يصدقه مستلزمٌ لعدم تصديقه فيه، دفعه[771] بقوله: **(والإخبارُ)** من مخبر كالباري تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في شيءٍ **(بوقوعِ)** ذلك **(الشّيء)**[772] إثباتًا له **(أو بعدمه)** نفيًا له، **(لا بنفي القدرة)** المنوط بها التّكليف **(عليه)**، أي على ذلك الشّيء.

يعني أنّ الإخبار بحصول شيءٍ، أو عدم حصوله، لا يقتضي نفي القدرة المشروطة في التّكليف وصحته عليه، فلا ينافي الإخبار عنهم بعدم الإيمان أو عن غيرهم بوجود كون الإيمان وعدمه مقدورين في حدّ ذاتهما، وإن لزم امتناعُه في بعض الأشخاص لمانعٍ آخر، كتخلف ما أخبر به الله، أو وجود ما ينافي علمه، ويخالفه، أو اجتماع نقيضين ونحوهما، فلا يقتضي الامتناع الذّاتي فيه؛ [لأنّ علمه بعدم الشّيء وإخباره عنه لا يجعله ممتنعًا، كما][773] أنّ علمه بوجود شيءٍ وإخباره به لا يجعله واجبًا لذاته، وإنّما يلزم الكذب إذا وقع خلاف المخبَر به، والتّكليف بشيءٍ لا يقتضي إيقاعه بالفعل بل القدرة عليه، والإخبار بطرفيه لا بنفيها.

كإخباره تعالى عمّا يفعله هو أو العبدُ ...

---

[769] في (ك): (أن لا)، وقد تكررت في ثلاث مواضع من هذه الفقرة.

[770] في (ك): (بتصديقه)، والصحيح ما في (س)؛ لمناسبته لسياق الجملة.

[771] في (ك): (دفعة).

[772] (الشيء)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 36.

[773] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

وتكليفهم إنّما هو بتصديقه، وهو ممكنٌ في نفسه، مقصودٌ وقوعه، إلّا أنّه ممّا علم الله أنّهم لا يصدقونه كعلمه بالعاصين.

وإخباره للمصطفى صلى الله عليه وسلم كإخباره لنوحٍ عليه السلام: {أَنَّهُۥ لَن يُؤۡمِنَ مِن قَوۡمِكَ إِلَّا مَن قَدۡ ءَامَنَ} [هود: 36]، لا أنّه أخبرهم بذلك، ولا يخرج الممكن عن الإمكان بعلمٍ أو خبرٍ بوقوعٍ أو عدمه، ولا بنفس القدرة عليه، كما أفاده المحقق عضد الملة والدين[774].

فلا يلزم التّكليف بما يستلزم نقيضه، لأنّهم كُلّفوا بتصديقه صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به إجمالًا، وفيما علموا مجيئه به تفصيلًا.

وقوله: {سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ} إلخ ليس ممّا علموا [26/ب] مجيئه به، لأنّه إخبارٌ له صلى الله عليه وسلم بحالهم، وليس من الأفعال المتعلقة بأفعالهم حتى يجب تبليغه إليهم، فلا يكلفون بتصديقه فيه، والتّصديق بغيره ممّا جاء به ممكنٌ وقوعه عادةً، فلا يكون التّكليف به تكليفًا بالمحال، وتعلق العلم والإخبار بعدم صدقه منهم لا يخرجه عن الإمكان، لأنّهما تابعان للوقوع، لا سببان له.

على أنّا لا نُسلّم أنّهم أمروا به بعد ما أنزل أنّهم لا يؤمنوا، بل قبله، فتدبره فإنّه من النّفائس المهداة من أفكار الفحول من أئمة الأصول، متعهم الله من الفراديس بالحلول.

ثمّ استوضح للكليّة بجزئيتين، فقال: وذلك (**كإخباره تعالى**) عباده في سنّةٍ أو كتابٍ (**عمّا يفعله هو**) من الأفاعيل، نحو: {يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ} [البقرة: 245]، {خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا} [البقرة: 29]، {يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ} [البقرة: 258]، {يُبۡدِئُ وَيُعِيدُ} [البروج: 13]، وغيرها.

(**أو**) الإخبار منه تعالى عمّا يفعله (**العبدُ**) من أفاعليه المكتسب لها مباشرةً، نحو {يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ} [البقرة: 3]، {وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۚ} [البقرة: 44]، {يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ} [البقرة: 49]، وغيرها.

---

[774] المراد بقوله: (عضد الملة والدين): القاضي عضد الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الإيجي وقد تقدمت ترجمته. انظر كلامه في: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 429.

فلا ينافي القدرة على شيءٍ من ذلك؛ مؤثرةً كانت أو مكتسبةً، وهذا تلخيصٌ لما قاله الإمام[775]: "من أنّ ما يدل على العلم من عدم الإيمان لا يمنع من وجود الإيمان؛ لأنّه لو كان كذلك وجب ألّا[776] يكون الله

باختياره، وليس ما كُلّفُوه الإيمانَ بتفاصيلِ ما نطقَ بهِ القرآنُ؛ حتَّى يلزمَ أن يُكلفوا الإيمان بعدم إيمانهم المستمر، ...

قادرًا على شيءٍ؛ لأنّ ما علم وقوعه يكون حينئذٍ واجبًا، فليس للقدرة فيه أثرٌ، وأمّا الممتنع فلا قدرة عليه، فلا يكون تعالى قادرًا على شيءٍ أصلًا، وهو كفر"[777].

فثبت أنّ العلم بعدم الشّيء لا يمنع من وجوده، والعلم متعلقٌ بالمعلوم على ما هو عليه، فإن كان ممكنًا فعلمه به ممكنٌ، وإن كان واجبًا كان واجبًا.

ولا شكّ أنّ الإيمان والكفر في حدّ ذاته ممكنٌ، فلو وجب بسبب العلم كان العلم مؤثرًا في المعلوم، وقد ثبت أنّه محالٌ.

وأيضًا لو كان العلم والخبر مانعين لم يكن العبد قادرًا على شيءٍ أصلًا، كالجماد، وأفعاله اضطراريّةٌ، ونحن نعلم بالبديهة خلافه، فدلّ على أنّ كلًا منهما مانعٌ من الفعل والتّرك، ولو منع العلم بالعدم عن الوجود كان أمره تعالى الكافر بالإيمان أمرًا بإعدام علمه، وهو غير معقولٍ.

والإيمان في نفسه من الممكنات، فيجب أن يعلمه الله كذلك؛ لئلّا ينقلب علمه سبحانه وتعالى جهلًا، ولا يجتمع في شيءٍ واحدٍ كونه واجبًا وممكنًا، وهو محالٌ.

---

[775] المراد بقوله: (الإمام): فخر الدين الرازي.

[776] في (ك): (أن لا).

[777] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 430.

وقوله: (**باختياره**) فيه لفعل العبد، فيه إشارةٌ لما تقرّر في الأصول من أنّ الإكراه الملجئ يمنع التّكليف لزوال القدرة عليه بالاتفاق، وأما غير الملجئ ففيه خلافٌ، والأصح عند البيضاوي أنّه لا يمنعه، كما [27/أ] ذكره في المفتاح[778].

وأشار لدفع ما أوردوا من التّناقض المارّ بقوله: (**وليس ما كُلِفُوه**) أي الكفار المعهودون في الموصول، وألزموا من الحقائق الإيمانيّة (**الإيمان**) التفصيليّ المشتمل على كلّ فردٍ فردٍ منه، حتى يلزمهم التّصديق (**بتفاصيل ما**) أي بكلّ فردٍ فردٍ ممّا (**نطق به القرآن**) على لسان مبلغي [779] من قضاياه التي من جملتها التّصديق أنّهم لا يصدقون، كما نطقت به هذه الآية.

(**حتى يلزم**) عليه (**أن يُكلَّفُوا**) ويلزموا (**الإيمان**) منهم والتّصديق بهذه الجزئيّة المخصوصة الدّاعية للتّنافي بأن يُلزموا التّصديق (**بعدم إيمانهم المستمر**) عند بلوغ هذه الآية لهم، ويجتمع النّقيضان فيلزم تكليف المحال.

وحتى غاية النّفي وعلّته، يعني أنّه تعالى لم يكلفهم بالإيمان التّفصيليّ النّاطق به القرآن، المستلزم لأمرهم بعدم تصديقهم الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع الأزمنة، لكونه من جزئيّاته التي فصّلها، فيلزمهم أن

بل هُوَ الإيمانُ الكليّ بجميعِ ما جاء به النبيُّ صلَّى الله عليهِ وسلم إجمالاً ...

[يصدقون في أنّهم لا يصدقوه][780]، فيؤدّي إلى التّنافي، فيكونون مكلفين بالمحال، فيلزم وقوعه فينا فيما مرّ من الحقّ القاضي بأنّه لا يقع، والأمر بخلافه.

---

[778] يبدو أنه وقع خطأ من المصنف في تسمية الكتاب، أو تصحيف من الناسخ، فليس للإمام البيضاوي كتاب اسمه المفتاح، وإنما هو كتاب المنهاج في أصول الفقه. انظر: الإسنوي، *نهاية السول شرح منهاج الوصول*، 66.

[779] كذا في النّسختين، دون مضاف إليه، ولعل الصّحيح أن تكون مضافة: (مبلغيه)؛ حتى يستقيم المعنى.

[780] كذا في النّسختين، بحذف النون من الفعل المرفوع، وإثباتها في المنصوب!، والصحيح عكس ذلك: (أن يصدقوا في أنّهم لا يصدقونه).

(بل) إضرابٌ انتقاليٌّ[781] مبينٌ على وجه التّأكيد، لعدم التّكليف بالتّفصيليّ الشّامل لتلك الجزئيّة المتحقق فيها التّناقض، المؤدّي للتّكليف بالمحال.

(هو) أي ما كُلِّفُوا به من التّصديق **(الإيمان الكليّ بما جاء به النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم)** من الله، وبلغه عنه إيمانًا **(إجمالًا)**، أو حال كونه مجملًا غير متعرضين فيه لأعيان الجزئيّات بخصوصها، فلا يكلفون بنفس هذه الجزئيّة حتى يلزم المحضور[782]، وإنّما يكلفون تصديقه فيما جاء به في الجملة، وليست هذه الجزئيّة من الأحكام المتعلقة بأفعالهم، فيجب عليه إبلاغها لهم، وهم مكلفون بها قبل نزولها، وعلمهم بما دلّت عليهم من نفي إيمانهم المستمر، فيكون في وسعهم وممكن الوقوع منهم من حيث ذاته، وبحسب ما عندهم،

فلا يكون تكليفًا بالمحال، فإنّ كلّ واحدٍ منهم مختارٌ له في الظّاهر، غافلٌ عمّا حُتّم عليه، جازمٌ بنفي قسره وإلجائه، وعليه يدور فلك التّكليف، وإلّا لزم مثله في تكليف العصاة المقضي عصيانهم بالطّاعات.

وفي حواشي السبكي[783] على الشفاء[784]: "قال إبليس: يا رب أمرتني بالسجود لآدم، وعلمت امتناعي منه، قال الله له: متى تحققت علمي بذلك قبل الإباية أم بعدها؟ قال: بعدها، قال: بذلك أخذتك، فقضى بدور فلك التّكليف على ما في ظاهر الحال ومختار العبد، لا ما في نفس الأمر وعلم الرب، وإلّا ارتفعت التّكاليف"[785].

---

[781] في (س): (انتقالي فيها).

[782] في (س): (المحذور)، والصحيح أن تكون: (المحظور).

[783] هو أحمد بن خليل بن إبراهيم، شهاب الدين السبكي، فاضل مصري، وهو غير تاج الدين السبكي صاحب طبقات الشافعية، ولد سنة: (939 هـ)، له حواش وشروح في الفقه وغيره، وله حاشية على كتاب الشفا للقاضي عياض لا تزال مخطوطة، وبعضهم يسميها شرحًا سماه: (منهج الوفا في شرح الشفا)، توفي رحمه الله سنة: (1032 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، (1/ 122).

[784] هذا الكتاب اسمه: (الشفا في تعريف حقوقِ المصطفى صلى الله عليه وسلم)، للقاضي عياض بن موسى أبي الفضل اليَحْصُبي، المتوفّى سنة: (٥٤٤ هـ)، وهو من أهم الكتب التي ألفت في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، وبيان قدره عند ربه، وحقوقه على أمته، وما يجوز في حقه وما يمتنع، وعليه شروح وحواشٍ كثيرة، وقد طبع عدة مرات. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 507/4.

[785] بحثت عن هذه القصة فلم أجد من تكلم عنها من علماء الحديث، فلعلها من الإسرائيليات التي تسربت إلى كتب المسلمين.

على أنّ كون الموصولِ عبارةٌ عنهم ليس معلوماً لهم ...

ولا شكّ أنّهم بهذا الاعتبار مختارون للإيمان، متمكنون منه بجهلهم بحقيقة الأمر، فيتم تكليفهم به إجمالًا، إذ لا علم [27/ب] لهم بحال كلّ جزئيةٍ منه، كما لا إحاطة [له][786] بجميع تلك الجزئيات، وهذا كلّه مبنيٌ على علمهم بأنّهم المرادون من الموصول بخصوصهم.

والتّحقيق (**على أنّ كون الموصول**) في الآية الكريمة (**عبارةٌ**) أي معبرًا به (**عنهم**) بأن يكونوا مرادين منهم بخصوصهم، (**ليس معلومًا لهم**)، ولا متحققًا عندهم، بحيث يفهمونه منه، لتوقفه على إخباره صلى الله عليه وسلم أو أصحابه لهم بذلك، ولم يخبروا، بل يطلبونهم بالإيمان ويعدونهم[787] بمزيد الأجر عليه، وإنّما يفهمون منه إذا سمعوه الجنس الصادق بهم وبغيرهم، فلم يقفوا به على أخصّ معينٍ لتجويزهم إرادة غيرهم، فلم يقطعوا لأنفسهم بعدم الإيمان مستمرًا وتعلق العلم الأزليّ[788] به.

وفائدةُ الإنذار بعد العلم بأنّه لا يفيد؛ إلزامَ الحجةِ، وإحرازَ الرسول صلى الله عليه وسلم فضلَ الإبلاغ؛ ...

ومن ثمّ لم يُبدُوه[789] عذرًا إذا سئلوا عن إبايته[790] كأبي جهل؛ فإنّه قال: "زاحمنا بنو عبد مناف في المكارم حتى صرنا كفرسيّ رهانٍ، فإذا قالوا: منّا نبيٌ، فبأي شيءٍ نقابلها؟ لا والله لا نصدق أبدًا"[791]، فلم يقل: كيف نؤمن وقد أخبر الله تعالى بأنّا لا نؤمن، وهو في غفلة عنه لكونه لم يبلغه، وإن بلغه لم يعلم

---

[786] وردت في النسختين: (له)، والسياق يقتضي أن تكون: (لهم).

[787] في (س): (ويعذبونهم).

[788] (الأزليّ)، ساقطة من (س).

[789] في (س): (يبداه).

[790] في (س): (أبانيه).

[791] انظر: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، *السيرة النبوية*، تحقيق: إبراهيم السقا وآخرون (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٥ هـ ١٩٥٥ م)، 1/ 316.

بأنّه المراد ولا يقطع به التّكليف[792]، فالتّكليف بممكنٍ ظاهرٌ فليس ممّا لا يطاق كما يقوله الخصم، محتجًا له بالآية وقد مرّ تحقيقه مستوفًى.

[فائدة الإنذار بعد العلم]

ولما غالط الخصم وشاغب بأنّه لا يجوز ورود الأمر بالمحال في الشّرع لأنّه كأمر الأعمى بنقط المصاحف، والمقعَد بالطيران، وهو كبعثة الرّسل للجماد، فأشار الى جوابه بقوله: **(وفائدة)** مبتدأٌ، **(الإنذار)** منه تعالى لهم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، ومن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه لهم وحكمته **(بعد)** تعلق **(العلم)** وتحققه للمصطفى صلى الله عليه وسلم وصحبه **(بأنّه)** أي إنذارهم **(لا يفيد)** فيهم شيئًا، ولا ينفع لتحتم شقائهم وسبق العلم، وإخباره عنهم بذلك.

والخبر **(إلزامَ الحجة)** منه تعالى لهم، وإقامتها عليهم قاطعةً لهم، مخصومين بها عنده[793]، حتى لا يقولوا[794]: {مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ} [المائدة: 19]، فلم تبق لهم شبهةٌ يعتلون بها، فتحقّ عليهم كلمة العذاب: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا} [الإسراء: 15]، وأي فائدةٍ أعظم من هذه؛ إنّها المحققة للمقامات التّكليفيّة: {وَلَوۡ أَنَّآ أَهۡلَكۡنَٰهُم بِعَذَابٖ مِّن قَبۡلِهِۦ} [طه: 134]، الآية.

(وإحرازَ) بإهمال الحاء والراء، مصدر أحرز الشّيء جعله في حرز يحفظه؛ بمعنى: حاز وجمع، احتوى وضم، أي حيازةُ **(الرسول)** محمد **(صلّى الله عليه وسلّم)** بإنذاره لهم، وتبليغهم ما جاء به عن ربّه، **(فضلَ الإبلاغ)** للأحكام الشرعيّة بإيصالها لذوي[795] شرف التّكليف، ومزيد الأجر المترتب عليه لأنّه من فعله

ولذلك قيل: {سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ}، ولم يقل: (عليك)، كما قيل لعبَدة الأصنام: {سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ}.

---

[792] (التكليف)، ساقطة من (ك).

[793] في (س): (عندهم).

[794] في (س): (يقولون)، وهو خطأ من جهة النحو.

[795] في (س): (لذي).

وكسبه، فيثاب عليه قَبِلُوه أم لا، بخلاف نبوءته لأنّها محض اختصاصٍ من الله تعالى له بها، غير داخلةٍ تحت اكتسابٍ فلا [28/أ] تقابل بأجر.

(**ولذلك**) المذكور من قصد حوزه لفضل[796] الإبلاغ (**قيل**) في الآية المذكورة: {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ (**سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ**) ءَأَنذَرۡتَهُمۡ} [البقرة: 6]، فردّ عدم الانتفاع لهم.

(**ولم يقل**) مبينًا للنائب من جهته تعالى فيما له صلى الله عليه وسلم: (**سواءٌ عليك**) الإنذار وعدمه، تنبيهًا على فوزه بفضل التّبليغ وعلو الدّرجة، وترتب عظيم الأجر عليه، فلم [يساو] [797] وجوده عدمه في حقه.

(**كما**) أي قولًا كالذي (**قيل**) منه تعالى في سورة الأعراف (**لعبدة الأصنام**) المتخذة من حديدٍ أو نحاسٍ والوثن من حجر أو غير ذلك، أو الكلّ من الكلّ في حقّ معبوداتهم، وعدم نفعهم لهم؛ سألوا أو صمتوا: ({**سَوَآءٌ**}) أي مستوٍ ({**عَلَيۡكُمۡ**}) أيتها الكفرة العبدة للأصنام في عدم الانتفاع بها ({**أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ**}) أي الأصنام، فسألتم منهم جلب نفعٍ أو دفع ضرٍ، ({**أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ**}) [الأعراف: 193]، ساكتون عن سؤالهم، فاستوى عليكم لعدم فائدة سؤالكم لهم وسكوتكم البحت[798] فإنّه لا يتغير حالكم في الحالين، كما لا يتغير حالهم عن حكم الجماديّة.

تفسير قوله تعالى: {خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [البقرة: 7].

وفي الآية الكريمة إخبارٌ بالغيبِ على ما هُو به إن أريد بالموصول أشخاص بأعيانهم فهي من المعجزات الباهرة. {خَتَمَ الله على قُلُوبِهِمْ} استئنافٌ تعليليٌّ لما سبقَ من الحكمِ ...

---

[796] في (س): (بفضل).

[797] (يساوي)، هكذا وردت في النسختين وهو خطأ من جهة النحو؛ لأنّ الجزم يقتضي حذف حرف العلة.

[798] في (س): (البحث).

(**وفي الآية الكريمة**) المفصحة بعدم إيمانهم، (**إخبارٌ**) منه تعالى، لرسوله صلّى الله عليه وسلّم والمؤمنين، (**بالغيب**) الغير المشاهد حالًا، الكائن استقبالًا [واقعًا، (**على ما**) أي][799] حاله وشأنه النّهي (**هو**)[800] أي ذلك الغيب (**به**)، وعليه في نفس الأمر، فيقع طبق ما أخبر (**إن أريد**) فيها (**بالموصول**) غير الجنس، بل (**الخاص**) متميزون في الخارج (**بأعيانهم**) لمن عرفهم، كأبوي جهل ولهب، فتقضي بموتهم على الكفر، لصدق الخبر ومنع تخلف ما سبق به قديم العلم.

وحينئذٍ (**فهي من المعجزات الباهرة**) القاطعة لكلّ خصمٍ، السّاطعة أنوارها، والآيات الظّاهرة الدّالة[801] على صدقه صلّى الله عليه وسلّم بما أخبر به من موتهم على الكفر، وقد وقع كما أخبر، بخلاف ما إذا أُريد به الجنس، لعدم التّعيين، فتدبر.

ولما حكم باستمرار عدم إيمانهم، وتساوي الإنذار في حقهم وعدمه، والتفتت النّفس لسرّه سائلةً عنه، أجابها سبحانه على طريق الاستئناف المعلّل، تبيينًا للسبب، فقال: (**{ختم الله}**)؛ أوثر الماضي لمضي الحكم به عليهم أزلًا، والجلالة لرفع العلل والأغراض في أفعاله وأحكامه، وإبرازًا لما هو من سطوات الألوهيّة وعنوان الختم، مبالغةً في عدم صدور الإيمان منهم رأسًا، وتحتم الشّقاء، واستيلائهم مستحكمًا (**على قلوبهم**) متمكنًا منها.

[محل جملة: {خَتَمَ الله على قُلُوبِهِمْ} من الإعراب]

فالجملة (**استئنافٌ**)[802] بيانيٌّ، جوابٌ لسؤالٍ مقدّرٍ[803]، (**تعليليّ**)، أي واقعٌ موقع العلّة، (**لما**[804] **سبق**) في الآية قبله (**من الحكم**) عليهم باستواء الإنذار ونفيه، ودوام استمرار عدم إيمانهم، أي: وإنّما كانوا على تلك الحالة لأنّ قلوبهم مختومٌ عليها، فلا تعي حقًا، ولا تقبل نصحًا، [ولا تثمر عرفانًا][805]، ولا

---

[799] في (س): (والعا (هو) أي).

[800] في (س) بدل (وهو): (على ما)، وهو خطأ، حيث قدم (هو) وأخر (على ما).

[801] في (ك): (الدلالة).

[802] (استئناف)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 36.

[803] في (ك): (لمقدر سؤال).

[804] وردت في النسختين: (كما)، والتصحيح من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 36.

[805] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

تسلك هدى، وبيانٌ بحسب [28/ب] ما يعطي جوهره لما يقتضيه ذلك الحكم السّابق، من استمرارهم على الكفر وترامیهم في الجحود[806]؛ لأنّ ختم القلوب مفصحٌ به، فالعطف تفسيريٌّ.

وكونه نتيجةً لما قبله خلافُ الظّاهر، مع أنّ النّتيجة تستعمل بالفاء، وأشار بما وجه به لنكتة ترك العطف، وهي أنّه مستأنفٌ في جواب سؤالٍ عن [سبب مطلق][807] الاستواء، وإصرارهم على كفرهم، كأنّه قيل: ما بالهم استوى لديهم الإنذار وعدمه؟ فأجيب بالختم لا على وجه الحصر، فلا ينافي كونه له سببٌ آخر كالانهماكات[808].

أو بيانٌ ومُؤكِدٌ له. والمرادُ بالقلب محلُّ القوة العاقلة من الفؤاد ...

وإن علّل هذا بما دلّ عليه استواء الأمرين من التّصميم على الكفر، ولذا قيل: إنّ هذا الاستئناف ورد لبيان علّة تلك العلّة، سواءٌ أُريد بالحكم ما تضمنه {لَا يُؤْمِنُونَ}، أو الاستواء، أو مجموع ما مرّ.

(**أو**) لم يكن استئنافًا[809] تعليليًّا لسابق الحكم، بل هو (**بيانٌ**)، أي مسلوكٌ به مسلك عطف البيان، فهو موضحٌ (**ومؤكدٌ له**) أي لسابق الحكم لعينيتهما معنًى، أو تلازمهما.

والجملة إذا كانت عينَ ما قبلها، تتنزل منزلة عطف البيان، فتفيد التّوكيد [و][810] التّقرير، فلا يلزم الخلو عن الفائدة، فالتّعليل في هذا الوجه غير مقصودٍ، والتّركيب في حكم المفرد.

[ذكر تعريفات العلماء للقلب وسبب تسميته بذلك]

ولما استعمل القلب في اللطيفة الرّبانيّة، والقوّة المدركة العاقلة، والعضو المخصوص الصنوبريّ، بَيّن مراد الآية منه، فقال: (**والمراد بالقلب**) الذي هو في الأصل مصدر قَلَبَ الشّيءَ يقلبه قلبًا: حوله إلى

---

[806] في (س): (في الحي).

[807] في (ك): (مطلق سبب).

[808] في (ك): (الانهماكالات).

[809] في (س): (استئنافٌ).

[810] ما بين المعكوفتين ليست في النّسختين، وإنما هي إضافة من الباحث ليستقيم المعنى.

غير حاله الأوّل، ثمّ شاع استعماله في العضو المخصوص، فأُريد به في الآية **(محلّ القوّة)**، أي الجزء الذي تفضل الله فيه بإيداع[811] القوّة اللطيفة **(العاقلة)** المدركة للحقائق الكليّة، على وجه الإجمال أو التّفصيل.

حال كونه ذلك المحلّ **(من الفؤاد[812])** المستخلص لقرار الحقائق فيه، ويُسمّى به هذا العضو الصنوبريّ، لسرعة الخواطر إليه، وترددها عليه، ولهذا قال:

مَا سُمِّيَ القَلــبَ إلَّا عَـــنْ تَقلّبِهِ فَاحْذَرْ عَلَى القَلْبِ مِنْ قَلْبٍ وَتَحْوِيلِ[813]

ولما سُميّ به هذا العضو التزموا تفخيمه، فرقًا بينه وبين أصله، وكثيرًا ما يُراد به العقل، ويُطلق أيضًا على لبّ كلّ شيءٍ وخالِصه.

وأصل ما للمؤلف في المصباح[814]، قال: "والقَلبُ مُصَغَّرٌ مِنَ الفُؤَادِ، مُعَلَّقٌ بِالنِّيَاطِ، نقله الأزهري"[815].

والختم على الشّيء: الاستيثاقُ منه ...

---

[811] في (س): (إبداع).

[812] في (س): (الفوائد).

[813] هذا البيت جرى مجرى الأمثال، ولا يعرف قائله، وهو من بحر الكامل، والشاهد فيه: بيان سبب تسمية القلب بهذا الاسم، وهو سرعة ودوام تقلبه، وقد استشهد به ابن منظور على تقلب القلب، غير أنّ شطره الثاني عنده: (والرَّأْيُ يَصْرِفُ بالإنْسان أَطْوارا). انظر: ابن منظور، *لسان العرب*، 1/ 687.

[814] الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 512.

[815] الذي نقله الأزهري في تهذيب اللغة: (قَالَ اللَّيْث: القَلْب: مضغةٌ مِن الْفُؤَاد معلَّقة بالنِّياط). انظر: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، *تهذيب اللغة*، تحقيق: محمد عوض (بيروت: دار إحياء التراث، 2001 م)، مادة "قَلَبَ"، 9/ 143.

وفي كتاب التّعريفات[816]: "لطيفةٌ ربانيّةٌ لها بهذا القلب – الجسمانيّ الصنوبريّ الشكل المودع في الجانب الأيسر من الصّدر – تعلقٌ، وتلك اللطيفة هي حقيقة الإنسان، ويسميها الحكيم: النّفس النّاطقة، والرّوح باطنة "[817]. والنّفس الحيوانيّة مركبة، وهي المدرِكُ[818] العَالِمُ من الإنسان، والمخَاطَب والمطَالَب والمعَاقَب، وإنّما أُريد في الآية الأوّل، لمناسبة الختم.

ومن ثمّ قال في الكفاية: "والظّاهر أنّه الجسم الصنوبريّ المعروف، لأنّه اشتهر في الآيات [29/أ] والأحاديث ولسان الشّرع أنّه محلّ العلم، وكونه في الدّماغ أو مشتركٌ بينهما مبنيٌّ على إثبات الحواس الباطنة التي لم يثبتها الشّرع، والكلام فيها مشهورٌ"[819]، فتدبر.

[معنى الختم والمراد بالختم على القلب في الآية]

ثمّ شرع في إيضاح الجزء الأهمّ المبنيّ عليه ما أُريد بالتّركيب الكريم، باعتبار أصل معناه لغةً، متدرّجًا منه إلى ما يقتضيه المقام من تبعيّ الاستعارة والتّمثيل، فقال: (**والختم على الشّيء**) لغةً والكتم، كما في الكشّاف، أخوان، أي بينهما مناسبةٌ معنويةٌ مع التّوافق في العين واللام وأكثر الحروف، وهو نوعٌ من الاشتقاق عندهم يسمونه الاشتقاق الأكبر، وهو المراد بالأخوّة في مثله، وهذا أحسن من تفسير الأنوار به.

ومن ثمّ عَدَل عنه المؤلف، مفسرًا له بما يأتي، فإنّ الختم: الوسم بطابعٍ ونحوه، والأثر الحاصل من ذلك، وحقيقة الكتم: السّتر والإخفاء، وهما متغايران، فلا وجه لتفسيره به.

وحينئذٍ فهو (**الاستيثاق**) استفعالٌ من الوثوق والمنع (**منه**)، بمعنى سدّ الأبواب والأقفال على ما وراءها لحفظه والمنع، ومن فعل ذلك صار ذا وثوقٍ، فالاستفعال للصيرورة، كما في استحجر الطّين، وهو أحد معانيه المعروفة.

---

[816] هذا الكتاب اسمه: (التعريفات)، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة: (٨١٦ هـ)، وهو كتاب مختصر جمع فيه مؤلفه تعريفات الفنون والمصطلحات على حروف المعجم، وأصبح مرجعا للباحثين في التعريف بالمصطلحات، وهو مطبوع في مجلد. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1/ 422.

[817] الذي ورد في تعريف الجرجاني: (والروح باطنه). انظر: الشريف علي بن محمد الجرجاني، *كتاب التعريفات*، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف الناشر (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م)، 178.

[818] في (س): (من المدرك).

[819] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 454.

قال الرّاغب في مفرداته: "الختم والطبع يقال على وجهين: مصدر ختمت وطبعت، وهو تأثر الشّيء بنقش الخاتم والطابع، والثاني: الأثر الحاصل عن الشّيء، ويُتجوّز بذلك تارةً في الاستيثاق من الشّيء والمنع

بضرب الخاتم عليه؛ صيانةً له، أو لما فيه من التّعرض له، كما في البيت الفارغ والكيس المملوء، والأوّلُ الأنسب بالمقام؛ ...

منه، اعتبارًا بما يحصل من المنع بالختم على الكتاب والأبواب، نحو قوله: {خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ[820]} [البقرة: 7]، إلخ، وتارةً في تحصيل أثرٍ عن أثرٍ، اعتبارًا بالنّقش الحاصل، وتارةً يعتبر منه بلوغ الآخر، ومنه ختمت القرآن: إذا انتهيت إلى آخره[821]"[822]، انتهى.

وهذا تفصيل لما أجمله المصنف وغيره من معناه لغةً، أي استحكام الشّيء، والتّمكن منه بحفظه، أو حفظ ما فيه، (**بضرب الخاتم عليه؛**)؛ الضّرب: إيقاع[823] جسم [على آخر][824]، وضرب الخاتم إيقاعه على ما يؤثر فيه من شمعٍ ونحوه، كما سيأتي، أي: وضعه على نفس ذلك الشّيء، للمبالغة في حفظه أو حفظ ما فيه، كما قال: (**صيانةً**) علّة الضّرب أو الاستيثاق، أي حفظًا بليغًا (**له**)، أي لذلك الشّيء نفسه، (**أو**) صيانةً (**لما فيه**) أي للشّيء، وضع في ذلك المختوم من متاعٍ ونحوه.

---

[820] (على قلوبهم)، ليست في (ك).

[821] في (س): كتبت (الخ).

[822] الراغب، *مفردات القرآن*، 274 – 275.

[823] في (س): (في إيقاع).

[824] في (س): (بجسم).

يعني أنّ القصد من ختم الشّيء كالمنزل والكتاب؛ إمّا المبالغة في حفظ ذلك الشّيء[825] نفسه، بحيث لا يدخله شيءٌ خارجٌ عنه[826]، ولا يقرّ فيه، كما عهد في ختم الكتب والمنازل، وإمّا حفظ ما فيه، بحيث لا يُتعرض له بزيدٍ ولا نقصٍ، فلا يَتقيد الختم بحفظ المضروب، بل يكون لحفظ الظّرف نفسه، كما يكون لمنع المضروب وصونه (**من التّعرض له**)، أي لذلك الشّيء أو ما فيه.

وأفرد نظرًا للعطف بأو، فإنّ الختم يمنع من الوصول لما وراءه عادةً.

[29/ب] ومَثّل نشرًا مرتبًا بقوله: (**كما**) أي الختم المستعمل (**في البيت الفارغ**)، بضربه على بابه لمنع الدخول له، وحفظه راجعٌ للظّرف.

(**والكيس المملوء**) ذهبًا أو غيره بوضعه على فمه، إحكامًا له وحفظًا لما فيه، راجعٌ للمظروف.

ولما صلح المقيس[827] للأمرين جميعًا، بيّن الأنسب بالمقام منهما، فقال: (**والأوّل**) الذي هو ختم الشّيء نفسه، صيانةً له من أن يدخل فيه شيءٌ (**الأنسب**) والأسعد حالًا (**بالمقام**) المقصود من الآية، من كونه

إذْ ليسَ المرادُ بهِ صيانةَ ما في قلوبهم، بل ...

لنفس قلوبهم، بصونها واستحكامها ومنعها عن أن يدخلها إيمانٌ بوجهٍ، أو يستقرّ فيها بحالٍ، فتصير مأوًى للكفر، لا حفظ ما فيها.

فالقصد منع الخارج أن يدخل، لا حفظ الدّاخل، لأبلغيّة الأوّل في عدم التأثر بواعظٍ، والتّوجه لزاجرٍ، فإنّ المكان إذا اسْتُحكِم استغلاقه لا يقبل شيئًا.

وأيضًا فإنّ حفظه يستلزم حفظ ما فيه، بخلاف العكس.

---

[825] (شيء) ساقطة من (س)، ومكتوبة في الهامش.

[826] في (ك): (منه).

[827] في (س): (المعنى).

والقصد بيان فراغ قلوبهم وخلوّها من الإيمان، لعدم قبولها لشيءٍ منه، كما علّل وجه الأنسبيّة بقوله: (**إذ ليس المراد به**) أي بالختم منه تعالى على القلوب (**صيانةَ**)[828] أي حفظ (**ما في قلوبهم**) من الكفر، ومنعهم من التّعرض له، حتى يقصد ما يختم، (**بل**) لا ختم في الآية على القلوب حقيقةً، لسلوكها مسلك المجاز العقليّ، الأقوى من الحقيقة، لضعف الحمل عليها، وإن نقله الرّاغب عن الجبائي، قائلًا: "إنّ الله جعل خاتمًا على قلوب الكفّار[829] ليدلّ الملائكة على كفرهم، فلا يدعون لهم"[830].

وليس بشيءٍ، لأنّ هذا الخاتم إن كان محسوسًا فيدركه أهل التّشريح، وإلّا فهم باطلاعهم على اعتقادهم وأحوالهم مستغنون عنه، وادعاء صرفه عن الحقيقة تحاشيًا عن نسبة الظلم والقبيح له تعالى ليس بشيءٍ، لمباينته مذهب أهل السنّة.

وما رُويّ عن الحسن[831]: "من أنّ الكافر إذا بلغ في الغواية الغاية، وزُيّن الكفرُ في قلبه، وعلم الله منه أنّه لا يؤمن، فهو الختم على قلبه، دليلٌ على المجاز، لا الحقيقة كما توهمه".

إحداث حالةٍ تجعلهما – بسبب تماديهم في الغيّ وانهماكِهم في التقليد وانصرافهم عن منهاج النّظر الصّحيح – ...

---

[828] (صيانة)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 36.

[829] في (س): (الكافرين).

[830] انظر: الراغب، *مفردات القرآن*، 275.

[831] هو الإمام الحسن بن يسار أبو سعيد البصري، وكان أبوه مولى لزيد بن ثابت الأنصاري، ولد قبل سنتين من نهاية خلافة عمر رضي الله عنه في المدينة المنورة عام: (21 هـ)، وأمه خيرة مولاة لأم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها كانت تخدمها، وربما أرسلتها في حاجاتها فيبكي الحسن فترضعه أم سلمة، فكانوا يرون أن تلك الحكمة والعلوم التي أوتيها الحسن من بركة تلك الرضاعة، كان إماما قاضيا من أكبر علماء التابعين، عاش بين الصحابة وأخذ العلم عن بعضهم، ولاه عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه القضاء في خلافته، توفي رضي الله عنه سنة: (110 هـ). انظر: الذهبي، *تذكرة الحفاظ*، 1/ 57؛ والزركلي، *الأعلام*، 2/ 226.

وإسناده إليه تعالى بعد التّجوز حقيقةٌ عند أهل السنّة، مجازٌ عند المعتزلة؛ لمنعهم إسناد القبيح إليه تعالى، كما فصّله الكمال [القاشاني[832]][833]، بشين معجمة بين ألفين.

فالإضراب انتقاليٌّ إلى بيان المجاز، لا مرسلًا، بل استعارةٌ، لكون العلاقة المشابهة، وانحصر في نوعيّ تمثيلٍ واستعارةٍ؛ إذ وَجهُ الشبه إن أُنتزِع من عدّة أمور فتمثيلٌ، وإلّا فاستعارةٌ.

وفي الكفاية: "لما لم تصح الحقيقة علم امتناع [الكناية][834] أيضًا، والكناية[835] المتفرع عليها المجاز مجازٌ، بحسب نفس الأمر، فيبقى أنّه مجازٌ مرسلٌ أو استعارةٌ، كما ستراه"[836]، فالمراد حينئذٍ[837] **(إحداث)** وإيجاد **(حالةٍ)**[838] معنويّةٍ مودعة في قلوبهم، صلةً تجعل متمكنة من نفوسهم، وصفةً قائمةً بها، **(تجعلها)** أي تجعل تلك الصّفة قلوبهم [30/أ] والحالة القائمة بها **[(– بسبب)** صلة تجعل][839] **(تماديهم)** أي الكفرة، **(في الغيّ)** والضّلال، واستمرارهم عليه بكلّ حالٍ، **(وانهماكهم)** أي توغلهم ولجاجهم **(في التّقليد)** للآباء، وتبعيتهم لهم طبقة بعد أخرى في الشّرك[840] وما معه، حتى أفضى بهم الحال لعدم درك الحقّ.

(وانصرافهم) أي: عدولهم وميلهم، وفي نسخة: وإعراضهم بالكلية **(عن منهاج النّظر الصّحيح –)** إلى شبه الزّيغ والباطل، ومن ثمّ ضلوا[841] عن الهدى، وسلكوا مراميّ الرّدى.

وقيد به إخراجًا للفاسد، فإن بعضهم سلكه، والأكثر قلّد، وفيه من ذم التّقليد ما لا يخفى.

---

[832] هو عبد الرزاق بن أحمد كمال الدين القاشاني، المشهور بالكمال القاشاني، ولد بمدينة قاشان وسط إيران، وهو صوفي، مفسر، من العلماء، من أهمّ كتبه المطبوعة: (شرح منازل السائرين) للهروي الحنبلي، و(السراج الوهاج) في تفسير القرآن، توفي سنة: (730 هـ). انظر: الزركلي، الأعلام، 3/ 350.

[833] (الكمال الفاشاني)، هكذا ورد في النسختين، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 433.

[834] (الكفاية)، هكذا وردت في النّسختين، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: المصدر نفسه، 1/ 433.

[835] في (س): (الكفاية).

[836] المصدر نفسه، 1/ 433.

[837] (حينئذ)، ساقطة في (س).

[838] (إحداث حالة)، كتبتا على أنهما من الحاشية، وهما من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 37.

[839] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك)، ومكتوب في الهامش.

[840] (الشرك)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

[841] في (ك): (ظلوا).

بحيث لا يؤثر فيها الإنذار ولا ينفُذُ فيها الحقُّ أصلاً ...

وردّ به أصل من أصول الكفر، وبين ما انتهوا اليه من غاية الشّقاء المفضي لعدم نفع الإنذار لهم، بقوله: (**بحيث**) غايةٌ تجعل، أي منتهيةً إلى حالةٍ وغايةٍ (**لا يؤثر فيها**) أي تلك القلوب المحدث فيها تلك الحالة المتسببة عن مارّ الأمور المتعددة (**الإنذار**) منه صلى الله عليه وسلم لهم، ولا تعمل فيها قوارع القرآن.

(**ولا ينفذ**) يمضي (**فيها**) على وجه التأثير (**الحق أصلًا**) أي بالمرّة، فلا تقبله ولا تتأثر به، لأنّها كالحجارة أو أشدّ قسوة، فإنّ الله أجرى عادته في أنّ الإنسان:

إذا تناهى في اعتقاد باطل ... وارتكب المحظور[842] غير غافل
منهمكا في أقبح اللذات ... مستغرقا من جملة العتاة
في كفره فلا يرى للحق ... ملتفتا بين جميع الخلق
يورثه ذلك الانهماك ... عمى عن[843] الرشاد والإشراك
على فؤاده الخيام نصبا ... فدب في العصيان حتى غلبا
هواه عقله فضل وارتدى ... وصار مختوما عليه وغدا
في عاجل لحظه الخسران ... وآجل لدرك النيران[844]
ومن هناك وصفت بالطبع ... ختم والإغفال بنص الشرع
وقسوة ومثله الأكنة ... وفقنا الله لرعي السنة[845]

[842] في (ك): (المحضور).

[843] في (ك): (من).

[844] في (س): الميزان.

[845] كتبت هذه الأبيات في النّسختين على أنها نثر، مع أنها مستقيمة نظمًا وهي من بحر الرجز، ولم أقف على قائلها، وقد استشهد بها المؤلف على أنّ الإنسان إذا استغرق في الكفر ختم على قلبه فلا يلتفت إلى الحق أبدًا.

قال الإمام الطيبي[846]: وقيل للإنسان ثلاثة أنواعٍ من الذنوب تقابلها في الدنيا ثلاث عقوبات، الغفلة عن العبادة تؤثر تجاسرًا على ارتكاب الذّنوب؛ لخبر: (إنّ المؤمن إذا أذنب ذنبًا أورث في قلبه نكتةً سوداء، فإن تاب ونزع واستغفر صقل[847] قلبه، وإن زاد زادت، حتى يغلق قلبه)[848].

إمّا على طريق ...

والجسارة على ارتكاب المحارم؛ إمّا الشهوة تدعوه إليه، أو شرارة مجسمة في عينه، فتورثه وقاحة، وهي الران في: {كَلَّاۖ بَلۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ} [المطففين: 14].

والضلال بأن يسبق إلى قلبه اعتقاد مذهبٍ باطلٍ، وأعظمه الكفر، فلا يلتفت بوجهٍ إلى الحقّ، فيورثه هيئةً تمرنه على استحسانه المعاصي واستقباحه الطاعات، وعنه عُبّر بالختم والطبع والإقفال.

وقد روى البزّار[849] حديثًا مرفوعًا فيه: "إنّ الطابع معلقٌ بقائمة العرش، فإذا عمل العبد بالمعاصي واجترأ على الله، بعث الله الطابع، فيطبق على قلبه، فلا يعقل [30/ب] بعد ذلك شيئًا"[850].

---

[846] هو الإمام الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، ولد في توريز من عراق العجم، وهو من علماء الحديث والتفسير والبيان، آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة، من أهم كتبه المطبوعة: (الخلاصة في معرفة الحديث)، في مصطلح الحديث، و(شرح مشكاة المصابيح)، توفي رحمه الله سنة: (743 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 2/ 256.

[847] في (س): (شغل).

[848] أخرجه، أحمد بن حنبل، *مسند أحمد*، تحقيق: شعيب الأرناؤوط (مؤسسة الرسالة، 1421 هـ 2001 م)، 13/ 333، (رقم 7951)، ولفظه: (حتى يَعلُوَ قَلبَه)؛ ومحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، *سنن الترمذي*، تحقيق: أحمد شاكر – ومحمد فؤاد عبد الباقي (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م)، أبواب التفسير، باب ومن سورة المطففين، (رقم 3334)، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، ولفظه: (إِنَّ العَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَإِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ سُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَعْلُوَ قَلْبَهُ).

[849] هو الإمام أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر البزار، العلامة الحافظ، من علماء الحديث. من أهل البصرة، حدّث في آخر عمره بأصبهان وبغداد والشام، واشتهر بكتابه (البحر الزخار) وهو المعروف بمسند البزار، وقد طبع الكتب في ثمانية عشر مجلدا، توفي رحمه الله سنة: (292 هـ). انظر: الذهبي، *تذكرة الحفاظ*، 2/ 166؛ والزركلي، *الأعلام*، 1/ 189.

[850] أخرجه أحمد بن عمرو أبو بكر البزار، *مسند البزار*، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وصبري عبد الخالق (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 2009 م)، 12/ 240، (رقم 5981). وضعفه الألباني في ضعيف الجامع، (رقم ٣٦٥٤).

فحَمَله من لم يتضلّع من أئمة الحديث على المجاز، والأقوى إجراؤه على حقيقته؛ إذ لا مانع منها، والتأويل خلاف الظاهر والأصل[851] ، ولا يخفى أنّه مذهب الظّاهريّة، [والحسّ والعقل][852] شاهد للتأويل، فلا تغتر بكثرة القال والقيل، فافهم.

والتّعبير عن إحداث تلك الحالة بالختم (**إمّا**) أن يجري (**على طريق**) أي: وجه المجاز المرسل، استعمالًا له في لازم معناه من الصدّ عن الحقّ [وعدم] [853] نفوذه فيها، وانتفاعها بما يهديها، فالعلاقة اللازميّة [31/ب] والملزوميّة، كما فصله في الكفاية، ولم يتعرض له الأصحاب فلا تستغربه، وإن أباه شيخ الاسلام الأنصاري[854] كما مرت الإشارة إليه، فإنّ المدار على تحقق الضّابط لا التّقليد أو على طريق مجازي.

الاستعارةِ التّبعية، بأن يُشبّه ذلك بضرب الخاتم على نحو أبوابِ المنازل الخالية المبنية للسُكنى،

[تعريف الاستعارة وبيان أقسامها ونوع الاستعارة في الآية]

(**الاستعارة**) المعتبر في علاقته المشابهة، وهي كما قال في الكفاية: "تستعمل بمعنى المجاز مطلقًا، وبمعنى مجاز علاقته المشابهة؛ مفردًا كان أو مركبًا، وقد يخصّ بالمفرد منه ويقابل بالتّمثيل، كما في مواضع كثيرةٍ من الكشّاف، والتّمثل والتّمثيل؛ وإن كان مطلق التّشبيه، لكنه يطلق على الاستعارة المركبة، ولا مشاحة في الاصطلاح"[855]. كما سيأتي.

---

[851] (والأصل)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

[852] في (س): (الحسن والفعل).

[853] (وعدم)، كتبت على أنّها من الأصل، وهي من الحاشية. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 37.

[854] هو الإمام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعيّ، أبو يحيى، ولد في سنيكة (بشرقية مصر) وتعلم في القاهرة، كان يلقب بشيخ الإسلام، وهو قاض ومفسر، ومن حفاظ الحديث، من أهمّ كتبه المطبوعة: (تحفة الباري على صحيح البخاري)، و (شرح ألفية العراقي) في مصطلح الحديث، توفي رحمه الله سنة: (٩٢٦ هـ). انظر: ابن عماد، *شذرات الذهب*، 10/ 187؛ والزركلي، *الأعلام*، 1/ 189.

[855] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 434.

ثمّ مدارها على ذكر أحد طرفيّ التّشبيه فقط، ويراد به الطرف الآخر، وهي تنقسم إلى:

- مصرحٌ بها؛ وهي: أن يكون الطّرف المذكور هو [من المشبه به؛ كقولك: رأيت أسدًا يرمي.
- وإلى مكنيّة؛ وهي: أن يكون الطّرف المذكور][856] هو المشبه مثل أن تشبه المنية بالسّبع، ثمّ تفردها بالذّكر مريدًا بها الموت، مضيفًا إليها ما هو من خواصّ المشبه به تخييلًا للاستعارة، فتقول: أنشبت المنية أظفارها.

وإلى التّمثيل؛ وهو: أن يكون وجه الشبه وصفًا غير حقيقيّ، منتزعًا من عدّة أمور؛ كتشبيه مثل اليهود بمثل الحمار؛ فإنّ وجه الشبه بين اليهود حيث كُلّفوا العمل بالتوراة ولم يعملوا، بالحمار الحامل للأسفار ولم ينتفع، منتزعٌ من متعدد أمور، وإن ذكر فيه الطرفان، فلا ينافي ما مرّ؛ لأنّ القصد مطلق التّمثيل، وإلّا فالمذكور هنا أحدهما.

والتّبعية مندرجةٌ في التّصريحيّة، والصّالح للمقام منها نوعان: تمثيليّة، وأخرها لطول الكلام عليها، وتبعيته وبها صدر.

وحاصل ما قرروه في الاستعارة (**التّبعيّة**) هنا أنّ الختم استعير من ضرب الخاتم على الأواني ونحوها، لإحداث هيئةٍ في القلب يمنع من خلوص الحقّ إليه، كما يمنع الختم، وذلك (**بأن يُشبه**) مبنيًا للنائب، والمقام تصويرٌ لها، (**ذلك**) الإحداث للهيئة، المانع من نفوذ الحقّ فيها (**بضرب الخاتم**)، ووضعه (**على نحو**)[857] أي: مثل (**أبواب المنازل**) والدّور (**الخالية**) من وضع الأمتعة فيها، كفراغ قلوبهم من الإيمان، فيشترك الطرفان في الخلوّ، (**المبنية**) تلك المنازل (**للسكنى**)[858]، كما خلقت القلوب للاستبصار وحلول الحقّ فيها والقرار.

تشبيهَ معقولٍ بمحسوسٍ بجامعٍ عقليٍّ، هو الاشتمالُ على منع القابل عمّا من شأنه وحقه أن يقبَلَه ويستعار له الختمُ، ثمّ يُشتق له صيغةُ الماضي، ...

---

[856] ما بين المعكوفتين ساقط من (س)، ومكتوب في الهامش.

[857] في (س): (على ذلك).

[858] (للسكنى)، (الاشتمال)، (منع)، (ما)، (من شأنه)، (الختم)، هذه الكلمات كلها كتبت على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 37.

(**تشبيه**) مصدر، شبه نوعي (**معقولٍ**) أي: مدركٍ بالعقل، وهو إحداث تلك الحالة، فإنّها لا تدرك بالحسّ البصريّ ولا غيره، وهذا هو المشبه (**بمحسوسٍ**) مدركٍ بالحسّ، وهو ختم الأبواب ونحوها، فإنّه شاهدٌ بالبصر وهو المشبه به.

ولما افتقر التّشبيه لجامعٍ بين طرفيه؛ حسيٍّ أو عقليٍّ فيهما، أو في أحدهما، كما فصل في البيان، بَيّن نوعه هنا فقال: (**بجامعٍ**) بين طرفيه، وهو وجه الشّبه، (**عقليّ**) لدركه بالعقل، (**هو**) أي الجامع [32/أ] العقليّ: (**الاشتمال**) من الطرفين، واحتواء الوجه فيهما (**على منع**) الشّيء من قلبٍ أو منزلٍ، (**القابل**) لما يراد له من محسوسٍ أو معقولٍ، (**عن**) صلة "من"، لتعديه به لتضمينه معنى عاق وكثر [بمن (**ما**)][859] أي: وصفٌ (**من شأنه**) وحقيقته ذلك القابل، (**وحقّه**) الثابت له أصالةً (**أن يقبله**)، يعني أنّ قبوله له بحسب أصله[860]، وقد منع منه ما عرض له من الختم عليه، وإحداث تلك الحالة فيه.

(**ويستعار**) بالنّصب، عطفًا على يشبه (**له**) أي: لذلك الإحداث المعقول (**الختم**) المحسوس على الأبواب، استعارة مصدرٍ لمثله، فيستعمل فيه أولًا استعارةً تصريحيّةً أجريّ فيها المشبه به على المشبه.

(**ثمّ**) بعد ذلك (**يُشتق**) مبنيًّا للنائب (**له**) أي للإحداث المذكور، الذي هو المشبه منه، أي الختم المحسوس الذي هو المشبه به لفظ "ختم"، الذي هو (**صيغة الماضي**)[861] إضافةً بيانيةً، كما في الآية فتجري الاستعارة في الفعل بعدها في المصدر، فيكون خَتَمَ بمعنى أحدث، وتكون الاستعارة

تصريحيّة تبعيّة، ويلزم من التّشبيه[862] الذي تتضمنه هذه الاستعارة تشبيه القلوب بالأواني، كما في جوامع الكلم، إلّا أنّه هنا تابعٌ لذلك التّشبيه، لم يقصد ابتداءً فالمكنيّة مخيلة بالختم فيها، إذ رَدّ التبعيّة في مثله إلى المكنيّة، مذهبٌ[863] سكاكيٌّ[864] غير مرضيٍّ.

---

[859] ما بين المعكوفتين غير واضح في النّسختين.

[860] في (س): (أصالة).

[861] (صيغة الماضي)، كتبت على أنّها الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 37.

[862] في (ك): (تسبيه).

[863] في (س): (مذهبا).

[864] مراده: أنّه مذهب منسوب للإمام سراج الدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السَّكّاكي.

وأصل ما للمؤلف للسيد[865] ، ونصه قال: "إنّ لفظ "ختم" استعير من ضرب الخاتم على نحو الأواني، لإحداث هيئةٍ في القلب والسّمع، مانعةٍ من خلوص الحقّ إليهما؛ كما يمنع نقش الخاتم تلك الظروف من نفوذ ما هو بصدد الانصباب فيها، فيكون استعارةً من محسوسٍ لمعقولٍ، بجامعٍ عقليٍّ، وهو الاشتمال على منع القابل عمّا من شأنه وحقّه أن يقبله، ثمّ اشتق من الختم المستعار صيغة الماضي ففي ختم الاستعارة تصريحيّة تبعيّة"[866].

تنبيه: قد مرّ ضعف المكنيّة هنا بردّ التبعيّة لها؛ لأنّ مدارها على اتضاح كون التّخييل من روادف المسكوت عنه، وكان شائعًا لائحًا تشبيه بالمستعار منه، كما في نحو:{يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ} [البقرة: 27]، وعالمٌ يغترف منه النّاس؛ إذ لا فرق بينهما سوى أنّ النّقض تمهيدٌ لكون المنقوض حبلًا، والاغتراف منه لكونه بحرًا، وأنّ لهما مزيد اختصاص بالحبل والبحر، وتشبيه العهد والعالم بهما مستفيضٌ، لا كتشبيه القلوب بالأواني فإنّه إنّما يوجد من إيقاع الختم عليها، والمشبه إحداث ذلك، والمشبه به ضرب الخاتم.

وقيل: شبه عدم نفوذ الحقّ في القلوب وتحقيق نبو الأسماع عن قبوله، بكونها مختومًا عليها ومغطى عليها، تشبيهًا[867] بقوله، كأنّها مستوثقٌ منها بالختم.

واعتُرض [32/ب] عليه بأنّه إذا كان المشبه به المختوميّة، كان استعارةً في المصدر المبنيّ للمفعول، [كما صرح به قدس الله سرّه][868].

وأجيب بأنّ مصدر الفعل المتعدّي يشتمل على معنى المصدر المبنيّ للمفعول، كما صرّح به قدس الله سره في بحث متعلقات[869] الفعل[870]، من شرح المفتاح[871]، والمقصود هنا استعارة خاتميتة تعالى

---

[865] مراده بالسيد: الإمام الجرجاني.

[866] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 434.

[867] في (ك): (تشبيثا).

[868] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك).

[869] في (س): (المتعلقات).

[870] (الفعل)، ساقطة من (س).

[871] هذا الكتاب اسمه: (المصباح شرح المفتاح)، للشريف الجرجاني، شرح فيه القسم الثالث من كتاب مفتاح العلوم للسكاكي، والمتعلق بعلم المعاني والبيان، وقد طبع في مجلد بتحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. انظر: أحمد بن مصطفى طاش كبري زاده، *مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم* (بيروت: دار الكتب العلمية، 1405 هـ – 1985 م)، 1/ 192 – 193.

بالتّبعيّة، فالمستعار لفظ المصدر المبنيّ للفاعل المتعدّي، لكن المقصود نسبته إلى المفعول التي هي جزءٌ منه، والتّشبيه به، بل التّشبيه يلازم هذا الجزء الذي هو الهيئة والحالة، لكن أداؤه بالفعل لا يمكن إلّا بإحدى النّسبتين، فالظّاهر حينئذٍ أن يجعل المشبه [النّسبة][872] التي يلزمها عدم نفوذ الحقّ، لكن المقصود ما ذكرنا.

وإمّا على طريقة التّمثيل، بأن يُشبه الهيئةُ المنتزعةُ من قلوبهم، وقد فُعل بها ما فعل، من إحداث تلك الحالة المانعة من أن يصل إليها ما خُلقت هي لأجله من الأمور الدينيّة النّافعة، وحيل بينها وبينه بالمرّة بهيئةٍ منتزعةٍ من محالٍّ مُعدَّةٍ؛ لحلول ما يَحُلُّها ...

(**وإمّا**) أن يعبر بالختم عن إحداثها مجازًا (**على طريق التّمثيل**) قابل الاستعارة به، لأنّها مجازٌ في المفرد، وهو في المركب، ومن ثمّ سُميّ مجازًا مركبًا، واستعارةً تمثيليّة، (**بأن يُشبه**) مبنيًا بالنائب والباء للتّصوير (**الهيئة**) العقليّة التّركيبيّة (**المنتزعة**) بتصرف العقل فيها، (**من**) حال (**قلوبهم**) الأبيّة عن قبول الحقّ.

(**وقد**) أي والحال أنّها (**فعل بها**[873]) من جهته تعالى (**ما فعل**) تفخيمٌ وتهويلٌ (**من إحداث**) وإيجاد (**تلك الحالة**) المجعولة في قلوبهم (**المانعة**) بما تسبب عنه من تراميهم في الغيّ، وانهماكهم في التّقليد، وتركهم صحيح النّظر.

(**من أن يصل إليها**) أي قلوبهم (**ما**) أي شيءٍ (**خُلقت هي**) أي تلك القلوب (**لأجله**) وغايته وعاقبة الأمر فيه، بمقتضى حكمته تعالى، وتوظفيه التّكاليف (**من الأمور**) بيان "ما"، وعبر بها دون تعبير غيره بالأغراض تأدبًا وإيذانًا بتعاليه تعالى عنها، في فعلٍ أو حكمٍ.

(**الدينيّة**) المنسوبة إلى دين محمد صلى الله عليه وسلم من الأصول والفروع، (**النّافعة**) لهم دنيا وأخرى، فإنّ خلق القلوب بهياكل مصفاة لتوحيده تعالى، وتمحض القصد إليه، فلا تلتفت لغيره، وعلى ذلك أصل النّشأة؛ لأنّ كلّ موجودٍ على الفطرة الإسلاميّة.

---

[872] (النسبة)، ليست في النّسختين، أضيفت من الباحث ليستقيم المعنى.

[873] وردت في النسختين: (بهما)، والتصحيح من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 37.

فهي من حيث أصلها مراكن الحقّ والإيمان، مواضع توحيد الحقّ المنان، وبيوت الهدى والعرفان، ومنعها من قبول ذلك عارضٌ لها بما اتصفت به أصحابها من العظائم المارّة، فصارت بها متسببةً في إحداث تلك الحالة فيها، فامتنعت من التأثر بنفوذ الحقّ والاهتداء، فلم تقبل حقي عقد، ولم تجنح لصالح عمل.

(**وحِيل**) بالحاء المهملة مبنيٌّ للنائب من جهته تعالى، لوقوع الكلّ بقضائه؛ أي ضرب الحجاب حائلًا (**بينها**) أي القلوب المحدث فيها تلك الحالة، (**وبينه**) أي ما خلقت لأجله من أصول الديانات وفروعها، فلم يصل إليها شيءٌ (**بالمرّة**) [صلة حيل][874] أي: في جميع الأحوال فاستمرت على [33/أ] الكفر وجحد الحقّ، وثقل البدن عن النّهوض إلى القيام بوظائف العبوديّة، لِمَا حلّ جوهره من قبيح الوصف ورديء العقل.

(**بهيئةٍ**) صلة يشبه، إشارةٌ إلى المشبه به المحسوس، والأوّل مشبه المعقول (**منتزعةٌ**) يتصرف العقل فيها ويركبها، فيبرزها (**من**) أحوال (**محالٍّ**) وأماكن (**معدّة**) بحسن وضعها، كالمنازل الموضوعة (**لحلول ما يحلّها**[875])

حُلولاً مستتبعًا لمصالحَ مُهمة، وقد مَنَع من ذلك بالختم عليها، وحيل بينها وبين ما أُعدّت لأجله بالكليّة، ثم يُستعار لها ما يدل على الهيئة المشبَّهِ بها؛ فيكون كلٌّ من طرفي التشبيه مركباً من أمورٍ عدّةٍ قد اقتُصر من جانب المشبَّهِ به ...

---

[874] ما بين المعكوفتين ساقط من (س)، ومكتوب في الهامش في (ك).

[875] في (س): (يحملها).

أي يوضع فيها من الأمتعة ونحوها، على وجه الحفظ[876] له (**حلولًا**) غير خالٍ عن الفائدة، بل (**مستتبعًا**) ومقتضيًا من حيث ما قصد به (**لمصالح مهمّة**) معتبرةٍ عند العقل، بُنيت تلك المنازل لأجلها، وأعدّت لوضعها فيها، وهذا نظير ما خُلقت القلوب لأجله.

(**وقد**) أي والحال أنّ تلك المحالّ (**منع من ذلك**) المراد منها المستتبع لمهم المصالح (**بالختم**) الحسيّ، حيث ضرب الخاتم[877] (**عليها**) أي على تلك المحالّ، فاستحكم استغلاق أبوابها، وتعذّر الوصول لوضع شيءٍ فيها، فبقيت فارغةً من المنافع كقلوبهم، وتعذّر الانتفاع بها.

(**وحِيل**) من جهة الختم عليها ووضعه (**بينها**) أي تلك المحالّ، (**وبين**[878] **ما أعدّت**) ووضعت (**لأجله**) من حلول ما يوضع فيها، مستتبعًا لمهمّ المصالح، فلم ينتفع بها لفراغها وتعطيلها عن وضع شيءٍ فيها (**بالكليّة**).

ومحصله أنّه شَبّه حال قلوبهم من الهيئة الحادثة فيها المانعة من الانتفاع بها في الأمور الدينيّة، التي خُلقت القلوب لها، بحال أشياء مُعدّةٍ للانتفاع بها في مصالح مهمّة، مع المنع من ذلك بالختم والتّغطية.

(**ثمّ**) بعد تشبيه الهيئة الأولى بالثانية (**يُستعار**) بالنّصب عطفًا على يشبه (**لها**) للهيئة الأولى المشبهة، وهي القائمة بالقلوب فيستعمل فيها (**ما**) أي لفظ (**يدلّ**) في أصل وضعه وحقيقته (**على الهيئة**) الثانية المنتزعة من محسوس (**المشبه بها**) القائمة[879] بالمنازل ونحوها، وهو لفظ الختم لتحققه في الثّانية بوضعه لها، وحيث خرج التّمثيل بهذا الوجه، وتمّ بانتزاع كلٍّ من الهيئتين من أمورٍ متعددةٍ، وتشبيه إحداهما بالأخرى، (**فيكون**) في ذلك الوضع[880] (**كلٌّ من طرفيّ التّشبيه**) المشبه والمشبه به من الهيئتين المارّتين، (**مركبًا**) في حدّ ذاته (**من أمورٍ**) وحقائق (**عدّةٍ**) أي متعددةٍ كاثنين فصاعدًا، وقد تحقّقت بما مرّ وجه تعددها، فأغنى عن الإعادة.

---

[876] (الحفظ)، كتبت في النّسختين بالضاد المهملة هكذا (الحفض).

[877] (الخاتم)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

[878] (وبين)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 37.

[879] (القائمة)، كتبت في النسختين على أنها من الأصل، وهي من الحاشية. انظر: المصدر نفسه، 1/ 37.

[880] في (س): (الموضع).

(**قد أُقتُصِر**) مبنيًا للنائب (**من جانب**) المستعمل للتّشبيه في المقام التّمثيليّ، واكتفى من جهة (**المشبه به**)، وهي الهيئة الثّانية المنتزعة من متعددٍ محسوسٍ.

على ما عليه يدور الأمرُ في تصوير تلك الهيئةِ وانتزاعِها، وهو الختم، والباقي منويٌّ مرادٌ قصداً بألفاظٍ متخيَّلةٍ؛ بها يتحقق التّركيب، وتلك الألفاظُ وإن كان لها مدخَلٌ في تحقيق وجهِ الشَّبهِ، الذي هو أمرٌ عقليٌّ منتزَعٌ منها، وهو امتناعُ الانتفاعِ بما ...

(**على**) صلة "اقتصر" (**ما**) أي: لفظٌ موضوعٌ له حقيقةٌ، (**عليه**)، أي: على ذلك [33/ب] اللفظ (**يدور**) ويتحقق (**الأمر**) المقصود من التّشبيه (**في تصوير**) أي تحصيل (**تلك الهيئة**) الثّانية المحسوسة المشبه بها بصورة الحقيقة عند العقل، (**وانتزاعها**) بأخذه لها من الأمور المتعددة، وتصرفه فيها حتى يحسن تشبيه الهيئة الأولى بها.

(**وهو**) أي ما عليه المدار في تصويرها من اللفظ المفيد لها على أبلغ وجهٍ، اللاحق بها من غيره، الدّال على بقية ما انتزعت منه لفظ (**الختم**)، فإنّه الأقوى في إفادة المراد، والأدلّ على تحقق التّمثيل من بقية دَوالّ الهيئة، فيكون مذكورًا وحده لتلك الأثرة.

(**والباقي**) من أحوال المشبه به (**منويٌّ**) مستحضرٌ في العقل عند التّشبيه، وذكر ما عليه المدار (**مرادٌ**) ذلك الباقي لمستعمل التّمثيل (**قصدًا**) أي من جهة القصد الذاتيّ لا العرضيّ؛ إذ لا يتم التّمثيل إلّا به، لشرط تركيب الطرفين، وتعدد[881] أحوال الهيئتين المنتزعتين.

وإنّما يراد (**بألفاظ متخيَّلةٍ؛**) بحضور معانيها في القوّة الذهنية، ورسوم[882] جواهرها في الخياليّة حتى كأنّها مذكورةٌ لا مصرحةٌ (**بها**) أي بتلك المتخيلة وما معها (**يتحقق**) مبنيٌ للنائب أو الفاعل؛ أي يوجد ويحصل (**التركيب**) من أمورٍ متعددةٍ في جانب المشبه به.

---

[881] في (س): (تعداد).

[882] في (ك): (رسم).

(**وتلك**) مبتدأٌ، خبره ما تضمنه ما بعده من قوله: وأنّ إلى الخ، [كما بين][883] مرارًا (**الألفاظ**) المتخيلة الدّالة على المنويّ المراد من المشبه به، الباقي بعد المدار المصرّح به، (**وإن**) حاليّة (**كان لها**) أي لكلّ منها (**مدخلٌ**)، أي: دخولٌ قويٌّ (**في تحقيق وجه الشبه**) الجامع بين الطّرفين وتحصيله، فإنّه لا يتم بدونها لفقد التّركيب (**الذي هو**) أي: وجهه (**أمرٌ**) ذهنيٌّ وجامعٌ (**عقليٌّ**[884]) لا مدخل فيه للحسّ، ولا يدركه بشهود بصرٍ ولا غيره، وإنّما يستقل بدركه العقل.

(**منتزعٌ**) ذلك العقليّ الجامع بين الطّرفين (**منها**) أي: الألفاظ المتخيلة (**وهو**) أي: ذلك الجامع العقليّ بين المحسوس والمعقول، (**امتناع الانتفاع**) وعدمه بالكليّة، من جانبيّ المشبه والمشبه به، (**بما**) أي بالذي

أُعِدَّ له بسبب مانعٍ قويٍّ ...

(**أُعدّ**) وهُيئ (**له**) محلّ المشبه من الأمور الدينيّة، والمشبه به من المصالح المهمّة (**بسبب**) صلة امتناع (**مانعٍ**) إحداث الهيئة في القلوب، والختم على نحو المنازل، فإنّ كلًّا منهما أبطل الانتفاع بما وضعت لأجله (**قويٍّ**) في رفع ذلك الانتفاع، مستحكمٌ عليه، فلا يدع شيئًا يصل له.

وأصله للشّريف، ومحصله كما في الكفاية: "تركيب الطّرفين من الهيئتين وعقلية وجه الشبه بينهما، المسمّى جامعًا، وهو عدم الانتفاع بما أُعدّ له، بسبب عروض مانعٍ تمكّن فيه، كالمانع الأصليّ، هو أمرٌ عقليٌّ منتزعٌ [34/أ] من تلك العدّة؛ فتكون الاستعارة حينئذٍ تمثيليّةٍ، وليس لإسناد الختم مدخل في هذا التّمثيل، كما لا مدخل له في قولك: أراك تقدم رجلًا وتؤخر أخرى"[885].

وهل هذا التّمثيل يبقى في الفعل وحده، أو في لفظٍ مركّبٍ ملحوظٍ بعضه ومنفكٍّ في الإرادة؟ ارتضى الشّريف المرتضى الثّاني، وغيره الأوّل، وعليه إنّما صرّح كالأنوار بالختم لأنّه الأصل والعمدة، كما

---

[883] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك)، ومكتوب في الهامش.

[884] (عقلي)، مكتوبة في (ك) على أنّها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

[885] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 436.

قال آنفًا في تلك الحالة المركبة، فيلاحظ باقي الأجزاء بألفاظٍ متخيلةٍ؛ إذ لابدّ في التّركيب من ملاحظاتٍ قصديّةٍ، متعلقةٍ بتلك الأجزاء، ولا سبيل إلى ذلك إلّا بتخيل ألفاظٍ بإزائها.

وقد قدمنا ما له وعليه، في تحقيق الاستعارة؛ في قوله تعالى: {عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمۡۖ} [البقرة: 5]، فليكن على ذكرٍ منك.

تنبيه: قد يُتوهم من ظاهر عبارة الأنوار أنّ المشبه القلوب والأسماع، وأنّ الختم تخييلٌ، كما ذهب إليه بعضهم، ولله درّ القائل جزاه الله خيرًا: إنّه إذا كان الغرض الأصليّ الواضح الجليّ تشبيه المصدر، وذكر المتعلقات بالتّبع، فالاستعارة تبعيّة، كما في قوله:

تَقْرِي الرّيَاحُ رِيَاضَ الحُزنِ مُزهِرَةً إذا جَرَى النّومُ في الأَجفَانِ [إِيقَاظًا[886]][887]

فإنّ حُسن التّشبيه بحسب الأصالة إنّما هو فيما بين هبوب والقرى، لا فيما بين الرّياض والضّيف، والإيقاظ[888] والطّعام، وإذا كان في المتعلق وذكر الفعل تبعًا، كما في: {يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ} [البقرة: 27]،

لكن ليس في شيءٍ منها على الانفراد تَجوّزٌ باعتبار هذا المجاز، بل هي باقيةٌ على حالها من كونها حقيقةً أو مجازاً أو كنايةً، وإنّما التجوُّزُ في المجموع ...

---

[886] في النّسختين: (إيقاضا)، والتّصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 437.

[887] هذا البيت من بحر البسيط، وهو مجهول القائل، والشاهد فيه: استعارة الإقراء لفعل الرياح وتأثيرها على الرياض، فتتفتح أزهارها، والقرينة أنّ الفعل تقري لا يتأتى إسناده إلى الرياح، وهذه من صور الاستعارة التبعيّة. انظر: السكاكي، *مفتاح العلوم*، 383.

[888] في (ك): (الإيقاض).

فاستعارة بالكناية لشيوع تشبيه العهد بالحبل، وإن كان الأمران على السّواء كما في: نطقت الحال[889]، فمحتملٌ؛ إذ كل من تشبيه الدّلالة بالنّطق والحال بالنّاطق، كما مرّ.

(**لكن**) استدراكٌ على ما أصّله للألفاظ من المدخليّة، دافعٌ توهم التّجوز فيها (**ليس في شيءٍ منها**)، أي: الألفاظ المتخيلة المرادة الثابت لها المدخليّة، أي في لفظٍ من تلك الألفاظ، حال كونها (**على الانفراد**) أي: يفرد كلٌّ منها وحدّ ذاته، (**تجوزٌ**) لغويٌّ بصرفه عن الحقيقة إلى المجاز، واستعماله في غير ما وضع له حادثٌ فيها.

(**باعتبار هذا المجاز**) المركب التّمثيليّ، المقصود به تشبيه إحدى الهيئتين بالأخرى، فالتّجوز في المجموع، وإنّما قيد نفيه في المفردات باعتباره، لتبقى على حالها قبل التّركيب، من حقيقةٍ أو غيرها.

فالمراد أنّ هذا التّجوز في التّركيب لا يحدث في مفردات تلك الألفاظ تجوزًا زائدًا على ما كانت [33/ب] عليه قبل.

(**بل**) إضرابٌ انتقاليٌّ (**هي**) أي تلك الألفاظ بمفردها حال المجاز التّركيبيّ استعمال التّمثيل [(**باقيةٌ**) في حدّ ذاتها (**على حالها**) ووصفها الذي كانت عليه قبل التّمثيل][890] والتّجوز في المجموع (**من**) بيان حالها (**كونها**) كلّها أو بعضها (**حقيقةٌ**) لغويةٌ مستعملةٌ فيما وُضعت له، وإلّا فلا تخرج عنها بالتّركيب التّمثيليّ.

(**أو مجازًا**) لغويًا مستعملةً في غير ما وُضعت له أولًا، كما سيأتي، (**أو كنايةً**) لغةً، مصدر كنيت بكذا عن كذا، وكنوت: سترته وتركت التّصريح به، وعرفًا: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه، فتخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقيّ مع قصد لازمه، كما فُصّل في البيان[891]، فكلٌّ منها متأصلٌ فيما هو فيه من الحقيقة أو غيرها.

---

[889] هذا من الأمثلة التي يستشهد بها أهل البلاغة، والشاهد فيه: تشبيه الدلالة الواضحة بـ (النطق) بجامع إيضاح المعنى في كلٍ، ثمّ استُعير اللفظ الدال على المشبه به وهو: (النّطق) للمشبه وهو: الدلالة الواضحة، على سبيل الاستعارة التبعيّة. انظر: السكاكي، *مفتاح العلوم*، 383.

[890] ما بين المعكوفتين ساقط من (س)، ومكتوب في الهامش.

[891] قوله: (في البيان)، أي: علم البيان: وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة، وهو أحد أقسام البلاغة، ومنه: المجاز، والتشبيه، والاستعارة، والكناية. انظر: المصدر نفسه، 383.

فلا تَجوّز طَارٍ في المفردات، (**وإنّما التّجوز**) معتبرٌ (**في المجموع**) المركب؛ فإنّه كما سيأتي مستعملٌ في غير ما وضع له لعلاقة، مع قرينةٍ كالمفرد؛ أي: كقرينته في كونها مانعةً من إرادة الموضوع له؛ لأنّ الموضوع له المجموع ثانيًا مجموع أمورٍ وضعت له الأجزاء.

وحيث كان معنى المجموع، مجموعَ معاني تلك الألفاظ التي ليس فيها التجوزُ المعهود، ولم تكن الهيئةُ المنتزعةُ منها مدلولاً وضعياً لها؛ ليكون ما دلّ على الهيئة المشبه بها عند استعمالِه في الهيئة المشبهة مستعملاً في غير ما وضع له؛ ...

فالمجاز المركب يختص بالتّمثيليّة، والخبر المستعمل في الإنشاء، والإنشاء المستعمل في الخبر، فإن تُجُوّز في أحد ألفاظه والعلاقة غير المشابهة لم يشمله، فلا يُسمّى استعارةً.

(**وحيث كان**) في ذلك التّركيب[892] التّمثيليّ (**معنى المجموع**) المركب الحاصل من الهيئة المنتزعة (**مجموع**) أي: المجموع الحاصل من (**معاني تلك الألفاظ**) المنتزع منها الهيئة، مرادً بعضها بالتّخيل ومذكورًا أهمها:

(**التي ليس فيها**) أي في تلك الألفاظ كلّها (**التّجوز المعهود**) الحاصل، لا الاستعارة بسبب المجاز التّركيبيّ، كما مرّ من أنّ التّمثيليّة لا تجوز في شيءٍ من أجزائها من حيث استعارة التّمثيليّة؛ لبقائها على ما كانت عليه قبلها، من كونها حقائق أو مجازاتٍ أو مختلفاتٍ، بل في المجموع من حيث هو مجموع، بخلاف غيره من المركبات فإنّ التّجوّز فيها صار من التّجوّز في إحدى أجزائها، فلم يلتفتوا فيه إلى ذلك التّجوّز، واكتفوا عن بيانه ببيان التّجوّز في مفرده.

(**ولم تكن**) عطفٌ على كان، عطفَ ماضٍ معنى عليه لفظًا (**الهيئة**) العقليّة الحاصلة بالتّركيب (**المنتزعة منها**) أي من تلك الألفاظ الخالية عن التّجوّز المعهود ببقائها على حالها الأوّل، (**مدلولًا وضعيًا**) بحسب وضع اللغة وقصدها، (**لها**) أي: لتلك الألفاظ، فإنّها موضوعةٌ لمعانيها المفردة بالوضع الأوّل

---

[892] في (س): (في ذلك المجموع).

والثّاني، أو للوازمها، والظّرف[893] صلةٌ، مدلولًا أو وضعيًا، فهيئة المركب الخبريّ أو الإنشائيّ موضوعةٌ لنوع من النّسبة، فيُتجوّز فيها بالنّقل إلى النّوع الآخر، فيصير المركب مجازًا بتبعيّته ذلك التّجوّز.

بخلاف التّمثيل [34/أ] (**ليكون**)[894]علة النّفي (**ما**) أي اللفظ المذكور اهتمامًا به، الذي (**دلّ**) في ذلك التّركيب من جانب المشبه به كختم هنا (**على الهيئة**) المنتزعة من عدة أمورٍ (**المُشبَهِ بها**) هيئةً أخرى، كحال المنازل والأبواب المختوم عليها عند استعماله، صلةَ يكون، أي استعمال ذلك اللفظ الدالّ على الهيئة الأولى (**في الهيئة**) الثّانية المنتزعة من متعددٍ أيضًا (**المُشبَهة**) بالهيئة الأولى؛ كحال القلوب المستحدث فيها بسابق قدره، منعًا لها من قبول ما خلقت لأجله، كمنع الأولى نحو المنازل ممّا أُعدّت له (**مستعملًا**) خبر يكون استعمالًا، والحال ما ذكر. (**في غير ما**) أي معنى (**وضع له**) ذلك اللفظ من الهيئة الثانية فإنّه

فيندرجَ تحت الاستعارةِ، التي هي قسمٌ من المجاز اللغويّ، الذي هو عبارةٌ عن الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، ...

متأصلٌ في الأولى، فيدلّ بختم من ختم الله على قلوبهم، على إحداث تلك الحالة فيها، التي هي هيئةٌ منتزعةٌ من متعددٍ، استعمالًا له في غير ما وضع له، لتأصل وضعه في الهيئة الأولى من حقيقيّ للختم.

وإذا كان استعمال ما أفاد الأولى في الثّانية استعمالًا له في غير ما وُضع له، والعلاقة المشابهة، صحّ أن يكون استعارةً تمثيليّةً.

(**فيندرج**) داخلًا (**تحت**) مطلق (**الاستعارة**) الشّاملة للحقيقة وغيرها، اِندِرَاجَ أخصّ تحت أعمّ (**التي هي**) أي الاستعارة، من حيث إطلاقها (**قسمٌ**) ونوعٌ على حدته (**من المجاز**) في الأصل؛ مفعل من جاز[895] المكان تعدّاه، نقلٌ للكلمة الجائزة بتعديها أصليّ مكانها، ومن ثمّ جعلت كذا مجازًا، أي طريقًا

---

[893] في (ك): (الضرف).

[894] (ليكون)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 37.

[895] في (س): (حاز).

لحاجة؛ جاز المكان سلكه، إذ [المِجاز الطريق][896]. لتصور معناه (**اللغويّ**) الواقع في المفرد العقليّ، الواقع في الإسناد ومطلق النّسبة، فيكون قسمًا منه بواسطة كونه قسمًا من مطلق الاستعارة (**الذي هو عبارةٌ**) أي: معبرٌ به (**عن الكلمة**) كالجنس (**المستعملة**) لا ما قبل الاستعمال؛ فلا حقيقة ولا مجاز (**في غير ما وضعت له**) [897]، لا[898] فيه، بحقيقةٍ مرتجلةٍ أو منقولةٍ أو غيرهما أولًا في مصطلح التّخاطب على وجهٍ يصح لعلاقةٍ مانعةٍ من إرادته، فإن كانت غير المشابهة فمرسلٌ، وإلّا فاستعارةٌ، وبسطه وبيان أقسامه وماله وعليه في البيان.

وإدراج [التّمثيليّة تحت مطلق الاستعارة][899] المندرجة تحت مطلق المجاز، بجعلها قسمًا منها، مذهب المتأخرين[900] من علماء البلاغة متظافرين عليه في الأكثر، حتى أجروها في الحروف كما مرّ في {عَلَىٰ هُدى مِّن رَّبِّهِمْ} [البقرة: 5]، بماله وعليه.

وذهب قدماء المحققين كالشيخ عبدِ القاهر وأضرابِه إلى جعل التّمثيلِ قسمًا برأسه، ومن رام تقليلَ الأقسام؛ عَدَّ تلك الهيئةَ المشبَّهَة من قبيل المدلولات الوضعيّة، وجعل الكلامَ المفيد لها...

---

[896] في (ك): (الطريق المجاز).

[897] (في غير ما وضعت له)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 37.

[898] (لا)، ساقطة من (س).

[899] في (س): (مطلق التمثيلية تحت الاستعارة).

[900] في (س): (للمتأخرين).

[ذكر الخلاف في جعل التمثيل قسما من الاستعارة أو قسما مستقلا]

(**وذهب قدماء**) الأئمة (**المحققين**) للمسائل بتحرير أدلتها من علماء البيان، (**كالشيخ عبد القاهر**) الجرجاني في كتبه[901]: كدلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة[902]، وعنه نقله العضد. (**وأضرابه**[903]) المشابهين له في الصناعة من المهرة (**إلى جعل**) مجاز (**التّمثيل**) المشبه فيه إحدى الهيئتين بالأخرى غير مندرجٍ في الاستعارة، بل عَدُّوه (**قسمًا برأسه**) مستقلًا بنفسه، ومنعوا [34/ب] تسميته استعارة لتخلف ضابطها عنه، فهو عندهم قسمٌ من التّشبيه[904]، وعليه ظاهر التّلخيص[905] في موضع، إذ قال في أقسامه: "وإمّا تمثيلٌ"[906]، ومن ثمّ قال في شرح فرائد العقود[907] من رسالة الاستعارة: "وفي تسمية المجموع المركب استعارةً مركبةً نظر، بل في تسميتها استعارةً، كما لا يخفى على من له في معرفة الفنّ فن"[908].

(**ومن رام**) من المتأخرين وقصد (**تقليل الأقسام**) وعدم انتشارها (**عدّ**) جعل (**تلك الهيئة**) المنتزعة من متعددِ أمورٍ (**المشبّهة**) بالهيئة الأخرى (**من قبيل**) ونوع (**المدلولات الوضعيّة**) [909]، لما دلّ عليها، فيكون أصليًّا غير مُتجوّزٍ فيه، (**وجعل الكلام**) عطفٌ[910] على عدّ؛ أي: اللفظ المركب (**المفيد لها**) أي لتلك الهيئة

---

[901] في (س): (كتابه).

[902] كتاب: (أسرار البلاغة)، لعبد القاهر الجرجاني، وهو كتاب مختص في علم البلاغة، أورد فيه أصول هذا العلم وقوانينه، ورتّب حُججَه وبراهينه، وبالغ في الكشف عن حقائقه، وهو مطبوع في مجلد بتحقيق: محمود شاكر. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1/ 401، 7/ 497.

[903] (أضرابه)، كتبت في (س) على أنّها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

[904] انظر: عبد القاهر الجرجاني، *أسرار البلاغة*، تحقيق: محمود شاكر (القاهر: مطبعة المدني، د. ت)، 238.

[905] هو كتاب: (تلخيص المفتاح في المعاني والبيان)، لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، لخص فيه القسم الثالث الخاص بعلم البلاغة من كتاب مفتاح العلوم للسكاكي، وقد اشتهر هذا التلخيص أكثر من اشتهار أصله، وعليه شروح كثيرة، أهمها شرح (الإيضاح) للمصنف نفسه، وشرح التفتازاني، فقد شرحه بشرحين مطول ومختصر، وقد طبع التلخيص في مجلد. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 2/ 632.

[906] محمد بن عبد الرحمن القزويني، *تلخيص المفتاح* (باكستان: مكتبة المدينة، 1437 هـ 2016 م)، 142.

[907] بحثت عن هذا الكتاب فلم أجده، ووجدت كتابا بعنوان: (عقود الفرائد العلوية شرح الأزهرية)، لعلي بن إبراهيم الحلبي، ولكنّ الكتاب خاص بعلم النحو وليس فيه كلام عن البلاغة وأقسامها.

[908] بحثت عنه فلم أقف عليه.

[909] (المدلولات الوضعية)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 37.

[910] في (س): (عطفًا).

عند استعمالِه فيما يُشبَّه بها من هيئةٍ أخرى منتزعةٍ من أمورٍ أُخَرى من قبيل الاستعارة، وسمّاه استعارةً تمثيليّةً.

وإسنادُ إحداث تلك الحالة في قلوبهم إلى الله تعالى؛...

المشبهة بدلالتها عليها (**عند استعماله**) أي: ما أفادها (**فيما**) أي: معنى (**يشبّه بها**) مشدّدًا مبنيًا للنائب، (**من هيئةٍ أخرى**) متأصلةٍ في التّشبيه لكونها فيه أمكنَ وأحقّ. (**منتزعةٍ**) بتصرف العقل فيها وجمعه لها، حتى [انتظمت][911] له على ما يقتضيه الحال (**من أمورٍ أخرى**) محصلةٍ لها بأخذها منها معدودًا (**من قبيل**)، فالظّرف ثاني مفعوليّ جعل، أي: نوع (**الاستعارة**) لكون الكلام المستعمل فيها مجازًا تركيبيًّا مستعملًا في غير ما وُضع له أولًا، محفوفًا بقرينةٍ مانعةٍ من إرادة الأوّل.

(**وسمّاه**) أي ذلك النّوع أو الكلام المذكور (**استعارةً تمثيليّةً.**) لاشتماله على التّمثيل بمعنى التّشبيه، وخصّ التّمثيل بها مع أنّه لا استعارة بدون تمثيل؛ لأنّ أفضل التّشبيه تشبيه مركبٍ بمركبٍ، حتى كان ما عداه من التّشبيه في نظر البلغاء كلا تشبيه.

وهذه الاستعارة مثار فرسان البلاغة؛ حتى لا يكاد يرتضي من ذاق حلاوة البيان ولو بطرف اللسان، أن يحمل الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعدّد، إن أمكن، فيكون هو المنظور إليه عند البليغ لنباهة شأنه وجلالة مقداره، لكلف العقل به[912] بأخذ حقيقته من أمورٍ متعدّدةٍ من المشبه، ويجمعها في الخاطر، وكذا من المشبه به ويجعل المجموعين متشاركين في مجموعٍ منتزعٍ يشملهما، فدار أمرها عنده على وجوب كون وجه الشّبه هيئةً منتزعةً من عدّة أمورٍ، والطّرفين هيئتين منتزعتين من مجموع أشياء قد تضامّت وتلاحقت، حتى صارت شيئًا واحدًا، فيقع في كلٍّ من الطّرفين عدّة أمورٍ، ربما يكون الشبه فيما بينها ظاهرًا لكن لا يُلتفت إليه.

---

[911] كتبت في النّسختين بالضاد هكذا: (انتضمت).

[912] (به)، ساقطة من (س).

وبه اتضح لك تطبيق كريم الآية عليه، ومشارب القوم في حال التّمثيل مختلفةٌ حسب مصطلحهم، ولكلٍّ وجهةٌ، والله أعلم.

[مذهب أهل السنة في إثبات خلق الله لأفعال العباد والرد على ما ورد في الكشاف]

ولما التفتت النّفس لوجه سرّ إسناد إحداث تلك الهيئة إليه تعالى، بَينه إثر تحقيق مقام الاستعارتين، فقال: (**وإسناد**) مبتدأٌ، أي نسبة (**إحداث**) أي خلق (**تلك الحالة**) المانعة لهم من قبول[913] ما خلقوا له وإيجادها (**في**[914] **قلوبهم**) بقرارها فيها وتمكنها منها [35/أ] (**إلى الله تعالى**) على وجه الفاعلية بختم، والخبر:

لإسناد جميعِ الحوادث عندنا من حيث الخلقُ إليه سبحانه وتعالى ...

(**لإسناد**) أي نسبة (**جميع**) أي كلّ فردٍ فردٍ من أفراد (**الحوادث**) والممكنات جواهر أو أعراضًا للعبد فيها كسب أم لا؟، (**عندنا**) معشر أهل السنّة (**من حيث الخلق**) الاختراعيّ والإيجاد الإبداعيّ؛ بالإخراج من العدم إلى الوجود، فالحيثيّة تعليليّة لإسناد، وقد تكون تقييديّة كالإنسان من حيث إنّه نشأ بدارنا، لا يصحّ تملكه.

وقد تكون إطلاقيّة كالماء من حيث هو بارد بالطبع، وقد مرّ في شرح العالم[915] من تفسير الفاتحة مستوفًى.

(**إليه**) صلة إسناد (**سبحانه وتعالى**) فهي بإيجاده وخلقه، فلا تجوز في الإسناد؛ فيكون حقيقيًا، لأنّ الكلّ منه وعنه صدر، خيرًا[916] أو غيره، فلا موجد سواه، فردّ به قول الكشّاف جوابًا عمّا[917] أورد

---

[913] في (س): (قبيل).

[914] (في)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 37.

[915] في (س): (المعالم)، وهو خطأ فليس في سورة الفاتحة كلمة: (المعالم).

[916] في (س): (خيرًا).

[917] في (ك): (عن ما).

من سؤال إسناد الختم له تعالى إلخ: "القصد الى صفة القلوب بأنّها كالمختوم عليها، وأمّا إسناد الخاتم إليه تعالى فلينبه على أنّ هذه صفةٌ في فرط تمكنها وثبات قدمها كالشيء الخلقيّ غير العرضيّ... ثمّ قال: "وكيف تتخيل ما خُيّل إليك؟ وقد وردت الآية ناعيةً على الكفّار شناعة صفتهم وسماحة حالهم، ونيط بذلك الوعيد بعذابٍ عظيمٍ"[918]، فَعرّضَ بأهل السنّة حيث أسندوا الختم إليه تعالى حقيقةً، وصرف الإسناد عن ظاهره، فجعله مجازيًّا بناءً على مذهبه من خلق العباد أفعالهم فرارًا من إسناد القبائح والمعاصي إليه تعالى، كما تقرّر في الكلام.

وحاصل رده عليه وقوع الممكنات كلها بإيجاده وقدرته، وإن كانت معاصي قبيحة، [لأنّ القبح في كسبها والاتصاف بها، لا إيجادها، كالمصور لصورة قبيحة][919] إذا تمم محاكاتها فيدلّ على جودة تصوره وتصويره، والقبح إنّما هو في ذي الصورة لا في التّصوير.

وأيًا ما كان فقد اشتمل كلام الكشّاف في هذا المقام على وجوهٍ من المفاسد:

أحدها: الخروج عن دليل العقل الدالّ على أنّه لا موجد إلّا الله.

الثاني: مخالفة دليل النّقل المؤيد له، كقوله تعالى: {ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ} [الزمر: 62]، {هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ} [فاطر: 3].

الثالث: غلط في أنّ ما يقبح شاهدًا يقبح غائبًا، وهي قاعدةٌ باطلةٌ.

وورودُ هذه الآية الكريمة ناعيةً ...

الرابع: قالوا: لو كانت أفعال العباد مخلوقةً لله تعالى لما عابها، ولما عاقب عليها؛ بناءً على قاعدة الحسن والقبح، ولم يعلموا أنّ هذه الملازمة تلزمهم أيضًا؛ لأنّه يقبح شاهدًا أن يُمكَّنَ الإنسان من القبائح

---

[918] الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 50.

[919] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك).

والفواحش وهو بمرأى منه وبمسمعٍ مع قدرته على ردّه، هو كإعطاء سيفٍ باترٍ لفاجرٍ يقطع الطريق ويسبي الحريم، وهو قبيحٌ في الشاهد.

فإن قالوا: نعم، ولكن ذلك لحكمةٍ استأثر الله تعالى بعلمها ففرقوا بين الشّاهد والقائل، فيقال: ما ذكرتموه إن صلح جوابًا منكم كان جوابًا عمّا أعرضتم، فلم لا سلمتم الأمر إلى الله تعالى في أوّل الأمر؟

والواجب على العبد أن يلاحظ الفرق بين الحركة الاختياريّة والاضطراريّة؛ فيخرج عن الجبر، ثمّ يلاحظ الأدلة الدالّة على أنّه لا خالق [35/ب] إلّا الله؛ فيخرج من الاعتزال.

ولما ثبت بقاطع الدليل نسبة الكلّ إليه خلقًا، والبعض للعبد كسبًا، بيَّن مورد الآية في وجه ذمهم على مكتسبهم، من حيث اتصافهم به وصدوره عنهم باختيارهم، دفعًا للتّناقض المورد من قبلهم، وتحقيقًا للجهتين، فقال:

(**وورود**[920]) مبتدأٌ (**هذه**[921] **الآية الكريمة**) المسجلة عليهم بالختم وما معه، حال كونها (**ناعيةً**) بإهمال العين، من نعى بالمصيبة: رفع بها صوته، ففي الأساس[922] عن الفراء[923]: "النّعي رفع الصوت بذكر الموت، وكانت العرب إذا مات من[924] له قدرٌ ركب راكبٌ وسار[925] في الأرض قائلًا: نعى فلانٌ، ثمّ قيل مجازًا: نعى عليه هفوته إذا شهرها"[926]، والشناعة[927].

---

[920] (وورود)، مكتوبة في (ك) على أنّها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

[921] (هذه)، ساقطة من (س).

[922] هذا الكتاب اسمه: أساس البلاغة، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، وهو من أهم المعاجم اللغوية القديمة التي تهتم بالألفاظ العربية وبلاغتها؛ فقد ذكر فيه المصنف المجازات اللغوية والمزايا الأدبية وتعبيرات البلغاء، وقد رتب مواد الكتاب على حروف المعجم، وهو مطبوع في مجلدين بتحقيق: محمد باسل، انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1/ 375.

[923] هو يحيى بن زِيَاد بن عبد الله بن مَرْوَان الديلمي إِمَام الْعَرَبيَّة أَبُو زَكَرِيَّا الْمَعْرُوف بالفراء، قيل لَهُ الْفراء، لِأَنَّهُ كَانَ يفري الْكَلَام، كَانَ أعلم الْكُوفِيّين بالنحو بعد الْكسَائي، الذي أَخذ عَنهُ وَاعْتمد عليهِ، ولد في الكوفة سنة: (144هـ)، من أهم مؤلفاته المطبوعة: (معاني القرآن)، و(المذكر والمؤنث)، توفي سنة: (207 هـ). انظر: السيوطي، *بغية الوعاة*، 2/ 333؛ والزركلي، *الأعلام*، 8/ 145.

[924] (من)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

[925] في (س): (دار).

[926] جار الله محمود بن عمر الزمخشري، *أساس البلاغة*، تحقيق: محمد باسل (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ ١٩٩٨ م)، 2/ 287.

[927] (الشناعة)، كذا في النّسختين، ويبدو أنّ هناك سقطًا، فلعله نقل عن الجوهري قوله في الصحاح: "الشَناعَةُ: الفظاعةُ". انظر: الجوهري، *الصحاح*، مادة: "شنع"، 3/ 1239.

عليهم سوءَ صنيعهم ووخامةَ عاقبتِهم؛ لكون أفعالِهم من حيث الكسبُ مسندةً إليهم، فإنّ خلْقَها منه سبحانه ليس بطريق الجبر، ...

وفي المصباح: " نَعَيْتُ الْمَيِّتَ نَعْيًا مِنْ بَابِ نَفَعَ أَخْبَرْتُ، بِمَوْتِهِ فَهُوَ مَنْعِيٌّ وَاسْمُ الْفِعْلِ الْمَنْعَى وَالْمَنْعَاةُ بِفَتْحِ الْمِيمِ فِيهِمَا مَعَ الْقَصْرِ وَالْفَاعِلُ نَعِيٌّ عَلَى فَعِيلٍ يُقَالُ جَاءَ نَعْيُهُ أَيْ نَاعِيهِ وَهُوَ الَّذِي يُخْبِرُ بِمَوْتِهِ وَيَكُونُ النَّعِيُّ خَبَرًا أَيْضًا "[928].

أي: مشهرةً **(عليهم)**[929]، ومظهرةً بما يعطيه جوهرها لهم **(سوءَ صنيعهم)** أي فعلهم الذي يسوؤهم دنيا وأخرى، من كفرهم وتعصبهم في شركهم، فأفصحت بقبائحهم رامزةً إلى أنّها كأنّها مهلكةً لهم، وقاتلةً، فكأنّهم قتلوا بها أنفسهم قتل المسيء بما جنته نفسه حقًّا، وقَاتلُ نفسه في النّار.

(ووَخَامةَ) بإعجام الخاء وفتحها كالواو كضَخَامة، مصدر وَخُمَ البلد والمرعى بالضمّ: إذا كان فيه وباءٌ وفسادُ هواءٍ يضر ساكنه، فاستعير هنا لشؤم **(عاقبتهم؛)** في الدّارين فإنّها غير حميدةٍ، أخذًا من قوله تعالى آخرها: {وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [البقرة: 7]، فإنّه وإن كان ظاهرًا في الأخرويّ، فمبدؤه بَيِّنٌ بإعلام الموت، ولا مانع منه دنيا: {لَّهُمۡ عَذَابٌ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَعَذَابُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَشَقُّۖ} [الرعد: 34]، كأُخذ ما قبله ممّا قبله.

وهو رادٌّ[930] على ما ادعاه[931] من أنّ القباحة ونفيها يأبى إسناده الى الله على الحقيقة، فإنّ الإسناد للإحداث والإيجاد والنّعي.

---

[928] الفيومي، *المصباح المنير*، مادة: "ن ع ي"، 2/ 615. وقد أورد العبارة الأخيرة هكذا: (وَيَكُونُ النَّعِيُّ خَبَرًا أَيْضًا)، وفي النسختين وردت: (خيرًا).

[929] (عليهم)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 37.

[930] في (س)، (وارد).

[931] مراده به: الزمخشري. انظر: الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 51.

(**لكون**) خبره (**أفعالهم**) أي الكفار الاختياريّة الصادرة عنهم (**من حيث الكسبُ**) بتعلق حادث قدرة بها[932]، مقارنةً لها دون تأثيرٍ فيها، فهو فعلٌ مفضٍ لجلب نفعٍ أو دفع ضرٍّ، بحادث قدرةٍ دون تأثيرٍ لها فيه.

ومن ثمّ لا يُوصف بها فعل الله لتنزهه عنها، وتأثير قدرة وهي[933] حيثيةٌ، تعليلٌ لقوله: (**مسندةً**) على وجه النّسبة (**إليهم**،)، لا من حيث الخلق فإلى الله، (**فإنّ**) تعليلٌ؛ أي: وإنّما صحت نسبتها إليهم قائمةً بهم وصادرةً منهم، ونعيت عليهم؛ لأنّ (**خلقها**) وإيجادها فيهم (**منه**) سبحانه بقدرةٍ، (**ليس بطريق الجبر**) لهم عليها، بحيث تُخلق فيهم دون اختيارٍ، على وجه القهر لهم، فأصله إسناد فعل العبد إلى الله.

بل بطريق التّرتيبِ على ما اقترفوه من القبائح، كما يُعرب عنه قوله تعالى: {بَلْ طَبَعَ الله عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ}، ونحو ذلك، ...

قال في التّعريفات: "والجبريّة اثنان؛ متوسطةٌ تثبت كسبًا في الفعل كالأشعريّة، وخالصةٌ تنفيه كالجهميّة"[934]، فلا [36/أ] تُثبت له اختيارًا في فعل أصلًا، وإنّما هو معذورٌ ومنبعٌ لظهوره، كخيط معلقٍ بهواءٍ، تُميله الرّيح يمنةً ويسرةً، فلا خيرة له في موافقتها، ولا له قدرةٌ على مخالفتها. فالمكلف وسائر الحيوانات عندهم في الفعل كالجماد، لا تعلق لقدرتها بها؛ لا إيجادًا واختراعًا، ولا تناولًا واكتسابًا.

(**بل**) خلقه سبحانه لها[935] فيهم، وذمه لهم عليها، ونعيها بكريم الآية، (**بطريق التّرتيب**) منه تعالى له والتّسبيب (**على ما اقترفوه**)، واكتسبوه (**من القبائح**) المتصفين بها، التي أعظمها الشّرك، من الاقتراف: الاكتساب، أخذًا من القرف وهو قشر اللحاء عن العود والجليدة عن الجرح، ثمّ استعير

---

[932] (فيها)، ساقطة من (س).

[933] (وفيها)، ساقطة من (س).

[934] الجرجاني، *التعريفات*، 74.

[935] (لها)، كتبت في النسختين على أنّها من الأصل، وهي من الحاشية. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 37.

للاكتساب مطلقًا، لكنّه متعارفٌ في القبيح والإساءة[936]؛ كما قيل: الاعتراف يزيل الاقتراف، وهو المراد هنا، ففيه رمزٌ إلى سببية الباء في الآية المشار لها بقوله، وذلك التّرتيب له[937] عليه.

(**كما**) ويجوز كونها تعليليّة؛ أي لأجل ما (**يعرب**) ويفصح (**عنه**) أي التّرتيب، (**قوله تعالى**) في سورة النّساء: {وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢ (**بَلْ**)} إضرابٌ إبطاليٌّ لما زعموه من كون قلوبهم غلفًا فأبت

قبول الحقّ، وكفرت بحسب الجِبلَّة، فرُدّ بأنّ كفرهم وعدم وصول الحقّ إلى قلوبهم ليس لكونها غلفًا، بل الأمر بالعكس حيث ({**طَبَعَ ٱللَّهُ**}) وختم ({**عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ**}) [النساء: 155]، أي بسببه، فكان مستتبعًا لطبعها، مستحكمًا لختمها، فهما مرتبان عليه، وتابعان له خلقًا ووجودًا.

(**ونحو ذلك**) المذكور من الآية، كقوله تعالى: {ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ} [المنافقون: 3].

وأمّا المعتزلةُ فقد سلكوا مسلكَ التأويل وذكروا في ذلك عدّةً من الأقاويل، منها: أنّ القومَ لمّا أعرضوا عن الحقّ وتمكنَ ذلك في قلوبهم حتى صار كالطبيعة لهم؛ شُبّه بالوصف الخَلْقيّ المجبول عليه ...

والحاصل أنّ الإسناد إليه تعالى خلقًا واختراعًا، والنّعي لاتصافهم[938] بما اقترفوه من الفساد، فلكلٍّ موردٌ، فلا تنافي بينهما لعدم تواردهما على موضوعٍ واحدٍ، هذا ما عليه أهل السنّة؛ بناءً على مذهبهم الحقّ من نسبة الكلّ إليه تعالى خلقًا وإيجازًا، وبعض فعل العبد مباشرةً وكسبًا، فتمّ لهم التّمسك بالجهتين، وتباين وجه الإسناد والنّعي.

---

[936] (الإساءة)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

[937] (له)، ساقطة من (س).

[938] (لاتصافهم)، ساقطة من (س).

[مذهب المعتزلة في نفي خلق الله لأفعال العباد والردّ على شبهاتهم]

(**وأمّا المعتزلة**) لما لم يقم لهم ذلك فيها، لزعمهم خلق العبد فعله بقدرته حقيقة، كما مرّ، (**فقد**) صرفوها عن ظاهرها وتجوزوا في الإسناد، ولم يردوه إليه تعالى حقيقةً؛ بأن (**سلكوا**) بباطن زعمهم وفاسد معتقدهم فيها (**مسلك التأويل**)[939] لها بالصرف عن الظاهر، فتحًا لباب الإلحاد، وسلوكًا لمهيع الفساد.

(**وذكروا**) عند تكلمهم عليها ليردوها لمذهبهم، ويحتجوا بها على خصمهم، (**في ذلك**) المذكور من مسالك التأويل (**عدّةً**) أي وجوهًا سبعًا (**من الأقاويل**) الفاسدة والآراء الكاسدة الحائدة عن الحقّ، المحوجة[940] للتّكلف دون ضرورةٍ له، فتعين بطلانها لمخالفتها الحق وخروجها عن دليله، وقد بسطها في الأنوار، وعنه تلقاها المؤلف مختصرًا [36/ب] لها، وأصلها[941] في الكشاف مقررًا بها فاسد مذهبه، على اختلافهم فيها:

(**منها:**) وهو أولها: (**أنّ القوم**) الكفرة المرادين من الآية، عنون عنهم بذلك لمقاومتهم الحقّ ومجانبتهم الإيمان، (**لما أعرضوا**) منصرفين (**عن**) اتباع (**الحقّ**)، ومالوا إلى الغيّ والكفر، (**وتمكن ذلك**) الإعراض عنه والميل لضده (**في قلوبهم**) تمكنًا بليغًا مستحكمًا عليها، بحيث حلّها مسكنًا، فصارت ظروفًا له، ولازمها بالمرّة، (**حتى صار**) ذلك الإعراض وما معه (**كالطبيعة**) الخلقيّة والجِبلَّة الذاتيّة[942] (**لهم**) بحيث لا يفارقهم ولا يتخلفون عنه كذاتيّ أوصافهم وسائر خلقهم المجبولين عليها، (**شبه**) جواب لما ذلك الاعتراض المتمكن فيها غاية (**بالوصف الخِلقيّ**) بكسر الخاء المعجمة نسبة إلى الخِلقة بمعنى الطبيعة، ومن ثمّ كشفه بقوله: (**المجبول عليه**) أي: ذلك الوصف صاحبه بدوامه فيه، وعجزه عن مفارقته، اسم مفعول بمعنى مطبوعٌ ومخلوقٌ، من الجِبلّة بكسرتين وشدّ اللام، أو الطبيعة، فالخليقة والغريزة بمعنى، وجبله الله على كذا فطره، فهو مجبولٌ.

ولم يرد بالتّشبيه ما يفاد بنحو الكاف لفقده هنا كلّ[943] جهةٍ راعاها المتكلم حين أعطى للوصف الذي أوجده العبد حكم الخلقيّ في إسناده إلى الخالق، كما قال في دلائل الإعجاز: "إنَ تشبيه الربيع

---

[939] (مسلك التأويل)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 37.

[940] في (س): (المجوجة).

[941] في (س): (أصله).

[942] (الذاتية)، كتبت في النسختين على أنّها من الأصل، وهي من الحاشية. انظر: المصدر نفسه، 1/ 37.

[943] في (ك): (بل).

بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه المفاد بكأنّ والكاف ونحوهما، وإنّما هو عبارةٌ عن الجهة التي راعاها المتكلم"[944]، وإذا جاز أن يشبه الفاعل من حيث أنّه فاعل بالفاعليّ؛ استلزم ذلك أن يشبه فعله بفعله في أمر ما.

وذكر في شرح التلخيص[945] عدم قصر إسناديّ المجاز[946] على ما ذكروا، فأي مانعٍ من أن يقصد في الإسناد تشبيه فعلٍ بفعلٍ؛ خصوصًا إن تضمن معنًى بديعًا، فلو قلت[947] في عدم تحرك عظيمٍ وقيامه إلّا إذا غزا، فتحرك بحركته ما سواه من عسكرٍ وغيره: إنّما تتحرك الأرض إذا زلزلت، شبهت حركته بحركتها، وأسندت ما له إلى محله، دون نظر لتشبيهه بالأرض، فهنا أيضًا شُبه فعل العبد بفعل الله في الثّبات والرّسوخ، ولم ينظر إلى الفاعل تأدبًا عن تشبيه السيد بعبده، وإن لزم كما قيل: كلما يصلح للمولى على العبد حرام.

فبطل ادعاء أنّ المراد كونه استعارةً تبعيةً، شَبّه إعراضهم عن الحقّ المانع من نفوذه بالوصف الخلقيّ للشيء المانع ممّا هو مطلوبٌ منه في التّمكن والاستغراق، ولم يصرح بالمشبه، بل كنّى عنه بالختم المسند إلى الله، وهو مقتضى عبارة الكتاب.

وإنّما سقط ما قيل لاضطرابه من وجوه:

أمّا أولًا: فلأنّ المجاز في الإسناد إنّما يكون بالإسناد إلى مُلابِسٍ غير مُلابِسٍ هو له، بتنزيل الملابِسِ منزلة ما هو له، ولم يجئ الاسناد [37/أ] لتنزيل الفعل منزلة غير الملابِسِ الذي هو له.

على أنّ الزمخشري جعل هذا الوجه مقابلًا للوجه الثّالث الذي ذكره المصنف، وصرّح فيه بأنّه إسنادٌ مجازيٌّ، فلو كان هذا من المجاز[948] الإسناديّ كان ذلك التّفصيل لتقدمه.

---

[944] نسب المؤلف هذا القول للجرجاني في دلائل الإعجاز، والصحيح أنّه في أسرار البلاغة. انظر: الجرجاني، *أسرار البلاغة*، 383. وقد ورد النص في أوله هكذا: (إنَ تشبيه الربيع بالقادر)، وورد في النسختين: (إنّ تشبيه الرضيع بالقادر).

[945] هذا الاسم إذا أطلق فالمراد منه في الغالب كتاب: شرح تلخيص المفتاح، لسعد الدين مسعود بن عُمرَ التَّفْتازاني، وله عليه شرحان، شرح طويل سماه المطوّل، وشرح صغير سماه المختصر اختصره من المطول، وكلاهما مطبوع. انظر: الحاجي خليفة، *كشف الظنون*، 2/ 633.

[946] في (س): (المجازي).

[947] في (س): (قمت).

[948] في (س): (المجازي).

وأمّا ثانيًا: فلأنّ إسناداتهم إليه تعالى إنّما تفيد كون الاعتراض عن الحقّ متمكنٌ[949] في قلوبهم لو كان كلما يحدثه الله بالعبد خلقيًا لازمًا له، وليس كذلك.

وأمّا ثالثًا: فلأنّ إسناد القبيح إليه تعالى وإن كان مجازًا ممّا لا يقدم عليه عاقلٌ.

تنبيه: أصل هذا الوجه في الكشاف من قوله: "القصد إلى صفة القلوب"[950]، إلى آخر ما ذكرناه آنفا، وقد قال قدس سره: "إنّه يعني أنّ الإسناد اليه تعالى كنايةٌ عن فَرطِ تَمكنِ هذه الصفة التي هي الهيئة الحادثة المانعة، وثبات رسوخها في قلوبهم وأسماعهم، فإنّ كونها كذلك يستلزم كونها مخلوقةً لله، صادرةً عنه، فَذَكَرَ اللازم لينتقل منه إلى الملزوم المقصود، فيصدق به، ألا تراهم يقولون: هو[951] مجبولٌ على كذا، ولا يعنون خلقه عليه، بل ثباته و[تمكنه][952] فيه.

ولما لم تكن حقيقة الإسناد على مذهبه وجب عده مجازًا متفرعًا على الكناية، كما ذكره في قوله تعالى: {وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ} [آل عمران: 77]، وأنّ أصله فيمن يجوز عليه النّظر، فظهر أنّه إذا أمكن المعنى الأصليّ كان كنايةً، وإلّا فمجازًا مبنيًا على الكناية، فيجوز إطلاق الكناية عليه باعتبار أصله وإن انقلب مجازًا كتغاير اعتبار.

ولذا جعل بسط اليد وغلّها في المائدة مجازًا، وفي طه كنايةً كالاستواء على المعنى الأصليّ، وقد لا يشترط.

وقد سبق إلى بعض الأوهام من قوله: كالمختوم عليها، ومستوثقٌ منها بالختم، أنّ المشبه به الختم المبنيّ للمفعول دون الفاعل، ولذا قيل: المشبه عدم نفوذ الحقّ في القلوب والأسماع، لا إحداث الهيئة المانعة فيها، وفساده ظاهرٌ، فهو مجازٌ مرسلٌ، وجعله استعارةً تعسفٌ.

نعم قد يشبه كون القلب مثلًا قد أحدث فيه هيئةٌ مانعةٌ من أن ينفذ فيه الحقّ، بكون الشيء مختومًا عليه، وتنقيحه أنّ المشابهة التّامة إنّما هي بين النّقش الحاصل في الخاتم والهيئة المانعة الحادثة في القلوب والاستماع، لمنعها من النّفوذ، فحينئذٍ جاز أن يشبه إحداث هذه الهيئة بإحداث ذلك النّقش،

---

[949] (متمكن)، كذا في النّسختين، والصحيح: (متمكنًا)، بالنصب، خبر كان.

[950] الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 50.

[951] في (س): (هذا).

[952] وردت في النّسختين: (بمكنه)، ولا تناسب لها مع السياق؛ لذلك أثبت ما يتناسب مع سياق الجملة.

ويُبنى منه الفعل للمفعول، وعدم النّفوذ من تتمة وجه الشّبه، لا مشبه، ولا مشبه به، والمقصود التي نبه بإسنادها إليه تعالى على ثبات قدمها وتمكنها هو الهيئة الحادثة، لا إحداثها، فتبصر"[953]، انتهى.

قال في الكفاية: "اتفقت كلمة محققيّ الشُّراح هنا على أنّ مراده أنّه كنايةٌ في الإثبات، كما يُنعَتُ لذاته، إلّا أنّه وقع النّزاع بينهم فيما ستراه عين اليقين، ويرد على ما [37/ب] قاله الشريف ممّا حذا فيه حذوهم أمور:

منها: أنّ الزمخشري لما لزمه بناءً على مذهبه ألّا[954] يسند الختم الى الله حقيقةً، وقال بأنّ أفعال العباد مخلوقةٌ لهم، وإنّما خلق الله فيهم أجسامهم وطبائعهم وقواهم، ونحوه من الأجرام والأمور القارّة، فأسند إليه أفعالهم، للدلالة على الرسوخ والثبات فيها، لجعلها بمنزلتها، فهو إسنادٌ مجازيٌّ أحد طرفيه مجازٌ، كأحيا الرّبيعُ الأرضَ، فأي داعٍ إلى ادعاء مدعاه المؤدّي الى التّعب والنّزاع والشغب، وليس في كلامه ما يقتضيه أصلًا وهو من الإسناد المضاهي إلى[955] السبب البعيد، لأنّها بأقداره وتمكينه كما لا يخفى. والتّمثيل له بمجبولٍ يؤيد ما قلناه، والدّاعي لارتكابه ما سيأتي من عدد[956] الإسناد المجازيّ وجهًا آخر، وستقف عليه إن شاء الله تعالى.

ومنها: أنّ ما ذكره من المجازيّ المتفرع على الكناية، وإن تبع فيه غيره، لا يخفى ما فيه من التّكلف من غير داعٍ، فإنّ الجمع بين المجاز والكناية في شيءٍ واحدٍ ممّا لم يُعهد مثله، وما ذكره الفاضل المحقق[957] في التّوفيق بين كلاميّ العلامة[958] ليس بأبعد ممّا ارتكبوه، بل لو دُقّق النّظر في أمثلة الكناية شُوهد فيها ما يؤيده، والنّظر السّديد لا يجد للتّقليل على أنّ نظره في الكناية التي وقع التلازم فيها في المعنى الوضعيّ كالنّظر، لا في النّسبة والإثبات، وبينهما بونٌ بعيدٌ، فتدبر.

---

[953] الجرجاني، *حاشية السيد الجرجاني على الكشاف*، 158.

[954] في (ك): (أن لا).

[955] في (س): (من).

[956] (عدد)، كذا في النّسختين، ولعلها: (عدّه)؛ حتى يستقيم السياق.

[957] مراده بالفاضل المحقق: العلامة حسن بن علي بن محمد شاه بن حمزة الفَنَاري، المتوفى سنة: (886 هـ)، وله حاشية على حاشية السيد الجرجاني على الكشاف. انظر: حاجي خليفة، *سلم الوصول إلى طبقات الفحول*، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط (إسطنبول: مكتبة إرسيكا، 2010 م)، 2/ 39.

[958] مراده بالعلامة: إما الجرجاني، أو الزمخشري، وإن كان السياق يرجح الثاني. انظر: زهير ريالات، *الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير*، 76.

ومنها: أنّ ما خطأ فيه الفاضل المحقق، وادعى ظهور فساده في المصدر المبني للمفعول، فهو وإن تراءى في النّظرة الأولى، وردوه، إذا أمعن فيه النّظر علم أنّه غير واردٍ، إلّا أنّه يستدعي تقديم مقدمة: هي أنّ المصدر إمّا مصرحٌ به، أو في ضمن الفعل، والأوّل قد ذكروا فيه أن يكون مبنيًا للفاعل والمفعول.

ولقدماء النّحاة فيه اختلافٌ، فذهب البصريون إلى أنّه مشتركٌ بينهما، وقالوا: إنّه إذا أُضيف لمفعوله يجوز أن يُتبع بالجرّ والنّصب والرّفع؛ على تقديره بأن والفعل المجهول، كما في الحديث: (أُمر بقتل الْأَبْتَرُ وذُو[959] الطُّفْيَتَيْنِ)[960]، بالرفع أي: بأن يقتل الأبتر وذو الطفيتين، فيجوز عندهم أن ينحل بحذفٍ مصدريٍّ وفعلٍ مجهولٍ، فيُرفع به نائب الفاعل، وهو ثمرة الخلاف فيه.

وارتضاه [ابن مالك في شرح التّسهيل[961] لأبي حيان][962]، وخالفهم فيه بقية النّحاة، وإنّما معنى الحديث بقطع النّظر عن ذلك وهو التّأثير، وقد يراد أثره تسمحًا، فيظن مبنيًا للمفعول، وعليه الشارح المحققّ في شرحه.

ولذا قال بعض المتأخرين: إنّ صيغ المصادر حقيقةٌ في أصل النّسبة مجازٌ[963] في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق؛ معنويةً كانت أو حسيّةً، للفاعل في اللازم كالمتحركيّة، وله وللمفعول في المتعدي كالعالميّة والمعلوميّة.

وقولهم: المصدر مبني للفاعل أو للمفعول [38/أ] تسامحٌ؛ يعنون به الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر".

---

[959] (ذو)، ساقطة من (س).

[960] أخرجه مسلم، (رقم 2232)، من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعا. وقوله: الأَبْتَرُ: هو صنف من الحيات لونه أزرق قصير الذنب، أو مقطوع الذنب، وذُو الطُّفْيَتَيْنِ: صنف من الحيات على ظهرها خطان أبيضان. انظر: النووي، شرح صحيح مسلم، 14/ 390.

[961] هذا الكتاب اسمه: (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)، لأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، وهو من أفضل الشروح لكتاب التسهيل لابن مالك في النحو، وقد طبع في خمس مجلدات. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1/ 405.

[962] كذا في النّسختين، ولعل الصواب: (وارتضاه ابن مالك، كما في شرح التسهيل لأبي حيان)، أو المقصود: (وارتضاه أبو حيان في شرح التسهيل لابن مالك).

[963] في (س): (مجازا).

وقد قال قدس الله سره في حواشي الرضي[964]: "إنّ النّحاة جعلوا المفعول الحقيقيّ الذي هو الأثر عين الفعل الذي هو التأثير؛ بناءً على أنّهم لا يميزون بينهما، إلى آخر ما ذكره بعض المتأخرين في تعليقٍ له في الفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر"[965].

وهذا في صريحٍ، أمّا معناه الذي تضمنه الفعل فلا مانع من ملاحظة المعنيين في كلا الصيغتين، إذا كان الفعل متعديًا، كما هنا، فدلالة ختم المبنيّ للفاعل على المصدر المبني للمفعول جارٍ على السواد، من غير فساد.

وقد حام حول الحمى من قال: "الفعل المتعدي، كما يشتمل على نسبة مصدره إلى فاعل ما، يشتمل على نسبة إلى مفعول، كما في شرح المفتاح"[966]، والمقصود هنا استعارةُ مختوميّة لحالة الكفار، و[أصلها][967] تشابهها، ويلزمه استعارةُ خاتميّة الله إيّاها، وإبراز المناسبة بينهما على طريق القصد، فالمستعار لفظ المصدر المبنيّ الفاعل المتعدي، لكن القصد الأصليّ التّشبيه بجزء معناه؛ أي النّسبة المفعوليّة لا الفاعليّة، بل ملازم الجزء أي هيئة المختوم وحالته عند الختم، وأداء هذا المقصود في ضمن الفعل لا يمكن إلّا باعتبار الاستعارة في إحدى النّسبتين.

ومنها: أنّ المراد به: تمثيلُ قلوبِهم بقلوب البهائم ...

---

[964] (الرضا)، هكذا كتبت في النسختين، وهذا الكتاب عبارة عن حواشٍ وتعليقات كتبها الإمام الجرجاني على كتاب: (الوافية شرح الكافية)، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، وهذا الأخير شرحٌ لكتاب الكافية لابن الحاجب في النحو. انظر: المصدر نفسه، 2/ 1370.

[965] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 441.

[966] انظر: المصدر نفسه، 1/ 441.

[967] (وأضلها)، بالضاد كذا في النّسختين، ولا يستقيم السياق بذلك، فلعل إضافة النقطة للصاد سهو من النّاسخ.

ولا يخفى أنّه لا يُقصد أصالةً عند أدائه إلى اعتبار الاستعارة في النّسبة الفاعلية، بل يكفي في النّسبة المفعوليّة، ولا يعد في اعتبار الاستعارة نظرًا إلى الجزء، كما في استعارة الأفعال باعتبار[968] الزّمان أو[969] الحدث، دون النّسبة، فاندفع اعتراضه قدس سره.

وأمّا ما قيل في دفعه بأنّه تحاشى العلّامة[970] عن تشبيه العبد بفعله تعالى صريحًا، – وواجبٌ أن يشبه عدم نفوذ الإيمان في قلوبهم بكون الشيء مجبولًا عليه، فلزم منه تشبيبه إحداث العبد الهيئة في نفسه بختم الله، فعمل بهذا اللازم، وقيل: ختم ولم يعمل بمقتضى صريح التّشبيه، لأنّه لو لم يذكر الفاعل لم يفهم جعل فعل العبد بمنزلة الأمر الخلقيّ، ولا يخفى اضطرابهم، لأنّه لو لم يذكر الفاعل لم يفهم جعل فعل العبد بمنزلة الأمر الخلقيّ في هذا التّوجيه –، فتعسفٌ لا طائلٌ تحته.

ومنها: أنّ قوله إن كون الشيء محتومًا عليه مستلزم لعدم النّفوذ فيه، يقتضي أن يكون مجازًا مرسلًا، وجعله استعارةً تعسفٌ لا وجه له؛ لأنّ اللزوم لا بد منه في جميع المجازات، ألا ترى أنّ استعارة الطيران لشدة العدو استعارة لا شبهة [في جنسها][971]، والجامع بينهما السرعة اللازمة للطيران لزومًا ظاهرًا، ولم يقل أحد إنّه ينبغي أن يكون مجازًا مرسلًا عن السرعة اللازمة له، وكما في النّطق والدلالة على ما [38/ب] بُيّنَ في المعاني.

(**ومنها**): أي: الأقاويل المتأول بها [الآية، وهو ثانيها][972]، (**أنّ المراد به**) أي بالختم (**تمثيل**) أي تشبيه حال (**قلوبهم**) في عدم قبولها الحقّ، والتفاتها له، وخلوها منه، (**بقلوب**) أي محال قلوب (**البهائم**) جمع بهيمة، وهي كما في المصباح: "كل ذات أربعٍ من دواب البر والبحر، وكل حيوانٍ لا يميز فهو بهيمةٌ"[973]، سميت بها لعجمتها واستبهام الأمر عليها.

---

[968] (باعتبار)، ساقطة من (س)، ومكتوبة في الهامش.

[969] في (س): (و).

[970] مراده بالعلامة، الإمام الزمخشري في كتابه الكشاف.

[971] في (س): (فيها).

[972] (الآية وهو ثانيها)، ساقطة من (س).

[973] الفيومي، *المصباح المنير*، مادة: "ب ه م"، 1/ 64.

التي خلقها الله تعالى خاليةً عن الفُطُن، أو بقلوبٍ قُدِّرَ خَتْمُ الله تعالى عليها، كما في: (سال به الوادي)، إذا هلك، ...

أي: الحيوانات (**التي**) لا تعقل الكليات، ولا تقف على حقائق العقليات، لأنّها (**خلقها الله تعالى**) لمنافع العباد، وأوجدها (**خالية**) أي: تلك القلوب (**عن الفُطُن**)[974] [والإدراك للعقليات][975]، جمع فطنة: وهي القريحة التي يكمل بها التمييز.

وفي المصباح: "فَطِنَ لِلْأَمْرِ يَفْطَنُ مِنْ بَابَيْ تَعِبَ وَقَتَلَ فِطْنًا وَفِطْنَةً وَفِطَانَةً بِالْكَسْرِ فِي الْكُلِّ، فَهُوَ فَطِنٌ، وَالْجَمْعُ فُطُنٌ بِضَمَّتَيْنِ، وَفَطُنَ بِالضَّمِّ إذَا صَارَتْ الْفِطَانَةُ لَهُ سَجِيَّةً فَهُوَ فَطِنٌ أَيْضًا، وَرَجُلٌ فَطِنٌ بِخُصُومَتِهِ: عَالِمٌ بِوُجُوهِهَا حَاذِقٌ، [وَيَتَعَدَّى بِالتَّضْعِيفِ، فَيُقَالُ: فَطَّنْتُهُ][976] لِلْأَمْرِ"[977].

(**أو**) شبهت حال قلوبهم (**بقلوب**) أي بحال أفئدةٍ من مخلوقٍ لا نعرفه، (**قُدِّرَ**) مبنيًا للنائب، نعت قلوب (**خَتمُ**) بصيغة المصدر نائب فاعله، أي: طبع (**الله عليها**)[978]، أي: على تلك القلوب دون واسطةٍ، بطابعٍ حقيقيٍّ، وجعل قلوبهم كقلوب بهائم، لا يجري عليها التّكليف، أحسن من المحذور الذي ادعوه، وإنّما أخروه لأنّ إضافته إلى ضمير العقلاء يأباه، إلّا أن يَدّعِي التّجريد.

[أقسام التمثيل البلاغي]

وجمع بين الوجهين إيذانًا بأنّ التّمثيل قسمان:

- **تحقيقيٌّ**: يجري عليه القول الأوّل من تشبيه قلوبهم بقلوب بهائم خُلقت خاليةً عن فُطُن، فإنّه أمرٌ محققٌ[979]، لإخفاء مدركٍ بالبديهيّة، فإذا حُمل النّظم عليه كان تمثيلًا حقيقيًا، ونَظَّرَ له بقوله: (**كما**

---

[974] (عن الفطن)، مكتوبة في (ك) على أنّها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل.

[975] في (س): (والإدراكات العقليات).

[976] في النّسختين، (ويتعدى بالتصغير؛ فيقال: فطينة)، والتصحيح من المصباح. انظر: الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 477.

[977] المصدر نفسه، مادة: "فَطِنَ"، 2/ 477.

[978] (ختم الله عليها)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 37.

[979] في (س) هنا زيادة: (فهو مثل يضرب لمن هلك ووقع في أمر شديد)، ويوجد على بدايتها ونهايتها تضبيبا، وسيأتي في محله على الصواب.

في) [980] [ختم] [981] قلوبهم، فيمن تحقق هلاكه. **(سال به الوادي)** لأنّ السيل وإهلاكه للنّاس أمرٌ محققٌ؛ فهو مثلٌ يُضرب لمن هلك أو وقع في أمرٍ شديدٍ، واستظهر الأوّل. ومن ثمّ اقتصر عليه بقوله: **(إذا هلك)** واضمحل فلم يبق له تحققٌ، فإنّ السيل يذهب ما بين يديه، فلم يبق منه شيئًا.

- **و(طارت به العنقاءُ)، ...**

- **وتخييليٌّ**: يجري عليه الثّاني من تشبيه قلوبهم بقلوبٍ مُقدّرةٍ مفروضة الختم، ونَظَّرَ بقوله نشرًا مرتبًا: **(وطارت)** ذهبت **(به العنقاء)** بألف التّأنيث ممدودةٍ في آخره؛ اسم طائرٍ سميّ به لبياضٍ في عنقه كالطوق، ويقال عنقاء مغربٍ كمبعد، لفظًا ومعنًى، بالإضافة والتّوصيف.

قيل: "إنّه بأرض [الرّس[982]] [983] جبلٌ مرتفعٌ [قدر ميلٍ][984] فيه طيورٌ كثيرةٌ، وفيها من كلّ حيوانٍ شبه، وكانت تأكل الطير، ثمّ جاعت فاختطفت صبيًا، ثمّ جاريةً، فشكوها لنبيٍّ كان ثمة، قيل اسمه: حنظلة بن صفوانٍ[985] وقيل: خالد بن سنانٍ[986]، فدعا عليها فهلكت، وقطع الله نسلها"[987]، وقيل غير ذلك، وقيل إنّها لا [39/أ] حقيقة لها، ولم توجد أصلًا كالغول.

---

[980] (كما في)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 37.

[981] ما بين المعكوفتين إضافة من الباحث؛ ليستقيم المعنى.

[982] في (س): (الرسل).

[983] الرَّس: بفتح أوّله، والتشديد، قيل: أنّها قرية باليمامة يقال لها فلج، وقيل: أنّ الرّس ديار لطائفة من ثمود، وكلّ بئر رسّ، وتسمى في عصرنا واحة تيماء القرية المشهورة على طريق التجارة القديم أعالي الحجاز والواقعة اليوم شمال غرب السعودية وبئرها المسمى هداج هو الرّس الذي عناه القرآن. انظر: الحموي، *معجم البلدان*، 3/ 43 – 44.

[984] ما بين المعكوفتين ساقط من (س)، وورد في (ك): (قد ميل)، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 445.

[985] هو حنظلة بن صفوان، النبي الذي بعثه الله إلى أصحاب الرس المذكورين في قوله تعالى: {كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ} [ق: 12]. وقال ابن كثير: أنّه كان رجلا صالحا له كرامات ولم يكن نبيًّا. انظر: ابن كثير، *البداية والنهاية*، 1/ 227 – 228.

[986] هو خالد بن سنان بن غيث بن مريطة بن مخزوم بن ربيعة العبسي، ولد خالد في نجد قبل عام الفيل بخمسين سنة، وتعلم القراءة والكتابة في سن مبكرة، وانطلق يدعو قومه إلى التوحيد ونبذ الأصنام ونبذ الخمر والربا والميسر، فتولى القضاء في بني عبس، كما كان أحد أدباء العرب البارزين قبل عام الفيل، وزعم بعضهم أنّه كان نبيًّا ورده ابن كثير. انظر: المصدر نفسه، 2/ 211 – 212.

[987] هذه القصة لم تذكر في كتب السنّة، ولم يذكر لها إسناد، فيحتمل أنّها من الإسرائيليات. انظر: ابن كثير، *البداية والنهاية*، 13/ 58.

ولذا قال الصفي الحلي[988]:

لَمَّا رَأيتُ بَنِي الزَّمَانِ ومَا بِهِمْ ... خلٌ وَفِيٌ للـــــشدَائدِ أَصطـــفِي

أَيقنـــتُ أنَّ المستحـــيلَ ثَلاثـــةٌ ... الغُولُ والعَنقـــاءُ والخِـــلُّ الوَفِي[989]

وما قيل: إنّها اسم ملكٍ ضعيفٌ جدًا.

إذا طالت غَيْبته ...

فهو مثل يضرب للشخص إذا هلك أو (**إذا طالت غيبته**[990])، حيث تذهب حقيقتة أو لا يُرجى، فالنّظم محتملٌ للوجهين عندهم، وأصل هذا الوجه في الكشّاف ملخصًا؛ قال فيه: "ويجوز أن تضرب الجملة مثلًا، كقولهم: سال به الوادي؛ إذا هلك، وطارت به العنقاء؛ إذا أطال الغيبة، وليس للوادي ولا للعنقاء عملٌ في هلاكه ولا في طول غيبته، إنّما هو تمثيلٌ مثلت حالةٌ بحال من طارت به العنقاء؛ فكذلك مثلت حالة[991] قلوبهم فيما كانت عليه من التّجافي عن الحقّ، بحال قلوبٍ ختم الله عليها نحو قلوب الأغنام، التي هي في خلوها عن الفُطُن كقلوب البهائم، أو بحال قلوب البهائم نفسها، أو بحال

---

[988] هو عبد العزيز بن سرايا بن علي بن أبي القاسم صفي الدين الحلّي الطائي، ولد ونشأ في الحلة (بين الكوفة وبغداد) سنة: (677 هـ)، شاعر عصره، من أهم مؤلفاته المطبوعة: (ديوان شعر)، و(العاطل الحالي)، رسالة في الزجل والموالي، توفي سنة: (750 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 4/ 17 – 18.

[989] هذان البيتان من بحر الكامل، والشاهد فيهما: تشبيه الصديق الوفي بالموجودات الأسطورية التي لا وجود لها في الواقع، ومنها العنقاء. انظر: صفي الدين الحلي، *ديوان صفي الدين الحلي*، تحقيق: كرم البستاني (بيروت: دار صادر، 1990 م)، 568.

[990] في (س): (غيبتهم).

[991] في (ك): (حال).

قلوبٍ مقدّرٍ ختم الله عليها؛ حتى لا تعي شيئًا ولا تفقه، وليس له عزّ وجلّ فعلٌ في تجافيها عن الحقّ ونبوها عن قبوله[992]، وهو متعالٍ عن ذلك"[993]، انتهى.

وفي قوله: تضرب الجملة[994]، إشارةٌ إلى الفرق بين هذا التّمثيل والتّمثيل السّابق، وهو أنّ العمدة تمت، والتّصرف في الختم، وهنا في مجموع الجملة، وتحقيقه أنّه لما ذهب إلى أنّ القبائح الصادرة من العباد مخلوقةٌ لهم، ولا يجوز صدوره عنه تعالى؛ بناءً على [قاعدة الحسن والقبيح[995]][996]، فلا يجوز حينئذٍ أن تُنسب حقيقة إلى الله تعالى أيضًا على زعمهم، كما فصل قبولًا وردًّا في الأصلين، وشهرته تغني[997] عن ذكره، توجه السؤال على إسناده في الآية.

فأجاب:

أولًا: بأنّه إنّما يمتنع حقيقةً وهو هنا إسنادٌ مجازيٌّ، للدلالة على تنزيله منزلة الجبليّ المطبوع عليه.

وثانيًا: بأنّه لو سلم إسناده إليه على الحقيقة، فليس الختم فيه بالمعنى السّابق، حتى يلزم المحذور على زعمهم، إذ المراد به خلقهم على فطرةٍ[998] خاليةٍ عن الفِطنة، غير قابلةٍ لانتقاش صورٍ كثيرةٍ على المدركات، كالبله المجاديب، أو البهائم الغلف، ومثله ممّا يُنسب إلى الله بالاتفاق، لخلقه الذكر الأحمق[999].

---

[992] في النسختين كتبت: (قبولها)، وهو لا يتناسب مع السياق، والتصحيح من الكشّاف. انظر: الزمخشري، *الكشّاف*، 1/ 51.

[993] المصدر نفسه، 1/ 50 – 51.

[994] (الجملة)، ساقطة من (س).

[995] في (س): (القبح).

[996] قاعدة: (الحسن والقبيح) من القواعد التي وقع الخلاف فيها بين أهل السنة والمعتزلة، فأهل السنة يقولون: الحسن من أفعال المكلفين: هو ما دل الشارع على أنه حسن بإباحته أو طلب فعله، والقبيح: هو ما دل الشارع على أنه قبيح بطلبه تركه، فالمرجع عندهم في التحسين والتقبيح هو الشرع، وأما المعتزلة فيقولون: الحسن من الأفعال ما رآه العقل حسنا لما فيه من نفع، والقبيح من الأفعال ما رآه العقل قبيحا لما فيه من ضرر، فالمرجع عندهم في التحسين والتقبيح هو العقل لا الشرع. انظر: عبد الوهاب خلاف، *أصول الفقه*، 97 – 98.

[997] في (ك): (تفي).

[998] في (ك): (خطرة).

[999] في (س): (والحمق).

والمعتزلة يؤولون ما يدلّ على خلقه تعالى للأفعال بجعلها عبارةً عن التّوفيق ومنح الألطاف في الحسن، والخذلان ومنعها في ضده، ونحو ذلك من إضافة[1000] الاستعداد وعدمها.

ثمّ شُبهت حال هؤلاء في الإعراض عن الحقّ والإصغاء له، بحال أغنام [أو أغنام][1001] ختم الله على مشاعرها، فخلقها كذلك، فالختم بمعنى ذلك الختم مجاز، لكنّه مسندٌ إلى الله تعالى حقيقةً، لصدور ذلك المعنى المجازيّ عنه، ومجموع ختم الله مجازٌ مركبٌ، قد تُجوز في [39/ب] بعض مفرداته.

[ومثله مشهورٌ لا تكلّف فيه، أو شبهت حالهم بحال مخلوقٍ ولا نعرفه، قد ختم الله على قلبه من غير واسطةٍ، بطابعٍ حقيقيٍّ، فالاستعارة تمثيليّةٌ، لا يجوز في شيءٍ من مفرداتها][1002] إلّا أنّ المشبه به أمرٌ متخيلٌ، لا تحقق له في الخارج، وسيأتي في قوله تعالى: {إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ} [الأحزاب: 72]، ومنه ما يحكى عن ألسنة الجماد والحيوان.

والتّمثيل يكون بالأمور المحققة؛ نحو أراك تقدم رِجْلًا وتُؤخر أخرى، ويسمى تمثيلًا تحقيقيًّا، وبالأمور المفروضة كما في الآية السّابقة، ويُسمّى تمثيلًا تخييليًّا كما فصله العلّامة في سورة الزّمر.

وقال قدس الله سره: "إنّ هذا الجواب تغيير للمدعى، وهو ألّا[1003] يحمل الختم على الاستعارة، ولا على التّمثيل المذكور، بل على تمثيل آخر يكون وجهًا[1004] ثالثًا؛ وهو أن يشبه حال قلوبهم فيما كانت عليه من التّجافي والنبو عن الحقّ، بحال قلوبٍ محققٌ ختم الله عليها، كقلوب الأغنام أو البهائم، أو بحال قلوبٍ مقدرٌ ختمه عليها.

ثمّ يستعار الجملة، أعني ختم الله على القلوب، كما هي، بتمام[1005] الجملة مع إسنادها من المشبه به للمشبه؛ إمّا على سبيل التّمثيل التّحقيقيّ أو التّخييليّ، فيكون المسند إلى الله سبحانه إسنادًا حقيقيًّا ختم تلك القلوب المحققة أو المقدّرة، حتى لا يعي شيئًا، ولا قبح فيه أصلًا سواء كان ختمًا حقيقيًّا أو مجازيًا، كما هو الظّاهر، لا ختم قلوب الكفار لأنّ الإسناد إليه تعالى داخلٌ في المشبه به.

[1000] في (س): (إفاضة).

[1001] (أو أغنام)، ليس في (ك).

[1002] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[1003] في (ك): (أن لا).

[1004] في (ك): (بها).

[1005] في (س): (تمام).

فلا دخل له تعالى في تجافي قلوبهم ونبوها، كما لا دخل للمتردد في: أراك تقدم رِجْلًا وتُؤخر إلخ، في تقديم الرّجل وتأخيرها؛ إذ كلٌ منهما داخلٌ في المشبه به وإن فرض أنّه[1006] عبر عنها أو عن أحدهما بلفظٍ مجازيٍّ كالختم، إذا حُمل على المجاز الذي هو المختار".

أقول: ما حققه تبعًا لما في الكشاف تحقيقٌ حقيقٌ بالقبول، إلّا أنّ ما ذكره من تغيير المدعي أمرٌ سهلٌ؛ لأنّه ليس على حقيقته، لأنّه تمثيلٌ، وإن اختلف وجه التّمثيل، والمعنى متقاربٌ فيها، وإنّما غَيّرَه ليثبت ما ادعاه[1007] من أن الإسناد لا يجري على الحقيقة الظّاهرة منه.

وقد تحققت كما مرّ أنّ الختم في الأوّل مجازٌ، وفي الثاني حقيقةٌ، فلا وجه للتردد فيه تبعًا للكشّاف، وقد انكشف لك أتمّ كشفٍ.

وأمّا ما أورده[1008] عليه من أنّه خلاف المتبادر من العبارة، بل هو استعارةٌ تمثيليّةٌ متفرعةٌ على الاستعارة الأولى، ولا بعد فيه، لأنّه شاع مجاز المجاز، كما عرف تفرع المجاز على الكناية في الوجه الأوّل، وبيانه أنّ حقيقة المعلومة في القلوب.

ثمّ أورد حال قلوب الكفار فيما كانت عليه من النبو عن الحقّ، فالمقصود تشبيه تلك الحال بحال من تلبس بالإحداث المشبه بضرب الخاتم، لا حال من يتصف [40/أ] بضرب الخاتم حقيقةً، ففيه مبالغةٌ كاملةٌ، انتهى.

ولا يخفى أنّه ما ادعى تبادره مع أنّه أبعد ممّا ارتضاه الشريف المرتضى، لا يلاقي عبارة الكتاب، ولا يجدي نفعًا فيما قصده من توجيه الإسناد إلى الله تعالى، مع أنّه لا يسند مثله إليه على زعمهم؛ لأنّ الإحداث المذكور من أفعال العباد القبيحة، فلا يصح إسناده إلى الله، وحال قلوب الكفار أيضًا من هذا القبيل.

فأي فائدة فيما ارتكبه، بل هذا ممّا يكاد أن يكون غفلةً عن مرمى أنظارهم، ومغزى أفكارهم.

[1006] في (س): (أنها).

[1007] في (س): (مدعاه).

[1008] في (س): (أورد).

تنبيه: أسقط المؤلف[1009] رحمه الله قول الزمخشري: نحو قلوب الأغنام، إشارةٌ إلى أنّه مع ما بعده وجهٌ واحدٌ، لا مستقل كما توهمه عبارته، ولأنّ الثاني أنسب بمدعاه كما بيناه؛ ولذا قيل: القلوب المقدر ختمها قلوب العقلاء، لأنّه لا يجوز عند المعتزلة ختم الله عليها إلّا بطريق العرض بخلاف قلوب البهائم.

ومنها: أنّ ذلك فعل الشيطان أو الكافر، وإسناده إليه سبحانه باعتبار كونه بإقداره تعالى وتمكينه منه ...

والزمخشري جعل[1010] [من فعل][1011] فعل[1012] الأغنام ممّن ختم على قلبه وهم [الجهال أو من][1013] لا يفصح وهو خرمٌ لمذهبه، لأنّه منعٌ لِلّطف على العبد وهم لا يجوزونه، وقد عرف ممّا قررناه سقوطه، وإن كان إسقاطه أولى، فعبارته أخصر وأظهر، وهو ممّا ينبغي أن يُتفطن له، فإنّ المصنف كالأنوار لا يَعدل عن شيءٍ ممّا في الكشّاف إلّا لنكتةٍ، ونحن إن شاء الله لا نهمل بيان ما يسره الله منه[1014] بعونه.

وقوله: (**ومنها:**) أي من الأقاويل، وهو ثالثها (**أنّ ذلك**) المعبّر عنه بالختم من صدّ قلوبهم عن الحقّ وصرفها عن الغيّ، ليس فعلًا لله حقيقةً، بل هو (**فعل الشّيطان**) إبليس، أو مطلقًا بإغوائه، (**أو**) الفعل من (**الكافر**) بكسبه واختياره، فأحدهما الفاعل حقيقةً.

(**وإسناده**) أي الختم ونسبته (**إليه سبحانه**)، بقوله: {ختم الله}، لا من حيث خلقه وإيجاده، بل باعتبار كونه أي ذلك الفعل الصادر من الشّيطان أو الكافر (**بإقداره**) تعالى له عليه، بخلق قدرةٍ له تؤثر فيه، (**وتمكينه**) أي: الله ومن ذكر، فالمصدر مضاف لفاعله في الظّاهر، أو لمفعوله (**منه**) أي: من ذلك الفعل القائم بقلوبهم، من غير أن يفعل تعالى فيه شيئًا.

[1009] في (س): (المصنف).

[1010] (جعل)، ساقطة من (س).

[1011] ما بين المعكوفتين إضافة من الباحث ليست في النّسختين؛ ليستقيم السياق.

[1012] (فعل)، ساقطة من (ك).

[1013] في (ك): (وهم إجمالا ومن).

[1014] (منه)، ساقطة من (س).

وإنّما هو من آثارهم النّاشئة عن قدرهم، الحاصلة بقواهم كما هو مذهبهم، ففروا بذلك عن نسبة القبيح إليه تعالى.

ومحصله أنّه إسنادٌ مجازيٌّ، من إسناد الفعل إلى المسبب، كبنى الأمير المدينة أو المسجد، مجارٍ[1015] فيه نحو: أنبت الأرضَ الربيعُ، وفاعله حقيقةً الشّيطان، أو الكافر، وأورد عليه: أنّه يلزمه إسناد أفعال الكفرة والشّيطان وقبائح الشّرور كلّها لله تعالى.

فإن قيل: قد أسندتموها أنتم إليه حقيقةً، فلِمَ تنكرون إسنادها مجازًا؟

قيل: نحن نسند خلقها [إلى الله][1016] لا نفسها، ولو سُلّم فلا قبح في إيجادها عندنا، بل في الاتصاف بها، كما مرّ، وأنتم تدعون قبحها.

[40/ب] ولك أن تقول: هو غير واردٍ رأسًا؛ فإنّهم لم يقولوا بجوازه، وإنّما قالوا: ما ورد فيه موهمًا للقبح نؤوله، كما اتفقوا على تأويل اليد ونحوها ممّا يوهم التّجسيم، وإن لم يجز إطلاقنا الجارحة عليه، نعم الإقدار والتّمكين من القبيح، قالوا إنّه قبيح أيضًا، كما منع الشّرع من بيع آلات القتال من أهل الحرب، فما كان جوابهم فهو جوابنا.

فإن قلت: على ما ارتضيناه من الوجه السّابق، فيه مجازٌ في الإسناد أيضًا كهذا، فهو تكرارٌ محضٌ، وهو الدّاعي لشراح[1017] الكشّاف بأسرهم على جعله كنايةً، إيماءً به في الإثبات كما مرّ، وإن كان تكلفًا، لكنّه كما قيل:

[تَدعُو الضَّرورَاتُ في الأُمُورِ إلى سُلوكِ مَا لَا يَليقُ بِالأَدَبِ[1018]][1019]

[1015] في (س): (مجازي)، وفي (ك): (مجازًا).

[1016] في (س): (إليه).

[1017] في (س): (لشرح).

[1018] في (س): (في الأدب).

[1019] هذا البيت ينسب لشاعر من قبيلة تنوخ، وهو من بحر المنسرح، والشاهد فيه: أنّ الضرورة تلجئ صاحبها أحيانا لفعل القبيح وهو لا يريد ذلك. انظر: العسكري، مجمع *الأمثال*، 2/ 146.

قلت: التّجوز في الإسناد على وجهين؛ لأنّه يكون بجعل الفعل كالفعل في منع الثّبات والرّسوخ السّابقين، أو الفاعل كالفاعل للملابسة بينهما، وكلٌ منهما مجازٌ حكميٌ، إلّا أنّ الأوّل فيه حشمةٌ وأدبٌ عندهم، فلذا قُدم عندهم.

لا يقال: لم يجيء الإسناد لتنزيل الفعل منزلة الفعل؟ ولم يتعرض له أحدٌ من أهل المعاني، وإنّما جاء [لتنزيل الفاعل][1020]، لأنّا نقول: هذه شهادة نفيٍ لا تُسمع، ولو قبلت قلنا: إذا شبه الفعل بالفعل لزم منه تشبيه الفاعل بالفاعل، والملابسات لا تنحصر كما مرّ، فلا تظنّ السّراب بحرًا، وأي بأسٍ في جعل وجهيّ المجاز الحكميّ جوابين، وقد فُعل مثله في التّمثيل من غير أن يستبعده أحدٌ من شراحه[1021].

وما قيل هنا من أنّه بقيّ وجهٌ آخرٌ لم يذكر، وهو أن يستعار الختم للإقدار والتّمكين من الإعراض الكليّ عن الحقّ، الموجب لعدم نفوذه ووصوله إلى محالّ القلوب، تنبيهًا لإعطاء القدرة على ذلك الإعراض السادّ لطرق النّفاذ[1022] بالختم، وهو من الله؛ لأنّ الإقدار والتّمكين لا يقبح عندنا، وعندهم ليس بشيءٍ؛ لأنّه يصير المعنى حينئذٍ أقدرهم الله على الختم، ومراده أنّه أقدرهم على إحداث الكفر والمعاصي.

فإن قيل: المعنى أقدرهم على الخاتم المتجوّز به على إحداث ذلك، فهو تعسفٌ بلا قرينةٍ.

ومنها: أنّ أعراقهم لمّا رسخت في الكفر ...

ثمّ إنّ المصنف رحمه الله أسقط تمثيله في الكشّاف [بناقة ضَبُوثٌ][1023].

[1020] في (س): (للتنزيل بالفاعل).

[1021] في (س): (شراب).

[1022] في (س): (المفاد).

[1023] في النّسختين: (بناقة صبوت)، والصحيح ما أثبت: (ناقة ضَبُوثٌ) أي: يُشَكُّ في سِمَنِها، وهو مثل يضرب لمن يشك في أمره. انظر: الجوهري، *الصحاح*، 1/ 285.

وقوله: إذا[1024] ردعًا في القدر من يستعيرها، لأنّه غير متعينٍ[1025] لما مُثّل له، كما في شروحه، مع أنّ شهرة المجاز الحكميّ تغني عن التّمثيل، ولذا أسقط ما فيه من التّفصيل.

ثمّ إنّ قوله: فعل الشّيطان أو الكافر، تبع فيه الزّمخشري، وهو منافٍ لمذهب المعتزلة؛ لأنّهم قالوا: لو لم يكن العباد خالقة لأفعالهم؛ لكان إثابة بعضهم بالإيمان وتعذيب بعضهم بالكفر قبيحًا، والله تعالى منزهٌ عن فعله، فالظّاهر أنّ إحداث ما يمنع عن قبول الحقّ من نفس العبد، لكنّه نقل عنهم أنّ [41/أ] الإضلال والإغراء من فعل الشّيطان، كما نقله الحفيد[1026]، فتنبه.

(**ومنها:**) وهو رابع أقاويلهم (**أنّ أعراقهم**) جمع عرق، كسبب وأسباب، وأصله الأصل من كلّ شيءٍ، ومنه عروق الشجر.

وفي الكفاية: "ورسوخ[1027] الأعراق كما في كتب القوم كنايةٌ عن الثّبات والتّصميم، كما يقال: له أعراقٌ في اليوم، قال:

جَرَى طَلَقًا حتى إذا قِيلَ قَدْ جَرَى تَدَارَكَهُ أَعرَاقُ سَوءٍ تَبَلَدًا[1028]

ومن فسره بضمائرهم المحتجبة بأبدانهم لم يصب، وعرق الشجر والنّبات: أصله ومنبته، وجمعه عروقٌ وأعراقٌ"[1029]، أي: فهو بكسر الهمزة مصدر لتفسيره بالثّبات، وظاهر المؤلف فتحها جمعًا مُفسرًا بالقلوب أو الأصول، لقوله: (**لما رَسخت**) وثبتت (**في الكفر**) بدوامها عليه وملازمتها له، بحيث لا تنفك عنه، ولا ينفك عنها.

[1024] في (س): (إذ).

[1025] في (س): (متأول).

[1026] قوله: (الحفيد): هذا من مصطلحات الخفاجي في حاشيته على البيضاوي، ومراده به: أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين التَّفْتَازاني، وسمي بذلك تمييزا له عن جدّه سعد الدين التفتازاني. انظر: زهير هاشم ريالات، *الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير*، 77.

[1027] (رسوخ)، ليست في النسختين، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 448.

[1028] هذا البيت ورد من غير نسبة، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: مجيء كلمة: (العرق) بمعنى الأصل، ومعنى البيت أنّ المرء يتأثر بأصله سواء كان حسنا أو سيئا. انظر: ابن منظور، *لسان العرب*، 3/ 96.

[1029] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 448.

واستحكمت بحيث لم يبق إلى تحصيل إيمانهم طريقٌ سوى الإلجاء والقسر، ثمّ لم يفعل ذلك محافظة على حكمة التّكليف، ...

(**واستحكمت**): قويت وأتقنت، يقال: أحكمت الأمر إذا أتقنته، فاستحكم (**بحيث**)[1030] تصوير للرسوخ والاستحكام (**لم يبق**[1031] **إلى تحصيل إيمانهم طريقٌ**) يوصل إليه، فالظّرف صلة طريقٍ، يعني أنّ أبوابه مسدودةٌ عليهم لما باشروهم من الكفر وتمكنوا فيه، بحيث احتوى على ضمائرهم، فلا يوجد الإيمان منهم، ولا سبيل إلى وجوده فيهم.

(**سوى الإلجاء**[1032] **والقسر**) من قسره على الأمر قسرًا كضرب: قهره وألجأه فالعطف تفسيريٌّ؛ أي الإكراه عليه، فيصدر منهم بغير اختيارٍ، لاستداد طرقه عليهم، فيصير إيمانًا اضطراريًّا، كإيمان اليأس[1033]، فلا ينجع شيئًا.

(**ثمّ لم يُفعل**) مبنيا للنائب أو الفاعل، (**ذلك**) القسر على الإيمان، أي: لم يقسرهم الله عليه، ولا جبرهم على تحققه بمُخوّفٍ ولا غيره، فترك ذلك (**محافظةً**) منه تعالى (**على حكمة التّكليف**) المنوط بالاختيار، وإبقاءً لها من ترتب الأجزيّة عليه؛ أجرًا وعقوبةً، بتفضله تعالى برفعه مع إكراه أو إلجاء.

فأشار به لما تقرّر في الأصول من أنّ الإلجاء والإكراه الملجئ يمنع صحة التّكليف بالمكره عليه[1034] ؛ لأنّه لا يبقى للشّخص معه مقدرةٌ واختيارٌ، والتّكليف مبنيٌّ على ذلك، فإنّ القادر هو الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك.

[1030] (بحيث)، مكتوبة في (ك) على أنها من الحاشية وقد وضع عليها خط أحمر؛ للإشارة إلى أنّها من الأصل.

[1031] في النّسختين: (يبعه)، والصحيح ما أثبت كما في الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 38.

[1032] وردت في النسختين: (الإلحاد)، والتصحيح من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 38.

[1033] ورد في النّسختين: (الباس)، والصحيح ما أثبت: (إيمان اليأس)، وهو الإيمان الذي يكون عند الغرغرة. انظر: محمد أمين، الشهير بابن عابدين، *حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار* (مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة 2، ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م)، 4/ 231.

[1034] انظر الكلام على مسألة عدم صحة التكليف مع الإكراه والإلجاء في: الإسنوي، *نهاية السول*، 66.

تنبيه: عدل عن تعبير الأنوار بغرض التّكليف، لما فيه من رائحة سوء الأدب؛ فإنّ علل التّكاليف عندنا حكم، لا بواعث وأغراض؛ لتعاليه تعالى عنها، وتنزهه عن أن يحمله شيءٌ على شيءٍ، لوجوب الغنى المطلق له، وكماله ذاتًا وصفةً.

فلو توقف[1035] حكمٌ منه تعالى أو فعلٌ على غرضٍ افتقر، فتلزم الحاجة والنّقص، وهما محالان، فالتّفادي عن مثل ذلك مطلوب.

عُبّر عن ذلك بالختم؛ لأنّه سَدَّ طريق إيمانهم بالكليّة، وفيه إشعارٌ بترامي أمرهم في الغيّ والعناد، وتناهي انهماكهم في الشرّ والفساد، ...

(**عُبّر**) مبنيًا للنائب أدبًا، جواب لما، والمجموع خبر إنّ، عن ذلك الرّسوخ والاستحكام وترك القسر (**بالختم؛**) مجازًا بوجود العلاقة، (**لأنّه**) أي الختم (**سَدَّ طريق إيمانهم بالكليّة**) بحيث لا يحصل [41/ب] بوجهٍ، كما هو شأن الختم والسدّ، ناشئٌ عن كسبهم لتسببهم فيما يحصله من تماديهم في الغيّ وولوعهم به.

(**وفيه**) أي التّعبير بالختم (**إشعارٌ**) من أشعر بالشيء: أعلم به، يتعدى بالباء، أي إعلامٌ (**بترامي**) تفاعل من الرّمي، قُصد به التّزايد والتّرقيّ، يقال: [رميت على الخمسين وأرميت: إذا زدت][1036]، كما في الأساس[1037].

وصيغة التّفاعل للمبالغة، وهو المناسب لما بعده؛ لأنّ فرط تزايد (**أمرهم في الغيّ والعناد**) المانع من التّوجه لسبل الرّشاد، ويؤدّي إلى دوامهم عليه ووصولهم الغاية فيه، (**وتناهي انهماكهم**) بتزايده إلى حدّ النّهاية (**في الشرّ والفساد**)، فالعطف غائيٌّ.

[1035] في (ك) بعدها كلمة: (فعل)، لكن عليها شبه تضبيب؛ فلذلك لم أثبتها.

[1036] وردت في النسختين هكذا: (رميت على الجهتين وأرميت: إذا أردت)، والتصحيح من كتاب الأساس. انظر: الزمخشري، *أساس البلاغة*، 1/ 388.

[1037] الزمخشري، *أساس البلاغة*، 1/ 388.

وقيل: التّرامي مجازٌ عن التّناهي؛ لأنّ المتناظرين في الرّمي يبذلان جهدهما فيه، فيتكرّر مع لاحقه.

وقد اضطرب الشّراح في تحقيق هذا الوجه ومباينته لسابقه؛ فاستظهر في الكفاية[1038] بعد إمعان النّظر أنّه تمثيلٌ بوجهٍ غير ما مرّ، فإنّه تعالى لما بَيّن في سابق الآية كفرهم وغلوّهم فيه، بحيث لا ينجع فيهم الآيات والنّذر، ونحوه ممّا يقتضي الإعراض عن الحقّ وجحد الإيمان، علم انسداد طرقه الاختياريّة، وإنّما بقيّ القسر والإلجاء إليه، وهو منافٍ للتّكليف.

فدلّ السّياق[1039] على أنّه شبه ترك الإلجاء والقسر بختم وطبع فرضيٍّ، على مشاعرهم؛ لأنّ الختم يمنع من الوصول إلى ما خُتم عليه، والنّفوذ فيه، وفي الإلجاء للإيمان رفعٌ للمانع عنه، وفي تركه إبقاءٌ له، وإبقاء المانع من القادر على رفعه مانعٌ، يعني كما قيل:

إنّ السَّفيهَ إذَا لُمْ يُنهَ مَأمُورُ[1040]

ومنها: أنّ ذلك حكايةٌ لما كانت الكفرة يقولونه مثل قولهم: {قلوبنا في أكنة مما تدعونا إليه وفي آذاننا وقر ومن بيننا وبينك حجاب} تهكمًا بهم، ...

وهذا، وإن يخل من البعد، ليس بمستبعدٍ منهم؛ فإنّهم يركبون أطراف الأسنّة في سلوك طُرق الضّلالة:

وَيَركبُ حَدَّ السّيفِ والموتُ دُونَهُ إذَا لم يَكُن عَن شَفرَةِ السَّيفِ مَزْحَلُ[1041]

[1038] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 447.

[1039] في (س): (السيان).

[1040] هذا عجز بيت ذكر من غير نسبة، وصدر البيت: (بني عدي ألا تنهون سفيهكم)، وهو من بحر البسيط، والشاهد فيه: أنّ السفيه إذا لم ينه عن سفهه ظن أنه مأمور بالاستمرار في سفهه. انظر: عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ، *البيان والتبيين* (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1423 هـ)، 3/ 28.

[1041] هذا البيت لمعن بن أوس المزني، وهو من بحر الطويل، ولكن ورد برواية أخرى: (فَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ منْ أَنْ تَضِيمَهُ ... إذَا لَمْ يَكُنْ عن شَفْرَةِ السيف مَعْدِلُ)، والشاهد فيه: تشبيه سلوك الكفار لطرق الضلالة بسلوك الفارس للأخطار. انظر: الوَليد بن عُبَيد البُحتري، *حماسة البحتري*، تحقيق: حمَّد إبراهيم حُوَّر وأحمد محمد عبيد (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م)، 82.

وللكفاية كلام في المقام مع الشريف[1042]، فانظره.

(**ومنها:**) وهو خامس أقاويلهم (**أنّ ذلك**) المذكور من الختم في الآية (**حكايةٌ**) منه تعالى على وجه التّبليغ لرسوله [صلى الله عليه وسلم] (**لمّا كانت الكفرة**) قبل ذلك (**يقولون**)[1043] تعللًا في عدم تأثر قلوبهم للإيمان واهتدائهم إلى الحقّ من الأقوال الباطلة، وذلك المحكيّ عنهم (**مثل قولهم**) المفَصّل في سورة فصلت: (**{قُلُوبُنَا }**) لا تقبل الهدى ولا تتأثر بإيمان ولا تلين لنصح؛ لأنّها (**{فِيٓ أَكِنَّةٖ}**) منعتها، وأغطية سترتها، فلم يصل إليها شيءٌ (**{مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ}**) فتدلنا عليه من الهدى والحق، فكيف [نقبله][1044]، (**{وَفِيٓ ءَاذَانِنَا}**) وأسماعنا (**{وَقۡرٞ}**) صممٌ، يمنع وصول المواعظ إليها ودعوة الحقّ، فلا تعي شيئًا، (**{وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ}**) [فصلت: 5]، مانعٌ لوصول شيءٍ لنا، مستغرق المسافة غليظٌ، يمنع التّواصل بيننا، ويعمر الفراغ، فلا ينفذ منك لنا شيءٌ فيه.

والمقام تمثيلٌ لنبو قلوبهم عن درك [42/أ] الحقّ وقبوله ومجّ أسماعهم له، كأنّ بها صممًا، وامتناع مواصلتهم وموافقتهم لكرام الرّسل عليهم السلام.

ويأتي تمام القول في محله فساقه الله هنا طبق ما قالوه.

(**تهكمًا بهم**) واستهزاءً يدركه سليم الذّوق، فإنّه إذا نُقل كلام أحدٍ مع ظهور بطلانه يفهم منه الاستهزاء، كما حُكيّ عن الكتابيين والمشركين دعواهم عدم انفكاكهم عمّا هم فيه، حتى يبين لهم حقيقة الحال ببعثة الرّسول الموعود بها في التوراة والإنجيل، فلما بعث إليهم كفروا به، فساقه الله بقوله: {لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ} [البينة: 1]، إلخ، حكايةً لا إخبار وعيدٍ أو تهديدٍ، ولو كان إخبارًا لزم تخلفه.

والتّشبيه هنا في الحكاية فقط، أو فيها والتّهكم، ثمّ تحتمل الحكاية للفظ ما قالوه، إذ لا مانع من أن يقولوه بعينه، بأن يقولوا: ختم الله إلخ، فيقطع النّظر فيه عن كونه حقيقة أو مجازًا، لكنهم أطبقوا هنا على

[1042] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 447.

[1043] (يقولون)، مكتوبة على أنّها من الحاشية وهي من الأصل، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

[1044] في النّسختين: (تقبله)، وهو غير مناسب للسياق، والمناسب ما أثبت.

ومنها: أنّ ذلك في الآخرة وإنّما أخبر عنه بالماضي؛ لتحقق وقوعه، ويعضده قوله تعالى: {ولهم عذابٌ عظيمٌ})، و{وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا}، ...

حكايته بمعناه، فإنّ كونها في أكنّةٍ ختم عليها، كما أنّ وقر الآذان خُتم عليها أيضًا، وثبوت الحجاب تغشية الأبصار، فتكون عبارة المحكيّ ما في الآية الأخرى.

واستشكل هذا الوجه منهم بأن سوق الكلام يأباه، وليس في المقام ما يشعر بالحكاية، وفلكه دائرٌ على التّأكيد لسابقه، والتّبيين لوجه العلّة فيه، كما مرّ، والحكاية تنبئ عنه، فلا يتم لهم به تعلقٌ في مدعاهم من منع حقيقة الإسناد إليه تعالى، فتدبر.

(**ومنها:**) وهو سادس أقاويلهم في بيان التّجوز وعدم ردّ الختم إليه تعالى دنيا (**أنّ ذلك**) الختم على الكفرة واقعٌ (**في الآخرة**) منه تعالى عليها، حين وقوفهم بين يديه، وليس بقبيحٍ؛ لأنّها ليست بدار تكليفٍ، ولوقوعه جزاءً لأعمالهم في الدنيا، فليس بظلمٍ بل عدلٌ، ومقتضاه عنوان الاستقبال بأن يقال: يختم الله، إلخ.

(**وإنّما أُخِبر**[1045]) مبنيًا للنائب من جهته تعالى، (**عنه**)، أي عن الختم (**بالماضي**) المنقطع، وإن لم يناسب الظّاهر (**لتحقق وقوعه**) مستقبلًا، وسبق العلم به، فهو كالواقع المنقطع، نحو {وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ} [يس: 51]، ففيه تجوزان:

أحدهما: في المادة، فإنّ ختم بمعنى يختم.

والثاني: في الهيئة من إبطال المشاعر، بحيث لا تدرك شيئًا، (**ويعضده**) مقويًا له (**قوله تعالى:**) عطفٌ عليه، ((**{ولهم عذابٌ عظيمٌ}**))، فإنّه ظاهرٌ في الأخرويّ.

وقوله تعالى في سورة الإسراء: ((**{وَنَحْشُرُهُمْ}**)) أي الكفرة ((**{يَوْمَ ٱلْقِيٰمَةِ}**)) مسحوبين في أرض المحشر، يمشون ((**{عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ}**))، لا أرجلهم، عكس ما في الدنيا، لتعكيسهم الأمر برفض الحقّ وأخذ الباطل وقلبهم حقيقة الحال، ولا مانع منه بقدرة الفاعل عليه.

[1045] وردت في النسختين: (أخر)، والتصحيح من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 38.

وسئل صلى الله عليه وسلم كيف يمشون على وجوههم؟ قال: (إنّ الذي أمشاهم [42/ب] على [أقدمهم قادرٌ أن يمشيهم على][1046] وجوههم) [1047].

حال كونهم (**{عُمْيًا}**) لا يبصرون ما يقرأ عليهم، (**{وَبُكْمًا}**) لا ينطقون بشيءٍ يقبل منهم، (**{وَصُمًّا}**) [الإسراء: 97] لا يسمعون ما تلذه أسماعهم لعتوهم في الدنيا بتلك الحواس، وصرفها عن

ومنها: أنّ المراد بالختم وَسمُ قلوبهم بسمةٍ تعرفها الملائكة؛ فيبغضونهم وينفرون عنهم.

الحقّ، وإن أدركوا فيه ما يضرهم، فالممنوع من دركه خاصٌ، ويجوز وهو الأنسب بالمقام المقصود به إبطال مشاعرهم بالكليّة حشرهم بعد الحساب من الموقف إلى النّار، معطلةً قواهم وحواسهم، ذاهبًا إدراكها بالكليّة، وأن يحشروا كذلك من قبورهم، ثمّ تعاد إليهم ليعاينوا ما لهم وعليهم.

وللمحشر مواطن تختلف فيها الأحوال، وتترادف الأهوال، فقضى الاستشهاد بها بماجزية [1048] الختم عن إبطال المشاعر، وضعفه كسابقه، إذ ليس في السباق والسياق ما يوافقه، لأنّ المقام في التّكاليف الدنيويّة، وما صدر منهم من الإخلال بها، فتدبر.

(**ومنها:**) وهو سابع أقوالهم، وردوه لأمر دنيويّ بامكني[1049] يتعلق بإعلام الغير (**أنّ المراد**) له تعالى من الآية (**بالختم**) على مشاعر الكفرة (**وسمُ**) أي تعليم (**قلوبهم**) وشرح حالها الخبيثة (**بسمةٍ**) وعلامةٍ عليها (**تعرفها**) أي تلك السّمة أو القلوب بها (**الملائكةُ**) الموكلون بأعمالهم، أو بسائر أحوالهم، أو مطلقًا.

[1046] ما بين المعكوفتين ساقط من (س)، وهو في (ك) مثبت في الهامش، وعليه علامة "صح".

[1047] أخرجه أحمد، (رقم8755)؛ والترمذي، أبواب: التفسير، باب: ومن سورة بني إسرائيل، (رقم3142)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، وقال: هذا حديث حسن، وقال شعيب الأرناؤوط في تحقيقه للمسند: حسن لغيره.

[1048] (بماجزية)، هكذا وردت في النّسختين، والصحيح أن تكتب هكذا: (بمجازية).

[1049] (بامكني)، هكذا ورد في النّسختين، ومعناه غير واضح، فلعل الصحيح أن تكون: (بإمكانه أن).

وحينئذٍ (**فيبغضونهم**[1050]) من أبغض رباعيًا، لشيوعه، لا ثلاثيًا مضموم العين لرداءته، أي يكرهون الكفرة لعداوتهم لله، (**وينفرون عنهم**) بالكليّة، فلا يدعون لهم، ولا ينفعونهم باستغفارٍ ولا غيره، وإن عملوا[1051] معهم بمقتضى التّصرف الإلهيّ في إيصال دنيويّ النّفع، وسلامة الآلات، امتثالًا للأمر، ووقوفًا مع العبوديّة، وتسليمًا للحقّ في الأقضيّة.

يعني أنّ المعتزلة قالوا: لم يرد بالختم ما مرّ حتى يمنع إسناده إلى الله، بل هو سمةٌ وعلامةٌ في قلوبهم، ليقف بها الملائكة على حقيقة أمرهم؛ فيجانبوهم مجانبةً تامةً، ولا ينفعونهم[1052] بصالح دعوةٍ، وضعفه بَيِّنٌ، وإن نُقل عن الحسن البصري[1053]، واختاره الجبائيّ[1054].

{وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ}، عطفٌ على ما قبله داخلٌ، في حكم الختم؛ لقوله تعالى: {وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ}،

قالوا: ووضع العلامة على القبيح ليجتنب[1055] حسنا[1056]، كما قيل:

[1050] في (س): (ويبغضونهم).

[1051] في (س): (علموا).

[1052] في (س): (وينفعونهم)، دون كلمة (لا).

[1053] هو التابعي الجليل الحسن بن يسار أبو سعيد البصري، ولد بالمدينة المنورة سنة: (21 هـ)، ورضع من أم المؤمنين أم سلمة، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمانه، كان رضي الله عنه أشبه الناس كلاما بكلام الأنبياء، وأقربهم هديا بالصحابة، وكان غاية في الفصاحة، تتصبب الحكمة من فيه، توفي رضي الله عنه بالبصرة سنة: (110 هـ). انظر: الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 4/ 563؛ والزركلي، *الأعلام*، 2/ 226.

[1054] هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام أبو علي الجبائي، ولد بالبصرة سنة: (235 هـ) في قرية اسمها جبى وإليها نسبته، من أئمة المعتزلة، ومن أهل الكلام في عصره. وإليه تنسب الطائفة (الجبائية)، له مقالات وآراء انفرد بها في مذهب المعتزلة، توفي سنة: (303 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 6/ 256.

[1055] في (س): (يجتنب).

[1056] (حسنًا)، هكذا وردت في النّسختين منصوبةً، والصحيح أن تكون مرفوعةً على أنّها خبر.

عَرفتُ الشَرَّ لا للشَــــرِّ بَلْ[1057] لِتوقِيهِ[1058]

فالختم على هذا استعارةٌ تبعيّةٌ، أو مجازٌ مرسلٌ، كالمشعر بمعنى مطلق العلامة، إذ الختم علامةٌ مخصوصةٌ، وأنت خبير بأنّ هذا الوجه، وإن تمّ بلاغةً، لا يناسب {وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ} [البقرة: 7].

تنبيه: على هذا الأسلوب يجري الخلاف بيننا والمعتزلة في كلّ ما ينسب إليه تعالى من هذا النّوع، فنسنده إليه حقيقةً، ولا قبح فيه، فإنّ من عرف الله أزال التّهمة، وقال: كلّ فعله لحكمةٍ، ويؤولونه بما مرّ ونحوه تكلفًا، كما قرّرنا في الأصلين، وإنّما أَشبع الكلام عليه هنا لأنّه أول [43/أ] موضعٍ وقع فيه ذلك، والله أعلم.

[محل قوله تعالى: (وعلى سمعهم) من الإعراب]

(**{وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡ}**) لما احتمل وصله بما بعده خبرًا مقدمًا لغشاوةٍ، وعملهما فيه متنازعين، ووصله بما قبله معطوفًا عليه، وترجح له بمقتضى الآية الآتية، قال: هو (**عطفٌ**)[1059] بالواو (**على ما قبله**) من الجار والمجرور، وهو الظّاهر، أو المجرور فقط، لأنّ الجار لتكرره في حكم السّاقط، ومن ثمّ عبر بما، لصدقها بهما.

فهو حينئذٍ (**داخلٌ**) قطعًا مع القلوب (**في حكم الختم**؛) عليها أخذًا من الواو، لقضائها بشركة متعاطفيها في الحكم، فيلزم ختمه؛ أي وختم الله على سمعهم، فلا يعي حقًا ولا يقبله.

وإنّما عطف ولم يستأنف به كلاحقه؛ (**لقوله تعالى:**) في سورة الجاثية: {أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلۡمٖ (**وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ**)} [الجاثية: 23]، فصرّح بالعامل، وشَرَّك بينهما فيه على وجه لا احتمال معه، فيرجح اعتباره هنا؛ لأنّ القرآن يفسر بعضه بعضًا.

والوفاق على الوقف عليه لا على قلوبهم، ولاشتراكهما في الإدراك من جميع الجهات ...

[1057] كذا في النّسختين، والرواية المشهور للبيت: (لكن لتوقيه)، وبها يستقيم وزنه، ينظر: الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 172.

[1058] هذا البيت لأبي فراس الحمداني، وهو من بحر الهزج، والشاهد فيه: أنّ المصنف استشهد به على أنّ معرفة القبيح ليجتنب أمر حسن. انظر: *ديوان أبي فراس*، شرح: الدكتور خليل الدويهي (بيروت: دار الكتاب العربي، 1414 هـ 1994 م)، 352.

[1059] (عطف)، مكتوبة في (ك) على أنها من الحاشية وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

[مناسبة تقديم القلوب على السمع ومرجحات عطفه عليه]

وأمّا تقديم القلب هنا وتأخيره هناك، فلأنّ المراد هنا بيان إصرارهم على الكفر، وعدم قبول الإيمان الذي معناه، أو عمدة معناه، التّصديق، وهو متعلقٌ بالقلب فمقتضى هذا المقام وتقديمه، والمقصود هناك بيان عدم قبول[1060] النّصح والعِظَة، وهي ممّا يتعلق بالسّمع، فالمناسب ثمة تقديمه.

وقيل في توجيهه: إنّ الختم على السّمع مقدمةٌ لمنع القلب عن الفهم؛ فلذا قُدّم به النّظم، ولكون القلب وأحواله مقصودًا بالذّات يؤخر في محلٍ آخر، وهو مع ما فيه من الإيهام غير مخلٍّ بالتّمام والوفاق، فَذِكْرُ (على سمعهم) يقتضي دخوله تحت الختم، وهو ظاهرٌ.

ولما تعدّد المرجّح لعطفه على سابقه، وقوي الأوّل، قدمه وتلاه بغيره زيادةً في التّرجيح، فقال: **(والوفاق)** مصدر وافق، كالاتفاق من القراء **(على الوقف)** تامًا **(عليه)** أي سمعهم، والابتداء بما بعده، **(لا)** على الوقف **(على قلوبهم)**، وليبتدئ[1061] تاليه، فلم يجنحوا له، وهم أحقّ[1062] بالاتباع؛ لأنّهم ألسنةٌ فيه والنّقلة له، ورعاةُ أحوال مبانيه ورواتها، فدلّ على تعاطفهما واشتراكهما حكمًا، وإلّا لوقفوا عليه وافتتحوا لاحقه كغيره، ولم يفعلوا.

وزاد المقام قوة بثالث مرجحات العطف، لينفصل عنه، لقوته عنده بالتّناسب المعنويّ بينهما، الدائر عليه فلك الإعجاز في كريم النّظم، فقال: **(ولاشتراكهما)** أي القلب والسّمع **(في الإدراك)**[1063] لما يدرك بهما من الحقائق الحسيّة والعقليّة **(من جميع الجهات)** الستّ: الفوق وما معه، فلا يتقيد بجهة، بخلاف إدراك البصر فبالمحاذاة والتّقابل، فتعاطفا دونه.

ومعناه: أنّ فعل القلب وهو الإدراك لا يختص بجهةٍ، فمانعه يمنع [43/ب] من جميع الجهات أيضًا، وإن اختصّ وقوعه بجانبٍ، إلّا أنّه لا يتعيّن جعل الختم عامًّا كمنعه، وقارن السّمع لأنّه يدرك الأصوات من جميع الجهات.

[1060] في (س): (تقديم).

[1061] في (س): (ويبتدئ).

[1062] في (س): (أحقاء).

[1063] (في الإدراك)، مكتوبة في (ك) على أنّها من الحاشية وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

وكلُّ قَرينٍ بالمقَارِنِ يَقتدِي[1064]

وإعادة الجار للتّأكيد، والإشعار بتغاير الختمين ...

وأمّا إدراك البصر فلا يكون إلّا بالمحاذاة والمقابلة، فجعل المانع له ما يمنع منها أيضًا، وهي الغشاوة، لأنّها في الغالب كذلك، كغاشية السّرج، كما قال تعالى: {لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ} [الأعراف: 41]، فخصها بجهة العلو المقابلة ومثله يكفي في النّكات، ولا يضره ستره لجميع الجوانب كالإزار.

وقيل: الغشاوة إنّما تكون بين الرّائيّ والمرئيّ، فتختصّ بالمقابلة، وهو واضحٌ لا سترة [لجميع الجوانب][1065] فيه؛ لأنّ الغطاء والغشاوة لا [يُنبئ][1066] على خصوص جهة المحاذاة.

فالوجه أنّ الغشاوة مشهورةٌ في أمراض العين، فهي أنسب بالبصر، من غير حاجةٍ لما تكلفوه، بعلم ما فيه ممّا قدمناه.

وفي الانتصاف[1067]: "الأسماع والقلوب لما كانت مجوفةً كان استعارة الختم لها أولى، والأبصار لما كانت بارزةً وإدراكها متعلقٌ بظاهرها، كان الغشاء بها أليق"[1068]، والنّكات لا تتزاحم.

[1064] هذا عجز بيت لعدي بن زيد العبادي، وصدر البيت: (عن المرء لا تسأل وأبصر قرينه)، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: استشهاد المصنف به على أنّ من قارن شيئا قاربه في الحكم والصفات. انظر: أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، *العقد الفريد* (بيروت: دار الكتب العلمية، 1404 ه)، 2/ 230.

[1065] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك).

[1066] (ينبئ)، غير واضحة في النّسختين، والتصحيح من حاشية الخفاجي، انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 451.

[1067] هذا الكتاب اسمه: (الانتصاف من الكشاف)، لناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي، بين فيه ما تضمنه كتاب الكشاف للزمخشري من الاعتزال، وناقشه في بعض المسائل النحوية، وقد طبع مع الكشاف في الحاشية، ومُيزت تعليقاته بقال أحمد. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 6/ 31.

[1068] انظر: الزمخشري، *الكشاف وبهامشه الانتصاف*، 1/ 52.

ولما كان هنا مظنة سؤالٍ: لِمَ أُعيد الجار؟ وتركه أولى، ليأخذ المقام حقه من الإيجاز، أجابه بقوله: (**وإعادة الجارّ**) وهو لفظ على، ولم يشرك سابقه [في جارّه][1069] كأن يقال: على قلوبهم وسمعهم، فيعمل فيهما معًا، له (**للتّأكيد**[1070]) وإفادة تقوية الختم وشدّته في الأسماع، حيث اعتنى به، فأعيد له الحرف الذي هو في قوة إعادة الفعل معه.

(**والإشعار**) أي: وأعيد أيضًا لإعلام العقلاء (**بتغاير الختمين**) القلبيّ والسمعيّ، فإنّ الصّناعتين النّحويّة والبلاغيّة قاضيتان بذلك، لتفريقهم بين مررت بزيدٍ وعمرو، وبعمرو، بوحدة المرور في الأوّل وتعدده في الثاني، فيتعدد الختم هنا أيضًا.

لذلك[1071] قال في الكفاية: "فإنّ الختم على الشيء وعلى ما يوصل إليه أشد من الختم عليه وحده، أو عليهما معا، فإن ما يوضع في خزانة إذا ختمت خزانته وختمت داره، كان أقوى في المنع منه.

وتقديم ختم قلوبهم؛ للإيذان بأنّها الأصل في عدم الإيمان، ...

وأما الاستقلال فلأن إعادته تقتضي ملاحظة معنى الفعل المعدى به، حتى كأنه ذكر مرتين، ولذا فرق النحاة بين: مررت بزيد وعمرو، ومررت بزيد وبعمرو، بأن في الأول مرورا واحدا، وفي الثاني مرورين.

والعطف وإن كان في قوة إعادة العامل، ليس ظاهرًا في إفادته كإعادته؛ لما فيه من الاحتمال، وهو معنى ما في الكشاف من أنّ هذا أوضح وأظهر، لأنّه قال فيه: لو لم يكن تكريرًا لكان انتظامًا[1072] للقلوب والأسماع في تعديةٍ واحدةٍ، وحين استجد للأسماع تعديةٌ على حدةٍ كان أدلّ على شدّة الختم في الموضعين"[1073]، انتهى، فإنّ قوله: في الموضعين، إشارةٌ الى الاستقلال الذي صرّح به [44/أ] المصنف.

[1069] (في جاره)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

[1070] في النسختين وردت هكذا: (تأكيد).

[1071] (لذلك)، ساقطة من (س).

[1072] في (ك): (انتضاما).

[1073] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 453.

وقيل: "خَتَمَ يستعمل تارةً متعديًا بنفسه، يقال: ختمه فهو مختوم، وأخرى بعلى، فإذا عُديّ بعلى دلّ على شدة الختم؛ لأنّ زيادة اللفظ تدلّ على زيادة المعنى، وليس هنا معنى سوى الشدّة والاستقلال كما مرّ، هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام.

والعجب أنّ صاحب الكشّاف ذكر الفائدة الأولى دون الثّانية، ولم يتعرض لجلّها جمهور الشّراح، وبعض أفاضل المتأخرين بَيّنها بما هو بيانٌ للثانية"[1074]، انتهى.

يعني الشّريف حيث قال في شرحه لقوله: (أدلّ على شدّة الختم): "لأنّ ملاحظة معنى الجارّ في كلٍّ منهما يقتضي أن يلاحظ مع كلّ واحدٍ معنى الفعل المعدّى به، فكأنّ الفعل مذكورٌ مرتين"[1075]، انتهى.

ولا يخفى ما فيه، فإنّه إن أُريدَ بزيادة المعنى زيادة الكمّ، فهو بعينه ما بعده، فيقع فيما فرضه، وإن أراد زيادة الكيف فليس فيما ذكره ما يدلّ عليه.

(**وتقديم**) خَتَمَ جوابُ مقدّر سؤالٍ: لم [أخر خَتْمَ][1076] السّمع؟ والحواسّ طُرُق إدراك القلب فيحجب بحجبها، فيسبق ختمها ختمه، فيقضي الظّاهر تأخره عنها، بأن يقال: ختم الله على سمعهم.

أجاب بأنّ تصدير المقام بخَتْمِ (**قلوبهم**؛) وتقديمه على خَتْمِ السّمع (**للإيذان**) منه تعالى للعقلاء (**بأنّها**) أي قلوبهم المختوم عليها لا غيرها، (**الأصل**) الأصيل (**في عدم الإيمان**) لقيام الحجّة بها، [والغير لها فيه تبعٌ، فلا يبقى له اعتبار وجود في غيرها، مع قيام الكفر بها][1077].

[1074] المصدر نفسه، 1/ 453 454.

[1075] الجرجاني، *حاشية الجرجاني على الكشاف*، 164.

[1076] في (س): (أخرتم).

[1077] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

وللإشعار بأنّ ختمها ليس بطريق التبعيّة لختم سمعهم؛ بناءً على أنّه طريقٌ إليها، فالختم عليه ختمٌ عليها بل هي مختومةٌ بختمٍ على حدةٍ، ...

كما عليها المدار في تحققه إذ قام بها، وإن قام بغيرها منافيه لعذر: {إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ} [النحل: 106]، فهيّ موضع التّصديق والتّكذيب، فاشتدّ التّهمم بتقديم حالها لقضاء أسلوب البلاغة بتقديم الأهمّ.

وعكس في سورة الجاثية نظرًا لمقام النّصائح القارعة للأسماع، فإنّها الأصل فيها وجودًا وعدمًا لتأديها إلى القلب بورودها عليه من قِبَلِهِ، كما مرّ.

(**وللإشعار**) وجه ثانٍ لسر تقديم ختمها على ما بعده، أي إعلام العقل (**بأنّ خَتْمَها**) أي طبع قلوبهم (**ليس**) حاصلًا لها (**بطريق التّبعيّة لخَتْمِ سمعهم؛**)، والتّسبب عنه، فيحصل فيها تبعًا له، فيتلوه وجودًا، ويكون ناشئًا عنه (**بناءً**) تقييد للمنفيّ، وتوجيهٌ للتبعيّة المسلّط على طريقها النّفي، أي وإنّما يتبع ختم القلوب ختم السّمع باعتبار البناء (**على أنّه**) أي السّمع المدرك للمسموعات (**طريقٌ**) وأصلٌ (**إليها**) أي إلى القلوب في تأدية المدركات المسموعة ووصولها، فيتلقاها القلب من قِبَله، لأنّه يدرك الحقائق العقليّة بما أُودع فيه من اللطيفة الربانيّة دون توسط حسٍّ في دركها، ويقف على الحسنات من مسموعٍ وغيره، فيفهما بواسطة الحواسّ، فإنّها المعينة له عليها.

والسبب [44/ب] في دركه لها لكونها كالجَدَاول تنفعهم منها الحقائق إليه فيدركها، حافظًا لها، فما دامت تنصّ إليه من تلك الأنابيب، فهو باقٍ على إدراكها عادةً، فإن تعطلت تعطل فهمه لها، إذ لا تصل إليه من غيرها.

وحينئذٍ (**فالختم**) الواقع (**عليه**) أي على السّمع بتعطيله عن سماع الحقّ وانتفاعه به، بحيث لم يؤثر فيه شيئًا، (**ختمٌ**) واقعٌ (**عليها**) أي على القلوب، فلا تعي حقًا تبعًا له؛ لأنّها إنّما تأخذه من ورود النّصائح عليها، وهي بسمعها، وقد تعذّر بختمه، فيتبعه الختم على القلوب، ولم يرد من الآية تبعيتها له في الختم؛ نظرًا لذلك البناء.

(**بل**) إضرابٌ انتقاليّ مقدّرٌ لنفي التّبعيّة، (**هيّ**) أي قلوب الكفرة مستقلةٌ بنفسها بالحكم غير داخلةٍ في ختم السّمع ولا تابعةٌ له فيه؛ لأنّها (**مختومةٌ**) أي مختومٌ عليها بمفردها (**بختمٍ**) زائدٍ على السّمع نازلٍ بها (**على حِدَةٍ**) [....][1078] واستقلالٍ مختصٍّ بها، لا يتوقف على ختم السّمع، بل هو[1079] موجودٌ على كل حال فيها.

لو فرض عدم الختم على سمعهم، فهو باقٍ على حاله حسبما يفصح عنه قوله تعالى: {وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ}، ...

حتى إنّه (**لو فرض**) [1080] من جهة العقل وقدر (**عدم الختم**) منه تعالى (**على سمعهم**) أي الكفار، وترك مفتوحًا لنصائح الحقّ، وإدراكها بحسه، لم تتأثر به القلوب، ولم يصل إليها منه شيءٌ، لتفردها بختم يخصها، لا يتوقف على ختم السّمع حتى يلزم من عدمه عدمه، وتقبل الحقّ بعقده.

(**فهو**) أي ختم القلوب حين عدم خَتمُ السّمع (**باقٍ**) مستمرٍ (**على حاله**) الأوّل قبل عدم ختم السّمع، لا يتبدّل ولا يتغيّر، للزومها لها بكلّ اعتبارٍ، وعدم توقفه على غيره، فلا يزول بزواله؛ إذ ليس ختمها مشروطًا بختم السّمع، حتّى يعدم المشروط بعدم شرطه.

وعَبّر بغرضٍ[1081] تأدّبًا، [وإلّا][1082] فخَتمُ قلوبهم باقٍ بحاله، عُدِمَ خَتمُ سمعهم بالفعل أم لا، لاستقلال كلّ ختمٍ بنفسه، فلا يعدم أحدهما بعدم الآخر، بل تبقى القلوب مختومةً وإن لم يختم على السّمع.

[1078] في النّسختين هنا فراغ أكثر من نصف سطر، وقد رجعت إلى بعض مصادر المصنف، ولكنّي لم أظفر ببغيتي.

[1079] (هو)، ساقطة من (ك).

[1080] (لو فرض)، مكتوبة في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 38.

[1081] في (س): (بفرض).

[1082] في النّسختين وردت: (ولا)، ولا يستقيم السياق بها.

(**حسبما**) أي الذي (**يفصح عنه**) ويكشف عن حقيقته عدم التّلازم بينهما، و[1083]تبعيّة الأوّل للثاني (**قوله تعالى:**) في سورة الأنفال ذامًّا للمعرضين بأسماعهم عن الحقّ، الصمّ البكم الذين لا يعقلون: ({**وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ**}) أزلًا ({**فِيهِمْ خَيْرًا**}) ينفعهم وسعادةً تنجعهم، وميلًا إلى الحقّ؛ ({**لَّأَسْمَعَهُمْ**}) ما جِئتَ به من الهدى، سماع تدبرٍ وتفهمٍ وتفكرٍ، لكنّه لم يعلم ذلك فلم يسمعهم، لعلمه خلافَه، وإن مرّ بآذانهم متلوًا فليس لبصائرهم مجلوًا، لاستقلالها بالختم عليها، فلا تنتفع بما وصل للسّمع.

كما قال: ({**وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ**}) ما كرمت به من الوحي، بذلك الوصف فأدركوه بقواهم السّامعة، ({**لَتَوَلَّواْ**})[1084] عنه بعقولهم ولم يصل لها شيءٌ منه، ({**وَّهُم مُّعْرِضُونَ**}) [الأنفال: 23]، بقلوبهم عن التّحقق به، لاستحكام الختم عليها وحدها وتمكنه [45/أ] غايةً منها، وإن فتحت الأسماع، أي لو قدّر إسماعهم وصرف الختم عنها لاستمروا على الإعراض بقلوبهم لبقاء ختمها بحاله، وفيه الشاهد.

والسمع: إدراك القوة السامعة، وقد يطلق عليها وعلى العضو ...

والدليل على أنّ خَتمَ السّمعِ لا يستلزم زوال ختم القلوب، فلا تلازم بينهما، فصحّ تحقق الثّاني عند عدم الأوّل، فمن ثمّ أوثر كلٌّ بجارٍّ[1085] يخصه تحقيقًا للتّغاير بين الفعلين، وقُدّم الأوّل ليكون متبوعًا ومستقلًا، فتدبر.

[تعريف السمع والمراد به في الآية]

ثمّ أخذ يُعرّف السّمع لخفاءٍ في معناه من حيث الرّسم، وإن علم ضرورةً من حيث الوجود، فقال: (**والسّمع:**) أي: حقيقته وطبيعته: (**إدراك القوّة**) واحد القُوى، وهي في العرف العام: معنى يصدر به عن الحيوان أفعالٌ شاقّةٌ، وضدها الضّعف، وعند الحكماء: معنى راسخٌ هو مبدأ التّغير وصدور الآثار.

[1083] في (س): (أو).

[1084] في النّسختين: (ليتولوا)، ومكتوبة في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 38.

[1085] في (س): (فخار).

أي: الحقيقة اللطيفة (**السّامعة**)، خرجت الباصرة وغيرها من قوى الحواسّ الخمس، وفيه شبه[1086] دورٍ، واغتفره بكونه اشتقاقيّ[1087] ومن ثمّ كان يبدلها بالمودعة في منقعر الصماخ من الجلدة المغروسة على العصب المشتدّ كالأوتار، تقرعها الأصوات قرع الطّبل، فيخلق الله فيها درك المسموعات عند نفي الآفة[1088] عادةً، فتتعلق بها مدركةً لها على حسب حالها حِدّةً وضعفًا، وتفاوت المسموع قربًا وبعدًا، وحال السّامع صفاءً.

ومن ثمّ سمع المصطفى [صلى الله عليه وسلم] تسبيح الأملاك في الرّفيع[1089]، وحركات الأفلاك، وأطيط السّماوات، مع بعد المسافة جدًّا[1090]، وبعدمها أو عروض آفةٍ لها يكون الصّمم، وأصله المصدر كالسّماع للسمع، وقد يستعمل بمعنى الاستماع، والسِّمع بالكسر: الذّكر الجميل، وهو أيضًا [ولذيب من الضبع][1091].

(**وقد يطلق**) لغةً وعرفًا السّمع بالاشتراك (**عليها**) أي القوة السّامعة، (**وعلى العُضو**) بضم العين المهملة، وسكون الضّاد المعجمة، كقُفل، وجاز كسر العين كرِجل؛ للجزء من البدن مطلقًا، فشمل المقصود، وخصه أهل اللغة بجزءٍ مشتملٍ على لحمٍ وعظمٍ كبيرٍ، كَيَدٍ ورِجْلٍ، وعليه فهو هنا مجازٌ لفقدهما.

الحامل لها، وهو المراد هنا، إذ هو المختوم عليه أصالةً، وتقديم حاله على حال أبصارهم؛ للاشتراك بينه وبين قلوبهم في تلك الحال، أو لأنّ جنايتهم من حيث السمع – الذي به يتلقى الأحكام ...

[1086] في (س): (سبه).

[1087] كذا في النّسختين، والجادة أن يكون منصوبًا.

[1088] في (س): (الآفات).

[1089] في (س): (الرفيع) من غير نقطة على الفاء.

[1090] هذه الأمور المذكورة وإن كانت ممكنة الوقوع، ولكن من خلال بحثي لم أقف على نص يدل على ذلك.

[1091] كذا في النّسختين، والصحيح كما ورد في لسان العرب: (والسِّمْعُ: سَبُع مُرَكَّبٌ، وهو ولَد الذِّئب من الضَّبُع)، انظر: ابن منظور، *لسان العرب*، مادة: "سمع"، 8/ 167.

(**الحامل**[1092] **لها**) أي للقوة السّامعة بإيداعها فيه، بخلقه تعالى لها فيه، (**وهو**) أي العضو الحامل لها (**المراد**)[1093] له تعالى (**هنا**) أي: في هذه الآية، بقوله: {وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ}، لا القوة السّامعة لعدم مناسبتها إلّا بتجوز.

(**إذ هو**) أي العضو المخصوص المودعة فيه كالأذن (**المختوم عليه**) بالحجاب الحائل بينه وبين ترك الحق، المانع من [وصول سماع][1094] الحقّ إليه وصول انتفاعٍ، (**أصالةً**) أي باعتبار الأصل والحقيقة؛ لأنّه محلّه، كباب المنزل، والختم على القوة تبعٌ له، فناسب اعتبار خصوصه لشموله[1095] أمرين؛ طباقًا ولزومًا.

وجزم به هنا، ولم يَتَرَجّهُ بلعلّ كالأنوار في حمل البصر على العضو، لظهوره وقوة إرادته، واقتضاء المقام له.

[مناسبة تقديم السمع على الأبصار وسبب تفضيله عليها]

ولما اقتضى المقام مُقدرُ [45/ب] سؤالٍ: لِمَا قدم حال السّمع على حال الإبصار؟ أجابه بقوله: (**وتقديم حاله**) مبتدأٌ، أي وإنّما قُدّم ما لزم سمعهم من الختم عليه، مقرونًا بحال القلوب (**على حال**) أي وصف، (**أبصارهم**) أي الكفار اللازم لها بصنعه تعالى من تغشيتها[1096] المانعة لها من اجتلاء الحقائق الأكوانيّة وتبصرها، لتتوصل بها الى اللطائف العرفانيّة، والخبر (**للاشتراك**) أي لاشتراك السّمع (**بينه وبين قلوبهم**) المصدودة[1097] عن الحقّ (**في تلك الحال**) الختميّة؛ فإنّها قائمةٌ بالنّوعين؛ فالختم مشتركٌ بينهما، وامتازت الأبصار بالغِشاوة، فلو أُخر عنها لزم الفصل بين المتشابهين، وهو خلاف مقتضى البلاغة والإعجاز.

[1092] وردت في النسختين: (وعن الحامل)، والتصحيح من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 38.

[1093] (المراد)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 38.

[1094] في (س): (وصوع إسماع).

[1095] في (س): (لشموله له).

[1096] في (س): (تغشيها).

[1097] في (س): (المصدرة).

(**أو**) قُدّم حال سمعهم على حال إبصارهم؛ (**لأنّ جنايتهم**) الصّادرة منهم بتخلفهم عن الحقّ ورده وإعراضهم عن [الهدى][1098] وجحده، (**من حيث**) أي: الحاصلة من جهة (**السّمع**)[1099] المدرك للدلائل السّمعيّة، (**– الذي به**) أي بسماعه وإدراكه لها لا بغيره (**يتلقى**)[1100] وتؤخذ (**الأحكام الشرعيّة**) الواردة منه تعالى

الشرعيّة وبه يتحقق الإنذار – أعظمُ منها من حيث البصر، الذي به تشاهد الأحوال الدّالة على التّوحيد، ...

على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم، المكلف بها الثقلان، من الأصول والفروع، فإنّ التّكليف بها دائرٌ على التّبليغ لها، وهو على سماع دلائلها، وهو بالسّمع، فلا تلقي لها مع الصّمم غالبًا، ولا أخذ.

ومن ثمّ لم يكن[1101] في زمن المصطفى صلى الله عليه وسلم صم؛ مؤمنٌ ولا كافرٌ في جميع بقاع الأرض، ليتمّ التّبليغ للكلّ، وتقوم الحجّة عليهم، ويزول العذر رأسًا، فهو من معجزاته.

(**وبه**) أي بالسّمع المدرك للدلائل المفيدة للأحكام، لا بغيره من بقية الحواسّ (**يُتحقّق**) مبنيًا للنائب، أي يوجد (**الإنذار –**) من الرّسل لأممهم بما يخوفونهم من قوارع الوعيد ولم يزد، والتّبشير بالوعد، وإن كان كذلك؛ نظرًا لمقتضى المقام، فإنّه في عصبة الكفر المختوم عليهم قلوبًا وأسماعًا فدار أمرهما على درك السّمع لهما، فلو عدم لم تتم الحجّة، إذ من عذرهم: لو سمعنا لقبلنا وامتثلنا، كما يفصح به خبر الأعمى والأصمّ المحتجين في محشر القيامة، وقول الله: (أنا رسول نفسي) [1102] إلخ.

[1098] في النّسختين: (الهوى)، ولا يستقيم السياق بذلك.

[1099] (السمع)، مكتوبة في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 38.

[1100] (يتلقى)، مكتوبة في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 38.

[1101] (لم يكن)، مكررة في (ك).

[1102] هذا الحديث القدسي أورده الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يؤتى بأربعة يوم القيامة: بالمولود، وبالمعتوه، وبمن مات في الفترة، وبالشيخ الفاني، كلهم يتكلم بحجته، فيقول الرب تبارك وتعالى لعنق من

(**أعظمُ**) خبر إنّ، أي أشدّ وأقوى منها، أي من جنايتهم (**من حيث البصر**) المدرك للمبصرات فهي مفضلةٌ على نفسها، باعتبارين، وإنّما كانت أقوى لأنّ الأحكام لا يتوقف تلقيها كليًّا على البصر (**الذي به**) لا بغيره (**تشاهد**[1103] **الأحوال**) والأوصاف القائمة بموصوفاتها، التي من جملتها أحوال الرّسل، والأحوال القائمة بحقائق الكائنات، من الحكم المودعة في الأنفس[1104] والآفاق بما نسب فيها من فنون الدّلائل والاعتبارات (**الدّالة**) دلالةً عقليّةً حاليّةً، أفصح من المقاليّة، (**على التّوحيد**) له تعالى، والتّفرد بالألوهيّة والكمال، ذاتًا وصفةً وفعلًا.

فلا محقّق [46/أ] في الوجود يجب له الكمال المطلق سواه:

فبَيانُها أحقُّ بالتّقديم وأنسب بالمقام. قالوا: السّمع أفضلُ من البصر؛ ...

مَا فِي الوجودِ إذَا نَظرتَ مُحقِقًا إلّا الإلهُ وكلُّ شيءٍ فانٍ[1105]

فالأبصار مجتلية لتلك الآيات، وواقفة على ما لها من الدلالات، على تفرد مبدع الكائنات:

النار: أبرز، فيقول لهم: إني كنت أبعث إلى عبادي رسلا من أنفسهم وإني رسول نفسي إليكم، ادخلوا هذه، فيقول من كتب عليه الشقاء يا رب أين ندخلها ومنها كنا نفر، قال: ومن كتب عليه السعادة يمضي فيقتحم فيها مسرعا، قال: فيقول الله تبارك وتعالى أنتم لرسلي أشد تكذيباً ومعصية فيدخل هؤلاء الجنة وهؤلاء النار). قال الهيثمي: "رواه أبو يعلى والبزار بنحوه وفيه ليث بن أبي سليم وهو مدلس وبقية رجال أبي يعلى رجال الصحيح". انظر: نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*، تحقيق: حسام الدين القدسي (القاهرة: مكتبة القدسي، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م)، 7/ 216.

[1103] في (س): (النفس).

[1104] في النسختين وردت هكذا: (تشاهده).

[1105] هذا البيت ينسب لابن عربي، وهو من بحر الكامل، والشاهد فيه: الاستشهاد به على مذهب وحدة الوجود، الذي ذهب إليه بعض المتأخرين من الصوفية، وهذا المذهب يقول: بأنه ليس في هذا الكون إلا الله، وسائر المخلوقات مظهر لوجود الله، وهذا المذهب من المذهب الباطلة التي تسربت لعقائد المسلمين من المذاهب الفلسفية القديمة، وقد ردَّ على هذا المذهب كثير من علماء الإسلام حتى من علماء الصوفية أنفسهم. انظر: سعد الدين التفتازاني، *الرد على مذهب وحدة الوجود*، تحقيق: عبد البديع محمد (الدمام: مكتبة المتنبي، 1438 هـ 2017 م)، 201.

وَللهِ في كلِّ تَحريكَةٍ عليكَ وتسكينةٍ شاهدُ
وفي كلِّ شيءٍ لهُ آيةً تدلُّ على أنّهُ الواحد[1106]

فتعطيل أبصارهم عن هذا المطلب، وإن كان جنايةً عظيمةً في نفسها، لكنّ جناية سمعهم بصرفهم عن الحقّ وإعراضهم عن سماع نصوص الأحكام، التي من جملتها دلائل العقائد؛ إذ العقل يتأيد بالنّقل أشدّ وأقوى، وأفضح وأسوأ عاقبةً **(فبيانها)**[1107] في هذا المقام إثر بيان جناية قلوبهم **(أحقّ)** وأولى **(بالتّقديم)** على جناية أبصارهم، لأنّ عادتهم الاعتناء بتقديم بيان الأشدّ والتّهمم بشأنه **(وأنسب)** وأقوى وأكثر مناسبةً **(بالمقام)** البلاغيّ كما هنا.

فتسلك الآية مسلك التّدلي في بيان جناياتهم الأقوى فالأقوى، لترتب الجنايات الثّلاث في القوّة؛ فأقواها جنايةً القلوب، فالأسماع، فالأبصار، فقدم السّمع عليها لذلك، فالأوّل ناظرٌ إلى المشابهة، وهذا إلى القوّة، يعني أنّ لتّقديم حال السّمع على حال الإبصار مرجحين: مشابهته[1108] لحال القلوب، وكون جنايته أقوى من جناية البصر، ومنافعه أكثر من منافعه؛ حتى فضلوه عليه وآثروه، وذلك حيث **(قالوا:)** حكاه بها تبريًا من عهديته لوجود من ذهب إلى تفضيل البصر عليه، ولإقناعيّة دلائله لقبولها القدح، **(السّمع)** من حيث هو **(أفضل)** إدراكًا وأجلّ نعمة وأكثر نفعًا **(من البصر)**[1109]، من حيث هو.

لأنّه عزّ وجلّ حيث ذكرهما قدم السّمع على البصر، ولأنّ السمع شرط في النّبوة؛ ولذلك ما بعث الله نبيًّا أصمَّ، ولأنّ السّمع وسيلةٌ إلى استكمال العقل بالمعارف التي تُتلقف من أصحابها.

[1106] هذان البيتان لأبي العتاهية، وهما من بحر المتقارب، والشاهد فيه: استشهاد المصنف بهما على أن النظر بالبصر إلى إبداع الله في مخلوقاته؛ يدل الناظر على توحيد الخالق. انظر: عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422 ه)، 5/ 461.

[1107] في (س): (النفس).

[1108] في (س): (مشاركته).

[1109] (من البصر)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 38.

وبينه بثلاثة أدلّة بادئًا بأولها لظهوره، فقال: (**لأنّه**) أي: الرّب (**عزّ وجلّ حين ذكرهما**) أي: السّمع والبصر (**قدم السّمع على البصر**)[1110]، كقوله: {إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ} [الإسراء: 36]، {أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۖ} [النحل: 108]، وغير ذلك، والتّقديم دليلٌ على التّفضيل غالبًا.

(**ولأنّ السّمع**) وسلامته من الآفة (**شرطٌ في[1111] النّبوة**)[1112] في الأنبياء وكمال الانتفاع بها؛ حتى يتمكنوا من حجاج الخصوم وسماع قولهم، والردّ عليهم، والصّمم ينافي ذلك، بخلاف البصر.

وأراد بها الرسالة لقوله: (**ولذلك**) المذكور من اشتراط السّمع في تمام أحكام النّبوة وإحجاج الخصم وقطعه (**ما بعث الله**) ولا أرسل (**نبيًّا**) من الأنبياء (**أصمّ**) فاقدًا للسّمع بآفةٍ أو خلقةٍ، إذ لو كان كذلك ما أقام حجّةً، ولا أوضح محجّةً، ولا قطع خصمًا؛ إذ لو يسمع ما [يُقال][1113] من الشبه فكيف يردها؟ والكتابة تتعذّر أخذًا وردًا.

(**ولأنّ السّمع**[1114]) من حيث إدراكه (**وسيلةٌ**) مفضيةٌ إلى (**استكمال العقل**) وشرفه (**بالمعارف**) الإلهيّة [46/ب] المفَاضَةِ عليه بتلقيها عنه، وأخذها منه، بما يَرِدُ عليه من الدّلائل الواضحة المسموعة، فإنّ بدركها يترقى في مدارج الفهم، وبفقدها يشتدّ نقصه ويقوى ضعفه، كما هو مشاهدٌ.

(**التي تُتلقف**)[1115] وتُتلقى (**من أصحابها**)[1116] المفيضين لها عليه، بما يبدونه من الحِكَم النّافعة، والبراهين القاطعة، يعني أنّ بالسّمع تصل نتائج عقول البعض إلى البعض، فكأنّه سببٌ لتحقق العقول بالمعارف، وترقيها في ذرى العوارف، وتكملها بجميل اللطائف.

[1110] (عزّ وجلّ)، و(قدم السّمع على البصر)، مكتوبتان في النّسختين على أنهما من الحاشية، والحقيقة أنّها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 38.

[1111] (في)، ساقطة من (ك).

[1112] (ولأنّ السمع شرط في النبوة)، كتبت في النّسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 38.

[1113] في النّسختين وردت: (يقول)، وهي لا تتناسب مع السياق.

[1114] (السمع)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 38.

[1115] (التي تتلقف)، مكتوبة في (ك) على أنها من الحاشية وقد وضع عليها خط أحمر.

[1116] (من أصحابها)، مكتوبة في النّسختين على أنها من الحاشية، والحقيقة أنّها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 38.

فالمسموع يوقف صاحبه على المعقول والمحسوس، والسّابق واللاحق، والبصر لا يوقف إلّا على المحسوسات.

وتوحيده للأمن من اللَّبس، واعتبار الأصل، أو لتقدير المضاف، أي: وعلى حواسّ سمعهم

...

ولأنّ السّمع إذا بطل قد يبطل النّطق، ولا يبطل بالعمى.

ومنهم من فضّل البصر لأنّ آلته الباصرة أشرف[1117]، ولأنّ مُتعلقَ القوة الباصرة هو النّور، ومُتعلقَ القوة السمعيّة هو الرّيح.

ولما جرى في الخواطر السؤال عن سرّ إفراد السّمع، واقتضى الظّاهر أنّ مقتضى انتظام الكلام أن تجري المذكورات على نمطٍ واحدٍ، جمعًا وإفرادًا في الكلّ، أجابه مبينًا نكتته بقوله: **(وتوحيده)**[1118] أي إيراد السّمع مفردًا من بين أخويه المجموعين في قوله تعالى: {وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ} إنّما هو **(للأمن من اللّبس)** الموقع في الخلل، يعني أنّه يَطّرد إفراد ما حقه الجمع إذا أُمن اللبس، كما في قوله:

كُلُوا في بعضِ بطنِكُمْ تعفُوا فإنّ زمانَكُمْ زمنٌ خميصٌ[1119]

فذكر بطن، موضع بطون لذلك، فلو ألبس مثله لم يجز، كثوبهم وفرسهم في محلٍ يحتمل الاشتراك وهو غير مرادٍ.

[1117] في (ك): (أفضل)، ومصححة في الهامش: (أشرف).

[1118] وردت في النّسختين: (وتوحيد) بدون هاء، والصحيح ما أثبت كما ورد في الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 38.

[1119] هذا البيت مجهول القائل، وهو من بحر الوافر، والشاهد فيه: مجيء كلمة: (بطون) مفردة، وحقها أن تكون جمعًا، وذلك لأمن اللبس. انظر: سيبويه، *الكتاب*، 1/ 361.

(واعتبار) أي: وَوُحّد أيضًا نظرًا إلى حال **(الأصل)** فيه من كونه مصدرًا حديثًا، والأصل فيه الإفراد لصدقه بالقليل والكثير، فلا يُجمع ما لم يرد تنوعه[1120] لحًا لأصله، وهذا مصححٌ، وقيل مرجّحٌ، لأنّه الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه.

وتُعقب بأنّ له عند السّائل مقتضيًا لا يُنكر، وهو مجانسة أخويه، وتعدده في الواقع، فالظّاهر أنّ المرجّح الاختصار [والتّفنن][1121] مع الإشارة إلى نكتة وحدة نوع مدركاته، واختلاف أنواع مدركاتهما، ودلالة أفراده على وحدة نوعٍ متعلقةٍ التزاميّةٍ، يُكتفى فيها بأي لزومٍ كان، ولو بحسب الاعتقاد في اعتبارات البلغاء.

(أو) وَحَّدَ السّمع نظرًا **(لتقدير المضاف)** معه بعد الجارّ **(أي: وعلى)** مواضع أو **(حواسِّ)** جمع حاسّة: محل القوة المدركة للمحسوسات، **(سمعهم)[1122]** أي المحالّ التي قام بها السّمع، وهو معلومٌ من السّياق، لأنّ الختم في الحقيقة عليها كما مرّ، فيكون من إيجاز الحذف، والسّمع بمعناه المصدريّ؛ لأنّه كما قال الرّاغب: "قوةٌ في الأذن تُدرك بها الأصوات، وفعله يقال له السّمع أيضًا، ويُعبر به تارةً عن الأذن، وتارةً عن فعله [47/أ]: {إِنَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّمۡعِ لَمَعۡزُولُونَ} [الشعراء: 212]"[1123].

"ومفرد الحواسّ حاسّة، وهي القوة المدركة للأعراض الجسميّة، وهي المشاعر الخمس"[1124]، انتهى.

فليس مجرد تجويزٍ نحويٍّ، ولا بُعدَ في حمله على معناه المصدريّ دون ذكر هذا المضاف، فتدبر.

وقرأ ابن أبي عبلة[1125] في الشّواذّ: "وعلى أسماعهم"، ويشهد له:

[1120] في (س): (تنويعه).

[1121] في (ك): (والتفنت)، وفي (س): (والتفتت)، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 452.

[1122] في (س): (أسماعهم).

[1123] الراغب، *المفردات في غريب القرآن*، 425.

[1124] المصدر نفسه، 231.

[1125] هو القارئ إبراهيم بن أبي عبلة واسمه شمر بن يقظان بن المرتحل أبو إسماعيل الدمشقي، تابعي كبير، أخذ القراءة عن واثلة بن الأسقع وأبي أمامة وأنس، له حروف في القراءات واختيار خالف فيه العامة في صحة إسنادها إليه نظر؛ لذلك فقراءته تعتبر من القراءات الشاذة، توفي رضي الله عنه سنة: (151 هـ). انظر: محمد بن محمد شمس الدين ابن الجزري، *غاية النهاية في طبقات القراء* (مكتبة ابن تيمية)، 1/ 19.

قَالتْ ولم تَقصِدْ لِغسلِ الخَنَا مَهلًا لَقدْ أبلغتَ أسمَاعِي[1126]

تنبيه: وجه بعض توحيده بأنّ المراد سمع كلّ واحد، وهذا وإن كان حقه الإفراد، لكنّ حمل الجمع على كلّ فردٍ فردٍ جائزٌ لا واجبٌ، كما في قوله تعالى: {ثُمَّ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا} [غافر: 67]، على وجه.

واعلم أنّه قال في المثل السائر: إنّ ممّا هو من صناعة البلاغة بمنزلة كُليّته اختلاف الألفاظ، فمنها ما لا يحسن استماعه إلّا مجموعًا، كاللّب، فلذا لم تَرد في القرآن مفردةً، لأنّ الجمع فيها أحسن، وبضدّها ما ورد مفردًا ولم يرد مجموعًا، كأرض.

وأمّا المصادر فالإفراد فيها هو الحسن، وممّا جاء منها مجموعًا قول عنترة[1127]:

فإنْ [نيرًا فلن أبعث][1128] عليهِ وَإِنْ يُفقَد فَحُقَّ لَهُ الفُقودُ[1129]

الكلام في إيقاع الختم على ذلك كما مرّ من قبل. ...

فهذا غير شائعٍ ولا لذيذٍ، وإن كان جائزًا، وكلّه يرجع إلى حاكم الذّوق السّليم.

[1126] هذا البيت لأبي قيس السلت الأنصاري، وهو من بحر السريع، والشاهد فيه: استعمال الجمع: (أسماع) مكان ما حقه الإفراد. انظر: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، *المفضليات*، تحقيق: أحمد شاكر – وعبد السلام هارون، (القاهرة: دار المعارف، الطبعة 6، د. ت)، 284.

[1127] هو الشاعرعنترة بن عمرو بن شداد العبسي، من فحول شعراء الجاهلية، ومن أصحاب المعلقات، ولد بنجد في بداية القرن السادس الميلادي، وهو أشهر فرسان العرب في الجاهلية، وشعره رقة وعذوبة، توفي سنة: (600 م). انظر: ابن قتيبة، *الشعر والشعراء*، 1/ 243؛ والزركلي، *الأعلام*، 5/ 91.

[1128] (نيرًا فلن أبعث)، هكذا ورد في النّسختين، والصواب: (فَإِن يَبرَأ فَلَم أَنفِث عَلَيهِ)، انظر: الخطيب التبريزي، *شرح ديوان عنترة بن شداد* (بيروت: دار الكتاب العربي، 1412 هـ 1992 م)، 52.

[1129] هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي، وهو من بحر الوافر، ومعناه: أن عنترة يقول عن الرجل الذي طعنه في المعركة، إن يفق من تلك الطعنة، فإني لم أرقه ولم أنفث عليه، وإن يمت فهو أهل لذلك، والشاهد فيه: مجيء المصدر مجموعًا. انظر: المصدر نفسه، 52.

فإن قلت: الدّلالة الالتزاميّة من توابع الوضعيّة، واللزوم معتبرٌ فيها بالنّسبة لمدلول اللفظ وضعًا، وسواءٌ كان لزومًا عقليًّا كما اعتبره أهل الميزان، أو أعمّ منه فيشمل العرفيّ وغيره، كما هو عند أهل الأدب وأهل المعاني.

ومدلول السّمع الحاسّة أو فعلها كما مرّ، ولا دلالة لذلك على وحدة المتعلّق وتعدده، وهذا هو الذي قصده المدقّق في الكشف، فما وجه[1130] ردّه قدس سره.

قلت: أراد أنّ الكلام البليغ الملقى للمخاطب، إذا قُصد به ما اتضح دلالته عليه يُعدّ تصريحًا، فإن قصد ما يستلزمه يكون كنايةً لزوميّةً، وإن لم ينشأ ذلك ممّا وضع له، كما قُدّر في شرح قول السكاكيّ: "إنّ إخراج الكلام لا على مقتضى الظّاهر يُسمّى كنايةً"[1131]، وهو ممّا خَفيّ على بعض شراحه.

أو نقول: وحدة اللفظ تدلّ على وحدة مسماه، وهو الحاسّة، ووحدتها تدلّ على قلّة مدركاتها في بادئ النّظر، ومثله يكفي في اللزوم عرفًا.

وقيل: "اعتبار البلغاء دلالةٌ رابعةٌ، كما أنّ العادة طبيعةٌ خامسةٌ، وهذا مخالفٌ لما قرّره في شرح المفتاح، فليُحرر التّوفيق بينهما، فإنّه محتاجٌ لمزيد تدقيقٍ"[1132].

ومنه تنبيهٌ لوجه جمع القلوب كثرةً، والأبصار قلةً، وإن كان ذلك هو المعروف في استعمال الفقهاء في جمعهما.

(والكلام في إيقاع الختم) وروده **(على ذلك)** المذكور من السّمع مرادًا به العضو لا القوّة السّامعة، **(كما مرّ)** أي مماثلٌ للكلام في ختم القلوب، المارّ **(من قبل)** عند التّعرض لبيانه، من كونه إحداث هيئةٍ في أسماعهم، وحالةٍ تمنعها من درك الحقّ، والتّأثر به، فلا يصل منها إلى القلوب [47/ب] شيءٌ، كما يمنع الختم الوصول إلى ما وراءه، ووصول شيءٍ إليه مجازٌ مرسلٌ، أو استعارةٌ تبعيّةٌ، أو تمثيليّةٌ بتشبيه إحدى الهيئتين المنتزعتين بالأخرى دون تجوّزٍ في الأطراف بذلك الاعتبار، لبقائها على حالها الأوّل من حقيقةٍ أو كنايةٍ أو مجازٍ.

[1130] (وجه)، ساقطه من (س).

[1131] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 174.

[1132] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 453.

{وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ}، الأبصار: جمع بصر، والكلام فيه كما سمعته في السّمع ...

وإنّما التّجوز في المجموع، فيُستعمل الختم في إسماعهم استعمالًا للشّيء في لازم معناه، أو يُشبّه المعقول بالمحسوس بالوجهين المارّين، فاستعير الختم لإحداث هيئةٍ في السّمع، يمنع وصول الحقّ إليه، كمنع الختم على الأواني وأبواب المنازل، استعارة محسوسٍ لمعقولٍ، بجامع عقليٍّ هو الاشتمال على منع القابل عمّا من[1133] شأنه أن يقبله، فاشتُقّ منه الماضي فجرت الاستعارة فيه، فهي تصريحيّة تبعيّة.

ويلزم منه تشبيه الأسماع بالأواني، لكنّه تبعٌ فلا يضر، أو يمثل حال أسماعهم من الهيئة الحادثة فيها، المانعة من الانتفاع [بها في المنافع الدينيّة التي خُلقت لها، بحال أشياء معدةٍ للانتفاع][1134] بها في مهم مصالح، مع المنع من ذلك بالختم والتّغطية.

ثمّ يُستعار للمشبه اللفظ الدّال على المشبه به، فيتركب كلٌ من طرفيّ التّشبيه من عدة أمورٍ، والجامع عدم الانتفاع بما أُعدّ له، بسبب عروض مانعٍ تَمكّن فيه كالمانع الأصليّ، وهو أمرٌ عقليٌّ منتزعٌ من تلك العُدّة.

فتكون الاستعارة تمثيليّةً، ولا دخل للإسناد الفعليّ، إلى آخر ما مرّ تفصيله في مبحث ختم القلوب، فتدبر.

[تفسير قوله تعالى: {وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ}]

(**{وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ}**) مرّ سر إعادة الجارّ في نظيره فيُعلم منه، كحال تأخيره، واشتدّ التّهمم ببيان جزئيه، فقال: (**الأبصار**) من حيث هي (**جمع بصر**) مُحَرَّكٌ، (**والكلام فيه**) شرحًا لمبناه ورسمًا لمعناه (**كما**) أي كالكلام الذي (**سمعته**) آنفًا (**في**)[1135] مبحث (**السّمع**) شرحًا ورسمًا، فهو إدراك القوّة الباصرة، وقد يستعمل فيها والعضو الحامل لها، وإيّاه أريد؛ لتأصله في الغشاوة عليه، فيكون أحقّ بالإرادة.

[1133] (من)، ساقطة من (ك).

[1134] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[1135] (في)، مكتوبة في (ك) على أنّها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

وفي الكشّاف: "البصر نور العين، وهو ما يبصر به الرائيّ ويدرك المرئيات، كما أنّ البصيرة نور القلب، وهو ما به يستبصر ويتأمل، وكأنّهما جوهران لطيفان خلق الله فيهما آلتيّ الإبصار والاستبصار"[1136]، فهو في الأصل مصدرٌ بمعنى إدراك العين وإحساسها، كما في كتب اللغة، ثمّ تُجوّز به عن القوّة التي هي سببه، وعن العين التي هي محله، وشاع حتى صار حقيقةً عرفيّةً لتبادره منه عند الإطلاق، وهو المناسب للختم والغشاوة لتعلقهما بالأعيان.

والغِشاوةُ: فِعالةٌ من التّغشية، أي: التّغطية، بنيت لما يشتمل على الشّيء، كالعِصابة والعمامة،

...

والقوّة البصريّة التي عند الحكماء: معنى في ملتقى العصبتين المتقاطعتين [تفاصلوا صليبيًّا][1137] الواصلتين من الدّماغ إلى الحدقتين، من شأنه إدراك الألوان والأشكال، كما فُصّل في محله.

و[تحمل][1138] هذه القوة أجسام لطيفة بخارية تتكون من لطيف [الأخلاط][1139] [48/أ] وتُسمى عند الاطباء أرواحًا، واشتهر إطلاق النّور عليها، فيقولون في الأعشى: ضَعف نورُ بصره، وفي الأعمى: فَقَد نورَ بصره.

[1136] الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 53.

[1137] كذا في النّسختين، وهي غير واضحة المعنى، وغير موجودة في المصدر المنقول منه. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 453.

[1138] وردت في النّسختين: (تحل)، والتصحيح من حاشية الشهاب الخفاجي، انظر: المصدر نفسه، 1/ 452.

[1139] وردت في النّسختين: (الأخلاق)، والتصحيح من حاشية الشهاب الخفاجي، انظر: المصدر نفسه، 1/ 452.

وقال الغزالي[1140] في كتاب المشكاة[1141]: "اسم النّور بالنّور الباصر أحقّ منه بالنّور المبصر"[1142]، فتدبر.

(**والغِشاوة:**) في الأصل (**فِعالةٌ**) أي على وزنها، مأخوذةٌ (**من التّغشية**)، مصدر غشى، الدائر على السّتر، (**أي: التّغطية**)، ومنه الغشاء لستره ما تحته.

وفي المصباح: "وَ[1143]الْغِشَاءُ الْغِطَاءُ وَزْنًا وَمَعْنًى وَهُوَ اسْمٌ مِنْ غَشَّيْتُ الشَّيْءَ بِالتَّثْقِيلِ إذَا غَطَّيْتَهُ، وَالْغِشَاوَةُ بِالْكَسْرِ الْغِطَاءُ أَيْضًا"[1144]، فتكون في هذا المقام متجوزًا عمّا حَجَب أبصارهم ومنعها إدراك الحقّ واجتلاء[1145] الدّلائل، حيث نقلت من المعنى المصدريّ، ثمّ (**بُنيت**) مادتها، وجعلت (**لما**) أي لكلّ ساترٍ (**يشتمل على الشّيء**) فيستره ويغطيه (**كالعِصابة**) المأخوذة من العصب بما يعصب به العضو والرأس، (**والعِمامة**) لما يُعمّم به الرأس ويُغطّى، فهو اسم لنفس السّاتر.

تنبيه: نقل بعض الأفاضل عن جار الله أنّ فِعالة هنا غير منصرفةٍ، وكذا هو في نُسخ الكشّاف، وقال: "إنّ الأصل في أمثاله أنّ ما كان موزونه غير منصرفٍ، فإنّه يُستعمل غير منصرفٍ البتة، وما كان

[1140] هو الإمام محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي الطوسي، ولد بخرسان سنة: (450 هـ)، لازم إمام الحرمين؛ حتى صار من فقهاء المسلمين، له ما يزيد عن مئتي مصنف أشهرها: (المستصفى من علم الأصول)، و(البسيط والوجيز) في الفقه الشافعي، و(إحياء علوم الدين) في التزكية وبه اشتهر، توفي رحمه الله ببلدة طوس سنة: (505 هـ). انظر: الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 19/ 322؛ والزركلي، *الأعلام*، 7/ 22.

[1141] هذا الكتاب اسمه: (مشكاة الأنوار)، للإمام أبي حامد الغزالي، وهو كتاب تكلم فيه عن تفسير قوله تعالى: (الله نور السموات والأرض...)، وهو مطبوع في مجلد. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 6/ 484.

[1142] محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، *مشكاة الأنوار*، تحقيق: الدكتور أبو العلا عفيفي (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت)، 42.

[1143] الواو ساقطة من (س).

[1144] الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 447.

[1145] في (س): (لاجتلاء).

موزونه منصرفًا ففيه وجهان: الصّرف وتركه، بشرط ألّا[1146] يدخل عليه ربّ"[1147]، وله تفصيلٌ في الإيضاح[1148] والرضا[1149].

وذهب بعض علماء اللغة إلى أنّ هيئات الكلام قد تدلّ على معاني مخصوصةٍ، وإن لم تكن مشتقةً، ومنه ما هنا، فإنّ فِعال بكسر الفاء إن لم تلحقه هاء التّأنيث فهو اسم لما يُفعل به الشّيء كالآلة؛ كإمام وركِاب وحِزام، لمن يُؤتمّ به ولما يُركّب به أو يُحزم ويُشدّ به، كما مرّ في كتاب، فإن أُلحقت الهاء فهو اسمٌ لما يشتمل على الشيء وتحيط به، كاللِّفافة والعِمامة والقِلادة، وكذا أسماء الصّناعة؛ فإنّ الصناعات مشتملةٌ على ما فيها نحو الخِياطة والقِصارة، وكذلك ما استولى على شيءٍ نحو الخِلافة والمِنارة، يقتضي عدم الفرق بينهما.

ونقل عن الراغب: "أنّ فِعالة لما يُفعل به ذلك الفعل، كاللف في اللفافة، فإن استعملت في غير فعلى التّشبيه كالخلافة والإمارة، يقتضي أنّه كالمجرد من الهاء"[1150] ، وهو مخالفٌ لهما، والظّاهر هو الأوّل، والفضل للمُتقدم.

وسلمت واو الغشاوة لعدم تطرفها، ولو تطرفت قلبت همزة كالغشاء، وقال أبو علي: "لم يُسمع منها فعلٌ إلّا يائيٌّ، فالواو مبدلة من الياء"[1151]، ورُدّ بأنّه لا مقتضى للقلب، فلعلّ له مادتين.

ولفظها أُستعير في هذا المقام من معناه الأصليّ لحالةٍ في أبصارهم، مقتضيةٍ لعدم اجتلاء الآيات والدّلائل، استعارةً أصليّةً مصرحةً، من محسوسٍ لمعقولٍ، لا تبعيّةٍ.

[48/ب] ودعوى أنّ الإبصار مكنيةٌ لا يأباه الحكم بأنّ الختم والتّغشيّة مجازٌ، وقد عرفت عدم قبوله لابتنائه على اتضاح كون التّخييل من روادف المسكوت عنه وظهوره شائعًا، كما مرّ.

[1146] في (ك): (أن لا).

[1147] انظر: الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 48.

[1148] ابن الحاجب، *الإيضاح شرح المفصل*، 2/ 527.

[1149] رضي الدين الأستراباذي، *الوافية شرح الكافية*، 1/ 34.

[1150] بحثت عن كلام الراغب الأصفهاني في مفردات القرآن فلم أقف عليه.

[1151] بحثت عن كلام أبي علي في أماليه فلم أقف عليه.

قيل: وظاهر تقرير الأنوار والكشّاف أنّها تبعيّةٌ، وأيّده بعض المدققين بجعلهم الاستعارة [تبعيةً في أسماء الزّمان والآلة وسائر المشتقات، بأنّ المقصود الأهمّ فيها هو المعنى][1152] القائم بالذّات، لا نفس الذّات، فينبغي أن يعتبر التّشبيه فيها[1153] هو الأهمّ، فتكون تبعيةً.

فإن جعلنا الغِشاوة اسم آلة كما ذُكر في لفظ الإزار والإمام، فيجب أن تكون تبعيّة، وإلّا فلا يخلو عن خفاءٍ، انتهى.

وتنكيرها للتفخيم والتهويل، وهي على رأي سيبويه، مبتدأ خبره الظرف المقدم، والجملة معطوفة على ما قبلها، وإيثار الاسميّة للإيذان بدوام مضمونها، ...

ومنشأ الخلاف أنّ الاسم الجامد إذا أُوّل بمشتقٍ فليُنظر[1154] لأصله، فتُجعل استعارته أصليّة، أو لما قُصد به لأنّه بمعنى الشّيء المعتنى، فتُجعل تبعيّة.

وأمّا كونه اسم آلة كالإزار فصَلُح من غير تراضٍ للخصمين، لأنّه الذي ادعوه هنا من أنّه اسم لما يَشتمل على الشّيء كالعِمامة، وإن ذهب له الراغب كما مرّ.

[سبب تنكير كلمة "غشاوة" ومحلها من الإعراب]

(**وتنكيرها**) [أخذًا من التّنوين][1155]، ولم تُعرّف بأن يقال: الغِشاوة، (**للتّفخيم**) والتّعظيم لها، بحيث تحيط أبصارهم إحاطةً كليّةً، فتمنع إدراكها دلائل التّوحيد منعًا كليًّا، (**والتّهويل**) لأمرها إيذانًا بأنّ كنهها لا يُدرك، وأمرها أفظع، أي: غشاوةٌ عظيمةٌ هائلةً، والتّركيب جواب سؤال: لم نُكّرت ولم تُعرّف؟

[1152] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك).

[1153] في (س): (فيما).

[1154] كذا في النّسختين، والأولى أن تكون: (هل ينظر).

[1155] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

(**وهي**) من حيث إعرابُها في قراءة الرّفع محتملةٌ لوجهين: فإنّها بناءً (**على رأي سيبويه**) والجمهور، وخصه لأنّه مقتداه، ولا يمنعه الأخفش، [(**مبتدأٌ**) مؤخرٌ لتنكيره][1156]، (**خبره**) المتمم لفائدته بالحكم به عليه (**الظّرف المتقدم**) عليه لتسويغ الابتداء به، وإن سوغه التّفخيم والتّهويل أيضًا، وهو الجارّ والمجرور من قوله: {عَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ}، سُميّ به توسعًا، فهو جملةٌ اسميّةٌ، فرُكبت منهما مقرونةً بالواو.

(**والجملة**) المنتظمة منهما (**معطوفةٌ**) بالواو (**على ما قبلها**) من قوله تعالى: {خَتَمَ اللَّهُ}، عطف اسميّةٍ على فعليّةٍ.

ولما اقتضى الظّاهر توافقهما؛ لأنّه الأصل في المتعاطفين، بَيّن وجه العدول عنه إلى تخالفهما بالفعليّة والاسميّة، وتخصيص كلٍّ بما له في مقامه المناسب له، فقال: (**وإيثار**) أي اختيار الجملة (**الاسميّة**) في جانب الأبصار، على الفعليّة في جانب القلوب والسّمع، وتفضيلها عليها (**للإيذان**) من أوّل مرّة بمعونة المقام، والإعلام (**بدوام**) أي استمرار حصول (**مضمونها**) المستفاد منها على وجه الدّوام، بحيث لا ينقطع، كحال متعلق الإبصار.

فإنّ ما يُدرك بالقوة الباصرة من الآيات المنصوبة في الآفاق والأنفس – حيث كانت مستمرة – كان تعاميهم عن ذلك كذلك ...

فالنّكتة في تغيير الأسلوب إفادة الدّوام الذي يقتضيه المقام[1157]، لما تقرّر في الأصول من أنّ سبب الإيمان حدوث العالم، أو تغيره المدرك بالبصر، ولا تُحصى كثرة جهاته، واستمرارها اللازم لها.

(**فإنّ ما**) أوجده تعالى من العالم علويًّا وسفليًّا، وما احتوى عليه، متغيرٌ قبولًا وحصولًا، بيّنٌ بإدراك البصائر [49/أ] والأبصار، دائم الثّبوت والاستمرار.

[1156] ما بين المعكوفتين تكرر ذكره في (ك) بعد قوله: (من حيث إعرابها قراءة).

[1157] جاء في (س) هنا زيادة: (المقام، والإعلام (**بدوام**) أي استمرار حصول (**مضمونها**) المستفاد منها على وجه الدوام)، وهو تكرار لما تقدم، وعليها إشارة ربما تدل على ذلك.

فما (**يُدرك**) ويُستكشف (**بالقوّة الباصرة**) المودعة في العين بالوجه المارّ (**من الآيات**) التكوينيّة المرشدة إلى توحيده، والدّلائل (**المنصوبة**) بوصفه تعالى على أكمل وجوه الإتقان[1158]، (**في**[1159] **الآفاق**) العلويّة والسفليّة (**والأنفس**) العليّة والدّنيّة، والفلكيّة والملكيّة والحيوانيّة، على اختلاف أحوالها ووجوه دلالتها، (**– حيث كانت**) أي مدركات الأبصار من تلك الآيات، وهو سر التّأثير رعيًا لمعنى ما، ولفظ مُبينها، (**مستمرةً**) في جميع الأوقات واللحظات، بقاءً وتجددًا، لا تنقطع ولا تتناهى، لتعلّق القدرة بها، ولا نهاية لآثارها.

(**كان تعاميهم**)، أي غفلة الكفار [وتزايدهم في العمى شيئًا فشيئًا، كما مرّ في التّرامي][1160]، وإعراضهم بالمرّة، وصرف وجوههم وأنظارهم (**عن ذلك**) المنصوب منها، بحيث لا يلتفتون له بحالٍ، مبالغين في الإعراض عنه، (**كذلك**) أي مستمرًا، فكلما لاح لهم دليلٌ تعامؤا عنه، فدام تعاميهم بدوام ظهور الأدلّة، فدامت غشاوة أبصارهم، فناسبها الاسميّة.

فكلّ عاقلٍ شاهدها بعين الاستبصار والاعتبار استدلّ بها، وترك رديء الأفكار، ومن لم يؤمن فكأنّه لم يبصرها، لغشاوةٍ خِلقيّةٍ على بصره، وهي معنى الثّبات والدّوام.

وأمّا في سورة الجاثية، فالمقام مقتضٍ لبيان عدم قبولهم النّصح، ومبالاتهم بالمواعظ المتعاقبة عليهم حينًا فحينًا، فناسب الفعل الدالّ على التّجدد، فقيل: {وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً} [الجاثية: 23].

وأصل ما للمؤلف للمدقق، وتعقّبه في الكفاية: "بأنّ المقام لو كان مقتضيًا للثّبات والدّوام لم يكن لتصديره هنا بالفعليّة وجهٌ أصلًا؛ لأنّ الاستبصار والاصطبار هنا بالقلب، فإذا تجدّد لزم تجدّد الختم أيضًا،

وأما الآيات التي تُتلَقى بالقوة السّامعة – فلما كان وصولها إليها حينًا فحينًا – أُوثِرَ في بيان الختم عليها – وعلى ما هي أحد طريقيّ معرفته أعني القلب – الجملة الفعليّة ...

[1158] في (س): (الاتفاق).

[1159] (في)، مكتوبة في النّسختين على أنها من الحاشية، والحقيقة أنّها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 38.

[1160] ما بين المعكوفتين ساقطٌ من (س).

ولو سُلّم اقتضاءُ المقام الثّبات والدّوام في الجملة الثانية، خالفت قراءةُ النّصب مقتضى المقام، ومثله من وساوس الأوهام[1161]، فالحقّ أنّ العدول إنّما هو للإيجاز"[1162].

وارتضى في محلٍ آخر ما للمؤلف؛ حيث قال: "وقيل إنّ التّحقيق أن تُجعل اسميّةً معطوفةً على الفعليّة، وعَدَل عن فعليتها للدّلالة على الثّبوت والدّوام[1163] الذي اقتضاه المقام، لأنّ سبب الإيمان على ما تقرّر؛ حدوث العالم وتغيره، وهو لا يُدرك إلّا بحاسة البصر، وكون الجملتين دعائيتين ليس بشيءٍ.

هذا والظّاهر أنا لم نقل بأنّ هذه الجملة وما عطف عليها حاليّةٌ ثابتةٌ على كل حالٍ، وعليه لا إشكال"[1164].

ووجه العدول للفعليّة عن الاسميّة، وترك التّناسب المطلوب؛ أنّه قصد فيه إلى أنّ غشاوة البصر ثابتةٌ جبليّةٌ فيهم، كما قال تعالى: {إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ} [آل عمران: 190]، فمن لا لبّ له لا ينظر نظر استبصارٍ في الأنفس [49/ب] والآفاق.

(**وأما الآيات**) السمعيّة (**التي تُتلقى**) وتؤخذ (**بالقوّة السّامعة**) المدركة للمسموعات من الدّلائل النقليّة، المودعة في الكتاب والسنّة، (**– فلمّا كان وصولها إليها**) أي إلى القوّة السّامعة بحسب التّبليغ والنّقل لأصحابها، (**حينًا فحينًا –**) أي وقتًا بعد وقتٍ، على حسب ما تقتضيه الحِكَم وتستدعيه الأحكام والوقائع.

(**أُوثِرَ**) جواب لما، وهما جواب أمّا، (**في بيان الختم عليها**) أي على القوّة السّامعة (**– وعلى ما**) أي محلّ (**هي**) أي القوّة السّامعة (**أحد طرفيّ [معرفته**) وعلومه الواصلة إليه، كغيرها من بقيّة الحواسّ، وطريق معرفته الآخر][1165] العقل، (**أعني**) بذلك المحلّ المتنوع طريق معرفته إلى عقليٍّ وحسيٍّ (**القلب –**

[1161] في (س): (الأفهام).

[1162] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 436.

[1163] في (س) هنا زيادة: (في الجملة الثانية خالفت قراءة النصب مقتضى المقام الذي اقتضاه المقام)، وهي تكرار لما سبق ذكره، وكأنّ عليها رمزًا يدلّ على ذلك.

[1164] المصدر نفسه، 1/ 456.

[1165] ما بين المعكوفتين ساقطٌ من (ك).

)، فإنّ إدراكه بهما (**الجملة الفعليّة**) الماضويّة، وهي ختم لشركة السّمعِ القلوبَ في علمه[1166] لتعاطفهما، والفعليّة من حيث هي تفيد التّجدد، فاشترك السّمع والقلوب في معنى الختم وحاله، فعبر فيهما بالفعليّة.

وعلى رأي الأخفش مرتفع على الفاعلية ممّا تعلّق به الجارّ، ...

يعني أنّ عدم التّصديق وعدم الإصغاء للنّذر متجددٌ فيهم قديمًا وحديثًا، فدلّ النّظم على أنّهم كما لم يمتثلوا أوامر الرّسول [صلى الله عليه وسلم]، لم يجروا على مقتضى العقول، بحيث طيّشهم الطّبع عن فطرتهم، وصرفهم عن مقتضى أصل طويتهم، وهذا هو السرّ في التّعبير بالغِشاوة الخلقيّة في العين، مفرّغةً من قالب الاسميّة، وهو من بدائع التّنزيل التي ينبغي العضّ عليها بنواجذ التّعويل، فافهم.

(**وعلى رأي الأخفش**) غِشاوةٌ (**مرتفعٌ**) لفظًا (**على الفاعليّة**) لا الابتدائيّة، أي على كونه فاعلًا (**ممّا**) أي: من فعلٍ أو وصفٍ، (**تعلّق به**) على وجه العمل فيه (**الجارّ**) والمجرور، أي كائنٌ أو وقع على أبصارهم غِشاوةٌ، فهو فاعلٌ بالظّرف أو متعلقه، وإن لم يعتمد على نفيٍ أو استفهامٍ وأخواتهما، وهو محلّ الخلاف، وهذا عنده راجحٌ، فلا يمنع الابتدائيّة، كما مرّ.

والالتباس مخصوصٌ بالخبر الفعليّ، فإن اعتمد فالوجهان باتفاقٍ، وإن اختلف في الأرجح أنّه[1167] إجمالٌ لا لبس فيه[1168]، والفرق بينهما ممّا خفيّ على كثيرٍ، حتى تُوهم[1169] اتحادهما، وهو فاسدٌ قطعًا لاختلافهما، فإنّ في الإلباس فهم خلاف المراد، وفي الإجمال عدم الفهم مطلقًا؛ إذ لا يُفهم من المجمل شيءٌ بدون بيانٍ، ولا ضرر في عدم الفهم، إنّما هو في فهم غير المراد.

وقال الرضي: "إذا لم يعتمد الظّرف على أحد الأشياء الستّة، ولم يقع بعده أن المصدريّة؛ فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر، والكوفيون والأخفش في أحد قوليه فاعلُ الظّرف، لأنّ الكوفيين لا يجوزون تقديم الخبر

[1166] في (س): (عمله).

[1167] في (س): (لأنه).

[1168] (فيه)، ساقطة من (س).

[1169] في (س): (يتوهم).

على المبتدأ، ويُجوز الأخفش رفعه بالابتداء أيضًا، لتجويزه عمل الصّفة[1170] بلا اعتماد، وله في الظّرف قولان"[1171]. سلك المؤلف في هذا الوجه أحدهما، ويؤيده العطف على [50/أ] الفعليّة؛ لأنّ الأصل الأقوى متعلقه[1172] أن يُقدّر فعلًا، لا سيما إذا وُجد ما يقتضيه كالعطف على مثله، ولا ضعف في تقديره وصفًا بعمل اسم الفاعل، وعدم الاعتماد في الظّرف، وقد أيُّد أيضًا بنصب غِشاوة، فلكلٍّ من الوجهين مرجحٌ، والثاني مقتضى الظّاهر بكونهما فعليتين، والأوّل خلافه، وهو الأقوى في النّظر، فتدبر.

وقُرئَ بالنّصب على تقدير فعلٍ ناصبٍ، أي: وجعل على أبصارهم غشاوةً

(وقُرئ) شاذًّا: غِشاوةً **(بالنّصب)** إعرابًا، والكسر للغين، بناءً **(على تقدير فعلٍ ناصبٍ)** له بعد الواو وقبل الجارّ، كجَعَلَ أو أَحْدَثَ **(أي: وجعل على أبصارهم غشاوةً)**، كما في الجاثية[1173]، فلا بد في النّصب في كلّ قراءته من تقدير فعلٍ[1174] على طريقة:

عَلفتُهَا تِبنًا ومَاءً بَاردًا حتى غَدتْ همّالةً عينَاهَا[1175]

و:

[1170] في (س): (الصيغة).

[1171] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 456.

[1172] في (ك): (متعلقة).

[1173] أي: قوله تعالى: {وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً} [الجاثية: 29].

[1174] (فعل)، ساقطة من (ك).

[1175] هذا البيت من الشواهد النحوية التي ذكرت من غير نسبة، وهو من بحر الرجز، ومعناه: أنه علف دابته تبنا، وسقاها ماء باردا حتى سالت دموعها بغزارة من شدة الشبع، والشاهد فيه: مجيء: (ماءً) مفعولا به لفعل محذوف تقديره: (سقيتها). انظر: علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م)، 1/ 499.

ورأيتُ بَعلَكَ في الوَغَى مُتقلّدًا سيفًا ورمحًا[1176]

أي وسقيتها، وحاملًا، قاله: قدس سره.

وأنت خبير بأنّه لا يتعيّن ما ذكره لجواز أن يكون غشاوةٌ اسمًا وُضع موضع المصدر من معنى ختم، إذ معناه غشى وستر، كقعدت جلوسًا، فكأنّه قيل: تغشيةٌ، على سبيل التّأكيد، ويكون قلوبُهم وسمعُهم وأبصارُهم مختومًا عليها مغشاةً، وليس من قبيل البيت الأوّل بكلّ اعتبارٍ؛ سواءٌ قُدّر فيه جَعَلَ، أو انتصب بنزع الخافض، إذ الغشاوة ممّا يُختم به لا عليه، كالسّمع والقلب، وبين المختوم عليه وبه فرقٌ ظاهرٌ، كما قضت به الجاثية، فجعلت البصر مختومًا عليه بالغِشاوة.

فإن قلت: هل في تغاير أسلوب ما هنا وثمة نكتةٌ غير التّفنن، فإنّه عكازة[1177] أعمى؟ قلت: لما [ذكر هنا][1178] الكتب السماويّة وهداية من اهتدى بها من المؤمنين، وهم السعداء أزلًا وأبدًا، ثمّ عَقَّبهم بأضدادهم الذين لم يُشهدهم الإنذار أصلًا، بيَّن ذلك وعلّله بأنّ مشاعرهم[1179] مجبولةٌ على الغواية وعدم قبول الحقّ، وأفاد

وقيل: على حذف الجار وإيصال الختم إليه، والمعنى: وختم على أبصارهم بغشاوةٍ ...

أنّ بصرهم وبصيرتهم مستمرةٌ ثابتةٌ على عدم نظر الآيات البينات قبل الدّعوة وبعدها، فلذا عدل فيها إلى الاسميّة، أو ترك التّصريح بالفعل.

[1176] هذا البيت لعبد الله بن الزبعرى، وقيل لأبي داوود الإيادي، وهو من بحر الكامل، والشاهد فيه: مجيء: (رمحًا) مفعولا به لفعل محذوف تقديره: (حاملا). انظر: ابن منظور، لسان العرب، 2/ 593؛ وابن عطية، المحرر الوجيز، 5/ 228.

[1177] في (ك): (عكارة).

[1178] وردت في النّسختين: (ذكرها)، ولا تناسب لها مع السياق، والتصحيح من حاشية الخفاجي، انظر: الخفاجي، حاشية الشهاب الخفاجي، 1/ 457.

[1179] في (ك): (مشارهم).

وثمة ذكر من عرف الحقّ ثمّ عدل[1180] عنه؛ كأهل الكتاب الذين[1181] لما جاءهم ما عرفوا كفروا[1182] به، فناسب التّصريح بتجدّد الغِشاوة، ولذا صُدّرت بقوله: {أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ} [الجاثية: 29] الخ، وقُدّم السّمع فيها.

ولقوله: (**وقيل**) في توجيه نصب غشاوة أنّه مبنيٌّ (**على حذف**) الحرف الجارّ البائيّ له، (**وإيصال**) مادة (**الختم**) وهو ختم بنفسه (**إليه**) أي للفظ غشاوة، فانتصب مفعولًا بنزع الخافض،

(**والمعنى:**) على هذا الوجه في التّركيب: (**وختم على أبصارهم بغشاوةٍ**) غُطيت بها وسُترت، فالباء للآلة والغشاوة مختومٌ بها، والفعل وَاصِلٌ أثره إليها بالحرف، ولم يحتج المقام لتقدير فعل آخر مباينٍ للأول، فيكون من عطف [50/ب] المفردات، وعلى الأوّل من عطف الجمل أو التّضمين كعلفتها تبنًا[1183] إلخ.

وهو أصلٌ من أصول العربيّة، فإنّه إذا عطف معمول عامل معمولا[1184] آخر لا يليق عطفه عليه بحسب الظّاهر، لمانعٍ منه معنويّ أو صناعيّ؛ ففيه طرقٌ: إحداها التّقدير، والثّانية أن يُضمّن العامل المذكور معنى عاملٍ عامٍّ لهما، أو يُتجوز به عنه؛ كأنلتها في الأوّل، وحاملًا فيما بعده.

وذَكَر الثّعالبيّ[1185] رحمه الله أنّه من المشاكلة، ووجه ما قاله من أنّه يتعين كون ما هنا من هذا القبيل أنّ القرآن يفسر بعضه بعضًا[1186].

[1180] في (س): ذكرت (فلذا عدل)، ومشطوب عليها.

[1181] (الذين)، ساقطة من (س).

[1182] (كفروا)، ساقطة من (ك).

[1183] (تبنًا)، ساقطة من (ك).

[1184] في (ك): (معمول).

[1185] هو الإمام عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور الثعالبي، ولد بنيسابور سنة: (350 هـ)، اشتغل بالأدب والتاريخ، فنبغ؛ حتى صار من أئمة اللغة والأدب، صنّف الكثيرة من الكتب، ومن أهم كتبه المطبوعة: (يتيمة الدهر)، في تراجم شعراء عصره، و (فقه اللغة)، و(سحر البلاغة)، توفي رحمه الله سنة: (429 هـ). انظر: الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 17/ 438؛ والزركلي، *الأعلام*، 4/ 163.

[1186] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 458.

وقد صرّح في غير هذه الآية بإخراج الأبصار عن حكم الختم إلى التغشيّة المغايرة له بمغشية، وهذا يأبى جعله مصدرًا لختم من معناه، كما في البحر[1187]، ويقتضي عدم انتصابه بنزع الخافض، لأنّه إن لم يُقدّر له

وقُرئَ بالضم والرفع، وبالفتح والنصب، وهما لغتان فيها، وغِشوةٌ بالكسر مرفوعةٌ، وبالفتح مرفوعةٌ ومنصوبةٌ، وعَشاوةٌ بالعين غير المعجمة والرفع. ...

فَعَلَى اقتضاء اشتراك القلوب والأسماع فيه، وإلّا كان فيه تعسفٌ، لأنّه إذا ارتكب التّقدير فليُقدر فعلٌ متعدٍّ بنفسه.

وقد قيل عليه إنّه يزيفه الوفاق على الوقف على سمعهم، وَفَوتُ نكتة تخصيص الختم بها [عن الأبصار][1188] ويحتمل أن يكون ختم غشاوة مفعول ختم، والظّروف أحوالٌ، أي ختم غشاوةً كائنةً على هذه الأمور لئلّا يُتصرف فيها بالرّفع والإزالة انتهى.

(**وقُرئ**) شاذًا أيضًا: غُشاوةٌ (**بالضم**) للغين (**والرفع**) إعرابًا للتّاء مبتدأً، أو فاعلًا بالظّرف، على اختلاف الرأيين، أي واستقر على إلخ، أو غشاوةٌ على إلخ.

(**وبالفتح**)، أي وقُرئ شاذًا بفتح الغين (**والنّصب**) للتّاء مفعولًا لمحذوف، أو بنزع الخافض، أو مصدرًا تأكيديًّا على ما فيه، (**وهما**) أي ضم الغين وفتحها (**لغتان**) مسموعتان (**فيها**) أي غشاوة، زائدتان على كسر فائها، وافقهما شاذٌّ القراءة.

(**وغِشوة**) كنِسوة، قُرئت شاذًا (**بالكسر**) للغين، حال كونها (**مرفوعةٌ**) في التّاء مبتدأً أو فاعلًا، (**وبالفتح**) لغينها شاذًا كدَعوة، حال كونها (**مرفوعةٌ**) بهما (**أو منصوبةٌ**) [كما مرّ في][1189] الأوجه الثّلاثة.

[1187] أبو حيان، *البحر المحيط*، 1/ 82.

[1188] في (ك): (عد الأبصار).

[1189] في (ك): (بأحد مارّ).

(**وعَشاوةٌ**) [قُرئ شاذًا][1190] (**بالعين**)**[1191]** المفتوحة[1192] المهملة، (**غير المعجمة**) بنقط، (**والرفع**) للتّاء[1193] [وجوّز نصبه وكسر المهملة][1194] بهما، وشذّ الكلّ إلّا الأولى[1195]، من الغشى بالفتح والقصر: الرّؤية نهارًا لا ليلًا، ومنه

{وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}، وعيدٌ وبيانٌ لما يستحقونه في الآخرة، ...

الأعشى، ومعناه أنّهم[1196] يبصرون الأشياء إبصار غفلةٍ، فلا تنظر غير الواضح، لا إبصار غيره، أو أنّهم لا يرون آيات الله في ظلمات كفرهم[1197]، ولو زالت تلك الظّلمة أبصروها.

وقال الرّاغب: "العشى ظلمة تعرض في العين"[1198]، وعَشِيَّ عن كذا عَميَّ، قال تعالى: {وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا} [الزخرف: 36]، ومعناه على هذا ظاهر، فتدبر.

[1190] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[1191] (بالعين)، كتبت في (س) على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 38.

[1192] (المفتوحة)، كتبت في (س) على أنها من الأصل، وهي من الحاشية. انظر: المصدر نفسه، 1/ 38.

[1193] في (س) بعدها: (بهما)، وعليها علامة غير واضحة.

[1194] جاء هذا النص متقدما في (س) على قوله: (غير المعجمة).

[1195] قال أبو حيان: "وَقَرَأَ الْحَسَنُ بِاخْتِلَافٍ عَنْهُ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ: غُشَاوَةٌ بِضَمِّ الْغَيْنِ وَرَفْعِ التَّاءِ، وَأَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ وَسُكُونِ الشِّينِ، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ رَفَعَ التَّاءَ. وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ غِشْوَةٌ بِالْكَسْرِ وَالرَّفْعِ، وَبَعْضُهُمْ غِشْوَةً وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي حَيْوَةَ، وَالْأَعْمَشُ قَرَأَ بِالْفَتْحِ وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ الله يقرؤونها غَشْيَةٌ بِفَتْحِ الْغَيْنِ وَالْيَاءِ وَالرَّفْعِ". انظر: أبو حيان، *البحر المحيط*، 1/ 82.

[1196] في (س): (أنه).

[1197] (كفرهم)، ليست في (س).

[1198] الراغب الأصفهاني، *مفردات القرآن*، 568.

(**ولهم**) أي الكافرين المسجل عليهم بالختم وحرمان الإيمان مع الإنذار [ودونه في الآخرة][1199]، (**عذابٌ عظيمٌ**)، نازلٌ بهم، لا يُدرك [51/أ] كنهه، ورَفعُه مبتدأٌ، أو فاعلُ الظّرف، واستظهر الأوّل كما سيأتي.

قيل: وفي استعمال اللام المفيدة للنّفع، وجعل فائدتهم ونفعهم عظيم العقاب، تهكمٌ بهم.

وتُعقب الأوّل[1200] بأنّ اللام إنّما تفيد النّفع، وتقع في مقابلة على في الدعاء وما يقاربه، ولم يقل به أحدٌ هنا، ولا يقال عليهم العذاب، فلا تهكم فيه، وهي لام الاستحقاق الواقعة بين معنى وذات، كـ {الْحَمْدُ لِلَّهِ} [الفاتحة: 2]، و{وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ} [المطففين: 1]، {لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ} [البقرة: 114]، ومنه: وللكافرين النّار[1201]، أي عذابها.

والجملة هنا اسميّة قُدّم خبرها استحسانًا؛ لأنّ النّكرة موصوفةٌ، ولو أُخر جاز، نحو: {وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ} [الأنعام: 2]، وقد يقال: قُدّم تخصيصًا أو تهويلًا لما يستحقونه [من الأسر والقتل في الدّنيا، ودائم العذاب في العقبى، ومن وجوه تهويله بيان أن ما يستحقونه][1202] من العذاب مختصٌ بهم؛ فلا يُعذّب عذابهم أحدٌ، ولا يُوثق وثاقهم أحدٌ[1203]، فافهم.

وبيّن اتصاله بما قبله فقال: وهو (**وعيدٌ**) منه تعالى شديدٌ لهم، **[(وبيانٌ)** على أبلغ وجهٍ (**لما يستحقونه**) من أبديّ العذاب وشديده][1204] (**في الآخرة**) بتخليدهم في النّار، وإذاقتهم أشدّه مدامًا عليهم، لا يفتر عنهم،

والعَذَابُ كالنَّكَالِ بِناءً ومعنًى، يقال: أَعذَبَ عن الشّيء: إذا أمسك عنه ...

[1199] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[1200] (الأول)، ليست في (ك).

[1201] لم يرد هذا النص في القرآن هكذا، والأقرب له: {وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ} [الأنفال: 14]، أو: {وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ} [الرعد: 35]، لكن كلاهما غير مقصود هنا.

[1202] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك)، ومكتوب في الهامش مع تقديم كلمة القتل على الأسر.

[1203] وهذه الجملة وما قبلها لعله اقتباس من قوله تعالى: {فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ} [الفجر: 25و 26].

[1204] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك)، ومكتوب في الهامش.

وفيه رمزٌ إلى استئنافه، واستظهر[1205] أنّه معطوفٌ على ما قبله، فيكون بيانًا لإصرارهم بأنّ مشاعرهم ختمت، وأنّ العقوبة في الدّارين عليهم خُتمت، وليس استئنافًا ولا حالًا.

وقيل: "دُفع به توهم عدم استحقاقهم العذاب على كفرهم، لأنّه بختم الله وتغشيته"[1206]، قاله في الكفاية.

ثمّ شرع في شرح حاله معنًى واشتقاقًا، مبينًا ما فيه من الوجوه؛ فقال: **(والعذاب)** قال في حواشي[1207] الكشّاف[1208]: "إيصال الألم إلى الحيّ مع الهوان، فإيلام الأطفال والبهائم ليس بعذاب"، ويأتي قريبًا عن الكفاية.

(كالنَّكال) من "نَكَلَ بِهِ، كما في المصباح، يَنْكُلُ مِنْ بَابِ قَتَلَ، نُكْلَةً قَبِيحَةً بالضم أَصَابَهُ بِنَازِلَةٍ، وَنَكَّلَ بِهِ بِالتَّشْدِيدِ [مُبَالَغَةٌ أَيْضًا] [1209]، وَالِاسْمُ النَّكَالُ"[1210]، فماثله **(بناءً)** أي وزنًا في الهيئة وعدد الحروف، [وهو بين **(ومعنًى)**[1211]][1212]، إذ المراد بهما العقاب الرّاجع[1213] للجناة، عن المعاودة للجناية، وفي كلٍّ منهما إمساكٌ عن الشّيء، ومنه نكل عن اليمين ينكل نكولًا، وعن العدو: جبن وتأخر، وهو واضحٌ، ومن ثمّ لم يصرح به في النّكال.

[1205] في (س): (وتظهير).

[1206] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 458.

[1207] (حواشي)، ساقطة من (س).

[1208] لكتاب الكشاف للزمخشري حواشٍ كثيرة، أهمها: حاشية قطب الدين الشيرازي، وحاشية شرف الدين الطيبي، وحاشية سعد الدين التفتازاني، وحاشية السيد الجرجاني، وقد بحثت في هاتين الأخيرتين فلم أقف على هذا الكلام.

[1209] ما بين المعكوفتين ليس في النسختين، وإنما هو إضافة من المصباح. انظر: الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 625.

[1210] الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 625.

[1211] (ومعنًى)، مكتوبة في النّسختين على أنها من الحاشية، والحقيقة أنّها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 39.

[1212] كذا وردت في النّسختين، وهي غير واضحة المعنى، ولعل المقصود: (وبنية ومعنى).

[1213] (الراجع)، ساقطة من (س).

وبينه في العذاب لخفائه فيه[1214] فقال: (**يقال:**) في اللغة: (**أَعذَبَ**) رباعيًّا (**عن الشّيء:**) معدًى له بعن، نظرًا لمعناه الإمساكيّ، كما قال: (**إذا أمسك عنه**) فلم يفعله كنكل عنه رجع، وأباه في الكفاية[1215].

اختلفوا في أصله فقيل من قولهم: عَذَبَ الرّجل: إذا ترك الأكل والشرب والنّوم، فالتّعذيب حمله على أن يجوع ويظمأ ويسهر، ومحصوله الإمساك.

ومنه الماءُ العذبُ لما أنه يقمَعُ العطش ويردَعه؛ ولذلك سُميّ نُقاخًا ...

(**ومنه**) أي من العذاب بمعنى الإمساك (**الماء العذب**[1216]) خلاف الملح: {هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ} [فاطر: 12]، (**لما**) بيانٌ لوجه تلاقيهما معنًى (**إنّه**) بكسر الهمزة لكفّ ما، أي الماء العذب (**يقمع**) من القمع وأصله الكف، وفي المصباح: "قَمَعْتُهُ [51/ب] قَمْعًا أَذْلَلْتُهُ وَقَمَعْتُهُ ضَرَبْتُهُ بِالْمِقْمَعَةِ بِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَهِيَ خَشَبَةٌ يُضْرَبُ بِهَا الْإِنْسَانُ عَلَى رَأْسِهِ لِيَذِلَّ وينقمع[1217] وَيُهَانَ"[1218]، أي يُزيل (**العطش**) ويكسر سورته، بما فيه من العذوبة، (**ويردعه؛**) بمنعه له وإذهاب حرارته بالمرّة، قال:

ما بالُ رِيقِكِ ليس مِلْحًا طعمُهُ ويزيدُ بي عَطشًا إذا ما ذُقتُهُ[1219]

والزيادة شأن الملح لا الحلو.

[1214] (فيه)، ليست في (س).

[1215] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 459.

[1216] وردت في النسختين: (العذاب)، والتصحيح من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 39.

[1217] (وينقمع)، ساقطة من (ك).

[1218] الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 516.

[1219] هذا البيت لأبي العشائر الثعالبي، وهو من بحر الكامل، والشاهد فيه: أنّ الأصل في الماء العذب أنّه يذهب العطش، ولكن لشدة ولهه بمحبوته؛ فإنّ ريقها العذب يزيده عطشًا مجازيًّا، أي شوقًا إليها. انظر: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، *الإعجاز والإيجاز* (القاهرة: مكتبة القرآن، د. ت)، 185.

(**ولذلك**)[1220] المذكور من قمعه العطش وردعه (**سُميَّ**) الماء العذب (**نُقاخًا**) بإعجام الخاء والقاف كغُرَاب: الماء البارد العذب الصّافي النّاقخ[1221] للفؤاد، قال:

وَإِن شِئتِ حَرَّمتُ النِساءُ سِواكُمُ وَإِن شِئتِ لَم أَطعَم[1222] نُقَاخًا[1223] ولا بَرْدًا[1224]

قاله في الصحاح[1225].

لأنّه ينقَخُ العطشَ ويكسِرُه، وفراتًا؛ لأنّه يَرْفُتُهُ على القلب ويكسره، ...

(**لأنّه**) أي العذب من الماء (**ينقخ**)[1226] بالفتح، أي يُذهب (**العطش**)[1227] من صاحبه (**ويكسره**) بإذهاب سورته[1228]، فلا يبقي له شيئًا.

[1220] (ولذلك)، مكتوبة في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع فوقها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل.

[1221] في (س): (الناقح).

[1222] في (س): (لم أصلم).

[1223] في (ك): (نقاحًا).

[1224] هذا البيت للعرجي، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: تسمية الماء العذب بالنقاخ. انظر: الجوهري، *الصحاح*، 1/ 434؛ ومحمد بن القاسم بن محمد بن الأنباري، *الأضداد*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م)، 64.

[1225] الجوهري، *الصحاح*، 1/ 434.

[1226] في (ك): (ينقح).

[1227] في (ك) ذكرت بعدها: (للعطش).

[1228] في (ك): (صورته).

(وفُراتًا) بتقديم الفاء على الرّاء، فيما رأيت من نسخ هذا الكتاب[1229]، وكذا في الأنوار[1230]، وفي الكشّاف: "رفاتًا"[1231]، بتقديم الرّاء على الفاء، قلبًا له[1232] بنقل العين موضع الفاء وعكسه، والشّائع فيه فرات، وهو نص محكم الذّكر.

(لأنّه) أي العذب الفرات **(يَرْفُتُهُ)** بسبق الرّاء الفاء **(على القلب)** [لبنيته في][1233] بعض حروفها، فليس بمعنى الجارحة، كما تُوهم، من الرِفت: الكسر، ولذا قال مفسرًا له: **(ويكسره)** أي العطش فيذهب حرّته منه وحرّه، واستُشكل بتعسفه إذ لم يرد "رفاتًا" بمعنى "فراتًا" قط.

وأُجيب بأنّه لُوحظ فيه معنًى اعتبره الواضع، حتى إذا لم يوجد صريحًا تصرفوا في مادته تقديمًا وتأخيرًا بالتّقدير، فليس هذا قلبًا حقيقيًّا، وكثيرًا ما يُذكر في المعين[1234] و[التّهذيب[1235]][1236].

وأمّا كون الرفت[1237] الكسر، والمذكور أولًا المنع، فلا يضر بتعبيرهم بالكسر عن المنع، كما في كسر سورته إذا كفّها، فالتّناسب حاصلٌ والرّدع[1238] مؤثرٌ، ولا تأثير أعظم من الكسر فتناسبا.

[1229] قوله: (فيما رأيت من نسخ هذا الكتاب)، يدل على توفر عدة نسخٍ من تفسير أبي السعود لدى صاحب الحاشية، وهذا يزيد من قيمتها العلميّة، ويبرز جهد الشيخ محمد زيتونة في جمع النسخ والمقابلة فيما بينها.

[1230] البيضاوي، *أنوار التنزيل*، 1/ 43.

[1231] الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 53.

[1232] (له)، ليست في (س).

[1233] في (س): (لبنية من).

[1234] من خلال بحثي في أسماء معاجم اللغة العربية لم أجد كتابا اسمه المعين، فلعله تصحيف وقع من الناسخ، ويكون الاسم الصحيح هو كتاب: العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو أقدم معجم ألف في اللغة العربية التي اهتمت بنظام تقليب الكلمة وذكر وجوهها، وقد رُتب على مخارج الحروف بدءًا من الحلق وانتهاءً بالشفتين وفق هذا الترتيب: (ع ح ه خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ث ذ ر ل ن ف ب م و ا ي)، والكتاب مطبوع في ثمانية أجزاء. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 5/ 615.

[1235] في (س): (التذهيب).

[1236] هذا الكتاب اسمه: تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن طَلْحَةَ الأَزهَرِيّ، وهو من أهم المعاجم العربية وأكثرها دقة وتهذيبًا، وقد رتبه على مخارج الحروف على غرار كتاب العين، وقد طبع في ثمانية أجزاء. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 3/ 74.

[1237] في (ك): (الوقت).

[1238] في (س): (أو الردع).

ثمّ اتُسِع فيه فأطلق على كل ألمٍ فادح، وإن لم يكن عقابًا يُراد به ردْعُ الجاني عن المعاودة، وقيل: اشتقاقُه من التّعذيب، الذي هو إزالة العذاب، كالتّقذية، والتّمريض ...

(**ثمّ اتسع**) مبنيًا للنائب وهو أولى، أو الفاعل، أي توسع (**فيه**) أي العذاب، فهو راجعٌ لصدر المسألة، عطفٌ على "والعذاب" إلخ، (**فأُطلق**) توسعًا (**على كلّ ألمٍ**[1239] **فادحٍ**) بالفاء وإهمال الدّال والحاء، اسم فاعلٍ من فدح، بمعنى مثقل أي مؤلمٌ شاقٌّ مطلقًا، [وإن لم يكن مانعًا رادعًا، فهو أعمّ كما يُصرح به قريبًا. قال السجاوندي[1240]: "خُصّ بإيصال ألمٍ لحيٍّ مع ذلّةٍ، فلا يُطلق على إيلام طفلٍ وبهيمةٍ، وغيره ما يؤلم مطلقًا][1241]، فشمل ألمهما وغيرهما"[1242].

(**وإن لم يكن**) ذلك الألم الفادح (**عقابًا يراد به**) من جهة فاعله فيما أنزله به (**ردع الجاني**) وزجره وكفّه (**عن المعاودة**) والرّجوع إلى الجناية ككثيرٍ من الآلام[1243] في البهائم وغيرها، كما هو بيّنٌ.

(**وقيل:**) في بيان معنى العذاب وجهٌ آخر؛ وهو (**اشتقاقه**) وأخذه (**من التّعذيب**)، مصدر عذّب مشدّدًا، منظورًا فيه إلى السّلب (**الذي هو**) أي التّعذيب (**إزالة**) ورفع (**العذاب**[1244])، وطيب الحياة (**كالتّقذية**[1245]) بمثناة فوقيّةٍ أوله، وتحتيةٍ آخره، وإعجام الذّال [52/أ] والقاف، من قذيت عينه أزلت ما فيها من القذا، وهو ما يسقط فيها من قشبٍ ونحوه فيؤلمها، أو الشّراب فيعاف، وأقذاه أوقع فيه القذا، وقذاه أزاله وأوقعه فهو ضد.

[1239] في (ك): (اسم).

[1240] هو الإمام محمد بن محمد بن عبد الرشيد ابن طيفور سراج الدين أبو طاهر السجاوندي، وُلد في بلدة سجاوند في أفغانستان في عصر الإمبراطورية الغزنوية نهاية القرن الحادي عشر الميلادي، حنفي فرضي، اشتهر بعلم الفرائض وعلوم القرآن، من أشهر كتبه المطبوعة: (السراجية) نسبة إلى كنيته (سراج الدين) في الفرائض والمواريث، و(شرح السراجية)، توفي رحمه الله سنة: (600 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 7/ 27.

[1241] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك)، ومكتوب في الهامش.

[1242] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 459.

[1243] في (س): (الألالم).

[1244] في (ك): (العذب).

[1245] في (ك): (التقدبة).

(**والتّمريض**) إزالة المرض، من مرّضه مشدّدًا: أزال علته بدواءٍ ونحوه، لا أحسن القيام عليه كما تُوهم ويأتي، وأصل ما للمؤلف للرّاغب في مفرداته قال: "قيل أصل التّعذيب [من العذب، فعذبته أزلت عذب حياته، على بناء مرضته وقذيته، وقيل أصل التّعذيب][1246] إكثار الضّرب بعذبة السّوط، وقيل من قولهم: بئرٌ[1247]

والعظيم نقيضُ الحقير، والكبير نقيضُ الصغير، ....

عذبةٌ فيها قذاءٌ وكدرٌ، فعذبته بمعنى كدرت عينه"[1248]، وقال أيضًا: التّمريض القيام على المريض، وتحقيقه إزالة المرض عنه، كالتّقذية في إزالة القذاء عن العين"[1249]، انتهى.

فالتّفعيل للسّلب كالإفعال، فعذبه[1250] أزال ما يستعذبه من طيب حياةٍ وغيرها، كمرضه وقذاه، واشتقاق العذاب من التّعذيب؛ أخذه منه في الأصل، ثمّ استعمل في الإيلام مطلقًا، وقطع النّظر فيه عن الإزالة، وما قيل من أنّ الثّلاثيّ لا يُشتقّ من المزيديّ في الأصل الأكثر، وقد يجعلونه مشتقًا ومأخوذًا منه إذا كان أظهر وأشهر؛ كما قالوا: إنّ الوجه مشتقٌ من المواجهة.

وفيه[1251] أنّ العذاب ليس ثلاثيًا [فالاسم مصدر للتّعذيب][1252]، ولو قيل: أصله العذب كما قيل؛ اتضح ما قاله.

[1246] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[1247] في (ك): (بين).

[1248] الراغب، *مفردات القرآن*، 555.

[1249] المصدر نفسه، 717.

[1250] في (س): (فعذ ب).

[1251] في (ك): (أو فيه).

[1252] في (س): (بالاسم مصدر لتعذيب).

وأخذ في شرح ثاني جزئيّ التّركيب؛ فقال: (**والعظيم**) لغةً: (**نقيض**)[1253] فعيل، بمعنى مناقضٌ من التّناقض، وهو في المنطق اختلاف قضيتين إيجابًا وسلبًا، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقةً والأخرى كاذبةً، فيلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى والعكس، والنّقيضان الدّالان على معنًى وعدمه، فالقصد[1254] بالنّقيض هنا ما يرفع الشّيء عرفًا، فإذا قيل: هذا كبيرٌ أو عظيمٌ رُفع الأوّل أنّه صغيرٌ، وقضى الثاني بأنّه منافي (**الحقير**) بالحاء والرّاء المهملتين، بينهما قافٌ، لا الصّغير؛ إذ قد يكون عظيمًا لا حقيرًا، والعظيم يكون كبيرًا وصغيرًا ولا يكون حقيرًا.

(**والكبير نقيض الصّغير**) لا الحقير، إذ الحقير يكون كبيرًا لا صغيرًا، والكبير يكون عظيمًا وحقيرًا، ولا يكون صغيرًا، فلا اختلاف بينهما إيجابًا وسلبًا، فهو بمعنى المقابل هنا، وفسروه بما يعلم منه وجه اختيار العظيم على الكبير، فالتّوصيف به، وإذا قابل الحقير العظيم لا الكبير، والصّغير[1255] الكبير لا الحقير، يلزم أن يكون العظيم فوق الكبير؛ لأنّ العظيم لا يكون حقيرًا وإلا اجتمع الضّدان، ويكون كبيرًا وصغيرًا، والكبير قد يكون حقيرًا، ولا يكون صغيرًا، كما أنّ الصّغير قد يكون عظيمًا؛ لأنّ كلًا منهما ليس ضدًا للآخر:

فمن ضرورة كونِ الحقيرِ دونَ الصغير؛ كونُ العظيم فوق الكبير، ويستعملان في الجُثث والأحداث، تقول: رجل عظيم وكبير، تريد جثتَه، أو خطرَه. ....

..... وَبِضِدِهَا تَتَبَيَّنُ الأَشيَاءُ[1256]

[1253] (نقيض)، مكتوبة في النّسختين على أنّها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 39.

[1254] في (س): (بالقصد).

[1255] (الصغير)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

[1256] هذا عجز بيت للمتنبي، وصدره: (وَنَذيمُهُم وَبِهِم عَرَفنا فَضلَهُ)، وهو من بحر الكامل، والشاهد فيه: الاستشهاد به على أنّ الأمور تتبين حقيقتها بأضدادها. انظر: عبد القاهر الجرجاني، *شرح ديوان المتنبي*، تحقيق: عبد الرحمن بن دخيل (الرياض: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، 1446 هـ 2024 م)، 122.

[52/ب] وهذا معنى قوله: (**فمن ضرورةِ**) أي لزوم ووجوب (**كون الحقير**) المقابل للعظيم (**دون الصّغير؛**) رتبة المقابل للكبير، (**كون العظيم**) المقابل للحقير (**فوق الكبير**) رتبة المقابل للصّغير.

قال في الكفاية: "لأنّ كلّ واحدٍ من الحقير والصّغير خسيسان، والحقير أخسّهما، كما أنّ كلّ واحدٍ من العظيم والكبير شريفان، والعظيم أشرفهما، فتوصيف العذاب به أكثر في تهويل شأنه من توصيفه بالكبير، ألا ترى إلى جريان العادة بأنّ الأخسّ يقابل بالأشرف، والخسيس بالشّريف، فما يُتوهم من أنّ نقيض الأخصّ أعمّ ليس ممّا يُلتفت إليه في أمثال هذه المباحث"[1257].

[والعظيم والكبير][1258] (**ويستعملان[1259] في الجثث**) جمع جثة كقربة[1260] وقرب، بالضمّ فيهما، في المصباح: " الْجُثَّةُ[1261] لِلْإِنْسَانِ إذَا كَانَ قَاعِدًا أَوْ نَائِمًا فَإِنْ كَانَ مُنْتَصِبًا [فَطُلَلٌ][1262]" [1263]، وعَمَّ الشّخص الكلّ، وشاعت في الجسم كبيرًا، (**والأحداث**)[1264] جميعًا (**تقول**) إذا استعملتها في الأوّل والثاني: رجلٌ (**عظيمٌ وكبيرٌ تريد جثته**) بالضمّ، أي جسمه، (**أو**) تريد بهما فيه (**خطره**) بإعجام الخاء وإهمال الطّاء والرّاء: جلالته وشرفه، قال الرّاغب: "عظم الرجل: كبر عظمه، ثمّ استعير لكلّ كبيرٍ، وأُجريّ مجراه؛ محسوسًا كان أو معقولًا، معنًى كان

ووصفُ العذاب به؛ لتأكيد ما يفيده التنكيرُ ...

[1257] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 460.

[1258] ما بين المعكوفتين مكتوبٌ في (س) بالأحمر على أنّه من الأصل، والصّحيح أنّه من الحاشية. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 39.

[1259] في (س): (يستعملان)، بدون واو.

[1260] في (ك): (كمقربة).

[1261] وردت في النّسختين: (الجثث)، والتصحيح من المصباح. انظر: الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 91.

[1262] في النّسختين: (فظلل)، بالظّاء، والصّحيح: (فطلل)، كما في المصباح. انظر: المصدر نفسه، 1/ 91.

[1263] المصدر نفسه، 1/ 91.

[1264] وردت في النسختين: (الأجداث)، بالجيم.

أو عينًا"[1265]، والعظيم إذا استُعمل في الأعيان فأصله أن يقال في الأجزاء المتصلة، والكبير يقال في المنفصلة، وقد يقال**[1266]** في المنفصلة عظيمٌ، نحو: جيشٌ عظيمٌ، ومالٌ عظيمٌ، وكذلك في معنى الكثير**[1267]**.

قال في الكفاية: "محصل ما قالوه هنا أنّ العظيم والكبير يستعملان في الأجرام والمعاني، والعظيم فيهما فوق الكبير، فناسب الوصف به دونه، وقد تبعهم الإيضاح[1268] في تفسيره هنا، وهو مخالفٌ لما ذكره في أوائله، في قوله في الحديث القدسي: (الكبرياء ردائي والعظمة إزاري) [1269]. حيث جعل الكبرياء قائمةً مقام الرّداء، والعظمة مقام الإزار، وقد عُلم أنّ الرّداء أعظم من الإزار، فوجب أن يكون صفة الكِبَر أرفع من العظمة، لأنّ الكبير هو الكبير في ذاته، سواءٌ استكبره غيره أم لا، وأمّا العظمة فعبارة عن كونه بحيث [يستعظمه][1270] غيره، وإذا كان كذلك كان الصّفة الأولى ذاتية وأشرف من الثّانية، وهو منافٍ [لما ارتضاه] **[1271]** هنا، فتدبر"[1272].

ولما قضى تنوين عذابٍ التّنكير في التّهويل والتّفخيم، وسألت النّفس الزّكيّة عن سرّ وصفه بعظيمٍ، مع أخذه منهما، أجابها بقوله: **(ووُصِفَ)** مبتدأٌ، أو ماضٍ مبنيٌّ للنائب **(العذابُ)** نائبٌ أو مضافٌ،

[1265] الراغب الأصفهاني، *مفردات القرآن*، 573.

[1266] في (س): (يقل).

[1267] في (ك): (الكبير).

[1268] هذا الكتاب اسمه: (الإيضاح في التفسير)، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، المعروف بقوام السنة، المتوفى سنة: (535 هـ)، وهذا الكتاب اختصره المؤلف من كتابه المسمى بالجامع في التفسير، وهو من التفاسير التي اهتمت بالتفسير بالمأثور من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين، وقد قام بتحقيق جزء منه الباحث: مسعد بن مساعد الحسيني، (من سورة الفاتحة إلى نهاية سورة المائدة) في الماجستير، و(من أول الأنعام إلى نهاية سورة يونس) في الدكتوراه. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 2/ 48.

[1269] أخرجه أحمد (رقم 9359)؛ وأبو داوود، كتاب: اللباس، باب: ما جاء في الكبر، (رقم 4090)؛ وابن ماجه، كتاب: الزهد، باب: البراءة من الكبر، (رقم ٤١٧٤)، وصححه الألباني في *صحيح الجامع* (رقم ٤٣١١).

[1270] وردت في النّسختين: (يستعصمه)، والصّحيح: (يستعظمه)، كما في حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 461.

[1271] ما بين المعكوفتين ساقطٌ من (ك).

[1272] المصدر نفسه، 1/ 460- 461.

(**به**) أي بعظيمٍ (**لتأكيد**) خبر أو صلة، أي تقوية، (**ما**) أي معنًى (**يفيده**) [1273] ويقتضيه (**التّنكير**[1274]) الواقع في عذابٍ.

من التّفخيم والتّهويل والمبالغة في ذلك، والمعنى أنّ على أبصارهم ضربًا من الغِشاوة خارجًا عمّا يتعارفه النّاس، ...

أخذًا من تنوينه [53/أ] (**من التّفخيم**) لحاله (**والتّهويل**)[1275] لمقامه، [تفظيعًا][1276] لحال ما ينزل بهم، إيذانًا[1277] ببلوغ الغاية فيه، مجازاةً على بلوغهم غاية الكفر.

(**والمبالغة**) عطفٌ على التّأكيد (**في ذلك**) المذكور من [تفخيمه وتهويله] [1278]، كما في غِشاوةٍ، فهو توطئةٌ لما بعده، فالتّنكير فيهما للنوعيّة، أي عذاب الآخرة نوعٌ من العذاب غير متعارفٍ كعذاب الدّنيا.

وجعل صاحب المفتاح التّنوين للتّهويل[1279]، وفسره بالتّعظيم، ورجح [كلًا][1280] من المسلكين طائفةٌ، وكلّ حزبٍ بما لديهم فرحون.

[1273] في (ك)، مكتوبة على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى ذلك.

[1274] (التّنكير)، ساقطةٌ من (ك)، ومكتوبة في (س)، على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 39.

[1275] (والتهويل)، مكتوبة في النّسختين على أنّها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 39.

[1276] (تفظيعًا)، كتبت في النّسختين بالضاد ولا تناسب لها مع السياق.

[1277] في (س): (إيذاء).

[1278] في (س): (تهويله وتفخيمه).

[1279] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 194.

[1280] وردت في النّسختين: (كلٌ)، ولا يستقيم من جهة النّحو، والتّصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 461.

وقيل: الأقسام أربعةٌ: وهي أنّ التّنوين إمّا للنوعيّة، أو للتّهويل، وهما شديدَا التّناسب، وإمّا أن يكون الأوّل للنوعيّة والثاني للتّهويل، وهو أيضًا بليغٌ، أو على العكس وهو مرجوحٌ.

(والمعنى) في بيان تنوين غشاوةٍ وعذابٍ اعتبارًا بالنوعيّة وتلويحًا بالأعظميّة **(أنّ على أبصارهم)** أي الكفرة **(ضربًا)** ونوعًا **(من[1281] الغشاوة)** المانعة لهم من رؤية الآيات استبصارًا، فإنّ [القصد][1282] بها كالختم حالةٌ معنًى معنويّةٌ محدثةٌ فيهم، تمنعهم الوصول إلى الحقّ بسوء اختيارهم، فالقدرة عليه حاصلةٌ، ولكن منع مانعٌ، فالتّنوين نوعيٌّ، أي نوعًا عظيمًا منها **(خارجًا)** في حدّ ذاته حال نزوله بهم **(عمّا يتعارفه النّاس)** من الأغطية حيث لا فكاك لهم منه، لكونه فيمن[1283] ختم كفرهم، وأصله في الكشّاف**[1284]**.

وهذا النّوع هو المعنى المجاز [والمارّ تقريره][1285] ، وقيل: الظّاهر منه أن يُراد بالغشاوة بواسطة التّنكير نوعٌ من المعنى المجازيّ.

وهي غشاوةُ التّعامي عن الآيات، ولهم من الآلام العظامِ نوعٌ عظيم لا يُبلغ كنهه، ولا تُدرك غايتُه. اللهم إنا نعوذ بك من ذلك كلِّه يا أرحم الرّاحمين.

(وهي) أُنث اعتبارًا بالخبر، ولو راعى المرجع المارّ اسمًا لإنّ لقال: وهو، أي ذلك الضّرب من الغشاوة الخارج عن معتاد متعارف النّاس **(غشاوةُ)** أي غطاءٌ، كما في الكشّاف[1286]**(التّعامي)** آثره على العمى تنبيهًا على أنّه من سوء اختيارهم، وشؤم إصرارهم على إنكارهم، لأنّه كَتَجَاهَل: أظهر من نفسه الجهل، ومعناه على التّعظيم: غشاوةٌ أيّ غشاوةٍ صارفةٌ لهم عن الحقّ وداعيةٌ لهم إلى الإعراض **(عن)** النّظر في بدائع **(الآيات)** العقليّة المودعة في الآفاق والأنفس، دالّةٌ على توحيد الصّانع ونعوت كماله، والقول

[1281] (عن)، كتبت في (ك) على أنّها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل.

[1282] غير واضحةٍ في النّسختين، والتّصحيح من الباحث بما يناسب السياق.

[1283] في (س): (في من).

[1284] الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 48.

[1285] في (س): (في المار تقديره).

[1286] الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 53.

بأنّه أنسب بعظيم مُعارَضٌ بالمثل، فحمله على التّنويع أظهر، لاستفادة التّعظيم من صريحه، واستظهر حمله عليها، كقوله: {فَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَۚ} [فاطر: 4]، فإنّه للتّكثير والتّعظيم، [وما للتّنويع][1287] للتّعظيم، لإفادته الإبهام الدّال عليه، ولا فرق بين المسلكين إلّا في العبارة، وفي كلامهم إيماءٌ إليه، فتدبر.

(**ولهم**) أي الكفرة [53/ب] بما توعدوا به على تماديهم في الضّلال (**من الآلام**) بالمدّ جمع ألمٍ، رمزٌ إلى العذاب، كرمزه بقوله: العظام جمع عظيم، لصفته (**نوعٌ**) من أنواعها، إشارةٌ إلى أنّ التّنوين في عذاب للنوعيّة، (**عظيمٌ**) تصريح بالصّفة، ليرتب عليها قوله: (**لا يبلغ**) مبنيٌّ للنائب (**كنهه**) وحقيقته [لفظاعته][1288] وهوله، فخرج بذلك عن الإحاطة به، (**ولا تُدرك**) من جهة العقول (**غايته**) ومنتهاه، لعدم تناهيه بدوامه[1289] متفاوتةً أحواله، ولا تقدر العقول على حصرها، لأنّه فوق إدراكها، وأفاد به تفخيمه وإبهامه المعجز عن الوقوف على كنهه، على حدّ: {ٱلۡحَآقَّةُ مَا ٱلۡحَآقَّةُ} [الحاقة: 1-2]، وقد فصّل فظاعته في الأخبار النّبويّة، وكثيرٍ من مواطن هذا النّظم.

(**اللهمّ**) من الأسماء الجامعة، صدّر به رغبةً في الإجابة، وتوخيًا للقبول، ومن ثمّ كثر استعمال المصطفى صلى الله عليه وسلم له، وقلّ دعاءٌ منه بدونه كما يُعلم بتصفح السنّة، وفيه سرٌّ جامعٌ لفنون الحقائق، يُحرّك القلوب ويبعثها على مزيد الإقبال، وكمال التّوجه لذي الجلال، فتتحقق به، وتنقطع عن غيره بالمرّة، وتتبتل إليه بالكليّة، فيتم المطلب ويحصل المأرب.

(**إنّا**) بكسر الهمزة على إضمار القول والاستئناف، (**نعوذ**) نتحصن ونحتمي، (**بك**) بقدرتك وجميل عفوك، (**من ذلك**) العذاب (**كلّه**) عاجله وآجله، وسائر أنواعه على اختلاف أحوالها، فعافنا ولا تمتحنا بشيءٍ منها دنيا وأخرى، برحمتك (**يا أرحم الراحمين**) ختم به لضمانه الإجابة كآمين، كما نطقت به الآثار، وهو مقامٌ يعقوبيٌّ، أيّده سرٌّ محمديٌّ، دائرٌ فلكه على التّملق بين يدي ذي الجبروت، يستغرق به صاحبه في بحار الرّحمة.

[1287] في (ك): (ومآل التنويع).

[1288] (لفضاعته)، هكذا كتبت بالضّاد في النّسختين، وكذلك الموضع الذي بعده بقليل، وهو خطأ إملائي.

[1289] في (س): (بدوامية).

تفسير قول الله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ} [البقرة: 8].

{وَمِنَ النَّاسِ}، شروعٌ في بيانِ أنَّ بعضَ من حُكيتْ أحوالُهم السّابقة ...

ومن ثمّ كان أجمع الأسماء في هذا الباب، وأوسعها مجالًا في الفوز بكمال الاقتراب، لأنّه غاية المظاهر الرّحمانيّة، ونهاية مبسوط المواد الإحسانيّة، والتّخلق[1290] به مفضٍ إلى الحلول بواسع الرّحمة، ومن ثمّ جاء: (الرّاحمون يرحمهم الرحمن)، و(ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء) [1291].

اللهمّ بوئنا واسع رحمتك، وأسبغ علينا كريم نعمتك، ووفقنا للعمل بطاعتك، وأفض[1292] على قلوبنا أنوار معرفتك، بجاه مصطفاك صلى الله عليه وسلم، ومن أحبه ووالاك.

ولما صدّر كريم السّورة بشرح حال كتابه، والثناء على كُمّل أحبابه، المخلصين في كمال التّوجه لكريم جنابه، والنّعي على أعدائه المتصفين بضدّ حال أوليائه، [انعطف][1293] لبيان حال من أبطن الشّقاق، وسلك مسلك النّفاق، وتكميلًا [للتّقسيم][1294] وتنبيهًا على فظاعة[1295] حالهم وسوء منقلبهم، وشؤم كسبهم، حيث ضمّوا لكفرهم خداعًا واستهزاءً، فاقتضى المقام في شرح حالهم [54/أ] استقصاءً؛

[1290] في (ك): (التخلف).

[1291] هذا الحديث والذي قبله حديث واحد، أخرجه أحمد (رقم ٦٤٩٤)؛ وأبو داوود، كتاب: الأدب، باب: الرحمة، (رقم ٤٩٤١)؛ والترمذي، كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في رحمة المسلمين، (رقم ١٩٢٤)، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وصححه الألباني في صحيح الجامع، (رقم ٣٥٢٢).

[1292] في (ك): (أفظ).

[1293] (ان عطف)، هكذا وردت في النّسختين مفصولة، ومعناها غير واضحٍ؛ لذلك تمّ تصحيحها بضم الكلمتين إلى بعضهما: (انعطف)، بمعنى تحوّل وتوجه.

[1294] وردت في النّسختين: (للا)، وهي غير واضحة المعنى، والتّصحيح من تفسير البيضاوي. انظر: البيضاوي، *أنوار التنزيل*، 1/ 43.

[1295] (فضاعة)، هكذا وردت في النّسختين، وقد سبق التّنبيه عليها في الصفحة السّابقة.

تهكمًا بخبيث تلك الأفعال، وتسجيلًا على عماهم[1296] وطغيانهم، وضرب الأمثال[1297]، فقال: (**{وَمِنَ النَّاسِ}**) عطف قصةٍ على أخرى، فإنّه (**شروع**)[1298] منه تعالى، وأخذٌ (**في بيان**) [1299] وإيضاح (**أنّ بعض من حكيت**) سابقًا وشرحت، بقوله: {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ} [البقرة: 6] إلخ (**أحوالهم السّابقة**) بمضيها سابقًا، من تماديهم على الكفر مع إنذار ودونه، والختم على مشاعرهم، وإخزائهم بعظيم العذاب، وعبّر بالبعضيّة بناءً على التّعريف الجنسيّ في الموصول، متناولًا للخُلّص وغيرهم كالمنافقين، سواءٌ جعل [على ما][1300] خُصّ بالخبر أو مطلقًا قيّد به للعهديّ في قومٍ بأعيانهم، ختم شقاؤهم، فإنّ "ومن النّاس" إذا اختصّ بالمنافقين أو كانوا بعضهم، دلّ على أنّ الباقين[1301] هم الخُلّص ضرورةً، لا لأنّ اللفظ خاصٌّ بهم، فإنّ إفراد بعض الأفراد بحكمٍ خاصٍّ يدلّ على أنّ[1302] بقاء الباقي على أصل الحكم، كما إذا قلت: رأيت بني فلانٍ الكرماء، وبنو فلانٍ منهم العلماء، دلّ[1303] اشتراك الكلّ[1304] في الكرم، وأنّ بعضهم علماء، فلو قلت: ذكر أولًا من ليس منهم عالما، ثمّ ثانيًا العلماء منهم، كان كلامًا جاريًا على الصّحة، وقيل عليه إنّ ضعفه ظاهرٌ، لأنّه لا يدلّ على اختصاص الذّكر بالأخصيّة[1305]، غايته أنّه حكم[1306]على الجنس بحكمٍ يتناول الفريقين، ثمّ على البعض منهم بحكمٍ خاصٍّ به، كما يقال: بنو فلانٍ كلّهم علماء ومنهم فقهاء، فإنّه لا يكون الأوّل ذِكرًا لغير الفقهاء بالخصوص، لا يقال: المراد أنّ المقصود الأصليّ من ذكر الحكم المشترك المجاهرون بالكفر، لمقابلته بالمنافقين، لأنّا نقول: ذلك أيضًا ممنوعٌ، فإنّ إفراد بعض الأفراد كالمنافقين؛ لإيراد الأحوال المختصة بهم، لا لأنّه غير مقصودٍ أصالةً من الحكم السّابق.

[1296] في (ك): (عميهم).

[1297] في (س) زيادة: (في شرح حالهم)، وعليها ما يدلّ على الشطب، وستأتي في موضعها.

[1298] (شروع)، مكتوبة في النّسختين على أنّها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 39.

[1299] (في بيان)، كُتبت في (ك) على أنّها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

[1300] في (س): (عاما).

[1301] في (س): (المنافقين).

[1302] (أنّ)، ليست في (ك).

[1303] (دل)، ورد في النّسختين بدون حرف الجرّ، والصّحيح أنه يتعدى بـ (على). انظر: الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 199.

[1304] في (ك): (كل).

[1305] في (س): (بالا خضير).

[1306] في (ك): (حاكم).

والفاضل الشّريف لم يلتفت لهذا إشارةً إلى عدم ارتضائه له، قال في الكفاية: "والحقّ الذي لا محيد عنه أنّه لا إشكال فيه؛ أمّا على العهد فظاهرٌ غنيٌّ عن البيان، وأمّا على غيره فالجنس ومسمّى اللفظ، كما يكون بحسب اللغة والوضع[1307] الأوّل، يكون بحسب العرف، سواءٌ كان عامًّا أو خاصًّا، والكافر في عرف الشّرع والعرف العام [إنّما يقال] لمن أظهر جحده وإنكاره، سواءٌ كان عن صميم اعتقادٍ، أو عتوٍ وعنادٍ، كما أنّ المؤمن من وافق ظاهره باطنه في التّصديق.

وأمّا إطلاقه على هذا وعلى ما يشمل المنافق، وهو من أظهر الإسلام وأبطن الكفر، بحسب نفس الأمر وحقيقة اللغة، فالمراد هنا الأوّل على ما يشهد له السّياق والسّباق[1308]"[1309]، والتّركيب مؤذنٌ بتناسب المقامين بالعموم والخصوص، والاشتراك في الكفر، [54/ب] فتناسبت الجمل.

ليسوا بمقتصِرين على ما ذكر من محضِ الإصرارِ على الكفر والعناد، بل يضُمّون إليه فنوناً أُخَرَ من الشرّ والفساد، ...

(ليسوا) أي بعض من حكيت أحوالهم **(بمقتصرين)** في سوء[1310] ما اكتسبوه وقبح ما ارتكبوه، أي حابسين أنفسهم وقاصريها **(على ما ذكر)** سابقًا في شرح حالهم، بقوله: {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ} [البقرة: 6] إلخ[1311]، وقوله: {خَتَمَ ٱللَّهُ[1312]} [البقرة: 7] إلخ[1313].

[1307] في (س): (بالصنع).

[1308] في (س): (السياق).

[1309] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 463.

[1310] في (س): (سواء).

[1311] (إلخ)، ليست في (س).

[1312] (الله)، ليست في (ك).

[1313] في (س): (إلى آخره).

(**من محض**[1314]) أصله اللبن الذي لا ماء فيه، ثمّ تُجوّز به عن الخلوص في العقل والتّصميم على الشّيء، حتى صار حقيقةً فيه، وفي المصباح: "الْمَحْضُ: الْخَالِصُ الَّذِي لَمْ يُخَالِطْهُ غَيْرُهُ، وَمَحُضَ فِي نَسَبِهِ وَنَسَبُهُ بِالضَّمِّ مُحُوضَةً فَهُوَ مَحْضٌ: أَيْ خَالِصٌ، وَالْمَرْأَةُ مَحْضٌ أَيْضًا وَالْقَوْمُ مَحْضٌ، وَهُوَ أَجْوَدُ مِنْ الْمُطَابَقَةِ، وَلَبَنٌ مَحْضٌ لَمْ يُخَالِطْهُ مَاءٌ، وَأَمْحَضْتَهُ بِالْأَلِفِ أَخْلَصْتُهُ، وَمَحَضْتُهُ الْوُدَّ مَحْضًا مِنْ بَابِ نَفَعَ: صَدَقْتُهُ، وَأَمْحَضْتُهُ بِالْأَلِفِ مِثْلُهُ"[1315]، وعليه فلا تَجَوُز فيه، أي خالصٌ (**الإصرار**) منهم، والتّصميم بقلوبهم، وتوطين بواطنهم (**على الكفر**)[1316] بالله والجحد لتوحيده، (**والعناد**) لرسله وما جاءوا به عنه من الآيات.

(**بل**) إضرابٌ انتقاليٌّ، (**يضمون إليه**) أي ما ذُكر من محض الإصرار والتّمادي على الإنكار (**فنونًا**) أي أنواعًا عظيمةً (**أُخَرَ**) زائدةً على ما مرّ (**من الشرّ**) المحض الفظيع[1317]، (**والفساد**) الصّرف، حيث ذبذبوا، وجحدوا، وأنكروا، وخلطوا الكفر [وموهوا به][1318] وضموا له خداعًا واستهزاءً[1319]، وسفهوا أحلام المؤمنين تصريحًا، ونسبوهم إلى الفساد تلويحًا، كما أخبر به تعالى عنهم.

وتعديدٌ لجناياتهم الشنيعةِ المستتبعة لأحوال هائلةٍ، عاجلةٍ، وآجلةٍ. ...

[1314] في (س): (مخض).

[1315] الفيومي، *المصباح المنير*، مادة: "محض"، 2/ 565.

[1316] (على الكفر): تكررت في (س) [فجاءت متنًا وشرحًا].

[1317] (الفضيع)، هكذا وردت في النّسختين بالضاد، وقد سبق التنبيه على ذلك.

[1318] في (س): (موهوه).

[1319] (استهزاء)، ليست في (س).

(**وتعديدٌ**[1320]) منه تعالى، فهو عطفٌ على شروعٍ (**لجناياتهم**) جمع جناية، في المصباح: "وَجَنَى عَلَى قَوْمِهِ جِنَايَةً أَيْ أَذْنَبَ ذَنْبًا يُؤَاخَذُ[1321] بِهِ"[1322]، والاسم الجناية، واستعمالها في الجرح والقطع[1323] والقتل أكثر من الإفساد في غيرها، وجمعها جنايات، وجنايا مثل عطايا قليلةٌ فيه، والفاعل جانٍ، والجمع جُناة، كقاضٍ وقُضاة، أي مفاسدهم المتعلقة بأنفسهم، والمتعدية إلى غيرهم، من خداعهم للمؤمنين، وخبث آرائهم، وتسفيههم واستهزائهم (**الشّنيعة**) [1324] في حدّ ذاتها، وما يترتب عليها، لقبحها وشؤم غائلتها، وسوء عاقبتها وغايتها، وفي المصباح: " شَنُعَ الشَّيْءُ بِالضَّمِّ شَنَاعَةً قَبُحَ فهو[1325] شَنِيعٌ وَالْجَمْعُ شُنُع مِثْلُ بَرِيدٍ وَبُرُدٍ وَشَنَّعْتُ عَلَيْهِ الْأَمْرَ نَسَبْتُهُ إلَى الشَّنَاعَةِ"[1326]، أي القبيحة بمخالفتها لما يرضي الله ويحمده.

(**المستتبعة**) تلك الجنايات بما رتب عليها، وتعطيه حقيقتها، فإنّ الشرّ ينشأ عن الشرّ، من الاستتباع وهو الاستلزام، أي المستلزمة بطريق المجازاة (**لأحوالٍ**) كثيرةٍ فظيعةٍ[1327] (**هائلةٍ**) عظيمةٍ مخوفةٍ نازلةٍ بهم، (**عاجلةٍ**) لهم في الدّنيا، من مدّهم في طغيانهم وتحيرهم في خزيهم، وهوانهم، وكونهم صمًّا بكمًا عميًا عن الحقّ، غايةً في خسرانهم، وغيرها.

(**وآجلةٍ**) لهم في الآخرة من كونهم في الدّرك الأسفل من النّار، ونهايةِ الذّلة والصّغار، وفرط [55/أ] كمال الحيرة والخسار، كما ستقف عليه مفصلًا.

[1320] (تصدير)، هكذا وردت في النّسختين، وفي المطبوع من تفسير أبي السعود وردت: (تعديد). انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 39.

[1321] وردت في النسختين: (يتبع به)، والتصحيح من المصباح. انظر: الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 112.

[1322] المصدر نفسه، 1/ 112.

[1323] في (س): (القتل) مكررة.

[1324] (الشنيعة)، ذكرت في (ك) على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 39.

[1325] (فهو)، ليست في (ك).

[1326] الفيومي، *المصباح المنير*، 232/1.

[1327] (فضيعة)، هكذا وردت في النّسختين بالضاد، وقد سبق التنبيه على ذلك.

تنبيه: جعلهم في الأنوار أخبث الكفرة، وأعظمهم جرمًا[1328]، وقد حكى الفخر فيه خلافًا، وجعله في الكفاية لفظيًّا[1329]، ونصّ الفخر: "اختلفوا في كفر الكافر الأصليّ والمنافق؛ أيهما أقبح؟ فذهب قومٌ إلى أنّ الأصليّ أقبح لجهله قلبًا، وكذبه بخبره[1330] لسانًا، وآخرون إلى أنّ كفر المنافق أقبح لموافقته الأصليّ في الجهل

وأصلُ ناسٍ أُناسٌ كما يشهد له إنسانٌ ...

القلبيّ والكذب اللسانيّ بخبره، بكونه على اعتقاد الحقّ مع إبطان خلافه، {وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ} [المنافقون: 1]، وزيده[1331] عليه بمنكر أمورٍ: بقصده التّلبيس دون الكافر الأصليّ، وبكونه على طبع الخنوثة، والأصليّ على طبع الرجال، وبرضاه بالكذب والأصليّ بالصّدق، وبضمه لكفره استهزاءً دون الأصليّ، ومن ثم غَلُظَ وعيدُه فجُعِلَ في الدرك الأسفل"[1332].

وباستقصاء حاله مطولًا قضاءٌ بكمال التّحذير من شره، فدلّ على عظم جرمه لجري عادة البلاغة غالبًا بالاستفصال عند فظاعة الحال، وقصد التّحذير من الوقوع فيه بكلِّ حالٍ، لفرط مخالطتهم ودخولهم في عداد[1333] أهل الإيمان، فيشتدّ التهمم بهم لأنّ غائلتهم أعظم، وجرمهم المقرون بفنون من الشرّ والغدر أفخم. وبه تعرف وجه ردّ الخلف إلى اللفظيّ، لأنّ أقبحيته بما ذكر لا ينافي أقبحية غيره، باعتباراتٍ أُخَرٍ فتدبر.

(وأصل ناسٍ) باعتبار وصفه عند أهل الصّرف واللغة **(أُناسٌ)** بضم الهمزة وعليه سيبويه والجمهور، وهو جمع أو اسم جمع لإنسان، حذفت فاؤه، فوزنه عالٍ، وجاز نقصه وإتمامه إذا نُكِّر، فإن عُرِّفَ بأل

[1328] البيضاوي، *أنوار التنزيل*، 1/ 43.

[1329] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 464.

[1330] (بخبره)، ليست في (ك).

[1331] في (ك): (وزيدت).

[1332] الفخر الرازي، *مفاتيح الغيب*، 2/ 301.

[1333] في (س): (عدد).

فالأكثر نقصه، ويجوز على قلةٍ إتمامه كما ستراه، أخذًا من الأنس، ضد الوحشة، أو من آنس بمعنى ظهر أو علم، كما سيأتي.

وذهب الكسائي إلى أنّه اسمٌ تامٌ واويُّ العين؛ من نُوسٍ تحرك، ولذا صُغِّرَ بنُويسٍ، ومسلمة بن عاصم[1334] إلى أنّ كلًا من ناسٍ وأناسٍ مادة مستقلة.

واستظهر [لتفريق إحداهما] [1335] عن الأخرى، بقوله: (**كما يشهد له**) أي لتأصل أناس لناس، ويدل عليه (**إنسانٌ**) فهو استدلال لحذف الهمزة منه، بثبوتها في مفرده[1336] كإنسان وإنسي، بكسر فسكون، وأنسي بفتحتين بمعناه، ولا دليل فيه على القول بأنّهما مادتان مستقلتان، وأنّ ناسًا اسم جمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط، ويقال: إنسانٌ للذكر والأنثى، وإنسانةٌ عاميّةٌ مولدةٌ، والشعر المنقول فيه:

وأناسيُّ ...

لَقدْ كَستنِي في الهَوى مَلابسَ الصبِّ الغَزِلْ
إنسانةٌ فتانةٌ بدرُ الدُّجى منها خَجِلْ
إذا زَنَتْ عَينِي بها

[1334] الصحيح أنّ اسمه: (سلمة)، وهو سَلمَة بن عَاصِم النَّحْوِيّ أَبُو مُحَمَّد الكوفي، أَخذ عَن الْفراء، وَكَانَ ثِقَة عَالما حَافِظًا، من أهم مصنفاته: (معاني القرآن)، و(غريب الحديث)، توفي رحمه الله سنة: (٣١٠ هـ). انظر: السيوطي، *بغية الوعاة*، 1/ 59؛ والزركلي، *الأعلام*، 2/ 113.

[1335] في (ك): (لتفريع أحدهما).

[1336] في (س): (مفرد).

مِنَ الدُموعِ [تَغتَسلْ[1337]][1338]

مُولدٌ للثعالبي، كما صرّح به في عامّة [55/ب] كتبه، فلا يتم به الاستدلال، ولا وجه لإيراد صاحب القاموس له وتشككه فيه.

وفي الصحاح: "واحد الأناسيّ يطلق على الذكر والأنثى، ولا تقل إنسانةٌ، والعامّة تقوله"[1339]، وسمع في الشعر[1340] كأنّه مولدٌ، وساق ما مرّ.

سُميّ به لأنّه على خلقة لا قوام له إلّا بتأنس بعضهم لبعض، فلا يمكنه قيامٌ بجميع أسبابه، [أو لأنّه يأنس] [1341] بكل ما يألفه، أو ينسى، قال:

وما سُميَّ الإنسانُ إلّا لِنسيهِ ولا القلبُ إلَّا أنّهُ يَتقلَّبُ[1342]

(وأناسيّ) بخفة الياء وشدها، جمع إنسي، [أو إنسان][1343]، وأصله أناسين، فأبدلت نونه ياء، وأدغمت، كضرابي وأقاحي، وعليه فإبداله غير لازم، لقول الشاعر:

[1337] في (ك): (تعتسل).

[1338] هذه الأبيات لأبي منصور الثعالبي، وهي من بحر الرجز، والشاهد فيها: إطلاق إنسانة مؤنث إنسان على المرأة، وهذا الإطلاق عاميّ وليس بفصيح. انظر: أبو منصور الثعالبي، *خاص الخاص*، تحقيق: حسن المين (بيروت: مكتبة الحياة، د. ت)، 229.

[1339] الجوهري، الصحاح، 3/ 904.

[1340] في (س): (العشر).

[1341] في (س): (ولا يأنس).

[1342] هذا البيت مذكور من غير نسبة، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: الاستشهاد به على أن الأنسان سمي بذلك بسبب كثرة نسيانه. انظر: الزبيدي، *تاج العروس*، 1/ 124.

[1343] في (ك): (وإنسان).

..... وبالأناسينِ[1344] أَبْدَالِ الأناسينِ[1345]

وإنسٌ حُذفت همزته تخفيفًا، كما قيل: لُوقةٌ ...

فلا وجه لادعاء ابن عصفور[1346] لزومه.

(**وإنسٌ**) بكسر فسكون، مقابل الجنّ، فثبوت الهمزة في هذه الكلمة[1347] شاهد حذفها من ناس، وتفرعه عن أناس، على ما فيه، لأنّ المفرد أصل الجمع، والجمع يرد الأشياء إلى أصولها.

(**حُذفت همزته**) أي ناس، وهي فاؤه، فلم يقل أناس على الأصل باتفاق (**تخفيفًا**) أي لأجله، أو حذفه، والهمزة في أخواته كلها ثابتةٌ تارةً وساقطةٌ تارةً أخرى.

(**كما**) صفة مصدرٍ محذوفٍ، وما مصدريّة؛ لأنّ قوله: حذفت إلخ في قوة قوله[1348]: قيل فيه ناس قولًا، كما (**قيل: لُوقة**)[1349] بضم اللام دون همز: الزبد والرطب، قال:

[1344] في (س): (بالأتاسين).

[1345] هذا عجز بيت منسوب لرويشد، وصدره: (أَهْلًا بِأَهْلٍ وَبَيًّا مثلَ بَيْتِكُمْ)، وهو من بحر البسيط، والشاهد فيه: مجيء أناسين على الأصل من غير إبدال نونه ياء، مما يدل على عدم لزوم الإبدال. انظر: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، *المخَصَّصُ*، تحقيق: خليل إبراهيم (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م)، 1/ 44.

[1346] هو علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، ولد بإشبيلية سنة: (597 هـ)، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره، أخذ النحو عن الشلوبين، ولازمه عشر سنين، حتى صار ماهرًا في علوم العربية، له مصنفات عديدة، أهمها: (المقرب)، في النحو، و(الممتع)، في التصريف، توفي رحمه الله سنة: (669 هـ). انظر: السيوطي، *بغية الوعاة*، 2/ 210؛ والزركلي، *الأعلام*، 5/ 27.

[1347] في (ك): (الكلمات).

[1348] (قوله)، ليست في (س).

[1349] في (س): (لوقه).

وإنِّي لمِنْ سالَمْتُمُ لأَلوقَةٌ وإنِّي لمِنْ عاديْتُمُ سُمٌّ[1350] أسْوَدِ[1351]

وفي الأساس: "الزبد بالرطب"[1352]، قال:

حَدِيثُكَ أَشْهَى عِندنَا مِنْ أَلُوقَةٍ[1353] تَعَجَّلَهَا طَيَّانُ شَهْوانُ[1354] للطَعْمِ[1355]

قيل: لوقةٌ في ألوقة، وعُوّض عنها حرفُ التعريف؛ ولذلك لا يُكاد يُجمع بينهما، ...

[1350] وردت في النسختين: (السمّ)، بالألف واللام، والتصحيح من الصحاح. انظر: الجوهري، *الصحاح*، 4/ 1551.

[1351] هذا البيت لشاعر من بني عذرة، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: مجيء ألوقة بالهمزة على الأصل. انظر: الجوهري، *الصحاح*، 4/ 1551.

[1352] الزمخشري، *الأساس*، 1/ 32.

[1353] في (ك): (اللوقة).

[1354] في (س): (شهران)، وهي محتملة في (ك)، والتصحيح من الصحاح. انظر: الجوهري، الصحاح، 4/ 1447.

[1355] هذا البيت ورد من غير نسبة، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: استخدام ألوقة بمعنى: الزبد بالرطب. انظر: الزمخشري، *الأساس*، 1/ 32.

ولوق[1356] الطعام لينه[1357]، وفي الصحاح: "اللوقة [بالضم الزبد][1358]، وعن[1359] الكسائي: لَوَّقَ طعامَه، أصلحه بالزُبد، وابن الكلبي[1360]: هو الزُبدة بالرُطَب، وفيه لغتان[1361]: لوقَةٌ وأَلوقَةٌ"[1362]، ومن ثم ذكروه[1363] في مادة لوق وألق.

وذهب بعض إلى أنّهما لغتان وأصلان، ولوّق بالتّشديد دليلٌ عليه، ولم يثبت عند القائلين بالحذف، فجعلوهما واحدًا، وفي الحذف ودخول اللام والتعريف[1364] وعدمه ما مر في لفظ "الله".

ودرج المؤلف على الوحدة تبعًا لأصليه، فجعل محذوف الهمزة مُقتَضبًا[1365] من مذكورها، [كما **(في)** قولك: **(أُلوقة)** بضم الهمزة، **(وعَوَّضَ عنها)** أي: عن همزة أناس][1366] **(حرف التّعريف)** في ناس وهول، فقيل النّاس، كما عوضوها عن همزة إله بعد حذفها، فقيل الله.

(ولذلك) المذكور من حذف همزة أناس، وتعويض حرف التّعريف عنها، **(لا يكاد)** ولا يقرب في لغتهم **(يجمع)** في نثرٍ أو شعرٍ **(بينهما)** أي همزته وحرف التّعريف، لأنّ العِوضَ والمعوَّضَ لا يجتمعان ولا يرتفعان[1367]، وقد اجتمعا في قول العرب: الأناس، وارتفعا في مثل قولهم:

[1356] في (ك): (ليق).

[1357] في (س): (لبنه).

[1358] في (ك): (الزبد بالضم).

[1359] (عن)، ساقطة من النسختين.

[1360] هو هشام بن محمد بن السائب الكلبي، يكنى بابن الكلبي، ولد بالكوفة في القرن الثاني للهجرة، مؤرخ، وعالم أنساب وأخبار العرب وأيامها ووقائعها ومثالبها، منسوب إلى التشيع، من أهم مصنفاته المطبوعة: (الأصنام)، ذكر فيه الأصنام التي عبدت قبل الإسلام، و(نسب الخيل)، ذكر فيه أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها، توفي بالكوفة سنة: (204 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 8/ 87.

[1361] في (س): (شا)، وهي غير واضحة المعنى.

[1362] الجوهري، *الصحاح*، 4/ 1551.

[1363] في (س): (ذكره).

[1364] في (س): (التفريق).

[1365] في (س): (مقضيًا).

[1366] ما بين المعكوفتين مكرر في (ك).

[1367] في (ك): (يرفعان).

..... إذ النّاسُ ناسٌ والزَّمانُ زمانُ[1368]

وهو[56/أ] كثير في كلامهم وفصيح، فلا يتم التعليل مطردا.

وأمَّا ما في قولِه: إنّ المنايا يطَّلِعْنَ على الأُناسِ الآمنينا ...

وذهب بعضهم إلى أن مقتضى العوضية عدم الاجتماع الشائع، [إلّا][1369] في النادر الشاذ، فتأمل.

ومن ثم قال: **(وأما ما[1370] في قوله:)** أي الشاعر المجهول كما قال ابن يعيش، أو من قصيدة من مجزوء الكامل لعبد بن الأبرص[1371] طويلة، يخاطب بها امرأ القيس[1372]، أولها[1373] كما في الحماسة المصرية[1374]:

[1368] هذا عجز بيت نسبه بعضهم لرجل من قوم عاد، وصدره: (بلادٌ بها كنّا وكنّا نحبُّها)، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: ارتفاع الهمزة والتعريف معا من كلمة: (ناس). انظر: محمد حسن، *شرح الشواهد الشعرية*، 3/ 244.

[1369] وردت في النّسختين: (لا)، وهي لا تتناسب مع السياق، لأن المقصود الاستثناء.

[1370] (وأما ما)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر ربما للإشارة إلى أنها من الأصل.

[1371] الصحيح أنّ اسمه: عَبيدُ بن الأَبْرَصِ بن عوف بن جشم الأسدي، من مضر، أبو زياد: شاعر، من دهاة الجاهلية وحكمائها، وهو أحد أصحاب " المجمهرات " المعدودة طبقة ثانية عن المعلقات، عاصر أمرأ القيس، وله معه مناظرات ومناقضات، توفي قبل الهجرة بخمس وعشرين سنة. انظر: الزركلي، *الأعلام*، 4/ 188.

[1372] هو الشاعر حُنْدُجُ بْنُ حُجْرِ بْنِ الحَارِثِ الكِنْدِيُّ، لقبه: اِمْرُؤُ القَيْسِ، وُلد في نجد باليمامة عند أخواله من بني تغلب، نشأ مترفًا ميالًا للترف؛ وكان أبوه حجر ملكًا على بني أسد وغطفان، تعلم الشعر منذ صغره من خاله المهلهل؛ حتى صار من أصحاب المعلقات، توفي قبل الهجرة بثمانين سنة. انظر: الزركلي، *الأعلام*، 2/ 11.

[1373] في (س): (أو لهما).

[1374] بحثت فلم أجد كتابًا بهذا الاسم، وإنما الموجود كتاب اسمه: الحماسة البصرية، للشيخ أبي الحَسَن عليّ بن أبي الفَرَج بن الحَسَن البَصْري، جمع فيه مقطوعات شعرية نادرة سار فيها على نهج أبي تمام في حماسته محاولاً تدارك ما فاته من مقطوعات، فلعله تصحيف من الناسخ. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 3/ 440.

نحنُ الأُلَى فاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِههُمْ إلينَا[1375]

حتى قال:

(**إن المنايا**) جمع منية وهي الموت، (**يطّلعن**)[1376] بإهمال الطاء مشددا: ينظرن ويشرفن، متجوزا به عن القرب (**على الأناس**) المجموع فيه بينهما (**الآمنينا**) بألف الإطلاق جمع آمن منها، بغفلتهم عنها وتقصيرهم في أخذ أسبابها، حتى كأنهم لم تأتهم، وهي بمقرة[1377] منهم ومرصد لنفوسهم، تستلبهم وتغرق جميعهم:

فَتَذرُوهُمْ شَتَّى وقَدْ كانُوا جَميعًا وَافِرِينَا[1378]

فشاذٌ، سموا بذلك لظهورهم وتعلّق الإيناس بهم، كما سُمّي الجنُّ جنًا لاجتنانهم، وذهب بعضُهم إلى أنّ أصلَه النَّوَسُ، وهو الحركة، انقلبت واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ...

(**فشاذٌ**) قياسًا واستعمالًا، بخروجه عن أصلهم بجمعه بينهما، فيحفظ ولا يقاس عليه، فلا يقوم به شاهدٌ على جواز الجمع بينهما مطردًا.

تنبيه: قال في الأنوار تبعا للكشاف: "هو اسم جمع كرجال، إذ لم يثبت فُعال في أبنية الجمع، أي بالضم"[1379]، وفرق في الكفاية بينه والجمع: "بأنّ اسم الجمع ما دلّ على فوق اثنين ولم يكن على أوزان

[1375] هذا البيت لعبيد بن الأبرص، وهو من مجزوء بحر الكامل، والشاهد فيه: سيأتي في البيت الذي بعد. انظر: الأشموني، شرح الأشموني للألفية، 1/ 164.

[1376] في (س): (أن المنايا)، وقد شطب عليها وكتبت في الهامش: (يطّلعن).

[1377] غير واضحة في (س)، والمثبت من (ك) وهي غير واضحة المعنى، ولعلها: (بمقربة).

[1378] هذا البيت والبيتان السابقان من قصيدة لعَبيد بن الأبرص، وهي من بحر مجزوء الكامل، والشاهد فيها البيت الثاني الذي استشهد به أبو السعود على إمكانية الجمع بين الهمزة والتعريف في كلمة: (الأناس)، وهو شاذ مخصوص بالشعر. انظر: ابن منظور، *لسان العرب*، 6/ 245.

[1379] البيضاوي، *أنوار التنزيل*، 1/ 44.

الجموع، كان له مفردٌ أو لا، ولم يفرق بينه وبين واحده بتاءٍ كتمر وتمرة، أو ياءٍ كزنج وزنجي، لأنّه اسم جنسٍ جمعيٍّ، ويعرف باطراد تصغيره دون ردٍ لمعرفةٍ[1380].

وقد يراد باسم الجمع جمعٌ خالف القياس، وهو عرف النّحاة، وأما أهل اللغة فاسم الجمع عندهم يُسمى جمعًا حقيقيًا"[1381]، فتدبر، وجعله الزمخشري أصله فِعالًا بالكسر، فنقل إلى الضم[1382]، وردّه الأثير في البحر[1383].

(**سُمُّوا**) أي بنو آدم (**بذلك**) [1384] أي بالناس، فهو بيان لوجه التسمية ومناسبتها، وإن لم يكن شرطًا عند الجمهور، (**لظهورهم**) وبدوهم لحسِّ المشاهدة، ورؤية البصر لهم، فسُميَّ به لأنّه ظاهرٌ محسوسٌ، (**وتعلّق الإيناس**) أي الإبصار والرؤية (**بهم**)، قال تعالى: {ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا} [القصص: 29]، أي أبصر، (**كما سُميَّ الجنّ**) المقابلين لهم (**جنًا لاجتنانهم**) واختفائهم، وعدم تعلق الرؤية بهم غالبًا، ومن ثمّ سُميّ النّاس بشرًا أيضًا، لما في البشر من معنى الظهور؛ إذ البشرة ظاهر جلد الإنسان، وبشرة الأرض ما ظهر من نباتها، والألف زائدةٌ للجمعيّة، وهذا المذهب هو المنصور.

(**وذهب بعضهم**) أي النّحويين والصّرفيين كالكسائي (**إلى أنّ أصله**) أي أصل ناسٍ الذي وضع عليه أولًا (**النَّوَس**)[1385] بفتح الواو وهو وواي العين، (**وهو**) أي النّوس[1386] (**الحركة**)[1387] من حيز لآخر، والتّقلب في الأمور، من نَاسَ إذا تحرك، ثمّ دخله الإعلال فتغيرت بنيته حرفًا، حيث (**انقلبت واوه**) فردت [56/ب] (**ألفًا**) ساكنةً، فصار النّاس (**لتحركها**) أي الواو بالفتحة هنا، (**وانفتاح ما قبلها**) من فاء الكلمة وهو

[1380] في (س): (لمعرفته).

[1381] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 466 – 467.

[1382] الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 54.

[1383] أبو حيان، *البحر المحيط*، 1/ 85.

[1384] (بذلك)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

[1385] (النوس)، كتبت في النّسختين بدون ألف.

[1386] (النوس)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

[1387] (الحركة)، مكتوبة في (ك) على أنها من الحاشية وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 39.

وبعضُهم إلى أنّه مأخوذٌ من نِسيَ نُقلت لامه إلى موضع العين؛ فصار نَيَساً ثم قلبت ألفاً.

سُمّوا بذلك لنسيانهم ...

النون، أي تحركه بالفتحة؛ بقاعدة قلب حرف العلّة من واوٍ أو ياءٍ ألفًا إذا انفتح ما قبله، فهو اسمٌ تامٌ واويُّ العين، بدليل تصغيره على نويس، كما مرّ.

(**وبعضهم**) أي وذهب بعضهم كالكوفيين (**إلى أنّه**) إي ناس (**مأخوذٌ**) من الأخذ الأعمّ من الاشتقاق، وهو كما في خصائص[1388] ابن جني: "صوغ الكلمة مشتقةً أو جامدةً من مادةٍ توجه[1389] من تصاريفها، ويدور عليها المعنى"[1390] ، فلا يرد على المصنف أن الاشتقاق يكون في الأفعال والصفات وهذا جامد، ولا أنّ الفعل لا يشتق منه على الأصح، فكيف يؤخذ ناس (**من**) قولهم (**نسي**)، ماضيًا من النّسيان، وعلم منه سقوط قول الإمام: "لا يجب في كل لفظة أن يكون مشتقا من آخر، وإلا لزم التسلسل"[1391]، كأعل[1392] بالنّقل ثمّ القلب، حيث (**نُقِلت لامه**) أي اليائيّة فحُوّلَت من مركزها في الآخريّة، (**إلى**) مركز التوسطيّة[1393]، فجعلت في (**موضع العين**) التصريفيّة السينيّة، فحصل فيه قلبٌ وتحويلٌ بجعل العين في موضع اللام، واللام في موضع العين، (**فصار**) لفظ ناس بعد النّقل والتّحويل (**نَيَسًا**)[1394] بتقديم اللام اليائيّة على العين السينيّة، (**ثمّ**) لما تحركت[1395] الياء وانفتح ما قبلها (**قُلبت ألفًا.**) فلزمه الإعلال، فصار ناس بهمز[1396]، بوزن فلع، كفُعَال في الأوّل وفَعَل في الثاني.

[1388] هذا الكتاب اسمه: الخصائص، لأبي الفَتْح عُثمانَ بن جنّي، وهو في أصول النحو وجَدَلِه، وبنية اللغة وفقهها وأصولها، وهو مطبوع في ثلاث مجلدات بتحقيق: محمد النجار. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 3/ 470.

[1389] (توجه)، هكذا وردت في النّسختين، ولعلها: (توجد)، لتناسب السياق.

[1390] أبو الفتح عثمان بن جني، *الخصائص*، تحقيق: محمد النجار (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ت)، 2/ 135 – 136.

[1391] الرازي، *مفاتيح الغيب*، 2/ 302.

[1392] (كأعلّ)، هكذا وردت في النّسختين، ولعلها: (فأُعلّ).

[1393] في (س): (التوسيطية).

[1394] وردت في النسختين: (نيس)، والتصحيح من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 39.

[1395] في (س): (تركت).

[1396] (بهمز)، ساقطة من (س).

(**سُمُّوا**) أي النّاس (**بذلك**)[1397] أي المذكور من ناس، بمعنى النّسيان (**لنسيانهم**) ما عُهد إليهم من التّكاليف أو غيره، بما احتوى عليهم من كثافة الجسم وكدورات الهيكل التّرابيّ، فزال عن الأرواح بقرارها في

ويُروى عن ابن عباس [رضي الله عنهما] أنّه قال: "سُمي الإنسانُ إنساناً لأنّه عُهد إليه فنِسيَّ".

واللام فيه، ...

غالب ما كانت تعلم قبله، وتعطّلت عن الإدراك فنسيت، {وَلَقَدۡ عَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبۡلُ فَنَسِيَ} [طه: 115].

(**ويُروى**) كما عند المفسرين (**عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه قال:**) في بيان وجه التسميّة للإنسان: (**سُميّ الإنسان**) من قبل واضع اللغة (**إنسانًا**) دون غيره من الأوضاع (**لأنّه**) أي الإنسان (**عُهد إليه**) بالتكاليف من جنابه تعالى (**فنسيّ**) [1398] من حيث جنسه تلك العهود ولم يحتفظ بها.

قال أبو تمام[1399]:

لا تَنْسَيْنَ[1400] تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا سُمِّيْتَ إِنْسَاناً لأَنَّكَ نَاسِي[1401]

[1397] (بلك)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

[1398] أثر ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (رقم ٩٤٣)، وقال: لم يروه عن مسعر إلا أبو أحمد. تفرد به أحمد بن عصام، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: فيه أحمد بن عصام وهو ضعيف، 8/ 139.

[1399] هو جبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام، الشاعر، الأديب. أحد أمراء البيان. ولد في جاسم (من قرى حوران بسورية) سنة: (188 هـ)، ورحل إلى مصر، واستقدمه المعتصم إلى بغداد، فأجازه وقدمه على شعراء وقته؛ لأنّ في شعره قوة وجزالة، توفي بالموصل سنة: (231 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 2/ 165.

[1400] وردت في النّسختين: (تنسيا).

[1401] هذا البيت من قصيدة لأبي تمام، وهو من بحر الكامل، والشاهد فيه: الاستشهاد به على أنّ سبب تسمية الإنسان بهذا الاسم و لكثرة نسيانه. انظر: التبريزي، *شرح ديوان أبي تمام*، 1/ 360.

وقال:

نَسيتُ وَعدَكَ والنِّسيانُ مُغتفَرٌ فاغْفِرْ فأوّلُ نَاسٍ أوّلُ النّاسِ[1402]

ويعني آدم للآية المارّة.

فتلخص أنّ في أصل ناسٍ مذاهب: قيل: ناسٌ، وقيل: نُوسٌ، وقيل: نَسيٌّ، وقيل: ناسٌ وأُناسٌ مادتان مستقلتان بأنفسهما لا أخذ لواحدةٍ منهما من الأخرى.

واستظهر المصنف الأوّل مستشهدًا له بقوته عنده، والله أعلم.

ولما جرى ذكر حرف التّعريف المعوّض به عن الهمزة، والتفتت النّفس لفهم مدلوله من عهدٍ أو جنسٍ، بينه مقدمًا للأوّل لرجحانه في نظره، ولا يصفوا كلاهما من [57/أ] كدرٍ، فقال: (**واللام**) المعرفة (**فيه**) أي

إمّا للعهد ...

في النّاس محتملةٌ في هذا المقام لوجهين؛ لأنّها (**إمّا**) أن تكون (**للعهد**) الخارجيّ في كلاب النّفاق، لنزول الآية فيهم معلومين للصحب معهودين فيما بينهم، خارجًا كعبد الله بن أبي بن سلول رأس النّفاق وأصحابه، وأخره في الأنوار مُضعّفًا له بقيل، في بعض نسخه، وصَدَّر الكشاف بالجنسيّة، وجَوَّز العهد، واستحسنه في الكشف، ولعلّه معتمدُ المؤلف.

[1402] هذا البيت لأبي الفتح البستي، وهو من بحر البسيط، والشاهد فيه: الاستشهاد به على أنّ الإنسان سميّ بذلك لأنه ينسى، بدليل أنّه جرى على أول الخلق وهو آدم عليه السلام. انظر: أبو الفتح البستي، *ديوان أبي الفتح البستي*، تحقيق: درية الخطيب – ولطفي الصقال (دمشق: مجمع اللغة العربية، 1410 هـ 1989 م)، 110.

قال في[1403] الكشف: "ولكونها للعهد وجهٌ حسنٌ من التّنبيه على زيادة ذمّ القسم الأخير وإدماج ذمّ الأولين أيضًا ثانيًا، إذ المعنى: ومن هؤلاء الموصوفين الذين عرفت شأنهم، الذين من صفتهم ذيت وذيت، من يقول إلخ"[1404].

قال القطب[1405]: "وهو عهدٌ خارجيٌّ تقديريٌّ"[1406]، فإنّ العهد إمّا أن يكون إشارةً إلى ما سبق ذكره، وإمّا [أن لا يسبق له ذكرٌ، بل ليس له وجودٌ في ذهن السّامع][1407]، فالثاني العهد الذهنيُّ، كادخل السوق، وقوله: {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ } [البقرة: 6]، مرادًا به ناسٌ بأعيانهم، لأبويّ جهلٍ ولهبٍ وغيرهما، والأوّل العهد الخارجيّ، وهو إمّا أن يكون إشارةً[1408] إلى ما سبق ذكره بإعادة اللفظ المذكور صريحًا كقوله تعالى: {كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ} [المزمل: 15-16]، أو ضمنًا كاعدلوا والعدل خيرٌ، وهو العهد التّحقيقيّ، أولا بإعادة اللفظ المذكور، وهو العهد التّقديريّ، كما في {وَمِنَ ٱلنَّاسِ} [البقرة: 8]، فإنّ هذا اللفظ، وإن لم يذكر سابقًا، إلّا أنّ الذين مرّ ذكرهم ناسٌ، فالنّاس عهدٌ عنهم، ومنه: {وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ} [آل عمران: 36]، فإنّ الذكر معهودٌ تقديريّ، إذ يدلّ عليه ما في بطني محررًا، و{كَٱلۡأُنثَىٰ} معهودٌ تحقيقيّ، لتقدم ذكره، فالمعهود هنا عصبة النّفاق الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، للعهد المارّ في الموصول، من الكفرة المصرّين مطلقًا، المحتوم شقاؤهم.

أو للجنس المقصور على المُصرّين، ...

[1403] (في)، ليست في النسختين، وإنّما هي إضافة من الباحث ليستقيم المعنى.

[1404] بحثت عن هذا الكلام في الكشف والبيان للثعلبي، فلم أقف عليه.

[1405] هو محمد (أو محمود) بن محمد الرازيّ أبو عبد الله، قطب الدين: عالم بالحكمة والمنطق. من أهل الري. استقر في دمشق، وعلت شهرته، وعرف بالتحتاني تمييزا له عن شخص آخر يكنى قطب الدين أيضا (كان يسكن معه في أعلى المدرسة الظاهرية في دمشق)، من أهم مصنفاته المطبوعة: (تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية)، و(لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار)، كلاهما في المنطق، وله حاشية على الكشاف لا تزال مخطوطة، توفي رحمه الله بدمشق سنة: (766 هـ). انظر: الزركلي، *الأعلام*، 7/ 37.

[1406] بحثت عن كلامه في مصادر المؤلف فلم أقف عليه، فلعله في حاشيته على الكشاف، وهي مخطوطة.

[1407] ما بين المعكوفتين تكرر ذكره في (ك) بعد قوله: (وهو إما أن يكون إشارة إلى ما سبق ذكره).

[1408] (إشارة)، ليست في (س).

ورجّح العهديّة أيضًا صاحب الفوائد[1409] قائلًا: "الأوجه أن تكون اللام للعهد، والإشارة إلى الذين كفروا المارّ ذكرهم، ولا وجه لكونها جنسيّة لوقوع الظّرف خبرًا و"من" مبتدأ، فخلا عن الفائدة، إذ المعنى: من يقول إلخ من النّاس، فهو كالسماء فوقنا"[1410]، فاعتنى به المؤلف في ترجيح العهديّة كغيره، ولم يتبعه في خبريّة الظّرف وابتدائيّة "من"، هربًا من الإشكال المارّ، وإن أجاب عنه في الكشف بأنّ الفائدة أن ما وصفوا به ينافي الإنسانيّة، فينبغي عدّهم من النّاس، والقطب بأنّ في ذكر من النّاس فائدةٌ جليلةٌ من امتياز عصبة النّفاق واختصاصهم بمذكور[1411] الصّفات، فإنّهم لو ذكروا حملت عليهم لم يعلم أنّها خواصهم، وحيث قيل: من النّاس جماعةٌ شأنهم كيت وكيت، قضى التّركيب بامتيازهم بين النّاس بهذه [57/ب] الصّفات، واختصاصهم بتلك السّمات، وعليه جرى الأئمة[1412] في كتبهم العلميّة حيث [حاولوا تقرير] [1413] المذاهب كقولهم: من المتكلمين من يقول صفات الله الذاتيّة ليست عين الذّات ولا غيرها، أي امتازوا من بينهم بهذا القول، وعليه: {مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٌ} [الأحزاب: 23] إلخ؛ أي امتازوا بين المؤمنين بصدق العهد.

وضَعَّف التفتازاني الأوّل بأنّ مثل هذا التّركيب شائعٌ ذائعٌ في مواضع لا يتأتّى فيها مثل هذه الاعتبارات، ولا يقصد فيها إلّا الإخبار بأنّ من هذا الجنس طائفةٌ تتصف بكذا، وسيمر بك شرحه مبسوطًا، في وجه اللام الثّاني المشار له بقوله: (**أو**) تكون اللام التّعريفيّة [في النّاس موضوعةً][1414] (**للجنس**) [1415] أي للتّعريف الجنسيّ، ولم يرد به استغراق أفراد الجنس، بل ما يقابل العهد، بأن لا يراد به بعضٌ معينٌ، سواءٌ أريد به كلّ فردٍ من الجنس، كتعريف المتقين، أو بعضٍ من الحقيقة غير معهودٍ

[1409] في (ك): (الفرائد)، وقد بحثت عن كتاب بهذين الاسمين: (الفوائد، والفرائد) في التفسير فلم أقف إلا على عنوانين: الفَرائدُ التّيسيريّة في الفَوائدِ التَّفسيريّة، لزَيْن الدِّين سَرِيجا بن محمدٍ الملَطي، وفرائد التفسير، لأبي المحامد فَصيح الدين محمد بن عُمرَ المابرنابازيّ، وهو مختصر لكتاب الكشاف مع زيادات نحوية وأدبية، وهذا الأخير هو الأقرب للمراد، وكلا الكتابين مخطوط. انظر: حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 5/ 178 – 179.

[1410] بحثت في مصادر المؤلف فلم أقف على هذا الكلام.

[1411] في (س): (بمذكورات).

[1412] في (س): (المؤلف).

[1413] في (س): (قالوا تقدير).

[1414] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[1415] في (س): (الجنس).

كالتّعريف في النّاس، فإنّه للجنس (**المقصور**) في إطلاقه (**على**) جماعة الكفرة (**المصرّين**)[1416] على كفرهم، فيشمل المنافقين، يعني أنّ التّعريف في النّاس جنسيٌّ لم يستغرق الأفراد كلّها كافرًا وغيرَه، بل لجهةٍ منه غيرِ معينةٍ بعهدٍ، وهي من أصرّ على

حسبما ذُكر في الموصول، كأنّه قيل: ومنهم أو من أولئك.

الكفر بالمعنى الشّامل للفريقين، (**حسبما ذكر**) سابقا (**في**) شرح معنى التّعريف الجنسيّ والعهديّ في لفظ (**الموصول**) من قوله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ } [البقرة: 6]، حيث أريد به جنس من كفر أو وطائفة بعينها، كما مرّ.

(**كأنّه قيل:**) في شرح حال من نافق، مُعنونًا عنه بـ "من النّاس" (**ومنهم**) أي أفراد ذلك الجنس، نظرًا لجنسيّة التّعريف، (**أو من أولئك.**) المعهودين نظرًا لعهديّته، فالنشر معكوسٌ.

قال في الكشف: "وهذا وجهٌ واضحٌ، منطبقٌ على القسمة المثلثة، بتقسيم النّاس لمتقٍ محضِ الإيمان ظاهرًا وباطنًا، وكافرٌ محضُ الكفر كذلك، ومنافقٌ ذبذب فأبطن وأظهر، دون تكلّفٍ، فكما أنّ التّعريف في المتقين جنسيّ، كذلك في القسمين، فاقتضى ترجيحه رومًا للتّناسب"[1417].

تنبيه: هذا تلخيصٌ لما في الكشّاف من قوله: "لام التّعريف فيه للجنس، ويجوز أن تكون للعهد، والإشارة إلى الذين كفروا المارّ ذكرهم، كأنّه قيل: ومن هؤلاء من يقول، وهم عبدالله بن أبي وأصحابه ومن كان حالهم من أهل التّصميم على النّفاق، ونظير موقعه موقع القوم في قولك: نزلت في بني فلانٍ فلم يقروني والقوم لئامٌ، ومن في قوله: من يقول، موصوفةٌ، كأنّه قيل: ومن النّاس ناسٌ يقولون كذا، [كقوله:

[1416] في (ك) كلمة غير واضحة بعد (المصرين)، وهي ليست موجودة في (س).

[1417] بحثت في الكشف والبيان للثعلبي فلم أقف على هذا الكلام.

{مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٌ} [الأحزاب: 23]، إن جعلت اللام للجنس، وإن جعلتها للعهد فموصولة][1418] ، كقوله: {وَمِنۡهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلنَّبِيَّ} [التوبة: 61]" [1419].

فإن قيل: أي فائدةٍ في الإخبار عمّن يقول بأنّه من النّاس؟ أجيب بأنّ فائدته التّنبيه على أنّ الصفات المذكورة تنافي الإنسانيّة فيُتعجَبُ [58/أ] منها، ومن كون المتصف بها منهم، ورُدّ بأنّ مثل[1420] هذا التّركيب يجري في مواضع لا يتأتّى فيها مثل هذا الاعتبار، فلا يُقصد فيها إلّا الإخبار بأنّ من هذا الجنس طائفةٌ متصفةٌ بكذا، كقوله: {مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٌ} [الأحزاب: 23].

والحاصل أنّك إن جعلت اللام للجنس لم تفد تعريفًا، فناسب أن تكون[1421] "من" موصوفةً لأنّها نكرةٌ لا موصولةٌ، لأنّها معرفةٌ [لا موصوفةٌ لأنّها نكرةٌ][1422] .

وهذا التوجيه جواب عمّا يقال: ما وجه هذا التّخصيص، ولم لا يجوز أن تكون موصولةً [على تقدير][1423] الجنس، وموصوفةً على تقدير العهد؟ وإيضاح الجواب: أنّ في جعل "من" موصوفةً مع الجنس موصولةً مع العهد غايةَ المناسبة والاستعمال؛ أمّا المناسبة فلأنّ الجنس مبهمٌ لا توقيت فيه، فلإبهامه ناسب أن يُعبَرَ عن بعضه بالنّكرة، فعُبِرَ عنه بالموصوفة لتنكرها، والمعهود معينٌ، فلتعينه ناسب أن يُعبَرَ عن بعضه بمعرفةٍ، فعُبِرَ عنه بموصولةٍ لتعرّفها.

قال التّفتازاني: وهذا كما ذكر الإمام المرزوقيّ[1424] في قوله:

[1418] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[1419] الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 54.

[1420] (مثل)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

[1421] في (ك): (يكون).

[1422] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[1423] ما بين المعكوفتين مكرر في (ك).

[1424] هو أحمد بن محمد بن الحسن، أبو علي المرزوقي، عالم بالأدب، ولد في أصفهان، تتلمذ المرزوقي علي يد شيخه أبي علي الفارسي؛ حتى نبغ في اللغة وأصبح من علمائها، من أهم مصنفاته المطبوعة: (الأزمنة والأمكنة)، و(شرح ديوان الحماسة لأبي تمام)، توفي رحمه الله سنة: (421 هـ). نظر: الزركلي، *الأعلام*، 1/ 212.

ولَكِنْ عُديتُ مِنْ [هَواكِ إصابةً][1425] كَمَا كُنتُ ألقَى مِنكِ إذْ أَنَا مُنطلِق[1426]

أنّ الأجود أن تكون موصوفةً لا موصولةً، إذ عدتني صبابةً تشبه صبابةً كنت أكابدها قبل ذلك.

وأمّا الاستعمال فلأنّ الشّائع في مثل هذا المقام هو المنكر الموصوف إن كان بعضًا من الجنس، والموصول مع الصّلة إن كان بعضًا من المعهود، كما في الآيتين المذكورتين، لما أُريدَ بالمؤمنين في قوله: {مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٌ} [الأحزاب: 23] الجنس عبر عن بعضهم بالنّكرة الموصوفة، وهو رجالٌ صدقوا، ولما أُريدَ بالضّمير في "منهم" جماعةٌ معينةٌ من المنافقين عبّر عن بعضهم بمعرفةٍ وهو الموصول، والقرآن يفسر بعضه بعضًا.

قال السيد: "قيل والسر على ذلك أنك إذا قلت: من هذا الجنس الطائفة الفاعلة كذا، فمن عرفهم عرف كونهم من الجنس أولا، وإذا قلت: من هؤلاء الذي فعل كذا، كان حسنا، إذ فيه زيادة تعريف له، ولا يحسن كل الحسن أن يقال فاعل كذا، لأنه عرفهم كلهم، إلا إذا كان في تنكيره غرض يستر عليه، وكلامنا الآن في الأصل"[1427]، وهذا القيل لصاحب الكشف.

قال التفتازاني مُعرّضًا بالقطب: "وقد يقال في إيضاح الجواب: إن العلم بالجنس لا يستلزم العلم بأبعاضه فيكون باقية على التنكير، فتكون "من" المعبر بها عن البعض موصولة، وهذا أيضا بعد تسليمه إنما يتم بما

والعدولُ إلى النّاس؛ للإيذان بكثرتهم، كما يُنبئ عنه التّبعيضُ. ومحلُّ الظّرفِ الرفعُ على أنّه مبتدأٌ؛ باعتبار مضمونِه، أو نعتٌ لمبتدإٍ كما في قوله عز وجل: {وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ}، أي: وجمعٌ منّا دون ذلك.

[1425] في (ك): (هواكإصابة)، والصحيح: (صبابة)، كما ذكر المصنف ذلك بعد البيت مباشرة في نقله لكلام المرزوقي.

[1426] هكذا ورد البيت في النّسختين، والذي في شرح ديوان الحماسة: (ولكن عرتني من هواك صبابةٌ كما كنت ألقى منك إذ أنا مطلق)، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: مجيء "ما" في قوله: (كما كنت) موصوفة غير موصولة، وهو الأجود والمناسب للمقام هنا. انظر: أحمد بن محمد المرزوقي، *شرح ديوان الحماسة*، تحقيق: غريد الشيخ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م)، 44.

[1427] السيد الجرجاني، *حاشية الجرجاني على الكشاف*، 167 – 168.

ذكرنا من وجه المناسبة، وإلا فلا امتناع أن يعبر عن المعنى بلفظ النكرة، بعدم القصد إلى تعينه، وفي أن يتعين بعض من الجنس الشائع بقرينة، فيعبر عنه بلفظ المعرفة"[1428].

(**والعدول**) عن أن يقال منهم [58/ب] أو من أولئك بمارّ الاعتبارين (**إلى**) عنوان (**النّاس**) في قوله: ومن النّاس، والتّركيب مبتدأٌ خبره (**للإيذان**) منه تعالى، وإشعار العقل (**بكثرتهم**) أي المنافقين المدلول عليهم به، أخذًا من مادته، (**كما**) أي إيذانًا كالإيذان الذي (**يُنبئ عنه**) ويدلّ عليه (**التّبعيض**) المستفاد من "من"، فإنّه مفيدٌ للكثرة بمعونة المقام، لكونها بعض ممتثلاته[1429]، فالمعنى: وبعض النّاس.

ولما اختلف أرباب الصناعة الإعرابيّة[1430] والبيانيّة في موضع هذا الظّرف من الخبريّة والابتدائيّة، وأيّهما أرجح، وقصر كلٌ رأيه حتى كأنّه الحقّ لا غيره، وترجّح للمؤلف الثاني، وإن بالغوا في تزييفه، اعتمده فقال: (**ومحلّ الظّرف**) أي الجار والمجرور في قوله: ومن النّاس، وموضعه من الإعراب: (**الرّفع**) لا غير، بناءً (**على أنّه**) أي الظّرف (**مبتدأٌ**) لا خبر، ولما سئل كيف يقع الظّرف مبتدأً وشأن الظّروف الإخبار، إذ هي المحدَثُ بها لا عنها؛ حتى تكون مبتدآت؟ أجاب: بأنّ ابتدائيّته ليست بالنّظر للفظه، بل (**باعتبار**[1431] **مضمونه**) الرّاجع إليه في المعنى من البعضيّة، أي بعض النّاس، (**أو**) محله الرّفع على أنّه (**نعتٌ**) نحويٌّ (**لمقدرٍ**) في الكلام (**هو المبتدأ**) المحدَّثُ عنه، والظّرف مُسوّغٌ له، أي جمعٌ من النّاس (**كما**) أي: كالظّرف الواقع نعتًا لمبتدأٍ مقدّرٍ، على بعض الأعاريب، (**في قوله عز وجل:**) في سورة الجنّ: (**{وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ} [الجن: 11]**)، فإنّ الظّرف فيه مرفوعٌ المحلّ، نعتٌ لمبتدأٍ، (**أي: وجمعٌ**) كائنٌ (**منّا**) معشر الجنّ (**دون ذلك**) الجمع المذكورين قبلُ بوصف الصّلاح، ولا استبعاد في وقوع الظّرف بتأوّل معناه مبتدأً، ويرشدك إليه قول الحماسي:

مِنْهُمْ لُيُوْثٌ لا تُرَامُ، وبَعْضُهمْ مِمَّا قَمَشْتَ وضَمَّ حَبلُ الحَاطِبِ[1432]

[1428] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 470.

[1429] في (ك): (ممتملاته)، وهي غير واضحة المعنى.

[1430] (الإعرابية)، مكررة في (ك).

[1431] (باعتبار)، مكتوبة في (ك) على أنها من الحاشية، وهي من الأصل، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى ذلك.

[1432] هذا البيت لموسى بن جابر، وهو من بحر الكامل، والشاهد فيه: مقابلة لفظ: {مِنْهُمْ} بما هو مبتدأ، أعني: لفظة: (بعضهم)، وهذا يدلّ على أنّ مضمون {مِنْهُمْ} مبتدأ. انظر: المرزوقي، *شرح ديوان الحماسة*، 264.

"مَنْ" في قولِه تعالَى:{من يقُولُ}، موصولةٌ أو موصوفةٌ،...

حيث قابل[1433] لفظة "منهم" بما هو مبتدأ، أي لفظ "بعضهم"، وقوله تعالى: {مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ} [آل عمران: 110]، ووصفًا بتقدير مبتدأ فيقع موقعه، كمارّ الآية، كقوله: {وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ} [الصافات: 164].

فَقَدّرَ القومُ الموصوف في الظّرف الثّاني، وجعلوه مبتدأً، والظّرف الأوّل خبرٌ، وعكسه أولى بحسب المعنى، أي: وما أحدٌ منّا إلّا له إلخ.

لكن وقوع الاستعمال بخلافه في باب إنّ نحو: إنّ من النّاس رجالًا بالنّصب، كذا وكذا، دون رجالٍ بالرفع، يشهد لهم في ترجيح خبريّة الظّرف.

قال في الكفاية: "إذا أطبقوا على نصب ما بعد الظّرف بعد دخول إنّ، تعيّن كونُه مبتدأً بلا تكلّفٍ، لما مرّ من جعل الحرف الجارّ مبتدأً، ميلًا مع المعنى، وإن نقله الرّضيّ عن العلّامة، ولو كانت "من" بمعنى بعض كانت اسمًا، ولم يقل به أحدٌ من النّحاة، كغيره من الحروف"[1434]، فقد رجّح خبريّته، عكس ما للمؤلف، ويأتي له قريبًا مزيد بحث إن شاء الله.

ورتب على العهديّة والجنسيّة [59/أ] اختلافٌ اعتباريٌّ حال (من)؛ فقال: (**و"مَنْ"**) الاسميّة (**في قوله تعالى: {مَن يقُولُ}**) محتملةٌ لوجهين؛ إذ هي (**موصولةٌ**) لا محلّ لما بعدها من الصّلة، بناءً على

[1433] في (س): (قال).

[1434] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 469.

اعتبار عهديّة اللام، أي: الذين[1435]، (**أو**) نكرةٌ (**موصوفةٌ**)[1436] بما بعدها، نظرًا لجنسيّته، وأصله في الكشّاف، كما مرّ متلوًا عليك، فالنّشر مرتبٌ لسبق العهد عنده على الجنس، فراعاه فيما رتب عليه.

قال في الكفاية: "واستشكله النّاس قديمًا وحديثًا بأنّه لا وجه لهذا التّخصيص لجواز موصوليتها بتقدير جنسيّة اللام، وموصوفيتها بتقدير عهديّته، وتبعهم في مغني اللبيب، ثمّ اختلفوا:

فمعترضٌ[1437] بالورود بأنّ[1438] بعض الجنس قد يتعيّن بوجهٍ ما، وبعض القوم المعينين المعهودين قد يجهل باعتبار بعض أحواله، كأهل محلّة محصورين، فمنهم قاتلٌ لم يعلم بعينه كونه قاتلًا، وإن عُرفَ شخصه، فنقول في هؤلاء: قاتلٌ لهذا القتيل.

ومحلُّها الرّفعُ على الخبريَّةِ، والمعنى: وبعضُ النَّاسِ، أو وبعضٌ من الناس الذي يقول، كقوله تعالى: {وَمِنْهُمُ الذين يُؤْذُونَ النّبيّ}، أو فريقٌ يقول، كقوله تعالى: {مّنَ المؤمنين رِجَالٌ} الخ، ...

ومجيبٌ يوجه ما ذكر على وجوهٍ شتّى، ككونه الأنسب، فإذا اقتضاه المقام تعيّن في بليغ الكلام، إذ المعرّف بلام الجنس لعدم التّوقيت فيه قريبٌ من النّكرة، وبعض النّكرة نكرةٌ، فناسب موصوفيّة "من" رومًا للتّطابق، والأمر في العهديّة بخلافه، ويدلّ عليه وروده على هذا الأسلوب نصًّا في القرآن، كما في {مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ} [الأحزاب: 23]، {وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ} [التوبة: 61]"[1439]، كما سيأتي.

[1435] كتبت في النّسختين: (اللذين).

[1436] (موصوفة)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر ربما للإشارة إلى أنّها من الأصل.

[1437] (فمعترض)، هكذا وردت في النسختين، وفي حاشية الخفاجي: (فمعترف). انظر: المصدر نفسه، 1/ 469.

[1438] في (س): (بأل).

[1439] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 469.

وما جوزه الشيخان[1440] واختاره أبو البقاء، من كونها موصوفةً، قيل عليه إنّ موصوفيّتها في الأكثر في موضعٍ يختصّ بالنّكرة، كقوله:

رُبّ مَن أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرَهُ[1441].

بل خصّها الكسائيّ بذلك الموضع، فالوجه موصوليّتها، وجزم به الأثير في البحر، فلا ينبغي أن يخرج كلام الله على وجهٍ نادرٍ أو منكرٍ، فيقدح فيما جوّزه المؤلف من موصوفيّتها.

(**ومحلُّها**) أي: من (**الرّفع**) بناءً (**على الخبريّة**) بياءِ المصدريّة، أي: كونها خبرًا، لا ظرفٌ الواقع بنفسه مبتدأً أو موقعه، (**والمعنى:**) المعتبر في التّركيب على ابتدائيّة الظّرف وموصوليّة "من" (**وبعضُ النّاس،**) فأُوّلت "من" باسمٍ مضافٍ للنّاس، وقع مبتدأً بنفسه (**أو وبعضٌ**) بزيادة واو بعد أو، فأدغمت السّاكنة فيها فشدّدت كأين[1442] (**من النّاس**) لجعله نعتًا ناب عن موصوفه (**الذي يقول**)، فهي موصولةٌ اعتبارًا بالعهد، (**كقوله تعالى:**) في شأن المنافقين المارّ ذكرهم في سورة براءة: (**وَمِنْهُمُ**) أي المنافقين المعهودين بما مرّ لهم قبلُ من شنيع الصّفات، ورديء السّمات، فعرفوا بذلك، فقيل: (**ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ**[1443]) [التوبة: 61] إلخ، مبرزين بعنوان الموصوليّة لعهدهم خارجًا، وتعلق العلم بهم، (**أو**) معناه على اعتبارها موصوفة: وبعض النّاس، أو وبعضٌ منهم [59/ب] (**فريقٌ يقول**) نظرًا لجنسيّة اللام فاقتضاها المقام نكرةً موصوفةً، للجهل بذلك البعض من الجنس، (**كقوله تعالى:**) بسورة الأحزاب في شأن خُلّص الصّادقين في الوفاء بعهدهم: (**{مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ}**) صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِۖ} [الأحزاب: 23] إلخ، فلما أُريد الجنس جعل بعضهم رجالًا موصوفين، ولما رجع الضمير في السّابقة لمعيّنٍ طائفةٍ من عصبة النّفاق عبر بالموصول.

على أن يكون مناطُ الإفادةِ والمقصودُ بالأصالةِ؛ اتّصافُهم بما في حّيز لفظ صلةٍ، أو الصّفة وما يتعلّق به من الصّفات جميعًا، ...

[1440] مراده بالشيخين في التفسير: الزمخشري والجرجاني، بحسب الاستقراء لما مرّ من كلام الخفاجي.

[1441] هذا صدر بيت مذكور من غير نسبة، وعجزه: (قد تَمَنّى لِيَ مَوْتًا لم يُطَعْ)، وهو من بحر الرمل، والشاهد فيه: وقوع "مَنْ" نكرةً لدخول "رُبَّ" عليها، وما بعدها من الجملة صفةٌ لها. انظر: ابن يعيش، *شرح المفصل*، 2/ 413.

[1442] (كأين)، ليست في (س).

[1443] (النبي)، ليست في النسختين، والإضافة من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 39.

وتحقيق السرّ فيه أنّ قولك: من هذا الجنس طائفةٌ من شأنها كذا، يفيد التّقييد بالجنس فيه فائدةً زائدةً، ولو قلت: من هذا الجنس الطائفة الفاعلة كذا، أفاد أنّ من عرفهم عرف كونهم من الجنس أولًا، وإذا قلت: من هؤلاء الفاعل كذا، حسنٌ؛ لأنّه زيادة تعريفٍ، ولا يحسن فاعل كذا لأنّه عرفهم كلَّهم، إلّا لغرضٍ في التّنكير، كسترٍ عليه، أو تجهيلٍ، والكلام الآن في الأصل، وقد مرّ أنّ العلم بالجنس لا يستلزم العلم بأبعاضه، فتبقى على التّنكير، فإن عبر عنها بـ"من" [كانت] [1444] نكرةً موصوفةً، وإنّ عهد الكلّ يستلزم عهديّة أبعاضه، فإن عبر عن بعضٍ منها بـ"من" كانت موصولةً إلخ.

وإنّما ترجّحت ابتدائيّة الظّرف أو نعتيته أو تعينت؛ لأنّه مبنيٌّ في نظر البلغاء وأرباب الصناعات **(على أن يكون مناط)** من نَاطَ كقال قولًا: علّق، واسم موضع التّعليق مَنَاطٌ بالفتح، أي محلّ تعلّق **(الإفادة)**[1445] المقصودة من الخبر في[1446] مقام الخطاب[1447] بإلقائها للمخاطب، **(والمقصود)** بالرّفع عطفٌ على مناطٍ، والجرّ على الإفادة، أي مقصود المتكلم من كلامه الخبريّ.

(بالأَصَالة) بالفتح كالجَزَالة، مصدر أصل: أُسُّ الشيء وأسه، ثمّ شاع استعماله فيما يُقصد أولًا بالذّات[1448]، لأنّه قاعدةُ المقصد ومحلُّ التّوجه إليه بالقصد الأوّل، فصار كالأصل المبتنى عليه غيره، أي: بالقصد الأصليّ.

(اتصافهم) بالنّصب، خبرُ يكون، أي: وصف المنافقين **(بما في حيّزِ)** بحاءٍ مهملةٍ فمثناةٌ تحتيّةٌ مشدّدةٌ[1449] فزايٌ معجمةٌ، في عرف الكلام: فراغٌ يُعمّرُه الجُرم، وفي المصباح: "حُزْت الشَّيْءَ أَحُوزُهُ حَوْزًا وَحِيَازَةً ضَمَمْتُهُ وَجَمَعْتُهُ، وَكُلُّ [مَنْ ضَمَّ][1450] إلَى نَفْسِهِ شَيْئًا فَقَدْ حَازَهُ"[1451]، أي: بما حواه وجمعه.

[1444] ما بين المعكوفتين ليس في النسختين، وإنّما هو إضافة من الباحث ليستقيم السياق.

[1445] (الإفادة)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

[1446] (في)، ليست في (س).

[1447] في (س): (المخاطب).

[1448] في (ك): (وبالذات).

[1449] (مشدّدة)، ليست في (س)، ووردت في (ك): (مشدّدا).

[1450] وردت في النّسختين: (ما انضم)، والصحيح ما أثبت كما ورد في المصباح. انظر: الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 156.

[1451] المصدر نفسه، 1/ 156.

(**لفظ صلةٍ**) من مضمونها المدلول عليه بها على أنّ "من" موصولةٌ، (**أو**) اتصافهم بما في حيّز (**الصّفة**) وهي "يقول"، على أنّها موصوفةٌ، (**وما**) أي: واتصافهم بالذي (**[يتعلّق به]**[1452] **من الصّفات جميعًا**) المجراة

لا كونهم ذواتُ أولئك المذكورين الموصوفين بالصّفات المعدودة، وأمّا جعلُ الظّرف خبرًا، كما هو الشّائعُ في مدار الاستعمال، فيأباه جزالةُ المعنى، لأنّ كونَهم من النّاس ظاهرٌ فالإخبارُ به ...

عليهم، المنافيّة للإيمان، المستغرقين بها في درك الخسران، فشمل الأوصاف [الحقيقيّة والحكميّة][1453] ، كخداعهم ومرض قلوبهم وتكذيبهم وغيرها، لأنّ الكلّ في قوة المخبر به عنهم، وإن لم يجز عن القانون الصناعيّ، ومَجرورُ الباء عائدٌ على "من قوله بما في" إلخ، لأنّ جميع ما يذكره بعده من أوصافهم الشّنيعة من [60/أ] متعلقاتها، لأنّها من روادف نفاقهم، وغوائله الداعيّة إليه.

(**لا**) أن يكون مناطُ الإفادة، وما قُصِدَ بالأصل من الخبر، (**كونُهم**) أي: المنافقين (**ذواتُ**) أي: أجرام (**أولئك المذكورين**[1454]) في الآية، وحقائقهم الذاتيّة، (**أي:**) تفسيرٌ لما صدّق الإشارة، أخذًا من العهديّة والجنسيّة (**الموصوفين**) بما سيق[1455] فيهم ذمًا لهم، من وصفهم (**بالصّفات المعدودة**) النّاعية عليهم سوءَ صنيعهم من قولهم: آمنّا إلخ.

يعني أنّ مقصدَ فائدة الإخبار عنهم بيانُ جري تلك الصّفات عليهم، لا كونُهم ذواتًا[1456] من جملة النّاس ملحوظةً فيهم تلك الأوصاف، وإنّما يتمشّى ذلك بجعل مضمون الظّرف مبتدأً أو نعته بالتأويل المارّ، فيكون مناطُ الفائدة تلك الأوصاف، لأنّها المقصودةُ من الخبر، لا الإخبار عن ذواتهم الموصوفة بما

[1452] (وما يتعلق به)، مكتوبة في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 39.

[1453] وردت في (س): (الحقيقي والحكمي)، وفي (ك): (الحقيقية والحكمي)، والصّحيح أن تكون: (الحقيقية والحكمية)؛ لتوافق الصفة الموصوف، ويوافق المعطوف المعطوف عليه.

[1454] (المذكورون)، كذا وردت في النّسختين، والصحيح ما أثبت كما في تفسير أبي السعود. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 39.

[1455] في (س): (بما سبق).

[1456] (ذواتا)، هكذا وردت في النّسختين، والصحيح: (ذواتٍ)؛ لأنّها مضافة.

ذُكر بأنّهم بعضُ النّاس، فإنّه معلومٌ لكلّ أحدٍ، كما بينه بقوله: (**وأما جعل**[1457] **الظّرف**) في قوله: "ومن" (**خبرًا**) مقدّمًا، و "من يقول" موصولةً أو موصوفةً مبتدأً مؤخّرًا، (**كما هو**) أي: ذلك الجعل (**الشّائع**) بكثرة (**في مدار الاستعمال**) في ذلك التّركيب ومثله، نحو: {وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ} [الحج: 11]، {وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ} [البقرة: 207]، أي مواضعه عند النّحويّة وغيرهم، (**فيأباه**) جواب أمّا، أي: يمنعه ويرده (**جزالة المعنى**) ولطافته، وكماله وبلاغته، من جزُل الشيء بالضم: بلغ واتسع، فإنّه جارٍ على الأوّل لإعطائه الفائدة المتهم بها، لا على الثّاني، (**لأنّ**) علّة يأبى (**كونهم**) أي: المنافقين، وإن لوحظت فيهم تلك الأوصاف، بعضًا (**من النّاس**) وجملةً منهم، أمرٌ (**ظاهرٌ**) لكلّ أحدٍ، لا يخفى حاله على ذي عقلٍ، وإذا ظهر ظهورًا كليًّا (**فالإخبار به**)

فالإخبارُ به عارٍ عن الفائدة كما قيل، فإنّ مبناه توهمُ كونِ المرادِ بالنّاس الجنسَ مطلقًا ...

به) أي: بكونهم بعضًا من النّاس عنهم (**عارٍ**[1458]) وخليٍّ[1459] (**عن الفائدة**) **1460** المعتدّ بها في الخبر، من شرطها جهل السّامع لها، حتى تقع [عنده الموقع] [1461]، فيتحفظ بها كمال تحفظ، والإخبار عنهم بكونهم من النّاس لا يقع ذلك الموقع، لوضوحه لكلّ أحدٍ، كالسماء فوقنا، فلا يتمشّى التّنزيل عليه، (**كما قيل:**) به في شرح هذا التّركيب، (**فإنّ مبناه**[1462]) أي: ما بنيّ عليه جعل الظّرف خبرًا عند من نحاه واعتمده وقواه، (**توهمُ كونِ**) أي: وقع في وهمه دون التفات لحال التّركيب، ومعناه وخصوص ما أُريد

[1457] (وأمّا جعل)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

[1458] في (س): (جار).

[1459](خليٍّ)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

[1460] (عن الفائدة)، كتبت في (ك) على أنّها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

[1461] في (ك): (الموقع عنده).

[1462] في (س): (مبنا).

به كون (**المراد**) منه (**بالنّاس**) أي بمدلوله (**الجنس**) من حيث هو (**مطلقًا**) كفارًا أو مؤمنين لا حصة منه، أو معهودين، والأمر بخلافه كما مرّ.

ورجّح في الكفاية خبريّة الظّرف، ورَدّه إلى إفادة معنًى شريفٍ، وقَدَح فيما استشهدوا به، فقال: "فالأولى أنّه يقال: إنّ "بعض النّاس" كنايةٌ عن معنًى مفيدٍ، مثل: منحصرٍ ومنقسمٍ، إذا وقع في محلّ التّقسيم، ومثل: [60/ب] معلومٍ، لكنّه يخفى ويستر لئلّا يفتضحوا، وقد جنح القائل: إنّه تفصيلٌ معنويٌّ؛ لأنّه تقدّم ذكر المؤمنين، ثمّ ذكر الكافرين، ثمّ عقّب بالمنافقين[1463]، فصار نظير التّفصيل اللفظيّ؛ نحو: {وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ } [البقرة: 204]، {وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي} [لقمان: 6]، فهو في قوة تفصيل النّاس إلى مؤمنٍ وكافرٍ ومنافقٍ، ولك أن تحمله على الثّاني، فالمعنى من يختفي من المنافقين معلومٌ لنا، ولولا أنّ من الكرم السّتر عليه [فضحناه][1464]، فيكون مفيدًا أو مُلوحًا إلى [تهديد ما][1465]، وقد أبرز هذا القائل:

وَأَقُولُ بَعضُ الناسِ عَنكَ كِنايَةً خَوفَ الوُشاةِ وَأَنتَ كُلُّ الناسِ[1466]

وكذا مدارُ الجواب عنه: بأنّ الفائدةَ هو ...

والتّبعيض يكون للتّعظيم وللتّحقير وللتّكثير، ولذا قيل: المراد بكونهم من النّاس أنّهم لا صفة لهم تميّزهم سوى صورة الإنسانيّة، أو المراد أنّ تلك تنافي الإنسانيّة، كما مرّ.

[1463] في (س): (المنافقين) بدون الباء.

[1464] (فضحته)، هكذا وردت في النّسختين، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 469.

[1465] في (ك): (تهديد مما)، وفي (س): (تهديدنا)، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: المصدر نفسه، 1/ 469.

[1466] هذا البيت لبهاء الدين زهير بن محمد، وهو من بحر الكامل، والشاهد فيه: استعمال أسلوب التلميح في قوله: (بعض الناس). انظر: أحمد بن يحي بن فضل الله العمري، *مسالك الأبصار في ممالك الأمصار*، تحقيق: كامل سلمان الجبوري ومهدي النجم (بيروت: دار الكتب العلمية، 2010 م)، 18/ 152.

وأمّا ما استشهدوا به فلا دليل فيه، لأنّ قوله: {مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٌ} [الأحزاب: 23]، ليس ممّا نحن فيه، لأنّ شهادة الله للصّادقين بالإيمان مفيدةٌ، وليست لجعلهم من النّاس، وكذا بيت[1467] الحماسة والآية؛ أما البيت فلأنّه يريد أنّ الأسود[1468] المعروفون بالجراءة من الرّجال، مع أنّهم بعضهم كالهشيم المحتضر، وكذا الآية؛ لما قال إنّ المؤمنين المتقين قليلٌ منهم من صدق، وقع في الذّهن التّردد في أكثرهم فبينه، وسيأتي لهذا تتمةٌ.

وأما تقديرهم الموصوف في الظّرف، فلأنّه إنّما يقام مقام المنعوت بظرفٍ أو جملةٍ، بشرط كون المنعوت بعض ما قبله، من مجرورٍ بمن وفي، وإذا لم يكن كذلك لم يقم الظّرف والجملة مقامه إلّا في الشعر، فلا حاجة لما قيل من ارتباط الفائدة البعضيّة، ورَدّه بأنّ البعضيّة من أن يفيد الإخبار بها، أو أنّ مناطها الوجود، أي أنّهم موجودون بينهم، أو أنّهم من النّاس لا من الجنّ، لأنّ النّفاق لا يكون منهم، أو المراد بالنّاس المسلمون، لأنّه حيث ورد يراد به ذلك، والمعنى أنّهم يَعدُّونهم مسلمين[1469]، أو أنّهم يعاملونهم معاملة المسلمين فيما لهم وعليهم، لما فيه من التّعسف.

و[مال الطيبي][1470] أيضا لخبريّة الظّرف حيث قال: "وأبرز أيضًا نفس التّركيب إبرازًا غريبًا حيث قدّم الخبر على المبتدأ وأبهمه غاية الإبهام، ونَكَّر المبتدأ ووصفه بصفاتٍ عجيبةٍ، ليشوّق السّامع إلى ذكر ما بعده من قبائحهم، ونَكَّرهم نعيًا عليهم وتعجيبًا من شأنهم، يعني: انظروا إلى هؤلاء الخبثة وقبح ما ارتكبوه، حيث اختصوا من بين سائر النّاس بما لم يرض العاقل أن ينسب إليه، نعم لم يفد شيئًا لو أُريد مجرد الإخبار"[1471].

وكأنّ المؤلف يحاول تضعيف ما مال إليه هؤلاء الأكابر بما مرّ، وبقوله: **(وكذا)** المذكور من البناء **(مدار)** أي ما يدور عليه [61/أ] حال **(الجواب عنه)** أي عن جعل الظّرف خبرًا، وخلوه عن الفائدة، **(بأنّ)** لمجوزه أن يمنع خلوه من الفائدة، أو يدعي حصول فائدةٍ جليلةٍ فيه أيضًا كالأوّل، بل أعظم، فإنّ

[1467] وردت في النسختين: (بين)، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 469.

[1468] في (ك): (الأسوء)، وفي (س): (الأسر)، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: المصدر نفسه، 1/ 469.

[1469] في (س): (مسلمون).

[1470] (ما للطيبي)، هكذا وردت في النّسختين، والتصحيح من الباحث؛ ليناسب السياق.

[1471] شرف الدين الحسين بن علي الطيبي، *فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب* (وهو حاشية الطيبي على الكشاف)، تحقيق: نخبة من الباحثين بإشراف: سلطان العلماء (دبي: جائزة دبي للقرآن الكريم، ١٤٣٤ هـ ٢٠١٣ م)، 2/ 153.

(**الفائدة**) المقصودة من جعل الظّرف خبرًا مقدَّمًا لا مبتدأً أو واقعًا موقعه (**هو**) [1472] ذكر لتوسطه بين مؤنثٍ

التّنبيهُ على أنّ الصّفات المذكورة تنافي الإنسانيّة، فحقُّ من يتصف بها أن لا يُعلمَ كونُه من النّاس فيُخبرَ به، ويُتعجَّبَ منه، وأنت خبيرٌ بأنّ النّاسَ عبارةٌ عن المعهودين أو عن الجنس المقصورين على المصرّين، ...

مبتدأً أصلًا، ومذكّرٍ خبرًا، فراعى الثّاني وهو (**التّنبيه**) منه تعالى للعقلاء وإيقاظهم[1473] (**على أنّ الصّفات**) القائمة بالمنافقين (**المذكورة**) المنعيّ عليهم بها في "يقول" وما معه (**تنافي**) اتصافهم بنوع (**الإنسانيّة**)، وعدّهم من أفرادها المشرفين بالعقل، لأنّ مثل ذلك الخبث الصادر منهم لا يرتضيه عاقلٌ، فضلًا أن يفعله، فضلًا أن يتخذه ديدنًا ووصفًا له، فيُورث جهلًا بحقيقة حالهم، فيحتاج إلى الإخبار عنهم بأنّهم بعض النّاس، فتتم الفائدة؛ كما قال: (**فحقّ**) أي: شأن (**من اتصف بها**) أي تلك الصّفات المذكورة، والأصل فيه (**أن لا يُعلمَ**) عند أحدٍ (**كونُه**) أي المتصف بها (**من النّاس**) لمنافاة حاله لهم[1474]، فيجهل عداده فيهم، وإذا جهل كونه منهم (**فيُخبرُ به**) أي بكونه من النّاس، عمّن يقول إلى آخره.

(**ويتعجب**) عند العقلاء (**منه**) أي من ذلك الموصوف بها، المخبر عنه بالكون من النّاس، حيث ماثلهم صورة، ونافاهم عقلًا وحالًا، لاتصافه بما ميّزه عنهم من مذموم الصّفات، فلم يعط النّوعيّة حقّها من النّاطقيّة المرشدة إلى كمال القوّة النّظريّة والعمليّة، فيكون إنسانًا صوريًّا لا حقيقيًّا معنويًّا، فيحتاج للإخبار عنه بذلك.

وأصله في الكشف قائلًا: "الفائدة فيه أنّ ما وصفوا به ينافي الإنسانيّة، فكان ينبغي ألّا يعدوا من النّاس، وفي عكسه: {مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ} [الأحزاب: 23]، فائدته أنّهم هم الرّجال"[1475].

[1472] في (س): (وهو).

[1473] (إيقاضهم)، هكذا وردت في النّسختين بالضاد، والصّحيح أنّها بالظاء.

[1474] (لهم)، ليست في (س).

[1475] بحثت عن هذا الكلام في الكشف والبيان للثعلبي فلم أقف عليه.

(**وأنت**) أيّها المخاطب المتأمل فيما انطوى عليه هذا التركيب، فهو ليس من تتمة هذا الجواب، (**خبيرٌ**) أي ذو خبرة، وقصد بالتركيب تقوية رده، أي وهو مع قوته مقدوح فيه، بما يأتي (**بأنّ النّاس**) في قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ}، لم يرد بهم مطلق الجنس الشامل للكفرة وغيره، حتى لا تنتفي الفائدة في الإخبار بكونهم منهم، لنبو المقام عنه، بل هم (**عبارةٌ**) أي معبر به (**عن**) القوم (**المعهودين**) عهدا خارجيا؛ كعبدالله بن أبي بن سلول، وأضرابه، كمعتب ابن قشير وجد ابن قيس، من رؤساء النّفاق، نظرًا لعهديّة "ال"، (**أو**) هم عبارةٌ (**عن الجنس**) أي: حصةٌ غير معينةٍ من ذلك الجنس (**المقصورين**) بمعونة المقام (**على المصرين**) على الكفر قلوبًا، المنطوين عليه باطنًا أو ظاهرًا، فتتحقق البعضيّة، فيكون تقسيمًا لهم إلى نوعيّ الكفرة، نظرًا لجنسيتها.

وأيًا ما كان، فالفائدةُ ظاهرةٌ، بل لأنّ خبريّةَ الظّرف تستدعي أن يكون اتصافُ هؤلاء بتلك الصّفاتِ القبيحةِ المفصَّلة في ثلاثَ عشْرةَ آيةٍ؛ عنوانًا للموضوع مفروغًا منه غيرَ مقصودٍ بالذّات، ويكونُ مناطَ الإفادة كونُهم من أولئك المذكورين، ولا ريب لأحدٍ في أنّه يجب حملُ النّظم الجليلِ على أجزلِ المعاني وأكملِها.

(**وأيًا ما كان**) أي: بكلّ اعتبارٍ من المارّين في النّاس؛ من قصد عهدٍ [61/ب] أو جنسٍ (**فالفائدة**) في عدم جعل الظّرف خبرًا عن "من" (**ظاهرةٌ**) لا تخفى على ذي تأمل.

(**بل**) إضرابٌ انتقاليٌّ من تتمة ردّ الجواب المذكور (**لأنّ خبريّة الظّرف**) أي جعله خبرًا عن "ما" (**تستدعي**) وتقتضي بحسب مدلولها أو ابتناء المعنى (**أن يكون اتصاف هؤلاء**) المنافقين المدلول عليهم ببعضيّة النّاس، (**بتلك الصفات القبيحة**) من دعوى الإيمان، والخداع، ومرض القلوب، والتّكذيب[1476]، وزعم الإصلاح، وإضافة الإفساد للمؤمنين، وتسفيههم في ثباتهم على الإيمان، ونعيه تعالى عليهم بغاية فسادهم، وكمال شرّهم وتجهيلهم، وغيرها، (**المفصلة**) من قبله تعالى (**في ثلاث عشرة آية**) مبدؤها[1477]: {وَمِنَ النَّاسِ}، ومنتهاها: {يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ} [البقرة: 8-20]، إلى آخره (**عنوانًا**) خبر يكون (**للموضوع**) المحمول عليه الظّرف، وهو "من"، (**مفروغًا منه**) عند المخاطب، معلومًا له، (**غيرَ مقصودٍ**

[1476] في (س): (في التكذيب).

[1477] في (س): (مبداها).

بالذّات)، بل بطريق التّبع لذكر الموضوع، والأمر بخلافه، لخفاء حقيقة تلك الأوصاف قبل الإخبار بمن يقول إلى آخره، على علم المخاطب، فتعينت المجهوليّة، والظّرف للموضوعيّة.

(ويكون) بالنّصب عطفًا على يكون، ويستدعي خبريّة الظّرف أيضًا أن يكون **(مناطَ الإفادة)** للخبر، والقصد منه **(كونُهم)** أي المنافقين **(من)** بعض **(أولئك المذكورين)** مع أنّهم عينهم، فيكون تعكيسًا للأمر، والمقصود من المقام، فلا يكون جزلا يحمل النظم عليه.

(ولا ريب) لا شك **(لأحدٍ)** من العقلاء والبلغاء **(في أنّه)** أي الأمر والشأن **(يجب)** صناعةً ومعنًى **(حمل النّظم)** القرآنيّ **(الجليل)** بلاغةً ومعنًى، وفصاحةً ومبنًى، **(على أجزل المعاني)** أرفعها بلاغةً، **(وأكملها.)**[1478] فصاحةً وتناسبًا، وأسعدها مطابقةً لمقتضى الحال، وأتمها إفادةً، وليس إلّا الأوّل فإنّه الذي يدور عليه فلك [السّباق و][1479] السّياق، بخلاف الثاني فإنّه مبتذلٌ، ينزه عنه حمل النّظم عليه، وإن كان بالتأويل المارّ يتعين أو يترجح جعل الظّرف مبتدأً، رومًا للتناسب، وقضاءً لحقّ المقام، ووفاءً بحقّ النّظم من

وتوحيدُ الضّمير في "يقول" باعتبار لفظةِ "مَن"، وجمعُه في قوله: {بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ}، وما بعده؛ باعتبار معناها ...

حمله على أجزل المعاني وأتمها، وأكملها وأهمها، لأنّ ما قُصد بالذّات مقدمٌ على ما يُقصد بالعرض، وقد مرّ لك عن الشهاب ما فيه، وكلّ حزبٍ بما لديهم فرحون.

ولما صحّ لغةً وصناعةً في "من" رعيها مبنًى ومعنًى بيّنهما، وما يتفرع عليهما بقوله: **(وتوحيد)** أي إفراد **(الضّمير)**[1480] الغائب بإيراده مفردًا، **(في "يقول")** في قوله تعالى: {مَن يَقُولُ} [البقرة:]، مضارع قال من القول، وهو التّلفظ بما يفيد، يقال بمعنى المقول، وللمعنى المتصور في النّفس، المعبر عنه باللفظ، وللرأي والمذهب مجازًا، قاله في الأنوار، فهو في الأصل مصدرٌ، وتخصيصه بالمفيد أحد الأقوال من مسماه

[1478] (أكملها)، مكتوبة في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، 1/ 40.

[1479] (السباق و)، ليست في (س).

[1480] (الضمير)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

لغةً، فإن أُريد مطلق الفائدة انصرف للموضوع وشمل المفرد، [62/أ] فخرج المهمل أو الفائدة التّامة، واختص بالمركب التّام المفيد، وخرجت الكلمة والنّاقص، وبسطه في الكفاية.

(**باعتبار**) أي بالنّظر لنفس (**لفظة "مَن"**) فإنّه مفردٌ مذكرٌ، فناسبه تذكير ضمير يقول وتوحيده، (**وجمعه**) أي: الضّمير الغائب، أي إيراده بمفيد الجمع، لا حقيقةً، إذ الضمائر مبنيةٌ لا تُجمع ولا تُثنى، (**في قوله**) تعالى: ({**ءَامَنَّا**}) المفيد لمتعددٍ زائدٍ على واحدٍ، ({**بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ**})، يأتي وجه تخصيصه لهما، (**وما بعده**) من قوله: {وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ} [البقرة: 8- 9- 10]، إلى إلخ، (**باعتبار**) خبر جمع، أي: حاصلٌ بالنّظر إلى نفس (**معناها**)، فإنّه هنا متعددٌ لا يتقيد بالمفرد لوضعها في الأصل لما هو أعم منه، كجاءني من قام أو قعدوا، فيصح اعتبار لفظها تارةً، ومعناها أخرى، في مقامٍ صالحٍ لهما كما هنا، فروعيّ اللفظ أولًا، والمعنى ثانيًا.

قال ابن عطية: "وحسنه أنّ الواحد قبل الجمع في الرتبة، فلا يجوز أن يرجع متكلمٌ من لفظ جمعٍ إلى توحيد، فمنع: ومن النّاس من يقولون ويتكلم"[1481]، وتُعقب بأنّه أولويٌّ كالآية، لا واجبٌ لورود عكسه في الفصيح، بل في الأفصح، كقوله: {وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ} إلى قوله: {خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا} [الطلاق: 11]، فروعيّ المعنى فاللفظ[1482] بخالدين، و"له"، ولا يختص رعيهما فيها بحالٍ، إلّا أنّ الأثير لم يحفظه فيهما موصوفة، كمررت بمن محسنين لك، فانظره.

والمرادُ باليوم الآخِرِ: من وقت الحشر الى مالا يتناهى، أو إلى أن يدخُلَ أهلُ الجنّةِ الجنّةَ وأهلُ النّار النّارَ، ....

[1481] ابن عطية، *المحرر الوجيز*، 1/ 90.

[1482] (فاللفظ)، هكذا وردت في النّسختين، ولعل الأولى أن تكون: (في اللفظ).

(**والمراد**) في الآية الكريمة (**باليوم الآخر**) بالكسر، مقابل الأول أي المتأخر[1483] عن الأوقات المحدودة، الوقت الذي هو معتبرٌ، (**من وقت**) بعث أعيان هواكل ذوي[1484] التّكليف لقصد (**الحشر**) لها والنّشر، مجموعةً لفصل القضاء وأجزية الأعمال، وهو الجمع والموت ضدٌ، {وَحَشَرْنَٰهُمْ} [الكهف: 47]: جمعناهم[1485]، {وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ} [التكوير: 5]: أميتت، كالمحشر بالفتح ميميّ، وبالكسر اسم مكان الحشر، وهو نوعان: دنيويٌّ كحشر المصطفى صلى الله عليه وسلم اليهود وإجلائهم إلى الشام، وسوق النّاس آخر الزمان بنارٍ إلى المحشر، وأخرويٌّ؛ كجمع النّاس إلى الحساب، وسوقهم بعده لجنةٍ ونارٍ، حال كونه ممتدًا (**إلى ما**) أي: وقتٍ (**لا يتناهى**) من الأوقات الموهمة[1486]، والأزمنة[1487] المقدرة، فهو الأبد الدائم، الذي لا حدّ له ولا انقطاع، سُميّ آخرًا لأنّه لا يوم بعده، كما قال ابن شبل في بعض مراثيه المشهورة في صفة الدنيا:

فَمِنْ يَومٍ بِلَا أَمسِ لِيومٍ بِغيرِ غَدٍ إِليهِ مَا يُسَارُ[1488]

فالأول يوم الولادة، والثاني يوم الموت، أو لتأخره عن الأيام المقتضية من أيام الدنيا.

[62/ب] وتُسمح في قوله: إلى ما لا يتناهى، كالأنوار وهو مشهور، كقولهم: إلى ما شاء الله، فسقط ما قيل إنّ ما لا يتناهى ليس نهايته اليوم الآخر، [فالأوضح] [1489] أن يقول: ما لا يتناهى من وقت الحشر، والأمر فيه سهلٌ، قاله في الكفاية.

[1483] في (س): (المتأخرين).

[1484] في (س): (ذي).

[1485] في (س): (وجمعناهم).

[1486] في (ك): (المهومة).

[1487] في (س): (الأزمان).

[1488] هذا البيت للحسين بن عبد الله بن شبل البغدادي، وهو من بحر الوافر، والشاهد فيه: وصفه لليوم الآخر بأنه بغير غدٍ، أي: لا نهاية له. انظر: العمري، *مسالك الأبصار*، 9/ 111.

[1489] في (س): (فإن وضح).

(**أو**) مبتدأ اليوم الآخر المراد هنا من وقت الحشر مستمرًا (**إلى أن يدخل أهل الجنّة الجنّة**) وهم المتقون مطلقًا، صُدّر بهم عكس ما في الرمز[1490]، لتصدير كريم السورة بهم، (**وأهل النّار النّار**)[1491] من الكافرين مطلقًا، إذ القصد الخلوص، بدليل لفظ أهل، لأنّه آخر الأوقات المحدودة.

إذ لا حدَّ وراءه. وتخصيصُهم الإيمان بهما بالذّكر مع تكرير الباءِ؛ لادعاء أنّهم قد حازوا الإيمانَ من قُطريه ...

(**إذ لا حد وراءه**) بمدةٍ متقيدةٍ بليلٍ ونهارٍ، بذهاب[1492] الأيام ودروس الليالي، فليس بعده وقتٌ له حدٌ وطرفان، كأيام الدنيا، فلم يوجد عرفيه الذي هو من طلوع الشمس لغروبها، ولا شرعيه الذي هو من طلوع فجرٍ لغروبٍ، ولا منجميه الذي هو من نصف النّهار [إلى نصف الليل][1493]، ويكون اليوم بمعنى مطلق[1494] المدة.

وليوم الحشر ابتداءٌ وانتهاءٌ، فهو محدود أيضا، {فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ} [المعارج: 4]، {وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ} [الحج: 47]، وما بعده مما[1495] لا يتناهى هو المسمى بالأبد المطلق، قاله بالكفاية.

ولما كثرت متعلقات الإيمان الركنية والشرطية، وسأل الفكر عن وجه تخصيص هذين العددين بالذكر، دون التّعرض للنبيّ والكتاب، أجابه بقوله: (**وتخصيصهم**) مصدر أضيف لفاعله مبتدأ، أي المنافقين (**الإيمان**) الصادر منهم ادعاءٌ، (**بهما**) صلة الإيمان، فالظّرف لغوٌ، أي بالله واليوم الآخر[1496]

[1490] (الرمز)، هكذا وردت في النّسختين، ولعلها: (الزمر)، أي: سورة الزمر.

[1491] في (س): (وأهل النار بهم).

[1492] في (س): (فذهاب).

[1493] (إلى نصف النهار)، هكذا وردت في النسختين، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 475.

[1494] في (س): (طلوع).

[1495] في (ك): (من ما).

[1496] (الآخر)، ساقطة من (ك).

(**بالذّكر**) دون بقية أنواعه، صلة تخصيصًا، إيذانًا بأنّه لم يُرد به الحصر الذي هو أحد معنييه، ويسمى تخصيصًا ذكريًّا، وتخصيصًا بالإثبات[1497]، أي بسبب تخصيصه وفائدته بهما من بين جملة أفراده بالذكر (**مع تكرير الباء**) أي: مصاحبًا لتكريرها فيهما، حيث قيل: وباليوم الآخر، ولم يقل: واليوم الآخر، بدون باءٍ، فعدل عن الظّاهر من عدم إعادة الجارّ، إذا عطف على اسم ظاهر مثله، وهو الأظهر الأخصر، (**لادعاء أنّهم**) بمخادعتهم وتلبيسهم آمنوا ايمانًا تفصيليًّا مؤكدًا قويًّا، لأنّ إعادة العامل يقتضي[1498] أنّ متعلقه كالمعاد، كما قاله سيبويه[1499]، في نحو مررت بزيد وبعمرو، فيفيد ما ذكر، وهو ظاهرٌ.

ولإظهار أنّهم (**قد حازوا**) وفي الأنوار احتازوا (**الإيمان**) أي قد جمعوه (**من قطريّه**) بالضم، جمع قطر، من ناحيته الأولى والأخيرة، من الحيازة وهي الضم والجمع، ومنه تحيز وتحوز، إذا صار في حيز، وأصله في

وأحاطوا به من طرفيه، وأنّهم قد آمنوا بكلٍّ منهما على الأصالة والاستحكام، وقد دسّوا تحته ما هم عليه من العقائد الفاسدة، حيث لم يكن إيمانُهم بواحدٍ منهما إيمانًا في ...

كلام العرب العدول من جهة إلى أخرى، ومنه {أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ} [الأنفال: 16]، كما سيأتي، (**وأحاطوا به**) أي بالإيمان، والعطف تفسيريٌّ (**من طرفيه**) وجانبيه الأول والآخر، وهو كنايةٌ عن حوز جميعه، كقولهم: من أوله إلى آخره، والإيمان بهما إيمانٌ [63/أ] بالمبدأ والمعاد، الذين هما طرفا الوجود.

وهذا هو الوجه الأوّل في بيان فوائد التّخصيص، النّاظر بعضها للحكاية، وبعضها للمحكيّ، وهذا بالنّظر المحكيّ، كما ينبئ به [لفظ الدعاء] [1500]، وعولوا في ذكرهما على كون الإيمان بهما إيمانًا كاملًا، لكونهما أعظم المقاصد الاعتقاديّة، وأصلهما، مبالغةً في إخفاء حالهم وكتم نفاقهم، ولو تحقق منهم لتمت

[1497] كلمة غير واضحة في النّسختين، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: المصدر نفسه، 1/ 473.

[1498] في (س): (تقتضي).

[1499] في (س): رمز لاسم سيبويه بـ (س) عليها علامة المد.

[1500] في (س): (بعض الدعاء).

الإحاطة، فإنّ الإيمان بالله يستلزمه بكتبه ورسله، وباليوم الآخر يقتضيه بسوابقه ولواحقه، فإنّ من عرف أنّ إلى الله المصير استعد له بصالح العمل.

والوجه الثاني: قوله: (**وأنّهم**) [1501] أي وخصوا الإيمان بهما بالذكر لعداء[1502] أنّهم (**قد آمنوا بكلٍّ**) أي: بكلّ واحدٍ (**منهما**) أي: من الله واليوم الآخر، إيمانًا جاريًا (**على**) حكم (**الأصالة**) المتمكنة، والاستقلال المثبت بالأدلة، المدعم بكمال العقد ورسوخ اليقين، (**والاستحكام**)[1503] له بتوثيق عراه، وتأييد قواعده، بتحرير الأدلة كما يعطيه تكرير الباء.

(**وقد**) أي: والحال أنّهم قد (**دَسّوا**) من الدَسّ، في المصباح: "دَسَّهُ فِي التُّرابِ دَسًّا [من باب قَتَلَ:][1504] دَفَنَهُ فِيهِ وَكُلُّ شَيْءٍ أَخْفَيْتَهُ فَقَدْ دَسَسْتَهُ، ومِنهُ دَسِيسُ القومِ لِلجَاسُوسِ"[1505]، والدس في البيع كتم العيب، أي أخفوا وستروا (**تحته**) أي ادعاء ذلك الإيمان (**ما هم عليه من العقائد**) المستبطنة[1506] في ضمائرهم، بمعنى المعتقدات (**الفاسدة**) المنافية للإيمان الحقيقي، أو على بابها.

وبينها على وجه التعليل بقوله: (**حيث**) أي لاس[1507] المنافقين فيما ادعوه من الإيمان بالله واليوم الآخر (**لم يكن إيمانهم**) البارز منهم (**بواحدٍ منهما**) جملةً وتفصيلًا (**إيمانًا**) [1508] مُعتبرًا في نظر الشرع، ولا مُعتدًا به (**في**

الحقيقة؛ إذ كانوا مشركين بالله بقولهم: عَزِيزٌ ابن الله، وجاحدين باليوم الآخر بقولهم: {لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً}، ونحو ذلك، وحكايةُ عبارتهم؛ لبيان كمالِ خبثهم ...

[1501] (أنهم)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، والصحيح أنّها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 40.

[1502] (العداء)، هكذا وردت في النّسختين، ولعلها: (لادعاء).

[1503] وردت في النسختين: (واستحكام)، والتصحيح من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 40.

[1504] في (س): (كمثل قتل)، وفي (ك): (كقتل)، والتصحيح من المصباح. انظر: الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 194.

[1505] المصدر نفسه، 1/ 194.

[1506] في (س): (بزعمه).

[1507] (لاس)، هكذا وردت في النّسختين، ولعلها: (لأسر)، أي تقييدهم أو حبسهم.

[1508] (إيمانهم)، و(إيمانا)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 40.

الحقيقة) الموافقة لما في نفس الأمر لمنافاته لها، لوقوعه على خلاف ما أمر به؛ **(إذ)** تعليل النّفي، أي: لأنّ فِرقَ النّفاق **(كانوا)** [1509] في ذلك الإيمان وقبله يهودًا **(مشركين بالله**[1510]**)** غيره، معتقدين الجسم والحيز والإيواء[1511] إلى الغير، والسكن له، والانفصال عنه، **(بقولهم)** تبعًا لليهوديّة: **(عزيرٌ)** النبي الإسرائيلي **(ابن الله)** مفصولًا منه، ومتكونًا عنه، وذلك عين الشرك، فلا إيمان، فبطل قولهم: آمنّا بالله، لكونه ليس على حقيقته من الوحدة ونفي الوحدة، ونفي الولد والوالدة، وغيرهما من نعوت الكمال.

(وجاحدين) باطنًا للحشر ولواحقه على حقيقته، مكذبين **(باليوم الآخر)** [1512]، منكرين له، فليس بإيمان؛ لأنّه نعتٌ [قُدر به] [1513] على خلاف صفته، **(بقولهم)**: لا تصاغ[1514] الأجسام، بل الأرواح، وقولهم: **({لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً})** [البقرة: 80]، مدة عبادتهم العجل وعكوفهم عليه، **(ونحو ذلك)** من فاسد العقد، كقولهم: تلذذ [63/ب] الآخرة عبارة عن تلذذ الأرواح، وإنكارهم دوام الجنة والنار، فإقرارهم بالآخرة كلا إقرار، لزعمهم[1515] أنّه لا يدخل الجنة إلّا من كان هودًا أو نصارى، واعتقادهم أنّ أهل الجنة يتنعمون باستنشاق نسيم الروائح بدون أكل وشرب، ومع ذلك يظهرون أنّهم يؤمنون كما يؤمن المؤمنون، وأنّ أخلاقهم بحسب زعمهم، ونفاقهم باعتبار نفس الأمر، لأنّ النفاق مخالفة الباطن للظاهر، فلا يتوهم أنّه لا يتصور اجتماع الإخلاص والنفاق، وهم منافقون حقيقة.

[1509] (كانوا)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، والصحيح أنّها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 40.

[1510] (بالله)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، والصحيح أنّها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 40.

[1511] في (س): (والإيوان).

[1512] (باليوم الآخر)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، والصحيح أنّها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 40.

[1513] في (س): (قرر به).

[1514] كلمة غير واضحة في النّسختين.

[1515] في (س): (المستنبطة).

(وحكاية) مبتدأ **(عبارتهم)** [1516] الصادرة منهم عنهم بقوله تعالى: {يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ}، أي الإتيان بها بجوهرها دون معناها، **(لبيان)** خبره **(كمال)** أي زيادة وفرط **(خبثهم)** في ذلك المعتقد القبيح، المصحوب بالغش والخداع، فجمعوا بين ضررين: قاصرٍ ومتعدٍ.

ودعارتِهم، فإنّ ما قالوا لو صدر منهم – لا على وجه الخِداعِ والنّفاقِ وعقيدتُهم عقيدتُهم – لم يكن ذلك إيمانًا، ...

(ودعارتهم) بالدال[1517]: الفسق والخبث، والعطف تفسيري؛ أي البلوغ إلى الغاية فيهما، يقال: دَعِرَ بالكسر يدعر دعرا، وفي الأساس: "رجل داعر خبيث فاجر، وفيه دعارة، وعود دعر كثير الدخان، ومنه أخذت الدعارة وهي الخبث والفسق"[1518]، وفي المصباح: "دَعِرَ الْعُودُ دَعَرًا فَهُوَ دَعِرٌ مِنْ بَابِ تَعِبَ كَثُرَ دُخَانُهُ وَمِنْهُ قِيلَ لِلرَّجُلِ الْخَبِيثِ الْمُفْسِدِ دَعِرَ فَهُوَ دَاعِرٌ بَيِّنُ الدَّعَارَةِ بِالْفَتْحِ وَالدَّعَارَةُ أَيْضًا فِي [الْخُلُقِ] [1519] بِمَعْنَى الشَّرَاسَةِ"[1520].

[1516] (عبارتهم)، كتبت في (ك) على أنّها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

[1517] في (ك) بعدها فراغ بقدر كلمة، لعلها تكون: (المهملة).

[1518] الزمخشري، *الأساس*، 1/ 287.

[1519] (الحلق)، هكذا وردت في النّسختين، والتصحيح من المصباح. انظر: الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 194.

[1520] المصدر نفسه، 1/ 194.

(**فإنّ ما قالوه**) من الإيمان بهما (**لو صدر منهم**) مطابقًا لبواطنهم، حال كونه (**– لا على**) أي مغايرًا لحال (**وجه**[1521] **الخداع**)[1522] للمؤمنين (**والنّفاق**)[1523] المخالف فيه الباطن الظاهر، وطريقته[1524] (**وعقيدتهم**) بالرفع، والواو للحال، مبتدأ؛ أي: في الله واليوم الآخر (**عقيدتهم –**) أي: باقيةٌ على ما هي عليه من الشرك وخلاف الحق، كما مر، أي معلومة مشهورة، كقوله: شعري شعري.

وجوز نصب الأول عطفًا على اسم إنّ، والظاهر الأول (**لم يكن**) جواب لو، والكل خبر إنّ، (**ذلك**) القول الصادر منه (**إيمانًا**)[1525] حقيقيًا، يعني أنّ ما صدر منهم من الإيمانين، واعتقادهم فيهما، باقٍ على ما كان عليه قبل من الشرك والولدية، وجحد جسماني المعاد، وقصر أخروي اللذات في على الأرواح، وغير ذلك، لا ينفعهم[1526] في الإيمان شيئا[1527]، لأنّه على خلاف حقيقته، ولا ينجيهم من عذاب الآخرة لو سلم من النفاق وخداع أهل الإيمانين، لكونه صريح الكفر.

فكيف وهم يقولونه تمويهًا على المسلمين، واستهزاءً بهم.

{وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ}، ردٌّ لما ادعَوْه ونفيٌ لما انتحلوه ...

(**فكيف**) يكون ما قالوه إيمانًا (**وهم**) مع ذلك المعتقد (**يقولونه**) بأفواههم دون اعتقاد[1528] قلوبهم، قولًا (**تمويهًا**)[1529]، أو حال كونهم مموهين بذلك (**على المسلمين**) المخلصين، للأمن ظاهرًا وباطنًا،

[1521] (وحد)، هكذا وردت في النّسختين، والتصحيح من تفسير أبي السعود. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 40.

[1522] (وجه الخداع)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، والصحيح أنّها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 40.

[1523] (والنفاق)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، والصحيح أنّها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 40.

[1524] في (ك): (وطريقته وإن).

[1525] (إيمانا)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 40.

[1526] في (ك): (ينعهم).

[1527] في (س): (شيء).

[1528] في (ك): (عقد).

[1529] (تمويهًا)، كتبت في النسختين على أنّها من الحاشية، والصحيح أنّها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 40.

وملبسين، إذ التمويه التلبيس وإظهار ما لا حقيقة له، من قولهم: موهت الشيء إذا طليته بماء الذهب أو الفضة، وقولٌ

مموهٌ، أي: مزخرفٌ ممزوجٌ من الحقّ والباطل، فهو خبثٌ منظمٌ، إلى آخره، ينتفي معه الإيمان بالأولى، فلا [64/أ] يتم لهم ما ادعوه لقصدهم به حقن دمائهم، والسهم في قسم الغنيمة، وغير ذلك، لا محض الإخلاص لله ومحبة رسوله [صلى الله عليه وسلم] والمؤمنين، والموافقة بظاهر الحال وباطنه، فتصدر منهم تلك الأقاويل خداعًا للمؤمنين.

(واستهزاءً بهم) في قولهم لهم: آمنّا؛ لقولهم لشياطينهم وقد خلوا[1530] بهم: {إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ} [البقرة: 14]، فكان عين الكفر، لأنّ ظاهره غير [مرادٍ لهم][1531]، مع قصدهم بالإيمان بالله واليوم الآخر التعريض بعدم الإيمان بخاتم الرسل وكتابه، ولو تحققوا فيهما دون الأخيرين لم يتم، لأنّ صحته موقوفةٌ على التصديق به صلى الله عليه وسلم، وما بلغه عن ربه، والإقرار بهما، وإبطال ما كانوا عليه من العقائد الفاسدة، فكيف وما صدر منهم خداعٌ وتلبيسٌ، واستهزاءٌ وتدنيسٌ، لعمى بصائرهم وخبث سرائرهم، {وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ} [الرعد: 33].

(وما) أداة نفي عاملٍ أو مهملٍ، كما سيأتي **(هم)** راجع لـ "من" نظرًا لمعناها **(بمؤمنين)** في حال من الأحوال، فالتركيب الكريم تكذيب للمنافقين في دعواهم الإيمان بهما على أبلغ وجه، فإنه **(ردٌّ)** [وإنكارٌ منه تعالى][1532] **(لما ادعوه)**[1533] من الإيمان بالله واليوم الآخر، بقولهم: آمنّا إلخ، **(ونفيٌ)** أكيدٌ بليغٌ **(لما انتحلوه)** بإهمال الحاء، من الانتحال، وهو أن تنسب لنفسك ما ليس لك، ومآله إلى الكذب، من النّحلة: وهي الدعوى، ويتبادر منها عند الإطلاق الباطلة، وردٌّ إلخ ناظر لادعائهم الإخلاص وإحاطة عقائدهم بالإيمان من جميع جهاته، ونفي إلخ ناظر إلى ما أشار النظم إليه من حشو عقائدهم الفاسدة، بالتشبيه وما يضاهيه، ومن لم يدقق النظر فيه جعل العطف تفسيريا، فلم يحم حول الحمى.

[1530] في (ك): (خولو).

[1531] في (س): (مرادهم).

[1532] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك).

[1533] (لما ادعوه)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

وما حجازيّةٌ، فإنّ جوازَ دخولِ الباء في خبرها لتأكيد النّفي اتفاقيٌّ بخلاف التّميميّة، وإيثارُ الجملة الاسميّةِ على الجملة الفعليّة ...

(**وما**) في كريم التركيب نافيةٌ عاملةٌ (**حجازيّةٌ**) نسبةً للحجاز من تهامة ونواحيها، أهلها خلص العرب، وبلغتهم جاء التنزيل[1534]، سُميّ قطرهم به لحجزه بالبحرين المالحين والعذب كالفرات، عن بقية الأرض، فترفع الاسم وتنصب الخبر، فالضمير اسمها وبمؤمنين خبرها، والباء صلةٌ، أو تميميةٌ، فلا تعمل شيئًا، فهم مبتدأٌ، وبالمؤمنين خبرها، والباء صلةٌ أيضًا.

ويترجح الأول هنا لقوله: (**فإنّ**) بفاء التعليل، وإنّما ترجحت حجازيّة أو تعينت، لأنّ (**جواز دخول الباء**) الجارة المؤكدة (**في خبرها**) أي عليه مقرونًا بها، منصوبًا، **محلًا** معها (**لتأكيد**) أي: لأجل تقوية (**النّفي**) الحاصل بها للخبر (**اتفاقيّ**) خبر أنّ، والظّرف علةٌ، جوازًا، أي: متفق عليه بينهم، فقد زعم الفارسي والزمخشري أنّ الباء لا تزاد في الخبر بعد "ما" إلّا إذا عملت حجازيّة (**بخلاف**) ما (**التّميميّة**) نسبة لتميم [64/ب]، قبيلة معروفة من العرب تقابل الحجازيين، يهملون "ما" فلا يعملونها، فلا تزاد الباء في الخبر بعدها، ورد بقول الفرزدق، وهو تميمي:

[لعمركَ ما مَعْنٌ بِتاركِ حقَّهِ ولا مُنْسِئُ معنٌ ولا مُتَيسرُ[1535]][1536]

إلّا أنّ المختار حجازيتها لظهور النّصب عند سقوط الباء، في نحو: {مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ} [المجادلة: 2]، {مَا هَٰذَا بَشَرًا} [يوسف: 31]، وأكثر لغة الحجازيين زيادة الباء في خبرها، حتى زعم بعضهم أنّه لم يحفظ النّصب في غير القرآن، إلّا في قوله:

[1534] في (س): (القرآن).

[1535] في (ك): (متبسر)، وفي (س): (متيسر) من غير نقط في التاء والياء.

[1536] هذا البيت للفرزدق، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: دخول الباء على الخبر؛ لوقوعه بعد "ما" التميمية. انظر: البغدادي، *خزانة الأدب*، 4/ 142.

حَنِقُو[1537] الصُّدُورِ وما هُمُو أولادَها[1538].

والقوافي منصوبةٌ، فتدبر.

ولما اقتضى الظاهر مطابقة ما ترد به الدعوى بها، وإنّما يعدل عنه لنكتة يخرج بها الكلام على خلاف مقتضاه؛ بينها فقال: (**وإيثار**) أي: اختيار كريم النّظم التصريح بعنوان (**الجملة الاسميّة**) المركبة من اسم ما وخبرها وترجيحه في هذا المقام (**على الجملة الفعليّة**) الماضوية: فقيل: وما هم بمؤمنين، ولم يقل: وما آمنوا،

الموافقةِ لدعواهم المردودةِ؛ للمبالغة في الردّ، بإفادة انتفاءِ الإيمانِ عنهم في جميع الأزمنة، لا في الماضي فقط، ...

(**الموافقة**) عنوانًا وزمنًا (**لدعواهم**)، بقولهم: آمنّا، (**المردودة؛**) بأبلغ وجه منه تعالى لقوله: {وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ} [البقرة: 8]، تكذيبًا لهم، ونفيًا لمنتحلهم، فالتركيب مبتدأٌ خبره التعليلي قوله: (**للمبالغة**) منه تعالى[1539] (**في الردّ**) عليهم تلك الدعوى، ونفيها بالمرة على أبلغ الوجوه بالطريق البرهانيّ.

وأبرز في الكشاف هذا المقام سؤالًا وجوابًا[1540] فقال: فإن قلت: طابق {وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ} قولهم: {آمَنَّا} إلخ، والأول في ذكر شأن الفعل وبيان تحققه منهم وصدوره عنهم، إذ "آمنّا" فعل، بمعنى أحدثنا وأوجدنا الإيمان لا الكفر، لا في ذكر شأن الفاعل[1541]، وإلا قيل: نحن آمنا لا غيرنا، وما هم بمؤمنين في ذكر شأن الفاعل، وبيان أنّه صدر عنه ذلك الفعل لتقدمه، كأنّه قيل: وما هم بمؤمنين بل غيرهم، لا في

[1537] وردت في النسختين: (حنفوا)، والتصحيح من الحماسة البصرية. انظر: صدر الدين البصري، *الحماسة البصرية*، 1/ 86.

[1538] هذا عجز بيت مذكور من غير نسبة، وصدره: (أبناؤها مُتَكَنِّفونَ أباهُمُ)، وهو من بحر الكامل، والشاهد فيه: إعمال "ما" الحجازية عمل ليس بنصبها للخبر. انظر: المصدر نفسه، 1/ 86.

[1539] (تعالى)، مكررة في (ك).

[1540] في (س): (وجوبا).

[1541] في (س): كتب بعدها: (وبيان تحققه منهم)، وكأن عليها تضبيبا ربما يراد به شطبها.

شأن الفعل، وإلّا لقيل: وما آمنوا بل كفروا، ليطابق آمنّا، إذ من قواعدهم تقديمهم ما شأنه أهم، وهم ببيانه أعنى.

حتى إنّ تقديم الضمير وإيلاءه حرف النّفي ربما يفيد اختصاصه من الفعل، كما في: {وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ} [هود: 91]، فدلّ إيلاء الضمير حرف النّفي على أنّ الكلام في شأن الفاعل للفعل، كأنّه قيل: {وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ} بل أهلك الأعز عندنا، وكيف ما كان لم تطابق الجملة الاسمية المشتملة على إيلاء الضمير حرف النفي، مقتضى الظاهر في رد كلامهم، بل يطابقه وما آمنوا.

قلت: لا نسلم أن {وَمَا هُمْ} إلى إلخ من شأن الفاعل لا الفعل، وأنّ التقديم لإفادة الاختصاص، بل من باب العدول إلى الجملة الاسمية لرد كلامهم بأبلغ [65/أ]، وجه[1542]، فهو لنفي الفعل بالمنع الكافي فيه مجرد النفي جوابًا، إلّا أنّه ما اقتصر عليه، بل نفاه، وأكد النفي على أبلغ وجه (**بإفادة**) المخاطب نفس (**انتفاء الإيمان**) المدعين له ماضيًا بقولهم: آمنّا، ورفعه بقوله: وما هم بمؤمنين، (**عنهم في جميع الأزمنة**) الشاملة للمستقبل وسابقيه، لما يعطيه الوصف واسمي الجملة من عدم التقييد بزمن.

(**لا**) نفيه عنهم (**في**) الزمن (**الماضي**) المنقطع، وإن طابق دعواهم (**فقط**) في حواشي الكشاف بالتشديد، هي في الأصل اسم للزمن الماضي، وبالتخفيف اسم للبت:

كما تفيده الفعليّة، ولا تتوهمَنّ أنّ الجملة الاسميّة الإيجابيّة تفيد دوام الثّبوت، فعند دخول النّفي عليها يتعيّن الدّلالة على نفي الدّوام فإنّها بمعونة المقام ...

مَنْ ذَا[1543] الذي مَا ساءَ قطُّ ومَنْ لَهُ الحُسنَى فَقَطْ[1544]

[1542] (وجه)، ليست في (س).

[1543] (ذا)، ساقطة من (ك).

[1544] هذا البيت ينسب للحريري في مقاماته، وهو من مجزوء بحر الرجز، والشاهد فيه مجيء "فقط" بمعنى البت والقطع. انظر: أبو محمد القاسم بن علي الحريري، *مقامات الحريري* (بيروت: مطبعة المعارف، ١٨٧٣ م)، 230.

أي: ما ساء في زمن من الأزمنة الماضية، وفقط بمعنى البت والقطع، وتكون اسم فعل بمعنى حسب، والفاء فصيحة كما مرّ، أي وحده دون الحال والاستقبال.

(**كما**) أي: كالنفي المقيد بماضي الزمن الذي (**تفيده**) الجملة (**الفعليّة**) الماضوية، لو قيل: وما آمنوا، فإنّها متعرضة[1545] لنفيه عنهم ماضيًا، لا حالًا ومستقبلًا، فلم يفد مبالغة، بخلاف ما في النّظم، فقد نفاه عنهم[1546] مطلقًا، فشمل الماضي بالأولى، فسلك طريق الكناية في ردّ كاذب دعواهم انخراطهم في سلك المؤمنين، وكونهم من طوائفهم من لوازم قبول حقيقي الإيمان لهم، فنُفي[1547] عنهم بإطلاق، كما شاع بين علماء المعاني، من أنّ "زيد عرف"، أبلغ من "عرف زيد"، لأنّ في الأول نسبة الفعل إلى صريح الاسم وضميره، والثاني لصريحه فقط.

ولما وقع في الوهم أنّ الاسميّة تفيد الثبات، فيفيد نفيها نفيه لإثبات النّفي وتأكده، رفعه بقوله: (**ولا تتوهمنّ**) أي لا يقع في وهمك أيّها المخاطب (**أنّ الجملة الاسميّة الإيجابيّة**) لإيجاب محمولها لموضوعها، خاليةٌ عن حرف السلب (**تفيد**) بمعونة المقام (**دوام الثّبوت**[1548]) واستمرار المحمول للموضوع، وتدل عليه، (**فعند**) صلة الفعل بعده (**دخول**) حرف (**النّفي**) كما هنا (**عليها**) متوجهًا للنسبة (**تتعيّن**) فيها (**الدّلالة**) المقاميّة والتركيبيّة، (**على نفي الدّوام**)، الذي هو نقيض دوام الثبوت[1549]، لأنّ سلب الشيء رفعٌ لثبوته، فحيث أفادت في الإثبات دوام الثبوت[1550] تفيد في النفي نفي الدوام، وذلك وهمٌ، بَيَّن وجهه بقوله تعليلًا للنّفي: (**فإنّها**) أي: وإنّما نُفي ذلك عنها ونهيت[1551] عنه، لأنّ الجملة الاسميّة (**بمعونة المقام**) أي بسببها،

[1545] في (س): (متغرضة).

[1546] في (س): (عنه).

[1547] في (س): (فنفى).

[1548] في (س): (الثبات).

[1549] في (س): (الثبات).

[1550] في (س): (الثبات).

[1551] (نهيت)، هكذا وردت في النّسختين، ولعلها: (نفيت).

تدلّ على دوام النّفي قطعًا، كما إنّ المضارع الخاليَ عن حرف الامتناع يدلّ على استمرار الوجود، وعند دخول حرف الامتناع عليه يدلّ على استمرار الامتناع، لا على امتناع الاستمرار ...

والظّرف صلةٌ، (**تدلّ**) بحسب ذاتها ومقامها (**على دوام النّفي**) المناقض [لدوام الثبوت][1552]، دلالة (**قطعًا**) يقطع بها العقل، ويجزم بها الذهن، فاعتبر النفي أولا ثم أكد، فجعل بحيث يفيد [65/ب] الثبات والدوام، ففرق بين تقييد النفي ونفي التقييد.

والحاصل أنّ العدول إلى الاسميّة لسلوك طريق الكناية، في رد دعواهم الكاذبة، فإنّ نظمهم في سلك المؤمنين، وكونهم طائفة منهم، من التوكيد والمبالغة، ما ليس في نفي الملزوم ابتداء، كيف وقد بولغ في نفي اللازم بالدلالة على دوامه، المستلزم لنفي حدوث الملزوم مطلقًا مع تأكيده بالباء، كما في: {وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ}، إثر {يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ} [المائدة: 37].

ولما كان بَينَ الاسميّة والمضارعيّة إثباتًا أو نافيًا أخوة تقتضي حمل أحدهما على الأخرى، نظر منفيتها بمنفية الفعليّة حكمًا، فقال: وذلك المذكور من دوام النّفي في الاسميّة المنفيّة، (**كما إنّ**) بكسر الهمزة لكف ما الفعل (**المضارع**) في الجملة الفعليّة المصدرة به مثبتًا، (**الخالي**) متجردًا (**عن**) دخول (**حرف**) الشرط المفيد لمعنى (**الامتناع**) للشرط ونفيه، مستلزمًا لتاليه نفيًا، إن لم يكن له شرط غيره، وهو "لو" الكثيرة الدخول على الماضي، وقل في مضارع، (**يدلّ**) خبر إنّ بجوهره ومعونة المقام، (**على استمرار الوجود**) أي: الوجود المستمر لصلاحيته للحال[1553] والاستقبال، فيفيد بالقرينة في حدثه استمرار وجوده ودوامه، والله يحكم لا معقب لحكمه.

(**وعند**) صلته يدل بعد (**دخول حرف**) الشرط الدال على (**الامتناع**) والنفي (**عليه**) مقترنًا به، مصيرًا له شرطه، (**يدلّ**) وضعًا ومقامًا (**على استمرار**) ودوام (**الامتناع**) لذلك الشرط ونفيه، أي لامتناع المستمر، فلا يوجد الحدث بحال، فيكون الامتناع دائمًا، فيناظر مثبته مثبت الاسميّة في دوام الثبوت، ومنفيه منفيها في دوام الامتناع الحاصل بلو، فتفيد مع الامتناع استمراره، وتدل عليه (**لا على امتناع الاستمرار**) الصادق بوجوده زمنا.

[1552] في (س): (لدوات الثبات).

[1553] في (ك): (بالحال).

يعني أنّ المضارعيّة مع أداة الامتناع تفيده مستمرًا، لا نفي الاستمرار، وإلّا لوجد الحدث في بعض الأزمنة، والأمر بخلافه، وذلك الاستفادة، لاستمرار الامتناع.

كما في قوله عز وجل: {وَلَوْ يُعَجِّلُ الله لِلنَّاسِ الشَّرَ اِسْتعجَالَهُم بِالخَيرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ}، فإنّ عدم قضاءِ الأجلِ؛ لاستمرار عدم التّعجيل، لا لعدم استمرارِ التّعجيل.

وإطلاقُ الإيمان عمّا قيدوه به؛ ...

(**كما**) ورد (**في قوله عز وجل:**) في سورة يونس متضمنًا "من" الشرطيّة الامتناعيّة، وجوابه اللازم امتناعه منها: (**{وَلَوۡ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ}**) المنكرين لقائه بجحد البعث[1554] ولواحقه من حسابٍ وجزاءٍ، رمزًا لبعض عظائم معاصيهم المتفرعة على ذلك، من استعجالهم ما توعدوه من العذاب، تكذيبًا واستهزاءً، وإيرادهم باسم الجنس لما أنّ تعجيل الخير لهم ليس دائرًا على وصفهم المذكور؛ إذ ليس كله بطريق الاستدراج (**{ٱلشَّرَّ}**) المستعجلين له بقولهم: {ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ} [الأنفال: 32]، إلخ، (**{ٱسۡتِعۡجَالَهُم}**) نصب على المصدريّة النوعيّة [66/أ] التشبيهيّة، وضع موضع مصدرٍ آخرٍ ناصبٍ له، دلالة على اعتبار الاستعجال في جانب المشبه، كاعتبار التعجيل في جانب المشبه به، إشعارًا بسرعة إجابته تعالى لهم، حتى كأنّ استعجالهم (**{بِٱلۡخَيۡرِ}**) الملائم لهم، نفس تعجيله[1555] لهم، إلى آخر ما بينه المؤلف هناك، (**{لَقُضِيَ}**) وأدي (**{إِلَيۡهِمۡ أَجَلُهُمۡۖ}**) [يونس: 11] الذي عين لعذابهم، وأميتوا وأهلكوا بالمرة، وما أمهلوا طرفة عين.

وأوثر المستقبل في الشرط، والمعنى على المضي، لإفادة أنّ عدم قضاء الأجل استمرار عدم التعجيل، لا عدم استمرار التعجيل، كما قال: (**فإنّ عدم قضاء الأجل؛**) الحاصل بلو واقع (**لاستمرار**) ودوام (**عدم التّعجيل**) المستفاد بلو في قوله: {وَلَوۡ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ} إلخ، أي لعدم التعجيل المستمر القاضي بنفي وقوعه في جميع الأزمنة (**لا**) أنّ عدم قضاءه (**لعدم**) أي لنفي (**استمرار التّعجيل**[1556]) الصادق بوقوعه

[1554] في (س): (البحث).

[1555] (تعجيله)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش.

[1556] (التعجيل)، كتبت في (ك) على أنّها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنّها من الأصل.

زمنًا ما[1557]، فإنّه خلاف مقتضى المقام، وحال ما اعتبروه في "لو" مع المضارع، لأنّ استمرار الوجود يقابله بمعونة المقام استمرار الامتناع، فإنّ المضارع المنفيّ الواقع موقع الماضي، ليس بنصٍ في إفادة انتفاء استمرار الفعل، حتى يلزم فيه ذلك، بل قد يفيد استمرار انتفائه أيضًا بحسب المقام، كما حقق في البيان، ويأتي بسطه إن شاء الله في سورة يونس، وفي الأنوار والكشاف كلام كفانًا المؤلف مؤنته.

(**وإطلاق الإيمان**) جواب مقدر سؤال بسطهما في الكشاف، بقوله: فإن قلت: فلم جاء الإيمان مطلقًا في الثاني، وهو مقيدٌ في الأول؟ قلت: عنه جوابان: أشار المؤلف لأولهما مع تمام السؤال بقوله: (**عمّا**[1558]) صلة إطلاق بمعنى تجرده عن الذي (**قيدوه**) أي المنافقون إيمانهم (**به**)، أي ما ذكر[1559] من الله واليوم الآخر،

الإيذان بأنّهم ليسوا من جنس الإيمان في شيءٍ أصلاً فضلاً عن الإيمان بما ذكروا، وقد جوزوا أن يكون المراد ذلك، ...

وتقييدهم بناء على الظاهر المتبادر [منه، من أنّه للتخصيص، فإذا كان ادعاء لحيازة جميع أجزاء الإيمان من جوانبه][1560] فهو بحسب ظاهره تقييد بهما، أو بجميع ما صدق عليه، فسقط ما قيل إنّه ليس تقييدًا مطلقًا، بل إطلاق على الإطلاق، وتقييدٌ على التقييد.

(**الإيذان**) خبر إطلاق أي إعلام العقلاء (**بأنّهم**) أي: المنافقين (**ليسوا**) معدودين (**من جنس**) أهل (**الإيمان**) الحقيقي، فهو بحذف مضاف إثر جنس، كما قررنا، ليطابق الحمل، أو قصد المبالغة، فجعلهم من نفس جنس الإيمان، ثم نفاه عنهم، أو التقدير: ليس إيمانهم من جنس الإيمان الحقيقي (**في شيءٍ**) أي: نوع معتد به من أنواع الإيمان (**أصلًا**) [1561]، لوقوعه على خلاف حقيقته، فحذف المضاف،

[1557] (ما)، ليست في (س).

[1558] وردت في النسختين: (عن ما).

[1559] في (س): (ما در)، وهي غير واضحة المعنى.

[1560] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[1561] (أصلًا)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 40.

فارتفع الضمير واتصل، أي لا يثبت لهم أصل حقيقة الإيمان بحال **(فضلًا عن)** التحقيق بوصف **(الإيمان بما ذكروا)** في دعواهم منه [66/ب] تعالى واليوم الآخر، لأنّ نفي الأعم والمطلق يستلزم نفي الأخص والمقيد، لأنّه جنسه، ولا وجود للفرد بدون جنسه، ولا للمقيد بدون مطلقه، يعني أن دعواهم إيمانًا مقيدًا لم ترد الآية على ظاهره فتنفيه، بل نفت[1562] مطلقه، مبالغة في عزلهم منه بالكليّة، ورفعه عنهم بالمرة، لأنّ نفي[1563] المطلق يستلزم نفي المقيد[1564] لعمومه، فهو أبلغ وآكد[1565]، فينزل الوصف منزلة اللازم، ويحذف مفعوله للعموم المذكور، أي يؤمنون بشيء، كما يعطيه تقريره.

ولثانيهما بقوله: **(وقد جوزوا)** أي المفسرون وأئمة البيان في بيان نكتة الإطلاق **(أن يكون المراد)** بإطلاق الإيمان على التقييد بهما، المتوجه إليه النفي في {وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ} **(ذلك)** [1566]، المذكور من الإيذان بنفي أصل حقيقته عنهم، مبالغة وتوكيدًا، فيستلزم نفي ما ادعوه بالأولى، لما مرّ.

وأن يكون الإطلاق للظّهور، ومدلولُ الآية الكريمة أنّ من أظهر الإيمان واعتقادُه بخلافه لا يكون مؤمنًا، فلا حجة فيها على الكراميّة ...

(وأن يكون) أي وجوزوا أن يراد[1567] **(الإطلاق)** للإيمان المنفي عما قيدوه لا لنفي أصل الحقيقة، بل **(للظّهور)** [1568] المعلوم من المقام، فنفته[1569] مقيدًا، فيرد دعواهم صراحةً، أي وما هم بمؤمنين بالله

[1562] في (س): (نعت).

[1563] في (س): (رفع).

[1564] في (ك): (المطلق).

[1565] في (س): (والكد).

[1566] (ذلك)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 40.

[1567] في (ك): (يرد).

[1568] (للظهور)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 40.

[1569] في (س): (فنفيه).

واليوم الآخر، فلم يذكروا في حيز النفي كالإثبات لعلمهما من المقام، وإيهاما لتوجه النفي للحقيقة، [المستلزم لنفي جميع أفرادها وسائر ما تتعلق به من أفراد المؤمن به، فتدبر][1570]

ومن الإطلاق أيضًا ذكره باسم الفاعل الذي لم يتقيد بزمان، فيشمل النفي جميع الأزمان، ولو ما آمنوا نفي الإيمان ماضيًا فقط، والمقصود[1571] أنهم ليسوا متصفين بشيء من الإيمان في وقت من الأوقات، وفي كلامه رمزٌ إليه، ولم يصرح به لظهوره.

(**ومدلول الآية الكريمة**) النّاعية على المنافقين ما ادعوه من الإيمان اللساني، مع جحد القلب، النّافية لتحققهم به رأسًا، (**أنّ من أظهر الإيمان**) للنّاس بلسانه وقيد أو أطلق، ولم يقل آمن مبالغة في الأدب، وتحاشيًا عن الوصف به، ولو إطلاقيًّا.

(**واعتقاده**) بواو الحال مبتدأ، أو العطف على اسم "إنّ" منصوبًا، أي: والحال أنّ معتقده القلبي حاصلٌ (**بخلافه**) أي: ما أظهر من الإيمان اللساني، فالظّرف صلة اعتقاد، أو خبره، وخبر "أنّ" (**لا يكون**) ذلك المظهر للإيمان لسانًا المخالف له عقدًا (**مؤمنًا،**) عند الله في أحكام الآخرة، من دخول الجنة من النار[1572]، ومخلد العذاب، لدور فلكه على التصديق القلبي، وقد فقد، وإن كان مسلمًا في ظاهر حكم الشرع[1573]؛ من إرثه وتغسيله، والصلاة، ودفنه بمقبرة الإسلام، وعصمة دمه حيًّا إلا بموجبه، لابتنائه على الظاهر.

والكراميّة لا تخالف في هذا، إذ لا يقولون في هذا بدخول المنافق الجنة، بل يوجبون خلوده في النار لوعيد الشرع، والآية فيمن خالف باطنه ظاهره، لا من نطق بالشهادتين والقلب فارغ عما يوافق أو[1574] يخالف، (**فلا حجة**) لأحد (**فيها**) قائمة (**على**) الطائفة الخبيثة [67/أ] (**الكراميّة**) فرقة معروفة، نسبة لرئيسهم أبي عبد الله محمد بن كَرّام النيسابوري، بفتح الكاف وشدّ الراء، لحفظ أبيه الكرم، ويقال لحافظه:

[1570] ما بين المعكوفتين زيادة في (ك) ليست في (س)، مكتوبة في الهامش وعليها كلمة صح.

[1571] في (س): (المطلوب).

[1572] (من النار)، هكذا وردت في النسختين، ومعناها غير واضح، فلعلها تكون: (ومن دخول النار).

[1573] في (ك): (شرعه).

[1574] في (س): (و).

القائلين بأنّ من تفوّه بكلمتيّ الشهادة فارغَ القلب عمّا يوافقه أو ينافيه مؤمنٌ.

كرام، مشدّدًا، كما قاله السمعاني، أو بفتح الكاف وخفة الراء، كحَذَامِ، كما صححه الذهبي وابن المرحل، مستشهدين بقول أبي الفتح البستي:

إِنَّ الَّذِينَ تُحِبُّهُمْ لَمْ يَقْتَدُوا ... بِمُحَمَّدِ بْنِ كَرَامِ غَيْرُ كِـــرَامِ

الرَّأْيُ رَأْيُ أَبِي حَنِيفَةَ وَحْدَهُ ... وَالدِّينُ دِينُ مُحَمَّدِ بْنِ كَرَامِ[1575]

(**القائلين**) في زعمهم (**بأنّ من تفوّه**) بمثناة فوقية ففاء، واختار عنوانه لشيوعه في تكلف قبح النطق والتجري به، ومن [ثم لا تستعمل في خيرٍ، ولا في وجه حقٍّ، وإنّما يكون في الدعاوي الكاذبة، وخبيث الحال، والمقال الفارغ عن وجه إصابةٍ وموافقة عقدٍ][1576].

أي: بأن تلفظ ادعاءً (**بكلمتيّ الشّهادة**) التوحيديّة والرساليّة، حال كونه (**فارغ القلب**) والعقد خاليه (**عمّا يوافقه**) أي: التّفوه بهما من التّصديق الحقّ، فالضّمير للمصدر، (**أو ينافيه**) من الجحد الباطل، بأن لم يصدق بمضمونهما أو يجحده، فلم يعتقد حقًّا ولا باطلًا، (**مؤمنٌ**) خبر "إنّ"، عند الله والنّاس، فينجو من الخلود في النار أخرى، ويجري عليه ظاهر الحكم دنيا، وإن لم تقم بها حجةٌ عليهم فيه، لأنّها متعرضةٌ لمن جحد قلبه ما نطق به لسانه، فخالف باطنه وظاهره، فنفت عنه الايمان فَخُلّد في النار، وساكتة عما نطق لسانًا، وخلا قلبه عن موافق أو مناف، فلم تحكم له بنفي أو إثباتٍ.

تفسير قوله تعالى: {يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ} [البقرة: 9].

[1575] هذه الأبيات لأبي الفتح البستي، وهي من بحر الكامل، والشاهد فيه: مجيء اسم "كرام" على وزن "حذام". انظر: محمد بمحمد نجم الدين العزي، حسن *التنبه لما ورد في التشبه*، تحقيق: نخبة من الباحثين (سوريا: دار النوادر، ١٤٣٢ هـ ٢٠١١ م)، 9/ 376.

[1576] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك)، ومكتوب في الهامش وعليه كلمة صح.

{يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا}، بيانٌ ليقولُ، وتوضيحٌ لما هو غرضُهم ممّا يقولون، ...

وفي الكفاية: مذهب الكراميّة أن الإيمان هو التصديق باللسان فقط، لكنهم قالوا: إن طابق القلب فهو مؤمنٌ ناجٍ، وإلا فهو مؤمنٌ مُخلَّدٌ في النار، ولذا قيل: ليس للكراميّة خلافٌ في المعنى.

والإمام تبعًا للماتريدية في التأويلات، استدلالًا بهذه الآية على إبطال مذهبهم، لأنّها إخبارٌ عنهم بأنّهم قالوا ذلك بألسنتهم، وأظهروا خلاف ما في قلوبهم، وقد قال تعالى إنّهم ليسوا بمؤمنين، فهذه الآية ونحوها تدلّ على أنّ الإيمان تصديق القلب وحده، أو مع اللسان، فكيف يقول الكراميّة إنّه التّصديق اللسانيّ فقط؟

رده المصنف رحمه الله بأنّ الآية إنّما تدلّ على أنّ من ادعى الإيمان بلسانه وخالف لسانه قلبه ليس مؤمنًا؛ إمّا على تقدير كون تعريف النّاس للعهد فظاهر، لأنّهم من المختوم على قلوبهم، وإمّا على أنّها للجنس فلأنّ الله كذّبهم، وليس ذلك إلّا لعدم مطابقة التّصديق القلبيّ اللسانيّ، فلا يدلّ على أنّ من أقرّ بلسانه وليس في قلبه ما يوافقه أو ينافيه ليس بمؤمنٍ، وهو محلّ النّزاع، فكيف يكون حجةً عليهم.

وقد أورد عليهم أنّ المذكور في المقاصد وغيره من كتب الكلام[1577]، أنّ مذهبهم القول بأنّ من أضمر الكفر وأظهر الإيمان مؤمنٌ عندهم مطلقًا، والآية حجةٌ عليهم بلا[1578] شبهة.

وقد نقل الإمام كغيره [67/ب] عنهم أنّ المنافق مؤمنٌ عندهم، ومن مذهبهم أنّ الإيمان لا يلزم أن يكون منجيًا من العذاب المخلّد، وذهب غيرهم إلى أنّه لا يُسمّى إيمانًا إلّا[1579] المنجي.

وقيل إنّ المصنف رحمه الله دقّق النّظر في مذهبهم، فرأى أنّ المنافق مخلّدٌ في النار عندنا وعندهم، وأمّا في الدنيا فأحكام الإسلام جاريةٌ عليهم عندنا وعندهم، فليس بيننا وبينهم اختلافٌ إلّا فيمن تلفظ بالشهادتين فارغ القلب عن النفي والإثبات؛ فعندهم هو مؤمنٌ ناجٍ، وعندنا ليس بمؤمنٍ، وهذا كلامٌ حسنٌ.

[1577] في (س): (الإمام).

[1578] وردت في النسختين: (فلا)، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 479.

[1579] وردت في النسختين: (إلى)، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: المصدر نفسه، 1/ 479.

ولما أثبت كفرهم بنفي مطلق الإيمان عنهم، بين ما ضموه إليه من خبائثهم، فقال: ({**يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ**}) [البقرة: 9]، في هذه الجملة وجهان؛ لأنّها إمّا (**بيانٌ**) تفسيريّ (**ليقول**) الواقع صلةٌ لمن (**وتوضيحٌ**) من جهته تعالى (**لما**) أي: لمقصودٍ (**هو غرضهم**) الباعث لهم على صدور ذلك عنهم ليحصلوه به (**ممّا يقولون**) ويدعونه من الإيمان بالله واليوم الآخر، من خدعهم للمؤمنين؛ لحقن الدماء، وقسم الغنيمة،

أو استئنافٌ وقعَ جَوابًا عن سؤالٍ ينساق إليه الذّهنُ، كأنّه قيل: ما لهم يقولون ذلك وهم غيرُ مؤمنين؟ فقيل: {يُخَادِعُونَ اللَّهَ} الخ، أي: يَخْدَعُونَ.

وعدادهم في المؤمنين، وغير ذلك، فلا محلّ لها من الإعراب، ولم يرد به عطف البيان لأنّه لا يجرب[1580] في الجمل عند النّحاة، وإن كان كلام أهل المعاني في الفصل يوهمه.

(**أو**) هي (**استئنافٌ**) بياني (**وقع**) منه تعالى حال كونه (**جوابًا**) شافيًا موضحًا (**عن سؤالٍ**) مقدّرٍ (**ينساق**) من سوابق الكلام (**إليه**) أي: إلى ذلك السؤال (**الذّهن**) بالتدرج في الفهم ومواقع الخطاب، وينجر له شيئًا فشيئًا، (**كأنّه**) أي الشأن (**قيل:**) في تقديره من قبل صاحب ذلك الذهن المنساق إليه (**ما**) استفهاميّة مبتدأٌ، والخبر الظّرف، أي: أي شيءٌ حصل (**لهم**) أي المنافقين، ودعاهم حال كونهم (**يقولون ذلك**) المذكور، من {آمنَّا بِاللهِ} إلخ، (**وهم**) أي: والحال أنّهم في ذلك القول (**غير مؤمنين؟**) باطنًا، وهلّا صرحوا بالكفر كغيرهم ولم يدعوا الإيمان كاذبين، ولا ينفعهم شيئًا، (**فقيل:**) من قبله تعالى في جوابه وإيضاح غرضهم في قوله: فعلوا ذلك لأنّهم (**يخادعون الله**[1581]) والذين آمنوا (**إلخ**).

[1580] (يجرب)، هكذا وردت في النسختين، ولعلها تكون: (يجري)، حتى تناسب السياق.

[1581] (الله)، لفظ الجلالة ورد في النسختين على أنّه من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 40.

فالقصد بيان حالهم، وما قصدوه بمقالهم، وعلى تقدير السؤال هو أيضًا مبين، فالمآل واحدٌ فيهما، والمناسبة تامةٌ، (**أي**) لكون يخادعون بمعنى (**يخدعون**) لاختصاصهم به كاختصاص القول المذكور، وإن كان لإبقاء المخادعة على أصلها وظاهرها وجه أيضًا، لأنّ ابتداء الفعل في باب المفاعلة من جانب الفاعل، وهو صريحه، وإن كان المفعول يأتي بمثل فعله، فهو مدلولٌ عليه من عرض[1582] الكلام.

قال قدس الله سره، تبعا للمدقق في الكشف: جَعْلُ يخادعون بيانًا ليقولوا، أولى من [68/أ] جعله مستأنفًا، لأنّه إيضاحٌ لما سبقه، وتصريحٌ بأنّ قولهم كان مجرد خداع، وأيضًا ليست المخادعة أمرًا مطلوبًا لذاته، فلا يكون الجواب شافيًا، بل يحتاج إلى سؤالٍ آخرٍ كما ذكره.

وتعبيره بيجوز وما بعده ناطقٌ بها، وما قيل من أنّه بيانٌ للتعجب من كونهم من النّاس لا يخفى ما فيه، كما يعلم ممّا مرّ، وقد جوّز في البحر كون هذه الجملة بدلًا من صلة "من"، بدل اشتمال، فلا محلّ لها أيضًا، أو حالًا من الضّمير المستكن في يقول، أي مخادعين.

وأجاز أبو البقاء أن يكون حالًا من الضّمير المستتر في مؤمنين، والعامل فيها اسم الفاعل، ويرد بأنّه حينئذٍ نظير: ما زيد أقبل ضاحكًا، وللعرب في مثله طريقان:

وقد قُرئ كذلك، وإيثارُ صيغة المفاعلةِ؛ لإفادة المبالغةِ في الكيفيّة، ...

أحدهما: نفي المقيد وحده، وإثبات أصل الفعل، وهو الأكثر، فيكون الإقبال[1583] ثابتًا، والضّحك منفيًا، ولا يُتصور في الآية نفي الخداع وثبوت الإيمان.

والثاني: أن ينتفي القيد ومقيده وهو العامل، فالمعنى لم يقبل ولم يضحك، وهذا غير مرادٍ هنا أيضًا، أعني نفي الإيمان والخداع معا، بل المعنى على نفي الإيمان وثبوت الخداع، ففسد جعلها حالًا من ضمير المؤمنين، ولا فرق بين الحال والصفة، كما قيل.

[1582] في (س): (غرض).

[1583] في (س): (الإقبال ضاحكا)، ولا تناسب له مع السياق.

وتعقبه في الكفاية: "بأنّه غفلةٌ منهم، فإنّ الجملة الحالية، بل الحال مطلقًا، إذا وقعت بعد نفي وهي حال من مدخوله، إنّما يلزم انتفاء مقارنتها، لا نفيها نفسها، لأنّه لا يلزم من نفي الشيء في حال، نفي تلك الحال، ألا تراك تقول: ما جاءني زيدٌ وقد طلع الفجر، فينتفي مجيئه مقارنًا لطلوعه، ولا يقصد نفي طلوعه، وتعتذر[1584] لترك زيارة صديقك لضيق ذات يده، فتقول: لا أزورك مطلقًا، ولا أرى هذا يشتبه على أحدٍ، وفي الكتاب المجيد: {وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ} [الأنفال: 33]، وهي حالية جوزوا فيها الوجهين.

والعجب من هؤلاء أنّهم صرحوا بهذا في سورة الأنفال من غير تردد فيه، وأمّا الصّفة فليس لها مثل هذه الحال، وما ذكروه[1585] من الوجهين جارٍ فيها، ولا يجري في كلّ قيدٍ، وقد تجعل الحال ونحوها في مثله قيدًا للنفي، لا المنفي، كما قرّره في قوله؛ لم أبالغ في اختصاره تقريبًا، ومنه تعلم تحقيق هذه الضابطة، وأنّها ليست على إطلاقها، كما تُوهم"[1586].

(**وقد قُرئ**) من قبل ابن مسعود وأبي حيوة هذا الفعل المفسر به يخادعون (**كذلك**) [1587]. أي: يخدعون بصيغة الثلاثي، وحينئذ فمقتضى الظاهر أن يقرأ بها المتواتر، فما وجه خروجها عنه، فبينه بقوله: (**وإيثار**) أي: اختيار المتواتر في هذا المقام يخادعون على (**صيغة المفاعلة**) ووزنها، والفعل صادرٌ من واحدٍ، عبّر عنه بالصادر [68/ب] من اثنين إظهارًا (**لإفادة المبالغة**)[1588]، وبيان قوتها (**في الكيفيّة**) للفعل الصّادر منهم، بحيث بذلوا في خداع المؤمنين وسعهم، وبلغوا في توجيه الشّر إليهم جهدهم، فإنّ التّعبير عن الصّادر من واحدٍ بما يقتضي الصدور من اثنين، يدلّ على كمال قوته، وإلّا لم يكن للعدول عنه وجه.

فإنّ الفعل متى غُولب فيه؛ بُولغ فيه قطعًا أو في الكميّة، كما في الممارسة والمزاولة، فإنّهم كانوا مداومين على الخَدْعِ، ...

[1584] في (س): (وتعتل).

[1585] في (س): (ذكره).

[1586] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 313.

[1587] (كذلك)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل.

[1588] (لإفادة المبالغة)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 40.

(**فإنّ الفعل**) الصادر من فاعله (**متى غُولب فيه**) فاعله فاشتدت محاولته له، (**بُولغ فيه**) تجنيسٌ قلبيٌّ، أي: جاء أبلغ وأحكم منه، إذا زاوله دون مغالب، ولا ممار له، زيادة قوة الداعي إليه، فيشتد اعتناؤه به (**قطعًا**)، لوجود[1589] الحامل عليه والباعث له، (**أو**) أوثرت الصيغة[1590] المذكورة لإفادة المبالغة (**في الكميّة**) للفعل وكثرة أفراده، بالمحاولة له مرةً بعد أخرى، ومعاودته مع كل غرضٍ، فتكثر أفراده، يعني أن خداعهم المذكور لما تكرر منهم مرةً بعد أخرى حتى بلغ الغاية في الكثرة، عبر عنهم، وإن صدر منهم وحده، بالصادر من اثنين، ليفيد المبالغة في كمية أفراده الصادرة عنهم، والإنباء بغاية[1591] كثرتها، (**كما**) هو عادة العرب، فإنّهم يعبرون بفاعلة (**في**) الصادر من واحدٍ، إذا تكرر منه، تنزيلًا له منزلة الصادر من اثنين، نحو (**الممارسة**) للفعل، والمخالطة له[1592] بكثرة، فالمفاعلة ناظرة لكمية أفراد الفعل، لا الفاعلين، والمادة تدور على العلاج، ففي الصحاح: "والمِراسُ: الممارسة والمعالجة. ورجلٌ مَرِسٌ: شديدُ العلاج"[1593]، (**والمزاولة**) للشيء بمحاولته مرةً بعد أخرى، فعبر عنهما، وإن صدرا من واحدٍ، بمارس وزاول، المتأصل في الصادر من اثنين، اعتبارًا بكمية أفراد الفعل، ومبالغةً في كثرتها، فتجوز [بصيغة المفاعلة المحولة عن الثلاثي عن المبالغة في الفعل كيفية أو كمية، أو][1594] عن إيجاب فعلٍ فيما يقبله، لتنزيل قبوله منزلة فعله، كعالج الطبيب.

[1589] في (س): (لوجوب).

[1590] في (س): (الطبقة).

[1591] (غاية)، غير واضحة في (س).

[1592] (له)، ليست في (س).

[1593] الجوهري، *الصحاح*، مادة: "مرس"، 3/ 977.

[1594] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

(**فإنّهم**)[1595] أي: المنافقين (**كانوا**)[1596] في جميع أحوالهم (**مداومين**)[1597] في سائر حركاتهم وسكناتهم (**على الخَدْعِ**[1598])[1599] للمؤمنين، مواظبين[1600] عليه، لا يبرحون عنه طرفة عين، مضمرين له، منتهزين الفرصة فيه ما أمكنهم، فكثرت أفراده منه جدًا، فعبر بيخادعون لذلك، وإن لم يصدر إلا منهم، فتدبر.

والخَدْعُ: أن يوهم صاحبَه خلاف ما يريد به من المكروه؛ ليوقعَه فيه مِن حيثُ لَا يحتسبُ، أو يوهمَه المساعدةَ على ما يريد هو به؛ ليغترّ بذلك؛ فينجوا منه بسهولةٍ، ...

ولما كان في التركيب التحقق تارةً، والتجوز أخرى، وإنّما يُعلمان بشرح أجزائه، بين المحتاج إليه منها، توطئةً لبيان ما قصد بالتركيب، فقال: (**والخَدْعُ**[1601]) بفتح الخاء المعجمة وتكسر، وسكون الدال المهملة، فعين مهملة آخره، مصدر خدع ثلاثي[1602]، أصله الإخفاء، ومنه المخدع للخزانة[1603]، والأخدعان لعرقين خفيين في العنق، وفي المصباح: "خَدَعْتُهُ خَدْعًا وَالْخِدْعُ بِالْكَسْرِ الاسْمُ مِنْهُ"[1604]، فهو اسم مصدرٍ بمعناه، كالخديعة. ويقع بوجهين: إنزال مكروهٍ، أو سلامةٌ منه، لأنّه إمّا (**أن يوهم**) [69/أ] من أوهم متعديًا لاثنين؛ يقال: وهمت الشيء أهمه وقع في خلدي، وأوهمنيه غيري، ووهمنيه، المخادع (**صاحبه**) [1605]

[1595] في (س) زيادة: (أي خدع المؤمنين) بعدها، وعليها تضبيب ربما للإشارة لشطبها.

[1596] (كانوا)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 40.

[1597] (مداومين)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 40.

[1598] في (س): (الخداع).

[1599] (على الخداع)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 40.

[1600] (مواضبين)، هكذا وردت في النسختين بالضاد، والصحيح ما أثبت إملاء.

[1601] في (س): (الخداع).

[1602] في (ك): (ثلاثيا).

[1603] في (س): (الخزانة).

[1604] الفيومي، *المصباح المنير*، مادة: "خ د ع"، 1/ 165.

[1605] (صاحبه)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 40.

المخدوع، (**خلاف ما يريد به**) أي الخادع بالمخدوع (**من المكروه**) ويصيبه به، أي: يوهمه محمودًا يناله، وهو يريد به مكروهًا، فيصيبه به، وإنما يوهمه ذلك (**ليوقعه**)[1606]، أي: يوقع الخادع المخدوع وينزله (**فيه**)[1607]، أي: في المكروه الذي أراده به (**من حيث لا يحتسب**) أي: من الجهة التي لا يقدر نزوله به منها، فيأخذه على غرّةٍ وغفلةٍ، ليكون أمكن منه، ومنه (الحرب خدعة)[1608].

(**أو يوهمه**) أي يوهم الخادع المخدوع، فيوقع في وهمه (**المساعدة**) منه له (**على ما يريد**[1609] **هو**) أي: الخادع (**به**) أي بالمخدوع، فعائد الصلة محذوفٌ أي يريده، وأُكد بالبارز لجريها على غير من هي له، وإنما أوهم مساعدته عليه (**ليغترّ**) المخدوع (**بذلك؛**) المذكور من إيهام المساعدة له على مراده، (**فينجو**) الخادع (**منه**) أي من المخدوع (**بسهولةٍ**)[1610]، فيتم له مراده دون كلفةٍ ومحاولةٍ، وينجو من شره بأيسر وجهٍ، وأصله في الكشاف.

من قولهم: ضَبٌّ ...

وقال الإمام: "هو إظهار ما يوهم السلامة، وإبطان ما يقتضي الاحتراز بالغير أو التخلص منه"[1611]، فقيل إنه إشارةٌ إلى أنّ ما في الكشاف غير جامعٍ، وقال الطيبي: "لعل قوله من المكروه يشمل التخلص منه، لأنّ العدو يكره خلاص عدوه"[1612]، وقال قدس سره: "هو أن يوهم صاحبه خلاف ما

[1606] (ليوقعه)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 40.

[1607] (فيه)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 40.

[1608] هذا حديث أخرجه البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: الحرب خدعة، (رقم 3030)؛ ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب: جواز الخداع في الحرب، (رقم 1739)، كلاهما من حديث أبي هريرة وجابر رضي الله عنهما مرفوعا. وقوله: (خَدْعَةٌ)، فيه ثلاث لغات: بفتح المعجمة وبضمها مع سكون المهملة فيهما وبضم أوله وفتح ثانيه، والأول أفصح. انظر: النووي، *شرح صحيح مسلم*، 12/ 45.

[1609] في (س): (يزيد).

[1610] (بسهولة)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 40.

[1611] مراد بالإمام: الفخر الرازي. انظر: الرازي، *مفاتيح الغيب*، 2/ 303.

[1612] الطيبي، *حاشية الطيبي على الكشاف*، 2/ 160.

يريد به من المكروه، ويصيبه به، كما يدل عليه تفسير أصله المأخوذ منه، ويؤيده قوله: مخدوعًا ومصابًا بالمكروه، وهذا معنى لغويٌّ لا عرفيّ، كما قيل"[1613].

وقال المدقق في الكشف[1614]: "التحقيق أن الخدع صفة فعلية قائمة في النفس عقيب استحضار مقدمات في الذهن، متوصل بها توصلا يستهجن شرعا أو عقلا أو عادة، إلى استجرار منفعة من نيل معروف لنفسه، أو إصابة مكروه لغيره، مع خفائهما على الموجه نحوه القصد، بحيث لا يتأتى ذلك النيل أو الإصابة بدونه، إذ لو تأتى له فوت غرض آخر حسب تصوره، والغني عن كل نيل وإصابة واستجرار منفعة لنفسه، لا يصح عليه ذلك وهو متعال عن التأمل، واستحضار المقدمات، وإما أنه لا يخدع فهو أظهر؛ لأنه جل عن أن يحوم حول سرادقات جلاله نقص الانفعال، وخفاء معلوم عليه"[1615]، انتهى.

فعلى هذا يكون (الحرب خديعة)، وخديعة الأب البار لولده، واستدراج بعض الناس إلى الخير مجازًا، وهذا ردٌ على ما قيل من أنّ الخداع ما يكون حسنًا، وهو مأخوذٌ (**من قولهم: ضَبٌّ**) بشد الموحدة وإعجام الضاد، حيوان معروف بأرض الحجاز، يعيش ألف سنة، إذا عطش تمرغ [69/ب] في الندي من التراب، فيروي ويبول بعد أربعين يوما قطرة، مباح الأكل لوضعه على سفرة[1616] المصطفى [صلى الله عليه وسلم] محتوذا[1617]، وأَكلُ خالدٍ له بحضرته، بعد سؤاله له صلى الله عليه وسلم عنه، وقد رفع يده الكريمة عنه بعد ما مدها له، حين أخبر به، فأجاب بأنه مباحٌ، واعتل لعدم أكله بأنه لم يكن بأرض قومه، فهو يعافه[1618]، فدل على تركه له تنزهًا وتقذرًا، لا تحريمًا وتحضرًا[1619].

[1613] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 479.

[1614] في (س): (الكشاف).

[1615] المصدر نفسه، 1/ 479.

[1616] في (س): (صفرة).

[1617] (محتوذا)، هكذا وردت في النسختين، ولعلها: (محنوذا) أي مشويًّا.

[1618] الحديث أخرجه البخاري، كتاب: الطعمة، باب: الشواء، (رقم 5400)؛ ومسلم، كتاب: الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب: إباحة الضب، (رقم 1945)، كلاهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا.

[1619] (تحضرًا)، هكذا وردت في النسختين بالضاد، ولعل الصحيح أن تكون: (تحظرًا)، بالظاء، من الحظر: وهو المنع.

خادعٌ وخَدِعٌ، وهو الذي إذا أمرّ الحارش يده على باب جُحره يوهمه الإقبالَ عليه، فيخرج من بابه الآخر، وكلا المعنيين مناسبٌ للمقام؛ فإنّهم كانوا يريدون بما صنعوا أن ...

(**خادعٌ**) كمانع، متوار مختف، (**وخَدِعٌ**) بفتح فكسر كحذر وكتف، مبالغة في خادع، (**وهو**) أي خداعه، أو الضب الخادع، (**الذي إذا أمرّ**) بشد الراء، من الإمرار (**الحارش**) بإهمال الحاء والراء وإعجام الشين، من الحرش، وهو صيد الضب خاصة، وحارشه يحرك (**يده على باب جحره**) بالجيم والحاء المهملة: مأواه الساكن فيه، (**يوهمه**) أي يوهم الحارشَ الضبُّ (**الإقبال**) منه (**عليه**) أي الحارش، فيظنه فيه، فيخرج ذنبه ليضربها فيؤخذ، وقولهم: هو يحرش لعياله: يكتسب لهم، مجازٌ منه، فلا يرد عليه كما توهم، وخداع الضب اتخاذه لجحره منافذ غير بابه يسترها، ويرقق سترها، فإذا رأى حارشه أوهمه أنه يقبل عليه، ثم يخرق إحدى منافذه (**فيخرج**) هاربًا من حارشه (**من بابه الآخر**)، وهو النافقاء، ففي الصحاح: "نافقاء اليربوع إحدى جحريه، يكتمها مظهرًا غيرها، وهو موضع يرققه، فإذا أتى من قبل القاصعاء خرقه برأسه فانتفق وخرج، والجمع نوافق، ونافق أخذه نافقائه، ومنه اشتقاق المنافق في الدين"[1620]، انتهى.

فيناسب حال الضب في خدعه ثاني تفسيري الخدع، لتحيله بإيهام إقباله على حارشه، على نجاته[1621] منه بسهولة.

(**وكلا المعنيين**) الأول والثاني في تفسيره (**مناسبٌ للمقام**) التنزيلي المسجل على المنافق بالخداع، فإنه يتحيل به على إنزال الشر بالمؤمنين، ونجاته منهم بما يوهمه، فتعرف به موضع الخداع من المنافق، فإن له هنا موقعًا يذوقه من شَمَّ رائحة الإعجاز.

الراغب: "خدع الضب استتر في جحره، واستعمل فيه لما اعتقدوا من أنه يعد عقربًا يلدغ من يدخل يده في جحره، حتى قيل: أخدع من ضب"[1622] ، فهو بمنزلة النفاق في الكفر، والرياء في الأفعال الحسية، وكل ذلك خلاف ما يقتضيه الدين، لأن الدين يوجب الاستقامة، والعدول عن الغرور، والخديعة مذمومة قبيحة.

[1620] الجوهري، *الصحاح*، 4/ 1560.

[1621] في (س): (تجارته).

[1622] الراغب الأصفهاني، *مفردات القرآن*، 276.

(**فإنّهم**) بيان لوجه المناسبة، وإنما خدع المنافقون بما أظهروا من الإيمان، وباطنهم بخلافه، لأنهم (**كانوا**) في معظم مقاصدهم (**يريدون بما صنعوا**) من الخداع، وأوهموا من الإقبال على الإيمان، لجعله خَدْعًا لله تعالى، مع استحالته عليه، فيكون أبلغ في [70/أ] (**أن**) يفشى لهم المصطفى أسراره، فيعرفونها ويقصدون

يطّلعوا على أسرار المؤمنين فيذيعوها إلى المنابذين، وأن يدفعوا عن أنفسهم ما يصيب سائر الكفرة، وأيًا ما كان، فنسبتُه إلى الله سبحانه، ...

أن (**يطّلعوا**) ويقفوا (**على أسرار المؤمنين**) المخفية فيما بينهم، مما يتعلق بأمر العدو وغزوهم، والحيلة في إهلاكهم، (**فيذيعونها**)، بإعجام الذال، من أذاع رباعيا، في المصباح: " ذَاعَ الْحَدِيثُ ذَيْعًا وَذُيُوعًا: انْتَشَرَ وَظَهَرَ، وَأَذَعْتُهُ أَظْهَرْتُهُ"[1623]، أي يفشوها وينقلوها (**إلى المنابذين**) له صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين من طوائف الكفر، (**وأن**) أي ويريدون بصنعهم أن (**يدفعوا عن أنفسهم**) ويمنعوا ذواتهم (**ما يصيب**[1624] **سائر**) أي باقي الطوائف (**الكفرة**) ظاهرًا وباطنًا، وينزل بهم من ضرر القتل والسبي، ويجلبوا لها أموال الغنائم، ويعظموا ويكرموا من قبل المصطفى [صلى الله عليه وسلم] وصحبه كسائر المؤمنين، فتلك أغراضهم الحاملة لهم على خدعهم.

(**وأيًا ما كان،**) أي وبكل اعتبار في تفسير الخدع، فالمخادعة تكون بين اثنين، بأن يخدع كلٌ الآخر، فإنّ المفاعلة أن يفعل كلٌ بالآخر مثل ما يفعل به، فتنتقض صيغة المخادعة، أن يصدر من كل واحدٍ من الجانبين فعلٌ يتعلق بالآخر، وخدع المنافقين لله بأن يوقعوا في علمه خلاف ما يريدون به من المكروه ويصيبوه، لا تخفى استحالته لإحاطة علمه بكلّ معلومٍ، وخدع الله إيّاهم بأن يوقع في أوهامهم خلاف ما يريدون من المكاره، ليغتروا[1625]، ثم يصيبهم به، لا يصدر منه تعالى لقبحه عند المعتزلة، بناءً على فاسد أصلهم ومن ثم ترك التعرض له، والامتناع أن يُنسب إليه تعالى حقيقةً عندنا، لما يوهمه ظاهره من أنه إنما يكون عن عجز المكافحة، وإظهار المكتوم، لأنه المعهود منه في الإطلاق، كما ذكر في

[1623] الفيومي، المصباح المنير، مادة: "ذ ي ع"، 1/ 213.

[1624] (يطيب)، هكذا كتبت في النسختين، والصحيح ما أثبت كما في الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 40.

[1625] في (س): (ليفتروا).

الانتصاف، ولذا زيد في رسمه: مع استشعار خوفٍ أو استحياءٍ من المجاهرة، والغني بإطلاق، القوي [تصرفًا واقتدارًا][1626] في الأنفس والآفاق، منزهٌ عن ذلك.

(**فنسبته**) أي الخداع (**إلى الله تعالى**) ليس بحقيقي، لاستحالته في حقه، فإنّ من المعلوم أنّ حاله تعالى مع المنافقين لم يكن حقيقة هذا المعنى المذكور، وأن المؤمنين –وإن جاز أن يُخدعوا من غير أن يرجع إليهم في ذلك نقصٌ– لم يجز أن يقصدوا خدعهم، فإنه غير مستحسنٍ، بل مذمومٌ مستهجنٌ، فوجب صرفه بالنسبة له تعالى عن ظاهره، لأنّه لا تخفى عليه خافية، فكيف يخدع؟ والمنافقون علموا أي لأنهم أهل كتاب، فلا يقصدون خدعه كما يأتي، فإنّهم إذا تحققوا أنّه لا يخدع بالفتح، لم يقصدوه، إذ العاقل لا يقصد ما تحقق امتناعه.

إمّا على طريق الاستعارة والتّمثيل؛ لإفادة كمال شناعةِ جنايتهم، أي: يعامَلون معاملة الخادعين، وإمّا على طريقة المجاز العقليّ، بأن يُنسب إليه تعالى ما حقّه أن يُنسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم؛ إبانةً لمكانته عنده تعالى، ...

ولذا قال في شرح التأويلات: "لا أحد يقصد مخادعة[1627] الله مع إقراره بأنه خالقه"[1628]، فينسب إليه تعالى (**إمّا على طريق**) أي: وَجْهِ وطَرْزِ[1629] (**الاستعارة**) [70/ب] التي هي أبلغ من المجاز، ولما لم يرد بها المكنية والتبعية، كالتصريحية في هذا المقام، فسرها بقوله: (**والتّمثيل**) بتشبيه إحدى الهيئتين المتنزعتين من متعدد بالأخرى، على ما مر، أي التصوير لحالهم فيما يرومونه، فعبر بها عن الخدع، وإن لم يصح على حقيقته، (**لإفادة**) المخاطب حال (**كمال**) أي: فرط (**شناعة**) أي قبح (**جنايتهم**) الصادرة منهم، بمقتضى زعمهم، (**أي: يعاملون**) الله فيما يظهرون من الإيمان ويبطنون من الكفر، وينتحتون من الأغراض المموهة[1630] الظاهر، الرديئة الباطن، (**معاملة**) تشبه معاملة (**الخادعين**) لمن يخدعونه بإنزال المكروه في

[1626] في (س): (تصرف واقتدار)، بالرفع.

[1627] في (س): (مخاعدة).

[1628] انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 481.

[1629] (وطرز)، هكذا وردت في النّسختين، ومعناه: شكله ونمطه. انظر: *المعجم الوسيط*، 2/ 554.

[1630] في (س): (أي مموهة).

صورة إيهام إرادة المحمود، أو صرفه عن أنفسهم بإيهام المساعدة، فمثلت حالهم بذلك، مبالغة في قبحها، وبيانا لكمال شؤم جنايتها، فهو أبلغ من الحقيقة.

(**وإمّا**) أنها نسبة إليه تعالى (**على طريقة**) أي وجه وأسلوب (**المجاز العقليّ**) المبتني لا على الحذف، أخذًا من المقام، لا على الاستعارة والقرينة، من منع قصد الظاهر معينة للمراد، وموقفة للعقل عليه.

ثم صور التجوز عقلًا بقوله: (**بأن ينسب**) مبنيًا للنائب (**إليه تعالى**) نسبة إيقاعية (**ما**) أي حدث (**حقه**) والواجب فيه عقلًا (**أن ينسب**) حقيقةً (**إلى الرسول صلى الله عليه وسلم**)، لجوازه في حقه، لا إلى الله تعالى، لقيام عقلي الدليل على استحالته، فإنه لا يتأثر بفعل غيره، لوجوب قدمه وغناه المطلق، فدل العقل على استحالة أن يخدع، فإذا نسب إليه تعين صرفه للرسول [صلى الله عليه وسلم] بعقلي التجوز، أي يخدعون رسول الله [صلى الله عليه وسلم]، فالتجوز في النسبة الإيقاعية، لأنه يجري فيها، كالإسنادية على ما تقرر في المعاني، لا على أن يتجوز بالجلالة عن الرسول [صلى الله عليه وسلم]، فإنه لا يطلق على غيره تعالى، ولو مجازًا، فلا يراد بلفظ الله رسوله [صلى الله عليه وسلم]، فالتجوز في إيقاعي النسبة كما مرّ.

وهذان جوابان باعتبارين مختلفين؛ فيراد بخدع الله خدع رسوله [صلى الله عليه وسلم] على الثاني، (**إبانةً**) منه تعالى وتوضيحًا (**لمكانته**) ورفعه مقداره (**عنده تعالى**) حيث جعل خدعهم لرسوله خدعًا له،

كما ينبئ عنه قوله تعالى: {إِنَّ الذين يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ الله يَدُ الله فَوْقَ أَيْدِيهِمْ}، وقوله تعالى: {مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ الله}، مع إفادة كمال الشّناعةِ كما مرّ، ...

لأنه خليفته في أرضه، ناطقٌ عنه بأوامره ونواهيه مع عباده، كما يقال: قال الملك كذا ورسم كذا، وإنما القائل والراسم وزيره أو بعض خاصته، الذين قولهم قوله، ورسمهم رسمه.

(**كما ينبئ عنه**) ويدل عليه (**قوله تعالى:**) في سورة الفتح ترفيعًا لقدر نبيه [صلى الله عليه وسلم]، وإظهارًا لمكانته عنده، بجعل أمرهما واحد: (**{إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ}**) على وجه المعاهدة والمتابعة بالدخول تحت الأمر والنهي، والوفاق لما تريد منهم، (**{إِنَّمَا يُبَايِعُونَ}**) في الحقيقة ويعاهدون (**{ٱللَّهَ}**) لأنّ التزام أمرك التزام لأمره، ومتابعتك عين متابعته، لأنّك [71/أ] إنما تدعو إليه، وتأمر بطاعته، وتنهى عن

معصيته، (**{يَدُ ٱللَّهِ}**) في تلك المبايعة لك بما له من إحاطة العلم وكمال الاقتدار (**{فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ}**) [الفتح: 10] الموضوعة في يدك، لأنه المستولي عليهم، المطلع على ما في ضمائرهم، المتصرف ظاهرًا وباطنًا فيهم، فالكل منه، وإليه.

فظهر أنّ التجوز في التحقيق إنما هو في الهيئة التركيبية، والنسبة الإيقاعية، لا في لفظ الله وإطلاقه على الرسول [صلى الله عليه وسلم]، ولا على أنه بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

(**وقوله تعالى:**) في سورة النساء (**{مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ}**) في المأمور والمنهي (**{فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ}**) [النساء: 80] فيهما، لاتحاد المطلب منهما، فالتركيبان مسوقان لتأييد بيان مكانته عند الله، ورفعة قدره، وكون معاملته معاملة الله، لأنّ كل ما يتعلق بالرسول صلى الله عليه وسلم عائدٌ بالآخرة إلى الله وإلى دينه، فلا يرد أن إطاعتهم الرسول صلى الله عليه وسلم تستلزم إطاعة الله، ومبايعته صلى الله عليه وسلم تستلزم مبايعة الله، لأنهم إذا عاهدوا الرسول صلى الله عليه وسلم أن يعاونوه فقد عاهدوا الله تعالى أن يؤيدوا دينه، كما توهم.

فإن قلت: الإسناد من جانب المشبه عقلي، وفي جانب المشبه به حقيقي، لأنّ إطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم إطاعة الله حقيقةً، قلت: التشبيه باعتبار ظاهر المشبه، وهو ادعاء الاتحاد بينهما مبالغة، فتدبر.

(**مع**) ما في تلك النسبة إليه تعالى مرادا بها رسوله [صلى الله عليه وسلم] من (**إفادة كمال الشّناعة**) والقبح لما ارتكبوه (**كما مرّ**) شرح ذلك في الوجه الأول، فابتنى على هذا الوجه أمران: رفعة مكانه عليه السلام، وبيان قبح ما ارتكبوه من خداعه، وفرط شناعته، بجعله خدعًا له تعالى، مع استحالته عليه، فيكون أبلغ في الشناعة.

وإمّا لمجرد التوطئةِ والتّمهيد لما بعده، من نِسبته إلى الذين آمنوا، والإيذانِ بقوةِ اختصاصِهم به تعالى، كما في قوله تعالى: {والله وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ}، ...

(وإمّا) [أنه لخدع][1631] نسب إليه تعالى **(لمجرد التوطئة)**، مصدر وطأ مشدّدًا، في المصباح: "وَطُؤَ الْفِرَاشُ بِالضَّمِّ فَهُوَ وَطِئَ، كَقَرُبَ فَهُوَ قَرِيبٌ"[1632]، كالوطيئة[1633]، والمادة تدور على البسط للشيء لقصد غيره، ومن ثم فسره بقوله: **(والتّمهيد)** بذكر خدعه تعالى **(لما بعده)** أي خدعه تعالى **(من نسبته)**[1634] بطريق الإسناد الإيقاعي، وإضافته **(إلى الذين آمنوا)**[1635] بإيقاع خدعهم عليهم، فلم يرد به منهم في حقه تعالى حقيقته، فإنّ الاسم قد يذكر ولم يرد لذاته، وإنما يُذكر توطئةً وتمهيدًا لذكر اسمٍ آخر، فيُسند الفعل ظاهرًا إلى شيئين، وهو حقيقةً مسندٌ إلى أحدهما كأعجبني زيدٌ وكرمه، فلم يُرد زيدٌ لذاته، بل وطأ به لذكر كرمه، فإنّ المعجب كرم زيد، لا ذاته، فكذا يخادعون الله، [71/ب] فإن ذكره ليس لتعليق الخدع به، بل توطئة، فيكون المعنى يخادعون الذين آمنوا بالله.

وفائدة هذه الطريقة الإيماء الى إشعار العقل **(والإيذان)** له بإعلامه **(بقوة اختصاصهم به تعالى)** أي: المؤمنين وكمال تعليقهم، بحيث صاروا مقصورين عليه، لا يتعدونه إلى غيره، فنفيه تنبيه على كمال اختصاص المؤمنين بالله، وقوته، وقربهم منه، حتى كأنّ الفعل المعلّق بهم دونه يصح أن يعلّق به أيضًا، فيفهم تعلقه به أيضًا ظاهرًا، وإن لم يكن معلّقًا به في نفس الأمر.

ولما كان المؤمنون من الله بمكان سلك بهم ذلك المسلك، وسرى خداعهم إلى خداعه، **(كما في قوله:)** أي كالتمهيد والتوطئة المارين، التوطئة والتمهيد في سورة التوبة، بقوله: **({وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ})** مبتدأٌ، والخبر **({أَحَقُّ})** أوجب وأولى **({أَن يُرۡضُوهُ})** [التوبة: 62] أي الرسول [صلى الله عليه وسلم]، بالموافقة له في جميع محابه، والعمل بما جاء به من إرضائهم لكم بالأيمان الكاذبة، فإنه لا يُبنى عليه شيءٌ، [ولا كذلك، ورضى الرسول [صلى الله عليه وسلم] كما يأتي تحقيقه][1636]، فإنّ ذكر الله ليس لإرضائه تعالى، بل توطئةً لإرضاء رسوله [صلى الله عليه وسلم]، كما أنّ ذكره تعالى سابقًا ليس لتعليق الخدع به، بل توطئةً لتعليقه بالذين آمنوا، فالقصد هنا إرضاء الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لا تفاوت بين رضاه

[1631] في (ك): غير واضحة، ولعل الصحيح أن تكون: (أنّ خدعهم).

[1632] الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 664.

[1633] في (س): (الوطئة).

[1634] (من نسبته)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

[1635] (إلى الذين آمنوا)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 41.

[1636] ما بين المعكوفتين غير واضح المعنى.

ورضى الله، ومن ثم وحد الضمير في {أَن يُرْضُوهُ} إيذانًا بأنّ المقصود إرضاء الرسول [صلى الله عليه وسلم]، وأنّ ذكر الله

وقوله تعالى: {إِنَّ الذين يُؤْذُونَ الله وَرَسُولَهُ}. وإبقاءُ صيغة المخادعةِ على معناها الحقيقي؛ بناءً على زعمهم الفاسدِ وترجمةٌ عن اعتقادهم الباطل، كأنّه قيل: يزعمون أنّهم يخدعون الله ...

للإشعار بأنّ الرسول [صلى الله عليه وسلم] من الله بمنزلةٍ عظيمةٍ، واختصاصٍ قوي، حتى سرى إرضاؤه صلى الله عليه وسلم إلى إرضاء الله عز وجل.

(**وقوله تعالى:**) في سورة الأحزاب في بيان قوة الاختصاص والتوطئة، والتمهيد بذكر الجلالة وما بعده: ({**إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ**}) بأنواع الإيذاءات القولية والفعلية {لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأٓخِرَةِ} [الأحزاب: 57]، فالجلالة موطئٌ وممهدٌ لتاليه، فإنهم لا يؤذون الله حقيقةً، لتعاليه عن التأذي والتأثر، ووصول فعل الحادث له، بل الرسول [صلى الله عليه وسلم] وحده، وذكر الاسم الكريم مع الرسول [صلى الله عليه وسلم] لتقوي اختصاصه بالله تعالى.

ومثل هذا العطف يُسمى جاريًا مجرى التفسير، في أنّ المراد أحدهما.

والفرق بين التوطئة والعطف البياني وإن كان مقصدهما واحدًا أنّ المقصود في العطف البياني المعطوف عليه، والتوطئة المعطوف[1637] فقط، والمعطوف عليه إنما يورد فيها لقصد المعطوف.

وإنما جعل الاسم الكريم تمهيدًا لذكر المؤمنين في هذا المقام، للدلالة على الغضب الشديد على المنافقين، لاعتدائهم وإرادة الانتصار ممن يحاول خدعهم، وإنزال الهوان بهم، فلا يدخل في المعنى إثبات الخدع في جانب الله والمؤمنين، فتدبر.

فهذه ثلاثة أوجهٍ جاريةٌ على مجازية الخدع والمفاعلة، وهي المرضية عند أرباب الأذواق.

[1637] (والتوطئة المعطوف فقط)، هكذا وردت في النسختين، ولعلها تكون: (التوطئة للمعطوف فقط).

وأشار لما رده الذوق من الوجوه المدعاة بقوله: (**وإبقاء**) مبتدأ وخبره مما إلى إلخ، [72/أ] الآتي بعد، أي: ودعوى إبقاء (**صيغة المخادعة**) في يخادعون (**على معناها الحقيقي**) الصادر من اثنين، المار بوجهيه دون تجوز، لكن لا في نفس الأمر، بل (**بناءً على زعمهم الفاسد**) وادعائهم الكاذب، ويكون هذا القول من الله (**و**[1638]**ترجمةٌ**) أي مترجمًا به (**عن اعتقادهم الباطل**) من فاسد ظنهم أنّ الله ممن يصلح خداعه، بتناهيهم في الجهل؛ إذ من كان ادعاؤه الإيمان بالله نفاقًا ليس عارفًا به، ولا بصفاته، ولا يتعلق علمه بكل معلومٍ.

(**كأنّه**) أي الأمر والشأن (**قيل:**) في بيان يخادعون: معناه (**يزعمون**) أي المنافقون (**أنّهم**[1639] **يخدعون الله**) المتعالي عن ذلك، جهلًا منهم به وبصفاته، من العلم والقدرة على وجههما اللائق به، وإن عرفوا وصفه بهما في الجملة كما مرّ.

والله يخدعهم، أو على جعلها استعارةً تَبَعِيّةً، أو تمثيلاً؛ لما إنّ صورةَ صُنعِهم مع الله تعالى والمؤمنين وصنعِه تعالى معهم – بإجراء أحكامِ الإسلام عليهم، وهم عنده أخبثُ الكفرة، ...

(**والله يخدعهم**) بما يفعله معهم من الإمهال، حتى يأخذهم من حيث لا يشعرون، ولا يخفى ضعف هذا الوجه، كما يأتي، وإن ارتضاه الكشاف، وجعله ثانيًا، لأنّ من عرف تعلق علمه بكل معلومٍ، استحال عنده كونه مخدوعًا، وتعلق قدرته بكل مقدورٍ، امتنع أن يكون خادعًا، لإشعاره بالعجز على حقيقي معناها، من الصدور عن اثنين، بناءً على المطافحة، وقد مرّ أنهم أهل كتاب لا تخفى عليهم هذه المعارف.

(**أو**) إبقاء صفة المفاعلة على حقيقي معناها، من الصدور من اثنين، بناء (**على جعلها**) أي المخادعة في يخادعون (**استعارةً تبعيّةً**[1640])، جرت في الفعل بعد جريها في المصدر، حيث شبهت

[1638] (الواو)، ساقطة من النسختين، والإضافة من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

[1639] (أنهم)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 41.

[1640] (تبعية)، كتبت في (س) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

معاملتهم مع الله بمعاملة المخادعين، فاستعير لها عبارة المخادعة فالقصد بالخدع المعاملة المشبهة به، فتصح الاستعارة التبعية بأطلاق الخدع عليها، ثم يخادعون على يعاملون، فتدبر.

(**أو**) بناءً على جعلها (**تمثيلًا**) أي: استعارةً تمثيليةً، وعلى ذلك جرى الطيبي، كالتبعية، وبينه بما وجه التمثيل به المؤلف في قوله: (**لما**) صلة تمثيل (**إنّ**) بالكسر، لكف ما، (**صورة صنعهم**) أي المنافقين (**مع الله**)، من الإظهار والإبطان[1641] للكفر والإيمان وغيرهما، (**والمؤمنين**) أي وصنعهم معهم من إضمار الشر وإظهار ضده، وهذا خدعهم لهما.

(**وصنعه**) أي وصورة صنع الله (**معهم**) أي المنافقين، من إمهاله لهم، وأمره (**تعالى**)[1642] رسوله والمؤمنين (**– بإجراء أحكام الإسلام عليهم**) من التكاليف الشرعية الظاهرة، كالصلاة والصوم، والتوارث، وإعطاء السهم من المغنم، وحقن دمائهم، وإقامة الحدود عليهم بشرطها، وعلى غيرهم لهم، وغير ذلك، فالباء صلة محذوفٍ، ويجوز تعلقها بصنع للتصوير، أو بحال أي مصورًا، (**وهم**) أي: والحال أنهم مع إجرائها عليهم (**عنده**) تعالى صلة (**أخبث**) أي أردى وأرذل (**الكفرة**) [72/ب] في هذا الباب، لما هم عليه من التمويه والغش، وإضمار السوء والضرر للمسلمين، ومبالغتهم في التحيل على نزوله بهم، وإفشاء إسرارهم للعدو، وغيرها من الغوائل، فكانوا أخبث بهذا الاعتبار، وإن كان هناك من هو أخبث منهم من المجاهرين، فالأخبثية نسبية كما مرّ.

وأهلُ الدَّرْك الأسفلِ من النّار استدراجًا لهم. وامتثالُ الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين بأمر الله تعالى في ذلك؛ مجازاةٌ لهم بمثل صنيعهم – صورةَ صنيعِ المتخادعين، ...

(**وأهل**) أي أصحاب (**الدَّرَكِ**)[1643] بفتحتين، خلاف الدرج، إذ هو ما يكون أسفل، والدرج ما يكون أعلى، وإنما أثبت لهم ذلك بقوله تعالى: {إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ (**ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ**} **–**) [النساء:

[1641] في (س): (الإبطال).

[1642] (تعالى)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 41.

[1643] (الدرك)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

145]، أي من دركاتها، تشديدًا لعذابهم، وتفظيعًا[1644] لعقابهم، لفرط خبث مرتكبهم، وسوء شؤم معتقدهم، فأقروا فيه ليعود عليهم حر جميع دركاتها، فإن من كان فيها أنزل فعذابه أشد، كما أن من كان في الجنة أعلى فهو أنعم، فكما يتمايز النعيم بالعلو ودونه، فتتفاوت شدة العذاب بالسفل.

وإنما أجراها عليهم، ولم يعاجلهم بالعقوبة كغيرهم، وعاملهم بذلك الصنع، (**استدراجًا لهم.**) إلى نزول المكروه بهم شيئًا فشيئًا، إذ هو الإدناء على التدريج، كأنه يصعد إليه درجةً درجةً، فانتصب مفعولًا لأجله، لإجراء (**وامتثالُ**) بالجر عطف على صنع، أي وصورة امتثال (**الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين**) فيما دعوا إليه معهم، (**لأمر**) صلة امتثال (**الله تعالى في ذلك**) لإجراء أحكام الإسلام عليهم، فإنه تعالى أمر رسوله والمؤمنين بإبقائهم على حالهم[1645] من ظاهر الإسلام، وتركهم فيما هم فيه، دون تعرضٍ لهم بقتلٍ أو سبي وأخذ مالٍ، فكان كالخداع لهم.(**مجازاةٌ**) علة امتثال أوامر، أي امتثلوا أوامرهم بذلك، لمجازاته (**لهم**) أي المنافقين ومكافأتهم (**بمثل صنيعهم**) المارّ (**– صورةَ**) خبر إنّ (**صنيع المخادعين**) جمعًا أو تثنيةً، بإيهام شيءٍ وقصد خلافه، فمثل صورة صنعهم مع الله، وصنع الله والرسول والمؤمنين إلى آخره، بحال المخادعين وصورة صنيعهم، فدل على تعقل الحالة المتوهمة منتزعة من عدة أمور.

وتعقبه السيد بأنه ليس فيه اعتبار هيئةٍ مركبةٍ من الجانبين، وما يجري بينهما، مشبهةٍ بهيئة أخرى ركبت من الخادع والمخدوع والخدع، حتى يحمل على الاستعارة التمثيلية، على قيسها في {خَتَمَ اللهُ} إلخ، فلا تعقل لأنّ الاستعارة التمثيلية شرطها التركيب والتجوز في المجموع، وقد فُقد هنا، ورده في الكفاية بأنها بينة، لا خفاء بها لمن تأمل.

فإن مدار هذا الوجه على كونه صادرا منهم بالقياس إلى الله والمؤمنين، فيشبه الخدع بحسب الصورة، وكذا الحال في صنع الله والمؤمنين معهم، فتحصل من الجانبين معاملة تشبه بالمخادعة، فإن اعتبرت في الجملة فتمثيلية، أو في لفظ يخادعون وحده فتبعية، فتدبر.

كما قيل، ممّا لا يرتضيه الذّوق السّليم، أمّا الأوّلُ: فلأنّ المنافقين لو اعتقدوا أنّ الله تعالى يخدعُهم بمقابلة خَدْعِهم له؛ لم يُتصَّور منهم التّصدّي للخدْع، ...

[1644] (تفضيعا)، هكذا وردت في النسختين بالضاد، وقد أشرنا سابقا إلى أنها بالظاء، وقد تكررت كثيرا، لذلك سأكتبها بشكلها الصحيح من غير إشارة إليها في الهامش؛ تقليلا للحواشي.

[1645] في (س): (حاله).

(**كما قيل،**) بذلك التوجيه الأول والثاني، وأصلهما [73/أ] في الكشاف مُصدّرًا[1646] بهذا الأخير، وكلاهما عند المصنف (**ممّا**) أي من التوجيه الذي (**لا يرتضيه**[1647]) فيأباه ولا يقبله (**الذّوق**) الذي هو فقهٌ نفسي، وطبيعةٌ روحانيةٌ، يُرزقَها جيد عقل، يقتدر بها على استخراج الجزئيات من الكليات، وإدراجها فيها، ورد بعضها إلى بعض (**السّليم**) من عروض الآفات الباطنية له، وبيان امتناعه من قبوله موقوفٌ على عدم لياقة الوجهين:

(**أمّا**) فساد الوجه (**الأوّل:**) من بناء إبقائه[1648] صفتها على معناها الحقيقي، على فاسد زعمهم، وكونها ترجمةً على باطل اعتقادهم، إلخ، (**فلأنّ**) أمره بين للأذواق، لأنّ (**المنافقين**) المخادعين (**لو اعتقدوا**) وظنوا (**أنّ الله يخدعهم بمقابلة**) أي: خدعًا مقابلًا لما صدر منهم من (**خدعهم له لم**) جواب لو (**يُتصوّر**) ويأتي (**منهم**) أي المنافقين (**التّصدّي**) التصوير والتعرض (**للخدع**) له تعالى، لعلمهم بإحاطة علمه بهم، وكمال قدرته عليهم، وتصرفه فيهم، فكيف يُتصور منهم التعرض لخدعه، بإيقاع مجهولٍ أو معجوزٍ عنه، ولا جهل كعجزٍ[1649] عنده[1650] في عقدهم، فلا يصح الحمل عليه، فوجب صرفها عنه، لأنّه في غاية البعد، إذ لا ينكر جاهل علمه تعالى بجميع المعلومات، حتى جهلة المشركين كيف يخفى على المنافقين، وهم أهل كتاب.

فإن قلت: الحكماء عقلاء، وقد أنكروا تعلق علم الله بالجزئيات، أجاب في الكفاية بأنّ الحكماء لا يقولون بهذا، كما نص عليه الطوسي، ولو سلم فلا يُتصور الخدع، لأنه فرع العلم بالجزئيات، وهو مُحقّقٌ له تعالى حتى عند المنافقين، إذ في نفاقهم اعترافهم بعلمه تعالى للأقوال[1651] الظاهرة الجزئية المفضية إلى ما هو باعثٌ على الخداع من جلب نفعٍ ودفع ضرٍّ، فلا يُتصور هذا منهم.

[1646] في (س): (مصدر)، بالرفع.

[1647] في (ك): (ترتضيه).

[1648] في (س): (إبقاء).

[1649] في (س): (عجز).

[1650] (عنده)، هكذا وردت في النسختين، ولعلها تكون: (عندهم).

[1651] في (س): (الأقوال).

وبالجملة ففساد هذا الجواب أظهر من أن يخفى، فتدبر، وسلم فساده في الكفاية، وبرهن عليه بمحصول ما مرّ.

وأمّا الثّاني: فلأنّ مقتضى المقام إيرادُ حالهم خاصّةً، وتصويرُها بما يليقُ بَها منَ الصورة المستهجنة، وبيانُ أنّ غائلتها آيلةٌ إليهم من حيث لا يحتسبون، كما يُعرب عنه قوله عزّ وجلّ:{وَمَا يُخَادِعُونَ إِلاّ أَنفُسَهُمْ}، فالتّعرضُ لحال الجانب الآخر ممّا يُخِلّ بتوفية المقامِ حقَّه، ...

(**وأمّا**) وجه عدم قبول الذوق للوجه (**الثّاني:**) من حمله على تمثيل الاستعارة أو تبعيتها (**فلأنّ مقتضى المقام**) الإعجازي والخطاب التنزيلي في بيان حال المنافقين (**إيراد حالهم**) في خداعهم، وسوء اعتقادهم، حال كونها (**خاصّة**) أي: مفردةً بالذكر وحدها، دون حال غيرهم من صنع الله ورسوله والمؤمنين.

(**وتصويرها**) بالرافع عطفٌ على إيراد خبر إنّ، أي: إبرازها مصورةً في هذا المقام (**بما يليق بها**) أي بحالهم ويستدعيه المقام فيها، (**من الصورة**) الفظيعة الميشومة (**المستهجنة**) المستقبحة، من هجن بالضم هجانة وهجنة، فهو هجين، وجمعه هجن، والهجنة في الكلام العيب والقبح، فالمادة تدور على القبح، وإنما استقبحت صورة حالهم لفظاعتها[1652]، ومخالفتها العقل والشرع.

(**وبيانُ**) بالرفع عطفٌ على إيراد أيضًا، أي: وشرحه تعالى [73/ب] (**أنّ غائلتها**) أي: ضرر تلك الحالة[1653] القبيحة، ومصيبتها[1654] الدنيوية والأخروية في خداعهم (**آيلةٌ**) وراجعةٌ (**إليهم**) ومقصورةٌ عليهم، لا تتعداهم إلى غيرهم، من "غَالَ –كما في المصباح– غَوْلًا مِنْ بَابِ قَالَ: أَهْلَكَهُ، وَاغْتَالَهُ قَتَلَهُ عَلَى غِرَّةٍ، وَالِاسْمُ الْغِيلَةُ بِالْكَسْرِ، وَالْغَائِلَةُ الْفَسَادُ وَالشَّرُّ، وَغَائِلَةُ الْعَبْدِ إبَاقُهُ وَفُجُورُهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَالْجَمْعُ

[1652] في (س): (لفضاعتها).

[1653] في (ك): (الحال).

[1654] في (س): (مصيبها).

الْغَوَائِلُ، وهي الدَّواهِي العِظَامْ"[1655]، أي يؤخذون بها فتنزل بهم، **(من حيث لا يحتسبون)** أي: من الجهة التي لا يؤملون الهلاك منها، بل الأمن، فيكون أفظع في إنزال المصائب بهم، وقصرها عليهم.

(كما يعرب) مفصحًا **(عنه)**[1656] أي: ما ذكر من قصر الوبال عليهم من غير محتسبهم، **(قوله عزّ وجلّ: {وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ})**[1657] [البقرة: 9]، فإنه قاضٍ بذلك، وصريحٌ فيه، وإنما يتم بقصر التعرض في الآية على بيان حالهم، وسوء صنيعهم، **(فالتّعرض)** الذي جعلوه مكملًا **(لحال)** وجه الاستعارتين، باعتبار **(الجانب الآخر)** في وجه المخادعة، **(ممّا يخلّ بتوفية المقام)** الإعجازي في النظم التنزيلي **(حقّه)** اللائق به في مقام البلاغة، لقضائه بوصول ضررٍ منهم للمؤمنين والرسول [صلى الله عليه وسلم] بخداعهم لهم، والأمر

وهو حالٌ من ضمير يخادعون، أي: يفعلُون ما يفعلُون والحالُ أنّهم ما يُضرّون بذلك إلّا أنفسَهم، ...

بخلافه، فتعين قصره على الجانب الأول، [وصرف المخادعة] [1658] عن معناها الحقيقي إلى كونها من واحد فلا تبعية ولا تمثيل.

وأنت خبير بأن المؤلف اغتر[1659] في تزييف هذا القول بما ذكر بظاهر الحال دون تأمل، فإن العقل قاض بان ما ذكره من اقتضاء المقام تصوير حالهم بما ناسبها، من مستهجن الصورة، وبيان قصر غائلتها عليهم إلخ، حاصل مع اعتبار الجانبين بأبلغ وجه، فهو مزين الظاهر مزيف الباطن.

[1655] الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 457.

[1656] (عنه)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

[1657] كتبت في النّسختين: (يخادعون)، على قراءة نافع ومن وافقه.

[1658] (وصرف المخادعة)، كتبت في النسختين على أنها من الأصل، وهي من الحاشية. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

[1659] في (س): (اعتبر).

ومن ثم تعقبه في الكفاية بأنه أحاديث خرافة، يروق ظاهرها ولا ثمرة لها، لأن استدراج الله لهم، ومجازاة الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين مما يختص بهم ويؤول بالآخرة[1660] إلى بيان سوء حالهم، وقصر غائلتها عليهم، كما لا يخفى، فتدبر.

وهو وارد، إلا أنه لم يعط المقام حقه من الأدب مع المؤلف، فاستبشع في التعبير، فكان يمكنه بيان الحق بلطف، لأن ما زيف به المؤلف مقبول في الجملة، إذ القصد بيان ذلك فيهم[1661] من أول مرة طباقا [لا بالآخرة والأيلولة] [1662]، فتدبر، والله أعلم.

(**وهو**) أي التركيب الكريم المنتظم من النفي والإثبات (**حالٌ**) نحوية مقرونة بالواو، وقد تجرد كقوله:

[عَهدْتُكَ مَا تَصبُو] [1663] وفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَا لَكَ بَعدَ الشَّيبِ أَصبحتَ هَائِمًا[1664]

كائنة (**من ضمير**) الجمع الواوي الذي هو فاعل (**يخادعون**) المثبت، قصد بها تقييد خدعهم لله والمؤمنين، برجوع غائلته إليهم، وقصرها عليهم، (**أي: يفعلون ما يفعلون**) من خدعه تعالى والمؤمنين بفاسد زعمهم، (**والحال أنّهم**) أي المنافقين (**ما يضرّون**[1665]) ويهلكون (**بذلك الخدع**) الذي وجهوه[1666] لغيرهم (**إلّا**

إلّا أنفسَهم، فإنّ دائرةَ فعلِهم مقصورةٌ عليهم، أي: ما يخادعون حقيقةً إلّا أنفسهم، ....

[1660] في (س): (للآخرة).

[1661] في (س): (فيفهم).

[1662] في (س): (لا بالأحرى والأولوية).

[1663] في (ك): (عهدت كما تصب).

[1664] هذا البيت يذكر في الشواهد النحوية من غير نسبة، وله عدة روايات، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: "ما تصبو" حيث وقع حالا من "الكاف" في "عهدتك"، وهو جملة فعلية مضارعية منفية غير مقترنة بالواو. انظر: الأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، 2/ 35.

[1665] في (س): (يضرهم).

[1666] في (س): (وجهوهم).

أنفسهم) [74/أ] بعود وباله لهم، ونزول ضرره بهم، فيهلكون دنيا وأخرى، دون الله لتعاليه، وكمال اقتداره، والمؤمنين لاعتزازهم به وحمايته لهم، فلا يلحقهم من ضرر المنافقين شيء، ولا يصابون من جهتهم بمكروه، فصاروا في خدعهم كمن يسعى لحتفه بظلفه، ويروم إهلاك غيره وهو يهلك نفسه.

(فإنّ دائرة) أي جملة **(فعلهم)** [1667] ومصيبة ضررهم **(مقصورةٌ عليهم)**، ومختصة بهم، لا تتعداهم إلى غيرهم، إذ الدائرة اسم لما يحيط بالشيء ويدور حوله، والتاء[1668] للنقل من الوصفية إلى الاسمية لأن الدائر في الأصل اسم فاعل، أو للتأنيث، والمراد بها هنا ما يترتب على خداعهم من الضرر، لأن الدائرة يقال في المكروه، مقابلة للدولة، قال تعالى: {نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ} [المائدة: 52]، قيل: كما أن المحاط لا يتجاوز المحيط، كذلك العلة لا يتجاوز عن المعلول.

ولما كان معنى يخادعون الله السابق ما مر، خطر ببال الواقف عليه أن هذا الخداع هل هو كذلك على الوجه السابق أم لا؟ وكيف يكون المرء[1669] مخادعا لنفسه؟ وما معناه؟

فوجهه المصنف بقوله: فإن إلخ، ثم وجه قصر ضرر الخدع عليهم، تحقيقا للطف التعبير بالدائرة، فقال: **(أي: ما يخادعون)** في نفس الأمر ويضرون **(حقيقةً)** أي في الحقيقة والواقع **(إلّا أنفسهم)** بإهلاكهم لها مستأصلا، دنيا بحرمان الإيمان، وأخرى بدوام خزي العذاب.

وفي التعبير بالدائرة لطف، لأنها خط مستدير تتساوى[1670] جميع الخطوط الخارجة من مركزه إليه، وإذا رسم الختم[1671] من حيث ابتدئ، ولما كان الخداع ابتداء منهم ثم عاد إليهم، كان كالدائرة[1672] الرسمية، وعلى هذا يجوز أن تكون دائرة الخداع استعارة مكنية مخيلة، لأن خداعهم كأنها دائرة آخرها أولها، وهذا مما أغفلوه، فلا تكن من الغافلين.

[1667] (فعلهم)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

[1668] في (س): (والدائرة)، وعليها تضبيب ربما للإشارة إلى شطبها.

[1669] في (س): (المراد).

[1670] في (ك): (تساوي)، وفي (س): (تساوى)، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 488.

[1671] في (س): (الختم).

[1672] في (س): (الدائرة).

حيث يُغرونها بالأكاذيب فيُلْقُونها في مهاوي الرّدى، وقُرئ {وَمَا يَخْدَعُونَ}، والمعنى: هو المعنى نفسه،

(**بحيث**) تصوير لخداعهم أنفسهم بما يعود عليها بالضرر قولا، لكونهم (**يغرونها بالأكاذيب**) الفارغة التي لا تجديهم شيئا، فيطمعونها[1673] بحصول الفوز بالمطلوب، والظفر بالمرغوب، فيتبين لها في آخرة الأمر أنه كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئا.

وفعلا، حيث يمنعونها نفع الهدى، (**فيُلقُونها**[1674]) طارحين لها (**في مهاوي**) جمع مهوى: الحفرة من الأرض، أي غوائل (**الرّدى**) العاجل والآجل، والهلاك الدائم، والتركيب استعارة تصريحية، أو إضافة مشبه به إلى مشبه، أي رديء كالمهاوي بجامع الهلاك، لا مكنية للتصريح بالمشبه به.

فلو حذف وقال: يلقونها[1675] في الردى، تمت، وكان الإلقاء تخييلا.

(**وقُرئ**) من قبل حمزة والكسائي وعاصم وابن عامر: (**{وَمَا يَخْدَعُونَ}**) بسكون الخاء، من خدع ثلاثيا، (**والمعنى**) في هذه القراءة من كون الخداع من واحد (**هو المعنى بنفسه**) في القراءة السابقة، لصرف المفاعلة عن ظاهرها، [74/ب] بردها لواحد، كما مر، لأن المخادعة لا تكون إلا بين اثنين، فلا تخالف في المعنى بين القراءتين، لرجوعهما لواحد؛ حقيقة في الثانية وتأويلا في الأولى، فإن ظاهرها المفاعلة القاضية بحقيقة اثنين؛ مخادع ومخادع، فلا يكفي لتحقق حقيقتها المغايرة الاعتبارية.

ومن الشراح من قرر خدع أنفسهم بأنه تجريد، كالجاري بين المرء ونفسه من تحديث كل منهما صاحبه، فيجردون من أنفسهم أشخاصا يخدعونها كما يخدعون الغير، ويخاطبونهم كقول المتنبئ:

لاَ خَيْلَ عِنْدَك تُهْدِيهَا وَلاَ مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ تُسْعِدِ الْحَالُ[1676]

[1673] في (س): (فيطعمونها).

[1674] في (س): (فيبلغونها).

[1675] في (ك): (يلغونها).

[1676] هذا البيت للمتنبي، وهو من بحر البسيط، والشاهد فيه: مخاطبة المتنبي لنفسه على سبيل التجريد. انظر: العكبري، *شرح ديوان المتنبي للعكبري*، 3/ 277.

وقد قيل إن قراءة {يُخَادِعُونَ} مبنية على التجريد من الجانبين، وهذه عليه من جانب واحد، وجعله قدس سره تكلفا باردا، فتدبر.

ومن حافظ على الصيغة فيما قبلُ قال: ما يعاملون تلك المعاملةَ الشبيهةَ بمعاملة المخادِعين إلّا أنفسَهم؛ لأنّ ضررَها لا يحيق إلّا بهم، ...

(ومن حافظ) في هذا المقام **(على الصيغة)** المقتضية للمفاعلة **(فيما قبل**[1677] **قال:)** كما في حواشي الكشاف في بيان معنى مخادعتهم أنفسهم، صارفا لها عن الحقيقة: **(ما يعاملون)** [1678]، أي المنافقين، **(تلك المعاملة)** [1679] الشنعاء القبيحة **(الشبيهة)** حالا وغاية **(بمعاملة)** الجماعة **(المخادعين)** بعضهم بعضا، بتقابلهم في الخداع وقصد كل إهلاك الآخر، من حيث لا يشعر **(إلّا أنفسهم؛)**، فالمخادعة استعارة للمعاملة الشبيهة بالخداع.

وإنما قصرت على أنفسهم **(لأنّ ضررها لا)** يرجع إلا إليهم، على[1680] ما هو قانون المجاز، باعتبار المآل والانتهاء، ففي الكلام مجاز على مجاز، كما سيأتي، ولمح في قصر ضررها عليهم، في قوله: لا **(يحيق)** ذلك الضرر ويحيط **(إلّا بهم)** بقوله[1681] تعالى: {وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ} [فاطر: 43]، كقولهم: فلان يضار فلانا وما يضار إلا نفسه، أي غائلة الضرر راجعة إليهم، ومصروفة عن غيرهم، وأصله في الكشاف سؤالا وجوابا بثلاثة أوجه مبسوطة فيه.

قال في الكفاية: "وقد اختلف شراحه في مراده؛ فقيل: إنه مشاكلة للمستعار السابق، كما نقل عن الواحدي، أي لما كان خداع أنفسهم، بمعنى إيصال الضرر إليها، مسببا عن تلك المخادعة المشبهة

---

[1] وردت في النسختين: (قيل).

[1678] (ما يعاملون)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

[1679] (تلك المعاملة)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 41.

[1680] في (س): (علو)، وهي محتملة في (ك).

[1681] في (س): (لقوله).

بمعاملة المخادعين، ومصاحبا له، قيل: يخادعون، فجاء باللفظ على اللفظ، ولا يخفى أن كون المشاكِل والمشاكَل مجاز[1682] بعيد جدا.

وقيل: جعل عين[1683] مخادعة الصاحب عين مخادعة نفسه، نظرا إلى المثال، وهذا النوع من المجاز كثير الدور في كلام العرب وغيرهم، ولا يختص بباب المفاعلة، كقولهم: قصد مساءة زيد، وما قصد إلا نفسه، وهو من باب تسمية الشيء باسم ما يؤدي إليه، وفيه ملاحظة السببية والانتهاء إليه نفي الكلام، مجاز على مجاز، وليس المجاز هنا بمعنى مجاز الأول المشهور، بل للغاية المسببة، كما نبه عليه بعض الفضلاء.

أو ما يخدعون حقيقةً إلّا أنفسهم، حيث يُمنّوُنها الأباطيل، وهي أيضًا ...

وقيل: إنه إشارة إلى تطبيقه على أول الوجوه الأربعة، وتلخيصه: أن المخادعة [75/أ] استعيرت للمعاملة الجارية فيما بينهم وبين الله والمؤمنين، المشبهة بمعاملة المخادعين، فقصرت هذه المعاملة ها هنا على أنفسهم، بعد تعليقها بما علقت به سابقا، على أن ضررها عائد إليهم لا يتعداهم، ونظيرها فلان يضار فلانا وما يضار إلا نفسه، ولا يختص هذا بالمفاعلة، ولا بلغة العرب، فالعبارة الدالة على قصر تلك المعاملة مجاز أو كناية عن انحصار ضررها فيهم [أو يجعل لفظ الخداع المستعار مجازا مرسلا عن ضرره في المرتبة الثانية.

ويمكن أن يقال: لما انحصرت نتيجة تلك المعاملة فيهم، جاز أن يدعى أن نفس تلك المعاملة مقصورة عليهم، وحينئذ يكون انحصارها فيهم][1684] مفهوما، تبعا لا قصدا، فلا حاجة إلى تجوز أو كناية، وفي كلامه إشارة إليه وتلك، ولك أن تطبقه على الوجوه الباقية.

[1682] (مجازٌ)، بالرفع هكذا ورد في النّسختين، والصحيح أن يكون منصوبًا.

[1683] (عين)، ليست في (ك).

[1684] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

وأورد عليه أنه لا فائدة في انحصار المعاملة فيهم، بل في انحصار الغرر، فجعل الثاني مقصودا تبعا، والأول ملحوظا[1685] قصدا تحكم، ألا ترى أن المحققين اعتبروا في الكناية تبعية القصد في المكنى به، وأصالته في المكني عنه، فتأمل حق التأمل لتعرف أنه غير وارد عليه.

فإن قلت: إنهم جوزوا هنا المجاز بمرتبتين من غير نكير، وقد اشترطوا أن يشتهر المجاز الأول حتى يلتحق بالحقيقة، ليصح الانتقال عنه بدون إلغاء.

قلت: الظاهر أن الاشتراط المذكور إنما هو إذا لم يكن المجاز الأول مذكورا صريحا في الكلام، فإن ذكره يغني عن شهرته، لحصول المراد به، ولم يلتفتوا هنا للمشاكلة مع ظهورها، وسهولة مأخذها، حتى رجحها بعضهم على بقية الوجوه، لما مر، فإن لم ير ذلك محذورا فقل: كل يعمل على شاكلته، وان شئت: على مشاكلته"[1686].

(**أو**) معنى خدعهم على هذه القراءة (**ما يخدعون**) بسكون الخاء، (**حقيقةً**) في نفس الأمر (**إلّا أنفسهم**)، فالوجه الماضي مبني على أنه عين الخداع السابق، وهذا مبني على أنه خداع آخر، جار بينهم وبين أنفسهم، للتغاير الاعتباري، فيخدعون أنفسهم (**حيث يمنونها**) مشددا من التفعيل، لمبالغتهم في تمنيها الأغراض (**الأباطيل**) والأكاذيب، فيخدعونها بذلك، (**وهي**)[1687] أي نفوسهم (**أيضًا**) تخدعهم بتسويلاتها

[1685] في (ك): (ملحوضا).

[1686] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 487 – 488.

[1687] (وهي)، كتبت في (س) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

تغرّهم وتمنّيهم الأمانيَّ الفارغةَ، وقُرئ وما يُخدِّعُون من التّخديع، وما يَخَدِّعون، أي: يختدعون، ويُخدَعون ويُخادَعون على البناء للمفعول، ونصبُ أنفسهم بنزع الخافض، ...

الباطلة، لأنها (**تغرّهم**) لما تلقيه إليهم بغرورها، (**وتمنيهم**) بتزيينها[1688] (**الأمانيّ**) بشد المثناة التحتية وخفتها، جمع أمنية (**الفارغة**) الخالية عن الفائدة مجازا، فكانوا كمن اشتد عطشه فاستسقى من ناوله كوزا فارغا ليرويه، والمعنى دائر على التجوز.

وقد غير عبارة الكشاف بما تدعو إليه من بارد التكلفات المبسوطة في شروحه، ومنهم من فسر [75/ب] النظم الكريم بأنه مبالغة في امتناع خداعهم لله ورسوله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين، لأنه كما لا يخفى خداع المخادع، فيمتنع خداعه لها، يمتنع خداع الله، لأنه لا تخفى عليه خافية، وخداع الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين، لأنه تعالى يخبرهم به، وهو كناية عن أن مخالفتهم ومعاداتهم مع الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين، [معاملة مع أنفسهم، لأن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين][1689] ينفعونهم كأنفسهم، ولا يخفى بعده.

(**وقُرئ**) شاذا: (**وما يُخَدِّعُون**) مثقلا، بمادة التفعيل، رباعيا (**من التّخديع**) كشنع من التشنيع، مبالغة فيه، (**وما يَخَدِّعُون**) بفتح الياء المثناة التحتية، وفتح الخاء المعجمة، وكسر الدال المهملة وشدها، (**أي: يختدعون**) كيخصمون بمعنى يختصمون، فنقلت حركة الدال المقلوبة عن تاء الافتعال للخاء، وأدغمت في الدال، وقد جاء عن العرب متعديا كما في الأساس وغيره، يقال: خدعه واختدعه: إذا ختله فانخدع، وكلاهما مبني للفاعل.

[1688] في (س): (بتزينها).

[1689] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

(**ويُخدَعُون**) بضم أوله [وفتح ثالثه من خدع بضم فكسر، (**ويُخادَعُون**) بضم أوله][1690] من خودع، وهما واردان (**على البناء**) أي على لفظ المبني (**للمفعول**)[1691] فارتفع الضمير نائبا عن الفاعل فيهما، (**ونصب أنفسهم**) بعد إلا الاستثنائية استثناء مفرغا على المفعول به في القراءة الأولى، لا التمييز، ونصبها على الأخيرتين (**بنزع الخافض**) وهو "عن" [حذفا وإيصالا][1692]، أي عن أنفسهم كـ: {ٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ} [الأعراف: 155]، أو المفعول بأن عدي حملا على ما هو بمعناه، أو ضمن معنى ينتقضون ويسلبون، أو على التشبيه بالمفعول، أو على جواز تعريف التمييز، كما قيل في عين زيد راية.

والنَّفْسُ: ذاتُ الشيء وحقيقتُه، وقد يقال للرّوح؛ لأنّ نَفْسَ الحيِّ به، ...

وأما كون ضمير يخادعون لجميع ما ذكر من الله والرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين والمنافقين، والمستثنى منهم أنفس المنافقين، والمعنى: ليس من وقع بينهم النفاس إلا نفس المنافقين، فتكلف، لا يليق بالنظم الكريم.

ولما كان للنفس إطلاقات حقيقية وغيرها، بين مراد المقام منها، تلويحا بالتصدير أولا، وتصريحا بذكر آخرا أو غيره استيفاء لها، فقال: (**والنَّفْسُ:**) بفتح فسكون، لغة: (**ذات**[1693] **الشّيء**) جرما أو جوهرا، أو قائما بنفسه غيرهما، (**وحقيقته**) التي يميز بها عن غيره، فالعطف تفسيري، فالتعريف باعتبار معناها العام، الشامل لكل شيء، وعلى هذا لا يختص بالأجسام، ولا بذوات الأرواح، كما يقال: هو نفسه كذا، وحقيقة الشيء وعينه وذاته بمعنى في العرف العام، فليس المراد بالشيء الحيوان كما قيل، بناء على أن تقريره في بيان مناسبات المعاني يقتضيه، إلا أن الإمام الغزالي -رحمه الله- [76/أ] فسر الذات

[1690] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[1691] قال أبو حيان: "وَقَرَأَ الْجَارُودُ بْنُ أَبِي سَبْرَةَ، وَأَبُو طَالُوتَ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ شَدَّادٍ: وَمَا يُخْدَعُونَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: وَمَا يُخَادَعُونَ، بِفَتْحِ الدَّالِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وَقَرَأَ قَتَادَةُ، وَمُوَرِّقٌ الْعِجْلِيُّ: وَمَا يُخَدِّعُونَ، مِنْ خَدَّعَ الْمُشَدِّدِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وَبَعْضُهُمْ يَفْتَحُ الْيَاءَ وَالْخَاءَ وَتَشْدِيدُ الدَّالِ الْمَكْسُورَةِ. فَهَذِهِ سِتُّ قِرَاءَاتٍ". انظر: أبو حيان، *البحر المحيط*، 1/ 93.

[1692] في (س): (حذف وإيصال)، بالرفع.

[1693] (ذات)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

في السر المصون بأمر شامل للروح والجسد، أو هو الجسد القائم به الروح، وعند أهل المعقول بمعنى الحقيقة، وهو جوهر تحل به المعقولات، وهو من عالم الأمر، انتهى.

فإن أراد به هذا اختص بالحيوان، بل بالإنسان، وقد قال في كتاب الروح: إنه حقيقة عرفية فيه، وقال بعض الفضلاء: الظاهر أن الشيء على عمومه، كما يشعر به ما في المصباح: "من أن النفس الجسد وعين الشيء"[1694]، فلا يلائم تعليله إطلاقه على القلب، بأن النفس به، فإنه لا يجري[1695] إلا في بعض أفراده، والمناسب أن تعتبر المناسبة بين نفس المفهوم الحقيقي والمعنى المجازي، لا بينه وبين بعض أفراده، فالوجه أن يخصص الشيء بالحيوان، كما يدل عليه قوله قدس سره، لأن ذوات الحيوان به، وما ذكره ملخص ما في أصليه، ويتبادر منهما أن لفظها حقيقة في الذات، مجاز في غيره، وهو ظاهر في الدم والماء والرأي.

(وقد يُقال) مجازا شائعا لفظ النفس **(للرّوح)** المحقق للحياة عادة **(لأنّ نفس الحيّ)** وذاته تحيا وتقوم **(به)** فتفاض عليها الحياة بالروح، وتبقى ببقائه معها، فإذا فارقتها زالت.

وذهب كثير إلى أن استعمالها حقيقي، ووفق بينهما بما مر في كتاب الروح من عرفية الحقيقة ولغوية المجاز، ومن ثم لا تطلق النفس على الله غالبا، أو دائما إلا مشاكلة كما يأتي في المائدة.

وللقلب أيضًا؛ لأنّه محلُّ الرّوح أو مُتعلَّقُه، وللدّم أيضًا؛ لأنّ قِوامَها به، وللماء أيضًا؛ لشدّة حاجتها إليه ...

(وللقلب) أي وتقال النفس مجازا على العضو الصنوبري المودع في جانب الصدر الأيسر **(أيضًا؛)**، أي كما قيلت على غيره، من قبيل ذكر المسبب وإرادة السبب، أو إطلاق اللازم على ملزومه؛ **(لأنّه)** أي القلب **(محلّ الرّوح)** الأصلي، ومقره الذاتي على قول، وإن تصرفت في غيره، **(أو)** هو **(متعلّقه)** أي القلب متعلق الروح، على آخر؛ لأن له مزيد اختصاص به، لأن النفس ذات الشيء، ومنه الحيوان، وذاته بالقلب تتقوم، لأنه مبدأ الحياة ومركز حيواني الروح، ومن ثم خلق في الصدر لأنه أحرز المواضع في البدن،

[1694] الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 211.

[1695] في (ك): (يجدي).

إذ العظام أحصن سور له، والباقي حدس له، والروح الحالة فيه بخار لطيف، في تجويفه الأيسر، وسمته الأطباء الروح الحيواني، وهو ألطف ما في البدن وأشده مناسبة، والمتعلقة به جوهر مجرد، متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف، فإنه مما يطلق على الروح أيضا، كما صرحوا، فنظر كل من القولين بمعنى في الروح وابتنى عليه، فأحرز كلامه شبه استخدام.

تنبيه: اختلفوا في أول ما تتعلق به النفس الناطقة؛ قيل القلب، ورجحه الرئيس ابن سينا، وتبعه القاضي في الكلام وغيره، وقيل [76/ب] الدماغ، لاختلاف التدبير والإدراك به قوة وضعفا، فتدبر.

(وللدّم) أي وتقال النفس مجازا للدم القار في الجسد **(أيضًا؛)**، ومنه قولهم: لا نفس له سائلة، أي لا دم يجري، **(لأنّ**[1696] **قوامها)** أي النفس، بالكسر: ما تقوم **(به)** وتبقى، وذكّر النفس أولا وأنثها ثانيا اعتبارا بالروح والذات، كما في المصباح.

(وللماء) أي وتقال النفس مجازا **(أيضًا؛)** للماء المعروف، وتستعمل فيه بعلاقة السببية والمسببية كسابقه، **(لشدّة حاجتها)** أي النفس **(إليه)** أي إلى الماء، وكمال توقفها عليه[1697] عادة، فهو سببها العادي إذ لا تبقى بدونه غالبا، وتبع في هذا كالأنوار الزمخشري، وهو إمام يقتدى به، إلا أن ابن الصائغ -رحمه الله- أشار في حاشيته على الكشاف إلى أنه لم يوجد في كتب اللغة، والذي فيها: النفس بفتحتين، كما نقله كراع، واستشهد له بما ثبت في كلامهم.

وفي الصحاح: "النَّفَسُ: الجُرعة"[1698]، قال:

والمراد هنا هو المعنى الأوّلُ؛ لأنّ المقصودَ بيانُ أنّ ضرر مخادعتهم راجعٌ إليهم لا يتخطَّاهم إلى غيرِهم،

[1696] وردت في النسختين: (لأنه)، والتصحيح من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

[1697] (عليها)، هكذا وردت في النسختين، وهو خلاف الجادة.

[1698] وردت في النسختين: (النفس: خدعة)، والتصحيح من الصحاح. انظر: الجوهري، *الصحاح*، 3/ 984.

تُعَلِّلُ وَهْيَ ساغِبَةٌ[1699] بَنيها بأنْفاسٍ منَ الشَّبِمِ[1700] القَرَاحِ[1701]

وترك ما في الكشاف من الاستشهاد عليه بقوله تعالى: {مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ} [الأنبياء: 30]، لأنه لا يثبت المدعى، وإنما يؤيد التعليل.

ويقال للرأي؛ من قولهم: فلان يؤامر نفسه، لأنه ينفث عنها، أو يشبه ذاتا تأمر به وتكسر عليه، فهو من تسمية السبب باسم المسبب، واستعارة مبنية على المشابهة، والثاني أنسب بالمقام وأظهر.

تنبيه: قال في الكفاية: بقي للنفس هنا معان أخر لم يذكرها المصنف –رحمه الله–؛ كالعين المصيبة، والقوى الحيوانية الجامعة للصفات المذمومة المضادة للقوى العقلية، باختلاف هذه الصفات والأحوال، تسمى النفس تارة أمارة، وتارة لوامة، وتارة مطمئنة، وليست هذه نفوسا متغايرة كما سيأتي تحقيقه.

(والمراد) من النفس **(هنا)** أي قوله: {وَمَا يَخْادَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ} **(هو المعنى الأوّل)** [1702] من معانيها الخمس المارة للمؤلف، لا غيره منها، لأنه الأنسب بالمقام، وقصر الخداع عليه أي ما يعود ضرر خدعهم إلا على ذواتهم، وتصح إرادة القلب والروح على بعد، وقد ذكره في الكشاف مع غيره بقوله: ويجوز أن يراد قلوبهم ودواعيهم وآراؤهم، انتهى.

فإذا أريد بالأنفس الذوات كان المراد بالمخادعة أن خداعهم لا يتجاوزهم، ويرجحه أنه[1703] المعنى الحقيقي المتبادر، ولا مانع يمنعه هنا.

وأما إرادة الأخيرين فيضعفه أن المتبادر من المخادعة أن يكون بين شخصين متغايرين، وهذا فيه مغايرة لكنها غير حقيقية، وفيه نظر.

[1699] وردت في النسختين: (سابقة)، والتصحيح من الصحاح. انظر: الجوهري، *الصحاح*، 3/ 984.

[1700] وردت في النسختين: (الشيم)، والتصحيح من الصحاح. انظر: المصدر نفسه، 3/ 984.

[1701] هذا البيت لجرير، وهو من بحر الوافر، وقوله: (بأنفاس من الشبم): أي: جرعات من الماء البارد، والشاهد فيه: مجيء نَفَس بمعنى الجرعة من الماء. انظر: المصدر نفسه، 3/ 985.

[1702] المعنى الأوّل: هو ذات الشيء وحقيقته.

[1703] (أن)، هكذا وردت في النسختين من غير إضافة للضمير، وهذا لا يتناسب مع سياق الجملة.

ولرجحان الأول عنده بمناسبة المقام له، وبقاء الحال فيه على حقيقته، [77/أ] وجهه بقوله: وإنما أريد الأول خاصة، دون الروح كما في الأنوار، والقلب والرأي كما في الكشاف، (**لأنّ المقصود**) بخداع أنفسهم

وحصره فيهم (**بيان أنّ ضرر مخادعتهم**) للمؤمنين بزعم توجيهها لهم[1704] منهم (**راجعٌ**) في الحقيقة ونفس الأمر (**إليهم**)، ولاصق بهم ومقصور عليهم، (**لا يتخطاهم**) ذلك الضرر (**إلى غيرهم**) من المؤمنين، ولا

وقوله تعالى: {وَمَا يَشْعُرُونَ}، حالٌ من ضمير ما يخدعون، أي: يقتصرون على خِدْع أنفسِهم والحالُ أنّهم ما يشعُرون، أي: ما يُحسّون ...

يتعداهم إلى من سواهم، فتعين بحصر خدعهم في ذواتهم قصر ضرره عليهم وإحاطته بهم[1705] بالمرة، وهو بالنفس بمعنى الذات أليق، فكانت إرادته في المقام أوفق.

ثم أخذ في بيان الجزء الأخير من الآية، فقال بادئا بإعرابه: (**وقوله تعالى: {وَمَا يَشْعُرُونَ}**) [البقرة: 9] جملة فعلية، صدرت بالنفي المقرون بالواو، فهي (**حالٌ**) نحوية واقعة (**من ضمير**) الغائبين المرفوع على الفاعلية، بلفظ (**ما يخدعون**[1706])، فمحله نصب، (**أي: يقتصرون**[1707] **[على خدع أنفسهم]** [1708])

[1704] في (س): (لها).

[1705] في (س) ذكر بعدها: (إلى من سواهم)، وعليها تضبيب ربما للإشارة إلى شطبها.

[1706] في (س): يخادعون.

[1707] (يقصرون)، هكذا وردت في النسختين، والتصحيح من تفسير أبي السعود. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

[1708] ما بين المعكوفتين ساقط من النسختين. انظر: المصدر نفسه، 1/ 41.

ويتقيدون به، فيعود وباله[1709] إليهم، وضرره عليهم، **(والحال أنّهم)** في قصر الخداع على أنفسهم، وإهلاكها بصرف أسبابه إليها **(ما يشعرون)** أصلا، أو بذلك، أو بشيء رأسا كما يأتي.

فالشعور: علم الشيء على حس، من الشعار وهو العلامة، وشعار[1710] القوم في الحرب: ما يتعارفون به، ومشاعر الإنسان: حواسه لأنها آلات الشعور، فهو الإدراك بالحواس الخمس الظاهرة، وقد يكون بمعنى العلم، وشركه الراغب بينهما، وذهب بعض إلى أن هذا أصله وذاك مجاز منه، صار لشهرته فيه حقيقة عرفية، وهو ظاهر كلامهم هنا.

والشعر بكسر فسكون: دقيق العلم، كقولهم: ليت شعري، ثم نقل في عرف اللغة لموزون الكلام بتوقفه على دقيق نظر، ولذا فسر الشعور بالفطنة ودقة المعرفة، ومن ثم لا يجري في علمه تعالى [كدرا][1711].

وجوز استئناف الجملة وعطفها **(أي: ما يحسّون)** رمزا إلى أن معنى الشعور الإدراك بالمشاعر، وهي حواس الخمس الظاهرة في الأصل، وإن ورد بمعنى لا يعقلون مطلقا، إلا أن حمله على هذا أولى، لأنه أصل معناه وأبلغ، لأن عدم الشعور بالمحسوس في غاية القبح، لكون المحسوسات من البديهيات، ومرتبة من لم يشعر بالبديهي المحسوس أدنى من مرتبة البهائم، فنفي شعورهم يدل على التهكم بهم، وعلى نفي العلم

بذلك؛ لتماديهم في الغَواية، وحذفُ المفعولِ، إمّا لظهوره، أو لعمومه، أي: ما يشعرون بشيءٍ أصلاً، جُعل لُحوقُ وبالِ ما صنعوا بهم.

بالطريق الأولى، فهو أبلغ ها هنا من "لا يعلمون"، وأنسب بمار قوله تعالى: {خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ} [البقرة: 7] إلخ، فإنه قاض بأنهم مهلكوا أنفسهم ولم يحسوا **(بذلك؛)** المذكور من لحاق الضرر

[1709] في (س): (وكاله).

[1710] في (س): (شعور).

[1711] (كدرا)، كلمة غير واضحة في النّسختين هذه صورتها، ولعلها: (كدرى)، من الفعل: (درى).

لهم، وقصره عليهم، (**لتماديهم**) أي دوام استغراقهم بذلك المار من عدم شعورهم[1712] (**في الغواية**) المهلكة لهم، والغفلة المستولية عليهم، من قولهم: تمادى [77/ب] في الأمر إذا استمر عليه منتهيا إلى الغاية، فالمعنى امتدادهم فيها على ظاهره وحقيقته، فالتمادي من المدد، وأصله تمادّ كقضيت بمعنى تقضيت[1713]، ويجوز أن يكون من المدى[1714] دون إبدال، وقد مر أن في الفعل أوجها؛ لأنه إما متعد لمفعول خاص (**وحذف**) منه ذلك (**المفعول**) الخاص بأن لم يذكر في الكلام رأسا؛ (**إمّا**) أن يكون حذفه (**لظهوره**) من المقام ودلالته عليه، (**أو**) لمفعول عام، وحذف (**لعمومه**)، فإنه من حكم الحذف كما في البيان، على حد: {أُوْلَٰٓئِكَ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ} [البقرة: 221]، (**أي**:) كل أحد.

والمعنى على الأول (**[ما يشعرون]**[1715] **بشيءٍ أصلًا**)، لا ما يلحقهم ولا غيرهم، وهو أبلغ لاستلزام نفي الأعم نفي الأخص، ولك جعله لازما، فلا يقدر له مفعول أصلا، فيفيد نفي أصل حقيقة الشعور فيلتحقون بالجماد، وهو أبلغ منهما لقضائه بفرط دناءتهم، وعزلهم من عداد الحيوان بالمرة، فضلا عن العاقل، فيكون لازما بالتنزيل، كما يشعر به ما بعد من قوله: (**جُعل**) في هذا المقام (**لحُوق**) ونزول (**وبال**) أي سوء عاقبة (**ما صنعوا**) من خداعهم وحلوله (**بهم**)، وأصله وخامة المرعى فتجوز به عما ذكر، ثم صار حقيقة عرفية فيه، وقد يراد به الإثم، وهو قريب منه، فمن فسره بالوخامة فقد تسمح فيه هنا.

[1712] في (س): (سعورهم).

[1713] في (ك): (فقضضت)، وهي غير واضحة المعنى.

[1714] (المادا)، هكذا وردت في النّسختين، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 492.

[1715] (ما يشعرون)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

تفسير قوله تعالى: {فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ} [البقرة: 10]

في الظّهور بمنزلة الأمر المحسوسِ، الذي لا يخفى إلّا على مَؤُوفِ الحواسّ مختلِّ المشاعر.

{فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ}، والمرض: ....

وعد قصره عليهم (**في الظّهور**) لكل أحد، وإن كان معنى معقولا لا يدركه العقل، (**بمنزلة**) أي منزل منزلة (**الأمر المحسوس**) المدرك بإحدى الحواس الخمس البين بنفسه، (**الذي لا يخفى**) لوضوحه وفرط ظهوره، على أحد (**إلّا على**) شخص متعطل الإدراك (**مَؤُوفِ**) اسم مفعول، كمقول، (**الحواسّ**) بمعنى أصابتها الآفة وهي العاهة، أي عطل إدراكها بحيث لا يسمع ولا يبصر إلخ، لصممه وعماه وداء زكامه وغيرها، يقال: أيفت الأشياء فهي مؤوفة كأيلت فهي مؤولة[1716]، ولو روعي الأصل فقيل: مأووفة كمشروبة، جاز عند بعض الناس، وقد استعمله البحتري في شعره.

ولما لزم من الآفة الاختلال بينه به فقال: (**مختل المشاعر**[1717]) فاسد المشاعر والحواس الخمس، سميت بها لحصول الشعور عنهم بالمرة، كمن عرضت له[1718] الآفة في مشاعره، فهو ناظر لتنزيله[1719] منزلة اللازم، والأولان لتعديه[1720] لخاص أو عام، ونكتة الحذف الظهور و[1721]العموم، وهو اختصاري واقتصاري.

[1716] في (ك): (مؤلة).

[1717] (المشاعر)، ساقطة من النسختين. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

[1718] في (ك): (لهم).

[1719] في (ك): (لتنزله).

[1720] في (س): (لتعديته).

[1721] في (س): (أو).

(**{فِي قُلُوبِهِم}**) خبر واجب التقديم (**{مَّرَضٌ}**) [البقرة: 10]. محرك الراء، وروى[1722] الأصمعي عن أبي عمرو سكونها، وهما لغتان في مصدر مرض يمرض، (**والمرض:**) لغة الفتور، وقيل الفساد، وقيل صفة توجب وقوع الخلل في الأفعال الصادرة عن الفاعل، ويطلق على الظلمة، وأنشدوا:

والمرض: عبارةٌ عمّا يعرِضُ للبدن؛ ...

فِي لَيْلَةٍ مَرِضَتْ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ [فما يُضيءُ بها نجمٌ ولا قمرُ][1723]

أي [78/أ] لظلمتها، ويجوز أن يكون أراد بمرضت: فسدت، ثم بين جهة الفساد بالظلمة.

وفي المصباح: "حالة خارجة عن الطبع، ضارة بالفعل، ومنه يعلم الآلام، والأورام أعراض ناشئة[1724] عن المرض"[1725]، وقال ابن فارس: "المرض كل ما خرج به الإنسان عن حد الصحة من علة أو نفاق أو تقصير في أمر، والفاعل من المحرك مريض، والجمع مرضى، ومن الساكن مارض"[1726]، قال:

[لَيْسَ بمَهْزولٍ وَلَا بِمَارِضِ][1727] .....

ويعدى بالهمزة، فيقال: أمرضه الله، ومرضته تمريضا: قمت بمداواته.

[1722] في (س): (روى) بدون واو.

[1723] ورد عجز البيت في النسختين هكذا: (مما تحس به لحم ولا عسر)، ولم يرد في كتب اللغة بهذا اللفظ، والوارد فيها ما أثبت، وهذا البيت لأبي حية النميري، وهو من بحر البسيط، والشاهد فيه: إطلاق المرض على ظلمة الليل. انظر: *شعر أبي حية النميري*، جمع وتحقيق: يحي الجبوري (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القوي، 1975 م)، 148.

[1724] في (س): (ناشتة)، وفي (ك)، ساقطة ومكتوبة في الهامش.

[1725] الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 568.

[1726] ابن فارس، *معجم مقاييس اللغة*، 5/ 311.

[1727] ورد عجز البيت في النسختين هكذا: (ليس بمعزول ولا مارض)، ولم يرد في كتب اللغة بهذا اللفظ، والوارد فيها ما أثبت، وصدره: (يُرِينَنَا ذَا اليَسَرِ القَوارِضِ)، وهذا البيت لسلامَةَ بنِ عُبادَةَ الجَعْدِيّ، وهو من بحر الرجز، والشاهد فيه: اشتقاق مارض من المرْض بسكون الراء المهملة وهو اسم فاعل بمعنى مريض. انظر: الزبيدي، *تاج العروس*، 19/ 54.

وعند الأطباء؛ قال المصنف: (**عبارةٌ**) أي معبر به (**عمّا**) أي حال سقمي (**يَعرِض**) [1728] ويحدث (**للبدن**) [1729] الحيواني كله أو بعضه، وهو الهيكل المشتمل على الأعضاء بشكلها المخصوص حتى الرأس، وهو المراد هنا.

فيُخرجه عن الاعتدال اللائق به، ويوجب الخللَ في أفاعيله، ويؤدّي إلى الموت،...

وفي المصباح: "البدن من[1730] الجسد: ما سوى الرأس"[1731]، ولبعض الناس: والمقاتل، وفي الصحاح: "بدن الإنسان جسده، ومنه: {فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ} [يونس: 92]، أي بجسد لا روح فيه"[1732].

(**فيُخرجه**) أي يخرج المرضُ البدنَ[1733] (**عن**) الحد الجاري على سنن (**الاعتدال**)، وهو توسط حال بين حالين، وكل ما تناسب فقد اعتدل، كما في القاموس.

(**اللائق**)، وفي الأنوار: الخاص، ذلك الاعتدال (**به**) أي بالبدن بمناسبته[1734] له تناسب طبائعه، ووقوفها على الوجه العدل متماسكة في تقابلها، وأخذ بعضها بعضا دون غلبة من بعضها على الآخر ولا انحراف، فلا إفراط ولا تفريط، فإن غلبت أو انحرفت اختل نظامه عادة، فالاعتدال هو الصحة عندهم وسببها.

[1728] (يعرض)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

[1729] (للبدن)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 41.

[1730] في (س): (في).

[1731] الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 39.

[1732] الجوهري، *الصحاح*، 5/ 2077.

[1733] في (س): (عن البدن).

[1734] في (س): (بمناسبة).

(**ويُوجب**) ذلك المرض العارض للبدن، ويسبب عادة، (**الخلل**) بالخاء المعجمة: الفساد والضعف، (**في أفاعيله**) الصادرة منه، بمقتضى عادته في طبائعه، فلم يرد بها متعارف الأفعال المختارة كالضرب والقتل، ولذا لم يعبر بها كالأنوار، لاشتهار الأفاعيل في المراد منها هنا، من متعارف الحكماء، وهي إما طبيعية كالنمو[1735]، أو حيوانية كالنفس، أو نفسانية كجودة [الفكر][1736]، ثم تارة يخف، وتارة يثقل، فيفضي إلى الإشراف، ثم يشفى أو يتمادى، فيخرج عن المعتاد (**ويؤدّي**) بترادف الآلام[1737] وأسباب الهلاك (**إلى الموت**)[1738] ونزوله بمن قام به عادة، فتفوت[1739] الأجزاء، وتذهب الأغراض التي تحفظ الحياة بذلك، فتفارق الروح لفقد شرائطها وأسبابها المنوط بقاؤها بها في حكمه تعالى.

استُعير لما في قلوبهم من الجهل وسوءِ العقيدة وعداوة النبيّ صلَّى الله عليهِ وسلم، وغير ذلك من فنون الكفر ...

تنبيه: قال في الكفاية: "من الأطباء من ذهب إلى أن أحوال الحيوان ثلاثة: صحة ومرض وبينهما، كجالينوس، وحالتان عند الرئيس: صحة ومرض، فلا واسطة، والصحة تصدر عنها الأفعال[1740] سليمة، والمرض يقابلها، فهو أعم مما في اللغة، لأنهم يسمون الحول والحدب مرضا، بخلاف أهل اللغة.

ثم إن المصنف –رحمه الله– عدل عن قوله في الكشاف: [78/ب] فالحقيقة، أي حقيقة المرض، أن يراد الألم، كما تقول: في جوفه مرض، لما فيه، لأن الألم أثر المرض لا عينه، لغة واصطلاحا، كما لا يخفى، وما[1741] قيل من أن كون الألم مرضا من أظهر القضايا عند أهل اللغة والعرف، وأما كونه عرضا

[1735] في (س): (كالنحو).

[1736] (الفكر)، زيادة ليست في النسختين، وهي مأخوذة من حاشية الخفاجي لتكميل المعنى. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 493.

[1737] في (س): (الإلمام).

[1738] ليس كل مرض يؤدي إلى الموت، بل غالب الأمراض تشفى بإذن الله تعالى، فلا يُسلّم تقييد المرض بهذا الوصف في تعريفه.

[1739] في (ك): (فيفوت).

[1740] في (ك)، كتب بعدها: (صريحة)، وعليها تضبيب ربما للإشارة إلى شطبها.

[1741] في (س): (مما).

لا مرضا فمن تدقيقات الأطباء، على أن استعماله في المرض شائع فيما بينهم أيضا، كقولهم: الصداع ألم في أعضاء الرأس، فيه ما لا يخفى"[1742].

ولم يرد هنا حقيقته، بل تجوز به حيث (**أُستُعير**) المرض تصريحية أصلية (**لما**) أي لعرض يدخل ويحل (**في قلوبهم**) أي المنافقين (**من**) خبائث الكيفيات النفسانية، وأعراضها [الرديئة][1743] القائمة بها، نحو (**الجهل**) البسيط[1744] المنافي للعلم المركب، كجهل الحق، (**وسوء العقيدة**) بمخالفتها لصالحها، فإنه جهل مركب يعم الجهل بقسميه**[1745]**، لاقتضاء العطف المغايرة، واتكل في ترك التقييد بالمقسم على وضوح المقام.

(**وعداوة**) أي معاداتهم لحضرة (**النبي صلى الله عليه وسلم**) ببغضهم له وأصحابه، وتمني لحوق الضرر لهم، كما نطق به الذكر، (**وغير ذلك**) المذكور (**من فنون الكفر**) [كالحسد][1746] بتمنيهم زوال النعمة عنه وعن صحبه، والغل والغش، لأن صدورهم كانت تغلي عليه صلى الله عليه وسلم والمؤمنين غلا وحقدا، وقلوبهم مملوءة بغضا، {قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ} [آل عمران: 118]، ويتحرقون عليهم حسدا: {إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا} [آل عمران: 120].

المُؤدّي إلى الهلاك الروحانيّ،...

وكفى فيه حال ابن سلول رئيسهم، وقول سعد بن عبادة للمصطفى [صلى الله عليه وسلم] وقد عاده لمرضه فيه، حين شكا له المصطفى [صلى الله عليه وسلم] منه بقوله، وقد خمر أنفه: قد آذانا

[1742] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 493.

[1743] وردت في النسختين: (الردية)، والصحيح ما أثبت كما في القاموس. انظر: *المعجم الوسيط*، 1/ 337.

[1744] (البسيط)، كتبت في النسختين على أنها من الأصل، والصحيح أنها من الحاشية. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 41.

[1745] في (ك): (قسميه)، بدون الباء.

[1746] وردت في النسختين: (كالجسد)، وهي مخالفة لسياق تعريفها.

نتن حمارك، إلخ، ما في الصحيح: "يا رسول الله اعف عنه فلقد أعطاك الله ما أعطاك وأصلح أهل هذه البحيرة أن يعصبوه بالعصابة، فلما رد الله ذلك بالحق الذي أعطاك شرق به"[1747].

(**المؤدّي**)[1748] ذلك الخبث القار في قلوبهم من رديء العقد، (**إلى الهلاك الروحانيّ**)، نسبة إلى الروح سماعا، كنفساني، أي المعوقة للروح عن اكتساب الكمالات، لأنها مانعة عن نيل الفضائل، ومؤدية إلى زوال الحياة الحقيقية الأبدية، من السعادة المخلدة، فلا اعتداد بحياة المخلد في النار، كما يؤدي المرض إلى الهلاك، [كالجسماني، فالجامع الإفضاء إلى الهلاك][1749]، والمجازي أبلغ لتقويته سعادة الدارين، وقضائه بسخط مبدع الكونين، فكان أمره أشق.

تنبيه: صدر المصنف بحمل الآية على المعنى المجازي لقوته، وجزم به في الكشاف، قائلا: والمراد به في الآية المعنى المجازي الذي هو آفة في الإدراك بسوء الاعتقاد والكفر، أو حالة تبعث على ارتكاب الرذائل كالحسد، [79/أ] أو مانعة من اكتساب الفضائل كالجبن، إلخ.

ونقل تفسيرها بالمجازي[1750] عن ابني مسعود وعباس، ومجاهد وقتادة، وسائر السلف، مجمعين عليه، وصرح شراح الكشاف بمنع قصد الحقيقي منها، قال في الكفاية: وهو الحق الحقيق[1751] بالقبول رواية ودراية.

واستغرب الإمام حمله على الحقيقي، فإن الإنسان إذا تألم بالحسد وابتلي بالنفاق ومشاهدة مكروهة، ودام به، فربما صار سببا لتغير مجاز[1752] القلب وتألمه، قال أبو الطيب:

[1747] أخرجه البخاري، كتاب: الاستئذان، باب: التسليم في مجلس فيه اخلاط من المسلمين والمشركين، (رقم 6254)؛ ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب: فيف دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وصبره على أذى المنافقين، (رقم 1798)، كلاهما من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه مرفوعا، ولفظه: (لَقَدْ أَعْطَاكَ اللَّهُ الذي أعطاك، ولقد اصطلح أهل الْبُحَيْرَةِ أَنْ يُتَوِّجُوهُ، فَيُعَصِّبُوهُ بِالْعِصَابَةِ. فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَهُ شَرِقَ بِذَلِكَ).

[1748] (المؤيدي)، وردت هكذا في النّسختين، والذي في الأصل: (المؤدي)، وهي الأنسب للسياق. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

[1749] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[1] في (س): (المجازي) بدون الباء.

[2] في (س): (الحقيقي).

[1752] وردت في النسختين: (مجاز)، ولعلها: (مزاج).

والتّنكيرُ للدّلالة على كونه نوعًا مُبهمًا غيرَ ما يتعارفه النّاس من الأمراض، والجملةُ مقرّرة لما يفيده قوله تعالى: {وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ}، من استمرار عدم إيمانهم، أو تعليلٌ له، ...

[وَالهَمُّ يَختَرِمُ الجَسيمَ نَحافَةً][1753] وَيُشيِّبُ ناصيَةَ الصَبِيِّ وَيُهرِمُ

ويأتي تحقيقه.

(**والتّنكير**) في لفظ مرض، أي إيراده منكرا، ولم يعرف بأن يقال: في قلوبهم المرض، وارد (**للدّلالة**) البيانية في مقام البلاغة (**على كونه**[1754]) أي المرض النفاقي والتحرير الشكي (**نوعًا**) عظيما (**مبهمًا**) في ذاته، يضني قلوبهم ويضيق[1755] صدورهم، مجهول الحقيقة بخروجها عن المعتاد، وكونه (**غير ما يتعارفه النّاس**) ويعتادونه فيما بينهم (**من الأمراض**) الحسية المضنية للإيذان[1756] فيكون فردا خارجا عنها، لا مدخل فيه للطب، ولا اعتياد لأهله به، لأنه باطني يخفى داؤه على ذوي الخبرة، فيتفرد بدوائه إن كان ولا بد من له كمال التصرف، وهو المفرد المطلق.

(**والجملة**) الاسمية المتألفة من خبر قدم ومبتدأ أخر، أي: {فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ} (**مقرّرَةٌ**) مثبتة على وجه التأكيد[1757] (**لما يفيده**) [1758] ويعطيه (**قوله تعالى:**) فيما قبل: (**{وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ}**) [البقرة: 8]، المفرغ في قالب الاسمية، مصدرة بالنفي إيذانا بدوامه (**من**) بيان ما يفيد (**استمرار**) أي دوام (**عدم إيمانهم،**) أي المنافقين بتماديهم على الكفر باطنا، أخذا من عنوان الاسمية والنفي، فإن لزوم المرض المذكور

---

[1] – هكذا ورد صدر هذا البيت في النسختين: (والهم يخترم النفوس مخافة)، ولم يرد في كتب اللغة بهذا اللفظ، والوارد فيها ما أثبت، وهذا البيت لأبي الطيب المتنبي، وهو من بحر الكامل، والشاهد فيه: الاستشهاد به على تأثر الجسم بما يحصل في القلب من الهم وغيره. انظر: العكبري، *شرح ديوان المتنبي*، 4/ 124.

[1754] (كونه)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

[1755] في (س): (ويضني).

[1756] (للإيذان)، هكذا وردت في النّسختين، ولعلها: (الأبدان).

[7]– في (ك): (التوكيد).

[1758] (لما يفيد)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

لقلوبهم، ودوام قراره فيها، يقرر استمرار عدم إيمانهم ويؤيده، لأنه آفة منافية لضده[1759]، فلا يبقى معه إيمان أصلا.

(**أو**) هي مقررة لعدم الشعور، لأن مرضهم آفة، فتنفيه باطنا، كما ينفيه الحسي حسا، بجامع الآفة، أو الجملة المذكورة (**تعليلٌ له**) أي لعدم إيمانهم، فتكون مستأنفة استئنافا بيانيا تعليليا، كما في {خَتَمَ اللهُ}

كأنّه قيل: ما لهم لا يؤمنون؟ فقيل: في قلوبهم مرضٌ يمنعه.

{فَزَادَهُمُ الله مَرَضًا}، بأن طَبع على قلوبهم؛ ...

إلخ، جوابا لسؤال مقدر، نشأ من الحكم عليهم بدوام نفي الإيمان، (**كأنّه قيل:**)[1760] في تقديره عند سماع المخاطب {وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ}: (**ما لهم**) أي المنافقين مستمرون على عدم الإيمان، حيث (**لا يؤمنون**) بالله ورسوله؟ (**فقيل:**) في جوابه وبيان علته: إنما استمروا كفارا لأنهم (**في قلوبهم مرضٌ**) عظيم قائم بها، (**يمنعه**) أي الإيمان، وينفي مرضها اتصافهم به في حال من الأحوال، فيدوم نفيه بدوام علته، فيفيد الأبلغية، لأن الحكم المبين علته أوقع في النفس من ذكره مجردا عنها، [79/ب] لإلف النفوس ذلك، ومن ثم رجحه في الكشف على التقرير.

(**{فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا}**) يستعمل لازما كزاد المالُ، ومتعديا لاثنين ثانيهما غير الأول كأعطى وكسا، فيجوز حذف مفعوليه وأحدهما اختصارا واقتصارا؛ تقول: زاد المال، وهذا لازم، وزد زيدا أجرا، فهما متغايران كما هنا، فإن أولهما ضمير المنافقين، والثاني (مَرَضًا)، ووسط الفاعل حفظا لوصل[1761] الضمير، وزدت زيدا، ولا تذكر ما زدته، وزدت مالا، ولا تذكر من زدته، وألفه منقلبة عن ياء من الزيد، بقولهم: يزيد، وأميلت.

[1759] في (س): (إلى ضده).

[1760] (كما قيل)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

[1761] في (س): (لصون).

(**بأن**) تصوير لزيادة المرض اعتبارا بمجازية معناه، (**طَبع**) في المصباح: "الطَّبْعُ الْخَتْمُ وَهُوَ مَصْدَرٌ مِنْ بَابِ نَفَعَ، وَطَبَعْتُ الدَّرَاهِمَ ضَرَبْتُهَا، وَطَبَعْتُ السَّيْفَ وَنَحْوَهُ عَمِلْتُهُ[1762]، وَطَبَعْتُ الْكِتَابَ وَعَلَيْهِ [خَتَمْتُهُ][1763]، وَالطَّابَعُ بِفَتْحِ الْبَاءِ وَكَسْرِهَا: مَا يُطْبَعُ بِهِ، وَالطَّبْعُ بِالسُّكُونِ أَيْضًا الْجِبِلَّةُ الَّتِي خُلِقَ الْإِنْسَانُ عَلَيْهَا، وَالطَّبْعُ بِالْفَتْحِ الدَّنَسُ وَهُوَ مَصْدَرٌ مِنْ بَابِ تَعِبَ وَشَيْءٌ طَبِعٌ مِثْلُ دَنِسٍ وَزْنًا وَمَعْنًى.

وَالطَّبِيعَةُ مِزَاجُ الْإِنْسَانِ الْمُرَكَّبُ مِنْ الْأَخْلَاطِ"[1764]. أي ختم (**على**[1765] **قلوبهم**)، فاستحكم مرضها النفاقي، ودامت على الإصرار الكفري، ومن ثم أعيد منكرا ولم يضمر، إذ النكرة المعادة غير.

لعلمه تعالى بأنّه لا يؤثر فيها التّذكيرُ والإنذار، والجملةُ معطوفةٌ على ما قبلها، والفاء للدّلالة على ترتيب مضمونِها عليه، ...

ولمح به لآية {كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم} [المطففين: 14] إلخ، وخبر: (إذا أخطأ العبد خطيئة [نكتت][1766] نكتة سوداء، فإن نزع واستغفر وتاب صقل، وإن عاد زيد فيها، حتى تعلو قلبه، وهو الران)[1767].

وإنما طَبَع عليها (**لعلمه**) الأزلي السابق، ومحتوم قضاؤه وحكمه، (**بأنّه**) أي الأمر والشأن (**لا**) ينفع ولا (**يؤثر فيها**)، أي في قلوبهم (**التّذكير**) من الناصح في مقامات وعظه لهم، (**والإنذار**) لهم من الصادق

[1762] وردت في النسختين: (سملته)، والتصحيح من المصباح. انظر: الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 368.

[1763] (ختمته)، ساقطة من النسختين، والتصحيح من المصباح. انظر: المصدر نفسه، 2/ 368.

[1764] الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 368.

[1765] (على)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

[1766] (نكتت)، ساقطة من النسختين. انظر تخريج الحديث في الحاشية التالية.

[1767] أخرجه النسائي في الكبرى، (رقم 11594)؛ والترمذي، أبواب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة (ويل للمطففين)، (رقم ٣٣٣٤)، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وحسنه الألباني في صحيح الجامع، (رقم 1670)، ولفظه عند الترمذي: (إِنَّ العَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَإِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ سُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَعْلُوَ قَلْبَهُ، وَهُوَ الرَّانُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ: {كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} [المطففين: ١٤]).

بتحذيره مما يضر بهم، من[1768] دينهم وأخراهم[1769] ، وهي آبية عن قبوله، لما بها من تزايد المرض، وقيام الحسد، وتخلل الشك الموجب للضعف، وطرح الحق.

(والجملة) الفعلية المصدرة بالفاء مختلف فيها: فقيل إنشائية دعائية، واستظهر معترضة، وجوز النحاة تجردها وتصديرها بالواو وبالفاء، كقوله:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أنْ سَوْفَ [يَأْتِي كلُّ مَا][1770] قُدِرَا[1771]

وقيل: خبرية **(معطوفةٌ)**[1772] بالفاء، عطف فعلية ماضوية **(على ما)** أي جملة اسمية **(قبلها)**، وهي: {فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ}، **(فالفاء)** إنما قرنت بها **(للدّلالة**[1773] **على ترتيب)** أي تسبب وتفريع **(مضمونها)** أي الفعلية من زيادة المرض، **(عليه)** أي على ما قبلها.

وبه اتضح كونُهم من الكفرة المختوم على قلوبهم مع زيادة بيانِ السّبب ...

فأريد بالأولى بمعونة اسميتها المفيدة للثبوت الدوامي أن ذلك لم يزل غضا طريا، إلى زمن الإخبار، وفي الثانية أن ذلك سبب لازدياد مرضهم المحقق؛ إذ لولا تدنس الفطرة لازدادوا بزيادة [80/أ] إمداد الإسلام ونزول الآيات شفاء.

[1768] في (س): (عن).

[1769] في (س): (أخرهم).

[1770] في (ك): (يعض كلما).

[1771] هذا البيت مذكور من غير نسبة، وهو من بحر السريع، والشاهد فيه: تصدير الجملة الفعلية بالواو. انظر: الأشموني، *شرح الأشموني لألفية ابن مالك*، 1/ 322.

[1772] (معطوفة)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

[1773] (للدلالة)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 42.

(**وبه**) أي بما ذكر من فعلي الجملة وترتبها على ما قبلها بالفاء، (**اتضح**) لذي النظر، وتبين لكل عاقل سلمت فطرته، (**كونهم**)، أي المنافقين المرادين بهذا المقام، نوعا (**من الكفرة**)، وقسما من جملة الفجرة (**المختوم على قلوبهم**) بالكفر بقوله: {خَتَمَ اللَّهُ}، (**مع**) ما في هذه الجملة من (**زيادة بيان السّبب**) المقتضي لختمها، من ثبوت مرضها وتماديه بها، وحكمه تعالى عليها بزيادته؛ كأنه قيل: وإنما ختمت لمرضها حصولا دواميا وزيادة، فسبب الزيادة حصول المرض في قلوبهم، والكل سبب الختم.

تنبيه: نوقشت خبريتها بأدائها لتكرار {وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ} [البقرة: 15]، لتلاقيهما معنى، كما يقضي به صادق التأمل.

وأجيب: بظهور الفرق بين زيادة المرض وزيادة الطغيان، على أنه لا مانع من التأكيد مع بعد المسافة، ثم إن كلام الشيخين كالمصنف لا ينافيه لأن الدعاء من الله إيجاب مؤكد، ولولاه لم يكن للدعاء من الله معنى، كما لا يخفى، فتدبر.

تنبيه: لا شك في حقيقة إسناد "زاد" له تعالى، على ما سلكه المؤلف في شرحه، من طبعه تعالى على قلوبهم، وجريه على قواعد أهل السنة، لانتفاء القبح عقلا في شيء من أفعاله تعالى، وهو من دقة نظره المخالف بها لما في أصليه من مجازيته، حتى قال في الأنوار: وكان إسناد الزيادة إلى الله تعالى من حيث إنه سبب من فعله، وإسنادها إلى الصورة: {فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا} [التوبة: 125]، لكونها سببا.

وتعقبه في الكفاية لأنه قيل عليه: إنه لا حاجة هنا إلى ارتكاب المجاز العقلي، لصحة إرادة الحقيقة، بل هي متعينة، وإنما يحتاج إلى هذا التأويل المعتزلة؛ لأنهم ينزهون الله تعالى عن حقيقة الختم والطبع، لزعمهم قبحه، ولا قبح في إيجاده عندنا، بل في الاتصاف به.

والزمخشري- رحمه الله- إنما ارتكبه بناء على مذهبه، فلا ينبغي للمصنف أن يتبعه فيما ذكر، وقد صرح صاحب التأويلات ومن بعده بأنه مبني على أصلهم الفاسد، وذهب الفاضل المحقق إلى أن مرادهم بما ذكر أنه ليس هناك من يزيدهم مرضا حقيقة، على رأي الشيخ عبد القاهر، في أنه لا يلزم في الإسناد المجازي أن يكون للفعل فاعل، يكون الإسناد حقيقة، مثل:

وقيل: زادهم كفرًا بزيادة التّكاليف الشرعيّة؛ لأنّهم كانوا كلّما

يزيدُكَ وجْهُهُ حُسْناً إِذَا مَا زِدْتَه نَظَرَا[1774]

وتابعه قدس سره عليه، وأومأ إلى تأييده، فقال: هو إسناد مجازي، سواء فسر المرض بالكفر، أو الحسد والغل، أو الضعف والخور، كما صرحت به عبارته، وإن جاز إسناد زيادة المعنى الأخير إلى [80/ب] الله تعالى حقيقة، على رأيه أيضا.

والمراد بالمعنى الأخير [الجبن والخور][1775]، لا الحسد، كما توهمه بعضهم فقال: كون حسد نبي الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين بطلب زوال ما أنعم الله به عليهم قبيحا، غير صحيح، وهو غفلة عن مرادهم، نعم يرد عليه ما قيل من أن الظاهر أن الحسد كما هو قبيح، فكذا الجبن والخور؛ لأن كلا منهما من الملكات الرديئة[1776] المستلزمة للآثار الغير النسبية[1777].

فالفرق بينهما، بأن الأول قبيح والثاني حسن، حتى جاز إسناد الأخير إليه تعالى دون السابق، تحكم، إلا أن الأخير قد يترتب عليه آثار حسنة، بالنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين، لتباعد الكفار عن محاربتهم، ونحوه انتهى، فعلم أن ما ذكر ليس مبنيا على الاعتزال، فتدبر.

(**وقيل:**) معنى {فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا}: (**زادهم**) خذلانا لهم (**كفرًا**) لاحقا على كفرهم السابق، نزل بهم متزايدا فيهم (**بزيادة**) أي بما زاده سبحانه من حقائق (**التّكاليف**) الملزمة لهم، شيئا فشيئا، (**الشرعيّة**) المتعلقة بالأعمال المشروعة منه تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم.

فالمراد الأشياء المكلف بها[1778] كصلاة وغيرها، أو الإلزامات لتلك الحقائق الثقيلة عليهم، (**لأنّهم**) تعليل مبين لوجه الزيادة، (**كانوا**) في عصر النبوة ونزول الشرائع (**كلما**) نصب على الظرفية المعممة للأوقات،

---

[1] – هذا البيت لأبي نواس، وهو من مجزوء بحر الوافر، والشاهد فيه: نسبة زيادة الحسن في الوجه للنظر في وجه الغير من باب المجاز. انظر: جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي (بيروت: دار الجيل، الطبعة 3)، 1/ 9.

[1] في (س): (الجنث لا الخور).

[1776] وردت في النسختين: (الردية)، والصحيح ما أثبت كما في القاموس. انظر: *المعجم الوسيط*، 1/ 337.

[1777] (النسبية)، غير واضحة في (ك).

[1778] (بها)، كتبت في النسختين على أنها من الأصل، والصحيح أنها من الحاشية. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

أي في كل وقت، (**ازدادوا**) أي زادهم الله (**التّكاليف**)[1779] الملزمة لهم شيئا فشيئا، مالية وبدنية، (**بنزول الوحي**؛) عليه صلى الله عليه وسلم، أي بسببه[1780]، وتبليغها لهم، على حسب ما يقتضيه [الأمر وتستدعيه

الحكمة؛ يعرضون عنها ويكذبونه فيها، فبذلك][1781]، (**يزدادون كفرًا** [1782]) على كفرهم، فهو المرض المزيد، فصار يتضاعف مرض قلوبهم بحسب واردات التكاليف عليهم، فيقابلون كل تكليف بكفر، فالزيادة تدريجية، ففارق الوجه الأول.

والحاصل؛ كما أن الإيمان يتزايد أنوعا[1783] بزيادة المؤمَن به، تتزايد أنواع الكفر بزيادة المكفور به، ومعناه أن كلما تكررت التكاليف والأحكام، تكرر بسببها كفرهم المضمر، وسوء عقائدهم، فزاد مرضهم بسبب ذلك.

ويجوز أن يراد بالتكليف معناه اللغوي، وهو تكليف النبي صلى الله عليه وسلم لهم في بعض الأمور، وتخلفهم عنه وتعللهم، كما وقع في بعض الغزوات[1784] من تخلف المنافقين، ونحو ذلك، ويرجح الأول نعتها بالشرعية لظهوره.

تنبيه: لم يعبر بازدياد التكاليف كأصليه، هربا من تعقبهما بأن المشهور في الازدياد أنه مصدر ازداد اللازم، وقد استعمله الأنوار متعديا تبعا لما في الكشاف، ورده في [81/أ] الكفاية بأن "زاد" يتعدى لمفعول واحد تارة، وأخرى لمفعولين، وازداد مطاوعه، والمطاوع ينقص عن مطاوعه مفعولا واحدا، فإذا كان

[1779] (التكاليف)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

[1780] (بسببه)، ساقطة من (ك)، ومكتوبة في الهامش وعليها كلمة صح.

[1781] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[1782] (كفرا)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 42.

[9] في (س): (نوعا).

[10] في (س): (الغزات).

مطاوع المتعدي لمفعولين تعدى لواحد من غير شبهة، وعليه قوله تعالى: {وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ} [يوسف: 65][1785].

ويجوز أن يكون المرض مستعارًا لما تداخلَ قلوبَهم من الضّعف والجُبن والخَوَر؛ عند مشاهدتهم لعزّة المسلمين، ...

في الأساس: "ازددت مالا، وازداد الأمر صعوبة، وازداد من الخير ازديادا"[1786] ، فالقول بأنه لازم، وإن اتفق عليه الشراح، لا وجه له، وكذا قول الراغب: "يقال: زدته فازداد، وقوله: {وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ} [يوسف: 65]، نحو ازددت فضلا، أي ازداد فضل، فهو من باب: {سَفِهَ نَفْسَهُ} [البقرة: 130]"[1787]، انتهى.

فيحمل ما ورد على التمييز من منصوبه، ولا حاجة إليه، وهذا هو الذي غر المعترض، وقد عداه المؤلف لواحد فنصب به كفرا وتكاليف، فلم يبق فرق بين التعبيرين، وأصل ما له في هذا الوجه في التفسير الكبير، فسقط ما قيل إن المنافقين في إجراء الأحكام عليهم، كالمؤمنين الخلص، ولا مزية لهم في التكاليف[1788]، لأن المراد بها ما كلف به، لا المعنى المصدري، انتهى، وقد مر جواز قصده أيضا.

(**ويجوز**) احتمال آخر موجه لمعنى المرض المجازي، (**أن يكون المرض**) في قوله تعالى: {فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ} (**مستعارًا**) من حقيقي معناه، استعارة أصلية، (**لما [تَدَاخَل قلوبَهم]** [1789])، أي دخلها تعاقبا وتدريجيا، ولذا اختاره[1790] على "دخل"، من أنه أخصر وأظهر، (**من الضّعف**) الحاصل لها مذهبا لقواها وشدتها فيما راموه، (**والجبن**) تفسيري، إذ هو ضعف القلب عما يحق أن يقوى فيه، ورجل جبان وامرأة

[1785] كتبت الآية بدون واو في النسختين، وأثبتها مراعاة لرسم المصحف.

[10] – الزمخشري، *الأساس*، 1/ 429.

[10] – الراغب الأصفهاني، *مفردات القرآن*، 385.

[2] في (س): (التكليف).

[1789] (تداخل قلوبهم)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

[4] في (س): (اختارة).

جبان، (**والخَوَر**) بالخاء المعجمة والواو، وإهمال الراء، أصله رخاوة في العصب ونحوه، ثم تجوز به عن الجبن، وشاع فيه، حتى صار حقيقة عرفية فيه[1791].

وفي المصباح: " خَارَ يَخُورُ: ضَعُفَ فَهُوَ خَوَّارٌ، وَأَرْضٌ خَوَّارَةٌ: لَيِّنَةٌ سَهْلَةٌ، وَرُمْحٌ خَوَّارٌ: لَيْسَ بِصُلْبٍ"[1792]، وفي نسخة: الخوف بالفاء.

(**عند**) صلة تداخل (**مشاهدتهم**) أي المنافقين ورؤيتهم بصرا وتبصرا، (**لعزّة المسلمين**) والمصطفى [صلى الله عليه وسلم]، بما أعطوه من فتح البلاد، وريح النصر والتأييد، ومزيد القوة والتسديد، والتمكين من رقاب الأعادي وأموالهم، فازدادوا بذلك فرقا وضعفا، ومرضت قلوبهم حتى هلكت تلفا.

وزيادتُه تعالى إيّاهم مرضًا، ما فعل بهم من إلقاء الرَّوْع وقذف الرّعب في قلوبهم، عند إعزازِ الدّين، بإمداد النبيّ صلَّى الله عليهِ وسلم ...

(**وزيادته تعالى**) مصدر مضاف لفاعله، مبتدأ، ومفعوله الأول يعود له تعالى [(**إيّاهم**)، والثاني (**مرضًا**)، وهو ناظر لشرح {فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا}، والخبر (**ما فعل**) مبنيا للفاعل، يعود له تعالى][1793]، إذ ما فعله الله وأنزله (**بهم**) [1794]، أو للنائب وهو الظرف[1795]، وبيان ما (**من إلقاء**) أي إنزال وإيقاع (**الرّوع**)

[1791] (فيه)، ليست في (س).

[1792] الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 183.

[1793] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[1794] (بهم)، كتبت في (س) على أنها من الحاشية، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

[7] في (س): (الضرف).

بفتح الراء والعين المهملتين، بينهما واو، من راعه الشيء روعا، كقال: أفزعه، كروّعه، وبالضم: الخاطر والقلب ولم يرد، أي الخوف المفزع في صدورهم.

(**وقذف**) بالقاف والفاء، بينهما ذال معجمة، من قذف بالحجارة قذفا [81/ب] كضرب: رمى بها بشدة، فالمادة تدور على قوة ما يلقى[1796].

من (**الرّعب**)، في المصباح: " رَعَبْت رَعْبًا مِنْ بَابِ نَفَعَ: خِفْتُ، وَيَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ وَبِالْهَمْزَةِ أَيْضًا فَيُقَالُ: رَعَبْتُهُ وَأَرْعَبْتُهُ، وَالِاسْمُ الرُّعْبُ بِالضَّمِّ، وَتَضُمّ الْعَيْنُ لِلْإِتْبَاعِ، وَرَعَبْتُ الْإِنَاءَ مَلَأْتُهُ "[1797]، والأول ناظر لقوله تعالى: {سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ} [آل عمران: 151]، والثاني لقوله: {وَقَذَفَ (**فِي قُلُوبِهِمُ**) ٱلرُّعْبَ} [الحشر: 2]، والخوف الشديد، فلا يبقى لهم معه حراك، ومن ثم لم يستطيعوا نهوضا لنصر عدو، ولا بوحا بمضمر، كما فصله: {أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ}، إلى قوله: {لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ} [الحشر: 11-13]، وفيه تلميح بخبر: (نصرت بالرعب مسيرة شهر)[1798]، لعمومه القريب والبعيد، من [العدو والمضمر والمجهر][1799].

(**عند**) ظرف فعل أو المصدرين بعده (**إعزاز الدّين**) المحمدي، وتأييده بالنصر المتين، والفتح المبين، (**بإمداد**) أي نصر وتقوية (**النبي صلى الله عليه وسلم**)، من أمده: زاده وقواه، فالمصدر مضاف لمفعوله،

بإنزال الملائكة، وتأييده بفنون النّصر والتّمكين، فقولُه تعالى: {فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ} الخ، حينئذٍ استئنافٌ تعليليٌّ لقوله تعالى: {يُخَادِعُونَ اللهَ} الخ، كأنّه قيل: ما لهم يخادعون ويداهنون...

[1796] في (ك): (يلقي).

[1797] الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 230.

[1798] أخرجه البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: (نصرت بالرعب)، (رقم 2977)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، ولفظه: (وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ) من غير تقييد بالشهر؛ ومسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، (رقم 521)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بمثله، ومن حديث جابر رضي الله عنه مرفوعا، ولفظه: (وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ بَيْنَ يَدَيْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ).

[1799] (من العدو من المضمر والمجهر)، هكذا وردت في النسختين، ولعل الصواب أن تكون: (من العدو المضمر والمجهر).

(**بإنزال الملائكة**) من السماء عليه، لنصرته على عدوه وتأييده، من ثلاثة آلاف أو خمسة، كما في الغزوتين البدرية والأحدية: {إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ} [آل عمران: 124]، {يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ}[1800] [آل عمران: 125]، وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم، (**وتأييده**) أي تقويته صلى الله عليه وسلم (**بفنون النّصر**) وأنواعه المتكاثرة، في غزواته وحروبه لأعدائه، على اختلاف الأحوال، (**والتّمكين**) له في البلاد على أبلغ الوجوه وأكملها، حيث لم تخفض له راية، ولا هزم له جند، بنيل العدو وحسن العاقبة، وإن وقع تفرق فامتحان، والعاقبة للمتقين.

فكل ذلك أمراض تتزايد في قلوبهم على مرضها الأول، وأصله في الأنوار قليلا.

ويحتمل أن يراد بالمرض ما تداخل قلوبهم من الجبن والخوف؛ حيث شاهدوا شوكة المسلمين، وإمداد الله لهم بالملائكة[1801]، وقذف الرعب في قلوبهم، وبزيادته تضعيفه بما زاد الرسول صلى الله عليه وسلم ونصره على الأعداء، وبسط في البلاد، إلا أن بينهما تغايرا باعتبار المزيد والمزيد[1802] عليه، والأمر سهل لاختلاف الأحوال بالاعتبار والنظر.

وكان ما صنعه المؤلف أقعد من الأنوار، لظهور التغاير به، بخلاف الأنوار، فإنه كتعميم بعد تخصيص، وإذا استعير المرض لما ذكر بهذا الوجه، وعلم معنى زيادته، فيختلف شرح الحال في الآية.

(**فقوله تعالى: {فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ} إلخ حينئذٍ**) أي حين إذ شرحت بهذا الوجه، (**استئنافٌ**) مقتطع عما قبله، بياني له، (**تعليليّ**) على وجه السببية، لا لاستمرار [82/أ] عدم إيمانهم، من قوله: {وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ}، بل (**لقوله تعالى:**) في بيان استمرار خدعهم المار، وتجدده شيئا فشيئا: (**{يُخَادِعُونَ اللَّهَ} إلخ**)، وقع جوابا لسؤال مقدر، (**كأنّه**) أي الأمر والشأن (**قيل:**) في تقديره من قبل المخاطب: (**ما لهم**) أي: أي شيء حمل المنافقين وجعلهم (**يخادعون**) الرسول والمؤمنين؟، (**ويداهنون**) بإظهار المحبة والإيمان، وابتداء

[1800] في (ك): (من المسومين)، وهو خلاف رسم المصحف.

[1801] (بالملائكة)، مكررة في (س).

[1802] في (س): (المريد).

ولم يجاهروا بِمَا فِي قُلُوبِهِم من الكفر؟ فقيل: في قلوبهم مرضُ ضَعفٍ مضاعَفٌ، هذه حالُهم في الدّنيا، {وَلَهُمْ} في الآخرة {عَذَابٌ أَلِيمٌ}، أي: مؤلمٌ ...

التملق، وكمال النصح[1803]، وصدق الأخوة والمودة، ففي المصباح: "دَاهَنَ مُداهَنَةً: هي المسَالَمَةُ[1804] والمصَالَحَةُ"[1805]، أي يسالمونهم ويصالحونهم، **(ولم يجاهروا)** ويظهروا بائحين بألسنتهم **(بما)** أضمروه **(في قلوبهم من الكفر)** المنطوين[1806] عليه دواما، أي ما سبب ذلك وعلته؟، **(فقيل:)** في جوابه من قبله تعالى: حملهم عليه أنهم **(في قلوبهم مرضُ)**، خور وجبن ومزيد خوف، حق لهم به **(ضَعفٍ)** قارٌّ فيها، ناظر لأصله، **(مضاعفٌ)** متزايد فيها بحسب تزايد أسبابه[1807]، ناظر لزيادته بقوله تعالى: {فَزَادَهُمُ اللَّهُ} إلخ.

يعني أن السبب في مسالمتهم وخدعهم ما نزل قلوبهم من الرعب، وألقي فيها من الجبن القاضي عليها بالضعف، ونفي قوتها، فلا يستطيعون حربا ولا بوحا بكفر، وكلما زاد النصر والتمكين تزايد الخوف في قلوبهم، واستحكم الضعف منها.

(هذه) الأمراض المهلكة قلوبهم، المضيقة صدورهم، المفزعة لهم في كل لحظة وآن وغير ذلك، **(حالهم)** العارضة لهم **(في)** حياتهم **(الدّنيا)** النازلة بهم قبل العقبى، **(ولهم)** أي للمنافقين **(في)** الدار **(الآخرة)** المنتهي إليها أمرهم **(عذابٌ)** عظيم يشركون فيه باقي الكفرة، **(أليمٌ)** يختص بهم بما حلوه من أسفل درك النار، متزايد على عذاب غيرهم.

فهو فعيل؛ إما بمعنى فاعل، كما يأتي أو مفعول؛ **(أي: مؤلمٌ)** بفتح اللام، اسم مفعول من الإيلام المزيد، لأنه الموافق لما في الكشاف، والأبلغ لجعل العذاب نفسه متألما ومتعذبا، بزنة المفعول، ولو كان بالكسر كما ذهب إليه بعضهم لم يكن فيه تجوز في الإسناد، وأنت خبير بأن الكسر وإن لم يتعين لا

[1803] في (س): (النسخ).

[1804] في (س): (المساهلة).

[1805] الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 202.

[1806] كتبت في (س): (المنطويين) بياءين.

[1807] في (س): (أسبابهم).

شبهة [في صحته][1808]، وإن كان مرجوحا، كما يأتي له ممرضا بقيل، فيكون ما فسره به المؤلف أولا[1809] بيانا للوجه الراجح، وشرحا لحاصل المعنى المراد منه.

يقال: أَلِمَ أَلَمًا فهو أَليمٌ، كوَجِعَ فهو وَجِيعٌ، وُصِف به العذابُ للمبالغةِ، كما في قولِهِ: ... تحيةُ بينِهم ضربٌ وجيعُ ...

ثم صرح بقوله: (**يقال:**) في بيان أصل معناه لغة: (**أَلِمَ**) بالكسر كتعب، (**ألمًا**) بفتحتين، ويُعدى بالهمزة فيقال آلمته إيلاما، فتألم، وعذاب أليم أي مؤلم، وقولهم مثل: وجعت رأسك، فهو من ألم الثلاثي.

(**فهو أليمٌ**)، والجمع ألماء وآلام؛ كشريف وشرفاء وأشراف، (**كوَجِعَ**) ووزن[1810] ومعنى، (**فهو وجيعٌ**) أي موجع، ففعيل بمعنى مفعل، فإنه الفصيح المطرد، لا بمعنى فاعل؛ لقلته وعدم اضطراده، كما يأتي.

وإذا جعل الإسناد مجازيا رجع إلى معنى المزيد [82/ب] الأبلغ (**وصف به**) أي بالألم (**العذاب**) وأجري عليه نعتا له، وإن كان في الحقيقة للمعذب، فإنه [ذائقه][1811]، والمشعر به (**للمبالغة**) في مزيد اتصاله بهم وشدته عليهم، فالأليم هو المعذب، أسند إلى العذاب إسنادا مجازيا مبالغة فيه، (**كما في قوله:**) أي عمرو بن معدي كرب من قصيدة طويلة أولها:

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ يُؤَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ [تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ][1812]

[1808] في (س): (فيه).

[1809] في (ك): (أولى).

[1810] (ووزن)، هكذا وردت في النسختين، ولعل الصحيح أن تكون: (وزنًا).

[1811] (ذائقة)، هكذا وردت في النسختين، ولا تناسب لها مع السياق.

[1812] هذا الشطر الثاني من البيت سيأتي مفرقا في الشرح، وأثبتناه هنا لتمام البيت وحصول الفائدة، والبيتان من بحر الوافر، والشاهد فيها: إسناد الوجع للضرب من باب المجاز. انظر: البغدادي، *خزانة الأدب*، 9/ 263.

(**تحيّةُ**) بالمثناة الفوقية والحاء المهملة، وشد المثناة التحتية، مصدر حييته تحية: سلمت (**بينِهم**) بالجر لإضافته؛ إذ هو ظرف[1813] متصرف، ولو فتح بني لإضافته لمبني، وصحح الأول، وإن قيل إن المروي الكسر والقياس الفتح، ليست سلاما قوليا بين الجيوش، بل هي في حال التحامهم (**ضربٌ**) من بعضهم لبعض بالسيوف، فضيع وطعن بالرماح (**وجيعٌ**) أي موجع أسند للضرب، وهو حقيقة للمضروب، مبالغة في تأثيره وحصول الوجع به، حتى كأنه عاد على نفسه، والمعنى أصحاب خيل، أو أريد به أنفسهم، فهو اسم جمع للفرس[1814] على غير لفظه، قصد به الفرسان، كخبر: (يا خيل الله اركبي)[1815].

على طريقةِ: "جَدَّ جِدُّه"، فإنّ الألم والوجعَ حقيقةٌ للمؤلم والمضروب، كما إنّ الجِدّ للجادّ،

ودلفت[1816] بفتح الدال واللام والفاء، بمعنى دنوت، يقال: دلفت الكتيبة في الحرب تقدمت، أي رب جيش قد تقدمت إليها بجيش إلخ، والتحية بينهم الضرب بالسيف، لا القول باللسان كما هو العادة، وليس المعنى أن ضربهم الوجيع كتحية بينهم على التشبيه البليغ المقلوب، كما توهم، فالاستعارة تهكمية، كما ستعرفها في قوله: {فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} [آل عمران: 21].

وهذا الإسناد المجازي العقلي وارد (**على طريقة**) أي وجه وأسلوب قول العرب في إسناد الفعل بمصدره، وإن خالف ما نحن فيه، المسند لغيره: (**جَدَّ جِدُّهُ**).

والحاصل أن شراح الكشاف اتفقوا على أن المراد أنه على طريقته في أنه إسناد مجازي، وليس المراد أنه من قبيل الإسناد إلى مصدر المسند، كما في ضرب وجيع، بل هو قريب منه كما ترى، والذي من قبيله قولك: ألم أليم، ووجع وجيع، وسينكشف لك أن الإسناد المجازي لا ينحصر فيما ذكروه من الإسناد إلى مصدر ذلك الفعل وزمانه، أو مكانه، أو سببه، وقد يتكلف فيقال: العذاب هو الألم الشديد،

[1813] في (س): (ضرف).

[1814] في (س): (للمفرس).

[1815] أخرجه الطبري في تهذيب الآثار، (رقم 151)، من حديث سعيد بن جبير مرسلا، وصحح إسناده الطبري. وأصل القصة في الصحيحين من غير ذكر (يا خيل الله اركبي).

[1816] (ودلفت)، كتبت في (س) باللون الأحمر على أنها من الأصل، وقد وضع عليها خط أحمر في (ك)؛ للإشارة إلى أنها من الأصل، والصحيح أنها من الحاشية. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

والضرب أي المضروبية هو الوجع، ولا حاجة إليه، نعم هو ليس بتلك المسافة من البعد كما قاله الفاضل المحقق.

(**فإنّ الألم**) في عذاب أليم، (**والوجع**) في ضرب وجيع، (**حقيقةٌ**)، أي في الحقيقة ونفس الأمر والوضع اللغوي الأول، (**للمؤلَم**) بفتح اللام اسم مفعول، (**والمضروب**) بسيف أو غيره لقيامهما بهما، ووقوعهما عليهما، لا العذاب والضرب، (**كما إنّ**) بالكسر للكف، (**الجِدّ**) في الأمر مسند في الحقيقة (**للجادّ**) [1817] فيه، الموقع [83/أ] له بأخذه في الحرص عليه، حتى يحصله، لا للجد، فإنه له[1818] مجازا عقليا كالربح للتجارة، في: { فَمَا[1819] رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ} [البقرة: 16]، فالإسناد المجازي العقلي: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما له تلبس بالفاعل الحقيقي، كتلبس التجارة بالمشترين، والعذاب والضرب بالقوم، في عذاب أليم وضرب وجيع، والحساب بأهله في: {يَقُومُ ٱلۡحِسَابُ} [إبراهيم: 41] ، والكتاب بصاحبه في {ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ} [لقمان: 2]، ستعرفها من محالها إن شاء الله.

وهذا الوجه من المجاز[1820] بالإسناد في الآية هو المرتضى.

وقيل: هو بمعنى المؤلِم، كالسّميع بمعنى المُسمِع، وليس ذلك بثابتٍ، كما سيجيئ في قوله تعالى: {بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ}.

{بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ}، "الباء" للسببيّة، أو للمقابلة،

[1817] (للجاد)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 42.

[1818] في (س): (لما صار).

[1819] في (س): (فيما)، وفي (ك): (فبما)، وهو خلاف رسم المصحف.

[1820] (المجاز)، في (س)، غير واضحة.

(**وقيل:**) في توجيه إسناد أليم لعذاب (**هو**) إسناد حقيقي، فعيل (**بمعنى**) مفعِل بالكسر، من آلم بالهمز معدّى، أي (**المُؤلِم**) بالكسر أصحابه، فهو حقيقي، لأنه يؤلمهم حقيقة وعادة (**كالسّميع**) في قوله المار:

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ

فإنه فعيل (**بمعنى المُسمِع**) غيره ما يدعو إليه ويقول، وأصله للطيبي والجاربردي، تبعا لأبي البقاء قائلا: ويجوز أن يكون أليم بمعنى المؤلِم، كالسميع بمعنى المسمع، والنذير بمعنى المنذر، والبديع بمعنى المبدع، ولم يجره في الكشاف للزوم أليم كوجه وضعفه معنى.

ومن ثم قال المصنف: (**وليس ذلك**) القيل والاحتمال المذكور (**بثابتٍ**) أي قوي ولا بليغ من جهة النظر والصناعة، (**كما**) للسعد هنا، وكما (**سيجيئ**) تحرير ذلك الوجه وبيانه (**في قوله: {بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ}**) [البقرة: 117]، حيث استعمل بمعنى مبدع، لا بادع إلا بضعف.

(**{بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ}**)، من كذب مخففا، وبه قرأ عاصم وحمزة والكسائي، والكذب: الخبر عن الشيء على خلاف ما هو به، أي ما هو عليه ملتبس به في نفسه وحد ذاته، في الواقع وفي نفس الأمر، أو في اعتقاد المخاطب وذهنه، فيجري على المذاهب فيه، كما في الأنوار وحواشيه.

ثم أخذ يفصل أجزاء التركيب بادئا بحال الجار فقال: (**الباء**) الداخلة على ما محتملة لوجهين: (**للسببيّة**) والتعليل لتسبب ما بعدها فيما قبلها، [صفة لعذاب لا لأليم؛ لأن الأصل في الصفة ألّا توصف][1821]، (**أو**) تكون الباء مفيدة (**للمقابلة**) والمعاوضة كبعتك الكتاب بدرهم، وهو أنسب من البدلية المعبر بها في الأنوار، فإن المقابلة تقتضي المعاوضة، والبدلية تقتضي زوال المبدل منه وقيامه بدله مقامه، كقوله:

فليتَ لي بِهِمُ قومًا إذا رَكِبُوا شَنُّوا[1822] الإغارَةَ فُرْسَانًا ورُكْبَانا[1823]

[1821] (صيغة عذاب أليم، لأن الأصل في الصيغة ألا توصف)، هكذا وردت في النسختين ومعناها غير واضح، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 500.

[1822] وردت في النسختين: (شدّوا).

[1823] هذا البيت لقريط بن أنيف، وهو من بحر البسيط، والشاهد فيه: مجيء الباء هنا مفيدة البدلية. انظر: الأشموني، *شرح الأشموني للألفية*، 2/ 88.

و"ما" مصدريّة داخلةٌ في الحقيقة على يكذبون، وكلمة "كانوا" مقحمةٌ؛ لإفادة دوامِ كذِبهم وتجدُّدِه، أي: بسبب كذبهم أو بمقابلة كذبهم ...

أي ليتهم بدلهم، وقوله صلى الله وسلم في عائشة: (ما يسرني بها حمر النعم)[1824]، أي بدلها، وجعلهما في الكفاية متقاربين، والثانية تدخل على الأثمان أو ما في معناها، جعل كذبهم بمنزلة الثمن بناء على التهكم، وإن خفي وجهه.

(وما) الموصولة بالباء ذات وجهين؛ أرجحهما ولذا صدر به تبعا لأبي البقاء المستظهر له، [83/ب] وضعف الوصولية بعد، أنها **(مصدريّةٌ)** مؤولة بمصدر متصيد[1825] من الخبر إن لم يقل بزيادة كان، والمصدر منها كالكذب، وإلا فمن مدخولها الحقيقي؛ لأنها **(داخلةٌ)** في هذا التركيب باعتبار الحقيقة الكلامية ونفس الأمر **(على)** نفس المضارع الواقع حالا[1826] بعد كان، من قوله: **(يكذبون)**، لأنه المنظور إليه في السببية والمقابلة.

(وكلمة كانوا) بجملتها **(مقحمةٌ)** مزيدة بين الموصول وصلته، بناء على زيادتها موصولة بمعمولها، كقوله:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ... جِيْرَانٍ لَنَا كَانُوْا كِرَامِ[1827]

وإن قل كما بسط في النحو، والأصل: بما يكذبون.

[1824] مدح النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها بهذه العبارة لم يرد في دواوين السنة، وإن كانت فضائلها كثيرة، وعلو مكانتها عند النبي صلى الله عليه وسلم ثابتة، رضي الله عنها وأرضاها.

[1825] في (س): (تُصيد).

[1826] (حالا)، ساقطة من (ك).

[1827] هذا البيت للفرزدق، وهو من بحر الوافر، والشاهد فيه: قوله: "وجيران لنا كانوا كرام" حيث فصل بين الموصوف وهو "جيران" والصفة وهي "كرام" بـ "كانوا" الزائدة. انظر: الأشموني، *شرح الأشموني للألفية*، 1/ 242.

قال قدس سره: وإنما زيدت (**لإفادة**) بيان (**دوام كذبهم**) الصادر منهم باستمراره (**وتجدّده**) منهم في جميع الأزمنة، وقتا فوقتا، لا ماضيا فقط، (**أي:**) [1828] شرح لبيان وجهي الباء (**بسبب كذبهم**) عذبوا عذابا أليما ناظر لسببيتها، (**أو بمقابلة**) ومعاوضة (**كذبهم**) فقوبل بأليم العذاب ناظرا للمقابلة، وقدر المضاف بعد الباء لتكون كالباء معنى في كتبت بالقلم، أي باستعانته، ودخلت عليه بثياب السفر، أي بمصاحبتها،

المتجدّدِ المستمرِّ الذي هو قولهم: {ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ}، وهم غير مؤمنين، فإنّه إخبارٌ بإحداثهم الإيمانَ فيما مضى، لا إنشاءٌ للإيمان، ولو سُلِّم فهو متضمنٌ بصدوره عنهم، ...

وقد كثر جعلهم الباء بين الحرف المظهر[1829] وما يدل عليه، إفادة للملابسة، فلا يتوهم أن له معنى آخر، حتى يرد عليه أن أحدا لم يقل من معاني الباء التفسير.

ولم يضمر فيقول بمقابلته تمهيدا لوصفه بقوله: (**المتجدّد**) منهم شيئا فشيئا، (**المستمر**) في جميع الأزمنة، (**الذي هو**) أي ذلك الكذب الصادق منهم، تجددا واستمرارا، (**قولهم:**) المحكي عنهم سابقا بقوله تعالى: {وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ (**ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ**[1830])} [البقرة: 8]، (**وهم**) أي والحال أنهم كاذبون فيه، لأنهم (**غير مؤمنين**)، كما أفاده: {وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ} [البقرة: 8]، فكان كذبا صريحا، (**فإنّه**) أي ذلك القول الصادر منهم (**إخبارٌ**) منهم للمخاطبين (**بإحداثهم**) وإيجادهم (**الإيمان**) [1831] بهما (**فيما مضى**) من الأزمنة وانقطع، كما تعطيه صيغة آمنا.

[1828] في (س): (أو).

[1829] في (ك): (المضهر).

[1830] (وباليوم الآخر)، مكتوبة في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

[1831] (الإيمان)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية وهي من الأصل، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 42.

وحيث كان إخبارا ولم يطابق ما في نفس الأمر بإضمارهم خلافه، دخله الكذب لدخوله الخبر من حيث هو كالصدق، (**لا**) أن قولهم المذكور (**إنشاءٌ**) وإحداث (**للإيمان**) لأنه لا يدخله الكذب إلا نسبة له خارجا، تقصد مطابقتها أو لا تقصد.

(**ولو سُلِّم**) أنه إنشاء للإيمان وإحداث له، (**فهو**)[1832] أي ذلك الإنشاء أو القول المذكور (**متضمنٌ**)[1833] ومقتض بحسب مآل الأمر (**بصدوره**) أي الإيمان (**عنهم**)، ووقوعه منهم، فيدخله الكذب باعتبار ما تضمنه، لا نفسه، لإطباق أرباب المعقول على أن كل إنشاء يتضمن خبرا؛ كأنت مأمور بالقيام في: قم، ومنهي عنه في: لا تقم، فدخل الصدق والكذب البابين؛ صراحة في الخبر، وضمنا وتأويلا في الإنشاء، فلم [84/أ] يرد بالتضمين المنطقي، إذ لا جزء ولا كل، بل ما آل إليه الحال، وتؤول به المقال.

واستشكل المقام لأن الدلالة على الاستمرار والانقطاع [ليست][1834] بمعتبرة وضعا في معنى كان، بل تفيده القرينة، والمقصود دفع ما يتوهم من المنافاة بين لفظي كان ويكذبون، لقضاء الأول بنسبة الكذب لهم

وليس كذلك لعدم التّصديق القلبيّ، بمعنى الإذعان والقبولِ قطعًا، ويجوز أن يكون محمولاً على الظّاهر؛ بناءً على رأي من يُجوّز أن يكون لكان النّاقصةِ مصدرٌ، كما صُرّح به في قول الشاعر:

ماضيًا، والثاني بالنسبة لهم حالًا واستقبالًا، فالزمن فيهما مختلف، فما وجه الجمع بينهما؟ فدفعه بدلالة كان على الاستمرار في جميع الأزمنة، ويكذبون على الاستمرار التجددي الداخل في جميعها.

وتعقبه في الكفاية بأن توهم المنافاة فاسد، لاستفاضته في أخبار ناقص الأفعال، {فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ} [الكهف: 42]، {كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ}[1835] [التوبة: 117]، والاستعمال مستمر

[1832] (فهو)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 42.

[1833] (متضمن)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 42.

[1834] وردت في النسختين: (ليس)، على خلاف الجادة.

[1835] هكذا كتبت في النّسختين، على قراءة نافع، وأما رواية حفص عن عاصم فوردت: {كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ}.

عليه، إذ معناه كان في الماضي، مستمرا متجددا لتعاقب الأمثال، والمضي والاستقبال بالنسبة لزمان الحكم، وقد عد النحوية الاستمرار من معاني كان، كما في التسهيل وشروحه، فتفطن له.

(**وليس**) ما قالوه من الإيمان، وأخبروا به عنهم بقولهم: {آمَنَّا} (**كذلك**)، أي إيمانا حقيقيا حتى يكون صدقا، بل كذبا محضا وكفرا صرفا، (**لعدم**) تحقق شطر المعتبر فيه، أو فقد ماهيته رأسا من (**التّصديق**) بمدلول الشاهد بين (**القلبيّ**) الباطني لإنكارهم له وجحدهم حقيقته، وفقد ثمرته المترتبة عليه، (**بمعنى**) تصوير للتصديق، ودفع لتوهم أن يقصد به نسبة الصدق له صلى الله عليه وسلم، بمجردها، دون (**الإذعان**) القلبي لما جاء به، والانقياد لنواهيه وأوامره، (**والقبول**) لها على وجه الرضا والتسليم بباطن العقد وظاهره، حال كونه (**قطعًا**) أي مقطوعا باعتبارهما فيه، وقد فقدا منهم، فلا تصديق، فلا إيمان، فلا صدق في خبرهم، فتعين كذبهم.

وفي المصباح: "أَذْعَنَ إِذْعَانًا انْقَادَ وَلَمْ يَسْتَعْصِ[1836] وَنَاقَةٌ مِذْعَانٌ مُنْقَادَةٌ"[1837].

(**ويجوز أن يكون**) الكلام بالنظر إلى مدخول الباء مع بقاء مصدرية ما (**محمولًا على الظّاهر**) من التركيب، ومنظورا إليه لا[1838] على الحقيقة، ويكون ذلك (**بناءً**) أي مبنيا (**على رأي**) ومذهب (**من يُجوّز**) من النحاة، فيسوغ (**أن يكون**) ويوجد (**لكان النّاقصة**) من حيث هي (**مصدرٌ**) تدل عليه، فتدل عنده على الحدث، كما تدل على الزمان كبقية الأفعال.

والأول على رأي من يمنعه، وتمسكوا في المسألة بعشرة أوجه، بسطت في النحو.

(**كما**) أي كالمصدر الذي (**صُرّح به**) وذكر لناقص كان (**في قول الشاعر**:)

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ... وكونُك إيّاه عليك يسيرُ. أي:

[1836] وردت في النسختين: (يستعصي)، من غير حذف حرف العلة.

[1837] الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 208.

[1838] (لا)، ليست في (س).

[بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى ... وَكَوْنُكَ إِيَاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ][1839]

(**ببذلٍ**) بالباء الموحدة والذال المعجمة، في المصباح: "مصدر بَذَلَ كَفَتَل: سمح بالشيء وأعطاه، وبَذَلَهُ: أباحه عن طيب نفس"[1840]، أي عطاء، (**وحلمٍ**) بحاء مهملة، مصدر حلم يحلم؛ ككرم: صفح وستر، فهو حليم، وحلمته [84/ب] بالتشديد نسبته للحلم، وباسم الفاعل سمي الرجل، ومنه مُحَلِّمُ بنُ جثَّامَةِ قتل رجلا بزخل[1841] الجاهلية بعدما قال لا إله إلا الله، فقال عليه السلام: (اللهم لا تحرم[1842] مُحلِّمًا، فمات فدفن، فلفظته الأرض ثلاث مرات) [1843].

أي بجود وعفو، سترا وصفحا (**ساد**): رأس، وصار سيدا شريفا، (**في قومه**) وجماعته، (**الفتى**) المتصف بهما، لا بغيرهما، (**وكونُك**) مصدر كان الناقصة، مضافا لاسمها، مبتدأ، وخبره من حيث النقصان (**إيّاه**) أي ما ذكر من البذل والحلم مبالغة، أي باذلا حليما، وفيه الشاهد، حيث أثبت مصدرها وأعمل عملها، بحذف مضاف أي فاعله، لا حال لتعريفه، (**عليك**) صلة خبره من حيث ابتدائيته، وهو (**يسير**)، سهل متيسر، إن اعتبرت ما يترتب عليها، وتخلقت بهما، فوطنت نفسك عليهما حتى صارا لك طبعا، (**إي**:)[1844] إنما يسود الفتى في قومه إذا بذل ماله في وجوه المكارم وستر المساوئ، وصفح عن الجرائم، وسامح فيما له من الحقوق، وواصل البر والعقوق، وذلك متيسر على كرام النفوس الزكية، سهل لمن تحلى بالأخلاق المرضية.

[1839] هذا البيت لم يذكر في الحاشية منفصلا، بل ذكره مقطعا ضمن الشرح، وهو من بحر الطويل، ولم يعرف قائله، والشاهد فيه قوله: (كونك إيَّاه)، حيث أثبت أن لكان الناقصة مصدر يعمل عمل الفعل الماضي في رفع الاسم ونصب الخبر. انظر: الأشموني، *شرح الأشموني لألفية ابن مالك*، 1/ 228.

[1840] الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 41.

[1841] (بزخل)، هكذا ورد في النّسختين، والصواب: (ذحل)، وهو الثأر، ينظر: الفيروزآبادى، *القاموس المحيط*، 1001.

[1842] كذا في النّسختين، والصواب: (لا ترحم)، تنظر القصة في: ابن كثير، *البداية والنهاية*، 6/ 370.

[1843] أخرجه عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، *المصنف*، تحقيق: سعد بن ناصر الشتري (الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، 1436 هـ 2015 م)، (رقم 39790)، من طريق ابن إسحاق عن عمرو بن عبيد عن الحسن مرسلا؛ ومحمد بن جرير الطبري في تفسيره، 9/ 72، من طريق ابن عمر وعبد الله بن أبي حدرد رضي الله عنهما، وقال محمود شاكر: وفي إسناد هذا الأثر اضطرابٌ شديدٌ.

[1844] (أي)، علق عليها صاحب الحاشية على أنها متعلقة بالبيت الشعري، ولكن السياق يدل على أنها متعلقة بما بعدها.

أي: لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بسببِ كونهم يكذِبون على الاستمرار، وترتيبُ العذاب الأليم عليه من بين سائر موجباته القويّةِ، إمّا لأنّ المرادَ بيانُ العذاب الخاصّ بالمنافقين؛ بناءً على ظهور شِركتِهم للمجاهرين فيما ذُكِرَ من العذابِ العظيم، حسبَ اشتراكهم...

والمعنى في الآية بحمل الكلام على الظاهر **(لهم)**[1845] أي للمنافقين **(عذابٌ أليمٌ)** حاصل فيهم ولازم لظواهرهم وبواطنهم، **(بسبب)** أو مقابلة **(كونهم)**، واقتصر على الأول لرجحانه عنده، فدخلت الباء على مصدر كان الناقصة مضافا لاسمها المظهر، العائد على المنافقين، والخبر **(يكذبون)** كذبا غير منقطع لوقوعه منهم **(على الاستمرار)** التجددي الواقع منهم وقتا فوقتا، فلا يتم لهم إيمان، ولا تقوم لهم فيه حقيقة صدق، ولم تنحصر قبائحهم في الكذب لكثرة جناياتهم، فالتفتت النفس لسر ترتيب أليم عذابهم عليه بخصوصه دون غيره منها، فبينه طاويا لمقدر السؤال فقال:

(وترتيب) مصدر رتب الشيء على غيره: علقه به، وجعله معلولا له، أي تعليق **(العذاب الأليم)** الموجب لهم **(عليه)** أي على الكذب، وتعليله به بتسببه عنه، بأن عذبوا لأجله، معتبرا **(من بين سائر)** أي باقي **(موجباته)** بكسر الجيم، أي مقتضياته وأسبابه **(القويّة)** في ترتبه المجعولة أمارة عليه بمقتضى الوعيد الشرعي، كالكفر وعداوة المصطفى [صلى الله عليه وسلم]، وتمنى الضرر للمسلمين وإذلالهم، وإعزاز الكافرين، وغيرها من قبائحهم، محتمل لوجوه:

(إمّا) رتب عليه وحده **(لأنّ المراد)** بالعذاب المتسبب عنه، المثبت لهم في هذا المقام **(بيان)** أليم **(العذاب الخاصّ)** نزوله **(بالمنافقين)** مما عين لهم من أسفل درك النار، وتوابعه المهلكة لهم دنيا وأخرى، لا ما يعمهم وغيرهم من باقي الكفرة من عظيم العذاب، حال كونه [85/أ] **(بناءً)** أي مبنيا **(على)** عدم الحاجة لبيانه، لما اقتضاه الحال من **(ظهور شركتهم)** كرحمة ونعمة وعنبة؛ لغات فيها، أي مشاركته المنافقين **(للمجاهرين)** بالكفر، المظهرين له، من باقي طوائف الضلال، **(فيما)** صلة شركة **(ذكر)** سابقا، وبين **(من العذاب العظيم)** في قوله تعالى: {وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [البقرة: 7]، فينزل بهم عذابان: خاص وهو الأليم، لاختصاصهم بسببه من الكذب في دعوى الإيمان، وعام يشركون فيه غيرهم، وهو العظيم

[1845] في (س): (ولهم).

لاشتراك[1846] الكل في مسببه المقتضي له، فيدخلون مع الكفار فيه، ويشتركون معهم (**حسب اشتراكهم**[1847]) أي المنافقين

فيما يوجبه من الإصرار على الكفر كما ينبئ عنه قولُهُ تعالَى: {وَمِنَ النَّاسِ} الخ، وإمّا للإيذان بأنّ لهم بمقابلة سائرِ جناياتِهم العظيمةِ من العذاب مالا يوصف، ...

والمجاهرين (**فيما**) أي سبب (**يوجبه**) [1848] ويقتضيه عظيم ذلك العذاب، (**من الإصرار**[1849]) المصمم (**على الكفر**) والعزم على دوامه دون انفكاك عنه، فإنه وصف الكل، وإن اختلفوا فيه بطونا وظهورا، (**كما ينبئ عنه**) أي إسرارهم عليه ويفيده (**قوله تعالى: { وَمِنَ النَّاسِ}، إلخ**)، الشارح لحالهم القاضي بعدم إيمانهم، وإسرارهم على كفرهم، حيث قال: {وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ يُخَٰدِعُونَ} [البقرة: 8-9] إلخ، فظهرت نكتة تخصيص ترتب أليم عذابهم الخاص على الكذب لاختصاصهم به، وظهور شركتهم في عظيمه لعدم السبب، ومن ثم لم يبين هناك اكتفاء بالظهور.

(**وإمّا**) رتب على الكذب وحده (**للإيذان**) [1850] وإعلام العقلاء منه تعالى (**بأنّ لهم**) أي المنافقين (**بمقابلة**)، اعتبار بإحدى وجه الباء لتقاربهما، أو سببته[1851] (**سائر**[1852] **جناياتهم**) الصادرة منهم

[1846] في (ك): (لاشراك).

[1847] (اشتراكهم)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

[1848] (يوجبه)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية وهي من الأصل، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

[1849] كتبت هنا في عدة مواضع في النسختين: (الإسرار)، بالسين المعجمة، والصحيح: (الإصرار)، بالصاد المعجمة. انظر: المصدر نفسه، 1/ 42.

[1850] (للإيذان)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية وهي من الأصل، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 42.

[1851] في (س): (سببه).

[1852] (سائر)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 42.

(**العظيمة**)، [فإنها][1853] بها أعظم الشر وأقبح الضر، والباء للسببية، متعلقة بالاستقرار المتعلق به مقدم خبر إن (**من العذاب**) النازل بهم في مقابلتها بيان (**ما**) أي عذاب بلغ الغاية في الفظاعة والشدة والعظمة والشر، (**لا يوصف**) حاله ولا يبلغ كنهه، فطوى ذكره، لأن فلك التعبير لا يحيط به، فلا يفيه نطاق البيان، وذكر ما قابل كذبهم مبالغة في فظاعة حالهم.

والحاصل أن تخصيصه بترتب العذاب عليه، إما لاختصاصهم بالسبب الموجب له، أو لأن ما يقابل بقية الجنايات من العذاب النازل بهم يعجز العقل عن دركه، والعبارة عن وصله، لفرط فظاعته وتناهيه في الشدة.

وإمّا للرّمز إلى كمال سماجةِ الكذب نظراً إلى ظاهر العبارةِ؛ المخيّلةِ لانفراده بالسببيّة، مع ...

(**وإمّا**) رتب على خصوص كذبهم (**للرّمز**) والإشارة، في المصباح: " رَمَزَ رَمْزًا مِنْ بَابِ قَتَلَ وَفِي لُغَةٍ مِنْ بَابِ ضَرَبَ أَشَارَ بِعَيْنٍ أَوْ حَاجِبٍ أَوْ شَفَةٍ"[1854] لا صراحة، فالمادة تدور على البيان في خفاء، بحيث يؤخذ من المنطوق إشارة لا صراحة وعبارة، فيشير قصر ترتب العذاب على هذا الموجب الخاص (**إلى كمال سماجة**) وفرط قبح (**الكذب**)[1855]، بإهمال السين والجيم، من سمج الشيء بالضم، كما في المصباح، إذا لم يكن فيه ملاحة فهو سمج، كخشن، فتعدى [85/ب] بالتضعيف، ولبن سمج لا طعم له.

وأصله في الكشاف قائلا: "فيه رمز أي قبح الكذب وسماجته، وتخيل أن العذاب الأليم لاحق بهم من أجل كذبهم، كقوله تعالى: {مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ} [نوح: 25]، والقوم كفرة، وإنما خصت الخطايا

[1853] غير واضحة في النّسختين، ولعلها: (فإنها).

[1854] الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 238.

[1855] (الكذب)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

استعظاما لها، وتنفيرا عن ارتكابها"[1856]، ففيه تعريض بتضمن تحريض المؤمنين على ما لهم[1857] عليه من الصدق والتصديق، وتنفيرا لهم عن رذيلة الكذب، فإن المؤمن إذا سمع ترتب العذاب على الكذب دون النفاق الذي هو أخبث الكفر، وصاحبه في أسفل درك النار، تخيل[1858] في نفسه تغليظ[1859] إثم الكذب، وتصور سماجته، فانزجر أعظم انزجار، وتجنبه (**نظرًا**[1860] **إلى ظاهر العبارة المخيّلةِ**[1861]) المضمرة عليه في هذا المقام، (**لانفراده**) أي الكذب (**بالسببيّة**) [1862] المقتضية لترتيب العذاب عليه، لا لما في نفس الأمر وحقيقة الحال، فإنه ترتب على جميع جناياتهم القبيحة وفنون كفرهم الخبيثة، (**مع**) أي حال كون ظاهرها أو انفراده في السببية مصاحبا لنفس

مع إحاطة علمِ السّامعِ بأنّ لحوقَ العذاب بهم من جهاتٍ شتّى، وأنّ الاقتصارَ عليه؛ للإشعار بنهاية قُبحه والتّنفير عنه.

(**إحاطة**) تعلق (**علم السّامع**) لوعيدهم وتعدير[1863] جناياتهم (**بأنّ [لحوق العذاب]** [1864]) ونزوله (**بهم**) حاصل (**من جهاتٍ شتّى**)، وأنواع متفرقة، حسبما تقتضيه جناياتهم المتباينة، وأحوالهم المختلفة في فنون الكفر.

[1856] الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 61.

[1857] (ما لهم)، هكذا وردت في النّسختين، ولعلها: (على ما هم).

[1858] في (س): (تختل).

[1859] في (ك): (تغليض).

[1860] (نظرا)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

[1861] (المخيلة)، ساقطة من النسختين، والتصحيح من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 42.

[1862] (بالسببئة)، هكذا وردت في النّسختين، وهي غير واضحة المعنى، والتصحيح من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 42.

[1863] (وتعدير)، هكذا وردت صورتها في النّسختين، ولا معنى لها في اللغة العربية، ولعلها: (وتقدير).

[1864] (لحوق العذاب)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

(**وأنّ**) عطفا على سابقتها، أي ومع إحاطة علم السامع أيضا بأن (**الاقتصار عليه**) أي على الكذب وحده في إناطة العذاب به لا لأجل أنّ[1865] غيره من جناياتهم لا يناط به عذاب، بل (**للإشعار**) منه تعالى وإعلام العقلاء (**بنهاية**) كمال فرط (**قبحه**) [1866] أي الكذب، وشؤم عاقبته، (**والتّنفير**) للمؤمنين (**عنه**) عن الكذب، والتحذير من الوقوع فيه، والتحريض على التزام الصدق وحسنه، فإن من سمع تفرده بترتب العذاب عليه مع علمه بمساواة غيره له في الترتب، عرف غاية قبحه وشناعته، وتخيل أن لا أقبح منه، وإلا لم يكن لتخصيصه بالذكر فائدة، فالمقام تعرضي كما مر.

وخُصّ هذا النوع من التعريض بالرمز لأن الرمز إشارة إلى المقصود من قريب، مع نوع خفاء، والتعريض كذلك كما قررنا، وبما مر في التخييل، سقط ما قيل من أن قبحه، لا سيما عندهم، تحقيق لا تخييل، وهذا من قبيل ما في قوله تعالى: {ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ} [غافر: 7]، من ذكر الوصف، سواء كان نعتا أو لا، لمدح ذلك الوصف في نفسه أو ذمه، ترغيبا فيه أو تنفيرا عنه، كما يكون الوصف لمدح الموصوف أو ذمه، وهذا كما صرح به السكاكي والخطيب.

ومن الناس من حسبه من البديع القريب، وسيأتي في كثير من النظم الكريم.

والمراد بترتيبه عليه أنه مسبب عنه، فهو مؤخر رتبة، وما ذكره [86/أ] ظاهر على قراءة التخفيف، وكذا في غيرها كما يأتي، لأن نسبتهم الصادق إلى الكذب كذب، وكذا كثرته ونحوها فتدبر.

عن الصدّيقِ رضيَ الله عنه، ويُروى مرفوعًا إلى النبيّ صلَّى الله عليهِ وسلم: (إيّاكم والكذبَ فإنّه مجانبٌ للإيمان)، ...

[1865] (أنّ)، ليست في (س).

[1866] (قبحه)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 42.

ثم استظهر لكمال قبحه بما روي موقوفا (**عن الصّديق**) أبي بكر (**رضي الله عنه**) ويروى عنه ابن لالا[1867] (**مرفوعًا [إلى النبي صلى الله عليه وسلم]**[1868])، فالمرفوع الحديث المسند إليه صلى الله عليه وسلم:

وَمَا أُضيفَ لَلنَّبِي المرْفُوعُ وغيره موقوف أو مقطوع[1869]

(**إيّاكم**) أي احذروا أن تلاقوا أنفسكم فتجمعوها (**والكذب**)، في دين أو دنيا (**فإنّه**) تعليل للتحذير والمباعدة عنه (**مجانبٌ**) مباعد ومفارق (**للإيمان**)[1870]، فلا يجتمع معه بحال، لمنافاته لكماله[1871] تارة، وماهيته أخرى، لما مر من أن الإيمان التصديق، والتصديق أمان للمصدق عما يتوهم من المصدق من خوف التكذيب، ويطابقه معنى خبر: (إياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله عند الله كذابا، وعليكم بصدق فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر[1872] يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا[1873])[1874]، رواه أبو داوود عن ابن مسعود، وأخرج[1875] مالك وأحمد في مسنديهما

[1867] ليس في إسناد الحديث رجل بهذا الاسم، والراوي عن أبي بكر هو قيس رضي الله عنهما. انظر: أحمد بن حنبل، *المسند*، 1/ 198.

[1868] (إلى النبي صلى الله عليه وسلم)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

[1869] هذا البيت من منظومة البيقونية للإمام البيقوني، وهي من بحر الرجز، ولكن عجز البيت ورد هكذا: (وَمَا لِتَابِعٍ هو المقطوع)، والشاهد فيه: تعريف المرفوع بأنه ما أضافه الصحابي للنبي صلى الله عليه وسلم من الأحاديث. انظر: عمر بن محمد البيقوني، *المنظومة البيقونية* (دار المغني للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م)، 8.

[1870] أخرجه أحمد، (رقم 16)، من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده ضعيف مرفوعا، والصحيح وقفه، أي على أبي بكر؛ وأخرجه أحمد بن الحسين البيهقي، *السنن الكبرى*، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424 هـ 2003 م)، (رقم 20826)، وقال البيهقي: هَذَا مَوْقُوفٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَقَدْ رُوِيَ مَرْفُوعًا.

[1871] في (س): (لكمالاته).

[1872] في (س): (الله).

[1873] في (س): (صادقا).

[1874] أخرجه البخاري، كتاب: الأدب، باب: قول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين)، (رقم ٦٠٩٤)، من حديث أَبِي وَائِلٍ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعا، من غير ذكر: (إياكم والكذب)؛ ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب: قبح الكذب، وحسن الصدق وفضله، (رقم ٢٦٠٧). من حديث شفيق عن ابن مسعود رضي الله عنهما مرفوعا.

[1875] في (ك): كلمة غير واضحة هذه صورتها: (والجر).

عن مالك بن صفوان: (قلنا يا رسول الله: أيكون المؤمن جبانا؟ قال: "نعم"، قلنا: أيكون المؤمن بخيلا؟ قال: "نعم"، قلنا: أيكون المؤمن كذابا؟ قال: لا)[1876].

فهو حرام كله، كما في الأنوار مغيرا لعبارة الكشاف بقبيح، لابتنائه على مذهبه الاعتزالي، وهو الداعي للمؤلف إلى إسقاطها رأسا.

قال الراغب في كتاب الذريعة: ذهب كثير من المتكلمين إلى أن الصدق يحسن لعينه، والكذب يقبح لعينه، وقال كثير من الحكماء والمتصوفة: إن الكذب يقبح لما يتعلق به من المضار الخالصة، والصدق يحسن بما يتعلق به من المنافع الخالصة، لأن شيئا من الأقوال والأفعال لا يقبح ويحسن لذاته، انتهى.

تنبيه: صرحت المالكية والشافعية في كتبهم المعتمدة بأن من الكذب ما هو حرام، وما هو مباح، وما هو مندوب، وما هو واجب، وقد ورد الحديث بجوازه في ثلاث مواطن: في الحرب، وإصلاح ذات البين، وكذب الرجل لامرأته ليرضيها، وهو مروي في الصحيحين والسنن، كما فصل النووي في أذكاره.

وفيه تفصيل قاله الغزالي؛ وهو: أن كل مقصود محمود يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعا، فالكذب فيه حرام، لعدم الحاجة إليه، فإن لم يكن إلا بالكذب، فالكذب فيهم مباح، أو[1877] كان تحصيل ذلك المقصود مباحا، وواجب إن كان واجبا، فلو اختفى مسلم من ظالم وسأل عنه، وجب الكذب بإخفائه، وكذا لو سأل عن [86/ب] ماله ليأخذه، ولو استحلفه لزمه أن يحلف ويوري، وكذا في كل مقصود، فلا يختص بالصور الثلاث الواردة في الحديث، بل ينبغي أن يقابل بين مفسدة الكذب والمفسدة المترتبة على الصدق، فإن كانت المفسدة في الصدق أشد ضررا فله الكذب، وإن كان عكسه أو شك حرم عليه الكذب، انتهى، ونحوه في كتاب الذريعة للراغب.

وما رُويّ أنّ إبراهيمَ عليه السلام كذَبَ ثلاثَ كَذَباتٍ، فالمرادُ به التّعريضُ...

[1876] أخرجه مالك بن أنس، *الموطأ*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1406 هـ 1985 م)، (رقم 19)؛ وأحمد بن الحسين بن علي البيهقي، *شعب الإيمان*، تحقيق: عبد العلي حامد (الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، 1423 هـ 2003 م)، (رقم 4472)، كلاهما من حديث صفوان بن سليم مرسلا، قال ابن عبد البر: "لَا أَحْفَظُ هَذَا الْحَدِيثَ مُسْنَدًا بِهَذَا اللَّفْظِ مِنْ وَجْهٍ ثَابِتٍ وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ". انظر: يوسف بن عبد الله بن عبد البر، *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد*، تحقيق: مصطفى العلوي – ومحمد البكري (المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387 هـ)، 16/ 253.

[1877] (أو)، هكذا وردت في النّسختين، والأنسب للسياق أن تكون: (إن).

ولما اقتضى قبحه مظنة سؤال الكذب لا ينبغي صدوره من مؤمن، فضلا عن معصوم نبي، فكيف الحال في الخبر المروي في شأن إبراهيم خليل الرحمن، أفضل الأنبياء بعد نبينا، أجابه بقوله:

(**وأمّا ما رُويّ**) في الصحيحين وغيرهما مرفوعا في حديث الشفاعة (**أنّ إبراهيم**) يقول حين يسألها معتذرا عن التأخر عنها، بأنه (**كذب**) في الدنيا (**ثلاث كذباتٍ**)[1878]، كجذبات.

قال عياض في مشارق اللغة: هو بفتح الكاف والذال، جمع كذبة بفتح الكاف، الواحدة من الكذب، انتهى، فليس جمع كذب بكسر الكاف وسكون الذال المعجمة، بمعنى الكذب، لمخالفته للرواية فيه.

وقد اختلفت الروايات في عدها، فذكر قوله في الكوكب: {هَٰذَا رَبِّي} [الأنعام: 76]، وقوله: {بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ} [الأنبياء: 63]، وقوله: {إِنِّي سَقِيمٌ} [الصافات: 89].

وروى الترمذي رحمه الله في حديث الشفاعة: (أنهم يأتون إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فيقولون له: اشفع لنا، فيقول: لست لها، إني كذبت ثلاث كذبات، ثم قال صلى الله عليه وسلم: "ما منها كذبة إلا ماحل بها"، وفي رواية: جادل بها عن دين الله) [1879]، وفي رواية أحمد رضي الله عنه[1880]: (أنها قوله: {إِنِّي سَقِيمٌ}، وقوله: {بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا}، وقوله للملك في جوابه عن امرأته سارا: هي أختي)[1881]، حين أراد الملك غصبها، وكان من طريق[1882] السياسة التعرض لذوات الأزواج دون غيرهن بدون رضاهن، وقيل هي قوله [مرة مرة][1883]: {هَٰذَا رَبِّي}، والحديث بطوله مشهور في كتب الحديث.

[1878] أخرجه البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: (واتخذ الله إبراهيم خليلا)، (رقم ٣٣٥٨)؛ ومسلم، كتاب الفضائل باب: من فضائل إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم، (رقم ٢٣٧١)، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا.

[1879] أخرجه البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: (ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبدا شكورا)، (رقم ٤٧١٢)؛ والترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة بني إسرائيل،(رقم ٣١٤٨)، كلاهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا.

[1880] (عنه)، ليست في (ك).

[1881] أخرجه أحمد، (رقم ٩٢٤١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، وقال شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند: إسناده صحيح على شرط مسلم.

[1882] في (س): (طريقة).

[1883] أي في الكوكب والقمر والشمس، وفي (ك): [مرأة مرأة].

(فالمراد به) غير ظاهره لاستحالته عليه، وإنما قصد به **(التّعريض)**[1884]، وهو اللفظ المشار به إلى جانب، والغرض جانب آخر، وسمي تعريضا لما فيه من التعرج عن المطلوب، يقال: نظر إليه بعرض وجهه، أي بجانبه، ومنه المعاريض في الكلام، وهي التورية بالشيء.

وتفسيره الكذبات بالتعريض يوافق ما مر عن الترمذي، قاله الطيبي، وفي الكفاية: قد عرفت أن الحديث صحيح، وفي بعض الحواشي نقلا عن الرازي من أنه يجب القطع بكذب رواته، وأن يكذب الرواية حتى يصدق إبراهيم [عليه السلام] أولى[1885]، لا أصل له، فإن صح فهو خطأ، ونحن ننظر لما قال لا لمن قال، وسيأتي ما الحامل له على [مثله][1886] من الشبهة ودفعه.

والمراد بالتعريض هنا معناه اللغوي، وهو ما يقابل التصريح، والتصريح أن يكون اللفظ نصا في معناه، لا يحتمل معنى آخر احتمالا يعتد[1887] [87/أ] به، والتعريض خلافه، هو أن يكون اللفظ محتمل المعنيين، سواء كان حقيقيين[1888]، كما في {أني سقيم}، أو لا، وسواء كان أحدهما أظهر من الآخر كما في الإيهام البديعي، أو لا كما في التوجيه، فهو أعم من التعريض الاصطلاحي، لاختصاصه بالمجاز والكناية، كما ذكره السكاكي في آخر البيان.

وكذا من الكناية والتورية والإيهام والتوجيه في الاصطلاح، ويسمى في اللغة أيضا كناية وتورية، وليست هذه الكناية بيانية، وليست التورية بديعية، والتعريض تفصيل[1889] من عرض كذا، إذا اعترض وطرأ، والكناية من كنى إذا استتر[1890] ، والتورية إما من [الوراء][1891] ، على ما اختاره ابن الأثير، كأنه ألقى البيان وراء ظهره، أو من أورى القابس إذا أظهر نوره.

[1884] في (س): (التعاريض).

[1885] في (س): (أو).

[1886] في النّسختين بياض بمقدار كلمة أو كلمتين، والإكمال من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 503.

[1887] في (ك): (يعذر).

[1888] في (س): (حقيقة).

[1889] كذا في النّسختين، ولعلها: تفعيل، من عرَّض.

[1890] في (ك): (استر).

[1891] في (ك): (الولا)، وفي (س): (الورى)، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: المصدر نفسه، 1/ 503.

وفي النهاية الأثيرية، في الحديث المرفوع عن عمران[1892] بن حصين: (إن في المعاريض[1893] لمندوحة عن الكذب)[1894]: المعاريض جمع معراض، من التعريض وهو خلاف التصريح، يقال: عرفت ذلك في معراض

وإنّما سمّيّ به لشَبَهه به صورةً ...

كلامه، ومعرض كلامه، بحذف الألف، وفي حديث عمر رضي الله عنه: (أما في المعارض ما يغني المسلم عن الكذب) [1895].

وتسمية المعارض كذبا من حيث مظنة السامع، وهي صدق من حيث يقوله القائل، وهي التورية والكناية، من الناس من ظن أن التعريض هنا بمعناه المصطلح عليه[1896]، فخبط خبط عشواء، وأطال من غير طائل، وفي كلام الشريف ما يوهمه.

ولله در المحقق حيث فسره بأن يشار بالكلام إلى جانب، ويعرض منه جانب آخر، ومن لم يتفطن له قال: ذكر المحقق الشريف أن الكلام لا يكون مستعملا في المعنى التعريضي أصلا، بل في غيره مع إشارة إليه بقرينة السياق[1897]، و[1898]عليه ظاهر تفسير قوله تعالى: {فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ} [البقرة: 235]، الآية.

فإذا أريد بقوله: {إِنِّي سَقِيمٌ} [الصافات: 89]، سأسقم، لا يتحقق التحقيق، فإنه لا يمكن إرادة ذلك إلا بطريق الاستعمال، فإنه لا دلالة لسياق الكلام وسياقه عليه، كما في صورة التعريض، وكذا

[1892] في النّسختين: (عمر بن حصين).

[1893] في النّسختين: (المعارض).

[1894] أخرجه البخاري في الأدب المفرد، (رقم٨٥٧)؛ وابن أبي شيبة (رقم٢٦٦٢٠)، وقال الألباني في صحيح الأدب المفرد: صحيح موقوف، (رقم ٦٥٨)

[1895] أخرجه ابن أبي شيبة (رقم 26619)؛ والطحاوي في مشكل الآثار، 7/ 369، وقال شعيب الأرناؤوط في تخريجه لمشكل الآثار: صحيح.

[1896] (عليه)، ليست في (ك).

[1897] في (ك): (السوق).

[1898] (و)، ليست في (ك).

الحال فيما إذا حمل قوله: هذه أختي، على الأخوة في الدين لا في النسب، اللهم إلا أن يراد بالتعريض هنا ما هو المصطلح المشهور بين الجمهور، بل ما فيه خفاء في أداء [المراد من الكلام][1899] على ما في الأذكار، من أن التورية والتعريض معناهما أن تطلق لفظا ظاهرا في معنى، وتريد معنى آخر يتناوله ذلك اللفظ، ولكنه خلاف ظاهره، انتهى.

ولما احتاج المقام لبيان إطلاقه على تلك الثلاث، بأي وجه هو استعارة أو مجازا لغويا بعلاقة غير المشابهة، بين أنه بعلاقتها استعارة، فقال: (**وإنّما سميّ**) المذكور من المقالات الإبراهيمية الثلاث (**به**) أي بالكذب، وقال: ثلاث كذبات، (**لشبهه**) أي القول المذكور [87/ب] (**به**)، أي بالكذب (**صورةً**)، أي في الظاهر والحال الصوري، لا في الحقيقة ونفس الأمر، فإنها صدق بلا ريب، فإطلاق الكذب عليه بطريق الاستعارة التصريحية، لمشابهتها الكذب من حيث كونها في الظاهر أخبارا لم تطابق الواقع، لا كما يسمى منقوش صورة الإنسان إنسانا، لكنها في التحقيق[1900] تعريضات، فالغرض من قوله: {إِنِّي سَقِيمٌ}، أنه سيسقم، لما علم من ذلك من أمارات[1901] النجوم، أو متألم بما وجد من الغبن والحنق باتخاذهم النجوم آلهة، ومن قوله: {بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا}، للتنبيه على أن من لم يقدر على دفع المضرة عن نفسه كيف يدفعها عن غيره، فكيف تصلح[1902] إلها؟ ومن قوله: هذه أختي، أخوة الدين تخلصا من الظالم، ومن هذا ربي الفرض أو[1903] الحكاية تنبيها على تخطئتهم في ادعاء ألوهيتها، مع قيام دليل الحدوث، وسيأتي تحقيقه في محله.

فإن قلت: كيف يقول الخليل عليه الصلاة والسلام يوم القيامة: إني كذبت، وأنا لما صدر مني من الدنيا أستحيي من أن أقوم شافعا بين يدي [الله][1904]، فإن ما في الدنيا إن كان من المعاريض فليس بكذب، ويكون قول: ثلاث كذبات، مخالفا للواقع، ومثله [لا يستحيا منه، فيقعوا][1905] فيما فروا منه،

[1899] في (ك): (الكلام من المراد).

[1900] في (س): (التحقيقات).

[1901] في (س): (بأمارات).

[1902] في (س): (تصح).

[1903] في (س): (و).

[1904] فراغ بمقدار كلمتين في النّسختين، والإكمال من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 504.

[1905] ورد في النسختين: (لا يستحي منه، فيقع)، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: المصدر نفسه، 1/ 504.

وإن لم يكن كذلك يكون وقع منه الكذب في الدنيا، وهو مناف لعصمته صلى الله عليه وسلم، ولا بد من أحد هذين الأمرين.

وهذا هو الذي جَسَّرَ الإمام على الطعن في الحديث وتكذيب راويه لتوهمه، لأنه[1906] أخف من نسبة الكذب للخليل عليه الصلاة والسلام.

قلت: هذه شبهة قوية، ويؤيدها أن مثل هذه المعاريض صدرت منه عليه الصلاة والسلام في مواضع، كقوله: "من ماء"، ولم يقل أحد أنه[1907] مشكل محتاج للتأويل، ويمكن دفعها بأن يقال: هي من المعاريض الصادقة، ولكنها لما كانت مبنية على لين العريكة من الأعداء دفعا لضررهم، ومثله[1908] ممن تكفل الله بعصمته وحمايته[1909]، يناسبه مبارزة أعدائه بالمكروه، بذلا لنفسه في سبيل الله، ودخولا في حفظ حصن الله، فلعدوله[1910] عما يليق بمقامه ثمة، عد ذلك لشدة [خوفه] [1911] أو تواضعه ذنبا، وسماه كذبا لأنه على صورة الكذب، خوفا من وخامة مداراة أعدائه.

وما وقع من النبي عليه الصلاة والسلام لم يقع في مثل هذا المقام حتى يستحيي منه، فإن لكل مقام مقالا، وقد حام حول الحمى من قال: إن النبي عليه الصلاة والسلام قصد براءة ساحة[1912] الخليل صلى الله عليه وسلم، فجعلها معاريض، جادل بها عن الدين، والخليل لمح مرتبة الشفاعة، وأنها مختصة بالحبيب صلى الله عليه وسلم، فتجوز في الكذبات، أو هو من هول ذلك اليوم واهتمامهم [88/أ] بشأن أنفسهم، دفعوهم لذلك، فتأمله.

فإن قلت: إذا كان للفظ معنيان، سواء كانا حقيقيين أو لا، وهو باعتبار أحدهما مطابق مطابقة تصيره صادقا على أي الأقوال اعتبرته فيه، وباعتبار الآخر غير مطابق، فهل المعتبر من ذلك ما قصده

[1906] في (س): (أنه).

[1907] زيادة: (من) بعدها في (س).

[1908] في (ك): (مثلهم).

[1909] (وحمايته)، ساقطة من (س).

[1910] (فلعدوله)، ليست في (س).

[1911] ورد في النسختين: (خوفهم)، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 504.

[1912] في (س): (مباحة).

المتكلم، أو ما ظهر منه، أو أيهما كان، أو هو يوصف بالصدق والكذب باعتبارين، أو لا يوصف فيثبت الواسطة؟

قلت: الظاهر أن المعتبر ما قصده المتكلم قصدا جاريا على قانون التكلم، ولذا قال [السكاكي][1913]: مرجع الخبرية واحتمال الصدق والكذب إلى حكم الخبر الذي يحكمه في خبره، سواء كان فائدة الخبر أو لازمه، فإذا طابق حكمه الواقع كان[1914]صدقا على الأصح، لا على مذهب النظام، كما يسبق إلى بعض الأوهام.

واعلم أن ظاهر كلام المصنف وغيره هنا أن المعاريض لا تعد كذبا، وهو الموافق لما مر في الحديث من أن فيها مندوحة عن الكذب، وحينئذ فلا بد فيها من قرينة على المراد، وإن كانت خفية، لأنها الفارقة بين الكذب وغيره، إلا أن قول الزمخشري في سورة الصافات: الصحيح أن الكذب حرام، إلا إذا عرض، ظاهر في أنه من الكذب المستثنى، إلا أن يجعل منقطعا، [و] [1915] ما في شرح الآثار للطحاوي، أن ما روي في الحديث: (لا يصلح الكذب إلا في ثلاث: إصلاح بين الناس، وكذب الرجل لامرأته ليرضيها بها، وكذب في الحرب)[1916]: في روايته ضعف، وإن صح كان المراد به المعاريض أيضا، لأنها في صورة الكذب، ويؤيده

وقيل: "ما" موصولةٌ والعائدُ محذوفٌ، أي: بالذي يكذبونه، وقُرئ: (يُكذِّبُون)، والمفعول محذوف، وهو إمّا للنّبي صلى الله عليه وسلم، أو القرآن، ...

[1913] كلمة غير واضحة في (ك)، وفي (س): (السيد)، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: المصدر نفسه، 1/ 505.

[1914] في (س): (صار).

[1915] ورد في النسختين: (أو)، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: المصدر نفسه، 1/ 504.

[1916] أخرجه أحمد (رقم ٢٧٦٠٨)؛ والترمذي، أبواب: البر والصلة، باب: ما جاء في إصلاح ذات البين، (رقم ١٩٣٩)، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ خُثَيْمٍ، وصححه الألباني في صحيح الجامع، (رقم ٧٧٢٣).

حديث أم كلثوم: (من أنه عليه الصلاة والسلام لم يرخص في شيء من الكذب مما يقوله الناس إنه يصلح إلا[1917] في ثلاث)[1918] إلخ.

فصرح بنفي الكذب في هذه الثلاثة، وهو حديث[1919] صحيح لا علة فيه، والترخيص في الثلاث لم يصح، فإن ثبت فهو من قول الراوي، وقد قال تعالى: {وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ} [التوبة: 119]، وقال {وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ} [الحج: 30]، على العموم، انتهى، وهذا مخالف لمن مر عن الفقهاء، فتدبر.

(**وقيل:**) من قبل أبي البقاء، ورجحه، (**إنّ "ما"**) في قوله: {بما كانوا يكذبون} اسم، لأنه المقابل للمصدرية الحرفية، لا قوله[1920] (**موصولة**)، إلا بملاحظة الوصفية، لأن الأخص لا يقابل بأعم منه، لكونه قسما منه، والقرينة على قصد الخصوص حتى يتقابل أخصان؛ أي المصدرية أو موصول اسمي.

قوله: (**والعائد**) المضمر على معتبر في صلتها، لكنه (**محذوفٌ**) ذكرا مقدرا وجودا ليربطه بينهما، فإنها له، فالخبر للمبتدأ أو الوصف للموصوف، (**أي: بالذي يكذبونه**)، مخففا لوروده متعديا اتساعا، فكذب زيدا أي كذبته، ورده الأثير بعدم لزوم عوده، فتأمله.

(**وقُرئ**) من قبل نافع وابن كثير وأبي عمر: (**يُكذِّبُون**) [88/ب] مشددا، من كذب المتعدي، فالتضعيف للتعدية، (**والمفعول**) المنصوب به (**محذوف**) في الكلام، لقيام القرينة عليه، وظهور دليله، فيكون مقدرا.

(**أو هو**) محتمل لوجهين يفيدهما المقال وسياق الكلام، لأنه (**إمّا النّبي صلى الله عليه وسلم**)، ولم يذكر إجلالا له عن أن يواجه بالتكذيب، (**أو**) المفعول المحذوف[1921] (**القرآن**)، وحذف تعظيما له وصيانة عن أن يكذب ولرعاية الفاصلة، أو هو أعم من ذلك، فالحذف لقصد التعظيم، والمعنى يكذبون

[1917] (إلا)، ليست في (ك).

[1918] أخرجه مسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم الكذب وبيان المباح منه، (رقم ٢٦٠٥).

[1919] في (ك): (حديد).

[1920] (قوله)، كتبت في النسختين على أنها من الأصل، والصحيح أنها من الحاشية. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

[1921] في (س): (محذوف).

النبي، أو القرآن، أو ما جاء به، أو الكل؛ أي جميع ذلك، من كل ما يلزم التصديق به، فإنهم[1922] كانوا يكذبون الله قلوبا وألسنة

و"ما" مصدريّة، أي: سبب تكذيبهم إيّاه عليه السلام، أو القرآن، أو موصولة، أي: بالذي يكذبونه على أنّ العائد محذوفٌ، ويجوز أن يكون صيغةُ التّفعيل للمبالغة، كما في بيَّن بان، وقلّص في قَلَص،

في السر، فإن القوم أهل نفاق، ويتدينون باطلا بدين يهود، ولا يجهرون به مع المسلمين، بل مع شياطينهم كما يأتي، وإلا لما كانوا منافقين.

(وما) على هذه القراءة أيضا موصول حرفي، فهي **(مصدريّة)** [1923]، تؤول مع صلتها بمصدر، ولم تحتج لعائد، والباء للسببية أو للمقابلة[1924] ، كما مر، واقتصر عليه لتقاربهما، فقال: **(أي: بسبب تكذيبهم)** ومقابلته **(إيّاه عليه السلام)**، ناظر للأول، **(والقرآن،)** ناظر للثاني، أو الكل، أي عذبوا أليم العذاب لتكذيبهم ما ذكر فيما كلفوا به من عقد وعمل، **(أو)**[1925] ما اسمية **(موصولة)** تفتقر لعائد في الصلة، ذكر أو حذف، والباء للمقابلة أو للسببية، **(أي: بالذي)** أي بسبب الذي **(يكذبونه)** مثقلا، ومقابلته عذبوا بناء **(على أنّ العائد)** من الصلة إلى الموصولة ضمير ما اسمية الموصولة[1926] الصادقة

[1922] في (ك): (فإنه).

[1923] (مصدرية)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية وهي من الأصل، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 42.

[1924] في (ك): (لمقابلة).

[1925] في (س) بدلها: (ما).

[1926] في (س): (الموصول).

بالرسول [صلى الله عليه وسلم] والقرآن، (**محذوفٌ**) من الكلام بكثرة، لقيام دليله وتوافق رؤوس الآي، هذا مبني على تعدي الفعل في قراءة التثقيل[1927].

(**ويجوز**) في المقام لزومه بضرب من التأويل، وهو (**أن يكون صيغة التّفعيل**) المأخوذ منها يكذبون، موضوعة (**للمبالغة**) في الفعل والنهاية فيه، فهو لازم بلا تقدير، مبالغة في التكذيب الصادر من القوم، وتصميمهم عليه مستمرين دون تخلف عنه، فيتنزل منزلة ما تعدد مرات، وذلك (**كما**) أي: كالمبالغة الواقعة (**في**) مادة التفعيل من قولهم: (**بيَّن**) الوارد في كلامهم بمعنى كمال ظهور الشيء واتضاحه، فليس متعديا بل لازما، كما في قولهم: (**بان**) الأمر وتبين: ظهر واتضح جدا، فالتفعيل للمبالغة (**قلّص**) مثقلا لازما، (**في**) قولهم: (**قَلَص**) الثوب مخففا، بالصاد المهملة: انزوى عند غسله، قاله الطيبي.

أو للتّكثير، كما في موَّتت البهائمُ، وبرَّكت الإبل، وأن يكون من قولهم: كذّب الوحشيّ، إذا جرى شوطًا ...

وفي المصباح: "قَلَصَتْ شَفَتُهُ تَقْلِصُ مِنْ بَابِ ضَرَبَ: انْزَوَتْ، وَتَقَلَّصَتْ مِثْلُهُ، وَقَلَصَ الظِّلُّ: ارْتَفَعَ، وَقَلَصَ الثَّوْبُ: انْزَوَى بَعْدَ غَسْلِهِ"[1928]، فلا تعدي في المثقل.

(**أو**) يكذبون مأخوذ من كذب مثقلا (**للتّكثير**) في إفراد الفعل والفاعل، لا للتعدية، فيلزم، (**كما**) أي كالتكثير الذي (**في**) قولهم: (**موَّتتَ**) مثقلا[1929] (**البهائم**) [1930] جمع بهيمة معروفة، فهو لكثرة موتها لكثرة ما مات منها، وقيل [89/أ] ذهبوا إلى أن الكثرة في موتت تعذر [تكثر][1931] الفعل بالنسبة لكل واحد، ولا كذلك هنا، فيرجع لوجه المبالغة قبله، إلا أن يقال: المبالغة إلى ذات الكذب في نفسه، والكثرة

[1927] في (ك): (الثقيل).

[1928] الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 513.

[1929] (مثقلا)، ليست في (س).

[1930] (البهائم)، مكررة في (س).

[1931] (التعذر)، هكذا وردت في النّسختين، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 501.

بالنسبة لتعدده، فحقيقة الأمرين راجعة إلى القلة والكثرة، وتغايرهما ظاهر، فسقط ما قيل من عطف التكثير على المبالغة إلا[1932] والفاصلة ليس كما ينبغي.

وقد يكون التكثير في الفعول[1933] كقطعت الأثواب، وبركت، أي وكما في قولهم: **(وبَرَّكت الإبل)**، مثقلا، إذا كثرت وظهرت بركتها، فلا يتعدى وكثر بروكها.

(وأن يكون) يكذبون مثقلا **(من)** باب التفعيل، أخذا من **(قولهم:)** أي العرب: **(كذّب)** بالتشديد لازما، **(الوحشيّ)** [1934] من بقر أو غزال، وصف به لتوحشه من الخلق بلزوم الفلوات وسكن الخلاء، فإنه **(إذا)** رأى شبحا من بعد **(جرى)** [1935] هاربا على وجهه في الأرض، لما دخله من الفزع **(شوطًا)**بفتح الشين المعجمة، وبالطاء المهملة، بينهما واو[1936] ساكنة، في المصباح: الجري مرة إلى الغاية[1937]، والجمع أشواط.

ثم وقف لينظرَ ما وراءه، فإنّ المنافق متوقّفٌ في أمره متردّد في رأيه؛ ولذلك قيل له: مُذَبْذبٌ

...

(ثمّ وقف) ذلك الوحشي بعد جريه ذلك الشوط **(لينظر)** ملتفتا **(ما وراءه)** من الطارد له؛ هل أدركه أو قرب منه أم لا؟ ولا يقف إلا بعد قطع الكثير مسافة يظن بها نجاته، ووقفته استراحة وتبصر بحال الطاردين له، فيتهيأ لشوط آخر أو يترك، فالمقام استعارة تبعية واقعة على التمثيل، والفعل لازم.

[1932] كلمة غير واضحة المعنى في النّسختين.

[1933] كذا في النّسختين، ولعلها: (المفعول).

[1934] (الوحشي)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

[1935] (جرى)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية وهي من الأصل، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 43.

[1936] (راء): هكذا كتبت في النّسختين، مع أنها كتبت فيهما شوطا، بالواو، وهو غير مناسب للسياق.

[1937] في (س): (الغائلة).

وفي الكفاية: قيل إنه على هذا مجاز، مأخوذ من كذب المتعدي كأنه يكذب رأيه وظنه، فيقف لينظر ما وراءه، ولما كثر استعماله في هذا المعنى وكانت حالة المنافق شبيهة[1938] بهذا، جاز أن يستعار[2] منه لها، ولا يخفى ما فيه من التكلف، وأن كونه متعديا بحسب الأصل غير موافق لما نحن بصدده، فتدبر.

ثم وجه الشبه بينهما ليتلاقى المعنيان، ويتم تشبيه المنافق بالوحش في تحيره[1939] وتردده، فقال: (**فإنّ المنافق**[1940]) لعدم ثباته وفرط كمال حيرته (**متوقفٌ في أمره**)[1941]، لا يدري ما يصنع فيه، أيثبت على الإيمان أو يدعيه؟ (**متردّدٌ**) متحير شاك (**في رأيه**) المتوجه عليه من ثبات على إيمان باطن كالظاهر، أو تماد على كفر، لاشتباه الشؤون والأحوال عليه بزعمه، من كون الحرب بين المؤمنين وأعدائهم سجالا، واختلاط الرخاء بالشدة، وامتزاج العافية بالبلاء، فلم يخلص له حال يعمل عليه، ولا يقين يتوجه إليه، لطمس بصيرته، وقبح سريرته، فيبقى على تحيره وتوقفه؛ مرة إلي كذا [ومرة][1942] إلى كذا، فإن رأى للمؤمنين فتحا ونصرا فر إليهم مسرعا، وإن رأى للكافرين دولة وظهورة[1943] دام على كونه [مجمعا معهم][1944]، {ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمۡ فَإِن كَانَ لَكُمۡ فَتۡحٞ مِّنَ ٱللَّهِ} [النساء: 141]، [الآية، فأشبه فيهم الوحشية][1945].

ولذلك قيل له: مُذَبْذبٌ ...

[1938] في (س): (شبيها).

[1939] في (س): (محيره).

[1940] في (س): (المنافقين).

[1941] (متوقف في أمره)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

[1942] (ورة)، هكذا وردت صورتها في النسختين، وهي غير واضحة المعنى.

[1943] (ظهورة)، هكذا وردت في النّسختين، ولعلها: (ظهورا).

[1944] في (س): (معهم مجمعا).

[1945] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[89/ب] (**ولذلك**) المذكور من توقف المنافق في الأمر، وتردده في الرأي، (**قيل له:**) في كليم[1946] النظم: (**مذبذبٌ**)، بذالين معجمتين مفتوحتين، بينهما موحدة، أي[1947] متردد متحير بين كفر وإيمان، قد ذبذبه الشيطان، إذ المذبذب ما يذب ويدفع عن كلا الجانبين، مرة بعد أخرى، ويجوز كسر الذال الثانية، أي مذبذب قلبه أو دينه أو رأيه، اسم فاعل بمعنى متذبذب، كصلصل بمعنى تصلصل، ومن ثم قرأ ابن مسعود [رضي الله عنه] في مذبذبين: متذبذبين، ويجوز إهمالهما من الدبة[1948]: الطريق؛ لأخذه تارة في طريق وأخرى في آخر.

وضرب له المصطفى [صلى الله عليه وسلم] مثلا؛ فقال: (مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين، تعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة لا تدري أيها تتبع)[1949]، رواه الطبراني وأحمد ومسلم والنسائي، وعن ابن عمر [رضي الله عنه]: (ومثل المنافق كمثل ثاغية بين غنمين، رأت غنما على نشز فأتتها وسامتتها فلم تعرف، [ثم رأت غنما على نشز فأتتها وسامتتها][1950]، ثم رأت غنما على نشز فأتتها وسامتتها، فلم تعرف)[1951]، رواه ابن جرير عن قتادة مرسلا.

فهو مثل لحال المنافق بحال الشاة المتحيرة بمفارقة غنمها، يعني أن المنافق متردد بين الملتين تردد الشاة بين الغنمين، فلا يستقر على حال، ولا يثبت على إحدى الطائفتين، في معنى سلب الرجولية عنهم، وتصوير شناعة فعلهم.

وقال عليه السلام: (مثل المؤمن والمنافق والكافر كمثل رهط ثلاثة، دفعوا إلى نهر، فوقع المؤمن فقطع، ثم وقع المنافق حتى إذا كاد أن يصل إلى المؤمن ناداه الكافر: أن هلم إليّ فإني أخشى عليك، وناداه المؤمن: أن هلم إليّ فإن عندي وعندي، يحصي له ما عنده، فما زال المنافق يتردد بينهما حتى أتى

[1946] (كليم)، هكذا وردت في النّسختين، ولعلها: (كريم).

[1947] في (س): (في).

[1948] في (س): (الذبة) بالدال المعجمة.

[1949] أخرجه مسلم، كتاب: صفات المنافقين وأحكامهم، (رقم ٢٧٨٤)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا.

[1950] ما بين المعكوفتين زيادة في (س).

[1951] أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره، 7/ 615، عن قتادة مرسلا، ولم يرو هذا الحديث بهذا اللفظ عن ابن عمر رضي الله عنه. وقوله: (ثاغية): هي الشاة التي تصيح، وقوله: (نشز): هو المتن المرتفع من الأرض أو الوادي، كأنه رابية، وقوله: (سامتتها): الذي في رواية ابن جرير: (شامتها): أي: دنت إليها وشمتها لتعرف أهي أخواتها أم غيرها. انظر: جلال الدين السيوطي، *جامع الأحاديث*، تحقيق: مجموعة من الباحثين، 19/ 393.

عليه [آذيٌّ][1952] فغرّقه، وإن المنافق لم يزل في شك وشبهة، حتى أتى عليه الموت وهو كذلك)[1953]، رواه ابن جرير عن قتادة مرسلا.

تفسير قول الله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ} [البقرة: 11].

{وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ}، شروعٌ في تعديد بعضٍ من قبائحهم المتفرعةِ على ما حُكيّ عنهم من الكفر والنّفاق، و"إذا" ظرفُ زمنٍ مستقبلٍ، ويلزمها معنى الشّرط ...

(**{وَإِذَا قِيلَ}**) من قبل الله أو رسوله أو المؤمنين نصحا (**{لَهُمْ}**) أي للمنافقين، وكل ذلك محتمل، ولا يجوز أن يكون القائل لذلك من لا يختص بالدين والنصيحة، وإن كان الأقرب هو أن القائل من يشافههم بذلك، فإما أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم بلغه عنهم النفاق ولم يقطع بذلك، فنصحهم، فأجابوه بما يحقق إيمانهم في الصلاح بمنزلة سائر المؤمنين.

وإما أن يقال إن بعض من كانوا يلقون إليه الفساد لا يقبله منهم، فينقلب واعظا لهم قائلا: (**{لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ}**)، فنصحهم، فأجابوه بما يحقق إيمانهم في الصلاح بمنزلة سائر المؤمنين، أو من شافهوه بذلك فنهاهم، وأخبر به الرسول [صلى الله عليه وسلم]، فعاتبهم، فبالغوا في إظهار الإسلام، وقالوا ما قالوا [90/أ].

وهذا التركيب (**شروعٌ**) منه تعالى (**في تعديد**) أي إظهاره للمؤمنين تنبيها لهم وإيقافا على (**بعض**) فظيع من (**قبائحهم**) الصادرة منهم على اختلاف أنواعها في الشر، وأحوالها في إلحاق الضرر بالمؤمنين،

[1952] فراغ بمقدار كلمة في النّسختين، والإكمال من تفسير الطبري: والآذيُّ: الموج الشديد. انظر: الطبري، *جامع البيان*، 9/ 334.

[1953] أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره، 7/ 616، عن قتادة مرسلا.

(**المتفرعة**) بتسبب جزئياتها وترتبها (**على ما حكي عنهم**) قبل، من جهته تعالى (**من الكفر**) الباطني المنبه عليه: {وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ}، (**والنّفاق**) الظاهري المبين بقوله: {وَمِنَ النَّاسِ}، إلخ.

ولما احتاجت أجزاء التركيب إلى بيان فصّله بقوله: (**وإذا**) المصدر بها فعلية الجملة (**ظرفُ**) لرجوعه لمعنى في (**زمانٍ**) لدلالته على الوقت الواقع فيه الفعل ماض بقل: {وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا} [الجمعة: 11]، (**مستقبلٍ**) بكثر[1954] كما هنا، وقوله: {إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ} [النصر: 1]، إلخ.

(**يلزمها**) أي إذا، فَأُنّثَ اعتبارا بالكلمة، فإن اعتبر الظرف ذكر، أي يصحبها (**معنى الشّرط**) إضافة بيانية، والقصد اللغوي المفيد للتقييد، وعقد السببية والمسببية، فتستدعي شرطا يخفض[1955] بإضافتها إليه،

غالبًا، ولا تدخل إلّا في الأمر المتحقّق أو المرجّح وقوعه ...

وجوابا ينصبها لزوما (**غالبًا**) فيكون أكثريّا، وقل كخبر: (إذا وسد[1956] الأمر لغير أهله)[1957]، وليس جوابه: "فانتظر الساعة"، لنبو المعنى[1958] عنه.

ولا تناقض بين اللزوم المقتضي للكلية، والغلبة المقتضية للكثرة لتقيده بها، ولا يوجد حرف إذا، (**ولا تدخل**) في تراكيب الكلام (**إلّا في الأمر**) فعلا أو غيره (**المتحقّق**) وقوعه، نحو: {إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ} [النصر: 1]، (**أو المرجّح**) بفتح الجيم، اسم مفعول، أي الذي رجح (**وقوعه**) بأمارته الدالة عليه، فتكون للمجزوم أو القريب منه، لا للمشكوك، فهو لإنّ الشرطية الجازمة:

[1954] (بكثر)، هكذا وردت في النّسختين، وهي غير واضحة المعنى، ولعلها: (بكثرة).

[1955] في (ك): (يحفظ).

[1956] كتبت في النسختين: (وشذ).

[1957] أخرجه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: رفع الأمانة، (رقم ٦٤٩٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، ولفظه: (إِذَا أُسْنِدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ).

[1958] في (س): (المقام).

أنا إنْ شكَكْتُ وَجَدْتني[1959] به جازمً [وإذا جَزَمْتُ][1960] فإنّني لم أجْزِمِ[1961]

ولذلك لم تجزم إلا في الشعر، لمخالفتها أدوات الشرط، فإنها للأمر المحتمل، كقوله:

تَرفعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفَعُ لي ناراً إذا خَمَدَتْ نيرانُهم تَقِدِ[1962]

..... وَإذَا تُصِبْكَ خَصَاصةٌ فَتَجَمَّلِ[1963]

وللآخر:

واللامُ متعلّقة بقيل، ومعناها: الإنهاءُ والتبليغ، والقائمُ مقامَ فاعلِه جملة (لا تفسدوا)، على أنّ المرادَ بها اللفظ، وقيل: هو مُضمرٌ يفسِّرُه المذكورُ، ...

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وصلُها خُطانا إلى أعدائِنا فَنُضَارِبِ[1964]

[1959] وردت في النسختين: (وجدتموني).

[1] في (ك): (وإن جزمتم).

[1961] هذا البيت منسوب للزمخشري، وهو من بحر الكامل، والشاهد فيه: مجيء "إذا" في البيت للتحقيق واليقين. انظر: محمد خضر الشنقيطي، *كوثَر المعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحِ البُخَارِي* (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م)، 2/ 358.

[1962] هذا البيت للفرزدق، وهو من بحر الكامل، وقوله: خِنْدِفٌ: هو اسم امرأة، والشاهد فيه: مجيء "خمدت" في موضع جزم بـ "إذا"، وهذا خاص بالشعر فقط. انظر: سيبويه، *الكتاب*، 3/ 62.

[1963] هذا عجز بيت لعبد قيس بن خفاف، وصدره: (استغنِ ما أغناك ربُّك بالغِنى)، وهو من بحر الكامل، والشاهد فيه: جزم الفعل المضارع بـ "إذا"، وهذا خاص بالشعر فقط. انظر: عبد الملك بن قريب الأصمعي، *الأصمعيات*، تحقيق: أحمد شاكر – وعبد السلام هارون (مصر: دار المعارف، 1993 م)، 230.

[1964] هذا البيت لقيس بن الخطيم، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: مجيء "قصرت" في موضع جزم بـ "إذا"، وهذا خاص بالشعر للضرورة فقط. انظر: سيبويه، *الكتاب*، 3/ 61.

جزمه بأن عطفا على محل كان، ولا تتصرف لاتصاف الاسمية، خلافا للأخفش والكوفيين.

وقيل ماض بنيا للنائب، أصله قول كضرب، نقلت كسرة الواو لثقلها للقاف بعد سلب حركتها، فسكنت إثر كسرة، فقلبت ياء، وهي أفصح لغاته: الكسر، والإشمام، وبه قرأ الكسائي، وإخلاص الضم.

(**واللام**) في قوله: {لَهُمْ} جارة (**متعلقة بقيل**) لطلبه لها له معنى، والظرف لغو، (**و**[1965]**معناها:**) [1966] أي اللام في هذا المقام (**الإنهاء**[1967] **والتبليغ**)، مصدر أنهى الشيء أوصله، وفي المصباح: وأنهيت الأمر إلى الحاكم، بالألف: أعلمته به، والمادة تدور على الوصول، فالعطف تفسيري.

(**والقائم**) في هذا التركيب [90/ب] (**مقام فاعله**) أي قيل بنيابته عنه، (**جملة**) قوله تعالى: ({**لَا تُفْسِدُوا**})، المصدر بحرف النهي، جازما له بحذف النون، بناء (**على أنّ**) الفعل مسند إليه إسنادا لفظيا، فإن[1968] (**المراد بها**) أي الجملة المذكورة (**اللفظ**)[1969]، أي لفظها، لا المعنى حتى يكون الإسناد معنويا، وما قصد لفظه يرتفع نائبا لفظا أو محلا، نحو: {يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ} [الأنبياء: 60].

أي: وإذا قيل لهم هذا اللفظ، لأنه هو المقول في المعنى، واختاره في[1970] الكشاف فتبعه المؤلف مصدرا به، مضعفا غيره بقوله: (**وقيل:**) من قبل أبي البقاء فيه وجه آخر، (**هو**) أي القائم مقام نائبه اسم (**مضمرٌ**) مستتر فيه (**يفسره**) ويبينه: {لَا تُفْسِدُوا} (**المذكور**) إثر الظرف، أي: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ} هو، أو سياق الكلام نحو: {حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ} [ص: 32]، أي: وإذا قيل لهم قول شديد، فأضمر هذا القول

والفسادُ: خروجُ الشّيء عن الحالة اللائقة به ...

[1965] (الواو)، ساقطة من النسختين، وإثباتها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

[1966] كتبت في النسختين: (معناه)، والتصحيح من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 43.

[1967] (الإنهاء)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية وهي من الأصل، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 43.

[1968] (فإنّ)، كتبت في النسختين على أنها من الأصل، والصحيح أنها من الحاشية. انظر: المصدر نفسه، 1/ 43.

[1969] (اللفظ)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 43.

[1970] (في)، ليست في (ك).

الموصوف، وفسرته الجملة بعده، فلا موضع لها من الإعراب، ورجحه بعضهم بأنه إذا أمكن الإسناد المعنوي لم يعدل للفظي، وقد أمكن بما مر.

قال أبو البقاء: والمفعول القائم مقام الفاعل مصدر هو: القول، وأضمر لأن الجملة بعده تفسره، لا جملة {لَا تُفْسِدُوا}، إذ[1971] الجملة لا تكون فاعلا، ولا تقوم مقامه ولا لهم[1972]، إلا في رأي الكوفيين والأخفش، لتجويزهم نيابة غير المفعول به مع وجوده، فتلخص رفع محل الجملة على الأول وعدمه على الثاني.

(**والفساد:**) ورد في القرآن على أوجه: الهلاك: {لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا} [الأنبياء: 22]، أي: لهلكتا وبطلتا، فاختل نظامهما وذهبت حقيقتهما، والسحر: {إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ} [يونس: 81]، أي: السحرة، والعصيان كما هنا.

فهو لغة (**خروج الشّيء**) جوهرا أو عرضا عن[1973] حد الاعتدال بتخليه (**عن الحالة اللائقة به**[1974]) المقومة له فلا يعتد به عند فقدها، فهو معناه اللغوي المضاد للصلاح، ويقرب منه البطلان كما مر، وقد فسر به، وإن فرق الفقهاء بين الفاسد والباطل، كما فصل في الأصول.

يقال: فسد فسادا وفسودا، وأفسده غيره، وفي المصباح: " فَسَدَ الشَّيْءُ فُسُودًا مِنْ بَابِ قَعَدَ: فَهُوَ فَاسِدٌ، وَالْجَمْعُ فَسْدَى وَالِاسْمُ الْفَسَادُ"[1975]: خلاف الصلاح، يتعدى بالهمزة والتضعيف.

واعلم أن الفساد إلى الحيوان أكثر منها في النبات، وقد يعرض للطبيعة عارض فتعجز حرارتها[1976] النسبية عن [جريانها في المجاز الطبيعية] [1977] الرافعة لعوارض العفونة، فتكون العفونة بالحيوان أشد تشبيها

[1971] في (س): (إذا).

[1972] كذا في النّسختين.

[1973] في (س): (على).

[1974] (به)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية وهي من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

[1975] الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 472.

[1976] في (ك): حرارة.

[1977] في (س): (عن حريانها في المجاز للطبيعية).

منها بالنبات، فيسرع إليه الفساد، فلهذه الحكمة قال الفقهاء: تقدم ما يتسارع إليه الفساد فيبدأ ببيع البقل[1978] ثم بالحيوان.

والصلاحُ مقابلُه، والفساد في الأرض: هَيْجُ ...

والمفسدة خلاف المصلحة، والجمع مفاسد، (**والصّلاح**)[1979] من صلح الشيء صلوحا، كقعد، وصلاحا أيضا، وصلح بالضم لغة، وصلح يصلح بفتح [91/أ] العين فيهما لغة ثالثة، فهو صالح، وأصلحته فصلح، وأصلح أتى بالصلاح وهو الخير والصواب، وفي الأمر مصلحة أي خير، والجمع المصالح، فهو خلاف الفساد لأنه (**مقابله**) ومضاد له، كما في الأنوار، تقابل الضدين، فهو بقاء الشيء على حالته اللائقة به، لكونه على حد الاعتدال، أو تقابل العدم والملكة باعتباره في أحدهما وهي في الآخر.

تنبيهان: الأول: قابل بينهما جريا على المشهور، قال تعالى: {وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا} [الأعراف: 56]، وقد يقال الصلاح في مقابلة السيئ[1980]: {وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا} [التوبة: 102]، أو الصحة واختص في الأكثر بالأفعال.

الثاني: تبع فيما سلكه الكشاف لتقاربهما، قال: الفساد خروج الشيء عن حال استقامته وكونه منتفعا به، ونقيضه الصلاح، وهو الحصول للحالة[1981] المستقيمة النافعة، انتهى.

وهكذا هو في التفسير الكبير، فاختص بالنافع والأول بالضار، وعمهما في الأنوار لكل منهما، فقال أثرهما: وكلاهما يعمان كل ضار ونافع، عادلا عما فيه لعدم رضاه به، فتنافيا، وقيل: لا تنافي بينهما لحمل ما ذكره الأنوار على الحقيقة والمآل، وارتضاه الراغب، وما ذكره الزمخشري فالمصنف ناظر لاعتباره في أصله، وما هو من شأنه، فتدبر.

[1978] في (س): (النقل).

[1979] (الصلاح)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

[1980] في (س): (الشيء).

[1981] (للحالة)، ليست في (س).

ولما بين حده لغة بين ما أريد به هنا، فقال: (**والفساد**) الواقع منه[1982]، المنهي عنه بقوله: {لا تفسدا (**في الأرض**):} المذكور إنباء بالاستغراق، أي في كل أرض من الدنيا قربت أو بعدت، ففيه إيماء إلى تعظيم الشريعة والرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين، بأنهم صلاح الدنيا كلها، والإفساد المضار[1983] بهم ضار بالدنيا كلها:

والفساد في الأرض: هَيْجُ الحروب والفتنِ؛ المستتبعة لزوال الاستقامة، واختلالِ أمر المعاش

...

..... فَمَا النَّاسُ وَالدُّنْيَا سِوَاهُمْ بِنَافِعِ[1984]

أو جعلا لما عدا أرض المدينة لتمحض الكفر فيها إذ ذاك ملحقا بالعدم، وأرضها كأنها الدنيا، فهي المعتبرة بقرار الإيمان فيها، لا غيرها لسقوطه في نظره تعالى بحلول الكفر فيه[1985].

(**هَيْجُ**) بفتح الهاء وسكون المثناة التحتية والجيم، مصدر هاجت الحرب هيجا وهياجا وهيجانا، إذا ثارت[1986] ووقع القتال وغيره مما يفعل بالعدو، وهاجها، متعديا تارة ولازما أخرى، كما ذكره اللغويون دون تفرقة بينهما، إلا أن اللازم[1987] أكثر استعمالا.

[1982] (منه)، هكذا وردت في النّسختين، والأنسب أن يكون: (منهم)، لأن الضمير يعود على المنافقين.

[1983] في (س): (المضار).

[1984] هذا عجز بيت لم أقف عليه فيما بين يدي من المراجع، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: الاستشهاد به على أنّ الدنيا بدون المؤمنين لا نفع فيها.

[1985] (فيه)، كتبت في (س) على أنها من الأصل وهي من الحاشية. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

[1986] في (س): (أثارت).

[1987] في (س): (اللزوم).

ونقل ابن الصائغ في حواشي الكشاف عن أفعال ابن طريف[1988]؛ أن مصدر اللازم[1989] الهياج، والهيج مصدر المتعدي، قال: "فهيج (**الحروب**)، أي تراكنها واشتدادها أو إثارتها وتحريكها، مصدر مضاف لمفعوله، ولو أضافه لفاعله لقال: هياج الحروب بين الناس"، (**والفتن**) الهائلة المفسدة للأحوال (**المستتبعة**) بما ينشأ عنها من اختلال النظام، (**لزوال الاستقامة**[1990]) وذهابها رأسا بأدائها [91/ب] للهرج والمرج، (**واختلال**) [أي فساد][1991] (**أمر المعاش**) [1992] الذي يتعيش به أهل الأرض، ويدور عليه فلك عمارة العالم بالظلم الناشئ عنها، قتلا للنفوس، وسببا للعيال، وتخريبا للمنازل، وأخذا للأموال، فلا يتم لأحد قرار، ولا راحة بمعاش، في جميع الأقطار.

والمعاد، والمراد بما نهُوا عنه: ما يؤدّي إلى ذلك من إفشاء أسرار المؤمنين إلى الكفار، وإغرائِهم عليهم،

(**والمعاد**) باستيلاء الكفر على النفوس، فلا تلتفت لما فيه نجاة، ولا تعمل على ثبات في جميع الحالات، فإن بالتوحيد والإيمان والتمسك بالشرائع يتم الأمران، وبضدها يختلان، لأن نظامهما بالشرائع، فلو عطلت –والعياذ بالله تعالى– خرب العالم، وهلك الحرث والنسل.

وفيه رمز إلى أن قيام الحقائق دنيا وأخرى بالصلاح، وزوالها بالفساد، ومن ثم نهي عنه متكررا بكثرة في مواطن التنزيل، فتدبر.

[1988] في (س): (ضريف).

[1989] في (س): (اللزم).

[1990] (الاستقامة)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية وهي من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 43.

[1991] (أي فساد)، ساقطة من (س).

[1992] (أمر المعاش)، كتبت في (س) على أنها من الحاشية وهي من الأصل، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 43.

وقال قدس سره تبعا لغيره: "المراد بقوله: هيج الحروب هو اللازم، لان المتعدي إفساد لا فساد، وقد عرفت ما فيه، وأنه يجوز فيه التعدي بالنظر إلى المآل، كما يجوز اللزوم نظرا لأصله"، والعجب ممن ارتضى تبعا له لزوم اللزوم.

ولما اقتضى ظاهر الآية [نهيهم][1993] عن نفس الفساد، والقصد ما يؤدي إليه ليكون أبلغ سلوكا لمهيع[1994] مجاز الأول، بيّنه صارفا لها عن ظاهرها، لأنه مقتضى المقام من المبالغة، فقال: (**والمراد**) للآية (**بما نهوا عنه**) على لسان الصادق من الفساد، في قوله: {لَا تُفْسِدُوا} ليس حقيقة الإفساد من الحرب وغيره، إذ لم يفعلوه حتى ينهوا عنه، لأن الغرض إسلامهم ظاهرا، بل المراد به[1995] المعنى المجازي، وهو (**ما يؤدّي**) ويفضي (**إلى ذلك**) الفساد من الحرب وغيره، لكونه يؤول إليه، (**من**) بيان ما (**إفشاء**) وإظهار (**سرّ المؤمنين**) فيما بينهم والرسول صلى الله عليه وسلم، مما يبتنى عليه أمر الدين، وتعلو به كلمته، من غزو عدوهم وغيره، فيطلعون عليه بمخالطتهم المؤمنين ويفشونه (**إلى الكفار**) تحذيرا لهم وتهييجا على الحرب، وفي نسخة: أسرار، ((**[وإغرائهم][1996]**) بالغين بمعجمة والراء المهملة، أي إشلاء المنافقين الكفار (**عليهم**)، أي على المؤمنين بحثهم على قتالهم، إن رأوا فيهم بعض ضعف، كما فصل في سورة الحشر، والمصدر مضاف لفاعله أو مفعوله.

وفي المصباح "أَغْرَيْتُ بَيْنَ الْقَوْمِ مِثْلُ أَفْسَدْتُ"[1997]، ومنه إغراء الصائد الكلب أشلاه وحرضه.

وفي "يؤدي" إشارة إلى ما فيه من مجاز الأول، ويأتي بسطه.

[1993] كتبت في النسختين: (دهيهم)، وما يدل عليه السياق هو ما أثبت.

[1994] (لمهيع)، هكذا كتبت في النسختين، ومعناها غير واضح.

[1995] (به)، ساقطة من (س).

[1996] كتبت في النسختين: (واغترائهم)، والتصحيح من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

[1997] الفيومي، *المصباح المنير*، 2/ 446.

وغيرِ ذلك من فنون الشّرور، كما يقال للرّجل: لا تقتُلْ نفسَك بيدك، ولا تلقِ نفسك في النّار؛ إذا أقدم على ما تلك عاقبته، ...

وقيل: "المراد من الفساد في الأرض هيج الحروب والفتن بطريق الكناية الرمزية"، لأن هيج[1998] يستلزم خروج الأرض عن اعتدالها واستقامتها، فذكر اللازم وهو الخروج عن ذلك، وأريد الملزوم وهو الهيج، ثم إنهم ما كانوا يهيجونها، بل يفعلون ما يؤدي إلى ذلك، فهو مجاز مرتب على الكناية.

وقيل: "إنه [92/أ] مجاز عما يلزمه من ذلك، وهو [غير][1999] بعيد"، وقيل: "إطلاق اسم الفساد على هيجان الحروب من إطلاق اسم المسبب على السبب مجازا، ومعنى لا تفسدوا: لا تهيجوا الفتن، المؤدي إلى فساد ماء[2000] الأرض"، ولا يخفى ما فيه.

(**وغيرِ**) بالجر، عطفا على مدخول من (**ذلك**) المذكور من الإفشاء والإغراء، (**من**) بيان غير (**فنون**) أي أنواع (**الشّرور**)[2001] المتكاثرة، كخدعهم للمؤمنين، ومماألأة الكفار، وإهلاك الحرث والنسل، ونحوها، (**كما**) تمثيل لمجاز الأول، واستيضاح للمراد من الفساد، وتفسيره بما يؤدي إليه دون ظاهره، أي كاعتبار ما يؤدي إليه، حيث (**يقال للرّجل:**) وقد أراد أن يفعل بنفسه ما يتلفها: (**لا تقتل نفسك بيدك**) أي لا تفعل ما يؤدي إلى قتلها من الأسباب التي عاقبتها التلف، (**ولا تلق**) مضارع ألقى رباعيا، أي لا تطرح (**نفسك**) ولا توقعها (**في النّار**)، بأن تفعل بها ما يؤدي إلى وقوعها فيها، وهو ناظر لآية: {وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ} [البقرة: 195]، كالأول[2002] لقوله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ} [النساء: 29]، يقال له ذلك (**إذا أقدم**) بما يفعله (**على ما**) أي أمر مهلك (**تلك عاقبته**[2003]) من القتل والإلقاء في النار، فيكون مجازا أوليا، توجه النهي فيه لما يؤدي إلى القتل والإلقاء

[1998] في (ك): (هيجا).

[1999] (غير)، ليست في (س).

[2000] (ماء الأرض)، هكذا وردت في النّسختين، والأنسب للسياق أن تكون: (ما في الأرض).

[2001] (الشرور)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

[2002] (كالأول)، هكذا وردت في النّسختين، والأنسب للسياق أن تكون: (والأول).

[2003] في (س): (العاقبة).

[في النار][2004]، فيكون قبلهما، فينجع في ترتب السلامة عليه مع الامتثال، لا لهما بعد وقوعهما، وإلا كان طلبا لرفع الحاصل، وهو محال، فلا يفيد بعدهما شيئا.

والمعنى في الآية: "لا تفعلوا ما يؤدي إلى الفساد في الأرض من الأمور المارة".

قال في الكفاية: "في الحواشي الشريفة تفسير فساد المنافقين بالفساد الناشئ [من جهلهم؛ لإفسادهم في أنفسهم] [2005]، والأولى أن يقال: إفسادهم؛ لأن ممالأتهم بإفشاء الأسرار إفساد.

ولما كان حقيقة الإفساد جعلت الشيء فاسدا، ولم يكن صنيعهم؛ لذلك جعلوه من قبيل مجاز الأول، أي لا تفعلوا ما يؤدي إلى الفساد، وقد يقال: ما كانوا فيه عين الفساد في أنفسهم، ومعنى (لا تفسدوا):

لا تأتوا بالفساد ولا تفعلوه، فلا حاجة إلى المجاز، وليس بشيء، إذ ليس إتيان الشيء بفساد نفسه حقيقة الإفساد"[2006].

وفائدة {فِي الْأَرْضِ}: التنبيه على أن فسادهم يؤدي إلى فساد عام من الحروب والفتن واختلال الدين والدنيا، كما مر، ولم يحمل إفسادهم على تحريف الكتاب والأحكام، ودعوى الكفار سر التكذيب للمؤمنين[2007]، على ما حمله عليه غيره، لأنه لا ظهور حينئذ لتلك الفائدة.

أقول [أي الخفاجي][2008]: "تبع في هذا من قبله من الشراح أنه وهم، لأن مما يلتهم وممالأتهم لما كانا مفضيين إلى هيج الحروب والفتن فساد بالتفسير المذكور، باعتبار ما يترتب عليهما، وكونه إفسادا للأمور والمصالح، لا ينافي كونه فسادا بالتفسير المذكور، ولا وجه له، إلا أن ما ذكروه [92/ب] غير متجه؛ لأمور فيه ألبسته خللا:

[2004] (في النار)، ليست في (ك).

[2005] ما بين المعكوفتين ورد في النسختين هكذا: (من جعلهم، لا فساد أنفسهم)، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 509.

[2006] المصدر نفسه، 1/ 509.

[2007] في (ك): (المؤمنين).

[2008] القائل هنا هو الإمام الخفاجي في حاشيته على البيضاوي. انظر: المصدر نفسه، 1/ 510.

منها: أن قولهم إن الأولى إن يقال إفساد بدل[2009] فساد، فيه فساد، لأن الفساد ورد بمعنى الإفساد، فالأولى تفسيره به، ألا ترى قوله تعالى في سورة المائدة: {وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادٗا} [المائدة: 33]، فإنه بمعنى الإفساد، وبه فسر، كما في أنبتكم نباتا[2010]، والذي دعاهم لما ذكر ظنهم أنه مصدر فسد اللازم، وليس بلازم.

ومنها: أنهم زيفوا ما في الكشف، وتلقاه من بعدهم بالقبول، وليس بوارد، لأنه يريد أن الداعي لتأويله وجعله مجازا أنه لم يقع منهم الإفساد، [وإنما صدر منهم الفساد][2011]، ولو نزل منزلة اللازم وأريد منه أنه يفعل الفساد ويتصف به، بقطع النظر عن تعدي إفساده لغيره، كما في يعطي ويمنع؛ تم المراد ولم نقل أنّ فساد نفسه حقيقة الإفساد، ولم ينظر لحقيقة ولا مجاز فيه.

وهو إمّا معطوفٌ على (يقول)، فإن جُعلت كلمة "مَنْ" موصولةً فلا محلَّ له من الإعراب، ولا بأس بتخلل البيان أو الاستئنافِ وما يتعلّق بهما بين أجزاء الصّلةِ، فإنّ ذلك ليس توسيطًا بالأجنبيّ، وإن جُعلت موصوفةً فمحله الرّفع، ...

ومنها: أن قولهم: لا ظهور لتلك الفائدة غير مسلم أيضا، لأن التحريف المذكور والدعوة للتكذيب مؤدي إلى الفتن والاختلال في الدين والدنيا بغير مرية، فتدبر"[2012].

ولما احتملت الشرطية المصدرة بالواو الاستئناف والعطف بوجهين؛ راجح ومرجوح، بيّنهما مصدرا بالراجح عنده، فقال: (**وهو**) أي قوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ} إلخ محتمل لوجوه؛ لأنه (**إمّا معطوفٌ**) عطف جملة فعلية (**على**)[2013] مثلها وهي لفظ (**يقول**) الواقع صلة أو صفة من، في قوله تعالى[2014]: {مَن يَقُولُ

[2009] في (س): (بري).

[2010] إشارة إلى قوله تعالى: {أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا} [نوح: 17].

[2011] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

[2012] الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 510.

[2013] في (س) بدلها: (وهو).

[2014] كتبت بعدها جملة مكررة: (وإذا قيل إلخ محتمل لوجوه...)، وعليها تضبيب ربما للإشارة إلى شطبها.

آمَنَّا}، ثم يختلف حالها في الإعراب من المحل وعدمه، بحسب اختلاف حال من، (**فإن جعلت كلمة "مَنْ"**) إضافة بيانية، أي اعتبرت (**موصولةً**) بمعنى الذي (**فلا محلّ له**) أي لقوله: {وَإِذَا قِيلَ} (**من الإعراب**)؛ رفعا ولا غيره، فلا يحكم عليه به لعدم حلوله محل المفرد بعطفه على الصلة الفاقدة له، والمعطوف على ما لا محل له لا محل له لتشاركهما فيه بالتبعية، فيعطى حكمه فيشتركان في أمر عدمي، ويصير جزء صلة.

ولما كان شأن الأجزاء الاتصال، وقد تخلل بينها فصل ببيان أو استئناف يتوهم منعه[2015]، فيفيد مرجوحية هذا الوجه، دفعه بقوله: (**ولا بأس**) عند العرب في لغتهم وتراكيبها (**بتخلل البيان**) كقوله: {يُخَادِعُونَ} في بعض وجوهه، (**أو الاستئناف**) التعليلي في آخر، وفي قوله: {فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ}، إلخ، (**وما يتعلّق بهما**)، أي بالبيان أو الاستئناف كقوله: {وَمَا يَخْادَعُونَ} إلخ، {فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا} إلخ، أي يجوز الفصل بينهما وما تبعهما (**بين**) صلة تخلل (**أجزاء الصّلة**) المتعاطف بعضها على بعض، من يقول وإذا، (**فإنّ ذلك**) التخلل بينهما بما ذكر سائغ، فلا يضر في العطف، لأنه (**ليس توسيطًا**) وتخللا بين أجزائها (**بالأجنبيّ**)، حتى يمتنع الفصل بينهما به، لأن تلك الجمل المتخللة بينها من روادف الصلة لتبينها بها، وتعليلها ببعض المتعلقات.

[93/أ] (**وإن جُعلت**) كلمة "من" نكرة (**موصوفةً**) بيقول، كان لقوله: {وَإِذَا قِيلَ) إلخ إعراب، (**فمحله**) المحكوم به عليه لتقرر إعرابه بطلب العامل له (**الرّفع**)، لعطفه على صفة من المرفوعة محلا، لخبرية موصوفها، ورجح هذا الوجه، أعني عطف الشرطية على "يقول" بإحدى وجهيه، بكون الآيات حينئذ على

نمط تقرير قبايهم[2016]، وإفادتها اتصافهم بكل من تلك الأوصاف، استقلالا وقصدا، أو دلالتها على لحوق العذاب الأليم بسبب كذبهم، الذي هو أدنى أحوالهم في كفرهم ونفاقهم، فما ظنك بسائرها؟

وتعقبه في الكفاية لأنه مناف لما قدمه قبله، من قوله: إنه جعل عذابهم سببا لكذبهم، رمزا إلى قبح الكذب، حيث خص بالذكر من بين جهات استحقاقهم[2017] إياه مع كثرتها، وفيه تخييل أن لحوق العذاب بهم إنما كان لأجل كذبهم، نظرا إلى ظاهر العبارة المقتصرة على ذكره.

[2015] في (س): (منه).

[2016] غير واضحة في النّسختين، ولعلها: (قبائحهم).

[2017] كتبت بعدها في (ك) كلمة: (عذابهم)، وعليها تضبيب ربما للإشارة إلى شطبها.

واختار لفظ التخييل بناء على أن السامع يعلم أن ذلك اللحوق لجهات كثيرة، وأن الاقتصار على ذكره رمز[2018] إلى سماجته، وتنفير عن ارتكابه على ما مر، و[بأنه في المآل][2019] كذب، كما أشير له، ولو سلم تغايرهما بالاعتبار وضم القيود فهو جزء من الصلة أو الصفة، وكلاهما يقتضي عدم الاستقلال.

ووجه الرازي الأرجحية في شرح الكشاف، بأن قوله: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا}، وقوله: {وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا}، معطوفان على قوله: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ}، فلو عطف على {يَكْذِبُونَ} كانا أيضا معطوفين عليه[2020]، فيدخلان في سبب العذاب، فتنتفي فائدة اختصاص الكذب بالذكر المبني عليه ما مر.

وقيل عليه إن الثلاثة حينئذ معطوفة على {يَكْذِبُونَ} عطفا تفسيريا لكذبهم، لأن قولهم: {إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ}، و{أَنُؤْمِنُ} إلخ، و{آمَنَّا}، كذب، فلا يقابل الكذب حتى يبطل الاختصاص وفائدته.

وأجيب عنه بأن جعل العطف تفسيريا يأباه تصريحه بأن المراد بكذبهم قولهم: {آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ}، وقوله: {أَنُؤْمِنُ} إنشاء لا يلحقه الكذب، وفائدة الاختصاص تفهم[2021] من تقديمه، والتصريح بكونه سببا أول وهلة.

والمعنى: ومن النّاس من إذا نُهوا من جهة المؤمنين عمَّا هُم عليهِ من الإفساد في الأرض؛ {قالوا}، إرادةً للنّاهين: أنّ ذلك غيرُ صادرٍ عنهم، مع أنّ مقصودهم الأصليَّ إنكارُ كونِ ذلك ...

(**والمعنى:**) الحاصل منها باعتبار العطف على الصلة أو الصفة (**ومن النّاس من**) أي ناس، أو الذي يقول إلخ، أو الذي أو ناس (**إذا[2022] نُهُوا**) بأن قيل لهم: لا تفسدوا إلخ، (**من جهة المؤمنين**)،

[2018] في (س): (رمزا)، بالنصب، وكذلك: (تنفيرا)، التي بعدها.

[2019] في (س): (بأنّ المآل).

[2020] كتبت بعدها جملة مكررة في (ك): (قوله: وإذا قيل لهم)، وعليها تضبيب ربما للإشارة إلى شطبها.

[2021] في (س): (تؤمن).

[2022] (إذا)، ليست في (س).

اقتصر عليه لظهوره بتصديهم[2023] لنهيهم، وإلا فقد مر احتمال نهيهم من الله أو رسوله [صلى الله عليه وسلم]، وكفوا محذرين لهم (**عمّا هم**) أي المنافقين مستمرون (**عليه**) في جميع أحوالهم، (**من**) الأسباب المؤدية إلى (**الإفساد**) مصدر أفسد (**في الأرض**) المدينة[2024] أو أعم منها، إذا غشي[2025] فيها أو أبطل مصالح الناس منها بإغارة وقطع سبيل وغيرهما.

(**قالوا:**)، جواب "إذا" عامل فيها النصب عند [93/ب] الجمهور، واختيار[2026] بعضهم نصبها بشرطها غير مضافة له، فلا موضع إعراب له، جرى قياسا على غيرها من الظروف المجازات بتضمنها[2027] الشرط؛ كمتى في متى تقم أقم، فإنه منصوب بشرطه، ولم يضف له لعمله الجزم في لفظه.

قال[2028]: "ويفسد مذهب الجمهور إذا أنا قائم، أو فأنا قائم، لأن ما بعد الفاء وإذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها"، أي أجابوا قائلين (**إرادةً**) منهم وإظهارا (**للنّاهين**) المؤمنين لهم عن الإفساد في الأرض [(**أنّ ذلك**) المنهي عنه من الإفساد في الأرض] [2029] (**غير صادرٍ عنهم**) بحال من الأحوال، فلم يكونوا أهل فساد، هذا ظاهر الحال من المقال، (**مع أنّ**) صلة إرادة (**مقصودهم الأصليّ**) من الجواب ومرادهم الحقيقي الذي يدور عليه فلك توجيه الخطاب للناهين لهم (**إنكار كون**) أي إنكارهم على أبلغ وجه، عد (**ذلك**) الصادر

إفسادًا، وادعاءُ كونِه إصلاحًا محضًا كما سيأتي توضيحه.

{إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ}، أي: مقصورون على الإصلاح المحض بحيث لا يتعلّق به شائبةُ الإفساد والفساد،

[2023] في (س): (بتصديقهم).

[2024] في (ك): (المدنية).

[2025] في (ك): (عثي).

[2026] في (ك): (واختصار).

[2027] في (س): (بتصمنها).

[2028] يبدو أنّ القائل هنا هو الإمام الخفاجي، ولكني بحثت في حاشيته فلم أقف عليه.

[2029] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

منهم، وجعله (**إفسادًا**) في الأرض، (**أو**) أن مقصودهم الأصلي (**ادعاءُ**) واعتقاد (**كونه**) أي ما صدر منهم (**إصلاحًا**) في الأرض ونفعا (**محضًا**) خالصا لأهلها، بفاسد زعمهم، وخطأ نظرهم، القاضي بكون الإصلاح إفسادا وعكسه، فقلبوا معقول الحقائق ومحسوسها، (**كما سيأتي**) قريبا في شرح معنى الحصر (**توضيحه**) وبيان أصلي مقصودهم من الجواب المصدر مقولهم[2030] فيه، بأداة الحصر التي هي (**{إِنَّمَا}**) حرف مركب من أن وما كف بها عن العمل، ولذا قرن بالجملة الفعلية: {قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ} [هود: 33]، والاسمية كـ: {إِنَّمَا [نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ][2031]} [البقرة: 14]، فإنها من مبتدأ وخبر، منصوبة المحل بقال، والتركيب مفيد للقصر، (**{نَحْنُ مُصْلِحُونَ}أي**) نحن (**مقصورون**) في جميع أحوالنا وموقوفون (**على الإصلاح المحض**) والنفع الخالص لأهل الأرض، لا نتعداه إلى غيره، أخذا من إنما، فإنها تفيده منطوقا في رأي الأكثر بتركيبها من أن وما الزائدة، وقيل النافية، أي ما نحن إلا مصلحون، ومفهوما في رأي الأقل، وتعقبه الآمدي بالأقارير في نحو: إنما له علي عشرة، وإنما هي بالمنطوق، واختارها السعد لتأكيد الحكم.

وصوّر محضية الإصلاح قائلا: (**بحيث لا يتعلّق به**) أي بمحض[2032] الإصلاح[2033] ولا يطرقه (**شائبة الإفساد**)، من الشوب بمعنى الخلط، أي إصلاح صرف لا يخالطه شيء من الإفساد صادرا منا في الأرض، (**والفساد**) أصلا جمع شائبة، وهو ما يخالط الشيء فيمنعه من الخلوص، والعرب تسمي العسل شوبا لأنه عندهم مزاج الأشربة، وفي المصباح: "وَقَوْلُهُمْ: لَيْسَ فِيهِ شَائِبَةُ مِلْكٍ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَأْخُوذًا مِنْ هَذَا، وَمَعْنَاهُ: لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مُخْتَلِطٌ بِهِ ، [وَإِنْ قَلَّ، كَمَا قِيلَ: لَيْسَ لَهُ فِيهِ عُلْقَةٌ وَلَا شُبْهَةٌ، وَأَنْ تَكُونَ فَاعِلَةً بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ مِثْلُ

مشيرين بكلمة "إنّما" إلى أنَّ ذلك من الوضوح بحيث لا ينبغي أن يُرتاب فيه ...

[2030] في (س): (بقولهم).

[2031] (نحن مستهزؤون)، كتبت في النسختين على أنها من الأصل، والصحيح أنها من الحاشية. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

[2032] في (ك): (بمحص).

[2033] في (س): (الاصطلاح).

عِيشَةٍ] [2034] رَاضِيَةٍ، هَكَذَا [اسْتَعْمَلَهُ الْفُقَهَاءُ][2035] وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ نَصًّا ، [نعم قال][2036] الجوهري: الشَّائِبَةُ وَاحِدَةُ الشَّوَائِبِ وَهِيَ الْأَدْنَاسُ وَالْأَقْذَارُ"[2037].

والقصر إفرادي كما يعطيه حله من قصر الموصوف أو المسند إليه على الصفة أو المسند، فإنهم لما نهوا عن الفساد والإفساد، توهموا بأنهم حكموا عليهم بأنهم [94/أ] خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا، فأجابوهم بأنهم مقصورون على محض الإصلاح الذي لم يشبه شيء[2038] من وجوه الفساد.

(**مشيرين**) في ذلك كله (**بكلمة "إنّما"**) اختيارا لها من بين أدوات الحصر (**إلى أنّ ذلك**) المذكور من قصرهم على محض الإصلاح الخالي عن شوب إفساد وفساد، بلغ (**من الوضوح**) لكل أحد، والظهور لكل عاقل، (**بحيث لا ينبغي**) أي لا يليق من عاقل (**أن يُرتاب فيه**)، ولا يحسن أن يتوقف في شأنه، فهو مكشوف لا سترة عليه لفرط ظهوره وعدم خفائه، فلا يحسن فيه توقف.

وفي المصباح: "وينبغي أن يكون كذا معناه: ويندب ندبا مؤكدا لا يحسن تركه، وهجروا ماضيه، وقد عدوا نبتغي من الأفعال التي لا تتصرف، فلا يقال: ابتغى، وقيل في توجيهه: إن انبغى مطاوع بغى، ولا يستعمل انفعل في المطاوعة إلا إذا كان فيه علاج وانفعال، ككسرته فانكسر، فكما لا يقال: طلبته فانطلب، وقصدوه فانقصد، لا يقال: بغيته فانبغى لفقد علاجه، وأجازه بعضهم، وحكى عن السكاكي سماعه عن العرب، وما ينبغي أن يكون كذا: أي ما يستقيم أو ما يحسن"[2039] ، وقد مر فراجعه.

وذهب شراح الكشاف إلى أنه قلبي، موجهين له بأن المسلمين لما وصفوهم بالإفساد فقط دون الإصلاح، خصوا أنفسهم بعكسه، وهو صحيح في نفسه، لكنه خلاف ما للشيخين التابع لهما المؤلف، وفي الأنوار: والمعنى أنه لا تصح مخاطبتنا بذلك، فإن شأننا ليس إلا الإصلاح، وإن حالنا متمحضة عن

[2034] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك)، ومكتوب في الهامش وعليه كلمة صح.

[2035] وردت في النسختين: (هكذا استعملوه)، والتصحيح من المصباح. انظر: الفيومي، *المصباح المنير*، 1/ 326.

[2036] المصدر نفسه، 1/ 326.

[2037] في (ك): (قال نعم).

[2038] في (ك): (شيئاً).

[2039] المصدر نفسه، 1/ 57.

شوائب الفساد، لأن إنما تفيد قصر ما دخله على ما بعده، مثل: إنما زيد منطلق، وإنما ينطلق زيد، وإنما قالوا ذلك لأنهم

وإمّا كلامٌ مستأنَفٌ سيق لتعديد شنائعِهم، ...

تصوروا الفساد بصورة الصلاح لما في قلوبهم من المرض، كما قال تعالى: {أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا} [فاطر: 8].

قال في الكفاية: " قصر قلوبهم على ما ذكر ولم ينظروا إلى غيره من الاحتمالات، ككونه كذبا محضا من غير تأويل لخوفهم من المؤمنين، لأن العاقل إذا كان له مخلص من الكذب بزعمه يقصده لدفع ضرر الخصم بما يفيده ظاهر الكلام، إذ الكذب يقبح عند المؤمن والكافر، فلا يرتكب بغير ضرورة، ولا يقتضي تعمده بغير تأويل، خصوصا[2040] إذا كان بحيث يسبق إليه بغير تصنع، وذلك لما أفاد بقوله: لما في قلوبهم إلخ، وكونه مخادعة كما قيل، لأنه لا يناسب قوله: {وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ}.

وهذه أحد احتمالات ذكرها الإمام، واختاره المصنف رحمه الله، [إلا أنه][2041] أظهرها وأتمها، وزاد الإمام: أنه إن فسر {لَا تُفْسِدُوا} بمداراة الكفار كان معنى قوله: {مُصْلِحُونَ} أن هذه المداراة سعي في الإصلاح بين المسلمين والكفار، كقولهم: {إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا} [النساء: 62].

وأيده بعضهم بأنه الوارد عن ابن عباس رضي الله عنهما، [94/ب] فقد أخرج عنه ابن جرير أنه قال في تفسيره: "إنما يريد الإصلاح بين الفريقين من المؤمنين وأهل الكتاب"[2042]، والمصنف رحمه الله لم يلتفت إليه مع اعتنائه بالتفسير [المأثور][2043]، لأنه غير مناسب للواقع والسياق والسباق، مع إرجاعه إلى صورة الصلاح التي ذكرها.

[2040] (خصوصا)، ليست في (س).

[2041] كذا في النّسختين.

[2042] أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره، 1/ 300.

[2043] وردت في النسختين: (بالمأمور)، والتصحيح من حاشية الخفاجي. انظر: الخفاجي، *حاشية الشهاب الخفاجي*، 1/ 512.

(**وإمّا**) أن يكون قوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ} إلخ غير معطوف على {يَقُولُ} بوجهيه، بل هو (**كلامٌ**) مستقل بنفسه (**مستأنفٌ**) بالقطع عن {يَقُولُ}، فيصدق باستئنافه حقيقة، وعطفه على {وَمِنَ النَّاسِ} المستأنف، فيكون مستأنفا، أيضا لأن المعطوف على المستأنف مستأنف، (**سيق**) من جهته تعالى (**لتعديد**) وبيان أفراد (**شنائعهم**) وقبائحهم الصادرة عنهم من إفساد واستهزاء وما بينهما.

ورجح هذا الوجه في الكشف، كما في الكفاية، قائلا: لو قيل إنه معطوف على قوله: {مِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ}، لبيان حالهم في ادعاء الإيمان وكذبهم فيه أولا، ثم لبيان حالهم في انهماكهم في باطلهم[2044] ورؤيتهم[2045]

وأمّا عطفهُ على {يَكْذِبُونَ}، بمعنى: ولهم عذابٌ أليمٌ بكذبهم، ...

القبيح حسنا[2046] والفساد صلاحا ثانيا، ويجعل المعتمد، فالعطف مجموع الأحوال، وإن لزم فيه عطف الفعلية على الاسمية كان أرجح بحسب السياق، وسمط تعرير[2047] القبائح.

وهذا قريب مما اختاره صاحب البحر، وقال: الذي[2048] أختاره أنه من عطف الجمل، وأن هذه الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، لأنها وما بعدها من تفاصيل الكذب ونتائج التكذيب، ألا ترى أن قولهم: {إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ}، و{أَنُؤْمِنُ} إلى آخره، وقولهم: {آمَنَّا} كذب محض، فناسب جعلها جملا مستقلة، بإظهار كذبه ونفاقه، وتكثير ذمهم والرد عليهم، وهذا أولى من جعلها صلة وجزءا من الكلام، لأنها لا تكون مقصودة لذاتها، والمراد باستئنافها عطفها على الجملة المستأنفة، وقول الشارحين الفاضلين في رده أنه ليس مما يعتد به، – وإن توهم كونه أوفى بتأدية هذه المعاني، وذلك لعدم دلالته على

[2044] في (س): (باطلهم).

[2045] في (س): (وروايتهم).

[2046] في (س): (حسدا).

[2047] وردت في النسختين: (تعرير)، وهي غير واضحة المعنى، ولعلها: (تقرير).

[2048] في (س): (الذين).

اندراج هذه الصفة وما بعدها في قصة المنافقين وبيان أحوالهم، إذ لا يحسن عود الضمائر فيها إليهم، كما يشهد به سلامة الفطرة لمن له أدنى درية بأساليب الكلام –، لا يظهر له وجه عندي، فإن عود الضمائر رابط للصفات بهم، وسوق الكلام مناد عليه، وقد يأتي في الصفة الواحدة جملة مستأنفة بغير عطف، كما مر، فإذا لم ينافيه الاستئناف رأسا، كيف ينافيه العطف على أوله المستأنف؟ والعطف إنما يقتضي مغايرة الأحوال لا مغايرة القصص وأصحابها.

ألا ترى أنه لو قال قائل: لولا الحمقى خربت البلدان، ولولاه لم يحتج لحاكم ولا سلطان، فالجملة الثانية معطوفة على أول الكلام، وهما صلة لشيء واحد بغير مرية.

هذا يتعلق باستئنافه أو عطفه على يقول، (**وأمّا**) [بفتح الهمزة][2049]، (**عطفه**) أي [95/أ] {وَإِذَا قِيلَ} إلخ (**على**) [قوله تعالى][2050]: ({**يَكْذِبُونَ**})[2051] المنصوب محلا، خبر لأن صلة ما مخففا أو مثقلا، من قوله تعالى: {وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ} [البقرة: 10]، عطف أحد السببين على الآخر، كانت ما مصدرية أو موصولة لا اسمية، (**بمعنى:**) تصوير للعطف: (**ولهم عذابٌ أليمٌ بكذبهم**)، اعتبارا بمصدرية ما وقراءة التخفيف، أو بتكذيبهم، واختار في الكشف عطفه[2052] على {يُكَذِّبُونَ} مثقلا، وعلى {يَقُولُ} إن

وبقولهم حيث نهوا عن الإفساد: إنّما نحن مصلحون، كما قيل، فيأباه أنّ هذا النحْوَ من التّعليل حقُه أن يكون بأوصافٍ ظاهرةِ العِلّيّة، مُسلَّمةِ الثّبوت للموصوف، غنيةٍ عن البيان؛ لشهرة الاتصافِ بها.

[2049] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك)، ومكتوب في الهامش وعليه كلمة صح.

[2050] ما بين المعكوفتين ساقط من (ك)، ومكتوب في الهامش.

[2051] (على)، و(يكذبون)، كتبتا في (ك) على أنهما من الحاشية وهما من الأصل، وقد وضع عليهما خط أحمر للإشارة إلى أنهما من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

[2052] (عطفه)، مكررة في (ك).

خفف، لأنه على الأول يكون سببا للجمع بين ذمهم بالكذب والتكذيب، وعلى الثاني يكون تأكيدا، والتأسيس أولى، وفيه نظر، فتدبر، قاله في الكفاية.

(**وبقولهم**) أي المنافقين (**حيث نُهوا**) من جهة المؤمنين (**عن الإفساد**) بقولهم لهم: {لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ}، ومقول قول المنافقين: (**{إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ}**)، أي مقصورون على محض الإصلاح الخالي عن شوب فساد وإفساد، كما مر، يعني أن سبب عذابهم كذبهم، وقولهم المذكور، فيندرج مع سابقه في تسبب العذاب عنه، فيعطف عليه مشاركا له في السببية، (**كما قيل**) بذلك الوجه من قبل الكشاف والأنوار مصدرا به، ورجحه[2053] الكشاف تصريحا، فقال: والأول أوجه، والأنوار تصريحا حيث صدر به مرتضيا له، فمحله النصب لعطفه على ما نصب محلا من خبر كان الواقع صلة لما الموصولة المار جواب حرفيتها واسميتها، فجوزوا الوجهين على الاحتمالين، كما صرح به أبو البقاء رحمه الله، وتعقبه الأثير صناعة بخطيه[2054] على الموصولية، لفقد عائد ما من المعطوف، إذ التقدير: ولهم عذاب أليم بالذي كانوا إذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض إلى آخره، وهو كلام غير منتظم.

وكذا على المصدرية، إن قيل باسميتها، لا حرفيتها كما للجمهور، فيسوغ، وتعقب بعدم تسليم لزوم الضمير هنا، وعدم ذكر النحاة وصل ما المصدرية بالجملة الشرطية[2055]، وقد خلصت إذا الماضي للاستقبال، فساغ عطفه على المضارع في الوجهين، والمؤلف معنى[2056] بقوله جوابا لأما، (**فيأباه**)[2057] أي يمنع عطف {وَإِذَا قِيلَ} إلخ على {يَكْذِبُونَ} بكل اعتبار، (**أنّ**) بفتح الهمزة لتأويلها مع تاليها بمصدر، فاعل يأبى (**هذا النّحو**) المذكور، والوجه المبني عليه الكلام (**من التّعليل**) لأليم عذابهم أخذا من الباء المؤذنة بتسبب ما قبلها عما بعدها، فيكون سببا فيه (**حقّه**) مبتدأ، أي حق هذا النحو التعليلي الواجب فيه (**أن يكون**) خبره، والكل خبر أن، (**بأوصافٍ**) موضوعة في الكلام لترتب الحكم عنها، (**ظاهرة العِلّيّة**) فيه للمخاطب والسببية له، (**مسلّمة الثبوت**) عنده؛ أي يسلم ثبوتها لعلمه بها (**للموصوف**) بها (**غنيّة**) بالجر (**عن البيان؛**) غير محتاجة إليه، لتحققه ذهنا أو خارجا، [95/ب] فإن

[2053] كتبت بعدها في (ك) كلمة: (الأنوار)، وعليها تضبيب ربما للإشارة إلى شطبها.

[2054] غير واضحة المعنى في النّسختين، وهذه صورتها: (بخطيه)، ولعلها: (بخطئه).

[2055] في (س): بالجملة الفعلية.

[2056] وردت في النسختين: (معنى)، ولا تناسب لها مع السياق، ولعلها: (عنى).

[2057] (فيأباه)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

من شرط المعلل به تسليمه والاتفاق عليه، بحيث لا يتوقف في ثبوته، فيتم به التعليل، ويتضح بالمرة ثبوته للموصوف، (**لشهرة الاتصاف بها**)،

عند السّامع، أو لسبق ذكرِه صريحًا كما في قوله تعالى: {بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ}، فإنّ مضمونه عبارةٌ عمّا حُكيّ عنهم من قولهم: (آمنا بالله وباليوم الأخر)، أو لذكر ما يستلزمه استلزامًا ظاهرًا، كما في قوله عزّ وجلّ: {إِنَّ الذين يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ الله لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدُ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ الحساب} ...

أي بتلك الأوصاف المعللة وظواهرها، بينا (**عند السّامع**) لها المخاطب بها، فيكتفي بشهرتها عنده عن تقدم ذكرها، فإذا وقف على التعليل بها عرفها دون نكر، كما هو الشائع في التعليل للأحكام بالأوصاف المناسب[2058] ، وهو سر شرط تناسبها.

(**أو**) تستغني عن البيان ويظهر بها التعليل للسامع إن لم تكن مشهورة عنده، (**لسبق ذكره**)، أي الوصف المعلل به (**صريحًا**) [2059]، أي بالصراحة، وذلك (**كما**) أي كالتصريح بالوصف المعلل[2060]، ولو بحسب معناه قبل التعليل به، (**في قوله تعالى: {بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ}**) مخففا ومثقلا، أثر: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ} إلى آخره، (**فإنّ مضمونه**) أي قوله: {بِمَا كَانُوا} إلخ، ومعاده المتحصل منه من التسجيل عليهم بالكذب أو التكذيب (**عبارةٌ**) أي كلام معبر به (**عمّا حكي عنهم**) أي عن المنافقين قبله (**من قولهم:**) بيان "ما" أي وكلامهم المار ادعاء منهم (**{آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ}**) مظهرين له لسانا، مخالفين به ما أبطنوه من الكفر جنانا، فهو كذب محض، لأنه لم يطابق الواقع، إذ هو منهم الكفر، فكان كذبهم المسبب عنهم أليم عذابهم مذكورا قبل التعليل به صراحة، فكان التعليل بما هو بين عند السامع [لسبق ذكر المعلل به عليه، (**أو**) يظهر الوصف المعلل به للسامع][2061]، ويسلم ثبوته لعلمه به، (**لذكر ما**) أي وصف (**يستلزمه**)، أي ما وقع به التعليل والتسبب، بأن يذكر ذلك الكلام المستلزم له قبل التعليل به

[2058] (المناسب)، هكذا وردت في النسختين، والصحيح أن تكون بالتاء المربوطة لتوافق الموصوف: (المناسبة).

[2059] (صريحا)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

[2060] كتب بعدها في (ك): (به صريحا)، وعليه تضبيب ربما للإشارة إلى شطبه.

[2061] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

(**استلزامًا ظاهرًا**) لا خفاء به عند العقل، بحيث يفهمه منه دون توقف لفرط تلازمهما، وشدة ارتباطهما بما بينهما من اتحاد المعنى وتقاربه، وذلك لاستلزام الظاهر (**كما**) [2062] أي كالمذكور المستلزم لما بعده من المعلل به الذي (**في قوله عزّ وجلّ:**) [2063] في سورة ص، متوعدا به من ضل الهدى وأخطأ طريق الحق: (**{إِنَّ الذين يَضِلُّونَ}**) بفتح الياء من ضل ثلاثيا، أي يقعون في الضلال (**{عَن سَبِيلِ اللهِ}**) لخطأ الحق وسلوك طريق الباطل، والوقوف مع

{إِنَّ الذين يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ الله لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدُ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ الحساب}، فإنَّ ما ذُكر من الضَّلالَ عن سبيل الله؛ ممّا يُوجب حتمًا نسيان جانب الآخرةِ، التي من جُملتِها يوم الحساب، ...

الهوى[2064]، ومساعدة النفس بترك الإيمان، وأخذ الكفر، واستبدال النافع بالضار، وأظهر في موضع الإضمار فلم يقل "عنه"، وإن سبق ذكره، تفخيما وزيادة تقرير، وإيذانا بكمال شناعة الضلال عنهم، (**{لَهُمْ}**) خبر إن (**{عَذَابٌ}**) رفع عن الفاعلية به لما فيه من الاستقرار (**{شَدِيدٌ}**) وصفه، أو الظرف خبر مقدم ولاحقه مبتدأ مؤخر، والجملة خبر إن (**{بِمَا نَسُواْ}**) الباء للسببية وما مصدرية، أي بنسيانهم[2065] (**{يَوْمَ الحِسَابِ}**)، مفعول نسوا، فيكون تعليلا صريحا لثبوت العذاب لهم [96/أ] بنسيان يوم الحساب، بعد الإشعار بعلية ما يستتبعه ويستلزمه من الضلال عن سبيل الله، (**فإنّ ما ذُكر**) قبله في الآية بقوله تعالى: {إن الذين} إلخ، (**من الضّلال**)[2066] الواقع من الكفرة (**عن سبيل الله**) وطريق هديه،

[2062] (كما)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية وهي من الأصل، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 43.

[2063] (في قوله عزّ وجلّ)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 43.

[2064] في (س): (الهدى).

[2065] في (ك): (نسيانهم).

[2066] (من الضلال)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

فما موصولة صلتها ذكر اسم إن خبرها، (**ممّا**) أي من الوصف الذي (**يوجب**) وجوبا (**حتمًا**) ويقتضي اقتضاء لازما من كل ضال[2067] (**نسيان**) [2068] أي عدم إقباله على اعتبار أحوال (**جانب**) الدار (**الآخرة**) بعدم[2069] الالتفات إليها بالمرة، فلا يرفع لها رأسا (**التي من جملتها**) ولفق[2070] الأحوال المشتملة عليها (**يوم الحساب**)[2071]، المعروضة فيه أعمال العباد على الله، فنسيان جانبها نسيان له، لأن نسيان الكل أو الأعم نسيان للجزء أو الأخص، فالضلال عن سبيل الله مستلزم للنسيان يوم الحساب بالمرة، وهو مذكور معه لزوما، فحسن تعليل عذابهم به لبيانه عند السامع وظهوره له، فإنه فرد من أفراد[2072]، ويأتي بسطه في محله، هذا حكم التعليل بما ظهر للسامع بوجه مما مر.

وما لم يكن كذلكَ، فحقُّه أنْ يُخبَر بعليته قصدًا، كما في قوله تعالى: {ذلك بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النار} الآية، ذلك بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النار} الآية، وقوله: {ذلك بِأَنَّ الله نَزَّلَ الكِتَابَ بِالحَقِّ} الآية، إلى غير ذلك، ....

(**وما لم يكن**) من الأوصاف المراد بها التعليل (**كذلك**) أي ظاهر العلية مسلم الثبوت للموصوف، غني عن البيان لوجه مما مر، و "ما" مبتدأ موصولة أو شرطية، خبر أو جوابه، (**فحقه**) أي فالواجب له اللائق به في مقاماته الخطاب (**أن**) يعزل عن التعليل به وسيلة، بل يتعين أن يسلك به مسلك الاستقلال بالإفادة، بأن[2073] (**يُخبر**) مبينا للنائب (**بعليته**) أي بكونه معللا به (**قصدًا**) واستقلالا، بأن ينتظم الكلام المشتمل عليه من جملة اسمية، فيقع خبرا لمبتدئها، فيكون مقصود الإفادة به لجهل المخاطب له، فيخبر به إعلاما بحقيقة الحال، وذلك (**كما**) أي كالتعليل بأوصاف لم تظهر للسامع الواقع (**في قوله تعالى:**) في

[2067] في (س): (ضلال).

[2068] في النسختين كتبت: (نسيانا)، وهي مخالفة لما في الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 43.

[2069] في (س): (بعد).

[2070] في (ك): (ولقن)، وكلاهما غير واضحة المعنى.

[2071] (يوم الحساب)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 43.

[2072] وردت في النسختين: (أفراد)، ولعل الصحيح أن تكون: (أفراده).

[2073] (بأن)، كتبت في النسختين على أنها من الأصل، والصحيح أنها من الحاشية. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

سورة آل عمران، في بيان سبب تمادي كلاب اليهود على الكفر (**{ذَٰلِكَ}**) التولي والإعراض عن أشرف الكتب المنزلة صادر منهم (**{بِأَنَّهُمْ قَالُواْ}**) أي بسبب قولهم: (**{لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ}**) تعذيبا لنا (**الآية**) أي اقرأها أو إلى آخرها؛ تمامها: {إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ}، أربعين يوما بقدر ما عبدوا العجل، زعموه كذبا وافتراء، {وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ} [آل عمران:24]، (**وقوله:**) تعالى بسورة البقرة، في بيان سبب تعذيب الكاتمين منزل الكتاب، المائلين لبالي العرب القليل: (**{ذَٰلِكَ}**) العذاب النازل بهم (**{بِأَنَّ}**) أي بسبب أن (**{ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ}**) القرآني أي [نحو ما مندرجة][2074] فضلا منه على مصطفاه [صلى الله عليه وسلم]، أو مطلقا على الرسل، ملتبسا (**{بِٱلْحَقِّ}**) [البقرة: 176]، الصرف، والصدق الخالص، فأفرغ التعليل بهما في قالب الأخبار، لأن الوصف فيهما لم يظهر للسامع قبل لفقد سبق ذكر أو مقتض، فاستدعى القصد استقلالا لتحصل به الفائدة، وبه اتضحت القاعدة في الفرق [96/ب] بين المساقين، والقرآن طافح به، فيعمل في كل مقام بمقتضاه، وما أصله من شرط الوصف المعلل به، وسوقه للمخاطب بأحد الوجهين مبسوط في أصول الفقه.

حال كون ما ذكر من الشاهد مضموما (**إلى غير ذلك**)، كقوله تعالى: {ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ} [الحج: 6]، {ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ} [آل عمران: 182]، ونحوه، فإنها كلها أوصاف لم يسبق ذكرها ولا ما يستلزمها، ولم تشتهر عند السامع فلم تظهر له قبل سوقها، فوردت في قالب الأخبار بها، قصدا للإفادة.

ولا ريب في أنّ هذه الشّرطيّةَ وما بعدها من الشّرطيتين المعطوفتين عليها، ليس مضمونُ شيءٍ منها معلومَ الانتساب إليهم عند السّامعين بوجهٍ من الوجوه المذكورة؛ حتى يستحقّ الانتظامَ في سلك التّعليل المذكور، ...

(**ولا ريب**) لعاقل فهم المقاصد (**في أنّ هذه**) القضية (**المشروطة**[2075]) مصدرة بإذا، في قوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا} مهملة أو مسورة على اختلافهم، فأفادت إذا العموم وعدمه، (**وما بعدها**

[2074] (نحوما مندرجة)، هكذا وردت في النسختين، وهي غير واضحة المعنى، ولعلها: (نجومًا متدرجة).

[2075] في (ك): (المشرطية).

من) القضيتين (**الشّرطيتين**) المصدرتين بإذا إهمالا أو تسويرا (**المعطوفتين**)[2076] بالواو (**عليها**) أي الشرطية السابقة في قوله تعالى: {وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا} (**ليس**) خبر أن (**مضمون**) أي متحصل (**شيءٍ منها**) أي من الشرطيات الثلاث، أي ليس ما تضمنته واحدة منها ودلت عليه من محصول الشرط والجواب (**معلوم الانتساب**) ومحققه (**إليهم**)، أي إلى المنافقين (**عند السّامعين**) له المخاطبين به، قبل أن يورد عليهم لخفائه وعدم شهرته بينهم، بفقد سبق ذكره، أو مقتضية قبل وروده كسابقه، فلم يعلموه[2077] (**بوجهٍ**) بين يفيده (**من الوجوه المذكورة**) من ظهور وشهرة وتسليم ثبوت بفقد سبق ذكر أو مقتض، (**حتى**) أي إلى أن، أو لأجل أن، (**يستحقّ**) ذلك المضمون، فهي غاية أو علة (**الانتظام**) [2078] والدخول (**في سلك التّعليل**) استعارة مكنية أو تصريحية، أي طريقه بأن يسلك به مسلك منواله (**المذكور**)، فيعطف عليه مندرجا معه تحت السببية المأخوذة من الباء، فيصير المعنى بكذبهم وقولهم إلخ، لتفارقهما شهرة وخفاء، فتغاير الأسلوب فيهما حسب تغاير مقتضيهما.

تفسير قول الله تعالى: {أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ} [البقرة: 12].

فإذًا حقُّها أن تكونَ مَسوقةً على سنن تعديدِ قبائحِهم على أحد الوجهين، مفيدةً لا تصافهم بكلّ واحدٍ من تلك الأوصاف قصدًا واستقلالاً، ...

(فإذًا) أي فحيث تبين تخلف[2079] الضابط في الشرطية المذكورة وتاليتها، **(حقها)**[2080] الواجب لها بلاغة **(أن تكون)** في مقام البيان **(مسوقةً)** للسامعين وموردة على المخاطبين **(على سنن)** بفتحتين

[2076] (المعطوفتين)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

[2077] في (س): (يعملوه).

[2078] في (ك): (الانتضام).

[2079] في (س): (تخالف).

[2080] (حقها)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية وهي من الأصل، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 43.

وجه وطريق (**تعديد قبائحهم**) وسردها إظهارا لشناعتها، وتحذيرا من أهلها، سوقا مبينا (**على أحد الوجهين**) المارين من عطفها على يقول صلة أو صفة أو استئنافها بأحد وجهيه (**مفيدةً**) تلك الشرطيات السامع، ومظهرة (**لاتصافهم**) أي المنافقين (**بكلّ واحدٍ**) واحد (**من تلك الأوصاف**) المستحصلة من مضمون كل من الشرطيات الثلاث، حال كون تلك الإفادة (**قصدًا**) بالإيراد (**واستقلالًا**) ببيان المراد حيث أبرزت في قالب الأخبار، إذ التابع للخبر خبر، خصوصا إذا كان هو [97/أ] المقصود أو الاستئناف، لا عطفا تعليليا على {يكذبون} لفقد القصد والاستقلال[2081]، مع تخالف الضابط والمقتضي، قد أحطت خبرا بتضعيفه لهذا الوجه، وترجيح سابقيه، مخالفا لأصله من كونه أوجه منهما.

وبين كما في الكفاية وجهه لقربه في إفادته تسبب الفساد للعذاب، فيدل على صحته ووجوب الاحتراز عنه كالكذب، ولخلوه عن تخلل البيان أو الاستئناف، وما يتعلق به بين أجزاء الصلة أو الصفة، ووجه إفادته لتسبب الفساد للعذاب أنه داخل في حيز صلة الموصول الواقع سببا، إذ المعنى في قولهم: {إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ} إنكارا لادعائهم أن ما نسب لهم منه صلاح، وهو عناد وإصرار على الفساد وإثم، فلا وجه لما قيل عليه من أن العطف على {يَكْذِبُونَ} يقتضي أن يكون المعنى: ولهم عذاب أليم بقولهم: إنما نحن مصلحون، إذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض، فيفيد تسبب هذا القول للعذاب لا تسبب الفساد له، وكذا ما قيل من إنه لا دلالة على تسبب الفساد على تسبب الكذب، وهو قوله: {إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ}، [وأما تخلل {أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ} بين إذا قيل وإذا قيل، وهما من أجزاء الصلة، فيرد على هذا ما ورد أولا، فليس بشيء لمن له نظر سديد، وسيأتي تتمته، نعم قولهم: {إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ}][2082] كذب، فيؤول المعنى

كيف لا؛ وقوله عزّ وجلّ: {أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ} ينادي بذلك نداءً جليًا، فإنّه ردٌّ من جهته تعالى لدعواهم المحكيّة أبلغَ ردٍّ وأدلَّه على سَخَطٍ عظيمٍ، حيث سُلك فيه مسلك الاستئنافِ، المؤدّي إلى زيادة تمكّنِ الحكم في ذهن السّامع، وصُدّرت الجملة بحرفيّ التّوكيد "ألا"

[2081] في (س): (الاستقبال).

[2082] ما بين المعكوفتين ساقط من (س).

إلى استحقاق العذاب بالكذب لا غير، وهذا مما يأبى الأوجهية لأنه تأكيد لا يليق عطفه، وعطف التفسير بالواو، وفي الجمل خلاف الظاهر.

(**كيف لا**؛) تساق تلك الشرطيات في مساق السنن المذكور في تعديد قبائحهم، وتقصد بالفائدة استقلالا لا تبعا، وجزء من الكلام بالدخول في سلك التعليل، (**وقوله**) أي والحال أن قوله (**عزّ وجلّ**:) في بيان تكذيبهم في الدعوى وإبطال حصرهم المدعى في الاصطلاح، وقصر أنفسهم عليه.

(**{أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ}**) جملة اسمية، محتوية على ضروب من البلاغة كما سيأتي، (**ينادي**) لما اشتمل عليه من فنون الاستئناف بذلك السوق، والاستقلال النافي لجزئيته، ودخوله في مسلك التعليل، (**نداءً [جليًا]**[2083]) لا خفاء به في المراد، (**فإنّه**) بيان تعليلي لندائه، أي لأن ذلك التركيب الكريم ورد على أنه (**ردٌّ**) أي راد (**من جهته تعالى**) ومبطل (**لدعواهم المحكيّة**) عنهم قصرهم على الإصلاح بقولهم: ({إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ}) مفرغين له في قالب الاسمية، مؤكدة بإنما، دلالة

منهم على ثبوت الوصف لهم. (**أبلغ ردٍّ وأدلّه على سخطٍ عظيمٍ**)، فلما بالغوا في كونهم مصلحين بولغ في رده عليهم، وتقريره من جهات؛ (**حيث**) أي لأنه (**سلك**) مبنيا للنائب (**فيه**) أي قوله: {أَلَا إِنَّهُمْ} إلخ (**مسلك الاستئناف**) البياني، وطريقه [97/ب] (**المؤدّي**)[2084] ذلك الاستئناف (**إلى زيادة**) فضل[2085] (**تمكن الحكم**)[2086] المدلول عليه به، وتقويته (**في ذهن السّامع**) لوروده عليه بعد السؤال والطلب المستدعين تشوقه واستشرافه له، فإذا ألقي عليه تحفظ به وتمكن عنده فضل تمكن.

(**وصُدّرت**) عطفا على "سلك"، من تمام جهات أبلغية الرد (**الجملة**) الاسمية الحاكمة بقصرهم على الإفساد، (**بحرفيّ التّوكيد**) للحكم لقضائهما بتقويته في الصناعتين النحوية والبيانية، وهما ("**ألا**") اعتبارا

المنبّهة على تحقق ما بعدها، فإنّ الهمزة الإنكاريّة ...

[2083] (خليا) بالخاء، هكذا وردت في النّسختين، والتصحيح من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 44.

[2084] في (ك): (المودي).

[2085] في (س): (قصد).

[2086] (تمكن الحكم)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 44.

بالقطع إلى الرفع، كالنصب بأعني، والأصل التبعية بدلا (**المنبهة**) بوضعها المخاطبة (**على تحقق**)[2087] مضمون (**ما بعدها**)، وتقريره في ذهن السامع، بما تهيجه وتدعوه لتلقيه، (**فإنّ**) تلك الكلمة عندهم حرف تنبيه يستفتح بها الكلام، تدخل على الجملة اسمية أو فعلية، وترد للعرض[2088] والتحضيض، فتختص بالفعل لفظا أو تقديرا، أو للتمني كليت في بعض أحكامها، قال:

أَلا عُمْرَ وَلَّى [2089] مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ[2090] مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ[2091]

ونافية:

أَلاَ اصْطِبارٌ لسَلْمَى أمْ لها جَلَدٌ إذَا أُلاَقِي[2092] الذي لاَقَاهُ أمْثالي[2093]

وجوابا كبلى[2094]، واستغرب.

ثم الاستفتاحية؛ قيل بسيطة كما سيأتي، وقيل ركبت من همزة الاستفهام ولا النافية، فتفيد التحقيق، لأن (**الهمزة**) أحد جزئيها الواقعة صدرا لها (**الإنكاريّة**)[2095] أي المفيدة للاستفهام الإنكاري، قصدا لنفي النفي،

[2087] (على تحقق)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 44.

[2088] في (ك): (للحض)، ومصححة في الهامش: (للعرض).

[2089] في (ك): (ولو).

[2090] في (س): (فيرأت).

[2091] هذا البيت مذكور من غير نسبة، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: مجيء "ألا" في البيت للتمني. انظر: الأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، 1/ 344.

[2092] في (ك): (ألقي).

[2093] هذا البيت لقيس بن الملوح، وهو من بحر البسيط، والشاهد فيه: مجيء "ألا" في البيت للنفي. انظر: المصدر نفسه، 1/ 343.

[2094] في (س): (لبلى).

[2095] (الإنكارية)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 44.

الدّاخلةَ على النّفي، تفيد تحقيق الإثبات قطعًا، كما في قولِه تعالى: {أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ}؛ ولذلك لا يكاد يقع ما بعدها من الجملة إلّا مصدرةً بما يُتلقى به القسمُ ...

لكونها (**الدّاخلة**)[2096] في هذا المقام ونحوه (**على النّفي**) المفاد بلا، فهي لذلك (**تفيد تحقيق الإثبات**) وتقرره إفادة (**قطعًا**)[2097]، لأن نفي النفي إثبات، فيتعين[2098] قصرهم على الإفساد ضد ما ادعوه.

والحاصل أن الاستفهام الإنكاري نفي معنى ولا نفي، فهو نفي يفيد الإثبات بطريق برهاني أبلغ من غيره، ومن ثم كثر في القرآن (**كما**) أي كالاستفهام الإنكاري المفيد لتحقيق الإثبات (**في قوله تعالى:**) في سورة الزمر: (**{أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ}**) [الزمر: 36]، تصديرا[2099] بالاستفهام الإنكاري الذي هو نفي معنى، وليس الموضوعة له، فيفيد كفايته لعبده على أبلغ وجه، ويبطل مزعومهم من صدق ونفع من غيره، أو دفع ضر، (**ولذلك**)[2100] المذكور من إفادة "ألا"[2101] الاستفتاحية تحقيق ما بعدها، فهو استدلال على إفادتها التحقيق فتلقيها بما يتلقى به القسم، بحيث (**لا يكاد يقع ما بعدها من الجملة**) ويورد في مقام التخاطب في حال من الأحوال (**إلّا مصدرةً**) تلك الجملة الواقعة بعدها (**بما**) أي بالحرف المؤكد الذي (**يُتلقى**) ويجاب (**به القسم**[2102])، بأن تقع في جوابه كإن واللام وحرفي النفي.

ورده الاثير [98/أ] بدخولها على رب وحبذا ويا الندائية نحو:

[2096] (الداخلة)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 44.

[2097] (قطعا)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 44.

[2098] في (س): (فتعين).

[2099] في (ك): تصدرا.

[2100] (ولذلك)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 44.

[2101] (ألا)، ليست في (س).

[2102] (القسم)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، وهي من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 44.

أَلَا رُبَّ يومٍ صالحٍ لكَ مِنهُمَا[2103] .....

أَلَا حَبَّذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هندُ[2104] .....

أَلَا يَا قَيْسُ والضَّحّاكُ سِيرَا[2105] .....

فلا يصح قوله: لا يكاد إلخ، التابع فيه الأنوار، فيرد عليه [هو ومن تلقاه][2106] بالقبول كابن هشام ألا يصح ادعاء القلة فيه لسلامة الأمر بكثرة الورود.

(وأختها) أي "ألا" **(التي هي "أَمَا")**[2107] مفتوح الهمزة مخفف الميم، حرف استفتاح مثلها في إفادة التحقيق، لا في كل ما مر لزيادتها عليها بأنها[2108] **(من طلائع)** جمع طليعة، وأصلها مقدمة الجيش التي تطلع قبله، وهو استعارة أو مجاز مرسل لمطلق المقدم، أريد به هنا أنها تقع قبل **(القسم)** دالة عليه كثيرا، وبه فارقت "ألا".

قال في التسهيل وشرحه: كثر "ألا" قبل النداء، كـ "ألا يا اسجدوا" وأما قبل القسم، قال أبو صخر[2109] الهذلي:

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّـــــــذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا[2110] وَالَّـــــذِي أَمْرُهُ أُمْرُ

[2103] هذا صدر بيت لامرئ القيس، وعجزه: (ولاسيّما يومٌ بدارة جُلْجُلِ)، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: دخول "ألا" على ربّ. انظر: الأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، 1/ 529.

[2104] هذا صدر بيت للحطيئة، وعجزه: (وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُوْنِهَا النَّأْيُ وَالبُعْدُ)، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: دخول "ألا" على حبذا. انظر: يعقوب بن إسحاق بن السكيت، *شرح ديوان الحطيئة*، تحقيق: مفيد محمد قميحة (بيروت: دار الكتب العلمية، 1413 هـ 1993 م)، 71.

[2105] هذا صدر بيت مذكور من غير نسبة، وعجزه: (فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمْرَ الطَّرِيقِ)، وهو من بحر الوافر، والشاهد فيه: مجيء "ألا" قبل النداء. انظر: ابن يعيش، *شرح التسهيل*، 1/ 320.

[2106] في (ك): (وهو من تلقاه).

[2107] (أما)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 44.

[2108] (بأنها)، كتبت في النسختين على أنها من الأصل، والصحيح أنها من الحاشية. انظر: المصدر نفسه، 1/ 44.

[2109] ورد في النسختين: (ابن سخر)، والصحيح ما أثبت. انظر: التبريزي، *شرح ديوان الحماسة*، 2/ 66.

[2110] في (ك): كلمة غير واضحة.

[لَقَدْ تَرَكَتْنِي أَحْسُدُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى أَلِيفَيْنِ مِنْهَا لَا يَرُوعُهُمَا الذُّعرُ[2111]][2112]

وأختها التي هي "أمَا" من طلائع القسم، وقيل: هما حرفان بسيطان موضوعان للتّنبيه والاستفتاح، و"إنّ" المُقرّرة للنّسبة، ...

ولابن هشام ما يخالفه، إذ أنشد الجواب هكذا:

لَقَدْ كُنْتَ آتيها وَفِي النَّفْس هَجْرُهَا بَتَاتًا لأَخْرى الدَّهْرِ مَا طَلَعَ الفَجْرُ

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَـــــاءَةً فأُبْهَتُ لا عُرْفٌ لديَّ ولَا نُكرُ[2113]

والأول للسعد، وهو المروي في شعر هذيل، وقال:

أما وَالَّذِي لا يَعلمُ الغيبَ غيرُه وَيُحْيِي العِظَام الْبِيضَ وَهْيَ رَمِيمُ[2114]

وهي مركبة من الهمزة وما[2115]، كألا، **(وقيل: هما)** في أمثال هذه التراكيب **(حرفان بسيطان)**[2116] لا تركيب فيهما، **(موضوعان)** من أول مرة على ثلاثة حروف، مفيدان **(للتّنبيه)** على مضمون ما دخلا عليه **(والاستفتاح)**[2117] للكلام بهما، ليتهيأ الذهن لتلقي ما بعدهما، وارتضى البساطة

[2111] في (ك): (الدعر).

[2112] هذان البيتان لأبي صخر الذهلي، وهما من بحر الطويل، والشاهد في البيت الأول: مجيء "أما" حرف استفتاح وتنبيه قبل القسم. انظر: التبريزي، *شرح ديوان الحماسة*، 2/ 66.

[2113] هذان البيتان لأبي صخر الذهلي، وهما من بحر الطويل، ومحل الشاهد فيها غير واضح. انظر: البغدادي، *خزانة الأدب*، 3/ 258.

[2114] هذا البيت لحاتم الطائي، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: مجيء "أما" طليعة للقسم. انظر: ابن هشام، *مغني اللبيب*، 96.

[2115] في (س): (ولا).

[2116] (حرفان بسيطان)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 44.

[2117] وردت في النسختين: (والاستفهام)، ولم يقل بذلك أحد، والتصحيح من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 44.

أكثر النحويين[2118]، والأثير مبطل لمقابله لدخولهما على إن مشددة، ولا النافية لا تدخل عليها، فبَينَ تركبهما وتلقيهما بما يتلقى به القسم منافاة ظاهرة، وأجيب بأن حكمها الأصلي انتسخ بالتركيب.

وعطف على "ألا" مشاركها في التوكيد المصدر به الجملة أيضا بقوله: (**وإنّ**) المشددة (**المُقرّرة**)[2119] على سبيل التقوية (**للنسبة**) المستفادة من الجملة بإسناد المحمول للموضوع، فإنها تفيد توكيدها كما قرر في

وعُرفُ الخبر، ووسَطُ ضمير الفصل؛ لردِّ ما في قصر أنفسهم على الإصلاح من التّعريض بالمؤمنين

البيان، (**وعرفُ**)، مبنيا للنائب مشددا، (**الخبر**)[2120] لأنّ، وهو المفسدون بال، أي أورد معرفة لا نكرة بأن يقال مفسدون، (**ووسطُ**) بينه وبين اسم إن (**ضمير الفصل**) وهو "هم": في أحد وجهيه، (**لرد**) علة[2121] لمضي (**قصر أنفسهم**)[2122] أي المنافقين وحبسها (**على الإصلاح**) قصر إفراد، بقولهم: {إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ} (**من**) بيان لما (**التّعريض**) بالتفسير المار (**بالمؤمنين**) الناهين[2123] لهم عن الإفساد بأنهم مقصورون عليه، فهو مضاف لهم لا للمنافقين، فكذبوا فيه [98/ب] برد ما ادعوه على أبلغ وجه، وقصروا على الإفساد عكس ما زعموه.

[2118] في (ك): (النحوية).

[2119] (المقررة)، كتبت في (ك) على أنها من الحاشية وهي من الأصل، وقد وضع عليها خط أحمر للإشارة إلى أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 44.

[2120] (الخبر)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 44.

[2121] في (ك): (علتهما).

[2122] (قصر أنفسهم)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 44.

[2123] في (س): (المنافقين).

ووجه المبالغة على ما قالوه، أن الأول يفيد حصر المسند إليه في المسند، والثاني يفيد تأكيد هذا الحصر، وهذا وإن كان مناسبا لرد دعواهم الكاذبة، فإنهم لما قصروا أنفسهم على الإصلاح قصر إفراد، ناسب في ردهم أن يقصروا على الإفراد قصر قلب، فهم مقصورون على الإفساد لا حظ لهم في الإصلاح.

وأورد عليه أن تعريف الخبر بلام الجنس يفيد حصر المسند إليه في المسند، كما في المفتاح، والمشهور أن ضمير الفصل يفيده أيضا ويؤكده، وأجيب بأن تعريف المسند يفيد حصر المسند إليه[2124] فيه كما ذكره الزمخشري في الفائق، في قوله: (إنّ الله هو الدهر)[2125]، وإن رد بأنه إنما ورد النهي عن سب الدهر، وهو يقتضي أن يقال إن الدهر الذي يظن أنه جالب الحوادث لا يجاوز الله، لا أن الله لا يجاوزه، كما لا يخفى.

وقيل إن الوجه أن يقال: إن المبالغة في تعريف المفسدين، على قياس ما مر في المفلحين من أنه حصلت صفة المفسدين وتحققوا ما هم، وتصوروا بصورهم، فالمنافقون هم هم، لا يعدون تلك الحقيقة، فالفصل مؤكد لنسبة الاتحاد الذي هو أقوى من القصر في إفادة المقصود.

ثمّ استُدرك بقوله تعالى: {وَلَكِن لَاّ يَشْعُرُونَ}؛ للإيذان بأنّ كونهم مفسدين، من الأمور المحسوسة، لكن لا حسَّ لهم حتى يُدركوه ...

وفي الكشاف: "رد الله ما ادعوه من الانتظام في جملة المصلحين أبلغ رد وأدله على سخط عظيم"[2126]، وجعله ردا لما في قلوبهم من التعريض بالمؤمنين، كأنهم قالوا: أنتم المفسدون، وقصروا

الإفساد على المؤمنين، وأجيبوا بقصره عليهم، وهذا مستفاد من مساق الكلام في مقام الجدال، ومن فحواه، فلا يتوهم أن التعريض إنما يستفاد منه لو قيل: إنما المصلحون، وتبعه المؤلف بنوع تغيير، وخالفه في الأنوار في بعضه.

[2124] (إليه)، ليست في (س).

[2125] الحديث أخرجه البخاري، كتاب: الأدب، باب: لا تسبوا الدهر، (رقم ٦١٨٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، ولفظه: (وَلَا تَقُولُوا خَيْبَةَ الدَّهْرِ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ).

[2126] الزمخشري، *الكشاف*، 1/ 63.

(**ثمّ استدرك**)[2127] مبنيا للنائب على قصرهم على الإفساد مبالغة فيه، (**بقوله تعالى: {وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ}**[2128])، فهو من تمام جهات الاستئناف (**للإيذان**) وإعلام العقلاء منه تعالى (**بأنّ كونهم**) أي المنافقين (**مفسدين**)، أي ليعلم كل عاقل أن إفسادهم في الأرض معدود (**من الأمور المحسوسة**)، بصرا وسمعا، ولا يخفى على أحد متصف بحس؛ لظهوره ظهور المحسوس بالمشاعر، (**لكن**)[2129] القوم لعماء أبصارهم، وأخذ دخان النفاق بحواسهم، صاروا (**لا حسّ لهم**) يعتد به، ولا شعور لهم منتفع به (**حتى يدركوه**) ويقفوا على حقيقة ذلك الإفساد بمشاعرهم الظاهرة، ويلزم من نفي الشعور نفي العلم به، لأنه طريقه.

وما يقال عن ابن كيسان: من أن من لم يعلم أنه مفسد لا يذم، [وإنما يذم][2130] من أفسد عن علم، والجواب: بأنهم كانوا يعلمون الفساد سرا، ويظهرون الصلاح، ولم يشعروا بظهور أمرهم [99/أ] للنبي صلى الله عليه وسلم، أي لا يشعرون علمنا بإفسادهم، فقوله: {أَلَا إِنَّهُمْ} إلخ لإفادة لازم الفائدة الخبرية، وذلك لعدهم الفساد صلاحا، أو المراد جهلهم[2131] رجوع وبال ذلك الفساد لهم دنيا وأخرى، كما ذكره السمرقندي في تفسيره غير ظاهر، وإن قبله بعضهم لزم المقصر في العلم، مع تمكن منه أيضا، بل هو أسوأ حالا من غيره.

هكذا الكلامُ في الشّرطيتين الآتيتين وما بعدهما من ردِّ مضمونهما، ولولا أنّ المراد تفصيلُ جناياتهم، وتعديدُ خبائثهم ...

[2127] (ثم استدرك)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: أبو السعود، *إرشاد العقل السليم*، 1/ 44.

[2128] (ولكن لا يشعرون)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 44.

[2129] (لكن)، كتبت في النسختين على أنها من الحاشية، والصحيح أنها من الأصل. انظر: المصدر نفسه، 1/ 44.

[2130] ما بين المعكوفتين مكرر في (ك).

[2131] في (س): (جعلهم).

وفي التأويلات: لعلم[2132] الهدى أن هذه الآية حجة على المعتزلة في أن التكليف لا يتوجه بدون العلم بالمكلف به، وأن الحجة لا تلزم دون المعرفة، فإن الله أخبر أن ما صنعوا من النفاق إفساد منهم مع عدم العلم، فلو كان حقيقة العلم شرطا للتكليف ولا علم لهم به لم يكن صنيعهم إفسادا، لأن الإفساد ارتكاب المنهي عنه، فإذا لم يكن النهي قائما عليهم عن النفاق لم يكن فعلهم إفسادا، دل على أن التكليف يعتمد قيام آلة العلم والتمكن من المعرفة لا حقيقة المعرفة، فيكون حجة عليهم، وهذه المسألة متفرعة على مسألة مقارنة القدرة للفعل وعدمها.

فإن قلت: لم ذكر ما يشعرون، بعد يخادعون، بدون استدراك، وهاهنا به؟، قلت: المخادعة تقتضي في الجملة أن لا خفاء وعدم الشعور بخلاف ما هنا، فإنهم لما نهوا عما تعاطوه من الفساد، فأجابوه بادعاء أنهم على خلافه، وأخبر تعالى بفسادهم، كانوا حقيقون[2133] بالعلم، مع أنهم ليسوا كذلك، فكان محلا للاستدراك لأنه يقع بين الأمور المتخالفة.

(**هكذا**) المذكور من وجوه العطف والاستئناف، قبولا وردا، فالهاء للتنبيه، والكاف للتشبيه، وذا إشارة لما سبق من وجوه الشرطية وتقريرها، وهو خبر قدم، والمبتدأ (**الكلام**) [أي وفي مثل][2134] ما مر من الوجوه [في تقرير الشرطية][2135] السابقة يجري الكلام (**في**) أحكام القضيتين (**الشّرطيتين**) لتصديرهما بإذا (**الآتيتين**) بعد هذه: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ}، {وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا} إلخ، فيعطفان حكم السابقة من استئناف بوجهيه، أو عطف على "يقول"، لا "يكذبون" لما مر، (**وما بعدهما**) في قوله: {أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ} إلخ، وقوله: {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ[2136]} إلخ، (**من**) بيان ما (**ردّ مضمونها**) بقصرهم على السفه وعود وبال استهزائهم عليهم.

(**ولولا أنّ المراد**) منه تعالى بسوقها في مقام التخاطب (**تفصيل جناياتهم**) الصادرة منهم للمؤمنين بالنص على عين كل واحدة منها، ليحتذروهم، (**وتعديد خبائثهم**) بشرطها واحدة بعد أخرى، دون إدراج

[2132] في (س): (بعلم).

[2133] (حقيقون)، هكذا وردت في النّسختين، والجادة: (حقيقين) بالنصب.

[2134] في (ك): (أي ومثل).

[2135] في (س) بدله: (الشرطية وتقديرها)، وقبلها كلمتان: (العطف والاستئناف)، وقد وضع عليهما تضبيب، ربما للإشارة لشطبهما.

[2136] (بهم)، لم تذكر في النسختين، وإنما أضفتها لقبح الوقوف على كلمة (يستهزىء) في حقّ الله جل جلاله.

وهَناتِهم، ثمّ إظهارُ فسادِها، وإبانة بُطلانها؛ لما فُتح هذا البابُ والله أعلم بالصواب.

بعضها في بعض، (**وهناتهم**)، جمع هنات على لفظها كغداة، والكثير هنوات، يكنى بها عما [لا] [2137] يستقيم، فكأن العطف تفسيري للتفظيع والتقبيح.

(**ثمّ**) بعد التفصيل [99/ب] والتعديد قصد[2138] (**إظهار فسادها**) للمؤمنين بما ردت به (**وإبانة بطلانها**) بإسقاطها عن درجة الاعتبار، وجعلها محض ضلال وإنكار، (**لما**) جواب لو لا (**فتح هذا الباب**) النّاص على كل جناية منهم بعينها ،شرحا لحالها، وتعقيبها بإظهار فسادها وإبطالها، (**والله**) المحيط علمه بكل شيء (**أعلم**) في أسرار كتابه ولطيف خطابه (**بالصّواب**) فيما هو الوجه منها، لأنه العالم بالخلفيات والمزايا المنطوية عليها عبارته المنزلة إلى رسوله [صلى الله عليه وسلم]، فتعين رد الأمر له فيها، إذ لم يقم دليل قاطع على تعيين المراد منها، وخصوص المعتبر فيها، لاحتمال المقام لها، وإن اختلفت ترجيحا، فتدبر.

[2137] وردت في النّسختين: (عما يستقيم)، ولا يستقيم المعنى بذلك، لأن الهنات: الشرور والفساد. انظر: *المعجم الوسيط*، 2/ 998.

[2138] (قصد)، ليست في (س).

الخاتمة

توصل هذا البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- يعتبر الشيخ محمد زيتونة من الشخصيات العلميّة التي فاقت أقرانها في التحصيل العلمي، وتميزت في مسيرتها العلمية تدريسًا وتأليفًا؛ لذلك يرى الباحث أنه من الضروري أن يُهتم بدراسة هذه الشخصيّة وإبراز جهودها في التفسير وعلوم القرآن خاصة وعلوم الشريعة الأخرى بصفة عامّة.

2- إنّ تفسير أبي السعود من أجود ما ألف في التفسير بالرأي، ولكن في عبارته شيءٌ كثيرٌ من الدّقة والعمق اللذين يبدوان في نظر القارئ لونًا من ألوان التّعقيد و الغموض والإغراب؛ لذلك كان من الضّروري أن يتصدّى من جاء بعده لبيان ذلك الغموض والإغراب، وتبسيط ذلك التعقيد، وقد انبرى الشيخ محمد زيتونة لهذه المهمة وقام بها أحسن قيام، فأزال بحاشيته الغموض، وبين الغريب، وبسط ما فيه من التعقيد، وزاد عليه من الفوائد الكثيرة، والفرائد العجيبة، المستقاة من كتب المتقدمين، والتي يعتبر بعضها في عداد المفقود.

3- لقد ساهم الشيخ محمد زيتونة بهذه الحاشية في إثراء مباحث التفسير وعلوم القرآن خاصة وعلوم الشريعة واللغة عامة، من عقيدة، ونحو، وبلاغة، وغيرها؛ مما يجعلها مجالا خصبا للبحث والدراسة.

4- حاشية (مطالع السعود) من أنفس الحواشي التي ألفت على تفسير أبي السعود؛ لذلك يوصي الباحث الجامعات ومراكز البحوث بالاهتمام بهذه الحاشية خاصّة وبمؤلفات الشيخ عامّة، والعمل على تحقيقها وإخراجها من ظلمة رفوف المخطوطات إلى عالم المطبوعات.

5- تراث علماء المغرب العربي في التفسير يعتبر مدرسة مستقلة؛ تستحق من الباحثين الاهتمام بها والقيام بدراسات حول مناهجها واتجاهاتها؛ لتكون إضافة علميّة إلى مناهج التفسير والدراسات القرآنيّة.

وفي الختام أحمد الله تعالى الذي وفقني لإنجاز هذه الرسالة، وأسأله سبحانه أن يبارك فيها وينفع بها المسلمين عامة، والباحثين بصفة خاصة، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، والحمد لله ربّ العالمين.

فهرس المراجع

القرآن الكريم

الآمدي، علي بن محمد. *الإحكام في أصول الأحكام*. تحقيق عبد الله بن غديان وعلي الحمد الصالحي. الرياض: مؤسسة النور، 1387.

أباظة، فاروق عثمان. *أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر*. [د. م.]: دار المعارف، 1986.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. *المصنف*. تحقيق سعد بن ناصر الشتري. الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، 2015/1436.

ابن الأثير الجزري، عز الدين علي بن محمد. *أسد الغابة في معرفة الصحابة*. تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. بيروت: دار الكتب العلمية، 1994/1415.

ابن الأثير الجزري، مجد الدين المبارك بن محمد. *النهاية في غريب الحديث والأثر*. تحقيق طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية، 1979/1399.

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. [د. م.]: المكتبة العصرية، 2003/1424.

ابن الأنباري، محمد بن القاسم. *الأضداد*. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، 1987/1407.

ابن الجزري، محمد بن محمد. *غاية النهاية في طبقات القراء*. [د. م.]: مكتبة ابن تيمية، [د. ت.].

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. *تقويم اللسان*. تحقيق عبد العزيز مطر. [د. م.]: دار المعارف، 1966.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. *الإيضاح شرح المفصل*. تحقيق موسى بناي العليلي. [د. م.]: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، [د. ت.].

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. *مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل*. تحقيق نذير حمادو. بيروت: دار ابن حزم، 2006/1427.

ابن السراج، محمد بن السري. *الأصول في النحو*. تحقيق عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، [د. ت.].

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. *شرح ديوان الحطيئة*. تحقيق مفيد محمد قميحة. بيروت: دار الكتب العلمية، 1993/1413.

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد. *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. تحقيق محمود الأرناؤوط. دمشق؛ بيروت: دار ابن كثير، 1986/1406.

ابن أمير الحاج، محمد بن محمد. *التقرير والتحبير شرح التحرير*. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، 1316.

ابن جني، عثمان بن جني. *الخصائص*. تحقيق محمد النجار. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [د. ت.].

ابن حنبل، أحمد. *مسند أحمد*. تحقيق شعيب الأرناؤوط. [د. م.]: مؤسسة الرسالة، 2001/1421.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. *المخصص*. تحقيق خليل إبراهيم. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1996/1417.

ابن سينا، الحسين بن عبد الله. *ديوان ابن سينا*. تحقيق حسين علي محفوظ. طهران: مطبعة الحيدري، 1957/1377.

ابن عابدين، محمد أمين بن عمر. *حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار*. ط. 2. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1966/1386.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد*. تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387.

ابن عبد ربه، أحمد بن محمد. *العقد الفريد*. بيروت: دار الكتب العلمية، 1404.

ابن عطية، عبد الحق بن غالب. *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق عبد السلام عبد الشافي. بيروت: دار الكتب العلمية، 1422.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. *شرح الكافية الشافية*. تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي. مكة: جامعة أم القرى، 1982/1402.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. *شرح تسهيل الفوائد*. تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. [د. م.]: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990/1410.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق بركات يوسف. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، [د. ت.].

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. ط. 6. دمشق: دار الفكر، 1985.

ابن يعيش، يعيش بن علي. *شرح المفصل للزمخشري*. تحقيق إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية، 2001/1422.

أبو السعود العمادي، محمد بن محمد. *إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم*. بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت.].

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. *البحر المحيط*. تحقيق صدقي العطار وآخرون. بيروت: دار الفكر، 2000/1420.

الأزهري، خالد بن عبد الله. *التصريح بمضمون التوضيح*. بيروت: دار الكتب العلمية، 2000/1421.

الأستراباذي، محمد بن الحسن. *شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب*. تحقيق يوسف حسن عمر. ليبيا: جامعة قاريونس، 1975/1395.

الأسفراييني، إبراهيم بن محمد. *الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم*. تحقيق عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية، [د. ت.].

الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن. *نهاية السول في شرح منهاج الأصول*. تحقيق عبد القادر محمد علي. بيروت: دار الكتب العلمية، 1999/1420.

الأشموني، علي بن محمد. *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998/1419.

الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (أبو نعيم). *دلائل النبوة*. تحقيق محمد قلعه جي وعبد البر عباس. ط. 2. بيروت: دار النفائس، 1986/1406.

الأصمعي، عبد الملك بن قريب. *الأصمعيات*. تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون. مصر: دار المعارف، 1993.

الألباني، محمد ناصر الدين. *سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة*. الرياض: مكتبة المعارف، 1992/1412.

الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد. *المواقف في علم الكلام*. تحقيق عبد الرحمن عميرة. بيروت: دار الجيل، 1997.

إينالجيك، خليل. *الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار*. ترجمة محمد الأرناؤوط. ط. 1. [د. م.]: دار المدار الإسلامي، 2002.

الباباني، إسماعيل باشا بن محمد أمين. *هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*. إسطنبول: وكالة المعارف الجليلة، 1951.

الباهلي، أحمد بن حاتم. *شرح ديوان ذي الرمة*. تحقيق عبد القدوس أبو صالح. جدة: مؤسسة الإيمان، 1982/1402.

البحتري، الوليد بن عبيد. *حماسة البحتري*. تحقيق حماد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2007/1428.

البخاري، محمد بن إسماعيل. *صحيح البخاري*. تحقيق جماعة من العلماء. ط. 1. بيروت: دار طوق النجاة، 1422.

البستي، علي بن محمد. *ديوان أبي الفتح البستي*. تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال. دمشق: مجمع اللغة العربية، 1989/1410.

البقاعي، محمد خير. *ديوان وضاح اليمن*. ط. 1. بيروت: دار صادر، 1996.

البلاذري، أحمد بن يحيى. *أنساب الأشراف*. بيروت: دار الفكر، 1996/1417.

البوريني، حسن بن محمد. *تراجم الأعيان من أبناء الزمان*. تحقيق صلاح الدين المنجد. دمشق: المجمع العلمي العربي، 1959.

البيقوني، عمر بن محمد. *المنظومة البيقونية*. [د. م.]: دار المغني للنشر والتوزيع، 1999/1420.

البيهقي، أحمد بن الحسين. *شعب الإيمان*. تحقيق عبد العلي حامد. الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، 2003/1423.

التبريزي، يحيى بن علي. *شرح ديوان عنترة بن شداد*. بيروت: دار الكتاب العربي، 1992/1412.

الترمذي، محمد بن عيسى. *سنن الترمذي*. تحقيق أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1975/1395.

التفتازاني، مسعود بن عمر. *الرد على مذهب وحدة الوجود*. تحقيق عبد البديع محمد. الدمام: مكتبة المتنبي، 2017/1438.

التفتازاني، مسعود بن عمر. *شرح المقاصد*. تحقيق عبد الرحمن عميرة. بيروت: عالم الكتب، 1998/1419.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد. *الإعجاز والإيجاز*. القاهرة: مكتبة القرآن، [د. ت.].

الثعالبي، عبد الملك بن محمد. *خاص الخاص*. تحقيق حسن الأمين. بيروت: مكتبة الحياة، [د. ت.].

الجاحظ، عمرو بن بحر. *البيان والتبيين*. بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1423.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. *أسرار البلاغة*. تحقيق محمود شاكر. القاهرة: مطبعة المدني، [د. ت.].

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. *دلائل الإعجاز في علم المعاني*. تحقيق محمود محمد شاكر. ط. 3. القاهرة: مطبعة المدني، 1992/1413.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. *شرح ديوان المتنبي*. تحقيق عبد الرحمن بن دخيل. الرياض: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، 2024/1446.

الجرجاني، علي بن محمد. *التعريفات*. تحقيق مجموعة من الباحثين. بيروت: دار الكتب العلمية، 1983/1403.

الجرجاني، علي بن محمد. *الحاشية على الكشاف*. مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي وأولاده، 1966/1385.

الجويني، عبد الملك بن عبد الله. *الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد*. تحقيق محمد يوسف وعلي عبد المنعم. مصر: مكتبة الخانجي، 1950/1369.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. *سلم الوصول إلى طبقات الفحول*. تحقيق محمود عبد القادر الأرناؤوط. إسطنبول: مكتبة إرسيكا، 2010.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*. تحقيق محمد شرف الدين يالتقايا. إسطنبول: وكالة المعارف، 1941/1360.

الحريري، القاسم بن علي. *مقامات الحريري*. بيروت: مطبعة المعارف، 1873.

حسن، عباس. *النحو الوافي*. ط. 15. [د. م.]: دار المعارف، [د. ت.].

الحلي، صفي الدين عبد العزيز بن سرايا. *ديوان صفي الدين الحلي*. تحقيق كرم البستاني. بيروت: دار صادر، 1990.

الحمداني، أبو فراس. *ديوان أبي فراس*. شرح خليل الدويهي. بيروت: دار الكتاب العربي، 1994/1414.

الحموي، مصطفى بن فتح الله. *فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر*. تحقيق عبد الله محمد الكندري. ط. 1. دمشق: دار نوادر، [د. ت.].

الحموي، ياقوت بن عبد الله. *معجم البلدان*. ط. 2. بيروت: دار صادر، 1995.

خلاف، عبد الوهاب. *علم أصول الفقه*. [د. م.]: مكتبة الدعوة – شباب الأزهر، [د. ت.].

الداوودي، محمد بن علي. *طبقات المفسرين*. بيروت: دار الكتب العلمية، [د. ت.].

الدسوقي، محمد بن عرفة. *حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني*. تحقيق عبد الحميد هنداوي. بيروت: المكتبة العصرية، [د. ت.].

الدواني، محمد بن أسعد. *شرح العقائد العضدية*. [د. م.]: [د. ن.]، [د. ت.].

الذهبي، محمد بن أحمد. *معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار*. بيروت: دار الكتب العلمية، 1997/1417.

الذهبي، محمد حسين. *التفسير والمفسرون*. القاهرة: مكتبة وهبة، [د. ت.].

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. *المطالب العالية من العلم الإلهي*. تحقيق أحمد حجازي السقا. بيروت: دار الكتاب العربي، 1987/1407.

ريالات، زهير هاشم. *الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير*. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2004.

الزبيدي، محمد مرتضى. *تاج العروس من جواهر القاموس*. الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، 2001/1422.

الزحيلي، محمد مصطفى. *الوجيز في أصول الفقه الإسلامي*. ط. 2. دمشق: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، 2006/1427.

الزرقا، أحمد بن محمد. *شرح القواعد الفقهية*. تحقيق مصطفى أحمد الزرقا. ط. 2. دمشق: دار القلم، 1989/1409.

الزركلي، خير الدين. *الأعلام*. ط. 15. دمشق: دار العلم للملايين، 2002.

الزمخشري، محمود بن عمر. *أساس البلاغة*. تحقيق محمد باسل. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998/1419.

الزمخشري، محمود بن عمر. *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*. ط. 3. بيروت: دار الكتاب العربي، 1987/1407.

الزمخشري، محمود بن عمر. *المفصل في صنعة الإعراب*. تحقيق علي بو ملحم. بيروت: مكتبة الهلال، 1993.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي. *طبقات الشافعية الكبرى*. تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو. ط. 2. [د. م.]: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1431.

السكاكي، يوسف بن أبي بكر. *مفتاح العلوم*. تحقيق نعيم زرزور. ط. 2. بيروت: دار الكتب العلمية، 1987/1407.

السمرقندي، أبو الليث. *شرح السمرقندي على الرسالة العضدية في علم الوضع*. مصر: المطبعة الجمالية، 1329.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. تحقيق أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم، [د. ت.].

سيبويه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*. تحقيق عبد السلام هارون. ط. 3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988/1408.

السيرافي، الحسن بن عبد الله. *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي. بيروت: دار الكتب العلمية، 2008.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. *الاقتراح في أصول النحو وجدله*. تحقيق محمود فجال. دمشق: دار القلم، 1989/1409.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. لبنان: المكتبة العصرية، [د. ت.].

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. *جامع الأحاديث*. تحقيق مجموعة من الباحثين. [د. م.]: [د. ن.]، [د. ت.].

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. *طبقات المفسرين العشرين*. تحقيق علي محمد عمر. القاهرة: مكتبة وهبة، 1396.

شرّاب، محمد بن محمد حسن. *شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية*. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2007/1327. *(ملاحظة: تاريخ 1327هـ المرفق ربما يكون خطأ مطبعي عن 1428هـ ولكني أبقيته كالأصل)*.

الشرقاوي، أحمد. *جغرافية الممالك العثمانية*. ط. 1. [د. م.]: دار البشير للثقافة والعلوم، 2018/1439.

الشنقيطي، محمد خضر. *كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري*. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1995/1415.

الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم. *الملل والنحل*. [د. م.]: مؤسسة الحلبي، [د. ت.].

الشوكاني، محمد بن علي. *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*. بيروت: دار المعرفة، [د. ت.].

الصلابي، علي محمد. *الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط*. ط. 1. مصر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2003.

الطائي، يحيى بن مدرك. *شرح ديوان حاتم الطائي*. بيروت: دار الكتاب العربي، 1994/1415.

طاش كبري زاده، أحمد بن مصطفى. *الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية وبذيله العقد المنظوم*. بيروت: [د. ن.]، 1975/1395.

الطبري، محمد بن جرير. *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*. تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي. القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 2001/1422.

طرفة بن العبد، عمرو بن العبد البكري. *ديوان طرفة*. تحقيق مهدي محمد. ط. 3. [د. م.]: دار الكتب العلمية، 2002/1423.

الطيبي، الحسين بن علي. *فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)*. تحقيق نخبة من الباحثين بإشراف سلطان العلماء. دبي: جائزة دبي للقرآن الكريم، 2013/1434.

العبادي، أحمد بن قاسم. *الآيات البينات*. تحقيق زكريا عميرات. ط. 2. بيروت: دار الكتب العلمية، 2012/1433.

العزي، محمد بن محمد نجم الدين. *حسن التنبه لما ورد في التشبه*. تحقيق نخبة من الباحثين. سوريا: دار النوادر، 2011/1432.

العمري، أحمد بن يحيى. *مسالك الأبصار في ممالك الأمصار*. تحقيق كامل سلمان الجبوري ومهدي النجم. بيروت: دار الكتب العلمية، 2010.

العيدروس، عبد القادر بن شيخ. *النور السافر عن أخبار القرن العاشر*. بيروت: دار الكتب العلمية، 1985/1405.

الغزالي، محمد بن محمد. *مشكاة الأنوار*. تحقيق أبو العلا عفيفي. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [د. ت.].

الغزي، نجم الدين محمد بن محمد. *الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة*. تحقيق خليل المنصور. بيروت: دار الكتب العلمية، 1997/1418.

الفارضي، محمد بن أبي بكر. *شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك*. تحقيق محمد مصطفى الخطيب. ط. 1. بيروت: دار الكتب العلمية، 2018/1439.

الفرزدق، همام بن غالب. *ديوان الفرزدق*. تحقيق علي فاعور. بيروت: دار الكتب العلمية، 1987/1407.

القاضي، عبد الفتاح. *البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة*. بيروت: دار الكتاب العربي، 1981/1401.

القالي، إسماعيل بن القاسم. *الأمالي*. تحقيق محمد عبد الجواد الأصمعي. ط. 2. [د. م.]: دار الكتب المصرية، 1926/1344.

القرافي، أحمد بن إدريس. *شرح تنقيح الفصول*. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. [د. م.]: شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1973/1393.

القزويني، محمد بن عبد الرحمن. *تلخيص المفتاح*. باكستان: مكتبة المدينة، 2016/1437.

القويضي، محمد جماعة. "المطلق والمقيد". *مجلة الدراسات الإسلامية والأبحاث الأكاديمية* 63 (نوفمبر 2015).

لالي بالي، علي. *العقد المنظوم في ذكر علماء الروم بذيل الشقائق النعمانية*. بيروت: [د. ن.]، 1975/1395.

لبيد بن ربيعة، العامري. *ديوان لبيد بن ربيعة*. جمع حمدو طمّاس. [د. م.]: دار المعرفة، 2004/1425.

اللقاني، إبراهيم بن إبراهيم. *متن جوهرة التوحيد*. تحقيق رامي بن محمد. القاهرة: دار السلام، 2013/1434.

اللكنوي، محمد عبد الحي. *الفوائد البهية في تراجم الحنفية*. تحقيق محمد بدر الدين النعساني. ط. 1. مصر: مطبعة السعادة، 1324.

المالي، مالك بن أنس. *الموطأ*. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1985/1406.

المحبي الحموي، محمد أمين بن فضل الله. *خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر*. بيروت: دار صادر، [د. ت.].

مخلوف، محمد بن محمد. *شجرة النور الزكية في طبقات المالكية*. تحقيق عبد المجيد خيالي. لبنان: دار الكتب العلمية، 2003/1424.

المرزوقي، أحمد بن محمد. *شرح ديوان الحماسة*. تحقيق غريد الشيخ. بيروت: دار الكتب العلمية، 2003/1424.

مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري. *صحيح مسلم*. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، [د. ت.].

موستراس، كارل. *المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية*. ترجمة عصام الشحادات. بيروت: دار ابن حزم، 2002/1423.

الميداني، أحمد بن محمد. *مجمع الأمثال*. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار المعرفة، [د. ت.].

النميري، أبو حية. *شعر أبي حية النميري*. جمع وتحقيق يحيى الجبوري. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1975.

النووي، يحيى بن شرف. *روضة الطالبين وعمدة المفتين*. تحقيق لجنة بإشراف زهير الشاويش. ط. 3. بيروت: المكتب الإسلامي، 1991/1412.

الهيثمي، علي بن أبي بكر. *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*. تحقيق حسام الدين القدسي. القاهرة: مكتبة القدسي، 1994/1414.

KAYNAKÇA

Kur'ân-ı Kerîm.

Abaza, Ebâze Fârûk Osman. *Eseru tahavvuli't-ticâreti'l-âlemiyye ilâ Re'si'r-Recâi's-Sâlih alâ Mısr ve âlemi'l-Bahri'l-Mutavassıt esnâe'l-karni's-sâdis aşer.* [y.y.]: Dâru'l-Maârif, 1986.

Abbâdî, Ahmed b. Kāsım. *el-Âyâtü'l-beyyinât.* thk. Zekeriyyâ Umeyrât. 2. Basım. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1433/2012.

Âmidî, Seyfeddin Ali b. Muhammed. *el-İhkâm fî usûli'l-ahkâm.* thk. Abdullah b. Gadyân - Ali el-Hamd es-Sâlihî. Riyad: Müessesetü'n-Nûr, 1387.

Asmaî, Abdülmelik b. Karîb. *el-Asma'iyyât.* thk. Ahmed Şâkir - Abdüsselâm Hârûn. Mısır: Dâru'l-Maârif, 1993.

Aydarûs, Abdülkādir b. Şeyh. *en-Nûru's-sâfir an ahbâri'l-karni'l-âşir.* Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1405/1985.

Bâbânî, İsmail Paşa. *Hediyyetü'l-ârifîn esmâü'l-müellifîn ve âsârü'l-musannifîn.* İstanbul: Maarif Vekaleti Basımevi, 1951.

el-Bâhilî, Ebû Nasr Ahmed b. Hâtim. *Şerhu Dîvâni Zi'r-Rumme.* thk. Abdülkuddûs Ebû Sâlih. Cidde: Müessesetü'l-Îmân, 1402/1982.

Bekāî, Muhammed Hayr. *Dîvânu Veddâh el-Yemenî.* 1. Basım. Beyrut: Dâru Sâdir, 1996.

Belâzürî, Ahmed b. Yahyâ. *Ensâbü'l-eşrâf.* Beyrut: Dâru'l-Fikr, 1417/1996.

el-Beyhakī, Ahmed b. Hüseyin. *Şuabu'l-îmân.* thk. Abdülali Hâmid. Riyad: Mektebetü'r-Rüşd, 1423/2003.

Beykûnî, Ömer b. Muhammed. *el-Manzûmetü'l-Beykûniyye.* [y.y.]: Dâru'l-Mugnî li'n-Neşr, 1420/1999.

Bîrûnî, Hasan b. Muhammed. *Terâcimü'l-a'yân min ebnâi'z-zamân.* thk. Selâhaddin el-Müneccid. Şam: el-Mecmeu'l-İlmî el-Arabî, 1959.

Buhârî, Ebû Abdullah Muhammed b. İsmâil. *Sahîh-i Buhârî.* thk. Bir grup âlim. 1. Basım. Beyrut: Dâru Tavki'n-Necât, 1422.

Buhturî, Velîd b. Ubeyd. *Hamâsetü'l-Buhturî.* thk. Muhammed İbrâhim Huver - Ahmed Muhammed Ubeyd. Abu Dabi: Abu Dabi Kültür ve Miras Heyeti, 1428/2007.

Büstî, Ebü'l-Feth Ali b. Muhammed. *Dîvânu Ebî'l-Feth el-Büstî.* thk. Durriyye el-Hatîb - Lutfî es-Sakkâl. Şam: Mecmeu'l-Lugati'l-Arabiyye, 1410/1989.

Câhiz, Ebû Osman Amr b. Bahr. *el-Beyân ve't-tebyîn.* Beyrut: Dâru ve Mektebetü'l-Hilâl, 1423.

Cürcânî, Abdülkāhir b. Abdurrahman. *Delâilü'l-i'câz fî ilmi'l-meânî.* thk. Mahmûd Muhammed Şâkir. 3. Basım. Kahire: Matbaatü'l-Medenî, 1413/1992.

Cürcânî, Abdülkāhir b. Abdurrahman. *Esrâru'l-belâga.* thk. Mahmûd Şâkir. Kahire: Matbaatü'l-Medenî, [t.y.].

Cürcânî, Abdülkāhir b. Abdurrahman. *Şerhu Dîvâni'l-Mütenebbî.* thk. Abdurrahman b. Duhayl. Riyad: Kral Selman Küresel Arap Dili Akademisi, 1446/2024.

Cürcânî, Seyyid Şerîf Ali b. Muhammed. *el-Hâşiye ale'l-Keşşâf.* Mısır: Mektebetu ve Matbaatu Mustafa el-Bâbî ve Evlâduhû, 1385/1966.

Cürcânî, Seyyid Şerîf Ali b. Muhammed. *Kitâbü't-Ta'rîfât.* Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1403/1983.

Cüveynî, Ebü'l-Meâlî Abdülmelik b. Abdullah. *el-İrşâd ilâ kevâtı'i'l-edille fî usûli'l-i'tikâd.* thk. Muhammed Yusuf - Ali Abdülmün'ım. Mısır: Mektebetü'l-Hâncî, 1369/1950.

Dâvûdî, Şemsüddin Muhammed b. Ali. *Tabakātü'l-müfessirîn.* Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, [t.y.].

Desûkī, Muhammed b. Arafe. *Hâşiyetü'd-Desûkî alâ Muhtasari'l-meânî li's-Sa'dî't-Teftâzânî.* thk. Abdülhamîd Hendâvî. Beyrut: el-Mektebetü'l-Asriyye, [t.y.].

Devvânî, Celâleddin Muhammed b. Es'ad. *Şerhu'l-Akāidi'l-Adudiyye.* [y.y.]: [y.n.], [t.y.].

Ebüssuûd Efendi, Muhammed b. Muhammed el-İmâdî. *İrşâdü'l-akli's-selîm ilâ mezâyâ'l-Kitâbi'l-Kerîm.* Beyrut: Dâru İhyâi't-Türâsi'l-Arabî, [t.y.].

Ebû Firâs el-Hamdânî, el-Hâris b. Saîd. *Dîvânu Ebî Firâs.* şerh. Halîl ed-Duveyhî. Beyrut: Dâru'l-Kitâbi'l-Arabî, 1414/1994.

Ebû Hayyân el-Endelüsî, Esîrüddin Muhammed b. Yûsuf. *el-Bahru'l-muhît.* thk. Sıdkı el-Attâr vd. Beyrut: Dâru'l-Fikr, 1420/2000.

Ebû Hayye en-Numeyrî, el-Heysem b. er-Rebî'. *Şi'ru Ebî Hayye en-Numeyrî.* hzl. Yahya el-Cebûrî. Şam: Kültür ve Milli İrşad Bakanlığı, 1975.

Ebû Nuaym el-İsfahânî, Ahmed b. Abdullah. *Delâilü'n-nübüvve.* thk. Muhammed Kal'acî - Abdülber Abbâs. 2. Basım. Beyrut: Dâru'n-Nefâis, 1406/1986.

Elbânî, Muhammed Nâsırüddin. *Silsiletü'l-ehâdîsi'd-daîfe ve'l-mevdûe ve eseruha's-seyyi' fi'l-ümme.* Riyad: Mektebetü'l-Maârif, 1412/1992.

eEsterâbâdî, Radıyyüddin Muhammed b. el-Hasan. *Şerhu'r-Radî ale'l-Kâfiye li-İbni'l-Hâcib.* thk. Yusuf Hasan Ömer. Libya: Gar Yunus Üniversitesi, 1395/1975.

Eşmûnî, Ali b. Muhammed. *Şerhu'l-Eşmûnî alâ Elfiyyeti İbni Mâlik.* Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1419/1998.

Ezherî, Hâlid b. Abdullah. *et-Tasrîh bi-madmûni't-tavdîh.* Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1421/2000.

Fârıdî, Şemsüddin Muhammed b. Ebû Bekir. *Şerhu'l-İmâm el-Fârıdî alâ Elfiyyeti İbni Mâlik.* thk. Muhammed Mustafa el-Hatîb. 1. Basım. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1439/2018.

Ferezdak, Hemmâm b. Gâlib. *Dîvânu'l-Ferezdak.* thk. Ali Fâûr. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1407/1987.

Gazzâlî, Ebû Hâmid Muhammed b. Muhammed. *Mişkâtü'l-envâr.* thk. Ebü'l-Alâ Afîfî. Kahire: ed-Dâru'l-Kavmiyye li't-Tıbâa ve'n-Neşr, [t.y.].

Gazzî, Necmeddin Muhammed b. Muhammed. *el-Kevâkibü's-sâire bi-a'yâni'l-mieti'l-âşire.* thk. Halîl el-Mansûr. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1418/1997.

Gazzî, Necmeddin Muhammed b. Muhammed. *Husnü't-tenebbüh limâ verede fi't-teşebbüh.* thk. Bir grup araştırmacı. Suriye: Dâru'n-Nevâdir, 1432/2011.

Hallâf, Abdülvehhâb. *İlmu usûli'l-fıkh.* [y.y.]: Mektebetü'd-Da've, [t.y.].

Hamevî, Mustafa b. Fethullah. *Fevâidü'l-irtihâl ve netâicü's-sefer fî ahbâri'l-karni'l-hâdî aşer.* thk. Abdullah Muhammed el-Kenderî. 1. Basım. Şam: Dâru Nevâdir, [t.y.].

Harîrî, Ebû Muhammed Kāsım b. Ali. *Makāmâtü'l-Harîrî.* Beyrut: Matbaatü'l-Maârif, 1873.

Hasan, Abbas. *en-Nahvu'l-vâfî.* 15. Basım. [y.y.]: Dâru'l-Maârif, [t.y.].

Heysemî, Nûreddin Ali b. Ebû Bekir. *Mecmeu'z-zevâid ve menbeu'l-fevâid.* thk. Hüsâmeddin el-Kudsî. Kahire: Mektebetü'l-Kudsî, 1414/1994.

Hıllî, Safiyyuddîn Abdülazîz b. Serâyâ. *Dîvânu Safiyyiddîn el-Hıllî.* thk. Kerem el-Bustânî. Beyrut: Dâru Sâdır, 1990.

Îcî, Adudüddin Abdurrahman b. Ahmed. *el-Mevâkıf fî ilmi'l-kelâm.* thk. Abdurrahman Amîre. Beyrut: Dâru'l-Cîl, 1997.

İsferâyînî, İsâmüddin İbrâhim b. Muhammed. *el-Atvel şerhu Telhîsi Miftâhi'l-ulûm.* thk. Abdülhamîd Hendâvî. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, [t.y.].

İsnevî, Cemâleddin Abdürrahîm b. el-Hasan. *Nihâyetü's-sûl fî şerhi Minhâci'l-usûl.* thk. Abdülkādir Muhammed Ali. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1420/1999.

Karâfî, Şihâbeddin Ahmed b. İdrîs. *Şerhu Tenkîhi'l-fusûl.* thk. Tâhâ Abdürraûf Sa'd. [y.y.]: Şirketü't-Tıbâati'l-Fenniyyeti'l-Müttehide, 1393/1973.

Kazvînî, Hatîb Muhammed b. Abdurrahman. *Telhîsü'l-Miftâh.* Pakistan: Mektebetü'l-Medîne, 1437/2016.

Kuvaydî, Muhammed Cemâa. "el-Mutlak ve'l-mukayyed". *Mecelletü'd-Dirâsâti'l-İslâmiyye ve'l-Ebhâsi'l-Ekâdimiyye*63 (Kasım 2015).

Kādî, Abdülfettâh. *el-Budûru'z-zâhire fi'l-kırââti'l-aşri'l-mütevâtire min tarîkayi'ş-Şâtıbiyye ve'd-Durre.* Beyrut: Dâru'l-Kitâbi'l-Arabî, 1401/1981.

Kālî, Ebû Ali İsmâil b. el-Kāsım. *el-Emâlî.* thk. Muhammed Abdülcevâd el-Asmaî. 2. Basım. [y.y.]: Dâru'l-Kütibi'l-Mısriyye, 1344/1926.

Leknevî, Abdülhay. *el-Fevâidü'l-behiyye fî terâcimi'l-Hanefiyye.* thk. Muhammed Bedreddin en-Na'sânî. 1. Basım. Mısır: Matbaatü's-Saâde, 1324.

Lekānî, İbrahim b. İbrahim. *Metnü Cevhereti't-tevhîd.* thk. Râmî b. Muhammed. Kahire: Dâru's-Selâm, 1434/2013.

Merzûkī, Ahmed b. Muhammed. *Şerhu Dîvâni'l-Hamâse.* thk. Garîd eş-Şeyh. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1424/2003.

Meydânî, Ebü'l-Fazl Ahmed b. Muhammed. *Mecmeu'l-emsâl.* thk. Muhammed Muhyiddin Abdülhamîd. Beyrut: Dâru'l-Ma'rife, [t.y.].

Muhibbî, Muhammed Emîn b. Fazlullah. *Hulâsatü'l-eser fî a'yâni'l-karni'l-hâdî aşer.* Beyrut: Dâru Sâdir, [t.y.].

Ömerî, İbn Fazlullah Ahmed b. Yahyâ. *Mesâlikü'l-ebsâr fî memâliki'l-emsâr.* thk. Kâmil Selmân el-Cübûrî - Mehdî en-Necm. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 2010.

Nevevî, Ebû Zekeriyyâ Yahyâ b. Şeref. *Ravdatü't-tâlibîn ve umdetü'l-müftîn.* thk. Züheyr eş-Şâvîş. 3. Basım. Beyrut: el-Mektebü'l-İslâmî, 1412/1991.

Sallâbî, Ali Muhammed. *ed-Devletü'l-Osmaniyye avâmilu'n-nuhûd ve esbâbu's-sukût.* 1. Basım. Mısır: Dâru't-Tevzî' ve'n-Neşr el-İslâmiyye, 2003.

Seâlibî, Ebû Mansûr Abdülmelik b. Muhammed. *el-İ'câz ve'l-îcâz.* Kahire: Mektebetü'l-Kur'ân, [t.y.].

Seâlibî, Ebû Mansûr Abdülmelik b. Muhammed. *Hâssu'l-hâs.* thk. Hasan el-Emîn. Beyrut: Mektebetü'l-Hayât, [t.y.].

Sekkâkî, Ebû Ya'kūb Yûsuf b. Ebû Bekir. *Miftâhu'l-ulûm.* thk. Naîm Zerzûr. 2. Basım. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1407/1987.

Semerkandî, Ebü'l-Leys. *Şerhu's-Semerkandî ale'r-Risâleti'l-Adudiyye fî ilmi'l-vada'.* Mısır: el-Matbaatü'l-Cemâliyye, 1329.

Semîn el-Halebî, Şihâbeddin Ahmed b. Yûsuf. *ed-Durru'l-masûn fî ulûmi'l-Kitâbi'l-meknûn.* thk. Ahmed Muhammed el-Harrât. Şam: Dâru'l-Kalem, [t.y.].

Sîrâfî, Ebû Saîd el-Hasan b. Abdullah. *Şerhu Kitâbi Sîbeveyhi.* thk. Ahmed Hasan Mehdeli - Ali Seyyid Ali. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 2008.

Sübkî, Tâcüddin Abdülvehhâb b. Ali. *Tabakātü'ş-Şâfiiyyeti'l-kübrâ.* thk. Mahmûd Muhammed et-Tanâhî - Abdülfettâh Muhammed el-Hulv. 2. Basım. [y.y.]: Hecer li't-Tıbâa, 1431.

Süyûtî, Celâleddin Abdurrahman b. Ebû Bekir. *Bugyetü'l-vuât fî tabakâti'l-lûgaviyyîn ve'n-nuhât.* thk. Muhammed Ebü'l-Fazl İbrâhim. Lübnan: el-Mektebetü'l-Asriyye, [t.y.].

Süyûtî, Celâleddin Abdurrahman b. Ebû Bekir. *Câmiu'l-ehâdîs.* thk. Bir grup araştırmacı. [y.y.]: [y.n.], [t.y.].

Süyûtî, Celâleddin Abdurrahman b. Ebû Bekir. *el-İktirâh fî ilmi usûli'n-nahv ve cedelihî.* thk. Mahmûd Feccâl. Şam: Dâru'l-Kalem, 1409/1989.

Süyûtî, Celâleddin Abdurrahman b. Ebû Bekir. *Tabakātü'l-müfessirîn.* thk. Ali Muhammed Ömer. Kahire: Mektebetü Vehbe, 1396.

Şarkâvî, Ahmed. *Coğrafyetü'l-memâliki'l-Osmaniyye.* 1. Basım. [y.y.]: Dâru'l-Beşîr li's-Sekâfe ve'l-Ulûm, 1439/2018.

Şehristânî, Ebü'l-Feth Muhammed b. Abdülkerîm. *el-Milel ve'n-nihal.* [y.y.]: Müessesetü'l-Halebî, [t.y.].

Şenkitî, Muhammed Hızır. *Kevserü'l-meâni'd-derârî fî keşfi habâyâ Sahîhi'l-Buhârî.* Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1415/1995.

Şevkânî, Muhammed b. Ali. *el-Bedrü't-tâli' bi-mehâsini men ba'de'l-karni's-sâbi'.* Beyrut: Dâru'l-Ma'rife, [t.y.].

Taberî, Ebû Ca'fer Muhammed b. Cerîr. *Câmiu'l-beyân an te'vîli âyi'l-Kur'ân.* thk. Abdullah b. Abdülmuhsin et-Turkî. Kahire: Dâru Hecer, 1422/2001.

Tâî, Yahyâ b. Müdrik. *Şerhu Dîvâni Hâtim et-Tâî.* Beyrut: Dâru'l-Kitâbi'l-Arabî, 1415/1994.

Tebrîzî, Hatîb Yahyâ b. Ali. *Şerhu Dîvâni Antere b. Şeddâd.* Beyrut: Dâru'l-Kitâbi'l-Arabî, 1412/1992.

Teftâzânî, Sa'düddin Mesûd b. Ömer. *er-Reddu alâ mezhebi vahdeti'l-vücûd.* thk. Abdülbedî' Muhammed. Demmam: Mektebetü'l-Mütenebbî, 1438/2017.

Teftâzânî, Sa'düddin Mesûd b. Ömer. *Şerhu'l-Makāsıd.* thk. Abdurrahman Amîre. Beyrut: Âlemi'l-Kütüb, 1419/1998.

Tîbî, Şerefüddin el-Hüseyn b. Ali. *Futûhu'l-gayb fî keşfi an kınâ'i'r-reyb (hâşiyetu't-Tîbî ale'l-Keşşâf).* thk. Bir grup araştırmacı. Dubai: Dubai Kutsal Kur'an Ödülü, 1434/2013.

Tirmizî, Ebû Îsâ Muhammed b. Îsâ. *Sünen-i Tirmizî.* thk. Ahmed Şâkir ve Muhammed Fuâd Abdülbâkî. Mısır: Mustafa el-Bâbî el-Halebî Matbaası, 1395/1975.

İbn Abdilber, Ebû Ömer Yûsuf b. Abdullah. *et-Temhîd limâ fi'l-Muvatta' mine'l-meânî ve'l-mesânîd.* thk. Mustafa el-Alevî - Muhammed el-Bekrî. Fas: Vakıflar ve İslami İşler Bakanlığı, 1387.

İbn Abdürabbih, Ebû Ömer Ahmed b. Muhammed. *el-Ikdu'l-ferîd.* Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1404.

İbn Âbidîn, Muhammed Emîn b. Ömer. *Hâşiyetu Reddi'l-muhtâr ale'd-Dürri'l-muhtâr şerhu Tenvîri'l-ebsâr.* 2. Basım. Mısır: Şirketu Mektebe ve Matbaa Mustafa el-Bâbî el-Halebî ve Evlâduhû, 1386/1966.

İbn Atiyye, Ebû Muhammed Abdülhak b. Gālib. *el-Muharrerü'l-vecîz fî tefsîri'l-Kitâbi'l-Azîz.* thk. Abdüsselâm Abdüşşâfî. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1422.

İbn Cinnî, Ebü'l-Feth Osman. *el-Hasâis.* thk. Muhammed el-Neccâr. Mısır: el-Hey'etü'l-Mısriyyetü'l-Âmme li'l-Kitâb, [t.y.].

İbn Ebî Şeybe, Abdullah b. Muhammed. *el-Musannef.* thk. Sa'd b. Nâsır eş-Şetrî. Riyad: Dâru Kunûzi İşbîlyâ, 1436/2015.

İbn Emîr el-Hâc, Şemsüddin Muhammed b. Muhammed. *et-Takrîr ve't-tahbîr şerhu't-Tahrîr.* Mısır: el-Matbaatü'l-Kübrâ el-Emîriyye bi-Bûlâk, 1316.

İbn Hanbel, Ebû Abdullah Ahmed b. Muhammed. *Müsnedü Ahmed.* thk. Şuayb el-Arnaût. [y.y.]: Müessesetü'r-Risâle, 1421/2001.

İbn Hişâm, Cemâleddin Abdullah b. Yûsuf. *Evdahü'l-mesâlik ilâ Elfiyyeti İbni Mâlik.* thk. Berekât Yusuf. Beyrut: Dâru'l-Fikr, [t.y.].

İbn Hişâm, Cemâleddin Abdullah b. Yûsuf. *Mugni'l-lebîb an kütübi'l-eârib.* thk. Mâzin el-Mübârek - Muhammed Ali Hamdullah. 6. Basım. Şam: Dâru'l-Fikr, 1985.

İbn Mâlik, Cemâleddin Muhammed b. Abdullah. *Şerhu'l-Kâfiyeti'ş-şâfiye.* thk. Abdülmün'ım Ahmed Herîdî. Mekke: Ümmü'l-Kurâ Üniversitesi, 1402/1982.

İbn Mâlik, Cemâleddin Muhammed b. Abdullah. *Şerhu Teshîli'l-fevâid.* thk. Abdurrahman es-Seyyid - Muhammed Bedevî el-Mahtûn. [y.y.]: Hecer li't-Tıbâa ve'n-Neşr, 1410/1990.

İbn Sîde, Ebü'l-Hasan Ali b. İsmâil. *el-Muhassas.* thk. Halîl İbrâhim. Beyrut: Dâru İhyâi't-Türâsi'l-Arabî, 1417/1996.

İbn Sînâ, Ebû Ali el-Hüseyin b. Abdullah. *Dîvânu İbni Sînâ.* thk. Hüseyin Ali Mahfûz. Tahran: Haydarî Matbaası, 1377/1957.

İbn Yaîş, Muvaffakuddin Yaîş b. Ali. *Şerhu'l-Mufassal li'z-Zemahşerî.* thk. Emil Bedî' Yakub. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1422/2001.

İbnü'l-Cevzî, Ebü'l-Ferec Abdurrahman b. Ali. *Takvîmü'l-lisân.* thk. Abdülazîz Matar. [y.y.]: Dâru'l-Maârif, 1966.

İbnü'l-Cezerî, Şemsüddin Muhammed b. Muhammed. *Gāyetü'n-nihâye fî tabakâti'l-kurrâ.* [y.y.]: Mektebetu İbn Teymiyye, [t.y.].

İbnü'l-Enbârî, Ebû Bekir Muhammed b. el-Kâsım. *el-Ezdâd.* thk. Muhammed Ebü'l-Fazl İbrâhim. Beyrut: el-Mektebetü'l-Asriyye, 1407/1987.

İbnü'l-Enbârî, Kemâleddin Abdurrahman b. Muhammed. *el-İnsâf fî mesâili'l-hilâf beyne'n-nahviyyîni'l-Basriyyîn ve'l-Kûfiyyîn.* thk. Muhammed Muhyiddin Abdülhamîd. [y.y.]: el-Mektebetü'l-Asriyye, 1424/2003.

İbnü'l-Esîr, İzzeddin Ali b. Muhammed. *Usdü'l-Gâbe fî ma'rifeti's-sahâbe.* thk. Ali Muhammed Muavvaz - Âdil Ahmed Abdülmevcûd. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1415/1994.

İbnü'l-Esîr, Mecdüddin el-Mübârek b. Muhammed. *en-Nihâye fî garîbi'l-hadîs ve'l-eser.* thk. Tâhir Ahmed ez-Zâvî - Mahmûd Muhammed et-Tanâhî. Beyrut: el-Mektebetü'l-İlmiyye, 1399/1979.

İbnü'l-Hâcib, Ebû Amr Osman b. Ömer. *el-Îzâh şerhu'l-Mufassal.* thk. Mûsâ Nebây el-Alîlî. [y.y.]: Vakıflar ve Din İşleri Bakanlığı, [t.y.].

İbnü'l-Hâcib, Ebû Amr Osman b. Ömer. *Muhtasaru Müntehe's-sûl ve'l-emel fî ilmiyi'l-usûl ve'l-cedel.* thk. Nezîr Hammâdû. Beyrut: Dâru İbn Hazm, 1427/2006.

İbnü'l-İmâd, Ebü'l-Felâh Abdülhay b. Ahmed. *Şezerâtü'z-zeheb fî ahbâri men zeheb.* thk. Mahmûd el-Arnaût. Şam - Beyrut: Dâru İbni Kesîr, 1406/1986.

İbnü's-Serrâc, Ebû Bekir Muhammed b. es-Serî. *el-Usûl fi'n-nahv.* thk. Abdülhuseyn el-Fetlî. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, [t.y.].

İbnü's-Sikkît, Ebû Yûsuf Ya'kūb b. İshâk. *Şerhu Dîvâni'l-Hutay'e.* thk. Müfîd Muhammed Kumeyha. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1413/1993.

İmruülkays b. Hucr el-Kindî. *Dîvânu İmri'i'l-Kays.* thk. Abdurrahman el-Mustâvî. Beyrut: Dâru'l-Ma'rife, 1425/2004.

İnalcık, Halil. *ed-Devletü'l-Osmaniyye mine'n-nüşû' ile'l-inhidâr.* çev. Muhammed el-Arnaût. 1. Basım. [y.y.]: Dâru'l-Medâri'l-İslâmî, 2002.

Kâtib Çelebi, Mustafa b. Abdullah. *Keşfü'z-zunûn an esâmî'l-kütüb ve'l-fünûn.* thk. Şerafettin Yaltkaya. İstanbul: Maarif Vekaleti, 1360/1941.

Kâtib Çelebi, Mustafa b. Abdullah. *Süllemü'l-vusûl ilâ tabakâti'l-fuhûl.* thk. Mahmûd Abdülkādir el-Arnaût. İstanbul: IRCICA, 2010.

Lâlî Bâlî, Ali. *el-Ikdü'l-manzûm fî zikri ulemâi'r-Rûm bi-zeyli'ş-Şekāiki'n-Nu'mâniyye.* Beyrut: [y.n.], 1395/1975.

Lebîd b. Rebîa, el-Âmirî. *Dîvânu Lebîd b. Rebî'a.* hzl. Hamdû Tammâs. [y.y.]: Dâru'l-Ma'rife, 1425/2004.

Mahlûf, Muhammed b. Muhammed. *Şeceretü'n-nûri'z-zekiyye fî tabakāti'l-Mâlikiyye.* thk. Abdülmecîd Hiyâlî. Lübnan: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1424/2003.

Mâlik b. Enes, Ebû Abdullah. *el-Muvatta'.* thk. Muhammed Fuâd Abdülbâkî. Beyrut: Dâru İhyâi't-Türâsi'l-Arabî, 1406/1985.

Müslim, Ebü'l-Hüseyn b. el-Haccâc. *Sahîh-i Müslim.* thk. Muhammed Fuâd Abdülbâkî. Kahire: Matbaatü Îsâ el-Bâbî el-Halebî ve Şürekâühû, [t.y.].

Râzî, Fahreddin Muhammed b. Ömer. *el-Metâlibü'l-âliye mine'l-ilmi'l-ilâhî.* thk. Ahmed Hicâzî es-Sakkâ. Beyrut: Dâru'l-Kitâbi'l-Arabî, 1407/1987.

Riyâlât, Züheyr Hâşim. *eş-Şihâb el-Hafâcî ve menhecihû fi't-tefsîr.* Yüksek Lisans Tezi, Ürdün Üniversitesi, 2004.

Sîbeveyhi, Ebû Bişr Amr b. Osman. *el-Kitâb.* thk. Abdüsselâm Hârûn. 3. Basım. Kahire: Mektebetü'l-Hâncî, 1408/1988.

Şurrâb, Muhammed b. Muhammed Hasan. *Şerhu'ş-şevâhidi'ş-şi'riyye fî ümmehâti'l-kütûbi'n-nahviyye.* Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1327/2007.

Tarafe b. el-Abd el-Bekrî. *Dîvânu Tarafe.* thk. Mehdî Muhammed. 3. Basım. [y.y.]: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1423/2002.

Taşköprizâde, İsâmüddin Ahmed b. Mustafa. *eş-Şekāiku'n-Nu'mâniyye fî ulemâi'd-Devleti'l-Osmaniyye.* Beyrut: [y.n.], 1395/1975.

Ülgen, Emrullah, *Kur'ân'ın Yorumlanmasında İ'râbın Rolü (İ'râbü'l-Kur'ân)*, Ankara: Gece Kitaplığı, 2015.

Yâkūt el-Hamevî, Şihâbüddin. *Mu'cemü'l-büldân.* 2. Basım. Beyrut: Dâru Sâdir, 1995.

Zebîdî, Murtazâ Muhammed b. Muhammed. *Tâcü'l-arûs min cevâhiri'l-kāmûs.* Kuveyt: Vakıflar Bakanlığı, 1422/2001.

Zehebî, Muhammed Hüseyin. *et-Tefsîr ve'l-müfessirûn.* Kahire: Mektebetü Vehbe, [t.y.].

Zehebî, Şemsüddin Muhammed b. Ahmed. *Ma'rifetü'l-kurrâi'l-kibâr alâ tabakāti ve'l-a'sâr.* Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1417/1997.

Zemahşerî, Cârullah Ebü'l-Kāsım Mahmûd b. Ömer. *el-Keşşâf an hakāikı gavâmidi't-tenzîl.* 3. Basım. Beyrut: Dâru'l-Kitâbi'l-Arabî, 1407/1987.

Zemahşerî, Cârullah Ebü'l-Kāsım Mahmûd b. Ömer. *el-Mufassal fî san'ati'l-i'râb.* thk. Ali Bû Milhim. Beyrut: Mektebetü'l-Hilâl, 1993.

Zemahşerî, Cârullah Ebü'l-Kāsım Mahmûd b. Ömer. *Esâsü'l-belâga.* thk. Muhammed Bâsil. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1419/1998.

Zerkâ, Ahmed b. Muhammed. *Şerhu'l-Kavâidi'l-fıkhiyye.* thk. Mustafa Ahmed ez-Zerkâ. 2. Basım. Şam: Dâru'l-Kalem, 1409/1989.

Ziriklî, Hayreddin. *el-A'lâm.* 15. Basım. Beyrut: Dâru'l-İlm li'l-Melâyîn, 2002.

Zühaylî, Muhammed Mustafa. *el-Vecîz fî usûli'l-fıkhi'l-İslâmî.* 2. Basım. Şam: Dâru'l-Hayr, 1427/2006.